المملكة العربية السعودية
جامعة الملك عبد العزيز بجدة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

الشواهد القرآنية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف
في ضوء منهج القرائن النحوية

QURANIC EVIDENCE IN THE FAIRNESS IN ISSUES OF DISPUTE IN THE LIGHT OF THE GRAMMATICAL CLUES APPROACH

إعداد :
مها محمد علي الخطيب

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير/ اللغة العربية وآدابها
(تخصص اللغة العربية / النحو والصرف)

إشراف :
أ . د . خديجة عبد العزيز الصيدلاني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة عبد العزيز
جدة - المملكة العربية السعودية
محرم ١٤٣٩هـ - سبتمبر ٢٠١٧م

الشواهد القرآنية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف
في ضوء منهج القرائن النحوية

إعداد :

مها محمد علي الخطيب

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير / في اللغة العربية وآدابها
(تخصص اللغة العربية / النحو والصرف)

إشراف :

أ . د . خديجة عبد العزيز الصيدلاني

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الملك عبد العزيز

جدة - المملكة العربية السعودية

محرم ١٤٣٩هـ - سبتمبر ٢٠١٧م

QURANIC EVIDENCE IN THE FAIRNESS IN ISSUES

OF DISPUTE IN THE LIGHT OF THE GRAMMATICAL CLUES APPROACH

BY (AUTHOR) :

MAHA MOHAMMED ALI AL-KHATEEB

A THESIS SUBMITTED FOR THE REQUIREMENTS OF THE DEGREE

OF MASTER OF / ARABIC LANGUAGE

(SYNTAX AND MORPHOLOGY MAJOR)

SUPERVISED BY :

PROF. DR. KHADEJA ABDULAZIZ AL-SAIDALANI

FACULTY OF ARTS AND HUMANITIES

KING ABDUL AZIZ UNIVERSITY

JEDDAH - SAUDI ARABIA

MOHARAM 1439 H - SEB 2017 G

KING ABDULAZIZ UNIVERSITY

MOHARAM 1439 H - SEB 2017 G

الشواهد القرآنية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف
في ضوء منهج القرائن النحوية

QURANIC EVIDENCE IN THE FAIRNESS IN ISSUES OF DISPUTE IN THE LIGHT OF THE GRAMMATICAL

إعداد:

مها محمد علي الخطيب

تمت الموافقة على قبول هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير/ في اللغة العربية وآدابها، تخصص :(النحو والصرف)

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

	الاسم	المرتبة العلمية	التخصص	التوقيع
عضو داخلي	أ.د. كمال سعد أبو المعاطي أحمد	أستاذ	النحو والصرف والعروض	
عضو خارجي	أ.د. عبدالمقصود محمد عبدالمقصود	أستاذ	النحو والصرف والعروض	
مشرف رئيس	أ.د. خديجة عبدالعزيز الصيدلاني	أستاذ	النحو والصرف	

جامعة الملك عبد العزيز

١٤٣٩/١/١هـ

إهداء

إلى روح أبي وأمي عرفانا ووفاء ...

غفر الله لهما

شكر وتقدير

من لم يشكر الناس لم يشكر الله ، ولذلك أقدم عظيم الشكر والامتنان إلى مشرفتي على هذا البحث : أ. د. خديجة عبد العزيز الصيدلاني ؛ التي منحتني من علمها وجهدها ووقتها الكثير ؛ فكانت نعم الناصح الأمين ، ونعم الموجه المرشد ؛ وحيث لا توفيها الكلمات لا يسعني إلا أن أدعو الله لها بأن يجزيها عني وعن طلبة العلم خير الجزاء ، كما أتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور : كمال سعد أبو المعاطي أحمد , والأستاذ الدكتور : عبدالمقصود محمد عبدالمقصود , سائلة الله تعالى أن يثيبهما خيرا على تقويم هذا البحث الذي ستصقله ملحوظاتهما بإذن الله ...

ولا يفوتني أن أوجه أسمى آيات الشكر لقسمي الحبيب "قسم اللغة العربية وآدابها" ممثلاً بمشرفته : د. نور الرفاعي ،ولقسم "الدراسات العليا" ممثلا بعضوته : أ.د صلوح السريحي للجهود الملموسة في دعم العلم وطالبيه ، وهنا لا أنسى جميل الشكر والعرفان لزوجي ، وبناتي قطع قلبي حيث وفروا لي الوقت , وتحملوا معي مسيرة البحث ؛ فكانوا خير عون لي ؛ فجزى الله الجميع عني خير الجزاء ...

الشواهد القرآنية في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف في ضوء منهج القرائن النحوية

إعداد : مها محمد علي الخطيب

المستخلص

يعد البحث قراءة جديدة للخلاف النحوي حول الشواهد القرآنية في كتاب الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف" بين المدرستين البصرية والكوفية في نظرية "العامل النحوي" ؛ التي حاول الكثيرون قدماء ومحدثون القول بإسقاطها ، ومن بينهم الدكتور تمام حسان الذي طرح منهج "القرائن النحوية" في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" ، والتي تعد خطوة جادة في سبيل الدراسات النحوية .

وذلك بالموازنة بين نظرية "العامل النحوي" واختلاف القدماء حوله ، وبين منهج "القرائن النحوية" للدكتور تمام حسان ؛ وذلك بتلمس أهم القرائن التي جاء بها الأنباري لترجيح أحد المذهبين ، وتحليل الشاهد القرآني في ضوء منهج "القرائن النحوية" ؛ للتعرف على أهم القرائن الدالة على المعنى من جهة ، وقدرتها على رأب الخلاف ، والتقريب بين المذهبين من جهة أخرى.

وكان العمل وفقاً للمنهج الوصفي التحليلي ؛ بتتبع الشواهد القرآنية الواردة من كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" للأنباري من المسألة (١) : (٣٠) ، والكشف عن القرائن المعنوية واللفظية التي استدلّ بها كل فريق في الشاهد المدروس ، والتعرّف على منهج الأنباري عند تأييد أحد المذهبين بملاحظة القرائن ، ثمّ تحليل الشاهد القرآني وفقاً للقرائن النحوية الدالة على المعنى ؛ لتأييد أو رفض أحد المذهبين من جهة ، ومعرفة النتيجة التي توصلّ إليها الأنباري , ومدى موافقتها للقرائن، وتلك خطوة للبحث عن القرائن وتلمسها في الفكر النحوي عامة ، وفي الخلاف النحوي خاصة .

واشتملت خطة البحث على الآتي : "التمهيد" ويحوي : التعريف بالأنباري ، ثمّ دراسة لكتابه "الإنصاف" ، ثم التعريف بالدكتور تمام حسان ، يليه دراسة لمنهج "القرائن النحوية" وعلاقته بالفكر النحوي القديم ، و"الفصل الأول" خصص بالتعريف بالقرائن المعنوية ، ودراسة الشواهد القرآنية المرتبطة بها ، أما "الفصل الثاني" خصص بالتعريف بالقرائن اللفظية ، ودراسة الشواهد المرتبطة بها ، أو بالعدول عنها ، أو بالترخص فيها , وأخيراً "الخاتمة" وفيها النتائج , وأهم التوصيات التي قد تخدم الباحثين ، والمهتمين بهذه الدراسة .

QURANIC EVIDENCE IN THE FAIRNESS IN ISSUES OF DISPUTE IN THE LIGHT OF THE GRAMMATICAL CLUES APPROACH

BY (AUTHOR) : MAHA MOHAMMED ALKHATEEB

ABSTRACT

This research is a contemporary insight into the grammatical dispute about the Quran evidences which Al-Anbari cited in one of the most important dispute books among grammaticians , That book is “Fairness in Dispute Issues”. Adispute took place between the Basrai School and the Kufi School about the “Grammatical Factor” theory. A lot of ancient as well as contemporary scholars have called to abandon that theory, among them was Dr. Tammam Hassan who proposed the “Concentrated Grammatical Evidences” , which is considered a serious step towards grammatical studies.

This research aims to find a balance between the “Grammatical Factor” theory and the dispute of the ancient scholars about it from one point; and the “ Concentrated Grammatical Evidences” approach of Dr. Tammam Hassan from another point. The approach of Dr. Tammam seeks to outweigh one of the two viewpoints and to analyze the Quranic evidence in the light of the “Concentrated Grammatical Evidences” approach. Moreover, Dr. Tammam seeks to identify the evidences which support the meaning from one point; and to identify the capability of the “Concentrated Grammatical Evidences” approach to minimize the dispute and shrink the gap from another point.

The research has been conducted using the descriptive analytical methodology by following the Quranic evidences cited in Al-Anbari's book "Fairness in Dispute Issues", and the evidences mentioned from the first to the thirtieth dispute issues only due to the depth of the study. The research then discloses the meaning and pronunciation evidence which each team adopts identifies Al-Anbari's approach, and analyzes the Quranic evidence according to the meaning and pronunciation which indicate the meaning.This is to support or reject either approaches and to see the conformity with the "concentrated Grammatical Evidences" approach. The methodology is an intellectual step to seek evidences in the grammatical concept in general and the grammatical dispute in particular.

The research outline plan contains a preliminary, two chapters and a conclusion. The preliminary covers an introduction about Al-Anbari, a study for his book "Fairness in Dispute Issues", an introduction about Dr.Tammam Hassan, a study of the "Concentrated Grammatical Evidences" approach and its relation with the old scholary grammar. The first chapter identified the meaning evidences, studied Quranic evidences according to the conclusions of Al-Anbari. The second chapter has been dedicated to identifying the pronunciation evidences and related proofs with either approval or disapproval according to Al-Anbari's indications. Finally, the conclusion contained the results which the research has drawn and the recommendations which could assist researches and scholars interested in that field of study.

قائمة المحتويات :

نموذج إجازة الرسالة

الإهداء

شكر وتقدير .....(أ)

المستخلص .....(ب)

قائمة المحتويات .....(**هـ**)

المقدمة : .....(١)

١- مشكلة البحث .....(٣)

٢- أهداف البحث .....(٤)

٣- الدراسات السابقة .....(٤)

٤- أهمية البحث .....(٥)

٥- فروض الدراسة .....(٦)

٦- منهج البحث .....(٦)

٧- الهيكل العام المقترح للخطة .....(٧)

تمهيد : .....(٩ :٣٥)

١- التعريف بالأنباري .....(٩)

٢- عرض لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف .....(١٢)

٣- التعريف بالدكتور تمام حسان .....(١٩)

٤- منهج القرائن النحوية وارتباطه بالفكر النحوي القديم ..(٢٤)

الفصل الأول : القرائن المعنوية .....(٣٦)

١- المبحث الأول : قرينة الإسناد .....(٣٩)

٢- المبحث الثاني : قرينة التخصيص .....(٥١)

٣- المبحث الثالث : قرينة النسبة .....(٧٥)

٤- المبحث الرابع : قرينة التبعية .....(٨١)

الفصل الثاني : القرائن اللفظية .....(٩٠)

١- المبحث الأول : قرينة العلامة الإعرابية .....(٩٦)

٢- المبحث الثاني : قرينة البنية .....(١٢٢)

٣- المبحث الثالث : قرينة الرتبة .....(١٩٥)

٤- المبحث الرابع : قرينة التضام .....(٢١٢)

٥- المبحث الخامس : قرينة الربط .....(٣٤٢)

٦- المبحث السادس : قرينة المطابقة .....(٣٧٨)

٧- المبحث السابع : قرينة الأداة .....(٣٨٩)

٨- المبحث الثامن : قرينة التنغيم .....(٤٣١)

الخاتمة : النتائج والتوصيات .....(٤٤١)

الكشافات الفنية .....(٤٤٧:٤٧٢)

١- كشاف الشواهد القرآنية .....(٤٤٧)

٢- كشاف القراءات القرآنية .....(٤٥٥)

٣- كشاف الأبيات الشعرية .....(٤٥٦)

٤- كشاف القرائن .....(٤٦٢)

٥- كشاف المصادر والمراجع .....(٤٦٣)

المقدمة

-المقدمة-

الحمد لله رب العالمين , والصلاة والسلام على الهادي الأمين محمد , وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين , وبعد:

فقد اتفق قدماء النحاة على دراسة النحو العربي في ضوء نظرية " العامل النحوي " ,حتى ظهرت نظريات , ومناهج عدة ؛ تهدف إلى استحداث طرق جديدة لدراسة النحو , وترمي إلى إسقاط القول بالعامل , وكان من بينها منهج "القرائن النحوية" للدكتور تمام حسان الذي قسم فيه القرائن إلى: "مقالية" , و"حالية" , كما قسم القرائن المقالية إلى: "معنوية" و "لفظية".

وحيث لم يكن اتفاق القدماء حول تطبيق نظرية العامل اتفاقا تاما ظهرت الخلافات النحوية فيما بينهم , حتى كتب الله للأنباري تصنيف كتابه الشهير في الخلاف النحوي , وأسماه: "الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين" , والذي استشهد فيه بعدد من الشواهد القرآنية التي استدل بها النحويون بقرائن نحوية تدعم , وتؤيد مذهبهم النحوي , كما أن منهج الأنباري في إنصاف الفريقين فيه لم يخلُ من الاستدلال بالقرائن , ومن هنا وقع الاختيار على موضوع البحث تحت عنوان :

((الشواهد القرآنية من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف في ضوء منهج القرائن النحوية)).

ويعد قراءة جديدة للخلاف النحوي من خلال تطبيق منهج " القرائن النحوية " على الشاهد القرآني في كتاب "الإنصاف" ؛ وذلك بجمع الشواهد القرآنية من الكتاب , والتي وصل عددها – من غير تكرار – إلى ثمانية وعشرين ومائتي شاهد , وقد كان من الصعب دراستها جميعها وتحليلها , بسبب عمق الدراسة وتشعب سبلها ؛ ولذلك تم تحديد الدراسة بالاقتصار على الشواهد القرآنية الأولى من كتاب الإنصاف من المسألة الأولى إلى المسألة الثلاثين , وكان عددها ثمانين شاهدا .

ثم العمل على تتبع القرائن "المقالية" , مع تجنب الخوض في القرينة "الحالية" لتركيز الدراسة من جهة , ولاهتمام النحاة بالقرائن المقالية من جهة أخرى , ويتم عرض القرائن كما وردت في منهج "القرائن النحوية" عند الدكتور تمام حسان , وموازنتها بما جاء في كتب القدماء ؛ بغرض التعرف على القرائن النحوية التي استدل بها كل فريق في الشاهد القرآني المدروس.

ومن ثم تصنيف الشواهد القرآنية , مع ملاحظة جمع عدد من الشواهد معا بحسب القرائن التي أيد بها الأنباري أحد المذهبين , أو رفضه له ؛ بغية التعرف على منهجه في الإنصاف بملاحظة القرينة , أو الترخص فيها , والعدول عنها , وذلك بملاحظة ضمّ "العدول" إلى "الترخص" – مع اختلافهما أسلوبيا - لكونهما عند قدماء النحاة خروجا عن الأصل النحوي .

وسيظهر لمتصفح البحث اختلاف الكم البيّن بين "الفصل الأول" ؛ والذي يتضمن القرينة المعنوية , و"الفصل الثاني" , الذي يتضمن القرينة اللفظية ؛ وذلك لعدة أسباب منها:

* عدد القرائن اللفظية ثمانية بينما عدد القرائن المعنوية أربعة , أي أن عدد "القرائن اللفظية" ضعف عدد "القرائن المعنوية".

* يقع "الترخص" و"العدول" في "القرينة اللفظية" , ولا يقعان في "القرينة المعنوية".

* كثرة اختلاف القدماء حول القرينة "اللفظية" عند التوجيه النحوي في مقابل انضباط القرينة "المعنوية" لديهم بالقول بالعامل والمعمول .

وبعد الانتهاء من تحليل الشاهد القرآني سيتم – بإذن الله - عمل جدول لأهم القرائن الظاهرة في الشاهد المدروس خدمة للقارئ بملاحظة "المعنى" , و "المبنى" النحوي للشاهد , مع أن الدكتور تمام حسان فرق بين مصطلحي "العلامة" المقيد بما في الجملة , ومصطلح "المبنى" المطلق , ولكن تجنب البحث مصطلح "العلامة" ؛ لأن "العلامة" في الأصل هي "مبنى" , ثم لأن مصطلح "العلامة" قد يؤدي إلى التباسه بمصطلح آخر في منهج "القرائن النحوية" وهو ما اصطلح على تسميته بقرينة "العلامة الإعرابية".

و عند التوثيق , والاستدلال للبحث يلاحظ ما يأتي :

* توثيق القراءات من خلال "معجم القراءات" كونه من المعاجم الموثقة تيسيرا للبحث.

* توثيق بعض المراجع بالرجوع إلى طبعتين لذات المرجع , وذلك بسبب ظروف الانتقال للباحثة , مع تسجيل كلتا الطبعتين في قائمة المصادر والمراجع.

-أسباب اختيار الموضوع –

١- خدمة القرآن الكريم بالاقتصار على الشواهد القرآنية من كتاب "الإنصاف".

٢- دراسة الخلاف النحوي في أهم كتبه "الإنصاف في مسائل الخلاف" للأنباري بطريقة جديدة .

٣- كثرة المناهج والنظريات النحوية التي تدعو إلى إسقاط العامل قديما وحديثا .

٤- الربط والموازنة بين الدراسات النحوية القديمة والحديثة .

-مشكلة البحث-

يحاول هذا البحث الإجابة عن بعض الأسئلة , و منها:

١- هل يمكن طرح نظرية العامل النحوي وإقامة منهج القرائن النحوية بدلا عنها ؟

٢- أكان اهتمام قدماء النحاة بقرينة "العلامة الإعرابية" على حساب باقي القرائن اللفظية ؟

٣- أين خالف "منهج القرائن النحوية" "نظرية العامل النحوي" وأين وافقها ؟

٤- ما مواطن الضعف والقوة في كل من"منهج القرائن النحوية" , و"نظرية العامل النحوي" ؟

٥- أيهما أيسر في دراسة النحو العوامل أم القرائن ؟

٦- كيف وجه النحاة الشاهد القرآني بملاحظة القرائن النحوية ؟

٧- ما موقف الأنباري النحوي وفقا ل"منهج القرائن النحوية" ؟

٨- ماهي أهم القرائن النحوية التي استدل بها كل فريق على صحة مذهبه النحوي ؟

٩- ما أسباب استدلال النحاة كثيرا ببعض القرائن النحوية , وتجنبهم الاستدلال ببعضها الآخر ؟

١٠- هل تساعد " القرائن النحوية" على حل الخلاف والتقريب بين المذاهب , أم تزيدها بونا واتساعا ؟

-أهداف البحث-

١- إظهار جهد القدماء بالبحث عن القرائن في خلافهم حول الشاهد القرآني.

٢-الكشف عن إنصاف الأنباري من خلال "منهج القرائن النحوية ".

٣- تحليل الشواهد القرآنية من "الإنصاف" وفقا لأهم القرائن المعنوية واللفظية .

٤- التعرف على أهم القرائن البصرية , وأهم القرائن الكوفية في الخلاف النحوي.

٥- تتبع مواطن موافقة "منهج القرائن النحوية" ل"نظرية العامل" ومخالفته لها .

٦- الكشف عن مواطن القوة والضعف في دراسة القدماء ودراسة الدكتور تمام حسان للنحو .

٧-التوصل إلى الطريقة الأيسر في دراسة النحو العربي العوامل أو القرائن.

٨- محاولة رأب الخلاف النحوي والتوفيق بين المذاهب من خلال القول ب"القرائن النحوية".

-الدراسات السابقة-

بعد التواصل مع الجهات المختصة تبين عدم دراسة الموضوع , ولكن هناك دراستين تقاربانه , وهما:

١- القراءات الشاذة للقرآن الكريم في ضوء منهج القرائن النحوية:

* رسالة دكتوراه (١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م) .

* إعداد : محمد عبدالمجيد الطويل / إشراف : أ. د. عبد الله درويش .

* جامعة القاهرة / كلية دار العلوم – قسم النحو والصرف والعروض.

* وهي دراسة تطبيقية لمنهج "القرائن النحوية" على القراءات الشاذة خاصة , واكتفت بظاهرة "الترخص في القرينة اللفظية" بالإشارة الموجزة دون التطرق إلى الخلاف النحوي , وتمتاز بأنها أول دراسة تطبيقية لمنهج "القرائن النحوية".

٢-التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الأخفش والفراء في ضوء منهج القرائن النحوية:

* رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م) .

* إعداد : محمد عبدالنبي محمد أحمد عبيد / إشراف : أ. د. تمام حسان .

* جامعة القاهرة / كلية دار العلوم – قسم النحو والصرف والعروض .

* وهي أيضا دراسة تطبيقية لمنهج "القرائن النحوية" على القراءات بمستوياتها المتعددة المتواترة والشاذة والآحاد , ودارت في فلك الخلاف النحوي فيما بين الأخفش والفراء , واقتصرت على تحليل "القرائن اللفظية" دون "المعنوية" , وترى جدة فكرة القرائن النحوية في التطبيق دون إجراء الموازنة بينها وبين "نظرية العامل" , وتمتاز الدراسة بأنها تحت إشراف الدكتور تمام حسان صاحب المنهج المدروس .

-أهمية البحث-

١- دراسة وتحليل القرائن المقالية بنوعيها "المعنوية" , و "اللفظية" .

٢- دراسة منهج "القرائن النحوية" في الخلاف النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة .

٣- تطبيق منهج "القرائن النحوية" على الشواهد القرآنية من كتاب "الإنصاف".

٤- ملاحظة إنصاف "الأنباري" في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" وفقا لمنهج "القرائن النحوية".

٥- الربط والموازنة بين نظرية العامل , ومنهج "القرائن النحوية" .

-فروض الدراسة-

تفترض الدراسة عددا من الفروض ومنها :

١- الاختلاف بين البصريين والكوفيين مرجعه اختلاف الاستدلال بالقرائن المعنوية واللفظية.

٢- تطبيق منهج "القرائن النحوية" يخفف من حدة الخلاف النحوي ويقرب بين المذهبين .

٣- إنصاف الأنباري بتأييد أحد المذهبين مؤيد بتضافر القرائن النحوية عليه .

٤- تطبيق منهج "القرائن النحوية" على الشواهد القرآنية يوصل إلى المعنى النحوي الصحيح .

٥- الموازنة بين "نظرية العامل" و"منهج القرائن النحوية" سبيل للوصول إلى أيسر الطرق في الدراسة النحوية.

-منهج البحث-

تتبع هذه الدراسة خطوات المنهج الوصفي التحليلي , وذلك بجمع الشواهد القرآنية من كتاب "الإنصاف" , ثم توثيقها وتوجيهها بتتبع "القرائن النحوية" التي استدل بها البصريون والكوفيون على صحة مذهبهم , وتلك التي استدل بها الأنباري في إنصاف أحد الفريقين , ثم تحليل الشاهد وفقا لمنهج "القرائن النحوية" للتوصل إلى أهم القرائن النحوية في أداء المعنى من جهة , والكشف عن صحة أحد المذهبين أو التوفيق بينهما من جهة ثانية , ومدى موافقة النتيجة التي توصل إليها "الأنباري" في "الإنصاف" لمنهج "القرائن النحوية" من جهة ثالثة .

-حدود البحث-

تحليل"الشواهد القرآنية" المختلف فيها بين البصريين والكوفيين من كتاب "الإنصاف للأنباري" من المسألة (١) إلى المسألة (٣٠) وفقا لمنهج "القرائن النحوية" للدكتور تمام حسان .

-الهيكل العام المقترح لتنفيذ الخطة-

اقتضت طبيعة البحث أن يقسم على النحو الآتي :

- أولا : المقدمة :

وتتناول ما يأتي :

١- مشكلة البحث .

٢- أهداف البحث .

٣- الدراسات السابقة .

٤- أهمية البحث .

٥- منهج البحث .

٦- الهيكل العام المقترح لتنفيذ الخطة .

- ثانيا : التمهيد : ويشتمل على ما يأتي :

١- التعريف ب" الأنباري " .

٢- عرض لكتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف " .

٣- التعريف بالدكتور تمام حسان .

٤- منهج "القرائن النحوية " وارتباطه بالفكر النحوي القديم .

- ثالثا : الفصل الأول : القرائن المعنوية : وفيه أربعة مباحث كالآتي :

- المبحث الأول : قرينة الإسناد .

- المبحث الثاني : قرينة التخصيص .

- المبحث الثالث : قرينة النسبة .

- المبحث الرابع : قرينة التبعية .

- **رابعا : الفصل الثاني : القرائن اللفظية :** وفيه ثمانية مباحث كالآتي:

- المبحث الأول : قرينة العلامة الإعرابية .

- المبحث الثاني : قرينة البنية .

- المبحث الثالث : قرينة الرتبة .

- المبحث الرابع : قرينة التضام.

- المبحث الخامس : قرينة الربط .

- المبحث السادس : قرينة المطابقة .

- المبحث السابع : قرينة الأداة .

- المبحث الثامن : قرينة التنغيم .

- **خامسا : الخاتمة :** وتشتمل على أهم النتائج التي قد يتوصل إليها البحث , وأهم التوصيات التي قد يقترحها على الباحثين في ذات الموضوع .

- **سادسا : الكشافات الفنية :** وتحوي أهم الكشافات التي تهتم بها الدراسة وهي كالآتي :

١- كشاف الآيات القرآنية .

٢- كشاف القراءات القرآنية .

٣- كشاف الأبيات الشعرية .

٤- كشاف القرائن .

٥- كشاف المصادر والمراجع .

سائلة الله تعالى أن يجعله عملا متقبلا نافعا ... والله ولي التوفيق ...

التمـهيد

أولاً : التعريف بـ "الأنباري" :

اسمه عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله الأنباري[١]، وكنيته أبو البركات , ويلقب بكمال الدين[٢]، ولد عام ٥١٣هـ ، في مدينة "الأنبار" ؛ بلدة قديمة على الفرات[٣] ، وانتسب إليها ؛ فعرف بين المتأخرين بلقب "الأنباري" ؛ للتفريق بينه وبين لقب "ابن الأنباري"[٤] الذي لقب به عالمان آخران سابقان عليه ، أحدهما : أبو محمد القاسم بن محمد الأنباري لغوي ، نحوي ، أخباري[٥]، والآخر : ابن السابق ، وهو أبو بكر محمد بن القاسم تلميذ "ثعلب" ، الذي غلبت عليه النزعة الكوفية[٦] ، ولاشتراك الثلاثة في مجال الدراسات النحوية ، وفي اللقب ، كان لابد من التفريق بينهم حتى لا يؤدي ذلك التشابه إلى الخلط في نسبة أعمالهم ومؤلفاتهم[٧].

---

(١) تنظر ترجمته : ابن خلكان – أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت : ٦٨١هـ) ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، دار الفكر ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٨) ، {بتصرف} ، (١٣٩/٣) .

(٢)ينظر : اليماني – عبد الباقي بن عبد المجيد ، (ت : ٧٤٣هـ) ، إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين ، تحقيق : د. عبد المجيد دياب ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٨٥ .

(٣)ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، {بتصرف} ، (١٤٠/٣) .

(٤)ينظر : الطنطاوي – محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، تعليق : عبد العظيم الشناوي ، ومحمد عبد الرحمن الكردي ، الطبعة الثانية ، {مع التعليق} ، بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٥٠ : ١٧٧ .

(٥)ينظر : الطويل – السيد رزق ، الخلاف بين النحويين (دراسة –تحليل – تقويم) ، المكتبة الفيصلية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ، عدد المجلدات (١) ، ص ٣٦٧ .

(٦)الطنطاوي ، نشأة النحو ، {بتصرف} ، ص ١٥٠

(٧)الطويل –الخلاف بين النحويين ، {بتصرف} ، ص ٣٦٧ .

عاش "الأنباري" في عصر مليء بالفتن والصراعات السياسية ، وكان الظلم والغلاء ظاهراً في المجتمع ، بينما كانت الحياة العلمية في ازدهار ، حيث كثرت المؤلفات في شتى العلوم والمعارف ، وأنشئت المدراس ، وكان لها أوقاف عظيمة , كما ازدهرت العلوم وأنشئت علوم جديدة [١] ,وقد كان " الأنباري" محباً للعلم ؛ ولهذا خرج إلى بغداد ، وتعلّم بالمدرسة النظامية[٢]حتى صار معيداً فيها , وقد سمع بالأنبار من أبيه[٣] ، وعندما ارتحل إلى بغداد درس الفقه الشافعي على سعيد ابن الرزاز[٤] ، وقرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي[٥] ، كما لازم ابن الشجري[٦] حتى برع في النحو، وكان "الأنباري" بغدادي المذهب حيث عكف على مصنفات أبي علي الفارسي يدرسها لطلابه في المدرسة النظامية [٧] ، و تتلمذ على يديه الكثيرون وكان من أشهر طلابه: ابن عسكر[٨] ،وابن الدهان[٩] , ومهذب الدين بن الخيمي[١٠].

---

[١] السامرائي ، فاضل صالح ، أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، دار عمار ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} ، ص ٧ : ١٧ .

[٢] ينظر : الطنطاوي ، نشأة النحو، ١٧٨ .

[٣] ينظر : السيوطي –جلال الدين عبد الرحمن ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م ، عدد المجلدات (٢) ، (٨٦/٢) .

[٤] هو : سعيد بن محمد بن عمر بن منصور ابن الرزاز ، درس في النظامية ، وكان رئيس الشافعية ، له سمت ووقار توفي سنة ٥٣٩هـ ، تنظر ترجمته : ابن الجوزي – أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت : ٥٩٧هـ) ، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، {بدون تحقيق} ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٥٨هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١٨) ، (٤٠/١٨) .

[٥] هو: موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر أبو منصور الجواليقي ، كان إماماً في فنون الأدب ، درس في النظامية متواضعاً طويل الصمت ، يكثر من قول :"لا أدري" توفي سنة ٤٦٥هـ , تنظر ترجمته : السيوطي ، بغية الوعاة ، (٣٠٨/٢) .

[٦] هو : هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله ، كان واحد زمانه في علم العربية ، ومعرفة اللغة وأشعار العرب ، له في النحو عدة تصانيف ، توفي سنة ٥٤٢هـ ، تنظر ترجمته : المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٣٢٤/٢) .

[٧] ينظر: ضيف - د. شوقي ، المدراس النحوية ،دار المعارف ،القاهرة ,الطبعة السابعة ،{بدون تاريخ نشر) ،عدد المجلدات(١)، ص ٢٧٨ .

[٨] هو : أبو إسحاق إبراهيم بن نصر بن عسكر ، لقبه ظهير الدين ، قاضي السلامية ، تفقه بالنظامية ، وروى عن الأنباري ، تنظر ترجمته : ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، {بتصرف} ، (٣٧/١) .

[٩] هو : أبو بكر المبارك بن أبي طالب المبارك ، الملقب بالوجيه ، حفظ القرآن ،وقرأ القراءات ،كان حنبلياً ، شغل التدريس بالمدرسة النظامية ، توفي سنة ٦١٢هـ ، تنظر ترجمته : ابن خلكان ،وفيات الأعيان ، {بتصرف} ، (١٥٣/٤).

[١٠] هو : محمد بن علي مهذب الدين الخيمي الحلي العراقي ، شيخ فاضل ، له مصنفات كثيرة وبعض الأشعار ، توفي سنة ٦٤٢هـ ، تنظر ترجمته : الكتبي – محمد بن شاكر بن أحمد (ت : ٧٦٤هـ) ، فوات الوفيات ، تحقيق : علي محمد بن يعوض الله وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) ، {بتصرف} ، (٤٠١/٢).

وارتحل "الأنباري" لطلب العلم ونشره حتى دخل الأندلس لأجله[١] ، وبعدها انقطع في منزله للعمل والعبادة[٢] , كما اهتم بالتأليف ، والتصنيف في علوم كثيرة منها : الفقه , والأصول ، واللغة ، والتاريخ ، والوعظ ، ولكن أكثر مصنفاته في الدراسات النحوية ، ومن أشهر مؤلفاته : الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أسرار العربية ، عقود الإعراب ، حواشي الإيضاح ، منثور الفوائد ، مفتاح المذاكرة ، كتاب الألف واللام ، كتاب لمع الأدلة ، كتاب حلية العربية ، الإغراب في جدل الإعراب ، وغيرذلك الكثير[٣].

وقد كانت وفاة عالمنا الجليل ببغداد ، التاسع من شهر شعبان ، سنة ٥٧٧هـ[٤] ، بعد مسيرة علمية قضاها في الدراسة والتدريس والتأليف رحمه الله تعالى .

---

(١) ينظر : الطويل ، الخلاف بين النحويين ، ص ٣٧٤ .
(٢) ينظر : القفطي– جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت : ٦٢٤هـ) ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي / القاهرة – مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م ، عدد المجلدات (٤) ، (١٧٠/٢) .
(٣) ينظر : اليماني – عبد الباقي ، إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين ، ص ١٨٦ .
(٤) ينظر : كحالة – عمر رضا ، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، دار إحياء التراث العربية ، بيروت ، لبنان ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (١٥) ، (١٨٣/٥) .

ثانياً : عرض لكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف :

وضع "الأنباري" كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" في الخلاف النحوي بين نحاة البصرة والكوفة ، وصدّره بمقدّمة ذكر فيها سبب تأليفه ؛ وهو تلبيته لرغبة تلامذته المحبين للعلم ، ولهم دراية بالفقه[١] ، وللكتاب قيمة علمية وتاريخية ؛ حيث يعدّ أقدم كتاب وصل إلينا في عرض الخلاف النحوي بين المدرستين[٢] ، وربما أشارت بعض المؤلفات إلى أنه مسبوق بكتب صنفت في ذات الموضوع ، ولكن هذه الكتب لم تصلنا ، ثمّ إن كتاب "الإنصاف" تميّز عن باقي كتب الخلاف في منهجه ، وطريقة تناوله للخلاف[٣] ، و تتمثّل منهجية الأنباري في أمور منها :

- الجدة والابتكار في عرض الخلاف ، وقد أثبت الأنباري ذلك في مقدمته بقوله : ((ليكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب ، وألف على هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ، ولا ألف عليه أحد من الخلف))[٤] ، فأشار إلى تفرد كتابه في طريقة العرض للخلاف وتنظيمه وترتيبه ، ولم يذكر تفرده في الموضوع ، فأسلوبه واضح ومنظم في عرض المسائل ، ومدعم بالحجج ، بحيث إن القارئ لا يمله مع جفاف موضوعه[٥] ، ولعلّ الذي ساعد الأنباري على ذلك اشتغاله بالتعليم من جهة ، وتأثره بمنهجية الخلاف الفقهي من جهة أخرى , حيث يقول : ((على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة))[٦] ، ويظهر هذا التأثر من عنوان الكتاب "الإنصاف" الذي أطلق على أكثر من كتاب في الخلاف الفقهي[٧] .

---

[١] ينظر : الأنباري – كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت : ٥٧٧هـ) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا /بيروت ، حقوق الطبع محفوظة ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٢) ، (٥/١) .

[٢] السامرائي – فاضل صالح ، أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، {بتصرف} ، ص ٥٦ .

[٣] ينظر : علوش – جميل ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، الدار العربية للكتاب ، بيروت ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى معهد الآداب الشرقية – جامعة القديس يوسف ، إشراف : د. ميشيل ألار ، ليبيا – تونس ، ١٩٨١م ، عدد المجلدات (١) ، ص ٢٧٣ .

[٤] الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٥/١) .

[٥] ينظر : الطويل – د. السيد رزق ، الخلاف بين النحويين (دراسة – تحليل – تقويم) ، ص ٣٩١ .

[٦] الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٥/١) .

[٧] علوش ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، {بتصرف} ، ص ٢٦٧ .

- حدود دراسته للخلاف ، فلم يدّع الأنباري فيه شمول جميع المسائل الخلافية ، بل اكتفى بالمسائل الأكثر شهرة ، حيث يقول : ((يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة))[١] ؛ والتي تظهر من خلالها معالم الخلاف في الأصول النحوية بين المدرستين[٢] .
- التوصل إلى نتائج علمية من خلال تقديم الأدلة التي ترجح صحة رأي إحدى المدرستين ؛ مّما يدلّ على العدالة في الحكم بعيداً عن التحيّز والعصبية ، وقد صرّح "الأنباري" بالتزامه العدالة قائلاً : ((ذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق واعتمد في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف))[٣] ، ومن مظاهر إنصافه أنه عندما يؤيد مذهب أحد الطرفين ، ويردّ حجج الطرف الآخر كان يتسم بعفة العبارة حتى قيل : إن الخلاف تخلص من المذهبية على يد الأنباري[٤] .

ويظهر بذلك أن الأنباري بغدادي المذهب يفتح الباب للاختيار[٥] ، بخلاف ما ذكره ناشر الكتاب "ڤايل" من أن الأنباري كان ينزع في "الإنصاف" نزعة بصرية ظاهرة[٦] ؛ وذلك بحجة أنه عرض في الكتاب إحدى وعشرين ومائة مسألة ، ولم يؤيد الكوفيين إلا في سبع منها[٧] ، ولكن لم يكن ذلك نتيجة لتعصب الأنباري للبصريين , بل كان يعرض الخلاف بنزاهة حتى أن القارئ قد يحكم للكوفيين في الوقت الذي حكم فيه الأنباري للبصريين[٨] .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٥/١) .
(٢) ينظر : الطويل ، الخلاف بين النحويين ، ص ٣٩١ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٥/١) .
(٤) الطويل ، الخلاف بين النحويين ، {بتصرف} ، ص ٣٩١ .
(٥) ضيف – د. شوقي ، المدارس النحوية ، {بتصرف} ، ص ٢٧٨ .
(٦) المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ٢٧٨ .
(٧) السامرائي – د. إبراهيم عبود ، المدراس النحوية ، دار المسيرة ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٠م = ١٤٣٠هـ ، عمان / الأردن ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} ، ص ١٥٢ .
(٨) المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ٣٩١ : ٣٩٧ .

كما وجهت انتقادات لكتاب الإنصاف ، ووضعت بعض الملاحظات عليه ، ومنها :

-وضوح الاستطراد ، حيث يخرج الأنباري عن موضوع الخلاف ؛ لتوضيح أمور أو ظواهر أخرى مثل ظاهرة "الإعلال" مثلاً ، وهذه سمة الكتب القديمة عامة .

-الإكثار من الجدل ، والمبالغة في العلل ؛ فقد يستعير علل الفقهاء والأصوليين ، والفلاسفة ، وغيرهم[١].

-البعد في التأويل والتخريج – أحياناً – لبعض الشواهد ، مما قد يؤدي إلى فساد المعنى [٢] .

ولكن هذا وغيره لم يقللّ من شأن كتاب "الإنصاف" ؛ الذي ظلّ المرجع الأول في دراسة الخلاف النحوي على مرّ العصور ، وقد حظي باهتمام علماء اللغة والنحو المتأخرين ؛ الذين عملوا على تصنيف مسائله حسب موضوعاتها مثل : بنية الكلمة ، وتقدير الإعراب ، وتقدير العامل ، وغير ذلك [٣] ، أو حسب الأصول النحوية المحتجّ بها مثل : السماع ، القياس ، العلة [٤] ، كما يمكن إجراء تصنيف آخر للمسائل حسب "القرائن النحوية" ؛ بملاحظة أصل الخلاف المذكور في عنوان المسألة ، وانتمائه إلى أية قرينة ؛ وذلك لمعرفة أي القرائن التي وقع الخلاف فيها بين المدرستين كثيراً ، فأدت إلى الخلاف النحوي ، وأيّها التي لم يقع فيها خلاف ؛ فكانت سبباً في اتفاق النحاة على اختلاف مذاهبهم ، وهذا التصنيف كالآتي :

---

[١]الطويل ، الخلاف بين النحويين ، {بتصرف} ، ص ٣٨٧ : ٤٠١ .
[٢] ينظر : السامرائي ، أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، ص ٨٧ .
[٣]ينظر : علوش ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص ٢٤٥ .
[٤]ينظر : الطويل ، الخلاف بين النحويين ، ص ٣٩٧ .

المسائل الخلافية في القرائن المعنوية :

أولاً : المسائل المرتبطة بقرينة "الإسناد":

أي العلاقة بين العامل والمعمول على جهة الإسناد كالعلاقة بين المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، ومنها المسائل الآتية من كتاب "الإنصاف" : (٥) ، (٦) ، (١٠) , (٧٤) .

ثانياً : المسائل المرتبطة بقرينة "التخصيص":

ما يتعلق بشأن التعدية ، والغائية ، والمعية ، والظرفية ، والتحديد ، والملابسة ، والتفسير ، والإخراج ، والمخالفة ، وتتمثل في المسائل الآتية من كتاب "الإنصاف" : (١١) ، (١٢) ، (١٣) ، (٢٩) ، (٣٠) ، (٣٤).

ثالثاً : المسائل المرتبطة بقرينة "النسبة":

ما يرتبط بعلاقة الإلحاق داخل الإسناد كعلاقة الإضافة ، أو علاقة الجار بالاسم المجرور ، ويمكن ملاحظتها في المسائل الآتية من كتاب "الإنصاف" : (٤٢) ، (٤٤) ، (٦١) .

رابعاً : المسائل المرتبطة بقرينة "التبعية":

وهي علاقة التوابع بالمتبوعات قبلها داخل الجملة ، وتلاحظ هذه العلاقة في المسألة (٦٣) من كتاب الإنصاف.

المسائل الخلافية في القرائن اللفظية :

أولاً : المسائل المرتبطة بقرينة "العلامة الإعرابية" أو الترخص فيها :

وهي المسائل التي تتعلق بعلامات الإعراب والبناء في آخر الكلمة ، والصرف ومنع الصرف وأسبابه ، وتشمل المسائل الآتية من "الإنصاف" : (٢) ، (٣) ، (٣٣) ، (٤٥) ، (٥٣) ، (٥٦) ، (٦٩) ، (٧٠) ، (٧٢) ، (٧٣) ، (١٠٢) .

ثانياً : المسائل المرتبطة بقرينة "البنية" أو الترخص فيها :

وهي المسائل التي تناولها علم الصرف مثل دراسة الكلمة المفردة واشتقاقاتها ، وما زيد فيها ، وما حذف منها ، وكيفية الجمع والتثنية ، ووزن الكلمة لمعرفة الأصلي من الزائد فيها ، وتشمل المسائل الآتية من كتاب "الإنصاف" : (١) ، (٤) ، (١٤) ، (١٥) ، (٢٨) ، (٣٢) ، (٣٧) ، (٣٨) ، (٣٩) ، (٤٣) ، (٤٦) ، (٤٩) ، (٥٠) ، (٥٢) ، (٥٩) ، (٦٢) ، (٧١) ، (٩٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) ، (٩٧) ، (٩٨) ، (١٠١) ، (١٠٣) ، (١٠٥) ، (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٠٨) ، (١٠٩)،(١١٠)،(١١١)،(١١٢) ،(١١٣) ،(١١٤) ،(١١٥) ،(١١٦) ،(١١٧) ،(١١٨) ،(١٢١).

ثالثاً : المسائل المرتبطة بقرينة "الرتبة" أو الترخص فيها :

والمراد بها المسائل التي اختلف في جواز التقديم والتأخير لعناصر الجملة ، وما يمتنع تقديمه ، وما يجب تقديمه منها ، وهي تتمثل في المسائل الآتية من كتاب "الإنصاف" : (٩) ، (١٧) ، (١٨) ، (٢٠) ، (٢١) ، (٢٧) ، (٣١) ، (٣٦) ، (٨٢) ، (٨٦) ، (٨٧) ، (١٢٠) .

رابعاً : المسائل المرتبطة بقرينة "التضام" ، أو الترخص فيها :

وهي المسائل المرتبطة بجواز الحذف , والذكر , والزيادة ، وجواز الفصل , والوصل ، والمناسبة , أو المخالفة بين عناصر الجملة ، وتتمثل في المسائل الآتية من كتاب "الإنصاف" : (١٦) ، (١٩) ، (٢٢) ، (٢٣) ، (٢٤) ، (٢٥) ، (٤١) ، (٤٧) ، (٤٨) ، (٥١) ، (٥٥) ، (٥٧) ، (٦٠) ، (٦٥) ، (٦٦) ، (٦٨) ، (٧٥) ، (٧٦) ، (٧٧) ، (٧٩) ، (٨٣) ، (٨٤) ، (٨٥) ، (٩٩) ، (١٠٠) ، (١٠٤) ، (١١٩) .

خامساً : المسائل المرتبطة بقرينة "الربط" ، أو الترخص فيها :

وهي المسائل التي تتعلق بالإضمار ، وتحديد الضمير ، ومرجعه ، أو إعادة اللفظ أو إعادة المعنى ، للربط المعنوي بين عناصر الجملة ، وتشمل المسألتين الآتيتين من كتاب "الإنصاف" : (٧) ، (٨) .

سادساً : المسائل المرتبطة بقرينة "المطابقة" ، أو الترخص فيها :

كمطابقة عناصر الجملة لبعض العناصر في الإفراد أو التثنية أو الجمع ، أو التذكير والتأنيث ، أو التعريف والتنكير ، أو الإعراب ، ولم يظهر في الكتاب مسألة في الخلاف النحوي فيها .

سابعاً : المسائل المرتبطة بقرينة "الأداة" ، أو الترخص فيها :

وهي المسائل المرتبطة بمعنى الأداة ، ومبناها من حيث كونها مركبة أو غير مركبة ، وجواز حذفها أو ذكرها في الجملة ، وتتمثل في المسائل الآتية من كتاب "الإنصاف" : (٢٦) ، (٣٥) ، (٤٠) ، (٥٤) ، (٥٨) ، (٦٤) ، (٦٧) ، (٧٨) ، (٨٠) ، (٨١) ، (٨٨) ، (٨٩) ، (٩٠) ، (٩١)، (٩٢) .

ثامناً : المسائل المرتبطة بقرينة "التنغيم" ، أو الترخص فيها :

وهي المسائل المرتبطة بدراسة نغمة الجملة ، وطريقة أدائها للتمييز بين كونها خبرية أو إنشائية ، ولم يظهر في مسائل الخلاف مسائل ترتبط بهذه القرينة .

ويظهر مما سبق أن أكثر المسائل الخلافية في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" دارت حول "القرائن اللفظية" حيث بلغت سبع ومائة مسألة ، في حين لم يقع الخلاف حول القضايا المرتبطة "بالقرائن المعنوية" إلا في أربع عشرة مسألة فقط ؛ لأن التوسع في اللغة والنحو يكون في القرائن اللفظية ، بدليل جواز الترخص فيها.

كما يظهر أن أكثر "القرائن المعنوية" التي وقع الخلاف فيها : قرينة "التخصيص" بست مسائل , وأقلها "التبعية" بمسألة واحدة فقط ، وبينهما قرينتا "الإسناد" بأربع مسائل و"النسبة" بثلاث مسائل ، ربما لوضوح علاقة "التبعية" التي تربط بين التابع والمتبوع ، وكذلك الأمر في قرينتي "الإسناد" و "النسبة" ، ولهذا قلّ الخلاف فيها ، بينما قرينة "التخصيص" قرينة واسعة تشتمل على أكثر من علاقة ؛ لأنها تشمل كل الفضلات في الجملة ؛ ولذلك كثر الخلاف فيها لاشتمالها على عدد من الأبواب النحوية .

أمّا "القرائن اللفظية" ، فإن أكثر الخلاف النحوي وقع في قرينة "البنية" بأربعين مسألة ، وأغلب هذه القضايا هي قضايا "صرفية" غير نحوية ، وعند طرح قرينة "البنية" يظهر أن أكثر القرائن النحوية المختلف فيها : قرينة "التضام" بسبع وعشرين مسألة ؛ لأن أكثر الخلاف بين النحويين يقع في الشروط التركيبية داخل الجملة ، يليها في ذلك قرينة "الأداة" بخمس عشرة مسألة ؛ لإمكانية التوسع في فهمهما معنى ومبنى ، ثم قرينة "الرتبة" باثنتي عشرة مسألة ؛ لأن العلامة الإعرابية في اللغة العربية سمحت بالتوسع في "الرتبة" ، تليها قرينة "العلامة الإعرابية" بإحدى عشرة مسألة ؛ فالخلاف فيها قليل لانضباطها عندهم – غالباً – ولأنها أهم القرائن اللفظية التي ترتبط مباشرة بالقرائن المعنوية[١] ؛ فيصعب الترخص أو الخلاف فيها ، ثم قرينة "الربط" في مسألتين فقط ؛ وذلك لتعلقها بالأسلوب وحسن سبك الجمل ، ومثلها "المطابقة" التي لم يقع فيها خلاف ، وكذلك قرينة "التنغيم" التي لم يقع فيها خلاف ربما لأن النحاة فضلوا تجنب الخوض في دراسة "التنغيم" ؛ لاعتماده على اللغة المنطوقة ، ولأن ميراثهم النحوي انتقل إلينا بالنص المكتوب كما سيأتي في هذا البحث[٢] ، ولما لم يطرحوا قضاياه في الكتب النحوية ، لم يختلفوا في مسائله والخوض في الخلاف فيها والله أعلم.

---

[١] ينظر : هذا البحث ، ص ٩٨.
[٢] ينظر : ص ٤٣٣.

ثالثاً : التعريف بالدكتور تمام حسان :

هو تمام حسان عمر محمد داود ، ولد بقرية "الكرنك" إحدى محافظات صعيد مصر ، سنة ١٩١٨م ، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة ، وحصل على شهادة الثانوية من معهد القاهرة الديني الأزهري ، ثم التحق بمدرسة دار العلوم العليا ؛ التي تسمى اليوم "كلية دار العلوم بجامعة القاهرة" ، وحصل منها على إجازة التدريس ، وعين معيداً فيها ، فابتعث إلى جامعة لندن لإتمام دراسته ؛ وحصل على شهادة الماجستير سنة ١٩٤٩م ، في علم اللغة – قسم الأصوات ، وكان موضوع رسالته:(THE PHONETICS OF EL KARNAK DIALECT (UPPER EGYPT

(دراسة صوتية للهجة الكرنك في صعيد مصر).

ثم شهادة الدكتوراه في نفس التخصص سنة ١٩٥٢م ، وموضوع رسالته :

((THE PHONETICS AND PHONOLOGY OF AN ADEN OF ARABIC (SOUTH ARABIA

(دراسة صوتية وفونولوجية للهجة عدن في جنوب بلاد العرب).

وكان مشرفه على الرسالتين العالم اللغوي الإنجليزي "فيرث" مؤسس مدرسة براغ الذي أثر كثيراً في فكر الدكتور تمام حسان اللغوي ، ثم رقي بعدها إلى مرتبة "أستاذ مشارك" سنة ١٩٥٩م ، ثم إلى مرتبة أستاذ كرسي في النحو والصرف سنة ١٩٦٤م[١] .

عرف الدكتور تمام حسان بدماثة خلقه وتواضعه ، وبفكر لغوي يجمع بين الأصالة والتجديد حتى أطلق عليه محبوه لقب "سيبويه هذا العصر" ، وعند سؤاله عن هذه التسمية كان يرد بتواضع واستحياء من أن يوضع في مقام سيبويه[٢].

---

[١] العارف – عبد الرحمن الحسين ، تمام حسان رائداً لغوياً بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه ، عالم الكتب ، القاهرة/ مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} ، ص ١٣ .

[٢] اللقاء التلفزيوني المعروض على موقع "youtube" الإلكتروني ، برنامج : (حديث الذكريات – علماء مبدعون) مع الدكتور : جاسم المطوع – المشرف على شبكة "العلماء" الإلكترونية ، تم تحميله ٢٠١١/٧/٣م ، بعنوان : "حلقة خاصة من حديث الذكريات مع د. تمام حسان حول حياته ونشأته واهتماماته" .

كما أنه كان ورعاً لا يتردد في الرجوع عن آراء سابقة رأى خلافها بعد إمعان نظر ، وطول فكر ؛ ومن ذلك رأيه في إصلاح الخط العربي استعانة بالرموز الكتابية الإغريقية واللاتينية ؛ فعدل عن هذا الرأي قائلاً : ((كنت ذات يوم أعيد قراءة ما نشر في هذا الموضوع فتبين لي أن العقبات المذكورة قبل ذلك بقليل لابد أن تحول دون الانتفاع بهذا الاقتراح على الوجه الأكمل فرجعت عن هذا الاقتراح وآثرت الإبقاء على التراث في صورته التاريخية))[١] .

كما كان الدكتور تمام شخصية عملية ؛ حيث انتدب للعمل مستشاراً ثقافياً بسفارة الجمهورية العربية المتحدة في العاصمة النيجيرية "لاجوس" ، وحصل على إعارة في جامعة الخرطوم سنة ١٩٦٧م ، وكلف فيها بإنشاء قسم للدراسات اللغوية ، وعاد بعدها إلى كلية دار العلوم سنة ١٩٧٠م ، وعين عميداً لها ، ثم أعير لجامعة محمد الخامس في الرباط سنة ١٩٧٨م ، عاد بعدها إلى مصر ورُشحّ عضواً بمجمع اللغة العربية بالقاهرة لمدة ثماني سنوات ، قدّم بعدها استقالته من العضوية ؛ لإقامته الدائمة في مكة المكرمة حيث وقع عقداً للعمل أستاذاً في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة الملك عبد العزيز فرع مكة المكرمة ، وهي حالياً "جامعة أم القرى" ، وأنشأ فيها قسم "التخصص اللغوي والتربوي" ، وظلّ هناك حتى بلغ السن النظامية سنة ١٩٩٦م ؛ ليعود بعدها إلى مصر أستاذاً متفرغاً بكلية دار العلوم[٢] ، وبقي بها حتى توفي سنة ٢٠١١م إثر مرض قصير رحمه الله تعالى .

أمّا نشاطه العلمي فقد كان متنوعاً بين " المؤلفات والمترجمات ، والمقالات ، والبحوث ، والمشاركات العلمية المتعددة ، والمحاضرات والندوات ، وهي على سبيل المثال لا الحصر كالآتي :

---

[١] حسان – تمام ، مقدمة كتابه : اللغة بين المعيارية والوصفية ، عالم الكتب ، القاهرة / مصر ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٠م ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٠ .

[٢] العارف – د. عبد الرحمن حسن ، تمام حسان رائداً لغوياً ، {بتصرف} ، ص ١٤ : ١٦ .

أولاً : المؤلفات والمترجمات :

ألف الدكتور تمام حسان عدة كتب منها : مناهج البحث في اللغة ، واللغة بين المعيارية والوصفية ، واللغة العربية معناها ومبناها ، والأصول (دراسة إبستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي) ، والتمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها ، ومقالات في اللغة والأدب ، والبيان في روائع القرآن ، والخلاصة النحوية ، وخواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، واجتهادات لغوية ، ومفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ، وغيرها .

أما المترجمات مثل : مسالك الثقافة الإغريقية إلى العرب ، وأثر العلم في المجتمع ، والنص والخطاب والإجراء[١] ، وتم الرجوع إلى أكثر هذه الكتب ، وتوثيقها في قائمة المصادر والمراجع.

ثانياً : البحوث والمقالات :

وهي كثيرة جداً بحيث يصعب إحصاؤها ، وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسان : ((لو أردت إحصاء البحوث التي كتبتها على مدى ذلك الزمن ما استطعت ، فهي والحمد لله كثيرة كثرة أظنها عظيمة ، تشهد على ذلك المجلات العلمية المختلفة في وطننا العربي من مشرقه إلى مغربه ، ولكني امرؤ لا يحسن تسجيل ماضيه ولا يهتم لهذا التسجيل ولربما خططت المقال في نسخة وحيدة ثم دفعت بها إلى النشر دون أن أحتفظ بنسخة أخرى))[٢] .

ثالثاً : الإشراف على الرسائل العلمية :

بلغ عدد الرسائل العلمية التي أشرف عليها الدكتور تمام حسان ما يقارب من مائة رسالة ، وكان يقرّ الإشراف على الرسائل التي تمزج بين الدراسات النحوية القديمة وربطها بالفكر اللغوي الحديث ، حيث يقول : ((لم أقبل الإشراف على طالب من هؤلاء يسعى مثلاً إلى كتابة ترجمة لنحوي أو تحقيق كتاب أو بحث لا يتناول منهجية نقدية ترمي إلى تطعيم أفكار النحاة القدماء بأفكار المنهج الوصفي الحديث))[٣] ، كما أنه ساهم في مناقشة عدد كبير من الرسائل العلمية.

---

(١) ينظر : العارف – د. عبد الرحمن حسن ، تمام حسان رائداً لغوياً , ص ١٧ : ٢٣ .
(٢) مقدمه كتابه : مقالات في اللغة والأدب ، عالم الكتب ، القاهرة / مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م ، عدد المجلدات (٢) ، (٥/١) .
(٣) حسان – تمام ، مقدمه كتابه : اللغة العربية معناها ومبناها ، عالم الكتب ، القاهرة / مصر ، الطبعة الخامسة ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م ، عدد المجلدات (١) ، ص ٨ .

رابعاً : الإنجازات والمشاركات والجوائز :

قدم الدكتور تمام حسان إنجازات علمية كثيرة ، منها : إشرافه على إصدار قائمة مكة للألفاظ الشائعة ، وحصوله على المركز الأول في مسابقة المكتب الدائم لتنسيق التعريب بالرباط عن بحثه : "القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي" ، ومشاركته في إخراج ومراجعة "المعجم العربي الأساسي" الذي أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "اليسكو" ، ومراجعته لمجلة "البنك الإسلامي للتنمية" تحت إصدار منظمة المؤتمر الإسلامي ، وترشيحه من قبل الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي لمراجعة مشروع ترجمة معاني القرآن الكريم إلى الإنجليزية ، وحصوله على جائزة آل بصير العالمية لخدمة الإسلام والأدب العربي والعلوم عن كتابه "الأصول" ، وتوليه جزء من إنجاز سلسلة الكتاب الأساسي لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها تحت إصدار جامعة أم القرى ، ومساهمته في إنشاء قسم علم اللغة التطبيقي بمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، ومساهمته في ندوات مشروع مكافحة الأمية باستعمال الحرف العربي في كتابة بعض لغات الشعوب الإسلامية في آسيا وأفريقيا ، واختيار المركز الدولي للبيوغرافيا في كامبردج بإنجلترا له ضمن الأعلام المذكورة في موسوعته المسماة :

"INTERNATIONAL WHO'S WHO IN EDUCATION"

كما ذكر اسمه في "موسوعة أعلام مصر في القرن العشرين" ، و تم تكريمه من قبل جامعة القاهرة ، ومنح جائزة تقديرية ودرعاً تذكارياً ضمن تكريمها لجيل الرواد من الأساتذة الجامعيين[1] ، وغير ذلك من الإنجازات.

---

[1] العارف – د. عبد الرحمن حسن ، تمام حسان رائداً لغوياً ، {بتصرف} ، ص ٣٠ : ٣٢ .

خامساً : أوليات تنسب إليه :

وهي دلالة على أن الدكتور تمام حسان كان مجدداً ، ولم يكن مقلداً ، مع حفاظه على الأصول ، ومنها أنه: أول من استخرج نماذج التنغيم في اللغة العربية ، وأول من ارتضى التقسيم السباعي للكلم ، وبرره من حيث المبنى والمعنى ، وأول من قال بـ "النقل" و"تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد"[١] ، وهو أول من أنشأ النظام النحوي القائم على منهج "القرائن النحوية اللفظية والمعنوية" ، وأبطل فكرة "العامل النحوي" ، كما كان أول من قال بالترخص في القرينة عند أمن اللبس ؛ ليضيق فكرة الشذوذ النحوي التي تؤدي إلى إهدار التراث وجمود اللغة مستدلاً بأنواع النصوص ، وخاصة النص القرآني الذي وجه عنايته إليه[٢] ، وأول من خالف البصريين والكوفيين بالقول بأصل الاشتقاق ، فجعله الجذر اللغوي "فاء الكلمة وعينها ولامها" في حين أنه عند البصريين هو "المصدر" ، وعند الكوفيين هو "الفعل الماضي" ، وأول من فرق بين الزمن الصرفي البسيط المعتمد على الصيغة المفردة ، وبين الزمن النحوي المركب المعتمد على السياق ، كما أنشأ مفهوم "الجهة" الذي يعين على تعدد الزمن النحوي[٣] ، وأول من قام بمحاولات متفرقة لتشقيق المعنى ، وتحليله[٤] ، وغير ذلك ؛ فاستحق بذلك لقب "سيبويه عصره" رحمه الله تعالى .

---

[١] ينظر : حسان– تمام ، مقدمة كتابه :الخلاصة النحوية ، (عالم الكتب ، القاهرة /مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م عدد المجلدات (١) ، ص ٧ .

[٢] ينظر : حسان – تمام ، مقدمة كتابه : خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، مصر / القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م ، عدد المجلدات (١) ، ص ٤ .٢

[٣] ينظر : حسان – تمام ، مقدمة كتابه : الأصول دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو – فقه اللغة – البلاغة) ، عالم الكتب ، طبعة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م ، عدد المجلدات (١) ، ص ٩ .

[٤] ينظر : العارف – د. عبد الرحمن حسن ، تمام حسان رائداً لغوياً ، {بتصرف} ، ص ٣٠ .

رابعاً : منهج "القرائن النحوية" و ارتباطه بالفكر النحوي القديم :

أطلق الدكتور تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" منهجاً في الدراسة النحوية ؛ ليكون خطوة في تجديد وتيسير النحو العربي تحت مسمى "القرائن النحوية" ، وطبق دراسته على بعض الشواهد القرآنية في كتاب آخر وهو "البيان في روائع القرآن" ؛ وذلك بعد أن لاحظ أن "النظام النحوي" للغة العربية الفصحى يقوم على عدد من الأسس التي يُبنى عليها وهي:[١]

١- مجموعة من المعاني النحوية العامة ، وهي معاني الجمل ، كأسلوب الشرط ، والاستفهام .

٢- مجموعة من المعاني النحوية الخاصة ، التي هي معاني الأبواب ، كالفاعلية ، والمفعولية .

٣- مجموعة من العلاقات الرابطة للمعاني الخاصة ؛ لإظهارها ، كعلاقة الإسناد ، والتخصيص .

٤- مجموعة من القرائن اللفظية التي يقدمها علما الصوتيات والصرف ، كقرينة العلامة الإعرابية ، والبنية , وغيرهما .

٥- القيم الخلافية ، أو المقابلات بين كل عنصر ، وبقية أفراده .

كما أنه لاحظ الارتباط بين "المبنى" ، و "المعنى" ، وهما على حد قوله : ((المعنى : وظيفة للمبنى ، والمبنى : شكل مطلق))[٢] ، وأشار إلى أهمية مراجعة "القواعد النحوية الأصلية" عند إرادة تحليل المعنى ؛ وذلك بملاحظة ثلاثة أمور:[٣]

١- أمن اللبس في المعنى .

٢- طلب الخفة في المبنى .

٣- الاطّراد في القاعدة ، ويكون نتيجة لتحقق الثابتين السابقين .

---

[١] ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٧٨ .
[٢] المرجع السابق ، ص ١٨٠ .
[٣] ينظر : حسان – تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ١٥ .

وعليه فإن وضوح المعنى ، وأمن اللبس هما القاعدة النحوية الكبرى التي قامت من أجلها قرائن المعنى الوظيفي[١] ، وهما معيار اطّراد القواعد ؛ ولهذا يكون العدول عن أصل القاعدة جائزاً ، أو واجباً في التراكيب التي يحصل فيها اللبس مع مطابقة القاعدة ، وذلك كما في جملة "زرتك مسروراً" التي لا يفهم فيها صاحب الحال "مسروراً" هو "التاء" , أو "الكاف" ؛ ولتجنب اللبس يتمّ العدول عن الحال المفردة إلى الجملة[٢] ؛ أي : زرتك وأنا مسرور ، أو : زرتك وأنت مسرور .

ولأهمية أمن اللبس ، ولأن أصل الكلام أن يوضع لفائدة كانت الإفادة وأمن اللبس أولى القواعد الأصلية التي اعتنى بها قدماء النحاة ، ومن ثمّ بنوا قياس القاعدة النحوية على أساسها ، حيث يقول ابن مالك في أول ألفيته:[٣]

كلامُنا لفظٌ مُفِيْدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

ولما كانت عملية تعيين المعنى بواسطة المبنى ليست عملية هينة ؛ وذلك بسبب تعدّد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد[٤] ، كانت الحاجة إلى القرائن ؛ لأن الكشف عنها هو غاية الإعراب[٥] ، والقرائن منها : "المقالية" و"الحالية" ، ويهمنا هنا "القرائن المقالية" التي منها "القرينة المعنوية" وهي : ((العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر))[٦] ، ويندرج تحتها عدة فروع وهي: قرينة الإسناد ، وقرينة التخصيص ، وقرينة النسبة ، وقرينة التبعية ، أما "القرينة اللفظية" فهي : ((عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية))[٧] ، ويندرج تحتها : العلامة الإعرابية، الرتبة ، البنية[٨] ، المطابقة ، الربط ، التضام ، الأداة ، التنغيم.

---

(١) حسان – تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ١٧ .
(٢) ينظر : المرجع السابق ، ص ١٨ .
(٣) المرادي – أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت : ٧٤٩) ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن على سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م ، عدد المجلدات (٣) ، (٢٦٧/١) .
(٤) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٠ .
(٥) ينظر : المرجع السابق ، ص ١٨١ .
(٦) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٩م ، عدد المجلدات (٢) ، (١١/١) .
(٧) المرجع السابق ، (١٠/١) .
(٨) استخدم الدكتور تمام حسان مصطلح "الصيغة" للتعبير عن قرينة "البنية" عندما أطلق منهج القرائن النحوية ، ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٥ ، بينما أطلق عليها مصطلح "البنية" عندما طبق دراسته ، وهو المتبع في هذا البحث ؛ لأن "الصيغة" تخص الكلمات ذوات الاشتقاق ، بينما "البنية" أعمّ حيث تشمل الأدوات ، والضمائر والظروف ، ينظر : السابق ، (٢٩/١) .

و "القرائن المعنوية" علاقات يصعب فهمها منفردة ؛ فهي بحاجة إلى عدد من القرائن اللفظية حتى تتضح ، وأهمها قرينة " العلامة الإعرابية" ، ومثال ذلك "قرينة الإسناد" في نحو قولك : "محمدٌ واقفٌ أخطبُ منه قاعداً" ، حيث : ((نجد أن علامة الرفع متعاونة مع قرائن أخرى تحددّ أن الخبر هو "أخطب" ، وهنا نجد أننا لو نطقنا الكلمات في الجملة كلها مرفوعة لصارت جملتين "محمدٌ واقفٌ ، أخطب منه قاعدٌ"))[١]، كما أن بعض "القرائن المعنوية" يندرج تحتها عدة فروع ، ومن ذلك "قرينة التخصيص" التي يندرج تحتها فروع منها : التعدية ، والغائيـة ، والمعية ، والظرفية ، والتحديد ، والتوكيد ، والملابسة ، والتفسير ، والإخراج ، والمخالفة[٢].

وقد تنبه قدماء النحاة إلى "القرائن المعنوية" من خلال دراستهم لقضية "العامل النحوي" ، التي تقوم على ثلاثة أركان أساسية وهي :

١- العامل ، وهو : ((المؤثر في تغيير العلاقات بين الكلمات أو إضافة جديد إلى العلاقات في الجملة ، أو المؤثر في تشكيل المعنى النحوي))[٣] .

٢- المعمول ، وهو : ((الذي يتأثر بغيره كالفاعل والمفعول))[٤] .

٣- العمل ، وهو : ((النتيجة الحاصلة من تأثير العامل في المعمول كالرفع أو النصب))[٥] .

---

[١] عبد اللطيف – محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، القاهرة ، ٢٠٠١م ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (١) ، ص ٣٠٦ .

[٢] وستذكر كل قرينة منها في موضعها من هذا البحث تفصيلا ، ينظر : هذا البحث ، ص ٣٨.

[٣] عبادة – محمد إبراهيم ، النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٨م ، عدد المجلدات (١) ، ص ١١٥ .

[٤] سرحان – عماد إمام محمد ، نظرية العامل في النحو العربي وما يعمل عمل الفعل ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٣ .

[٥] المرجع السابق .

ويظهر من ذلك أنهم لاحظوا "العلاقات" بين الكلمات داخل الجملة من عامل ومعمول من جهة ، وأهمية أثر "العلامة الإعرابية" في إظهار تلك العلاقات ، وهذه "العلاقات" تمثل "القرائن المعنوية" في منهج "تضافر القرائن" ، بينما "الأثر الإعرابي" يمثل قرينة "العلامة الإعرابية" ، وهي إحدى "القرائن اللفظية" عند الدكتور تمام حسان ، مما يدلّ على أنّ القدماء قد لمحوا تلك العلاقة القوية بين "القرائن المعنوية" و "قرينة العلامة الإعرابية" خاصة ؛ لأنها تعدّ أهم "القرائن اللفظية" في إجلاء تلك العلاقات كما سيظهر عند الحديث عن قرينة العلامة الإعرابية[١].

ومما يدلّ على الارتباط الوثيق بين "القرائن المعنوية" ، وقرينة "العلامة الإعرابية" قول القدماء : ((الجرّ : علم الإضافة ، والرفع : علم الفاعلية ، والنصب : علم المفعولية))[٢] ، وهو ما تؤيده "القرائن المعنوية" في منهج "القرائن النحوية" ، حيث إن : الإسناد للمرفوعات والعمد ، والتخصيص للمنصوبات ، والفضلات ، والنسبة للمجرورات ، والتبعية للتوابع ، ولكن القدماء أرادوا تسهيل النحو للمتعلمين بالقول بقضية "العامل النحوي" ، وذلك لأن : ((نسبة العمل إلى أمر ظاهر جلي ، هو العامل يعين على إدراك العلائق بين العناصر في التركيب ، وتوضيح الارتباط بين أجزاء الكلام))[٣] ، فإن كانت "القرينة المعنوية" هي العلاقة الرابطة بين أطراف الجملة ، فإن "العامل النحوي" يظهر الأطراف المرتبطة بتلك العلاقة .

---

[١] ينظر : هذا البحث ، ص ١٠١.
[٢] الأبذي – المصري (ت : ٨٦٠هـ) ، حدود النحو ، تحقيق : د. خالد فهمي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م ، عدد المجلدات (١) ، ص ٦٠ .
[٣] د. السيد – عبد الحميد مصطفى ، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب ، بحث منشور ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (١٨) ، العدد : (٣+٤) ، ٢٠٠٢م ، ص ٤٨ .

ويظهر ذلك من خلال المثال الآتي :

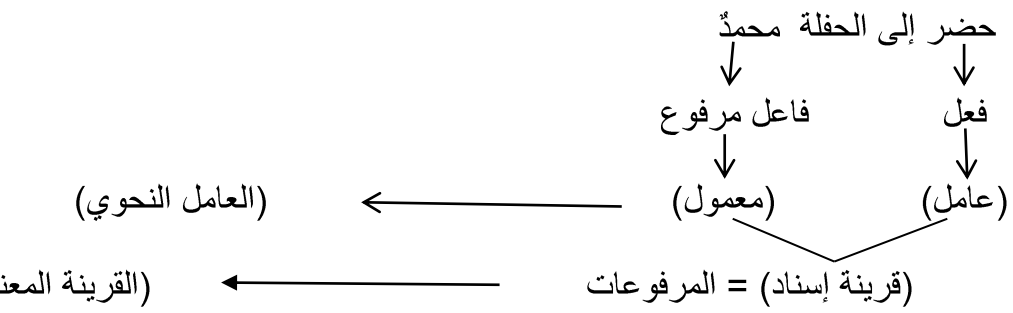

فسمى قدماء النحاة المسبب للعلامة عاملاً ، ولاحظوا أثره في إجلاء المعنى ، وفي ارتباط أطراف الجملة ، و إظهارالعلاقة بين عناصرها ، ومن هنا ظهر اختلافهم في تحديد العامل ، ومن ذلك اختلافهم في عامل المفعول به حيث إن : ((من قال إن العامل في المفعول به الفعل أو شبهه يرى أنه هو الذي تقوم به المعنى المقتضي للإعراب ، ومن رأى أنه الفاعل فكذلك ، والذي رأى أنه الفعل والفاعل رأى أنه لولا الفعل والفاعل وارتباطهما بالمفعول به على جهة وقوع الفعل عليه ، لما قام به معنى المفعولية المقتضي لنصبه))[١] .

والذي يظهر من ذلك أن قدماء النحاة ابتكروا فكرة "العمل النحوي" ؛ لتجسيد العلاقات الملحوظة بإظهارها بين أطراف الجملة الملفوظة تسهيلاً للدارسين ، وعلى ذلك فإن القول بـ"القرائن المعنوية" يتوافق مع القول بـ"العامل النحوي" ، وليس معارضاً له كما يرى الدكتور تمام حسـان حين وصف "العامل النحوي" بأنه خرافة ، وبأن "القرائن المعنوية" تكفلت بالقضاء عليه عند فهم فكرة "التعليق" فهماً كافياً[٢] ، وذلك يمكن تحقيقه من خلال فكرة "العامل النحوي" ؛ لأن القول بالعامل والمعمول هو مجرد عرف لغوي لإدراك العلاقات بين عناصر الجملة وربطها[٣] ، وكان حتماً على النحاة الإشارة إلى "العلامة الإعرابية" عند القول بالعامل ؛ لأن : ((العامل له تأثير إعرابي يتزامن مع تأثير دلالي))[٤] ، والأثر الإعرابي هو "العلامة الإعرابية" التي جيء بها لإتمام المعنى ، والتأكيد على نوع العلاقة بين العامل والمعمول .

---

(١) عرفة – محمد أحمد ، النحو والنحاة ، ص ١٠٤ .
(٢) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ١٨٩ .
(٣) السيد – عبد الحميد مصطفى ، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب ، {بتصرف} ، ص ٤٥ .
(٤) العمري – منجي ، القيد التركيبي في الجملة العربية دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي ، الدار التونسية للكتاب ، تونس ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٥م ، عدد المجلدات (١) ، ص ٢٠٨ .

وكما لاحظ قدماء النحاة "القرينة المعنوية" من خلال القول بقضية "العامل النحوي" ، فإنهم لاحظوا "القرينة اللفظية" عند حديثهم عن "الأصول النحوية" ، وذلك من خلال الإشارة إلى القياس ، والحديث عن القواعد الأصلية ، وقواعد التوجيه[١]المبثوثة في الكتب النحوية ، وفي كتب الخلاف النحوي ، ونظفر في كتاب "الإنصاف" للأنباري بعدد منها كالآتي :

- قوله : ((الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى))[٢] (قرينة العلامة الإعرابية) .
- قوله : ((لا يجمعون بين علامتي تأنيث))[٣] (قرينة المطابقة) .
- قوله : ((لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير))[٤] (قرينة الرتبة) .
- قوله : ((أدى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر ، وذلك لا يجوز))[٥] (قرينة الربط) .
- قوله : ((إن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغيرّ حكمها الأول))[٦] (قرينة الأداة) .
- قوله : ((التاء يختص بها الفعل))[٧] (قرينة البنية) .
- قوله : ((مالا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير))[٨] (قرينة التضام) .

بينما يظهر من خلال مسائل الخلاف التي تناولها البحث[٩] في الشواهد القرآنية عدم تعرض القدماء لقرينة "التنغيم" مع الإشارة والتعرض لباقي القرائن اللفظية كلها .

---

[١] وهي : ((الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية (سماعاً كانت أم استصحاباً أم قياساً) التي تستعمل لاستنباط الحكم)) ينظر : حسان – تمام ، الأصول ، ص ١٨٩ .
[٢] الأنباري – أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٢) ، (٢٠/١) .
[٣] المرجع السابق .
[٤] السابق ، المسألة (٥) ، (٥٠/١) .
[٥] السابق ، المسألة (٦) ، (٥٤/١) .
[٦] السابق ، المسألة (١٠) ، (٧٨/١) .
[٧] السابق ، المسألة (١٤) ، (١٠٤/١) .
[٨] السابق ، المسألة (٣٠) ، (٢٤٩/١) .
[٩]ينظر : ص ٤٣٣.

كذلك لاحظ القدماء تضافر القرائن النحوية في تقسيم الأبواب النحوية ، ووضع تعريفاتها ، ومن ذلك تعريف الفاعل : ((هو كل اسم أو ما هو في تقديره أسند إليه فعل أو ما جرى مجراه ، وقدم عليه على طريقة فعل وفاعل))[١] ، حيث تحدد الفاعل هنا بعدة قرائن متضافرة منها : قرينة "البنية" لقوله : اسم أو في تقدير الاسم ، وقرينة "الإسناد" لقوله : أسند إليه فعل أو ما جرى مجراه ، وقرينة "الرتبة" لقوله " قدم عليه ، وقرينة "التضام" لقوله : على طريقة فعل وفاعل.

وقد أشار الدكتور تمام حسان إلى جواز "العدول" أو "الترخص" عن إحدى "القرائن اللفظية" ، والخروج عن "القاعدة الأصلية" عند أمن اللبس ، وذلك : ((بواسطة قاعدة فرعية دون وصف هذا العدول بالشذوذ أو الندرة أو القلة))[٢] ، كما يكون "العدول" أو "الترخص" عنها بطرق متعددة ؛ وذلك : ((بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير أو التوسع في الإعراب))[٣] ، فإن وصف هذا الترخص بعدم الاطراد ؛ فهو من قبيل "الترخص عند أمن اللبس" إذا نسب إلى عصر الفصاحة[٤] ، أمّا إذا وصف الترخص بالاطراد ؛ فهو عدول عن الأصل ، وهو أفصح من اتباع الأصل.

---

[١] ابن عصفور – أبو الحسن الأشبيلي (ت :٦٦٩هـ) ، شرح جمل الزجاجي ، إشراف : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م ، عدد المجلدات (٣) ، (٩٣/١) .
[٢] حسان – تمام ، مقالات في اللغة والأدب ، (٢٢٤/٢) .
[٣] حسان – تمام ، الأصول ، ص ١٣٠ .
[٤] المرجع السابق ، {بتصرف} .

ويكون العدول خاضعاً للاعتبارات الآتية:[1]

١- أمن اللبس أو الإفادة .

٢- الخضوع لقاعدة فرعية مطردة .

٣- الصناعة النحوية الصحيحة وفقاً لقواعد التوجيه .

وقد تنبه القدماء إلى "القرائن اللفظية" ،وإلى وقوع "الترخص" فيها ،ولكنهم وصفوه بالشذوذ أحياناً، وبالقلة والندرة أحياناً ، وذلك في سياق دراستهم للعامل وأثره الإعرابي ،ووضعهم للقواعد الأصولية والأقيسة النحوية.

كما خالف الدكتور تمام حسان مقولة القدماء : "الإعراب فرع المعنى"[2] ، مشيراً إلى إمكانية إعراب الجملة عند وضوح "المعنى الوظيفي" دون النظر إلى "المعنى المعجمي" ، واستدلّ على ذلك بإمكانية إعراب جمل هرائية بشرط التمسك بكيفية بناء الجملة العربية[3] ، مثل إمكانية إعراب البيت الآتي:[4]

قَاصَ التَّجِيْنُ شِحاَلَهُ بِتَرِيْسِهِ الْ فَاخِيْ فَلَمْ يَسْتِفْ بِطَاسِيَةِ الْبَرَنْ

و"المعنى الوظيفي" يحدّد صوتياً وصرفياً ، ونحوياً من خلال العلاقات السياقية ، أمّا "المعنى الدلالي الكامل" فلابد فيه من ملاحظة "المعنى المعجمي" .

---

(١) ينظر : حسان – تمام ، الأصول ، ص ١٣٠ .
(٢) الزركشي – محمد بن بهادر (ت : ٧٩٤هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١هـ ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٤) ، {بتصرف} ، (٣٠٢/١) .
(٣) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٢ .
(٤) المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

ولكن القدماء عندما ذكروا عبارة : "الإعراب فرع المعنى" لم يشيروا إلى أنه "كل المعنى" ، وهذا يدل على أنهم لاحظوا أن الإعراب يظهر "المعنى الوظيفي" ، وهو جزء من المعنى الدلالي الكامل ، ولكنهم لم يهملوا "المعنى المعجمي" أيضاً ، فقد أنشأ سيبويه في كتابه باباً بعنوان : ((هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة))[١] ، فيقسم الكلام بملاحظة "المعنى الدلالي" إلى : مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، ومحال كذب ، ويمثل للنوع الأخير بجملة شبيهة بالجمل الهرائية التي أشار إليها الدكتور تمام حسان ، وهي قوله : ((سوف أشرب ماء البحر أمس))[٢] ، حيث يمكن إجراء الإعراب دون العناية بالمعنى المعجمي ، ولكن يكفي أن سيبويه حكم على مثل ذلك بالمحال الكذب ، وهذا يدلّ على عناية القدماء بالمعنى المعجمي إلى جانب المعنى الوظيفي ، وارتباط الإعراب بالجمل ذات المعنى ، مما يدلّ على اهتمام قدماء النحاة بالمعنى الدلالي الكامل ؛ لأن إعراب مثل هذه الجمل إعراباً سليماً دون إدراك معناها يجعل الإعراب : ((آلياً تقنينياً لا دلالياً وظيفياً))[٣] ، وبذلك يفقد أهميته ؛ ولهذا صحت عبارة القدماء "الإعراب فرع المعنى" .

وكذلك أشار الدكتور تمام حسان إلى المحاولات السابقة لإسقاط القول بالعامل النحوي ، ومنها محاولتان : إحداهما : قديمة لابن مضاء القرطبي الذي قدّم في كتابه "الردّ على النحاة" اعتراضات [٤]على فكرة العامل ، وقد انتقده الدكتور تمام حسان ؛ لأنه كما يقول : ((لم يأت بتفسير مقبول لاختلاف العلامات الإعرابية باختلاف المعاني النحوية ، ولم يقم مقام العامل فهماً آخر لهذه العلاقات))[٥].

---

[١] سيبويه – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت : ١٨٠هـ) ، كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م ، عدد المجلدات (٥) ، (٢٥/١) .
[٢] المرجع السابق .
[٣] الملخ – حسن خميس ، تقنيات الإعراب في النحو العربي ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد / الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٥م ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٥٦ .
[٤] ومنها : الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة ، والاعتراض على تقدير متعلقات المجرورات ، والاعتراضات على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات والأفعال ، واعتراضه على بابي التنازع في العمل والاشتغال ، وغير ذلك ... ينظر : ابن مضاء – القرطبي ، كتاب الرد على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٢٩ .
[٥] حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٥ .

والمحاولة الأخرى : حديثه لإبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" ، بجعل حركات الإعراب دالة على معانٍ ، فالضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، والفتحة علم الخفة ، فانتقده الدكتور تمام حسان بقوله : ((اكتفى بهذا الفهم المبهم القاصر لطبيعة هذه الحركات))[١] ، كما أن جعل العلامات دوال لمعانٍ أشار إليه قدماء النحاة بجعل الرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة[٢] وهو ما يتفق مع القول بـ "القرائن المعنوية" كما ذكر سابقاً ، أما ما جاء به صاحب "إحياء النحو" بجعل الفتحة للتخفيف ، فقد قوبل بالكثير من الانتقادات ، لأنه منهج يصطدم مع الظواهر اللغوية[٣] ؛ ولهذا تصدى له كثيرون بعرض آرائه والرد عليها[٤] .

وبالمقابل أشاد الدكتور تمام حسان بما يراه بأنه أذكى محاولة لتفسير العلاقات النحوية[٥] ، وهي محاولة الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه " دلائل الإعجاز" الذي أورد أربعة مصطلحات لتفسيرها وهي :

١- النظم ، وهو : ((تصور العلاقات النحوية بين الأبواب كتصور علاقة الإسناد بين المسند والمسند إليه))[٦] ، ويمكن إجراء هذا التصور من خلال قضية "العامل النحوي" بملاحظة طرفي العلاقة "العامل والمعمول" وسبق الإشارة إلى ذلك .

٢- البناء ، وهو: ((اختيار المباني التي يقدمها الصرف للتعبير عن المعاني النحوية))[٧] ، وهنا يظهر الارتباط بين "المعنى" و"المبنى" ، وقد حافظ قدماء النحاة على ذلك بمراعاة القواعد الأصولية وقواعد التوجيه كما ذكر، ولشدة عنايتهم بالمباني درسوا مبنى الكلمات في علم خاص به هو "علم الصرف" .

---

(١) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٥ .
(٢) ابن يعيش – موفق الدين النحوي (ت : ٦٤٣هـ) ، شرح المفصل ، عالم الكتب ، بيروت ، {بدون تحقيق} ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (١٠) ، {بتصرف} ، (٧١/١) .
(٣) أبو المكارم – علي ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧م ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} ، ص ١٢٢ .
(٤) ينظر : عرفة – محمد أحمد ، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، المكتبة الأزهرية للتراث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ٢٠١٣م ، عدد المجلدات (١).
(٥) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٨٦ .
(٦) المرجع السابق ، ص ١٨٦ .
(٧) السابق ، ص ١٨٧ .

٣- الترتيب ، وهو : ((وضع العلاقات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير))[١] ، وقد فرق النحاة بين الأبواب بحسب "الرتبة" كملاحظتهم عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل[٢] ؛ لأن التقديم يؤدي إلى تحويل الجملة الفعلية إلى جملة اسمية .وتحويل وظيفة "الفاعل" إلى وظيفة "المبتدأ" .

٤- التعليق ، وهو : ((إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يُسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية))[٣] ، ولما كان "التعليق" هو الفكرة المركزية في النحو العربي[٤] ، فإنه يمكن أن يفهم من خلال قضية "العامل النحوي" ؛ لأن "العامل" و "المعمول" هما طرفا العلاقة النحوية كما ذكر ، ويكون التعليق بينهما بعدة طرق منها : التضام ، والربط ، والمطابقة ، والأداة .

كما أن الجرجاني أشار إلى فضل قدماء النحاة ، وأهمية النحو عند وضعه قضية النظم ، حيث يقول : ((ليس النظم شيئاً غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم))[٥] ، وذلك لأن علم النحو يظهر علاقات الألفاظ داخل التراكيب ، ويبين خصائصها[٦] ، حيث إن : ((زيد من حيث وضعه ، علم المسمى فحسب ، وليس فيه من حيث الوضع فاعلية ، ولا مفعولية ، ولا إضافة ، ولكنه إذا وجد في التراكيب اكتسب معنى من هذه المعاني وقامت به ، فإذا قلت : قام زيد ، قام بـه معنـى الفاعليـة ، والذي أحدثها هو العامـل ، والارتبـاط الواقع بينه وبينه على جهة إسناده له))[٧] ، وقدماء النحاة فرقوا بين هذه المعاني يقول ابن فارس : ((الإعراب هو الفارق بين المعاني . ألا ترى أن القائل إذا قال : "ما أحسن زيد" لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب))[٨].

---

(١) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٦ .
(٢) ينظر : ابن السراج – أبو بكر محمد بن سهل النحوي (ت : ٣١٦هـ) ، الأصول في النحو ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م ، الطبعة الثالثة ، عدد المجلدات (٣) ، (٢٢٨/٢) .
(٣) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٨ .
(٤) المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ١٨٩ .
(٥) الجرجاني – عبد القاهر (ت : ٤٧١هـ) ، دلائل الإعجاز ، تحقيق : د. التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ص ٢٩٣ .
(٦) عرفة – محمد أحمد ، النحو والنحاة ، {بتصرف} ، ص ٦١ .
(٧) المرجع السابق ، ص ٩١ .
(٨) ابن فارس – أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت : ٣٩٥هـ) ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق : المكتبة السلفية ، مطبعة المؤيد ، القاهرة ، ١٣٢٨هـ = ١٩١٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ١١.

وعلى ذلك فإن القول بـ"تضافر القرائن النحوية" لا يلغي القول بالعوامل ؛ لأن "العامل النحوي" طريقة القدماء في البحث عن "العلاقات النحوية" داخل الجملة ، كما أن "القرائن النحوية" طريقة تتفق معها في التفكير والهدف ، وإن اختلفت معها في المسمّى ، ويحسب للقدماء فيها الأسبقية من جهة ، وتبسيط المعنى النحوي من جهة أخرى ؛ لأن "القرائن المعنوية" من المجردات التي يصعب ملاحظتها حسياً ، والقول بالعامل يسهل على الدارس ملاحظتها وإدراكها من خلال النظر في طرفي العلاقة كما يظهر من خلال الأمثلة السابقة ، ويمكن للباحث في النحو العربي أن يتناول إحدى الطريقتين التي يراها أيسر منهما للوصول إلى المعنى الوظيفي ، ولكن لا يمكن إلغاء القول بالعامل النحوي أو وصفه بأنه خرافة ، بل هو منهج وطريقة من طرق التفكير التي يجدها البحث أنها مهدت للدراسة النحوية ، ويسرتها للدارسين ، والله أعلم .

الفصل الأول:

((القرائن المعنوية))

القرَائِن المَعْنَويَّة :

لفظ "القرينة" مشتق من مادة "قرن" ، التي ترجع في اللغة إلى أحد أصلين : ((أحدهما يدل على جمع شيء إلى شيء ، والآخر شيء يُنتأ بقوة وشدة))[١] ، كما يُقال : ((قرنت الشيء بالشيء : وصلته ، والقرين : المصاحب))[٢] وقد وردت كلمة "قرين" في مواضع من القرآن الكريم للدلالة على معنى المصاحبة أو الصلة ، ومن ذلك قوله تعالى :﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا ﴾[٣] , وقوله :﴿ قَالَ قَآئِلٞ مِّنۡهُمۡ إِنِّي كَانَ لِي قَرِينٞ ﴾[٤] ، وقوله : ﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾[٥] .

وهو ذات المعنى الذي تدل عليه كلمة "القرينة" في منهج "القرائن النحوية" ، وحيث وصفت بكونها "معنوية" يكون معناها المصاحبة ، أو الصلة المعنوية ، وهذا يوافق المعنى الاصطلاحي لها ، حيث عرفها الدكتور تمام حسان بقوله : ((القرينة المعنوية : هي العلاقة التي تربط بين عنصر من عناصر الجملة وبين بقية العناصر))[٦] ، أمّا قدماء النحاة فإنهم لم يضعوا تعريفاً محدداً لها ، ولكنهم لاحظوها في قضية "العامل النحوي" – كما سبق الإشارة إليه في هذا البحث[٧]– بل صرحوا بها أحياناً[٨].

---

(١) ابن فارس – أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت : ٣٩٥) ، مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بإذن المجمع العلمي العربي الإسلامي ، محمد الداية ، عدد المجلدات (٦) ، (٧٦/٥) ، مادة {قرن} ,

(٢) ابن منظور – أبو الفضل جمال الدين الأفريقي المصري ، لسان العرب ، {بدون تحقيق} ، دار صادر ، بيروت / لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤هـ =١٩٩٤م ، عدد المجلدات (١٥) ، (٣٣٦/١٣) ، {باب النون فصل القاف} .

(٣) سورة : النساء ، الآية : (٣٨) .

(٤) سورة : الصافات ، الآية : (٥١) .

(٥) سورة : ق~ ، الآية : (٢٣) .

(٦) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١١/١)

(٧) ينظر : ص ٢٧.

(٨) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٧٢/١) .

ثمّ إنّ "القرائن المعنوية" إحدى القرائن المقالية ، وقسيمها في ذلك "القرائن اللفظية" ، وهي التي تعين على فهم "المعنى" بواسطة "المبنى" ، وكما يقول الدكتور تمام حسان : ((استحضار المعنى من المبنى لا يتم إلا باستخدام القرائن))[١] ؛ ذلك لأن "المعنى الوظيفي" للمبنى الواحد قد يتعدد مّما يدعو المعرب للنص إلى البحث عن القرائن "المقالية" المعنوية منها واللفظية ، وكذلك البحث عن القرائن "الحالية" ؛ بغرض الوصول إلى المعنى النحوي الصحيح .

والقرائن المعنوية علاقات سياقية ترجع فائدتها في تحديد المعنى النحوي للباب الخاص مثل "قرينة الإسناد" الدالة على العلاقة التي تربط الفعل بفاعله أو نائبه , أو المبتدأ بخبره[٢] ، وهي لا تعد قرينة كافية للوصول إلى المعنى النحوي ؛ لأنه قد يكون إسناداً خبرياً أو إنشائياً أو غير ذلك[٣] ، ولهذا كان لابد من تضافر عدد من القرائن اللفظية معها لتحديد المعنى المراد ، و "القرائن المعنوية" ذات أهمية كبرى ، وقد أسماها الدكتور تمام حسان "قرينة التعليق" وجعلها أم القرائن النحوية ؛ لأن المعنى الوظيفي للجملة يتوقف عليها ، بل جعلها غاية الإعراب ، ويقول : ((ما دام الناس يحسون ويعترفون بالإحساس بصعوبة الإعراب أحياناً فإن معنى ذلك أن من الصعب عليهم أحياناً أن يكشفوا عن هذه القرينة المعنوية))[٤] ، ولأهمية "القرينة المعنوية" في التعليق، كان الترخص فيها , أو العدول عنها ممنوعا ؛ لأنه يؤدي إلى لبس ؛ نظراً لارتباطها المباشر بمعنى الباب النحوي .

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩١ .
(٢) المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ١٩٢ .
(٣) ينظر : السابق .
(٤) السابق ، ص ١٨٢ .

و"القرائن المعنوية" وفقاً لمنهج "تضافر القرائن" أربعة أقسام ، وهي : قرينة "الإسناد" للمرفوعات أو العمد ، وقرينة "التخصيص" للمنصوبات أو الفضلات ، وقرينة "النسبة" للمجرورات ، وقرينة "التبعية" للتوابع ، وقد لاحظها قدماء النحاة حيث صرّح ابن يعيش بأن الرفع , والنصب , والجر كل منها علم لمعنى ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، والتوابع في إعراباتها المختلفة هي في حكم المتبوعات[1] ، وعلى ذلك فإن "القرائن المعنوية" لم يلاحظها قدماء النحاة فحسب ؛ ولكنهم صرحوا بها وأشاروا إلى وظيفتها ، ودورها في أداء المعنى النحوي ، بل إن قضية "العامل النحوي" مرتبطة بفهمهم لفكرة "القرائن المعنوية" ؛ كما نلاحظ ارتباطها الشديد بـ"العلامة الإعرابية" التي هي إحدى "القرائن اللفظية" ، وهذا يوافق ما توصّل إليه القدماء في قضية "العامل النحوي" وأثره الإعرابي ، والله أعلم .

وتظهر "القرائن المعنوية التي هي علاقات نحوية بالشكل الآتي :

((القرائن المعنوية)):

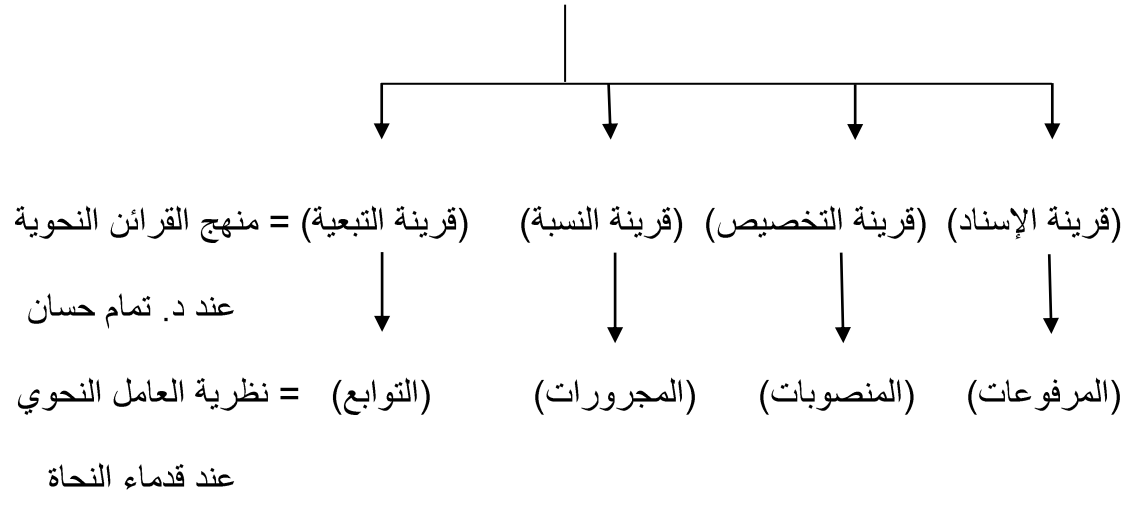

---

[1] شرح المفصل ، {بتصرف} ، (١/٧٢ :٧٣) .

المبحث الأول : قرينة الإسْنَاد :

يدل "الإسناد" في اللغة على معنى : ((انضمام الشيء إلى الشيء))[١] ، كما أنه يأتي بمعنى الرفع ، فيدل على المرتفع من الأرض ، ويُقال : أسند الحديث ، أي : رفعه[٢] ، وقد ورد لفظ الإسناد في القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ﴾[٣] ، والمعنى : ((كأن أجسامهم خشب بعضها على بعض قياماً))[٤] , ومن خلال المعنى اللغوي تظهر العلاقة القوية بين "الإسناد" , و"العلامة الإعرابية" , وهي علاقة "الرفع".

أما "الإسناد" في اصطلاح النحاة : ((هو نسبة شيء إلى شيء على جهة الاستقلال))[٥] وعرفه الدكتور تمام حسان بأنه : (((نسبة عنصر الحدث الذي في معنى الفعل أو الوصف إلى فاعله أو واسطة وقوعه أو محل وقوعه))[٦] , كما ذكر سيبويه "الإسناد" وحدد طرفيه ، وهما : المسند ، والمسند إليه[٧] ، والإسناد قرينة دالة على العمد[٨] في الجملة ؛ لأنه يمثل : ((علاقة المبتدأ بالخبر ، والفعل بفاعله ، والفعل بنائب فاعله ، والوصف المعتمد بفاعله ، أو نائب فاعله ، وبعض الخوالف بضمائمها))[٩] ، وقد أدرك قدماء النحاة أهمية علاقة "الإسناد" في إظهار معنى الجملة ، حيث إنّ الفائدة لا تحصل في الكلام إلا بالإسناد الذي يربط بين عنصري الجملة الرئيسين ، وهذا ما عبرّ عنه ابن مالك بقوله:[١٠]

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيْدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

---

(١) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، مادة {سند} ، (١٠٥/٣) .
(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، {بتصرف} ، باب الدال فصل السين ، (٢٢٠/٣ : ٢٢٣) .
(٣) سورة : المنافقون ، الآية : (٤) .
(٤) مقاتل بن سليمان – أبو الحسن البلخي (ت : ١٥٠هـ) ، تفسير مقاتل بن سليمان ، تحقيق : أحمد فريد ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م ، عدد المجلدات (٣) ، (٣٦٣/٣) .
(٥) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، (٣٦/١) .
(٦) البيان في روائع القرآن ، (١١/١) .
(٧) ينظر : كتاب سيبويه، (٢٣/١) .
(٨) ((العمدة : عبارة عّما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به ، وجعل إعرابه الرفع كما تقدم في أنواع الإعراب وألحق منها بالفضلات في النصب خبر كان وكاد واسم إن ولا وجزءا ظنّ فإنها عمد لأنها في الأصل المبتدأ والخبر ونصبت)) ينظر : السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت : ٩١١هـ) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، {بدون طبعة} ، مصر ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٣) ، (٣٥٩/١).
(٩) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٤ .
(١٠) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، (٢٦٧/١) .

ولا فائدة للكلمات المتجاورة ، ولا معنى للجملة إلا بعلاقة "الإسناد" الرابطة بين طرفيها ، يقول الجرجاني : ((امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهر أو مقدّر ، وكان لفظك به إذا أنت لم ترد ذلك ، وصوتاً تصوته سواء))[١] ، حتى أنهم بنوا "العوامل" في الجملة بملاحظة علاقة "الإسناد" ، فمنهم من جعل "الإسناد" هو العامل في طرفي الإسناد كما يقول ابن يعيش : ((كونهما مجردين للإسناد هـو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه))[٢] ، ومنهم من جعل أحد الطرفين عاملاً في الطرف الآخر بملاحظة علاقة "الإسناد" الرابطة بينهما : ((فقيل العامل في الفاعل هو الفعل ، لأنـه به صار أحد جزأي الكلام ، وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخر ... إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر))[٣] ، كما أن الدكتور تمام حسان قد تنبه إلى أهمية علاقة "الإسناد" في الجملة فعدّها أولى القرائن المعنوية[٤] الموضحة لمعناها .

ومع أهمية قرينة "الإسناد" إلا أنها لا تعدّ قرينة كافية لأداء المعنى ؛ وذلك : ((لأنها يمكن أن تكون إسناداً في جملة اسمية أو إسناداً في جملة فعلية ويمكن أن تكون إسناداً خبرياً أو إسناداً إنشائياً وهلم جرا ومن هنا تحتاج إلى قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعها))[٥] ، وبهذا يفهم أهمية تضافر القرائن لبيان المعنى النحوي ، وهذا ما لاحظه قدماء النحويين ، حيث يقول ابن هشام : ((يسند إليه ما تتم به الفائدة سواء كان المسند فعلاً أو اسماً أو جملة فالفعل كقام زيد فقام فعل مسند وزيد اسم مسند إليه والاسم نحو زيد أخوك ؛ فالأخ مسند وزيد اسم مسند إليه ، والجملة نحو أنا قمت فقام فعل مسند إلى التاء وقام والتاء جملة مسندة إلى أنا))[٦] ، حيث إن "الإسناد" يتضافر مع قرائن لفظية عدة تفرق بين معنى الجمل مع بقاء "الإسناد" فيها .

---

(١)دلائل الإعجاز ، ص ٥٢٧ .
(٢)شرح المفصل، (٨٣/١) .
(٣)عرفة – محمد أحمد ، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، ص ١٥٠ .
(٤)ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩١ .
(٥)المرجع السابق ، ص ١٩٢ .
(٦)ابن هشام – عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت : ٧٦١) ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م ، {بدون طبعة} ،عدد المجلدات (١) ، ص ٢٣.

وقد قسم القدماء كتبهم على أساس باب الابتداء وما يشمله ، وباب الفاعل وما يندرج تحته مع أن القرينة المعنوية الدالة على كلا البابين هي قرينة الإسناد مما يدل على أنهم لاحظوا مبدأ "تضافر القرائن" ؛ لأن "الإسناد" قرينة غير كافية لمعرفة المبتدأ من الفاعل ، بل هي القرينة الدالة عليهما معاً ، والاكتفاء بها يؤدي إلى التباسهما ، ويكون تحديد معناهما بتضافر القرائن اللفظية مع هذه القرينة المعنوية الهامة ، حيث يقول ابن مالك في أول باب الابتداء:[1]

مُبْتَدٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إنْ قلتَ زَيْدٌ عَاذرٌ مَن اعْتَذَرْ

بينما يقول في باب الفاعل:[2]

الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ أتَى زَيْدٌ مُنِيراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى

فأشار إلى القرائن المتضافرة الدالة على المبتدأ وهي : الرتبة ، والتضام ، والربط ، والمطابقة ، كما أشار إلى القرائن اللفظية الدالة على الفاعل كالعلامة الإعرابية ، والتضام ، والبنية , والرتبة ، بالإضافة إلى القرينة المعنوية وهي : "الإسناد" ، وذلك من خلال التمثيل بالأمثلة وملاحظة السياق فيها .

---

[1] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، الطبعة الأولى ، (١٦٢/١) .
[2] المرجع السابق ، (٢٣٩/١) .

وهذا التقسيم يقوم على أساس فهم النحاة لقضية تضافر القرائن في التفريق بين المبتدأ والفاعل ونحوهما ، كما أنهم لاحظوا أن "الإسناد" أعم من "الإخبار" فكل إخبار إسناد ، ولكن ليس كل إسناد إخباراً[1] ؛ لأن "الإسناد" قد يكون إنشائياً ؛ فعملوا على وضع باب الاستفهام , والشرط , ونحوهما ؛ للتفريق بين الإسناد الواقع في الجمل الخبرية عن الإسناد الواقع في الجمل الإنشائية[2] .

وبذلك يظهر أن "الإسناد" قرينة معنوية لتحديد المسند إليه والمسند في الجملة ؛ ولكنها لا تقوم قرينة إلا على أساس "القرائن النحوية" ؛ إذ لا يمكن لقرينة بمفردها أن تدل على معنى الجملة ؛ لأنه : ((لو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية ، وهو أمر يتنافى مع مبدأ عام آخر وهو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد))[3] ، كما يظهر أن قدماء النحاة لهم السبق في ملاحظة "قرينة الإسناد" في جميع الأبواب النحوية ، ودقتهم في ملاحظة "تضافر القرائن" من خلال تقسيم الأبواب النحوية لكتبهم ، بالإضافة إلى أن قضية "العامل النحوي" ارتبطت كثيراً بعلاقة "الإسناد" الرابطة بين طرفي الجملة ، ويظهر ذلك من خلال تحديدهم لعامل الرفع في الجمل على اختلاف أنواعها .

---

(١) العكبري – أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت : ٦١٦هـ) ، اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق : د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤١٦هـ=١٩٩٥م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) ، {بتصرف} ، (٤٨/١) .

(٢) ينظر : الأزهري – الشيخ خالد بن عبد الله (ت : ٩٠٥) ـ موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، تحقيق : عبد الكريم مجاهد ، الرسالة ، بيروت ، ١٤١٥هـ=١٩٩٦م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ٣١ .

(٣) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٣ : ١٩٤ .

((قرينة الإسناد)) :

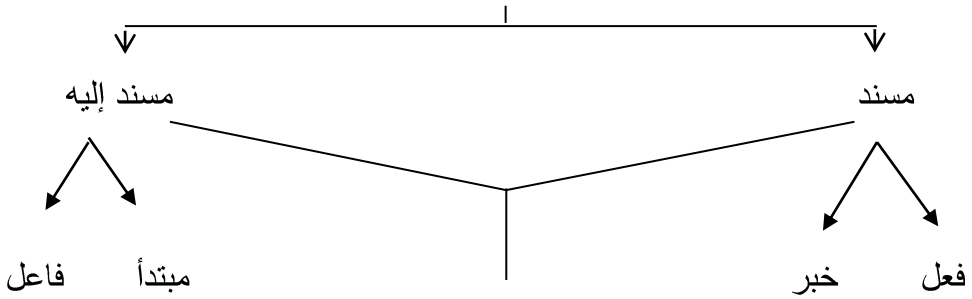

عند القدماء : (العمد المرفوعات)

نوع الإسناد :

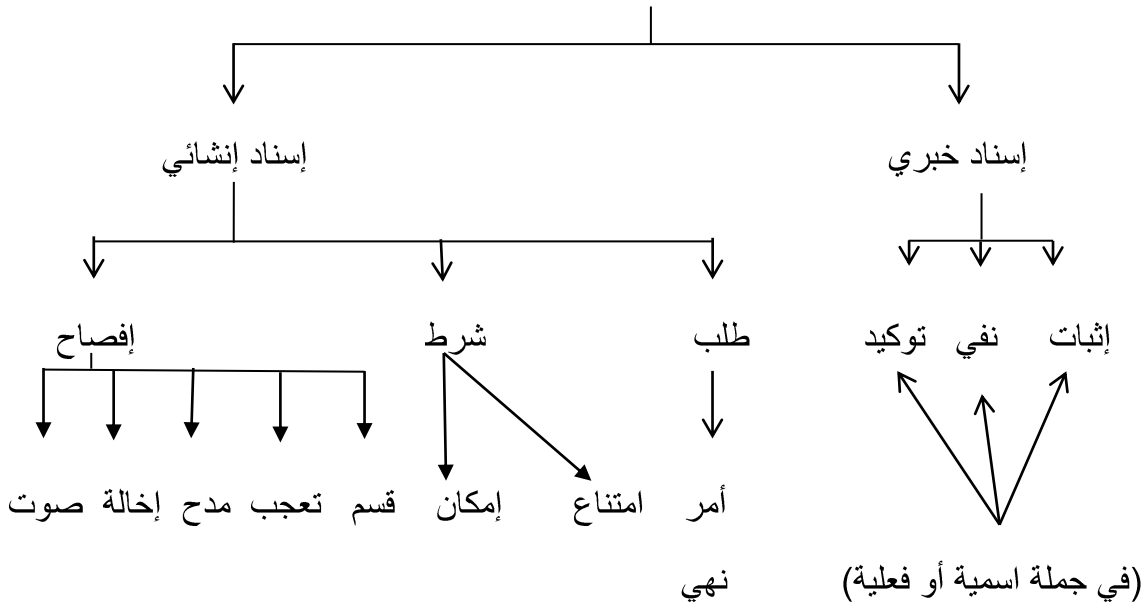

نهي

استفهام

دعاء

عرض

تحضيض

تمن

ترج

نداء

الشواهد المرتبطة بقرينة الإسناد من كتاب الإنصاف للأنباري :

قال تعالى : ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡۗ ﴾[1]

ذكر الأنباري هذا الشاهد في مسألة : "القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر"[2] ، وأشار إلى اختلاف النحاة فيه ، حيث ذهب الكوفيون إلى القول بأن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ ، فلاحظوا قرينتي "الإسناد" , و"التضام" فيما بين الطرفين ؛ حيث قالوا : ((لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتمّ الكلام إلا بهما))[3] ، وقرينة "الإسناد" هي القرينة المعنوية الرابطة بين المبتدأ والخبر ، وأهم القرائن المعنوية ؛ لأن "الإفادة" في المعنى لا تكون إلا بقيام قرينة "الإسناد" ؛ ولهذا جعل الكوفيون طرفي "الإسناد" ، وهما "المسند" و"المسند إليه" عاملي الرفع ، ويقوي مذهب الكوفيين ملاحظة هذه القرينة المعنوية الهامة بين المبتدأ والخبر عند علماء البصرة حيث يقول سيبويه في باب المبتدأ والخبر : ((هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا))[4] ، ويؤكد ذلك ما جاء في شرح المفصل حول معنى "التجريد" وشرطه أن يكون لأجل الإسناد ، وذلك لأن المبتدأ والخبر كما يقول : ((لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربة لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب ، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً من حيث أن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه))[5] .

---

[1] سورة : الأحزاب ، الآية : (٦)
[2] حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ، وذلك نحو : "زيد أخوك ، وعمرو غلامك" ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ)) ينظر : الأنباري – أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة (٥) ، (٤٤/١) .
[3] المرجع السابق .
[4] الكتاب ، (٢٣/١) .
[5] ابن يعيش ، (٢٣/١) .

أمّا البصريون فذهبوا إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وتعريف "الابتداء" عند النحاة : ((تعرية الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد))[1] ,ويظهر من خلال ذلك ملاحظة البصريين قرينة "الرتبة" ؛ لأن المبتدأ هو اللفظ الذي يبدأ به الكلام ، ولم يسبق بلفظ قبله ، فرتبته الابتداء به ؛ وذلك بملاحظة تجرد الإسناد من "الأداة" التي تنصب أحد الطرفين , ولكن الرتبة بين المبتدأ والخبر غير محفوظة ، بل قد تتحول – أحياناً – إلى رتبة محفوظة بعكسها ، وتقديم الخبر على المبتدأ ، وذلك في نحو قولك : "أين زيد ؟" ؛ لأن الخبر له الصدارة في الكلام ؛ حيث إنه اسم استفهام ، وهذا ما عبرّ عنه ابن مالك بقوله:[2]

كَذَا إِذْ يَسْتَوْجِبُ التَّصدْيْرَا كَأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيْرَا

والقرائن الدالة على المعنى في نحو قولك : "زيد أخوك" هي : الإسناد ، والتضام ، والعلامة الإعرابية ، والرتبة ، والبنية ، وأهمها قرينة الإسناد ؛ لأن الرفع علم الإسناد ، ولأن الإفادة لا تكون إلا به ، ومن هنا يكون الرأي الكوفي أقرب للصواب بملاحظة القرينة المعنوية.

---

[1] الشريف الجرجاني – العلامة علي بن محمد السيد (ت : ٨١٦هـ) ، التعريفات ، ضبط وفهرسة : محمد عبد الحكيم القاضي ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م عدد المجلدات (١) ، ص ٢٥ .

[2] ابن عقيل – بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، {طبعة جديدة منقحة} ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م ، راجعها : محمد أسعد النادري ، (٢٤٠/١) .

كما يظهر أنهم لاحظوا قرينة "الربط" وهو أن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، ويظهر ذلك من خلال مناظرة "الجرمي"[1] , و "الفراء" في الخبر الواقع جملة حيث علق الفراء على قولهم : "زيد ضربته" ، وذلك بجعله "الهاء" هي العائد ، وهي "الرابط" ؛ لأنها الضمير العائد العامل في المبتدأ ؛ وذلك لأن الخبر المفرد إذا كان هو المبتدأ في المعنى اكتفي بقرينة " الإسناد " , وهي العامل فيه ، أمّا الخبر الواقع جملة لم يعد هو المبتدأ في المعنى ، فاحتاج إلى قرينة لفظية ؛ ولذلك جعل العامل الهاء – عند الكوفيين - وهي "الرابط" ، والقرينة اللفظية التي أكدت الارتباط بين المبتدأ والخبر هنا هي قرينة "الربط" ، ولهذا لما قال الجرمي : ((الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟ فقال الفراء : نحن لا نبالي من هذا ، فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت : "زيد منطلق" رافعاً لصاحبه ، فقال الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في "زيد منطلق" لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في "ضربته" ففي محل النصب ، فكيف ترفع الاسم ؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد))[2] ، أي لما ضعفت العلاقة المعنوية بين المبتدأ والخبر هنا ؛ لأن الخبر ليس المبتدأ في المعنى احتاج المعنى إلى قرائن لفظية تؤكده ، والقرينة اللفظية الأقوى هنا هي قرينة "الربط" وفقا لمذهب الكوفيين ؛ بينما تبقى "الرتبة" وهي الابتداء هي القرينة الدالة على المبتدأ – عند البصريين – ولذلك ظلت هي العامل فيه.

أمّا الأنباري فقد تفرد برأي جمع فيه بين المذهبين ، حيث يقول : ((الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ إلا أنه عامل معه ، لأنه اسم ، والأصل في الأسماء أن لا تعمل))[3] ، وحاول الجمع بين قرائن المعنى فيما بين المبتدأ والخبر ، فلاحظ قرينتي "الإسناد" و"التضام" ، حيث يقول : ((لأنه لا ينفك عنه))[4]، كما لاحظ قرينة "الرتبة" ؛ لقوله : ((رتبته أن لا يقع إلا بعده))[5] ، وبذلك أشار الأنباري إلى مبدأ تضافر القرائن .

---

[1] هو : ((صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري ... كان يلقب بالكلب ، وبالنباح لصياحه حال مناظرة أبي زيد ... أخذ النحو على الأخفش ويونس ، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة ، وحدث عنه المبرد ... ناظر الفراء وانتهى إليه علم النحو في زمانه ، ومات سنة ٢٢٥هـ ، وله من التصانيف : التنبيه ، وكتاب السير ، وكتاب الأبنية ، وكتاب العروض ، ومختصر في النحو ، وغريب سيبويه ...)) ينظر : السيوطي ، بغية الوعاة ، (٩/٢ :٨) .
[2] الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٤٩/١) .
[3] المرجع السابق ، (٤٧/١) .
[4] السابق ، (٤٦/١) .
[5] السابق .

وأما القرائن المتضافرة لإظهار المعنى في قوله تعالى : ﴿وَأَزْوَاجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ فهي كالآتي :

أولاً : قرينة الإسناد : الخبر المفرد هو المبتدأ في المعنى ، وقد يكون مغايراً بشرط المساواة له في الحكم حقيقة أو مجازاً[١] ، والإسناد هنا مجازي ، والمعنى : ((هن كالأمهات في حرمة التزويج ، وليس بأمهات حقيقة))[٢] , وهي القرينة التي أكد عليها الكوفيون بجعلها العامل هنا.

ثانياً : قرينة الرتبة : الرتبة بين المبتدأ والخبر "غير محفوظة" ، وقد تحولت هنا إلى رتبة محفوظة ؛ وذلك لأنهما معرفتان ، وهذا ما عبر عنه ابن مالك بقوله:[٣]

فَامْنَعْهُ حِيْنَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ عُرْفاً وَنُكْرْاً عَادِمَيْ بَيَانِ

حيث يحكم بابتدائية المتقدم من الاسمين إن كانا معرفتين مثل: "الله ربنا" أو نكرتين مثل: "أفضل منك أفضل مني"[٤] ، والسبب في ذلك أمن اللبس ؛ لأن تقدم المتأخر يؤدي إلى تغير المعنى كما في الجملتين : "أمي معلمتي" , و"معلمتي أمي" ، وعليه تكون الرتبة من أهم القرائن ؛ ولهذا جعل البصريون الابتداء عاملا بملاحظة أهمية "الرتبة" في أداء المعنى .

ثالثا : قرينة المطابقة : تجب مطابقة الخبر للمبتدأ ؛ لأن "المطابقة" بينهما قرينة دالة على المعنى ، ولذلك يقول سيبويه : ((اعلم أن كل شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر))[٥] ، ويظهر من ذلك وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ كمطابقة الصفة للموصوف في : العلامة الإعرابية ، والشخص ، والعدد ، والنوع ، بينما يخالف الخبر الصفة في أنه لا يطابق المبتدأ في "التعيين" بخلاف الصفة التي تطابق الموصوف في ذلك أيضاً ، كما أن القرينة المعنوية الرابطة بين المبتدأ والخبر هي قرينة "الإسناد" ، بينما القرينة الرابطة بين الصفة والموصوف هي قرينة "التبعية" ، وعليه تكون مطابقة الخبر للمبتدأ في أمور منها :

---

[١]ينظر : أبو حيان – الأندلسي ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، و د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م ، عدد المجلدات (٥) ، (١١١١/٣) .

[٢]ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٨٧/١) .

[٣]المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، (١٧٠/١)

[٤]ينظر : ابن هشام – عبد الله جمال الدين الأنصاري ، (ت : ٧٦١هـ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا / بيروت ، {بدون طبعة} ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م ، عدد المجلدات : (٢) ، (٥٢١/٢).

[٥]الكتاب ، (٨/٢) .

١- العلامة الإعرابية : يقول الأنباري : ((لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعاً للمبتدأ في الرفع ؛ كما تتبع الصفة الموصوف))[١] ، والعلاقة بين المبتدأ والخبر علاقة إسناد[٢] ، والمطابقة لازمة بين طرفي الإسناد رفعاً ؛ لأن الرفع علم الإسناد .

٢- الشخص : حيث تظهر المطابقة في الغيبة بين الطرفين بملاحظة إضافتهما إلى هاء الغيبة .

٣- العدد : حيث إن كلا الطرفين وقع جمعاً ؛ لأن {أزواجه} جمع تكسير ، و{أمهاتهم} جمع سالم لمؤنث.

٤- النوع : إذ دلّ الطرفان على معنى "التأنيث" ؛ لأن "أزواج النبي"[٣] مؤنث في المعنى ، و "أمهات المؤمنين" مؤنث لفظاً ومعنى .

٥- التعيين : الأصل عدم المطابقة في "التعيين" بين المبتدأ والخبر ؛ لأن الأصل في المبتدأ التعريف ، وفي الخبر التنكير ، كما يقول السيوطي : ((الأصل تعريف المبتدأ ؛ لأنه المسند إليه فحقه أن يكون معلوماً ؛ لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد ، وتنكير الخبر ؛ لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ، والفعل يلزمه التنكير))[٤] ، ولكن في الشاهد المذكور حدثت المطابقة بينهما في التعريف بالعدول عن "المطابقة" , وإضافة كل طرف منهما إلى الضمير "هاء الغيبة" , وهو ما دعا إلى حفظ "الرتبة" بين المبتدأ والخبر , ووجوب الابتداء بالمبتدأ منعا لحصول اللبس .

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٤٧/١) .
[٢] ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص٢١١ .
[٣] حيث : ((يقال لكل واحد من القرينين من الذكر والأنثى ... ولكل ما يقترن بآخر مماثلا له أو مضاداً)) ، ينظر : الراغب الأصفهاني (ت : ٤٢٥هـ) ، مفردات ألفاظ القرآن ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م ، {زوج} ، ص ٣٨٤ .
[٤] همع الهوامع ، (٢٧/٢) .

ويظهر من خلال تحليل القرائن النحوية في الشاهد السابق أن "الإسناد" أهم القرائن الدالة على المعنى ؛ لأنها القرينة المعنوية الرابطة بين المبتدأ والخبر ؛ فلا يمكن الترخص فيها ؛ لتعلقها بأمن اللبس ، بينما قرينة "الرتبة" ، فهي إحدى القرائن اللفظية الرابطة بين المبتدأ والخبر ، ويمكن الترخص فيها , أو العدول عنها ، ويؤدي المعنى بدونها ، وهي في الشاهد السابق قرينة هامة بسبب حفظ الرتبة ، ولكنها غير لازمة في غيره ، حيث قد يحصل فيها ترخص بعكس الرتبة وتقديم الخبر وجوباً كما ذكر ، وعليه فإن رأي الكوفيين أقرب للصواب من رأي البصريين ؛ لأنه مؤيد بالقرائن الدالة على المعنى ، أما الأنباري فقد حاول التوفيق بين المذهبين بملاحظة تضافر القرائن ومنها : "الإسناد" ، و"الرتبة" ، و"التضام" ، وهذا هو الأرجح , والله أعلم .

وتتلخص القرائن النحوية الواردة في الشاهد السابق في الجدول الآتي:

القرينة / الشاهد		الإسناد	الرتبة	المطابقة
قال تعالى:﴿وَأَزْوَاجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾	المعنى	الخبر المفرد مساو للمبتدأ في الحكم حقيقة أو مجازاً .	رتبة محولة إلى رتبة محفوظة منعاً للبس بسبب تساوي الطرفين في "التعيين" لأنهما معرفة .	الخبر المفرد يطابق المبتدأ في : العلامة الإعرابية + الشخص + العدد + النوع + التعيين خلافا للأصل لأن الأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر والمغايرة في (التعيين) .
	المبنى	أزواجه=أمهاتهم إسناد مجازي (غير حقيقي)	أزواجه=مهاتهم مبتدأ خبر معرفة معرفة واجب واجب التقديم التأخير الرتبة محفوظة منعاً للبس	أزواجُه = أمهاتهم مطابقة العلامة الإعرابية = الرفع الشخص = الغيبة العدد = الجمع النوع = التأنيث التعريف = الإضافة (عدول عن المطابقة) = حفظ الرتبة

المبحث الثاني : قرينة التَّخصِيْص :

"التخصيص" في اللغة من خصّه واختصه ، وهو بمعنى : ((أفرده به دون غيره))[١] ، وقد ذكر لفظ "التخصيص" في القرآن الكريم للدلالة على هذا المعنى ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ﴾[٢] ، ومعنى "التخصيص" هنا : ((جعلها لأحد دون غيره))[٣] ، والمراد : النبوة ، وقيل : القرآن والإسلام [٤] .

أمّا "التخصيص" في الاصطلاح اللغوي هو : ((تمييز أفراد بعض الجملة بحكم اختصّ به))[٥] ، وقد ورد هذا المصطلح في كتب قدماء النحاة ، حيث يقول سيبويه في حديثه عن الأدوات : هلا ، ولولا ، وألا : ((أخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التخصيص))[٦] ، كما عرف الدكتور تمام حسان "التخصيص" بأنه : ((علاقة سياقية كبرى وإن شئت فقل : قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها قرائن معنوية أخصّ منها))[٧] .

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، (٢٤/٧) ، {باب الصاد فصل الخاء} .
(٢) سورة : آل عمران ، الآية : (٧٤) .
(٣) ابن عاشور – محمد الطاهر (ت : ١٢٨٤) ، تفسير التحرير والتنوير ، {بدون تحقيق} ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس ، ١٩٩٧م ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٣٠) ، (٦٥٣/١) .
(٤) ينظر : الماوردي – أبو الحسن علي بن محمد البصري (ت : ٤٥٠هـ) ، النكت والعيون تفسير الماوردي ، تحقيق : السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٦) ، (٤٠٢/١) .
(٥) الكفومي– أبو البقاء أيوب الحسيني (ت : ١٠٩٤هـ) ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق : عدنان درويش ، محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (١) ، ص ٢٨٤ .
(٦) الكتاب ، (١١٥/٣) .
(٧) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٤ .

والقرائن المتفرعة عنها تمثّل ما اصطلح عليه قدماء النحاة بمسمىّ "الفضلات" ؛ التي لاحظوا ارتباطها بحالة النصب حيث إنه على حدّ قولهم : ((علة النصب فيه [أي الاسم] على جهة الفضلة في الكلام))[١] ، كما أن "التخصيص" قيد في علاقة "الإسناد" يراد به تضييق الإسناد[٢] ، والقرائن التي تندرج تحت قرينة "التخصيص" الكبرى هي على النحو الآتي:[٣]

أولاً : قرينة "التعدية" الدالة على معنى المفعول به ، وقد تنبه القدماء إلى هذه العلاقة النحوية الهامة ؛ لأن معنى التعدية : ((هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم))[٤] ، ويقول ابن مالك منبهاً إلى هذه العلاقة بقوله:[٥]

عَلاَمَةُ الفِعْلِ المعَدَّى أنْ تَصِلْ هَا غَيرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

حيث إنها العلاقة الرابطة بين الفعل أو الصفة أو المصدر ، وبين المفعول به على جهة التعدية في فهم معنى الحدث ؛ وذلك لإرادة تخصيصه [٦] ، ويمكن ملاحظة هذه العلاقة بالمقارنة بين الجملتين الآتيتين :

١- كتب محمدٌ ⟵ إسناد غير مخصص = الكتابة عامة دون تخصيص نوعها .

٢- كتب محمدٌ قصيدةً ⟵ إسناد مخصص بالتعدية للمفعول به = كتابة القصيدة خاصة.

(تعدية)

---

(١)الرماني – أبو الحسن علي بن عيسى (ت : ٣٨٨هـ) ، رسالة الحدود ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ،دار الفكر ، عمان ،{بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (١) ، ص ٨٤ .
(٢)ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠١ .
(٣)ينظر : المرجع السابق ، ص ١٩٤ .
(٤)السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، (١١٦/٣) .
(٥)المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٦٦/١) .
(٦)ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٥ .

ثانياً: قرينة "الغائية" الدالة على المفعول لأجله ، وكذلك المضارع بعد "اللام" ، و "كي" و "لن" ، و"إذن" ، وقد لاحظ قدماء النحاة هذه العلاقة ، وأشاروا إلى أن معنى " الغاية" : ((أن تدخل ما بعدها في حكم ما قبلها))[١] ، وهي العلاقة الرابطة بين الفعل ، وما يقوم مقامه ، وبين المفعول له ؛ لأن المفعول له هو : ((علة الإقدام على الفعل))[٢] ، وفيه يقول ابن مالك:[٣]

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المصْدَرُ إنْ أبَانَ تَعْلِيْلاً كَجُدْ شُكْراً وَدِنْ

وبذلك تكون "الغائية" إحدى علاقات "التخصيص" ، حيث تعمل على تخصيص الإسناد ، كما تربط بين الحدث الموجود في الفعل ، وبين المفعول له ، ولولاها يكون الإسناد مطلقاً دون تحديد العلة أو السبب ، ويمكن ملاحظة هذه العلاقة بالمقارنة بين الجملتين الآتيتين :

١- قعدتُ عن الحرب ⟵ إسناد عام = القعود عن الحرب دون تخصيص السبب .

٢- قعدتُ عن الحرب جبناً ⟵ إسناد مخصص بالغائية للمفعول له = القعود بسبب الجبن.
(غائية)

ثالثاً: قرينة "المعية" الدالة على معنى المفعول معه ، والمضارع بعد واو المعية ، ويستفاد منها لزوم الاقتران في الزمن ، وعدم لزوم المشاركة في الحدث[٤] ، ولتوضيح معنى "المعية" يقول ابن مالك:[٥]

يُنْصَبُ تَالِيَ الوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فِيْ نَحْوْ سِيْرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

---

[١] الوراق– أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت : ٣٢٥هـ) ، علل النحو ، تحقيق : محمود جاسم محمد درويش ، مكتبة الرشد ، الرياض / السعودية ، ١٩٩٩م = ١٤٢٠هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ٣١٧ .
[٢] الزمخشري – أبو القاسم محمود بن عمر (ت : ٥٣٨هـ) ، المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٣م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ٨٧ .
[٣] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٨٩/١) .
[٤] ينظر : العلائي – صلاح الدين خليل (ت : ٧٦١هـ) ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، تحقيق : حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمان ، ١٤١٠هـ=١٩٩٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٩٢ .
[٥] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٩٦/١) .

إذ إن المعية هي العلاقة الرابطة بين زمن الفعل وما قام مقامه ، وبين المفعول معه ، ويفهم منها : ((المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية))[١]، ويمكن ملاحظة هذه العلاقة بالمقارنة بين المثالين الآتيين :

١ - سار محمدٌ ⟵ إسناد عام = السير عامة دون قيد المعية .

٢- سار محمدٌ والنيلَ ⟵ إسناد مخصص بالمعية للمفعول معه = السير مقيد بمعية النيل .
(معية)

رابعاً : قرينة "الظرفية" الدالة على معنى المفعول فيه ، ومنه الظرف الأصلي ، وهو : إمّا ظرف زمان مثل: إذ ، إذا ، إذاً ، لمـا ، أيّـان ، متى ، أو ظرف مكان مثل : أيـن ، أنّـى ، حيث[٢] ، ومنه المنقول مـن أقسام الكلم الأخرى ، وذلك كالمصدر ، وصيغتي الزمان والمكان ، وبعض حروف الجر ، وبعض الضمائر الإشارية ، والأسماء المبهمة ، وأسماء الأوقات والأسماء المفتقرة إلى الإضافة ؛ فتخصص زمان الحدث ومكانه، وتؤدي وظيفة الظرف ، ويكون معظمها متصرفا[٣]، وقد تنبه قدماء النحاة إلى ظاهرة "النقل" هذه ، وعالجوها تحت مسمى "التوسع" في الظروف[٤] ، ولاحظوا أن : ((الأسماء التي تستعمل ظروفاً تجتمع كلها في أن حرف الظرف مراد معها وإن كان محذوف اللفظ فيها))[٥] ، وفي هذا المعنى يقول ابن مالك:[٦]

الظَّرْفُ وَقتٌ أوْ مكَانٌ ضُمِّنَا فِيْ باطِرادٍ كَهُنَا امْكُثْ أزْمُنَا

---

(١) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٦ .
(٢) ينظر : المرجع السابق ، ص ١٩٧ .
(٣) السابق ، {بتصرف} ، ص ١٩٦ : ١٩٧ .
(٤) ينظر : الفارسي – أبو علي الحسن بن أحمد (ت : ٣٧٧هـ) ، كتاب الإغفال ، تحقيق : د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، مجلة جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٢١هـ ، عدد المجلدات (١) ، ص ٢٤٤ .
(٥) المرجع السابق ، ص ٢٠٥ .
(٦) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٩٢/١) .

وتختلف معنى ظرفية الظرف عن معنى ظرفية الحرف ، وقد أشار إلى ذلك الدكتور تمام حسان بقوله : ((الظرفية هنا للتخصيص أي لتقييد زمن الإسناد أو مكانه ، والظرفية هناك لنسبة الحدث إلى ظرف يحتويه))[١] ، كما يقول : ((ظرفية الظرف وما نُقل إليه أشبه شيء بمعنى الاقتران الزماني أو المكاني أمّا ظرفية الحرف فهي على معنى الاحتواء الزماني أو المكاني))[٢] ، واختلاف المعنى يرجع إلى اختلاف المبنى ، ويمكن ملاحظة هذه الفروق الوظيفية من خلال الأمثلة الآتية :

١- جئتك إذ تطلع الشمس ⟵ ظرفية اقتران .
⇓
ظرف = تخصيص

٢- جئتك في طلوع الشمس ⟵ ظرفية احتواء .
⇓
حرف = نسبة

وعلى ذلك تكون "الظرفية" في الظرف قيد في علاقة الإسناد ؛ لتخصيص مكان وقوع الفعل وزمانه ، ويمكن إيضاح هذه العلاقة بالمقارنة بين الجملتين الآتيتين :

١- جاء زيدٌ ⟵ إسناد عام = المجيء دون قيد الظرفية .

٢- جاء زيدٌ إذ جاء خالد ⟵إسناد مخصص بالظرفية = مجيء زيد مقترن بزمن مجيء خالد.
(ظرفية)

خامساً : قرينة "التحديد والتوكيد" الدالة على معنى المفعول المطلق ، وقد تنبه إليها قدماء النحاة ، حيث يقول سيبويه : ((ومما يجيء توكيداً وينصب قوله سير عليه سيراً))[٣] ، حيث إن ذكر المصدر بعد الفعل فيه : ((تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل))[٤] ، يقول ابن مالك:[٥]

المصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلولي الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أمِنْ

---

[١] حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٧ .
[٢] المرجع السابق .
[٣] الكتاب ، (٢٣٣/١) .
[٤] حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٨ .
[٥] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٨٢/١) .

وتحدث تقوية الفعل بالمصدر بعدة طرق ، وهي : ((بواسطة ذكره مفرداً منوناً على سبيل التأكيد أو مضافاً لمعين لإفادة النوع أو موصوفاً لإفادة النوع أيضاً أو مميزاً لعدد فيكون العدد نفسه مفعولاً مطلقاً والمصدر تمييزاً))[1] ، وتظهر هذه العلاقة بالمقارنة بين الجملتين الآتيتين :

١- حدّثتُك ⟵ إسناد عام = التحدّث دون إرادة التوكيد .

٢- حدثتك حديثاً ⟵ إسناد مخصص بالتوكيد للمفعول المطلق = التحدث مقيّد بتوكيده .
(تحديد وتوكيد)

سادساً: قرينة الملابسة الدالة على معنى الحال ، وقد لاحظها القدماء عند الإشارة إلى معنى الحال أو الشأن ، حيث يقول سيبويه : ((تكون الملابسة على الشأن))[2] ؛ فلاحظ العلاقة بين الشأن وهي الحال ، وبين الملابسة التي هي العلاقة المعنوية الرابطة بين حدث الفعل والحال ؛ وذلك لأنك : ((إذا قلت : "جاء زيد" راكباً" فالمعنى جاء زيدٌ ملابساً لحال الركوب))[3] ، وقد عرف الدكتور تمام حسان "الملابسة" بأنها : ((اتفاق زمان الوقوع أو مكان الاستقرار كاتفاق زمان المجيء والركوب في جاء زيدٌ راكباً))[4] ، وقد أشار إلى هذا المعنى ابن مالك بقوله:[5]

الحَالُ وَصْفٌ فضْلةٌ مُنتَصِبُ مُفْهِمٌ فِيْ حَالِ كَقُرْداً أذْهَبُ

فالملابسة قيد للإسناد بين زمن الفعل والحال ، وتلاحظ بالمقارنة بين الجملتين الآتيتين :

١- حضر محمدٌ ⟵ إسناد عام = الحضور عامة دون قيد الملابسة .

٢- حضر محمدٌ ضاحكاً ⟵إسناد مخصص بالملابسة = حضور محمد ملابس لحال ضحكه.
(ملابسة)

---

[1]حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ١٩٨ .
[2]الكتاب ، (٣٠٩/١) .
[3]حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٨ .
[4]البيان في روائع القرآن ، (٤١٥/١) .
[5]المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٣١٦/١) .

سابعاً : قرينة "التفسير" الدالة على معنى التمييز ، وهي قرينة لتوضيح الاسم المبهم ، حيث إن : ((الإبهام عموم وأن التقييد تخصيص لهذا العموم ، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم))[١] ، وقد لاحظ قدماء النحاة هذه القرينة المعنوية ؛ فأطلق البصريون مصطلح "التفسير" للدلالة على "التمييز" أحياناً[٢] ، بينما أطلقه الكوفيون كثيراً[٣] ، كما صرح بلفظه ابن مالك حيث يقول:[٤]

اسْمٌ بِمَعْنَى "مِنْ" مُبَيِّنٌ نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

ويكون التمييز على معنى "الإسناد" كقولك : طاب محمدٌ نفساً ، أو على معنى "التعدية" كقولك : زرعت الأرضَ شجراً ، أو أن يكون اسماً مفرداً دالاً على مقدار مبهم كقولك : "اشتريت مترين حريراً"[٥] ، وقد تناول القدماء هذه المعاني بالبحث والدراسة[٦] ، ولبيان علاقة "التفسير" ؛ التي هي قيد لعلاقة الإسناد يمكن إجراء المقارنة بين الجملتين الآتيتين :

١- زرعت الأرضَ ⟵ إسناد عام = الزراعة دون قيد التفسير .

٢- زرعت الأرض نخلاً ⟵ إسناد مخصص بالتفسير في التمييز = الزراعة مخصصة بالنخل.
(تفسير)

---

[١] حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٩ .
[٢] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (١٦١/١) .
[٣] ينظر : الفراء – أبو زكريا يحيي بن زياد (ت : ٢٠٧هـ) ، معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، محمد علي النجار ، دار السرور ، بيروت / لبنان ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٣) ، (٢٢٦/١) .
[٤] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٣٣٨/١) .
[٥] حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٩٩ .
[٦] ينظر : ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٣٣٣ .

ثامناً : قرينة "الإخراج" الدالة على معنى المستثنى ؛ وذلك لأن المستثنى يخرج من علاقة الإسناد من خلال هذه القرينة[١] ، وقد لاحظ قدماء النحاة هذه القرينة ، كما اختلفوا في معنى الإخراج ، والذي ذهب إليه سيبويه أنّ "إلا" مُخرجة للاسم من الاسم والفعل من الفعل[٢] ، وقرينة "الإخراج" قرينة معنوية لا يمكن الاكتفاء بها بل لابد من أن تتضافر معها قرائن لفظية أخرى أشهرها أداة الاستثناء "إلا"[٣] ، وقد أدرك قدماء النحاة هذا المبدأ ، حيث يقول ابن مالك:[٤]

ما اسْتُثْنتِ الاَّ مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

و"الإخراج" قيد للإسناد بقرينة "التخصيص"[٥] ؛ وتتضح بالمقارنة بين الجملتين الآتيتين :

١- قام القومُ ⟵ إسناد عام = قيام عامة القوم دون قيد الإخراج .

٢- قام القومُ إلا زيداً ⟵ إسناد مخصص بإخراج المستثنى = قيام القوم وإخراج زيد منهم .
(إخراج)

تاسعاً : قرينة "المخالفة" ، وهي إحدى القرائن المعنوية الدالة على الإعرابات المختلفة لاختلاف المعاني ؛ وتستخدم في عدد من الأبواب ؛ حيث يمكن في ضوئها تفسير أوجه اختلاف إعراب الفعل المضارع الواقع بعد واو المعية في نحو قولك : "لا تأكل السمك وتشربُ – تشربَ اللبن" ، والمستثنى المنقطع في نحو قولك : "ما قام القوم إلا حماراً - حمارٌ" ، والاسم بعد "ما أفعل" في التعجب في نحو قولك : "ما أكرم زيداً - زيدٌ" ، والمنصوبات التي يتغير المعنى برفعها في نحو قولك : "سقياً لك" و "سقيٌ لك" واستخدام قرينة المخالفة في مثل ذلك - على حد تعبير الدكتور تمام حسان - يجنبنا القول بتقدير الفعل أو حذفه وجوباً ؛ لأن القيمة الخلافية لنصب الاسم هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه له[٦].

---

(١)حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٩٩ .

(٢)وقال الكسائي : ((الإخراج من الاسم وحده ، فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً ، فكأنك قلت : قام القوم الذين بعض منهم زيد ، ولم تتعرض للإخبار عن زيد بقيام ولا غيره ، فيتحمل أن يكون قد قام ، وأن يكون غير قائم ، وذهب الفراء إلى أن الإخراج من الفعل فإذا قلت : قام القوم إلا زيداً لم تخرج زيداً من القوم ، وإنما أخرجت "إلا" وصفة من القوم)) ، ينظر : المرادي – بدر الدين المصري (ت : ٧٤٩هـ) ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ٨٧ .

(٣)ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٩ .

(٤)المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٣٠٠/١) .

(٥)ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٠ .

(٦)ينظر : المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

كما أن القول بالقيمة الخلافية يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون بالنصب على "الخلاف" ، وهو أحد العوامل المعنوية ، وصرحوا به في عدد من الأبواب النحوية ، وذلك كناصب المفعول معه في نحو قولهم : "استوى الماءُ والخشبةَ" ، وكالظرف المنصوب الواقع خبراً عن المبتدأ في نحو قولك : "زيدٌ أمامك" ، وكنصب المضارع بعد الواو ، والفاء ، و"أو" ، و "ثم" في مثل قولك : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ؛ ولذلك فإن عامل "الخلاف" كما يظهر : ((ليس عيباً في النحو الكوفي ، ولكنه مزية فيه تذكر له ويثنى بها عليه ؛ لأنه يصل النحو بالنفس ويجعل لها مكاناً فيه ... ؛ لأن الأصل في المبتدأ والخبر أن يتوافقا كذلك في المعنى ؛ بأن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى نحو : زيد مجتهد ، وأن يكون مشابهاً به نحو : زيدٌ أسدٌ ؛ فإذا حصل التخالف بينهما في المعنى ، كان من الأوفق التنبيه على ذلك حتى لا يأخذ ذهن السامع فهم المعنى على المعتاد والمتبادر ، فيخطيء الصواب))[1] ، كما أنه طريقة في تيسير النحو ، وهو معين على التمييز بين معاني الجمل بمقارنتها ، ولملاحظة قرينة "المخالفة" يمكن إجراء المقابلة بين الجملتين الآتيتين :

نحن العربُ الكرماءُ ← إسناد ← رفع .
(مسند إليه) (مسند) (تابع)

نحن العربَ الكرماءُ ← مخالفة الإسناد إلى التخصيص ← نصب.
(مسند إليه) (مختص) (مسند)

---

[1] الخثران– عبد الله بن حمد ، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها ، هجر للطباعة والنشر والإعلان ، مصر ، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٠٥ .

وكما يقول الدكتور تمام حسان : ((لو اتحدّ المعنى لاتحدّ المبنى فأصبحت الحركة واحدة فيهما ، ولكن إرادة "المخالفة" بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا خبر وهذا مختصّ))[1] , ويظهر أن ما دفع الدكتور تمام حسان لإدراج "المخالفة" ضمن علاقة "التخصيص" ؛ لأنها –غالباً – تنقل الكلمة من دلالتها على معنى "الإسناد" في "العمد" إلى قسم الفضلات الدالة على "التخصيص" ، وهي زائدة عن معنى "الإسناد" ، كما أنّ العلامة الفارقة بين المبنى والمبنى الآخر ، والتي دلت على اختلاف المعنى هي علامة "النصب" – غالباً – وهي العلامة الإعرابية الدالة على معنى "التخصيص" غالباً ، فدلت على التحول من معنى "الإسناد" بدلالة الرفع إلى معنى "التخصيص" بدلالة النصب ، وهذا بدوره يدل على حذف الفعل , أو تقديره وجوبا ؛ لإيجاد علاقة "الإسناد" الهامة لحصول الإفادة في الكلام كما ذهب قدماء النحاة , والله أعلم.

((قرينة التخصيص)) :

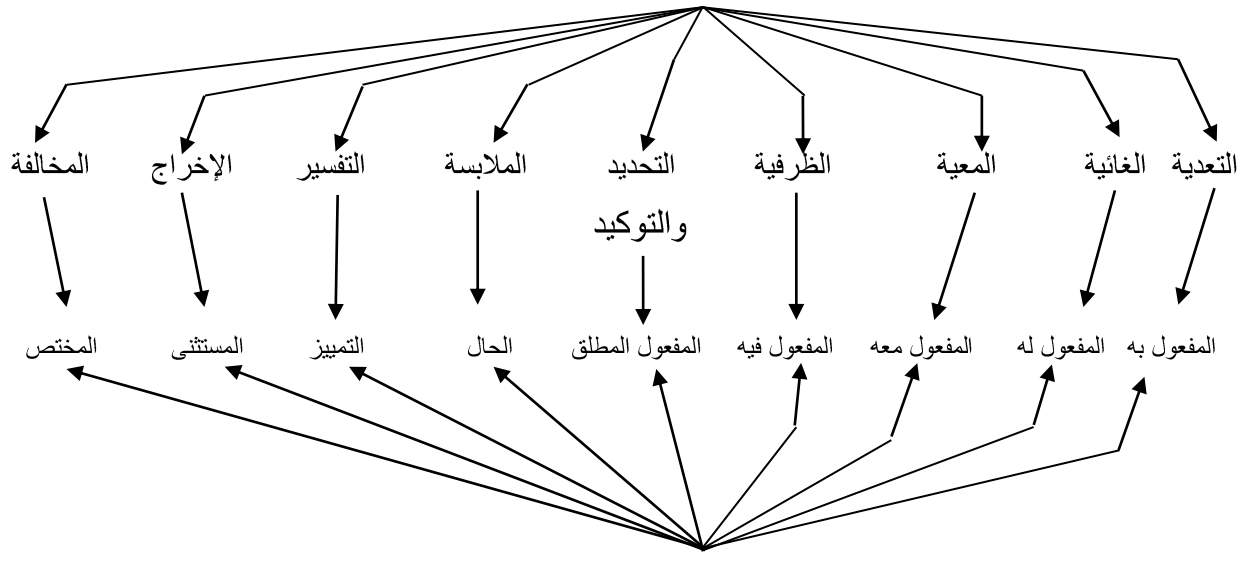

عند القدماء : (فضلات = منصوبات)

---

[1] اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٠ .

الشواهد المرتبطة بقرينة التخصيص من كتاب الإنصاف للأنباري :

١- قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ ﴾[١]

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾[٢]

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾[٣]

يرى الكوفيون أن المبتدأ والخبر يترافعان ، كما ذكر الأنباري ذلك في مسألة : القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر[٤] ، واستدلوا على صحة مذهبهم بقرينة "الإسناد" حيث جاءوا بأدلة نقلية لا يمتنع فيها أن يكون كل طرف فيها عاملاً ومعمولاً - كما هو حال المبتدأ والخبر - ومن ذلك : قوله تعالى ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ﴾ فنصب "أيًّاما" بـ"تدعوا" فتقدم المعمول على العامل ، وجزم "تدعوا" بـ"أيًّاما" فتقدم العامل على المعمول ، ومثل ذلك يقال في الشاهدين السابقين أيضاً .

ورد الأنباري أدلة الكوفيين السابقة بقوله : ((جاز أن يعمل كل واحد منهما في صاحبه لاختلاف عملهما ، ولم يعملا من وجه واحد ؛ فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما في صاحبه ، بخلاف ما هنا))[٥] ولو أقمنا القرائن عوضاً عن العوامل تكون هذه الشواهد بعيدة عن قضية "الإسناد" وهي أساس العلاقة بين المبتدأ والخبر ، والذي يظهر - والله أعلم - ملاحظة الأنباري اختلاف العلاقة القائمة بين المبتدأ والخبر وقوامها "الإسناد" ، والعلاقة القائمة بين فعل الشرط وأداة الشرط وقوامها "التخصيص" .

---

[١] سورة البقرة ، الآية : (١١٥) .
[٢] سورة النساء ، الآية : (٧٨) .
[٣] سورة الإسراء ، الآية : (١١٠) .
[٤] ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريون والكوفيين ، (٤٤/١) .
[٥] المرجع السابق ، (٤٨/١) .

ولكن استدلال الكوفيين بهذه الشواهد جاء رداً على البصريين لتمسكهم بقضية حفظ الرتبة بين العامل والمعمول ، وإن كانت "الرتبة" إحدى القرائن الدالة على المعنى فإنها مختلفة ، نظراً لأن الرتبة بين المبتدأ والخبر "غير محفوظة" ، بينما في الجمل الشرطية - كما في الشواهد السابقة - هي رتبة محولة إلى "رتبة محفوظة" وعكسها فتصبح "رتبة معكوسة" كما سيظهر عند تحليل القرائن في هذه الشواهد على النحو الآتي :

أولاً : قرينة التخصيص : وهي القرينة المعنوية الرابطة بين أداة الشرط ، وفعل الشرط ؛ لأن هذه الأداة محولة - كما سيأتي - من الضمير في "أيًّاما" ، ومن الظرف في "أينما" ، حيث إن الفعل في الشاهد الأول {تولوا} ، وفي الشاهد الثاني {تكونوا} وهما فعلان لازمان يتعديان بقرينة "الظرفية" لتخصيص مكان الحدث ؛ فيصلان إلى المفعول فيه الدال على مكان الحدث وهو قوله : {أينما} ؛ لأن المعنى : تولون أينما تولون ، وتكونون أينما تكونون ، وفي الشاهد الثالث فإن الفعل {تدعوا} فعل متعدٍ للمفعول ، و {أيامًا} هو المفعول به بقرينة "التعدية" الدالة على معنى تخصيص الحدث بالمفعول ، فيكون المعنى : تدعون أيّامًا تدعون ، و "التعدية" و "الظرفية" كلاهما قيد لعلاقة الإسناد[1] على معنى "التخصيص" ، والقرينة المعنوية في "الجملة الشرطية" المشتملة على الأداة المحولة تربط الأداة بفعل الشرط على معنى "التخصيص" ، وهي قرينة تختلف عن القرينة المعنوية في "الجملة الاسمية" التي تربط بين المبتدأ والخبر على معنى "الإسناد" ، وفرق بين "الإسناد" و"التخصيص".

---

[1] حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٩٥ .

ثانياً : قرينة الأداة : تعد "أي" و "أين" من أدوات الشرط المحولة ؛ لأن الأدوات إما أصلية أو محولة[١] ، ف"أي" أداة شرط محولة عن الضمير ، وأصلها "ضمير موصول مشترك" والموصولات المشتركة تدل على العموم الذي سهل نقلها من الموصولية إلى الشرط[٢] ، و"أين " أداة محولة من الظرفية ، وقد صنفها سيبويه ضمن ما يجازى به من الظروف[٣] , كما يقول الدكتور تمام حسان : ((تستعمل الظروف في تعليق جمل الاستفهام والشرط))[٤] ، و"ما" دخلت على هذه الأدوات زائدة للتوكيد ، وهو ما حكاه سيبويه من أنها لغو[٥] ، وتعد "الأداة" قرينة هامة في "الجملة الشرطية" ، ولكنها لا تعد قرينة في "الجملة الاسمية" المكونة من مبتدأ وخبر.

ثالثاً : قرينة التضام : يشترط في الجملة الشرطية اكتمال مكوناتها وهي "أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه" ، ولا يجوز حذف أحدها إلا عند أمن اللبس , وفهم المعنى بتقدير المحذوف كحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم في نحو قولك : "والله إن تذاكر لتنجحنَّ" ، كما لا يجوز الفصل بين هذه المكونات لما بينها من اتصال معنوي ، ولما بين أجزاء الجملة الشرطية من تماسك يرى سيبويه : ((أن حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله))[٦] ، ويشترط في فعل الشرط وجوابه أن يكونا فعلين مضارعين[٧] ،وهذه الشروط متوافرة في قوله :﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾ ، فإن فقد أحد شروط "التضام" كان لابد من التعويض عنه ، فيشترط في جواب الشرط "الربط" إن لم يصلح أن يكون شرطاً ، كما جاء في شرح ابن هشام لألفية ابن مالك قوله : ((وكل جواب يمتنع جعله شرطاً فإن الفاء تجب فيه ، وذلك الجملة : الاسمية ، والطلبية ، والتي فعلها جامد ، أو مقرون بقد ، أو تنفيس ، أو "لن" أو "ما" وقد تحذف في الضرورة))[٨] .

---

(١) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٣ .
(٢) عموم الشخص مثل : (أنا/أنت/هو) ، والنوع مثل (هو/هي) ، والعدد (المفرد/المثنى/الجمع) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٢٣/٢) .
(٣) ينظر : الكتاب ، (٥٩/٣) .
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٣ .
(٥) ينظر : الكتاب ، (٥٦/٣) .
(٦) المرجع السابق ، (٦٢/٣) .
(٧) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٥٥/٨) .
(٨) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (٢١٠/٤) .

فلابد من وجود رابط لبيان العلاقة بين أجزاء الجملة الشرطية ، وسيكون الحديث عن فقد أحد هذه الشروط عند تحليل قرينة "الربط" ، وبذلك تكون شروط "التضام" في "الجملة الشرطية" المكونة من أداة الشرط ، وفعل الشرط وجوابه تختلف عن شروط "التضام" في "الجملة الاسمية" المكونة من المبتدأ والخبر مع أن "التضام" قرينة فيهما.

رابعاً : قرينة الربط : وظيفة أدوات الشرط "الربط" بين فعل الشرط وجوابه ، كما يقول أبو حيان في تعريف أدوات الشرط : ((هي كلم وضعت لتعليق جملة بجملة ، وتكون الأولى سبباً والثانية متسبباً))[١] , والتعليق هو "الربط" ، ولهذا يقول ابن يعيش : ((تدخل على جملتين فتربط إحداهما بالأخرى وتصيرهما كالجملة))[٢] ، فالأصل ارتباط الجملة الشرطية بأداة الشرط ، ولكن إن فقد أحد شروط جواب الشرط كان لابد من الإتيان بالفاء الرابطة[٣] له ، وإنما اختيرت الفاء لما فيها من معنى السببية والتعقيب ، ولا يصحّ الربط بالواو لأنها تدل على الجمع بين شيئين[٤] ، لأن الجواب عقيب فعل الشرط في الوقوع ، كما أن جملة الجواب لا يصلح أن تكون اسمية إلا بشرط الفاء لما ذكره ابن يعيش بقوله : ((لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها والأسماء ثابتة موجودة ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها))[٥] ، ولهذا جاء الربط بالفاء في قوله تعالى : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ لأن جواب الشرط جملة اسمية ؛ فوجب ربطها بالفاء ، كما أن "الربط" قرينة هامة فيما بين المبتدأ وخبره ، ولكن طرق الربط في "الجملة الاسمية" تختلف عن طرق الربط في "الجملة الشرطية" ؛ حيث إن الرابط بين المبتدأ والخبر هو تكرار المعنى ؛ لأن الخبر هو المبتدأ في المعنى في نحو قولك : "زيدٌ قائمٌ" ؛ فإن فقد هذا الرابط عوض عنه بالربط بالضمير في نحو قولك : "زيدٌ يقوم" ؛ بينما "الربط" في "الجملة الشرطية" يكون باستخدام الأدوات كما ذكر .

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، (١٨٦٢/٤) .
(٢) شرح المفصل ، (١٥٦/٨) .
(٣) الأزهري ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، {بتصرف} ، ص ١٦٣ .
(٤) الوراق ، علل النحو ، {بتصرف} ، ص ٤٤٠ .
(٥) شرح المفصل ، (٩/٢) .

خامساً : قرينة الرتبة : وتعد من أهم القرائن في الجمل الشرطية لأن أدوات الشرط هي من الأدوات الداخلة على الجمل ، ورتبتها الصدارة في الكلام[١] ، وهذه الأدوات المحولة إلى الشرط كانت قبل التحويل غير محفوظة الرتبة ، ولكنها تحولت إلى رتبة محفوظة بعد نقلها إلى معنى الشرط منعاً للبس ، حيث إن "أياما" مفعول به لـ"تدعوا" ورتبته – في الأصل - التأخير عن الفعل والفاعل ، كما أن "أينما" مفعول فيه لـ"تكونوا" و"تولوا" ، ولكنها لما نقلت , واستعملت أدوات شرط دخلت على الجمل ؛ فكان لها الصدارة في الكلام ؛ فوجب تقديم المفعول به على الفعل بما يسمى "الرتبة المعكوسة" ، وهو ما أراده ابن جني بمسمى "النقض العارض"[٢] ، ولما كانت أدوات الشرط لها الصدارة لم يجز تقديم فعل الشرط ولا جوابه عليها ؛ فإن تقدم فهو كلام مستقل عقب بالشرط[٣] ، كما في قولك : آتيك إن أتيتني ، أمّا "الرتبة" فيما بين المبتدأ والخبر فهي رتبة غير محفوظة في الأصل ، وقد تحوّل إلى رتبة محفوظة عند وقوع اللبس ، كما في قولك : زيدٌ أخوك ، أوعكس الرتبة بوجوب تقديم الخبر في نحو قولك : في الدار صاحبُها .

سادساً : قرينة العلامة الإعرابية : تعد العلامة الإعرابية قرينة في أداة الشرط "أيًاما" بالنصب على المفعولية ، يقول ابن هشام ((أيا مفعول لـ"تدعوا" مقدم عليه وجوباً لأنه شرط ، والشرط له صدر الكلام ، و"تدعوا" مجزوم به))[٤] ، وكذلك حذف النون علامة جزم فعل الشرط في الآيات السابقة في كل من : "تدعوا / تولوا / تكونوا" ؛ حيث جزم الفعل بقرائن متعددة أهمها قرينة "الأداة" ، كما نصب المفعول به المتقدم بقرائن متضافرة أبرزها قرينة "التخصيص" على معنى "التعدية" أو "الظرفية" ، وهو المراد عند القدماء بـ"باب الجهتين"[٥] .

---

(١) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٠٨ .

(٢) ينظر : ابن جني - أبو الفتح عثمان (ت : ٣٩٢هـ) ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٣) ، (٢٩٩/١) .

(٣) ابن يعيش - شرح المفصل ، {بتصرف} ، (٧/٩) .

(٤) ابن هشام - أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت : ٧٦١هـ) ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ ، الطبعة الحادية عشرة ، عدد المجلدات (١) ، ص ٢٤٧ .

(٥) في مسألة رافع المبتدأ : ((ليست الجملة مختلفة حتى تكون من باب الجهتين ، وخرج على هذا أدوات الشرط فإن الجهة هناك مختلفة وبيانه من وجهين : أحدهما : أن "أيا" وأخواتها نائبة عن حرف الشرط فهي تعمل بحكم النيابة ويعمل فيها بحكم الأصالة ، الثاني : أن عمل الفعل في أداة الشرط النصب وعمل الأداة فيه الجزم ، وهما مختلفان فالنصب حكم فالمعمول والعامل والعمل مختلفات ، بخلاف المبتدأ والخبر فإنهما اسمان مرفوعان ...)) ينظر : العكبري - أبو البقاء (ت : ٦١٦/٥٨٣) ، التبيين عن مذاهب النحويين والكوفيين ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م) ، عدد المجلدات (١) ، ص ٢٢٨ .

أما جواب الشرط الواقع جملة اسمية فلا تكون العلامة الإعرابية قرينة فيه على معنى الجواب في قوله : ﴿ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ ، وقوله : ﴿ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ ، ولهذا كان لابد من وجود قرينة أخرى لتأكيد معنى الجوابية ؛ ولهذا ارتبط الجواب بالفاء في هاتين الآيتين ، أما في قوله تعالى ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ فإن جواب الشرط مضارع مجزوم لم يحتج إلى رابط ، لأن العلامة الإعرابية إحدى القرائن الدالة على الجوابية هنا ، بخلاف قراءة من قرأ ((يُدْرِككم))[1] بالرفع ، فمن جعله الجواب قدر إسقاط الفاء معه ، ومن النحاة من لم يجعله جواباً بتقدير اتصال الشرط بما قبله أي : "لا تظلمون فتيلاً أينما تكونوا" وحذف الجواب لأمن اللبس ، ثم يستأنف[2] في قوله : ﴿ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾ ، وحيث كانت "العلامة الإعرابية" قرينة هامة في "الجملة الشرطية" كما سبق ؛ فإنها لا تعد قرينة دالة على المعنى في "الجملة الاسمية" يمكن من خلالها تمييز المبتدأ من الخبر ؛ لأن المبتدأ والخبر اسمان مسندان مرفوعان فلا يرفع اللبس عنهما بالعلامة الإعرابية ، وذلك في نحو قولك : زيدٌ أخوك ؛ ولأجل ذلك يعوّل الأمر على حفظ "الرتبة" أو "البنية" أو قرائن أخرى سوى "العلامة الإعرابية".

---

[1] ((الجمهور على جزمه ؛ لأنه جواب الشرط ، وطلحة بن سليمان : "يدرككم" برفعه ، فخرجه المبرد على حذف الفاء أي : فيدرككم الموت ... وسيبويه يزعم أنه ليس بجواب ، إنما هو دال على الجواب ، والنية به التقديم)) ينظر : السمين الحلبي ، ـ أحمد بن يوسف (ت : ٧٥٦هـ) ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٦هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١٢) ، (٤٣/٤).

[2] ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، {بتصرف} ، (٧٠٥/١) .

ومن هنا ظهر الفرق بين باب "الابتداء" وباب "الشرط" من خلال القرائن ، وتضافرها ، كما ظهر بعد الاستدلال بالشواهد المذكورة لإثبات مذهب الكوفيين ,وردا على مذهب البصريين الذين استدلوا بقرينة "الرتبة" في قضية "الإسناد" بين المبتدأ والخبر ؛ لأن الرتبة غير محفوظة بين المبتدأ والخبر ، بينما الرتبة محفوظة في جملة الشرط لأن أداة الشرط لها صدر الكلام ، كما أن "الأداة" أهم القرائن في جملة الشرط ، وهي لا تعد قرينة في جملة المبتدأ والخبر ، و لا قرينة تربط بين الاستدلال بالشواهد التي استدل بها الكوفيون من خلال "الجملة الشرطية" ، وبين المبتدأ والخبر ؛ لاختلاف القرائن اللفظية فيما بين البابين ، والتي منها : "الأداة" ، و "التضام" ، و "الربط" ، و"الرتبة" ، و"العلامة الإعرابية" ، وكذلك اختلاف القرينة المعنوية بين البابين ؛ فحيث ترتبط أداة الشرط بفعل الشرط بقرينة "التخصيص" هنا ، فإن المبتدأ يرتبط بالخبر بقرينة "الإسناد" وهذا ما تنبه له الأنباري عند رده استدلال الكوفيين ، ومع ذلك فإن إسقاط دليل الكوفيين بهذه الشواهد لا يؤيد مذهب البصريين في أصل الخلاف لأن البصريين يذهبون إلى جعل "الابتداء" عاملاً في المبتدأ بالنظر إلى "الرتبة" ، وهذا غير صحيح كما ذكر ؛ لأن "الرتبة" غير محفوظة بين المبتدأ والخبر ، والله أعلم .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشواهد السابقة كالآتي :

القرينة / الشاهد		التخصيص	الأداة	التضام	الربط	الرتبة	العلامة الإعرابية
قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾	المعنى	الفعل اللازم يتخصص بالظرفية .	أداة شرط محولة لأنها في الأصل "ظرف" دخلت عليه "ما" الزائدة .	مكونات الجملة الشرطية : أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه ، ولا يجوز فيها الحذف أو الفصل أو التقديم .	أداة الشرط تربط فعل الشرط بالجواب والفاء الرابطة للجواب لأنه لا يصلح أن يكون شرطاً .	رتبة الظرف غير محفوظة محولة إلى رتبة محفوظة وعكسها بتقديم المفعول به على الفعل وجوباً .	علامة الجزم في فعل الشرط .
	المبنى	أينما تولوا مفعول فعل فيه مؤخر مقدم تخصيص (الظرفية)	(أين) + (ما) (ظرف) (زائدة) (أينما) أداة شرط محولة عن لظرف	أينما تولوا فثم اوجه الله أداة فعل جواب الشرط الشرط الشرط (ذكر + اتصال + ترتيب)	(أينما) (رابط) فعل الشرط جواب الشرط (تولوا) (فثم وجه الله) (الفاء) (رابط) (جملة اسمية)	أينما تولوا (رتبة محفوظة) (رتبة معكوسة) أداة تقديم المفعول فيه على الفعل (صدارة)	أينما تولوا أداة فعل الشرط مجزوم شرط بحذف النون (تولون) تجزم فعلين (تولوا)
قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾	المعنى	الفعل اللازم يتخصص بالظرفية .	أداة شرط محولة لأنها في الأصل "ظرف" دخلت عليه "ما" الزائدة .	مكونات الجملة الشرطية:أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه ولا يجوز فيها الحذف أو الفصل أو التقديم .	أداة الشرط تربط فعل الشرط بجوابه .	رتبة الظرف غير محفوظة تحولت إلى رتبة محفوظة وعكسها بتقديم المفعول به على الفعل وجوباً .	علامة الجزم في فعل الشرط وجواب الشرط.
	المبنى	أينما تكونوا مفعول فعل فيه مؤخر مقدم تخصيص (ظرفية)	(أين) + (ما) (ظرف) (زائدة) (أينما) أداة شرط محولة عن الظرف	أينما تكونوا يدرككم أداة فعل جواب شرط الشرط الشرط (ذكر + اتصال + ترتيب)	(أينما) (رابط) فعل جواب الشرط الشرط (تكونوا) (يدرككم)	أينما تكونوا (رتبة محفوظة) (رتبة معكوسة) أداة تقديم المفعول فيه على الفعل (الصدارة)	أينما تكونوا يدرككم أداة فعل الشرط مجزوم جواب الشرط مجزوم شرط الشرط بحذف بالسكون تجزم النون فعلين (تكونون) (يدرككم) (تكونوا) (يدرككم)
قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾	المعنى	الفعل المتعدي يتعدى إلى المفعول به "علاقة تعدية" .	أداة شرط محولة لأنها في الأصل "ضمير موصول مشترك" دخلت عليه "ما" الزائدة .	مكونات الجملة الشرطية:أداة الشرط وفعل الشرط وجوابه ولا يجوز فيها الحذف أو الفصل أو التقديم.	أداة الشرط تربط فعل الشرط بالجواب والفاء الرابطة للجواب لأنه لا يصلح أن يكون شرطاً .	رتبة الظرف غير محفوظة تحولت إلى رتبة محفوظة وعكسها بتقديم المفعول به على الفعل وجوباً .	علامة نصب الأداة على المفعولية ، وعلامة الجزم في فعل الشرط .
	المبنى	أيّاما تدعوا مفعول فعل به متعدٍ مقدم مؤخر تخصيص (تعدية)	(أي) + (ما) (ضمير موصل مشترك) (زائدة) (أيا ما) أداة شرط محولة عن الضمير	أيا ما تدعوا فله الأسماء أداة فعل جواب شرط الشرط الشرط (ذكر + اتصال + ترتيب)	(أيّا ما) (رابط) فعل جواب الشرط الشرط (تدعوا) (فله الأسماء) (الفاء) (جملة اسمية) (رابط)	أيا ما تدعوا (رتبة محفوظة) (رتبة معكوسة) أداة تقديم المفعول به على الفعل (الصدارة)	أيا ما تدعوا أداة فعل الشرط الشرط منصوبة مجزوم على بحذف المفعولية النون بالفتحة (تدعون) الظاهرة (أيّ) (أيا) (تدعوا)

٢- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾[١]

ذكر الأنباري هذا الشاهد في مسألة: القول في عامل النصب في المفعول[٢] ،حيث يذهب البصريون إلى أن العامل فيه هو الفعل وحده بملاحظة قرينة "التخصيص" التي تربط بين حدث الفعل والمفعول ، بينما ذهب الكوفيون على أن العامل فيه هو الفعل والفاعل جميعاً ، واستدلّ الكوفيون على صحة مذهبهم بقرينة "التضام" ، حيث لا يكون المفعول إلا بعد فعل وفاعله ، وهما كالشيء الواحد[٣] بملاحظة علاقة "التلازم" بينهما ؛ واستدلوا على أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد بقوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ حيث قالوا إن الخطاب هنا لمفرد ، وهو مالك خازن النار ، والمراد "ألق ألق"، والتثنية من خصائص الأسماء دون الأفعال ، ولما ثني الفعل دلّ ذلك على أن الفعل وفاعله كالشيء الواحد[٤] ،وهذا المعنى وراد في بعض كتب التفاسير[٥] .

---

[١] سورة : ق ، الآية : (٢٤) .

[٢] ((ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل جميعاً نحو (ضرب زيدٌ عمراً) وذهب بعضهم إلى أن العامل : هو الفاعل ونصّ هشام ابن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت (ظننت زيداً قائماً) تنصب زيداً بالتاء ، وقائماً بالظن ، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية ، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية)) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٧٩/١) .

[٣] المرجع السابق ، {بتصرف} .

[٤] السابق ، {بتصرف} ، (٨٠/١) .

[٥] ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، (٣٩٠/٤) ، والرازي فخر الدين محمد بن عمر التميمي (ت : ٦٠٦هـ) ، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، بدون تحقيق ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢١هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٣٢) ، (١٤٣/٢٨).

ويعرف الفاعل عند النحاة بأنه: ((ما أسُند إليه فعل تام مقدّم فارغ ، غير مصوغ للمفعول))[1] ، فلما كان اتصال الفعل بفاعله أحد شروط التضام ؛ جعلهما الكوفيون كالشيء الواحد ، وهذا لا دليل عليه ، وليس مثبتاً بقرينة ؛ لاختلاف العلماء في تحديد المراد بألف التثنية ومنه أن أقلّ الرفقة ثلاثة نفر ؛ فيجري كلام الواحد على الاثنين[2] ، وهذا المعنى وارد عند بعض المفسرين[3] ، وكما جاء خطاب الواحد بلفظ الاثنين فقد جاء خلافه أي خطاب الاثنين بلفظ المفرد[4] , والأمثلة كثيرة كقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَمُوسَىٰ ﴾[5] , وقول الشاعر:[6]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُوْلِ فَحَوْمَلِ[7]

وهذا أمر ينكره حذاق البصريين ؛ لأنه يؤدي إلى الوقوع في اللبس[8] , ولهذا يرى أبو حيان أن لا ضرورة تدعو إلى الخروج عن ظاهر اللفظ ، والمراد : ((الخطاب من الله للملكين:السائق والشهيد وقيل للملكين من ملائكة العذاب ، فعلى هذا الألف ضمير الاثنين))[9] ،وقيل إنّ الألف بدل من نون التوكيد إجراء للوصل مجرى الوقف[10] كقراءة الحسن :(ألقينْ)[11] ، بتخفيف النون[12].

---

(١) الأبذي ، حدود النحو ، ص ٧٤ .
(٢) ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، {بتصرف} ، ص ٥٥ .
(٣) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، (٣٩٠/٤) ، والزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، (٢٣٩/٢).
(٤) الجوزي – عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله ، المدهش ، تحقيق : د. مروان قباني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٥ .
(٥) سورة : طه ، الآية : (٤٩) .
(٦) وهو امرؤ القيس , ينظر : ديوان امرىء القيس بشرح أبي سعيد السكري ، تحقيق : د. أنور عليان أبو سويلم ود. محمد علي الشوابكة ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، العين ، ٢٠٠٠م =١٤٢١هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ٢٩ .
(٧) الشاهد فيه : ((قوله : (قفانبك) فيه أربعة أقوال : أحدها لأكثر أهل اللغة أنه خطاب لرفيق واحد ، قالوا : لأن العرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين)) ينظر : البغدادي - عبد القادر بن عمر (ت : ١٠٩٣هـ) ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق : محمد نبيل طريفي وإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١٣) ، (١٧/١١) .
(٨) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٤٠/٦) .
(٩) أبو حيان - محمد بن يوسف الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ) ، تفسير البحر المحيط ، تحقيق : د. زكريا عبد المجيد النوقي ، دار الكتب العلمية ، لبنان / بيروت ، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٩) ، (١٢٥/٨) .
(١٠) الزمخشري ، الكشاف ، {بتصرف} ، (٣٩٠/٤) .
(١١) ينظر : الخطيب – عبد اللطيف ، معجم القراءات ، دار سعد الدين ، القاهرة / مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م ، عدد المجلدات (١١) ، (١٠٩/٩) .
(١٢) بحذفها وإبدالها ألفاً ، وذلك كما جاء في ألفية ابن مالك :
واحْذِفْ خَفِيفَةَ لِسَاكِنٍ رَدِفْ وبَعْدَ غَيْرِ فَتحَةٍ إذَا تَقِفْ
ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢٩٠/٢ :٢٩١) .

وإن كان تأويل معنى الألف في قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا ﴾ عند الكوفيين بمعنى "ألق ألق" ؛

لإرادة توكيد الفعل يؤدي إلى اللبس ، ولم يثبت بالقرينة ، فإنه يسقط الاستدلال به.

وإن كان الكوفيون قد لاحظوا قرينة "التضام" بجعل الفعل والفاعل معاً عاملين في المفعول به ؛ فإنّ البصريين ذهبوا إلى أن العامل في المفعول به هو الفعل وحده ، بملاحظة قرينة "التخصيص" وهي العلاقة المعنوية الرابطة بين الفعل ومفعوله بعلاقة التعدية ، وقرينة "التخصيص" أقوى وأوضح في هذا الباب ؛ لأن تعريف المفعول به عند النحاة هو : ((ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أوبها))[1] ؛ ولأن الفصل بين الفعل ومفعوله جائز ، كما يجوز تقديمه على الفاعل وعلى فعله جوازاً ووجوباً[2] ، و يجوز حذفه مّما يدل على ثبات قرينة "التخصيص" التي أشار إليها البصريون ، وعدم ثبات قرينة "التضام" في جملة تشتمل على الفعل وفاعله ومعهما المفعول به ، ولقوة هذه القرينة جعلها خلف الأحمر هي العامل بنصب المفعول به على معنى المفعولية [3] ، وهو المراد بعلاقة "التخصيص" , وأهم القرائن الدالة على المعنى في قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ هي :

أولاً : **قرينة التخصيص**: "ألق" فعل متعدٍ ، و"كل كفّار" مفعول به ؛ بعلاقة "التعدية" ؛ فالإلقاء يتخصص بكل كفـار عنيد ، يقول الفخر الرازي : ((فكل كافر فهو موصوف بهذه الصفات))[4] .

ثانياً : **قرينة التضام** : الجملة فعلية مكونة من الفعل المتعدي "ألقيا" ، والفاعل وهو "ألف الاثنين" ، والمفعول به "كل كفار"،وجاز الفصل بين الفعل , والفاعل , وبين المفعول به بالجار والمجرور "في جهنم" لجواز التوسع فيهما ؛ فجاز العدول عن "التضام" ؛ لأمن اللبس ووضوح المعنى[5] .

---

(1) الجرجاني ، - علي بن محمد ، التعريفات ، ص ٢٨٧ .
(2) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (٨/٢) .
(3) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٧٩/١) .
(4) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، (١٤٤/٢٨) .
(5) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٠٩/١) .

ثالثاً : قرينة الرتبة : جاءت الآية على أصل الرتبة في الجملة الفعلية , أي : الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به ، فأمّا رتبة الفاعل مع فعله محفوظة ؛ لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل[١] , والفاعل جاء تالياً للفعل في قوله : ﴿أَلْقِيَا﴾ ، وأمّا رتبة المفعول به فهي رتبة غير محفوظة محولة إلى رتبة محفوظة حيث وجب تأخير المفعول به على الفاعل ؛ لأن الفاعل ضمير متصل غير محصور ، كما يقول ابن مالك:[٢]

وَأَخِّرِ المفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ أوْ أضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مَنْحَصِرْ

رابعاً : قرينة النسبة : ومعنى النسبة إلحاق[٣] بعلاقة الإسناد ، وتلاحظ هنا بين الجار والمجرور "في جهنم" ، والفعل السابق "ألقيا" ، وتعريف حروف الجر عند النحاة : ((ما وضع لإفضاء الفعل أو ما في معناه إلى ما يليه))[٤] ، و "النسبة" هي العلاقة الرابطة للجار والمجرور داخل نطاق الإسناد ، أو كما يقول ابن السراج : ((تصل ما قبلها بما بعدها فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم))[٥] ، فيكون معنى الآية إلحاق ظرفية جهنم بإلقاء الملكين للكفار ، وحرف الجر "في" دال على معنى الظرفية[٦] ، لأن جهنم ظرف للإلقاء .

---

[١] ابن جني - أبو الفتح عثمان (ت : ٣٩٢هـ) ، اللمع في العربية ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} ، ص ٣١ .
[٢] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٤٦/١) .
[٣] حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٠١ .
[٤] الجرجاني ، التعريفات ، ص ٢٧٦ .
[٥] الأصول في النحو ، (٤٠٨/١) .
[٦] حسان - تمام ، مقالات في اللغة والأدب ، {بتصرف} ، (١٨٤/١) .

وبملاحظة "الفصل" في "التضام" بين الفعل وفاعله ، وبين المفعول به في قوله تعالى : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾ يظهر أن "التضام" وهي القرينة التي لاحظها الكوفيون قرينة غير ثابتة لجواز الفصل بين الفعل ومفعوله – كما في الآية السابقة - وجواز التقديم والتأخير كما في قولك : "ضرب زيدٌ عمراً , وضرب عمراً زيدٌ , وعمراً ضرب زيدٌ" ، وكذلك جواز حذف المفعول به في نحو قولك : "ينفق المؤمنُ" أي: "ينفق المؤمنُ ماله" ، بينما قرينة "التخصيص" التي لاحظها البصريون ، فهي قرينة قائمة لازمة في كل الأمثلة السابقة ؛ لأنها العلاقة الرابطة بين الفعل والمفعول به مع حصول الفصل أو التقديم أو الحذف ، وبذلك يقوى مذهب البصريين ولهذا أيد الأنباري مذهبهم ، والله أعلم .

ويمكن إيجاز القرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		التخصيص	التضام	الرتبة	النسبة
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾	المعنى	تضييق علاقة الإسناد بتخصيصها بالتعدية للمفعول به .	جواز الفصل بين الفعل والمفعول به بالجار والمجرور ؛ لأن رتبة الجار والمجرور غير محفوظة .	رتبة الفاعل من الفعل (محفوظة) بوجوب تأخر الفاعل عن فعله ، ورتبة المفعول به منه رتبة محولة إلى رتبة محفوظة ، وهي التأخر عن الفاعل ؛ لأن الفاعل ضمير متصل غير محصور فجاءت الآية على أصل الرتبة في الجملة الفعلية مع حفظها.	الإلحاق في الآية جاء على جهة إلحاق الجار والمجرور بالإسناد على معنى الظرفية .
	المبنى	ألقيا في جهنم كل كفار (إسناد) الإلقاء لخزنة النار (تعدية) مفعول به (تخصيص) إلقاء الخزنة لكل من يتصف بالكفر والعناد	ألقيا في جهنم كل كفار فعل متعدٍ + فاعل (تلازم) فاصل بين الفاعل والمفعول به جار ومجرور (رتبة غير محفوظة) مفعول به	ألقيا في جهنم كلّ كفار فعل متقدم ألف الاثنين فاعل مقدم وجوباً لأنه ضمير غير محصور (رتبة محفوظة) مفعول به مؤخر وجوباً رتبة محولة إلى رتبة محفوظة فعل + فاعل + مفعول به أصل الرتبة	ألقيا في جهنم كل كفار إسناد الإلقاء إلى خزنة جهنم الظرفية + جهنم إلحاق إلقاء الخزنة للكفار في جهنم لأنها ظرف للإلقاء

المبحث الثالث : قرينة التِسْبَة :

تعني "التسبة" في أصل معناها اللغوي : ((اتصال شيء بشيء ، منه النَّسب ، سُمّي لاتصاله وللاتصال به))[١]، وقيل : ((نسبت فلاناً إلى أبيه أنسُبُهُ وأنسِبُهُ نسباً إذا رفعت في نسبه إلى جدّه الأكبر))[٢] ، كما ورد اشتقاق "التسبة" في القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾[٣] ، وفي معناها : ((النسب : القرابات ، والصهر : الذي يصاهر من الغرباء))[٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾[٥] وهي تحمل ذات المعنى[٦] ، وقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾[٧] ، والجامع بينها أنّ معنى "النَّسب" هو الاتصال بالقرابة[٨] .

---

[١] ابن فارس ، مقاييس اللغة ، (٤٢٣/٥) ، مادة {نسب}
[٢] ابن منظور ، لسان العرب ، (٧٥٥/١) ، {باب الباء فصل النون} .
[٣] سورة : الفرقان ، الآية : (٥٤) .
[٤] ثعلب – أبو العباس أحمد بن يحيي (ت : ٢٩١هـ) ، مجالس ثعلب ، تحقيق : د. عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٦٠م ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٤٣ .
[٥] سورة : الصافات ، الآية : (١٥٨) .
[٦] ((زعم أعداء الله أنه تبارك وتعالى وإبليس أخوان ، وقال آخرون هو أنهم قالوا الملائكة بنات الله وقالوا الجنَّة هي الملائكة)) ينظر : الطبري – محمد بن جرير أبو جعفر (ت : ٣١٠) ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، {بدون تحقيق} ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٥هـ ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٣٠) ، (١٠٨/٢٣) .
[٧] سورة : المؤمنون ، الآية : (١٠١) .
[٨] ينظر :جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، (٥٥/١٨) .

أمّا "النسبة" في اصطلاح النحاة فقد وردت عند القدماء للتعبير عن الإضافة[١] ، ومنهم من عرّف الإضافة بأنها : ((نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر ، فخرج بالتقييدية الإسنادية نحو زيدٌ قائمٌ))[٢] ، وهذا ما يفهم من تعريف "النسبة" عند الدكتور تمام حسان بقوله : ((النسبة قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقها أيضاً وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية))[٣] ، إذ هي قيد في علاقة الإسناد التي يمكن جعلها أم العلاقات النحوية ، والفرق بين معنى "القيد" في علاقة "التخصيص" ، وعلاقة "النسبة" أنّ : ((معنى النسبة غير معنى التخصيص لأن معنى التخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق))[٤] ومن هنا يظهر الارتباط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للكلمة.

ويمكن تشبيه قرينة "النسبة" في "الإسناد" بعلاقة الفرع للقبيلة ؛ لأن العلاقات النحوية - على اختلافها – ترتبط بـ"الإسناد" ارتباط فروع القبيلة بها ، حيث إنها الأصل الذي تقوم عليه كل جملة في اللغة العربية ، وهذا ما يفهم من قرينة "النسبة" بمعناها اللغوي والاصطلاحي ، حيث إن النسبة تعني : ((إيقاع التعلق بين شيئين))[٥] ، وقد كان السبق لقدماء النحاة في فهم هذا الارتباط الوارد في علاقة "النسبة" داخل الإسناد ، وأطلقوا عليه مصطلح "التعليق" ، والمراد به العلاقة الرابطة بين الجار والمجرور والفعل في اللفظ كما في قولك : "ذهبت إلى بكر" ، وفي المعنى كقولك : "المال لزيد" بتقدير حاصل أو كائن لزيد[٦].

---

[١] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٣٣٥/٣) .
[٢] السيوطي ، همع الهوامع ، (٥٠٠/٢) .
[٣] اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠١ .
[٤] المرجع السابق .
[٥] الجرجاني ، التعريفات ، ص ٢٥٠ .
[٦] ابن جني – أبو الفتح عثمان (ت : ٣٩٢) ، سرّ صناعة الإعراب ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) ، (١٢٥/١) .

وكذلك استعمل "التعليق" عند القدماء ؛ لإيضاح العلاقة الرابطة بين المتضايفين داخل نطاق الإسناد ، يقول السيوطي : ((إذا تعلق اسم باسم فالأصل الجر بالإضافة))[١] ، كما صرحوا بأن فكرة "التعليق" تعني الارتباط المعنوي[٢] بالفعل أو بما في معناه[٣] ، والفعل يشتمل على الحدث والزمن ، ولكن التعلق يكون بمعنى الحدث الموجود في الفعل ، وليس بمعنى الزمن[٤] ، وسواء أكانت قرينة "النسبة" بين الجار والمجرور ، أم بين المضاف والمضاف إليه فإنها لا تقوم قرينة إلا داخل نطاق الإسناد ، وأهميتها : ((أنها تجعل علاقة الإسناد نسبية سواء كانت هذه العلاقة بين مبتدأ وخبره أو فعل وفاعله))[٥] .

أمّا حروف الجرّ فقد تنبّه لها النحاة القدماء ؛ فأحصوها ، وعدّدوا معانيها ، حيث يقول ابن مالك:[٦]

هَاكَ حُرُوْفَ الجرّ وَ هْيَ مِنْ إلى حَتَّى خلا حَاشَا عَدَا فِيْ عَنْ عَلى

مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَمُ كَيْ وَاوٌ وَتَا وَ الكَافَ وَالبَا وَ لَعَلَّ وَ مَتَى

كما تناولوا معانيها شرحاً وتفصيلاً ، ويظهر ذلك في مصنفاتهم النحوية مثل : كتاب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، وكتاب الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي وغيرهما .

---

(١) همع الهوامع ، (٦١/٣) .
(٢) ينظر : ابن هشام – جمال الدين الأنصاري (ت : ٧٦١) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : د. مازن المبارك ، محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٥م ، الطبعة السادسة ، عدد المجلدات (١) ، ص ٥٧٥.
(٣) ينظر : الأزهري ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، ص ٧٥ .
(٤) ينظر : حسان– تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٢ .
(٥) المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .
(٦) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٣٤٥/١) .

وقد حصر الدكتور تمام حسان معانيها في تسعة وعشرين معنى ، مع ملاحظة تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ؛ أي أنّ كل حرف من حروف النسبة قد يستعمل في أكثر من معنى ، ومعاني حروف النسبة (مراعاة للمعنى) ، أو حروف الجر (مراعاة للمبنى) هي كالآتي:[1]

١- ابتداء الغاية ٢ - انتهاء الغاية ٣- البعضية ٤- الظرفية ٥- التعليل ٦-المجاوزة ٧- الاستعانة ٨- الاستعلاء ٩- المصاحبة ١٠ - الإلصاق ١١- القسم ١٢- التشبيه ١٣- بيان الجنس ١- التوكيد ١٥- الملك ١٦- الاستحقاق ١٧- النسب ١٨- العاقبة ١٩- المقايسة ٢٠- التعويض ٢١- التعجب ٢٢- الاستدراك ٢٣- التبليغ ٢٤- التبيين ٢٥- البعدية ٢٦- البدلية ٢٧- العندية ٢٨- التعدية ٢٩-الزيادة.

وبزيادة معنى "الإضافة" يكون عدد القرائن التي تندرج تحت مفهوم "النسبة" ثلاثين قرينة معنوية[2] تختص بالأسماء[3] ، وتلاحظ قرينة "النسبة" بالحرف من خلال المثال الآتي :

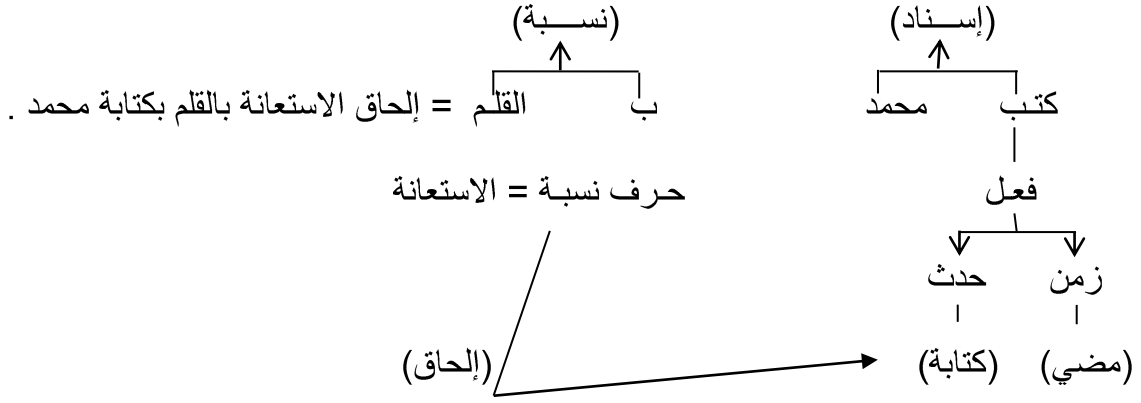

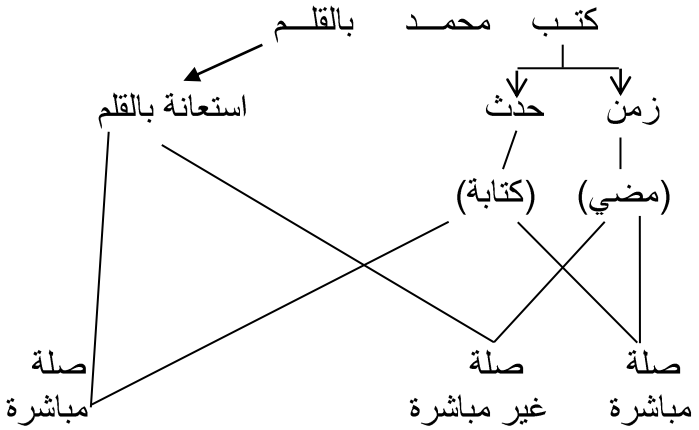

---

(١) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ص ٢٠٣ .
(٢) ينظر : المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ٢٠٣ .
(٣) ينظر : حسان – تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ١٦٨ .

وكذلك اهتم قدماء النحاة بإيضاح العلاقة بين المتضايفين داخل نطاق الإسناد ونصّوا على أنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة[١] ، حيث يقول ابن مالك:[٢]

وَالثَّانِيَ اجْرُرْ وَانْوِ "مِنْ" أوْ "فِيْ" إذَا لَمْ يَصْلُـــحِ الاَّ ذَاكَ و الَّلامَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ وَ اخْصُصْ أوَّلا أوْ أعْطِـهِ التَّعْرِيْفَ بِالذِي تَلاَ

وأشار قدماء النحاة إلى أن الإضافة قد تكون بمعنى "مِنْ" أو "في" أو "اللام" ، ويضيف الدكتور تمام حسان إلى أنها قد تكون أيضاً على معنى : ((الباء مثل ضرب العصا ، واللام مثل جزاء الإحسان ، ومِنْ مثل انتقاص القدر ، وعَنْ مثل تجاوز الحد ، وإلى مثل بلوغ الغاية ، وعلى مثل ركوب الخيل وهلمّ جرّاً))[٣].

وتلاحظ قرينة "النّسبة بين المتضايفين من خلال المثال الآتي :

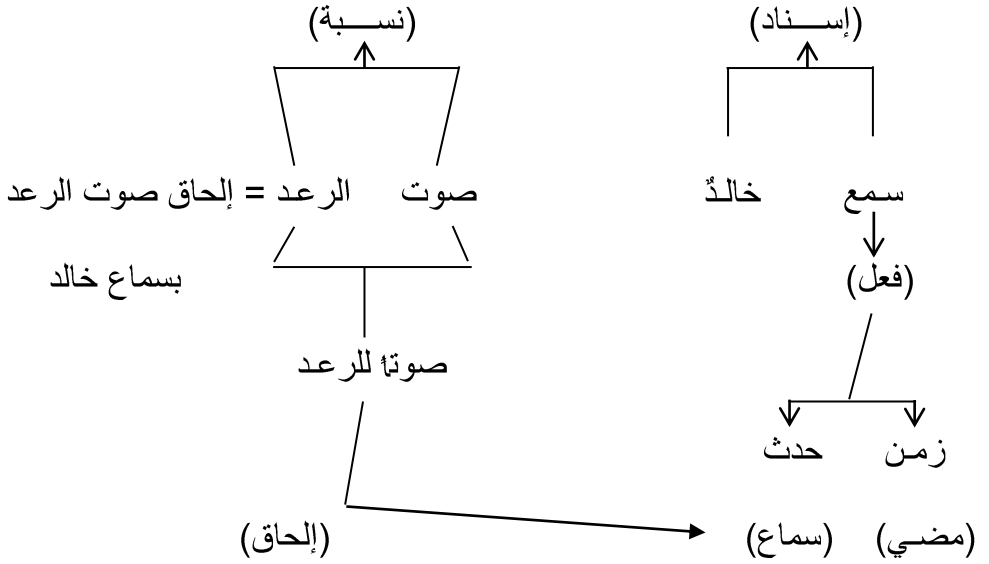

---

(١) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٣ .
(٢) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١/٣٧٥ : ٣٧٧) .
(٣) حسان – تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ١٧٠ .

والذي يظهر هنا أنّ قدماء النحاة تنبهوا إلى علاقة "النسبة" ، وعبرّوا عنها بمصطلح "التعليق" ، كما تنبهوا إلى وجود هذه العلاقة في بابين هامين أطلقوا على الأول منهما باب "حروف الجر" بينما أطلقوا على الثاني باب "الإضافة" فكانت تسميتهم لـ"حروف الجر" بملاحظة "المبنى" ؛ لأن القرينة اللفظية الجامعة بين البابين هنا هي قرينة "العلامة الإعرابية" ؛ وذلك لأن : ((الكسرة علم الإضافة))[1] ، بينما جاءت تسميتهم لـ"الإضافة" بملاحظة "المعنى" ؛ وذلك لأن معنى الإضافة هو "النسبة" و "الإلحاق" مّما يظهر معرفتهم للقرينة المعنوية التي تلاحظ في كلا البابين ، وهذا يظهر اهتمام قدماء النحاة بجانبي اللغة وهما المبنى والمعنى من جهة ، كما يظهر إدراك النحاة أن "النسبة" ليست قرينة كافية لأداء المعنى النحوي بل لابد من تضافرها مع عدد من القرائن اللفظية كالعلامة الإعرابية ، والتضام ، والأداة وغيرها ؛ مّما يدلّ على أن لهم السبق في التوصّل لمبدأ "تضافر القرائن" .

((قرينة النسبة)):

↓

الإلحاق

بالإسناد

بحروف النسبة	**بالإضافة**
عند القدماء : (حروف الجر)	**عند القدماء : (الإضافة)**
بملاحظة المبنى	**بملاحظة المعنى**

---

[1] عرفة ، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، ص ٩٠ .

المبحث الرابع : قرينة التَّبعية :

"التبعية" صفة مشتقة من "تبع" ، وأصل معناها اللغوي : ((هو التلوُّ والقفو))[1] ، ويُقال : ((اتَبَعَه وأتْبَعَه وتَتَبَّعه قفاه وتطلُّبه مُتَبعًا له))[2] ، ويقال سبب تسمية "تُبَّع" لملوك اليمن ؛ لتوالي الحكم فيهم وتتابعهم على سيرة واحدة[3]، وقد ورد ذكر مادة "تبع" في القرآن الكريم كثيرا للدلالة على ذلك المعنى ، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[4] ، وقوله تعالى :﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴾[5] ، وقوله تعالى : ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾[6] وقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ﴾[7] ، وغير ذلك كثير .

كما ظهر مصطلح "التوابع" عند قدماء النحاة[8] ، وعرّفوها بقولهم : ((هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها))[9] ، ويظهر من اصطلاحهم على تسمية "التابع" و "المتبوع" ارتباط المصطلح بقضية "العامل النحوي" ؛ ذلك لأهمية "العامل" في علاقة "التبعية" التي تربط بين "التابع" و "المتبوع" ، مما يظهر أن القدماء لاحظوا "القرينة المعنوية" التي أقرها الدكتور تمام حسان ، حيث إنّ : ((العامل الإعرابي يرتبط بما يكون تحت تأثير عمله الإعرابي من خلال علاقة تخصيص شكلي يقع بمقتضاها طرفا المعمول في قيد العامل كقولنا : أكلتُ الطعامَ نصفه . وهو ما يسميه النحاة الإشراك بمعنى إدخال العنصرين في حكم إعرابي واحد))[10] .

---

(١) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، (٣٦٢/١) ، مادة : {تبع} .
(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، (٢٧/٨) ، {باب العين فصل التاء} .
(٣) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٣١/٨) .
(٤) سورة : البقرة ، الآية : (٣٨) .
(٥) سورة : النازعات ، الآية : (٧) .
(٦) سورة : يوسف ، الآية : (٣٨) .
(٧) سورة : البقرة ، الآية : (١٤٥) .
(٨) ينظر : سيبويه : الكتاب ، (٣٨٦/٢) .
(٩) الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص ١٤٣ .
(١٠) العمري – منجي ، القيد التركيبي في الجملة العربية (دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي) ، ص ٤٦ .

و"التوابع" لم تقصد لذاتها وإنما هي من تتمة الأول "المتبوع" يقول ابن يعيش : ((نظير ذلك أن الرجل ذا العبيد والأتباع يدعى إلى وليمة فينال العبيد من الكرامة مثل ما نال السيّد لكن ذلك بحكم التبعية والمقصود بذلك السيّد كأنهم ليسوا غيره لأنهم من لوازمه كذلك ههنا الإعراب))[١] ، كما نظر بعض النحاة إلى العلاقة الرابطة بين "التابع" و "المتبوع" ؛ فجعل العامل معنوياً ، وهو " التبعية"[٢] ، وعلة ذلك كون الكلمة تابعة لما قبلها في الإعراب .

وكذلك حدّد النحاة القدماء "التوابع" ، ولمحوا القرائن الدالة عليها ، يقول ابن مالك:[٣]

يَتْبَعُ فِي الإعْرَابِ الاسْمَاء الأوَلْ نعْتٌ وَتَوْكِيْدٌ وَعَطفٌ وَبَدَلْ

فالتوابع خمسة أنواع : النعت بنوعيه "الحقيقي" و "السببي" ، والتوكيد بنوعيه "اللفظي ، والمعنوي" والبدل ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، وحيث إن "التبعية" هي القرينة المعنوية الدالة على "التوابع" – على اختلاف أنواعها – كان لابد من توافر قرائن لفظية تدعمها ، وذلك من قبيل "تضافر القرائن" ، ومن القرائن اللفظية المشتركة بين كل هذه التوابع قرينة "المطابقة" التي تلاحظ في قول ابن مالك "يتبع في الإعراب" يقول ابن السراج عن "التوابع" بأنواعها : ((جميع هذه تجرى على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض))[٤] ، وكذلك قرينة "الرتبة" الظاهرة في قول ابن مالك : "الأسماء الأول" ؛ لوجوب حفظ الرتبة بتقديم المتبوع وتأخير التابع عليه[٥] ، كما لاحظ الدكتور تمام حسان هذه القرائن المشتركة بين التوابع حيث يقول : ((أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية كما أن هناك قرينة أخرى توجد فيها جميعاً هي الرتبة إذ رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع))[٦] .

---

[١] ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٣٩/٣) .
[٢] قيل : ((هو رأي الأخفش مرجوح عند الجمهور)) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (٤١٣/٢) .
[٣] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٨٦/٢) .
[٤] ابن السراج ، الأصول في النحو ، (١٩/٢) .
[٥] ينظر : ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص ٢٤٧ .
[٦] اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٤ .

ولما كانت "التبعية" و "الرتبة" و "المطابقة" قرائن مشتركة تدل على التوابع – بأنواعها – كان لابد من التمييز بين كل نوع وآخر منها بقرائن أخرى ومنها "البنية" و "الربط" و "التضام" و "الأداة" كالآتي :

أولاً: النعت ، وفيه يقول ابن مالك:[١]

فالنَّعْتُ تابعٌ مُتِمّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِه أوْ وَسْمِ مَابِهِ اعْتَلَقْ

ويفهم من ذلك أن "النعت" تابع لما قبله سواء أكان النعت حقيقياً أم سببياً ، كما أنه قد يكون من المفرد أو الجملة ، ويمتاز "النعت" بقرينة "البنية" عن باقي التوابع حيث إنه إن كان مفرداً لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق ، وقد يكون مصدراً[٢] ، وإن كان جملة يشترط فيها أن يكون متبوعها نكرة ، وأن تكون الجملة خبرية تحتمل الصدق أو الكذب[٣] .

ثانياً: عطف البيان ، وفيه يقول ابن مالك:[٤]

فذُو البَيانِ تابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حَقِيْقَةَ القَصْدِ بِهِ مُتكَشِفَهْ

ووجه الشبه بين "عطف البيان" و"النعت" هو التوضيح والتخصيص ، ولكن يراد في عطف البيان الشرح والتبيين لحقيقة المتبوع وليس الدلالة على معنى فيه[٥] ، ولما حصل هذا الاختلاف في المعنى كان لابد من التفريق بينهما في المبنى ، والذي يفرق بينهما قرينة "البنية" ،حيث يشترط في الصفة الاشتقاق بينما يكون عطف البيان اسماً جامداً غير مشتق[٦].

---

[١] المرادي ، توضيح المقاصد ، (٨٧/٢) .
[٢] ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (٤٨/٣ : ٥٢) .
[٣] ينظر : المرجع السابق ، (٥٢/٣) .
[٤] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١١٨/٢) .
[٥] المرجع السابق ، {بتصرف} .
[٦] ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (٧١/٣) .

ويمكن إيضاح "القرينة" التي تميز "النعت" عن "عطف البيان" من خلال المقارنة بين المثالين الآتيين :

١- حضر المعلمُ الفاضلُ .

↓

(النعت)

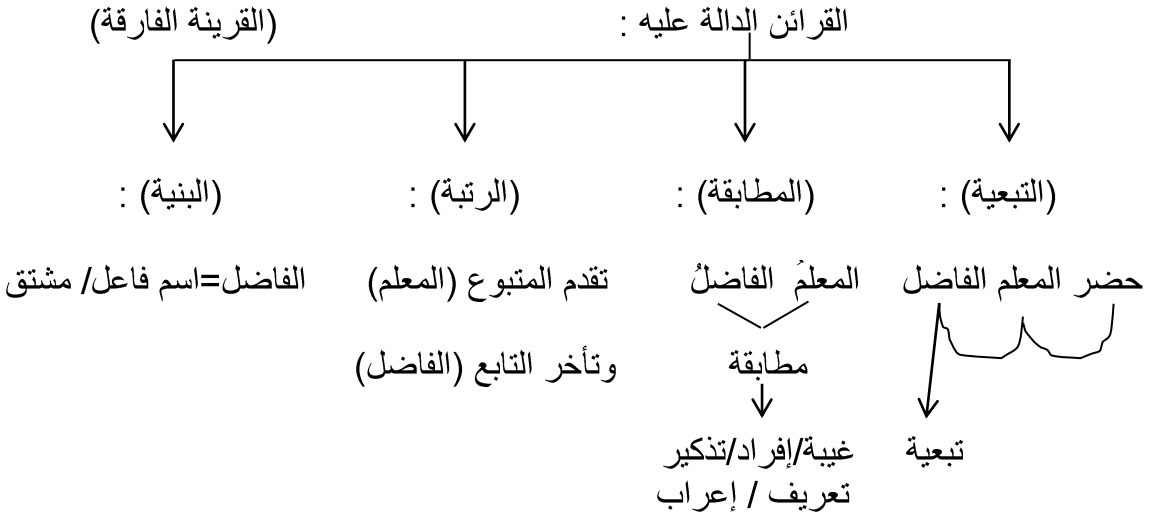

٢- حضر المعلمُ فهدٌ .

↓

(عطف بيان)

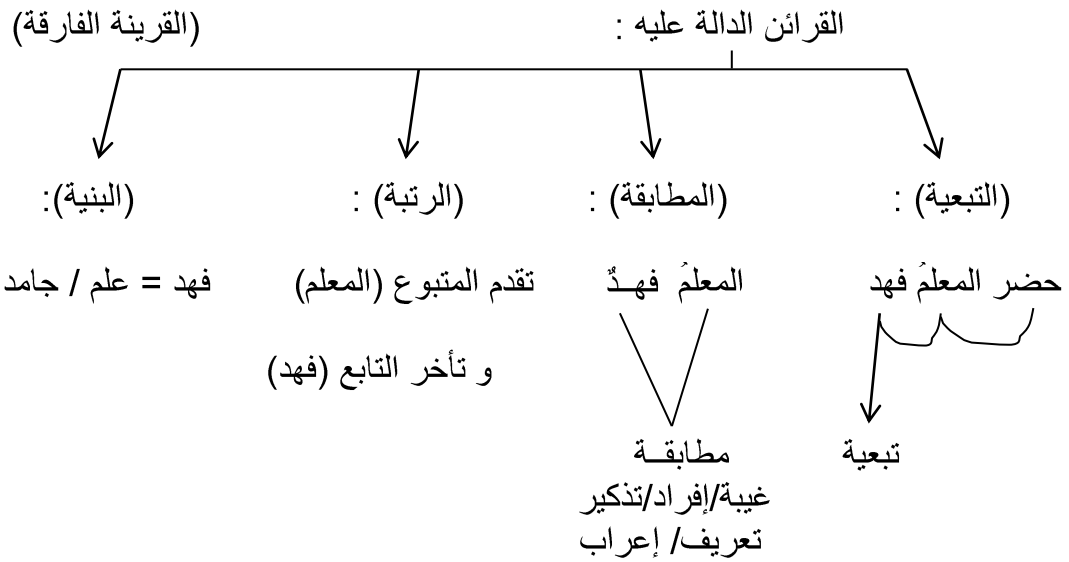

والـذي يظهـر ممـا سبق أنّ القرينة المميزة للنعت عن عطف البيان هي قرينة "البنية" ؛ ولذا فإن "التبعية" لا يمكن أن تقوم قرينة وحدها بل لابد من تضافر عدة قرائن معها للدلالة على المعنى النحوي .

ثالثاً: التوكيد بنوعيه ويمكن التفريق بينهما بقرينة "الربط"[١] ، حيث ينقسم التوكيد إلى قسمين : أولهما "التوكيد المعنوي" الذي يقول فيه ابن مالك:[٢]

بِالنَّفْس أَوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيْرٍ طَابقَ المؤكَّدَا

وما يميّز "التوكيد المعنوي" ليس قرينة "البنية" ؛ لأن بنيته تكون بألفاظ أشهرها : "نفس – عين" وغيرهما ، وهما لفظان : ((لم يتمكنا في التأكيد بل الغالب عليهما الاسمية))[٣]ومثلها باقي ألفاظ التوكيد المعنوي نحو : كل ، كلا ، كلتا ، ذات ، جميع ، أجمعون ، جمعاء ، جُمعَ , عامة ، وغيرها ، وإنما يمتاز التوكيد المعنوي بقرينة "الربط" بالضمير العائد وهو الذي يفرق بين الجملتين :

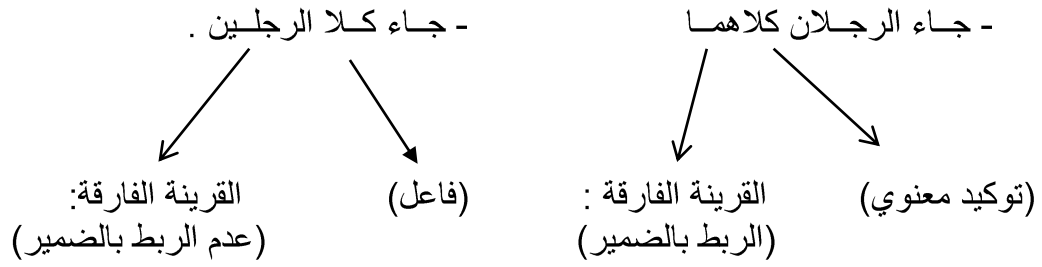

و"التوكيد اللفظي" أيضاً يمتاز بقرينة "الربط" بإعادة اللفظ ، يقول ابن مالك:[٤]

وَمَا مِنَ التّوكِيدِ لفْظِيٌّ يَجِي مُكَرّرَا كَقَوْلِك ادْرُجِي ادْرُجِي

---

[١] حيث : ((يتمّ الربط بالضمير العائد الذي تبدو فيه المطابقة كما يفهم منه الربط بالحرف أو بإعادة اللفظ أو إعادة المعنى أو باسم الإشارة أو "أل" أو دخول أحد المترابطين في عموم الآخر)) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٣ .

[٢] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١٠٤/٢) .

[٣] ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٤٢/٣) .

[٤] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١١٢/٢) .

ويمكن ملاحظة قرينة "الربط" في التوكيد بنوعيه في المثالين الآتيين :

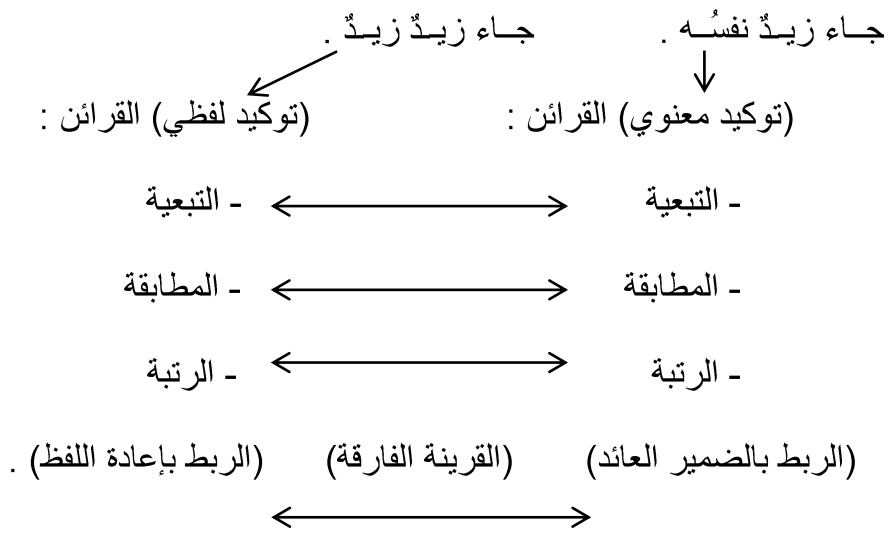

رابعاً: عطف النسق ، ويظهر معناه بقرينة "الأداة" يقول ابن مالك:[١]

تَالِ بِحَرْفٍ مُتْبِع عَطْفُ النَّسَقْ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

وأشهر أدوات "عطف النسق" تسع أدوات وهي كما يقول ابن مالك:[٢]

فَالعَطْفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا حَتَّى أَمَ أَوْ كَفِيْكَ صدْقٌ وَوَفَا

وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ بَلْ وَلَا لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُو امْرُؤٌ لَكَنْ طَلَا

وكل أداة من هذه الأدوات تدل على معنى يختلف عن الأخرى[٣] ، ويمكن ملاحظة أهمية قرينة الأداة عند المقارنة بين المثالين الآتين :

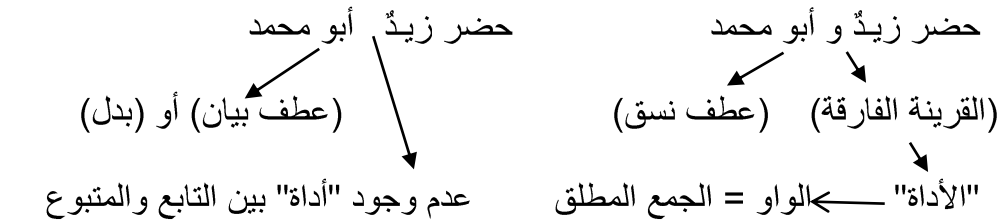

---

(١) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١١٢/٢ : ١٢٣) .
(٢) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٢٤/٢ : ١٢٥) .
(٣) حيث تدل "الواو" على الجمع من غير ترتيب ، ومثلها "حتى" في الدلالة على معنى الجمع ، وتدل "الفاء" على الترتيب ، بينما تدل "ثم" على الترتيب والمهلة ، و "إمّا" تكون للشك أو الإبهام أو التمييز ، كما تدل "أو" على معنى التخيير أو الشك أو الإباحة أو الإبهام أو التفصيل ، و "أم" المتصلة الواقعة بعد همزة التسوية ، و "بل" للإضراب ، و "لا" لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، و "لكن" للاستدراك ، ينظر : ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ، {بتصرف} ، (١٧٩/١ : ١٩٩) .

خامساً : البدل ، ويستدل على معناه بقرينتي "التضام" و "البنية" ، ويقول فيه ابن مالك:[١]

التَّابعُ المقْصُودُ بالحُكمْ بلا واسِطَةٍ هَوَ المسَمّى بَدَلا

ولما كانت المشابهة حاصلة بين "البدل" و "عطف البيان" من جهة المعنى ؛ حيث إنهما يدلان على البيان والإيضاح للمتبوع ، وكذلك من جهة المبنى لأنهما من الأسماء الجوامد[٢] ، حتى قيل : ((كل ما صلح لعطف البيان صالح أن يكون بدلاً))[٣] ، كما في قولك : "حضر زيدٌ أبو محمد" ، ويمكن تمييز "البدل" بقرينة "البنية" حيث يجوز إبدال النكرة من المعرفة والعكس ، بينما "عطف البيان" يتبع ما قبله[٤] في التعيين ، ومن جهة أخرى فإنّ : ((البدل قد يكون غير الأول كقولك سُلِب زيدٌ ثوبُه وعطف البيان لا يكون غير الأول))[٥] ، وكذلك قرينة "التضام" ؛ لأن البدل هو في تقدير تكرار العامل[٦] ، وليس عطف البيان كذلك ، وعليه كل "عطف بيان" صالح للبدلية ، ويمكن التمييز بينهما كما يقول الدكتور تمام حسان : ((عند امتناع إعادة بناء الجملة مع حذف المبدل منه وإقامة البدل مقامه فإذا امتنعت هذه التجربة فالتابع للبيان لا للإبدال))[٧] ، ويكون ذلك في موضعين : الأول : النداء ، كما في قولك : يا أخانا زيداً ؛ لأنه لو كان بدلاً لتسلط حرف النداء على "زيد" فيجب بناؤه على الضم عندها ؛ لأن البدل على تقدير : يا أخانا يا زيدُ , و "العلامة الإعرابية" هي القرينة المميزة للبدل في نحو ذلك ، والثاني : عند خلو المعطوف للبيان من "أل" واقتران المتبوع بـ"أل" كقولك : أنا الضارب الرجل زيد ، فهو عطف بيان ولا يصحّ أن يكون بدلاً ؛ لأن في "عطف البيان" : ((يعمل فيه العامل وهو في موضعه بواسطة المتبوع ، والبدل يعمل فيه العامل على تقدير تنحية الأول ووضعه موضعه مباشراً للعامل))[٨] .

---

[١] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١١٢/٢ : ١٢٣) .
[٢] ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٧٢/٣) .
[٣] حسان – تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ١٨٠ .
[٤] ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٧٢/٣) .
[٥] المرجع السابق ، (٧٣/٣) .
[٦] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (١٢٠/٢) .
[٧] اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٤ .
[٨] ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٧٣/٣).

كما أن "عطف البيان" هو الأول في المعنى ، أمّا "البدل" فقد يكون الأول , وهو "البدل المطابق" في نحو قولك : مررت بأخيك زيدٍ ، أو بدل بعض من كل نحو قولك : قرأتُ الكتابَ نصفه ، أو بدل الاشتمال نحو : أعجبني زيدٌ علمُه ، أو بدل الغلط نحو : رأيتُ رجلاً حماراً (إن لم يكن المتبوع مقصوداً) ، ويمكن تمييز "البدل المطابق" من "عطف البيان" بقرينة "التضام" كما في المثال الآتي :

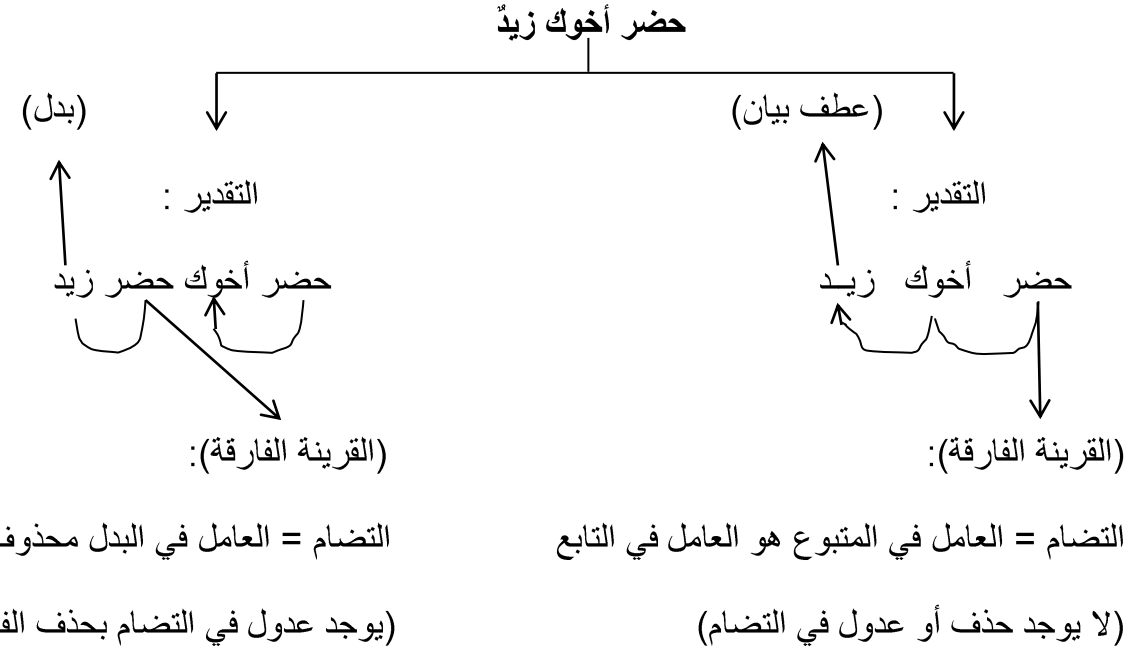

ويظهر مّما سبق أنّ "التوابع" – على اختلاف أنواعها – تتشارك في قرينة معنوية هي : "التبعية" ، وفي قرينتين لفظيتين هما "المطابقة" , و"الرتبة" لتمييزها عن غيرها من الأبواب النحوية ، ولكن لتمييز كل نوع من هذه الأنواع من التوابع عن الآخر ينظر إلى قرائن لفظية فارقة تعدّ "قيمة خلافية" فيما بينها كقرينة : "البنية" في النعت وعطف البيان ، و "الربط" في التوكيد ، و "التضام" في البدل ، و "الأداة" في عطف النسق ، كما يظهر أن "التبعية" لا يمكن أن تكون قرينة كافية لفهم المعنى بل لابد من تضافر باقي القرائن اللفظية معها للوصول إلى المعنى الصحيح للجملة من جهة .

ومن جهة أخرى تظهر علاقة "القرائن المعنوية" عند تمام حسان بفكرة "العامل النحوي" عند قدماء النحاة ، وذلك لارتباط هذه القرائن بالموقع والعلامة الإعرابية ، حيث إن "الإسناد" للمرفوعات ، و "التخصيص" للمنصوبات ، و "النسبة" للمجرورات و "التبعية" للتوابع ، كما يظهر أن "العامل النحوي" لم يجعل عاملاً إلا لدوره الهام في إظهار هذه العلاقات النحوية في الجملة والتي هي "قرائن معنوية" ،فعلاقة "التبعية" تظهر علاقة التابع بالمتبوع من خلال تسلط عامل واحد على كل منهما ، وذلك بخلاف باقي العلاقات المعنوية السابقة ، وعلى ذلك يكون "العامل" مظهراً لهذه العلاقة المعنوية ، ووفقاً لذلك تكون فكرة "القرائن النحوية" مؤيدة لفكرة "العامل النحوي" وليست معارضة له ، والله أعلم.

((قرينة التبعية)) : قرينة معنوية مشتركة في كل من :

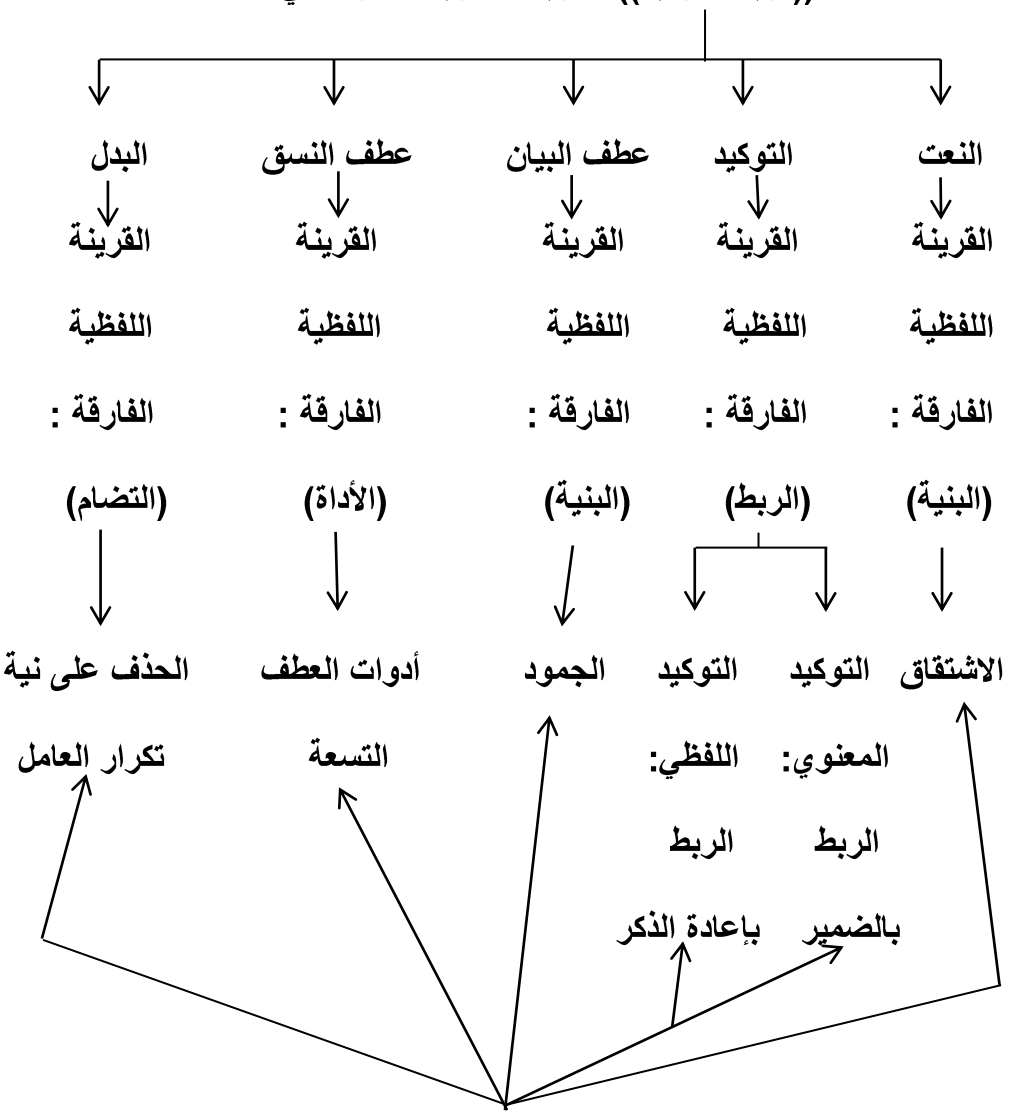

عند القدماء (التوابع) ألفاظ تشترك في : التبعية + المطابقة + الرتبة

الفصل الثاني:

((القرائن اللفظية))

القَرَائِن اللَّفْظِيَّة :

سبق الإشارة إلى معنى "القرينة" في اللغة بأنها تدل على معنى جمع الشيء إلى الشيء والمصاحبة ، وذلك عند الحديث عن "القرينة المعنوية" [١] ، حيث وصفت "القرينة" بأنها "معنوية ملحوظة في المعنى يمكن إدراكها بالعقل ، بينما وصفت "القرينة" هنا بأنها "لفظية" للدلالة على معنى المصاحبة في اللفظ ، أي ملفوظة في الكلام يمكن ملاحظتها بالحواس حيث تسمع في الكلام المنطوق ، وتشاهد في الكلام المكتوب ، أمّا تعريف "القرينة اللفظية" في الاصطلاح ، فهي : ((عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية ، فيمكن بالاسترشاد بها أن نقول هذا اللفظ فاعل ، وذلك مفعول به أو غير ذلك))[٢] ، والقرائن اللفظية متعددة ، وهي كالآتي[٣] : العلامة الإعرابية ، البنية ، الرتبة ، التضام ، الربط ، المطابقة ، الأداة ، التنغيم ، وهذه القرائن المتعددة لابد من تضافرها للدلالة على المعنى النحوي ، فلا يستدل على المعنى بإحداها منفردة ، يقول الدكتور تمام حسان : ((مثلها في تضافرها على تحديد المعنى النحوي مثل ما يهتدي به الطبيب إلى تحديد نوع المرض ، فهو لا يكتفي لتعيين المرض بالاستدلال عليه ، بالحمى أو صفرة الوجه أو الرعشة فقط . وإنما يضم بعض ذلك إلى بعض))[٤] ، كما أنّ القرائن "اللفظية" نفسها تعين على فهم القرينة "المعنوية" التي تسمى "العلاقات"[٥] ، ومثل ذلك قرينة "النسبة" وهي قرينة معنوية لا يمكن تحديدها إلا بواسطة بعض القرائن "اللفظية" مثل : حرف الجر (قرينة الأداة) ، والاسم المجرور بعده (قرينة التضام) و (قرينة العلامة الإعرابية) .

---

(١) ينظر : هذا البحث , ص ٣٦ .
(٢) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٠/١) .
(٣) ذكر الدكتور تمام حسان هذه القرائن وعبرّ عن قرينة "البنية" بقرينة "الصيغة" ، ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٥ ، ولكنه عند تطبيق النظرية في كتاب آخر أطلق عليها مسمى "قرينة البنية" ، وهو المتبع في هذا البحث ؛ لأن "الصيغة" تدل على المشتقات الصرفية – بينما "البنية" أعم إذ تشمل الحروف والأدوات والضمائر والظروف الجامدة ، ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٣٠/١) .
(٤) المرجع السابق ، (١٠/١) .
(٥) ينظر : حسان – تمام ، اجتهادات لغوية ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م ، ص ٢٨٦ .

أمّا قدماء النحاة فلم يضعوا تعريفاً محدداً للقرينة "اللفظية" ، وهذا لا يعني أنهم لم يلمحوها بل إنّ النحو العربي قام على أساس "القرائن اللفظية" ، وعالجوها عند حديثهم عن الأصول النحوية ، وفروعها ، كما يقول الجرجاني في مقدمه كتابه "دلائل الإعجاز" : ((هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة ، وكلّ ما به يكون النظم دفعة ، وينظر منه في مرآة تريه الأشياء المتباعدة الأمكنة قد التقت له حتى رآها في مكان واحد))[١] ، وقد سبق الإشارة إلى "القواعد الأصلية" وعلاقتها "بالقرائن اللفظية" [٢] ممّا يظهر تنبه القدماء إلى "القرائن اللفظية" عند وضع أصول النحو العربي ، بل إنّ منهم من صرّح بمسماها حيث يقول ابن يعيش : ((أنت تقول ضرب هذا هذا وأكرم موسى عيسى وتقتصر في البيان على المرتبة قيل هذا الشيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير))[٣] ، وهذا يدل على أنّ قدماء النحاة قد اهتموا بجميع القرائن النحوية "اللفظية" وليس كما يرى الدكتور تمام حسان بأن العلامة الإعرابية كانت : ((أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل))[٤] ، ولكنهم لاحظوا تلك العلاقة القوية بين "القرينة المعنوية" وبين "العلامة الإعرابية" التي هي إحدى القرائن اللفظية ، وهذا الأمر مؤيد بمنهج "القرائن النحوية" كما أشير إلى ذلك عند الحديث عن "القرينة المعنوية" في هذا البحث[٥] .

---

[١] ص ١٣ .
[٢] ينظر : هذا البحث ، ص ٢٩ .
[٣] شرح المفصل ، (٧٢/١)
[٤] حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٥ .
[٥] ينظر : ص ٣٨ .

كما يجوز في "القرائن اللفظية" الترخص في إحداها أو بعضها بدافع أمن اللبس ووضوح المعنى ، ويشبه الدكتور تمام حسان "الترخص في القرينة" استغناء بباقي القرائن بوصفك عنوان أحد الأمكنة لشخص ما ، فتعمد إلى تعيين عدة قرائن لتحديد ذلك العنوان إذ تشير إليه أنه منزل من ثلاثة طوابق عند تقاطع على يمين الشارع وأسفله مكتبة وبقالة وأمامه إشارة مرور ، وقد يعتمد السائل على بعض القرائن التي ذكرتها مثل عثوره على عدد الطوابق والموقع والتقاطع والإشارة فيهمل الانتباه إلى المكتبة أو البقالة ، والجملة كذلك تقوم على عدد من القرائن المعنوية واللفظية المتضافرة ، وقد يكتفي المتكلم ببعض القرائن ويترخص في ما تبقى منها [١] ، و "الرخصة" في اللغة بمعنى اللين والنعومة ، وخلاف التشديد[٢] ، ولا يبعد المعنى الاصطلاحي للرّخصة أو التَرخّص في القرينة اللفظية عن هذا المعنى ، حيث تُعرّف الرُّخصة بأنها : ((هي تركيب الكلام على غير ما تقضي به القاعدة اتكالاً على أمن اللبس فإن لم يؤمن اللبس نسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص))[٣] ؛ وذلك لأن في الرخصة تسهيل يخالف التشدد في القاعدة النحوية.

ومن أصول النحو "القياس" ، ومن قواعدهم الأصولية فيه قولهم : ((الشاذ الذي لا يُقاس عليه))[٤]، وهو المراد بالرخصة ؛ لأنها : ((مرهونة بمحلها ، فلا تصلح أن يُقاس عليها ، ووظيفة القول بها الآن تفسير ما نسبه الأقدمون إلى الشذوذ ونحوه ، فلا تبرّر بها أخطاء المحدثين))[٥] ، كما حدّد قدماء النحاة مواضع "الرخصة" في "القرينة اللفظية" في سبعة مواضع : ((زيادة وحذف [الترخص في التضام] ، ووضع الكلام في غير موضعه [الترخص في الرتبة] ، وإبدال حرف مكان حرف [الترخص في البنية] ، وتغيير وجه الإعراب للقافية تشبيها بما يجوز [الترخص في العلامة الإعرابية] ، وتأنيث المذكر على التأويل [الترخص في الربط والمطابقة]))[٦].

---

(١) البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٢٩/١) .
(٢) ينظر : ابن فارس ، مقاييس اللغة ، (٥٠٠/٢) ، مادة {رخص} .
(٣) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٢/١) .
(٤) ابن السراج ، الأصول في النحو ، (٤٥٠/٣) .
(٥) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٢/١) .
(٦) ابن السراج ، الأصول في النحو ، (٤٥٠/٣) .

والملاحظ هنا أن قرينة "التنغيم" لم تلقَ ذات الاهتمام عند القدماء[١] ، وللرخصة قيود وشروط لابد من توافرها حتى لا تعدّ من قبيل الخطأ النحوي ومن هذه القيود: أن تكون مرهونة بمحلها فلا يقاس عليها ، وأن تكون من عصر الفصاحة لا مّما بعده ، وأن يؤمن معها اللبس[٢] ، وقد اهتمّ القدماء بهذه الشروط وأطلقوا مسمى "الشاذ" على الأسلوب الخارج عنها .

كما أن هناك ترخصاً من نوع آخر له سمة "الاطراد" ؛ ولهذا جعل في "منهج القرائن النحوية" حالة خاصة أطلق عليها مسمى "العدول" أو "الأسلوب العدولي" و "العدول" مشتق من "عدل" ، وهما أصلان صحيحان : ((أحدهما يدل على استواء ، والآخر يدل على اعوجاج))[٣] ، ويُقال : ((عدل عن الشيء يعدل عدلاً وعُدولاً : حاد ، وعن الطريق : جار))[٤] ، وبهذا المعنى يكون "العدول" من "الأضداد" في اللغة , وهذا يتفق مع معناه في الاصطلاح النحوي ؛ لأن "الأسلوب العدولي" يعرف بأنه : ((خروج عن أصل أو مخالفة لقاعدة ولكن هذا الخروج وتلك المخالفة اكتسبا في الاستعمال الأسلوبي قدراً من الاطراد رقى بهما إلى مرتبة الأصول التي يُقاس عليها))[٥] ، و"العدول" كالرخصة في أنه يكون في "القرائن اللفظية" [٦] دون "المعنوية" .

وهناك فرق جليّ بين "الرخصة" و "الأسلوب العدولي" تماماً كالذي بين "القرينة" و "الترخص فيها" ، وذلك لأن : ((الترخص مغامرة فردية للفصيح من العرب القدماء لو تكررت من المعاصرين لعدت من قبيل الخطأ ، وأن الأسلوب العدولي مورد من موارد التأنق في الأسلوب ورده من شاء في القديم ويرده من يشاء في يومنا هذا))[٧] ، والذي يظهر هنا أن المعيار بين التزام "القرينة اللفظية" والترخص فيها أو العدول عنها وبين الخطأ النحوي هو أمن اللبس .

---

[١] ينظر : هذا البحث ، ص ٤٣٣ .
[٢] حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٧٦/٢) .
[٣] ابن فارس ، مقاييس اللغة ، (٢٤٦/٤) ، مادة [عدل] .
[٤] ابن منظور ، لسان العرب ، (٤٣٤/١١) ، [باب اللام فصل العين] .
[٥] حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٧٧/٢) .
[٦] ينظر : المرجع السابق ، (١٣/١) .
[٧] السابق ، (٧٧/٢) .

ويمكن تمثيل ذلك بجملة فيها دلالة الفاعلية للمسمار والمفعولية للثوب تكون كالآتي :

أولاً : التزام القرينة للدلالة على المعنى :

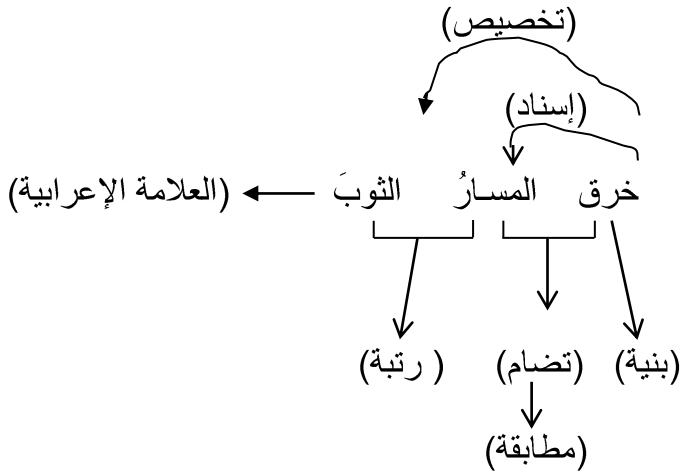

ثانياً : العدول عن القرينة بدافع أمن اللبس ووضوح المعنى :

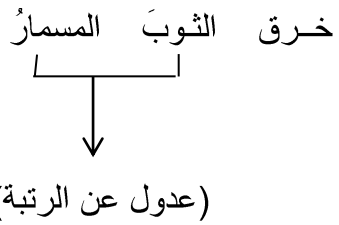

استغناء بباقي القرائن لغرض يريده المتكلم

ويُقاس عليه في عصرنا .

ثالثاً : الترخص في القرينة بما سُمع من عصر الفصاحة :

خـرق الثـوبُ المســمارَ

(ترخص في العلامة الإعرابية) استغناء بباقي القرائن

\+ ومنها (قرينة الإسناد)

(ترخص في الرتبة) و(قرينة التضام)

(يحفظ ولا يقاس عليه).

رابعاً : الخطأ في النحو :

مفعول به فاعل

ضرب محمدٌ خالدا = قياساً على (خرق الثوبُ المسمارَ)

(ترخص في العلامة الإعرابية)

\+ وقوع اللبس وعدم وضوح المعنى

(ترخص في الرتبة) (خطأ نحوي) .

والقرائن اللفظية ؛ التي تشكل عناصر لغوية واقعة في السياق , ويحصل بها العدول والترخص عن الأصل كالآتي :

((القرائن اللفظية)):

قرينة العلامة الإعرابية

قرينة البنية

قرينة الرتبة

قرينة التضام

قرينة الربط

قرينة المطابقة

قرينة الأداة

قرينة التنغيم

المبحث الأول : قرينة العَلامَة الإعْرَابيَّة :

"العلامة" في أصل معناها اللغوي تدل على معنى الأثر[١] وهي أيضاً : ((السِّمة))[٢] ، أمّا "الإعراب" فأصل معناه في اللغة : ((الإبانة والإفصاح))[٣] ، وبضم اللفظين "العلامة الإعرابية" يصبح معناها في اللغة : الأثر المميّز أو السِّمة الدالة على الإبانة والإفصاح ، وتعدّ "العلامة الإعرابية" – عند قدماء النحاة - أهم القرائن اللفظية الدالة على المعنى ، حيث لاحظوا أثر "العلامة الإعرابية" في تغيير المعنى واختلاف الأساليب ، يقول العكبري : ((إن الإعراب فارق بين المعاني العارضة كالفاعلية والمفعولية والتعجب والنفي والاستفهام ، نحو : ما أحسنَ زيداً ، وما أحسنَ زيدٌ ، وما أحسنُ زيدٍ ؟ نفس الحركات هنا هو الفارق بين المعاني))[٤] ، ولم يخالفهم في هذا الرأي –قديماً– إلا "قطرب" الذي رأى أن الإعراب : ((لم يدخل لعلة ، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان))[٥] ، ويكفي للاستدلال على أن "العلامة الإعرابية" قرينة لفظية هامة يؤتي بها لبيان المعنى وليس مجرد التخفيف أننا نكتب الأمثلة السابقة التي أوردها العكبري دون الاهتمام بوضع "العلامة الإعرابية" فنقول : "ما أحسن زيد" ، فأنى لنا التمييز بين المعاني هنا .

---

(١) ينظر : ابن فارس ، مقاييس اللغة ، (١٠٩/٤) ، (علم) ، باب الميم فصل العين .
(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، (٤١٩/١٢) ، باب الميم فصل العين ، (علم) .
(٣) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، (٢٩٩/٤) ، (عرب) ، باب الباء فصل العين .
(٤) مسائل خلافية في النحو ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، بيروت ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٠٩ .
(٥) المرجع السابق ، ص ٩٣ .

وقد عرّف القدماء "الإعراب" عدة تعريفات منها قولهم أنه : ((تغيير آخر الاسم بعامل))[١] ، وقيل هو : ((ما جيء لبيان مقتضى العامل من الحركة أو حرف أو سكون أو حذف))[٢] ، وقيل : ((أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع))[٣] ، والذي يظهر من خلال هذه التعريفات رؤية القدماء للعلامة الإعرابية من خلال مثلث نظرية العامل المكون من العامل ، والمعمول ، والأثر الإعرابي من جهة ، وأنها أهم القرائن اللفظية الدالة على المعنى لارتباطها المباشر بالقرينة المعنوية من جهة أخرى ، وانتقدهم الدكتور تمام حسان لأن دراستهم اقتصرت على العناية ب"العلامة الإعرابية" مّما أدّى إلى إهمال باقي القرائن الدالة على المعنى بقوله : ((لقد شغل النحاة بقرينة العلامة الإعرابية لارتباطها بالعامل عن القرائن النحوية الأخرى))[٤] ؛ ولأن "الإعراب" عند القدماء عرف باتجاهين هما : العلامة الإعرابية في الأسماء المتمكنة والفعل المضارع ، وما يعرف بالإعرابين : "التقديري" و "المحلي" ؛ فانتقدهم لعدم ظهور الحركة على الاسمين المقصور والمنقوص قائلاً عن الحركة فيهما : ((لا تعد قرينة لأن من شأن القرينة أن تقوم الفهم لا أن يخترعها الفهم))[٥] ، وكذلك في المبنيات من الأسماء والضمائر وغيرها ، والفعل الماضي والأمر ، والمركبات العددية ، والحروف والأدوات ؛ لأن معناها يرتبط بقرائن أخرى[٦] ، ولكنه يعود فيقرر أن القول بالمحل الإعرابي والتقدير الإعرابي ينتمي إلى فكرة "المعاقبة"[٧] ، وهي فكرة تقود إلى فهم المعنى الوظيفي الذي يدل عليه مفهوم الإعرابين التقديري والمحلي عند قدماء النحاة ؛ وعليه فإن النحاة لم يخطئوا في ملاحظتها ، فإذا قلت : من جاء ؟ ، فيجاب : زيد ، فإن "من" هنا تعاقب "زيد" ، ومن خلال فهم المعاقبة ظهر المعنى الوظيفي لـ"من" الاستفهامية ؛ التي في محل رفع مبتدأ في المثال السابق.

---

(١) الرماني ، رسالة الحدود ، ص ٦٧ .
(٢) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، (٢٩٦/١) .
(٣) ابن هشام ، شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص ٤١ .
(٤) الأصول ، ص ٣٢ .
(٥) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٩/١) .
(٦) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٩/١) .
(٧)والمعاقبة هي: ((صلاحية عنصر لغوي أن يحلّ محلّ عنصر آخر سواء كان أحد العنصرين أم كلاهما مفرداً أم جملة فإذا حلّ محله أخذ حكمه)) ينظر: حسان – تمام , الخلاصة النحوية, ص ٣٤.

وهذا الأمر لم يخف على قدماء النحاة الذين جعلوا "العلامة الإعرابية" أهم القرائن في الدلالة على المعنى ؛ فإن خفيت "العلامة الإعرابية" كما في المقصور والمبنيات يعوّل الأمر على لزوم "الرتبة" في مثل قولك : ضرب موسى عيسى[1] ، كما أنهم فرقوا بين "علامات الإعراب" ، و "حركات البناء" ، من جهة أنّ "العلامة الإعرابية" هي إحدى القرائن اللفظية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالقرائن المعنوية ، وهي : "الإسناد" ، و "التخصيص" ، و "النسبة" ، و "التبعية" ، وتدل دلالة مباشرة على وظيفة الكلمة في السياق بينما "حركات البناء" هي جزء من "قرينة البنية" ، وهي قرينة ملبسة أحياناً لتعدد المعنى للمبنى الواحد ، وعلى هذا الأساس وفي ضوء نظرية "العامل النحوي" درس القدماء النحو ، يقول سيبويه : ((وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه))[2] فكانت "العلامة الإعرابية" كبرى الدوال على المعنى النحوي .

---

[1] ينظر : الوراق ، علل النحو ، ص ٢٧١ .
[2] كتاب سيبويه ، (١٣/١) .

حتى إن وضع النحو ارتبط بانتشار اللحن ؛ الذي هو الخطأ في استعمال "العلامة الإعرابية" ، حرصاً على كتاب الله عزّ وجل[١]، حتى روي عن أبي بكر الصديق قوله : ((لأن أقرأ فأسقط أحبّ إليّ من أن أقرأ فألحن))[٢] ، وذلك ليس استهانة بباقي القرائن مثل "التضام" ، و "الربط" ، و "المطابقة" ، و "الأداة" ، و "الرتبة" ، ولكن لأن الخطأ في هذه القرائن ظاهر جليّ لعدم موافقته لرسم المصحف العثماني[٣]، بينما الخطأ في "العلامة الإعرابية" خفيّ ؛ وقد يكون متفقاً مع رسم المصحف كما تدل الروايات[٤]من جهة ، ومن جهة أخرى فإن تأثير "العلامة الإعرابية" يرتبط مباشرة بالوظيفة النحوية مّما يؤدي إلى قلب المعنى بسبب تغيرها تماماً ؛ فيكون تغيرها سبباً في الشرك أو الكفر والعياذ بالله ، وقد لاحظ القدماء ذلك الارتباط بين القرائن المعنوية وقرينة العلامة الإعرابية حتى قالوا : الرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، والتبعية للتوابع[٥]؛ ولكنهم لم يهملوا باقي "القرائن اللفظية" ، وإنما أدركوا أهمية "العلامة الإعرابية" وارتباطها بالمعنى من خلال القول بـ"العامل النحوي" مع اختلافهم فيه كاختلافهم في عامل رفع الفاعل ، حيث : ((ذهب قوم من الكوفيين إلى أن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل ، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية... وذهب ابن هشام إلى أنه يرتفع بالإسناد))[٦].

---

(١) ينظر : السيوطي – جلال الدين (ت : ٩١١هـ) ، سبب وضع علم العربية ، تحقيق : مروان العطية ، دار الهجرة ، بيروت / دمشق ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} ، ص ٣٨ .

(٢) السيوطي – جلال الدين (ت : ٩١١هـ) ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ =١٩٩٨م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) ، (٣٤١/٢) .

(٣) ما يقبل ويقرأ به تجتمع فيه ثلاث خلال هي : (أن ينقل عن الثقات إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعاً ، ويكون موافقاً لخط المصحف)) ينظر : مكي بن أبي طالب – القيسي (ت : ٤٣٧هـ) ، الإبانة عن معاني القراءات ، تحقيق : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ، عدد المجلدات (١) ، ص ٥٨ .

(٤) ومن ذلك ما روي من قولهم : ((قدم أعرابي في زمان عمر فقال من يقرئني مما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم ، فأقرأه رجل سورة براءة فقال : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ بالجر ، فقال الأعرابي : أو قد بريء الله من رسوله إن يكن الله قد بريء من رسوله فأنا أبرأ منه ، فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه فقال : يا أعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال : يا أمير المؤمنين إني قدمت المشركين ولا علم لي بها فسألت من يقرئني فأقرأني هذا سورة براءة فقال: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾بجر (رسوله) , فقلت: أو قد بريء الله من رسوله ؟ إن يكن الله قد بريء من رسوله فأنا أبرأ منه ، فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابي ، قال : فكيف هي يا أمير المؤمنين ؟ ، فقال : ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾ فقال الأعرابي وأنا والله أبرأ مّما بريء الله ورسوله منه فأمر عمر بن الخطاب ألا يقريء القرآن إلا عالم باللغة)) ينظر : السيوطي – جلال الدين ، سبب وضع علم العربية ، ص ٣٨.

(٥) الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، {بتصرف} ، ص ٣٧ .

(٦) السيوطي – جلال الدين (ت : ٩١١هـ) ، الأشباه والنظائر في النحو ، {بدون تحقيق} ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٤) ، (٢٩٣/١) .

ويمكن ملاحظة العلاقة الرابطة بين القرينة اللفظية وهي "العلامة الإعرابية" ، وبين الوظيفة النحوية التي تؤديها "القرينة المعنوية" من خلال القول بـ"العامل النحوي" كما في جملة "قام محمدٌ" من خلال الرسم الآتي :

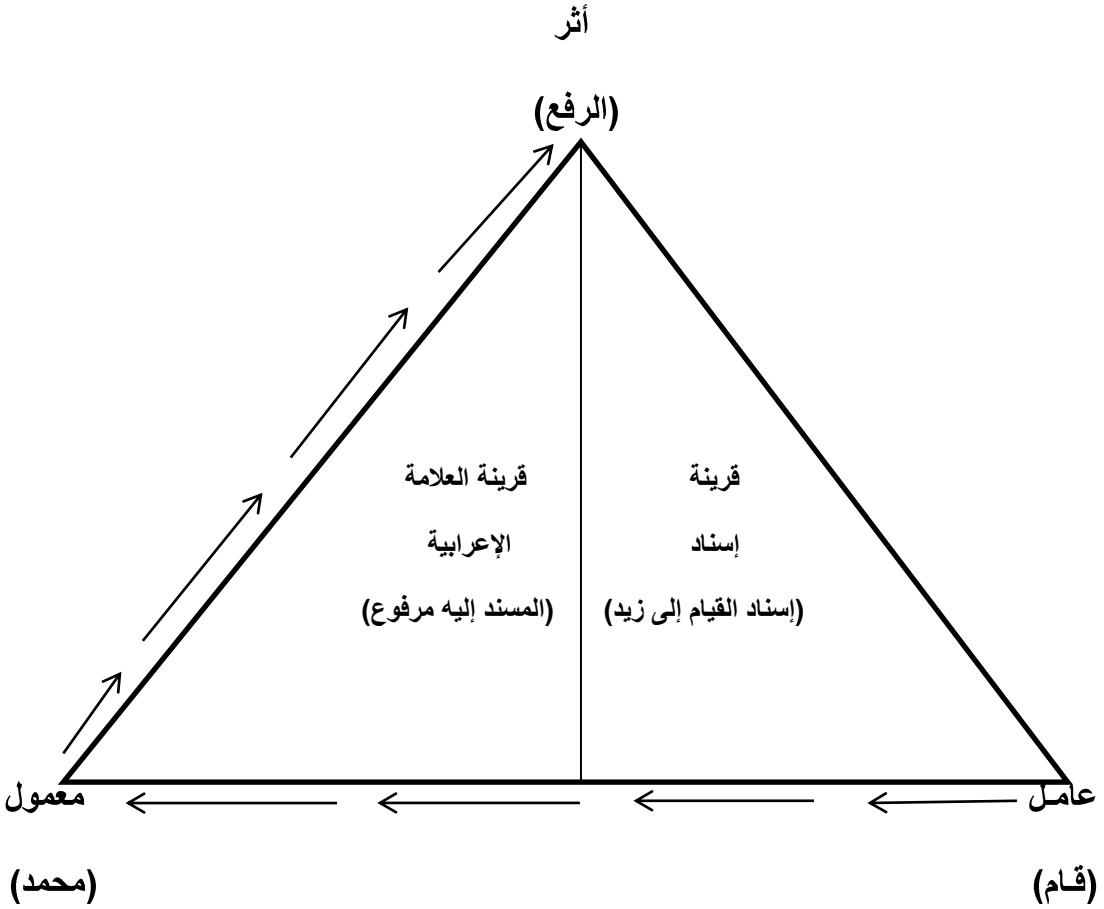

وهذا الفهم الذي توصل إليه قدماء النحاة يتوافق مع فكرة "النظم" ، والتي تعني : نظم المعاني في النفس[١] ، وهي الفكرة التي أوردها الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" , وانبهر بها الدكتور تمام حسان حيث يقول إن النظم هو : ((أن يعمد المتكلم إلى اختيار ما يناسب غرضه من هذه المعاني إذ يوردها على خاطره قبل أن يبني بها الكلمات "فكرة البناء" أو يرتب هذه الكلمات "فكرة الترتيب" أو ينشئ بينها العلاقات بواسطة الربط والمطابقة إلخ "فكرة التعليق"))[٢].

---

[١] ينظر : الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٥٦ .
[٢] مقالات في اللغة والأدب ، (٣٣٥/٢) .

وبملاحظة أن الألفاظ قبل التركيب لا ينعقد لها النظم ، مثل : "محمد" الذي ليس له من القرائن قبل التركيب إلا قرينة "البنية" وهي "قرينة لفظية" غير مرتبطة مباشرة بـ"القرينة المعنوية" ، وعند انعقاد هذا الاسم في تركيب يراد فيه إسناد القيام إليه يمكن الإتيان بعدة جمل منها : قام محمدٌ ، ومحمدٌ قائمٌ ، ويقوم محمدٌ ، وعلى ذلك يظهر أن "الإسناد" , وهو القرينة المعنوية قد ضمت إلى قرينة "البنية" قرينة لفظية أخرى مباشرة ، وهي قرينة "العلامة الإعرابية" , وذلك مع اختلاف باقي القرائن , وعدم ثباتها كقرينة "الرتبة" أو "التضام" مثلاً ، ويمكن إظهار هذه العلاقة من خلال جملة : "جاء زيدٌ راكباً" بملاحظة قرينة "الملابسة" كالآتي :

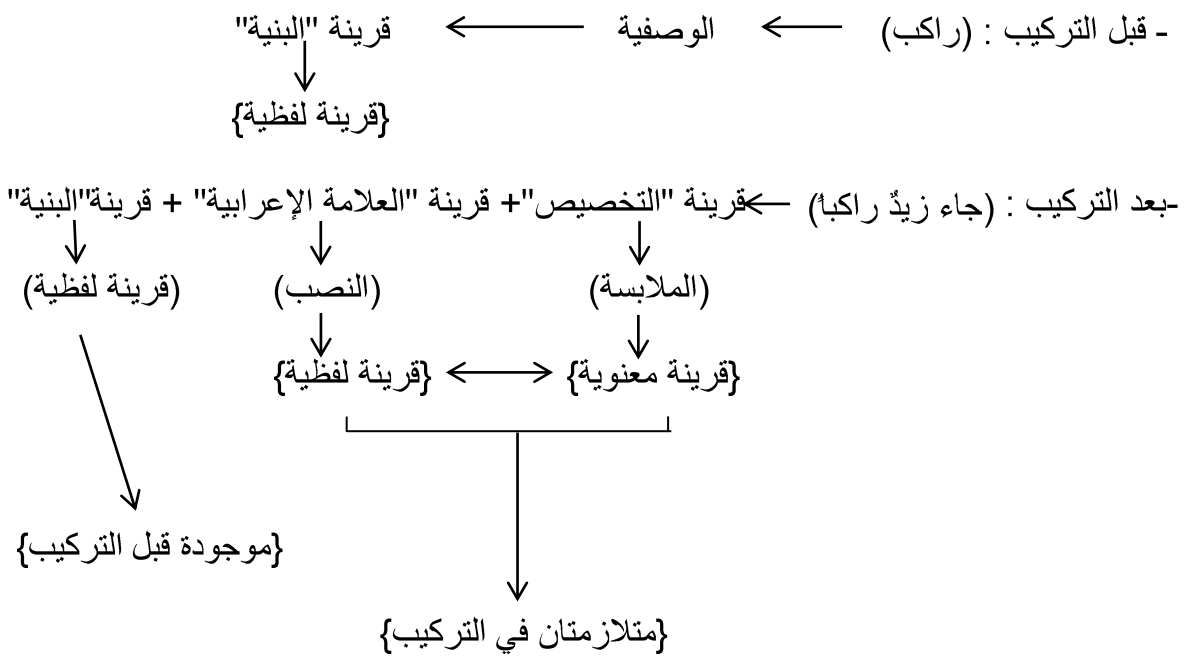

ويظهر مّما سبق التلازم الواضح بين "القرائن المعنوية" ومنها : "الإسناد" ، و "التخصيص" ، و "النسبة" ، و "التبعية" ، وبين قرينة "العلامة الإعرابية" وهي إحدى القرائن اللفظية ، وهذا يجعل لها فضلاً ومزية عن "القرائن اللفظية" الأخرى مثل : "التضام" ، و "الرتبة" ، و "البنية" ، و "الربط" ، و "المطابقة .

وقد لاحظ بعض علماء اللغة المحدثين هذه العلاقة المباشرة التي لاحظها القدماء بين "العلامة الإعرابية" و "القرائن المعنوية" من خلال دراسة "العامل النحوي" ، حتى قال أحدهم : ((نحن لا نشك لحظة في أن النحاة اعتقدوا الربط بين العلامات الإعرابية والمعاني))[١] ، ولما لاحظ القدماء خفاء "القرينة المعنوية" وصعوبة تمثيلها ؛ لأنها علاقات مترابطة لجأوا إلى بيانها من خلال القول بنظرية "العامل النحوي" الذي يظهر طرفي العلاقة[٢]، وارتباط "العلامة الإعرابية" بهما , وهي "قرينة لفظية" ، وهي طريقة يسرت وسهلت النحو للدارسين .

أمّا الدكتور تمام حسان فقد انتقد القدماء الذين أهملوا دلالة "العلامة الإعرابية" ؛ لجعلهم إياها أحد مظاهر طلب الخفة ، مثل "قطرب" , وانتقد في الجانب المقابل جمهور النحاة الذين جعلوا "العلامة الإعرابية" أهم القرائن اللفظية قائلاً : ((لم يكن خطؤهم أقل من خطأ أولئك المنكرين))[٣] ؛ ويرى الدكتور تمام حسان أن "العلامة الإعرابية" إحدى "القرائن اللفظية" التي تتساوى مع بقية القرائن دون أن يكون لها مزية أو فضل إلا بالقول بتضافر القرائن ، فيقول : ((وبهذا يتضح أن "العامل النحوي" وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظـر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علاتها))[٤] ؛ وليؤكد على المساواة بين جميع "القرائن النحوية يشبهها بالعناصر التـي تكوّن المركب الكيميائـي ، والناتج الهام هنا هو وضوح المعنى وأمن اللبس ، حيث يقول : ((تقوم هذه القرينة الكبرى من قرائنها الفرعية مقام ناتج التفاعل الكيميائي من العناصر التي تنتج عنها))[٥] ، ولكنه لم يلاحظ أن المركب الكيميائي قد يختلف فيه تركيز بعض عناصره عن الأخرى ؛ ولأن "العلامة الإعرابية" ترتبط بـ"القرينة المعنوية" مباشرة – كما ذكر سابقاً – فهي أهم تلك العناصر في التركيب ، وهذا ما تنبه إليه قدماء النحاة كما أنهم لم يهملوا ملاحظة باقي العناصر .

---

(١) عرفة – محمد أحمد ، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، ص ١٤٠ .
(٢) ينظر : المرجع السابق ، ص ١٣٧ .
(٣) البيان في روائع القرآن ، (١٨/١) .
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٧ .
(٥) المرجع السابق ، ص ٢٣٢ .

ومّما يؤكد أن "العلامة الإعرابية" أهم "القرائن اللفظية" أنه عند غيابها قد تضطرب العلاقات النحوية في الجملة ؛ فلا يتضح معناها ، ومثال ذلك : ((لو تخلفت مثلاً في هذا المثال "جاء البرد والطيالسة" بحيث نطقت الطيالسة مرفوعة لم تعد الكلمة مفعولاً معه ، وإنما تتحول إلى وظيفة أخرى هي التبعية بالعطف))[١] ، كما أن فائدة "العلامة الإعرابية" تتخطى أمن اللبس إلى التوسع في الأساليب ؛ والتيسير على المتكلمّ [٢] ، ولهذا فإن "المبنيات" ، والألفاظ التي تفتقد "العلامة الإعرابية" يعول بها على "لزوم الرتبة" لفهم المعنى كالأدوات التي لها الصدارة في الكلام ، ولولا قرينة "العلامة الإعرابية" لما حصل التوسع في الأساليب بإحداث التقديم والتأخير في الرتبة ، ولولاها لم يفهم المعنى على التقديم والتأخير في مواضع عدة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[٣] ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾[٤] ، ولهذا عند خفاء "العلامة الإعرابية" قد يحدث سوء فهم الوظيفة النحوية ، ولاسيما مع حصول التقديم والتأخير كما في قولك : ((منتصبَ القامةِ أمشي))[٥] حيث إن "منتصب" حال متقدمة ، ولكن من يعربها دون ملاحظة "العلامة الإعرابية" سيخطئ في إعرابها بجعلها مبتدأ ؛ ولهذا فإن "العلامة الإعرابية" أهم القرائن اللفظية التي تحمي الكلام من سوء الفهم[٦] ، ويظهر أن الدكتور تمام حسان ساوى بين القرائن اللفظية في كلامه ، ولكنه عند ترتيبه لها قدم ذكر قرينة "العلامة الإعرابية" على باقي القرائن اللفظية في كتابيه "اللغة العربية معناها ومبناها" ، و "البيان في روائع القرآن" ، كما أنه عند القول بالترخص في "القرائن اللفظية" جعل "العلامة الإعرابية" آخر القرائن المترخص بها في كتاب : "البيان في روائع القرآن" وربما ذلك لأن الدكتور تمام حسان لاحظ هذه المزية التي أثبتها قدماء النحاة للعلامة الإعرابية .

---

(١) عبد اللطيف – محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ، ص ٣٠٧ .
(٢) ينظر : أبو المكارم – علي ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، ص ١٠١ .
(٣) سورة : البقرة ، الآية : (١٢٤) .
(٤) سورة : فاطر ، الآية : (٢٨) .
(٥) الملخ ، تقنيات الإعراب في النحو العربي ، ص ١٦١.
(٦) ينظر : المرجع السابق ، ص ١٥٤ .

أمّا الترخص في "العلامة الإعرابية" فهو موقوف على السماع ولا يقاس عليه - غالباً - ويرى الدكتور تمام حسان أن "العلامة الإعرابية" كباقي "القرائن اللفظية" التي يجوز الترخص فيها إن تحقق معها شرط الرخصة وهو: ((ألا يتوقف عليها المعنى ، وأن يؤمن اللبس من الترخص))[١] ،ويحملها القدماء على الشاذ الذي لا يُقاس عليه[٢] لأن المعنى يتوقف عليها كثيرا ؛ وذلك لارتباطها المباشر بالقرينة المعنوية ، ولكن "الترخص" فيها يمكن أن يكون من الأساليب العدولية التي يؤتي بها لغرض كالتناسب الصوتي أو مراعاة القافية[٣] ، ويستدل على الحاجة إليه لتحقيق الغرض المراد منه , وذلك لأن : ((استخدام العلامة الإعرابية في مواقع الترخص يزيل الغرض الذي تسمح فيها من أجله))[٤] ، ولكن الترخص فيها قليل بما يثبت ميزتها , وقد تنبه ابن هشام إلى فائدة الترخص أو العدول عن العلامة تحت عنوان :((من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام))[٥] ، ومما يعدّ أسلوباً عدولياً للترخص في "العلامة الإعرابية" ، لغرض إحداث "التشاكل الصوتي" بما يسميه القدماء بـ"الجوار" ، ومن ذلك قولهم :((هذا جحرُ ضب خربٍ))[٦] وتوجيه ذلك وفقاً للقرائن كما يقول الدكتور تمام حسان : ((أمن اللبس بالمناسبة المعجمية بين الصفة وموصوفها وبالمفارقة المعجمية بين الكلمة وشريكتها في الإعراب لأن الضب لا يوصف بالخراب وإنما يوصف به الجحر))[٧] ، وهذا يوافق ما توصل إليه القدماء بدراستهم للعلامة الإعرابية.

---

(١) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٢٥٥/١) .
(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، (٧/٢) .
(٣) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٩٧/٢) .
(٤) عبد اللطيف – محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص ٣٣٣ .
(٥) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ٩١٥ .
(٦) بجرَ "خرب" وهي صفة للجحر حقها الرفع ، وهو مّما سمع عن العرب ، واختلف النحاة في توجيهه ، فحمله أكثرهم بالجر على الجوار للمناسبة الصوتية ، بينما يرى بعضهم أنه على تقدير محذوف أي : القول بالترخص في "التضام" ، وأصلها قبل الحذف : هذا جحر ضب خرب الجحر منه ، ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٥٣٦/٢) .
(٧) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٢٥٥/١) .

ومع أن "العلامة الإعرابية" أهم القرائن اللفظية ، لكن إن أغنت باقي القرائن عنها وفهم المعنى جاز الترخص فيها لغرض تحت مسمى "الأسلوب العدولي" والخضوع لأحد مطالب الأسلوب ، وهذا من شأنه : ((يؤكد قيمة العلامة الإعرابية أكثر مّما لو عددناه شاذاً أو ضرورة أو غير ذلك))[١]، والأساليب العدولية أحد طرق العربية للابتكار ، ولكن لابد عند القول بالترخص في "العلامة الإعرابية" , أو العدول عنها مراعاة عدم فتح الباب أمام العبث في علاقات الجملة بدافع أمن اللبس[٢] ، فالنظرة السريعة قد تحمل بعض النصوص على القول بالترخص في "العلامة الإعرابية" مع أنها ليست كذلك ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾[٣] ، حيث قرئت بنصب ﴿ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾، وهي قراءة المصحف ، كما قرئت برفعها {الظالمون}[٤] ، والنظرة العجلى لقراءة النصب تقول بوقوع الترخص في قرينة "العلامة الإعرابية" بنصب الفاعل لوضوح المعنى ، وليس الأمر كذلك إذ إن نصب ﴿ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ على المفعولية ، والفاعل {عهدي} بقرينة "العلامة الإعرابية" وقرينة "الرتبة" وقرينة "التضام" بملاحظة "المناسبة المعجمية" في الفعل ، حيث جاء في تفسير الآية الكريمة : ((إنما جاز الرفع في الظالمين والنصب وكذلك في العهد لأن كل ما نال المرء فقد ناله المرء كما يُقال نالني خير فلان ونلت خيره فيوجه الفعل مرة إلى الخير ومرة إلى نفسه))[٥] .

---

(١) عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية بين القديم والجديد ، ص ٣٩٨ .
(٢) ينظر : المرجع السابق ، ص ٣١٧ .
(٣) سورة : البقرة ، الآية : (١٢٤) .
(٤) قيل : ((قرأ أبو رجاء وقتادة والأعمش وابن مسعود وطلحة بن مصرّف "الظالمون" بالرفع ؛ لأن العهد لا يُنال ، أي عهدي لا يصل إلى الظالمين أو لا يصل إليه الظالمون)) ينظر : الخطيب – عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (١٨٩/١) .
(٥) الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، (٥٣٢/١) .

((قرينة العلامة الإعرابية)) :

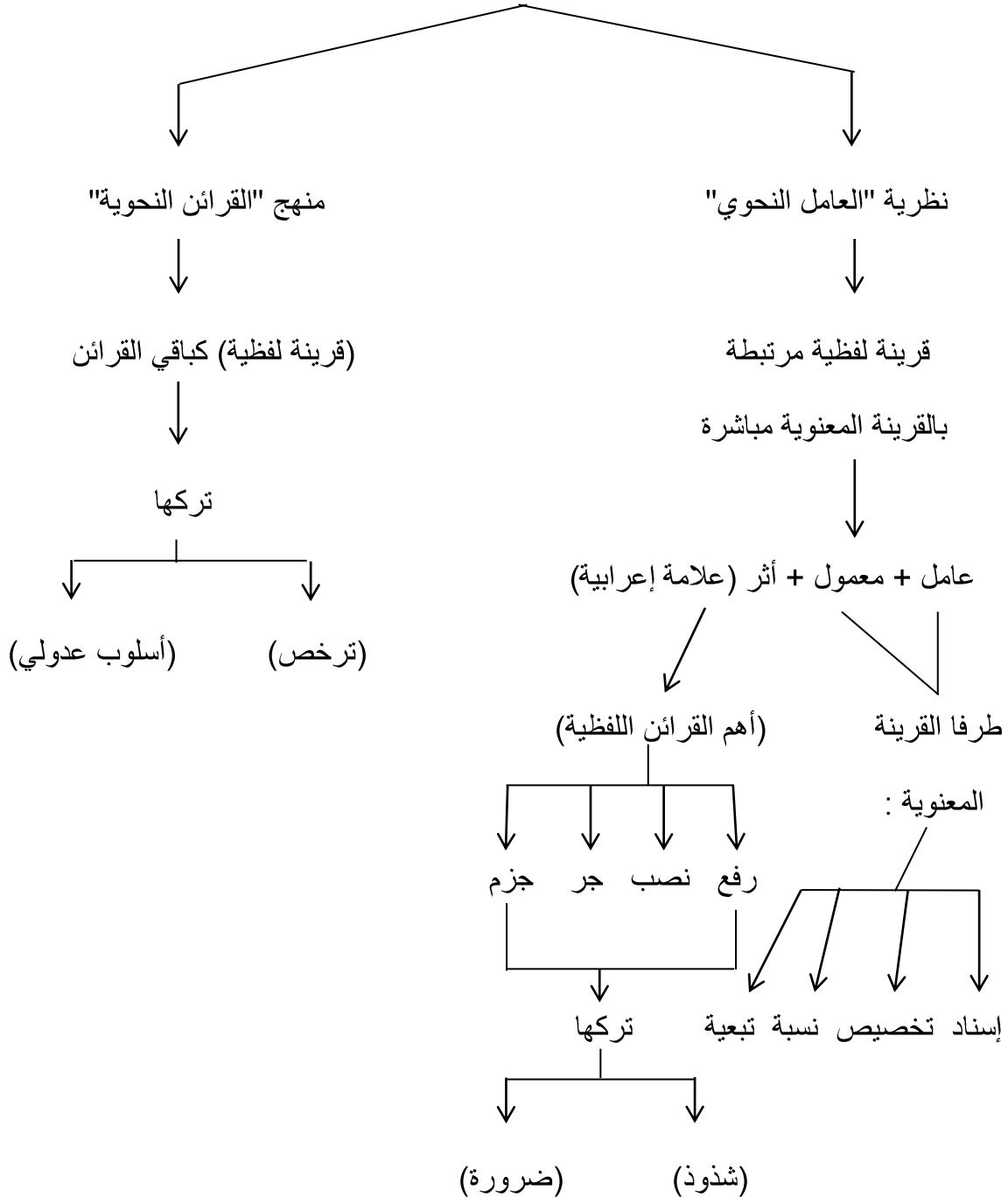

الشواهد المرتبطة بقرينة العلامة الإعرابية من كتاب الإنصاف للأنباري :

١- قال تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾[١]

في مسألة : في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور[٢] أورد الأنباري استدلال البصريين بالشاهد السابق على أن الظرف لا يعمل بدليل دخول العوامل عليه ، حيث إنّ الظرف "لدينا" ، والعامل فيه "إنّ" الناسخة , وهي قرينة "الأداة" ، والذي يدل على إعمال إنّ "انتصاب الاسم "أنكالا" ، أي قرينة "العلامة الإعرابية" ، ويقوّي ذلك اتفاق القراء على النصب[٣].

بينما اعترض الكوفيون على ذلك بالقول بإعمال الظرف[٤]، والذي أدى إلى نصب "أنكالا" هو أن الظرف اجتمع فيه نصبان وهما : انتصاب الظرف في نفسه وانتصابه بالعامل ؛ ففاض أحدهما إلى "أنكالا" فنصبه ، وهذا القول مردود – كما يقول الأنباري – لأنه لا دليل عليه[٥] أي : لا قرينة تثبت صحته .

ولهذا رأى الأنباري تأييد مذهب البصريين ، ومخالفة الكوفيين مستدلا بقرينتي "الأداة" و "العلامة الإعرابية" ، والقرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق أكثر من ذلك ، وهي كالآتي : **أولاً : قرينة الأداة :** "إنّ" الناسخة للجملة الاسمية ؛ فينتصب بعدها الاسم , ويرتفع الخبر كما يقول ابن مالك:[٦]

لإنَّ أنَّ ليْتَ لكِنَّ لعَلْ كَأنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

---

[١] سورة : المزمل ، الآية : (١٢)

[٢] حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه ، ويسمون الظرف المحل ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك : "أمامك زيد ، وفي الدار عمرو" ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه ، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء)) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة : (٦) ، (٥١/١)

[٣] ينظر : السمين الحلبي ، الدرّ المصون ، (٥٢٢/١٠) .

[٤] ويطلق الكوفيون عليه مصطلح "المحل" أو "الصفة" ، ينظر : الخثران– عبد الله ، مصطلحات النحو الكوفي ، ص ٧١ .

[٥]الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٥٣/١) .

[٦]المرادي – بدر الدين ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٠٠/١) .

ويشترط لانتصاب الاسم بعدها شروط منها : ألا تتصل بها "ما" غير الموصولة ، وأن تكون مشدّدة غير مخففة[١] ، وهذا متحقق في "إنّ" الواردة في الشاهد السابق ، ومعنى "إنّ" التوكيد[٢] للجملة ، فدخولها على الجملة الاسمية يجعل معنى الجملة الخبرية مؤكداً ومحققاً .

ثانياً : قرينة التضام : اشترط قدماء النحاة في "إنّ" وأخواتها أن لا تفصل عن الاسم المنصوب بعدها[٣] إلا إذا كان الفاصل هو الخبر الواقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً بملاحظة ظاهرة "النقل" ، كما يقول ابن السراج : ((لايجوز أن تقول : إنّ منطلق زيداً ، تريد : إنّ زيداً منطلق ، ويجوز أن تقول : إنّ في الدار زيداً ، وإنّ خلفك عمراً))[٤] ، حيث فصل بينهما بالظرف أو الجار والمجرور الواقع خبراً عنها ، وذلك للتوسع فيهما[٥] خاصة ؛ نظراً لكثرتهما في الاستعمال[٦] .

ثالثاً : قرينة العلامة الإعرابية : انتصاب "أنكالاً" قرينة على أنه اسم "إنّ" وإن تأخرّ ؛ لأنّ هذه الأدوات – كما ذكر سابقاً – ينتصب بعدها الاسم ويرتفع الخبر[٧] .

رابعاً : قرينة الرتبة : الأصل في الرتبة تقديم اسم "إنّ" وتأخير الخبر ، وكما يقول ابن جني : ((لا يجوز تقديم أخبارها على أسمائها إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو حرف جرّ ، تقول : إنّ في الدار زيداً))[٨] ، أي أنها رتبة غير محفوظة ، حيث يجوز تقديم الخبر ، وقد يحصل عكس الرتبة ؛ فيتقدم الخبر وجوباً على المبتدأكما في الشاهد السابق ؛ لأنّ مجيء الاسم "أنكالاً" نكرة أوجب تقديم الخبر الواقع ظرفاً "لدينا" ؛ فتحولت الرتبة غير المحفوظة إلى رتبة محفوظة وعكسها بوجوب تقديم المتأخر وتأخير المتقدم.

---

[١] حيث ذهب جماعة من النحاة مثل الزجاجي وابن السراج إلى أنّ "ما" إذا اتصلت بالحروف الناسخة كفتها عن العمل ، بينما ذهب الأخفش والكسائي إلى جواز إعمالها والأرجح المذهب الأول ، كما إذا خفت "إنّ" فالأكثر إهمالها ، وتلزمها اللام الفارقة بينها وبين "إنْ" النافية ، فتقول : "إن زيدٌ لقائمٌ" ، وحكى سيبويه والأخفش إعمالها فتقول : إنْ زيداً قائمٌ ، ينظر : ابن عقيل شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٣٤٦/١)

[٢] ينظر : المرجع السابق ، (٢٠٠/١) .

[٣] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (١١٠/٣) .

[٤] الأصول في النحو ، (٢٣١/١) .

[٥] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (٢٠٠/١) .

[٦] ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٠٣/١) .

[٧] ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٠٠/١) .

[٨] اللمع في العربية ، ص ٤١ .

خامساً : قرينة البنية : لما كانت أحكام الجملة مع "إنّ" وأخواتها هي أحكام الجملة الاسمية بملاحظة "الإسناد"[١] كان شرط اسم "إنّ" أن يكون اسماً معرفة ، وشرط الخبر أن يكون وصفاً نكرة ؛ ومجيء الاسم "أنكالاً" نكرة أوجب أن تكون النكرة مفيدة[٢] ، والذي سوّغ الابتداء بالنكرة هنا هو تقدم الخبر الواقع ظرفاً عليها[٣] ؛ ولذلك فإن "البنية" هي سبب عكس الرتبة.

وتضافر القرائن السابقة في الشاهد القرآني يؤيد ما قاله الأنباري من أن نصب الاسم "أنكالاً" لقرائن ، وذكر قرينتي "الأداة" و "العلامة الإعرابية" ، وليس للنصب علاقة بكون الظرف عاملاً لتقدمه كما يرى الكوفيون اتكالاً على قرينة "الرتبة" ؛ لأن "الرتبة" هي إحدى القرائن ، ولكن لا يمكن الوقوف عندها ، لأنها ليست رتبة محفوظة دائماً ، بل قد يحصل عكسها كما في الشاهد المذكور ، وفي نفس الوقت فإن القرائن لا تدعم مذهب البصريين الذي أيده الأنباري في أصل المسألة ، وهو القول بارتفاع الاسم بالابتداء في نحو قولك : "أمامك زيد" و "في الدار عمرو" , وهو "الابتداء" ؛ لأن أقوى القرائن المتصلة بالرفع هنا هي قرينة "الإسناد" كما سبق الإشارة إليه[٤] , وقرينة "الإسناد" باقية بعد دخول "الأداة" التي هي "إنّ" على الجملة الاسمية مع انتصاب الاسم "أنكالاً" بعدها.

---

[١] ينظر : هذا البحث ، ص ٣٩ .
[٢] وذلك لأن النكرة : ((معناها غير معين والإخبار عن غير المعين لا يفيد ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية : ولا يرد مجيء الفاعل نكرة مع أنه مخبر عنه في المعنى لتخصصه قبل نكرة بالحكم المتقدم عليه ...)) ينظر : الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، {دار الفكر} ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٤) ، (١٢٠/٤) .
[٣] السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٣٥/٢) .
[٤] ينظر : هذا البحث ، ص ٣٩ .

ويمكن إيجاز القرائن الدالة على المعنى في قوله تعالى :﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾

من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		الأداة	التضام	العلامة الإعرابية	الرتبة	البنية
قال تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾	المعنى	حرف ناسخ للجملة الاسمية دال على معنى التوكيد .	يتشرط عدم فصل "إن" عن اسمها إلا بالظرف الواقع خبراً لها .	اسم "إن" منصوب وخبرها مرفوع.	وجوب تقديم الخبر إذا كان اسم "إن" نكرة لا مسوغ لها إلا تقدم الخبر الواقع ظرفاً "رتبة غير محفوظة تحولت إلى رتبة محفوظة" .	شرط اسم إن أن يكون معرفة ويجوز أن يكون نكرة إذا تقدمه الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور .
	المبنى	"إن "+﴿ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ أداة توكيد — إسناد ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾= توكيد الإسناد .	(إن {لدينا} أنكالا) الأداة — اسمها الفاصل اسم منقول للظرفية واقع خبراً	﴿ أَنكَالًا ﴾ = اسم إن منصوب وعلامة النصب الفتحة	إن أنكالا لدينا= جملة لا تصح وظيفياً إن لدينا أنكالا =جملة صحيحة وظيفياً (الرتبة معكوسة) وجوب عكس الرتبة وحفظها	إن لدينا أنكالا (ظرف) محول خبر مقدم وجوباً — اسم "إن" (نكرة) مؤخر وجوباً

٢- قراءة : ﴿ وَإِنْ كُلًّا ﴾ من قوله: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾[١]

وقال تعالى : ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾[٢]

استشهد الأنباري بهذين الشاهدين في مسألة : القول في عمل "إنْ" المخففة النصب في الاسم[٣] ، حيث أيدّ مذهب البصريين بجواز نصب الاسم بعدها ، وخالف الكوفيين الذين يقولون بوجوب ارتفاع الاسم ؛ لأنها لا تعمل واستدلوا على عدم إعمالها بقرائن دالة على معناها ، ومنها قرينة "البنية" حيث يرون أنّ إعمال "إنّ" المشدّدة بنصب الاسم بعدها ؛ لأنها أشبهت الفعل في بنائها على ثلاثة أحرف ، وبنائها على الفتح ، ولما خففت زال الشبه فامتنع نصب الاسم بعدها[٤] , وقرينة "التضام" حيث إنّ "إنْ" المخففة تضام للجمل الفعلية ، بينما "إنّ" المشدّدة تضام للجمل الاسمية[٥] ، وقرينة "العلامة الإعرابية" بنصب الاسم بعد "إنّ المشددة ، ورفعه بعد "إنْ" المخففة حيث لا يجوز نصبه ، ولكن القراءة الواردة في الشاهد الأول دليل قوي على ضعف مذهبهم ؛ لقيام قرينة "العلامة الإعرابية" كما سيظهر في تحليل الآية الكريمة ، والسماع حجة على الكوفيين[٦] .

---

[١] سورة : هود ، الآية : (١١١) ، وقراءة المصحف بتشديد "إنّ" و "لما" ، ولكن : ((قرأ ابن كثير ونافع وأبو بكر عن عاصم وابن محيصن "إنْ كلاً لما" بتخفيف "إن" و "لما" ... وقرأ أبو بكر عن عاصم ، والحسن : "وإنْ كلاً لما" بتخفيف "إنْ" وتشديد "لما")) ينظر : الخطيب – عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (١٤٧/٤ : ١٤٨) .

[٢] سورة : مريم ، الآية : (٩٣) .

[٣] حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أنّ "إنْ" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل)) ، ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٩٥/١) .

[٤] المرجع السابق ، {بتصرف} .

[٥] ينظر : السابق .

[٦] ينظر : السمين – الحلبي ، الدر المصون ، (٣٩٨/٦) .

أمّا البصريون والأنباري فقد لاحظوا وقوع الترخص في "البنية" بتخفيف "إنَّ" المشدّدة الناسخة ؛ فصارت "إنْ" من الألفاظ الملبسة ؛ لتعدّد معناها الوظيفي والمبنى واحد ، فقد تكون شرطية ، أو نافية ، أو مخففة من الثقيلة[١] ؛ ولذلك كان لابد من وجود قرائن أخرى تحدّد معناها ، ومن القرائن التي استدلّ بها البصريون : قرينة "العلامة الإعرابية" ، بنصب "كلاً" في الشاهد الأوّل ؛ لأنّ "إنْ" قبلها مخففة من الثقيلة ، بينما ارتفعت "كلٌ" في الشاهد الثاني ؛ لأن "إنْ" فيه نافية ، وقرينة "الرتبة" في الشاهد الأول حيث قالوا : ((لا يجوز أن يُقال بأن "كلاً" منصوب بـ"ليوفينهم" ؛ لأنا نقول لا يجوز ذلك ؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها))[٢] ، وقرينة "التضام" ؛ لقولهم : ((لا يجوز أن يُقال إن "إنْ" بمعنى "ما" ، و "لما" بمعنى "إلا" ؛ لأنا نقول : إنّ "إنْ" التي بمعنى "ما" لا يجيء معها اللام بمعنى إلا))[٣] ،وقرينة "الأداة" "لما" التي لا يصحّ أن تكون بمعنى "إلا" ، حيث قالوا : ((لو جاز أن تجعل "لّما" بمعنى "إلا" لجاز أن يُقال : ما قام القوم لما زيداً ، وقام القوم لما زيداً ، بمعنى "إلا زيداً" ، وفي امتناع ذلك دليل على فساده ، وإنما جاءت "لما" بمعنى "إلا" في الأيمان خاصة نحو قولهم : "عمرك الله لما فعلت كذا" أي : إلا))[٤] ، ولو قيل بالترخص في "الأداة" أيضاً يمتنع القول بنصب "كلاً" بـ"ليوفينهم" بقرينة الرتبة ؛ لأن "لما التي بمعنى "إلا" من أدوات التعليق التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٥] , والقرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين كالآتي :

أولاً : قرينة البنية : "إنْ" من الأدوات التي يتعدد معناها والمبنى واحد ، ويتحدّد معناها من خلال السياق[٦] ، حيث عدّها البصريون في الشاهد الأول هي المخففة من الثقيلة بعد العدول عن بنيتها المشدّدة "إنَّ" والقول بتخفيفها ، بينما تعدّ في الشاهد الثاني "إنْ" النافية ؛ وذلك لتعدد معناها والمبنى واحد ، بينما تمسّك الكوفيون بقرينة "البنية" فجعلوا "إنْ" نافية في الشاهدين ؛ لأن الناصبة للاسم هي "إنَّ" المشدّدة .

---

(١) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، (٣٠/١) .
(٢) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٩٦/١) .
(٣) المرجع السابق .
(٤) السابق ، (١٩٦/١) .
(٥) السابق ، {بتصرف} .
(٦) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٦٥ .

ثانياً : قرينة العلامة الإعرابية : لاحظ البصريون قرينة "العلامة الإعرابية" ؛ فقالوا بانتصاب "كلاً" في الشاهد الأول لأنه اسم "إنْ" المخففة من الثقيلة ، وارتفاع "كلٌ" في الشاهد الثاني قرينة على "إنْ" النافية ؛ وذلك لأنّ النافية غير عاملة ، وإن عملت تعمل عمل "ليس"[١] برفع الاسم ، ونصب الخبر ، ولا ينتصب الاسم معها[٢] ؛ ولذلك لا يجوز القول بالترخص في قرينة "العلامة الإعرابية" ؛ لأن القول بالترخص فيها يؤدي إلى اللبس ؛ ولذلك فإنّ "العلامة الإعرابية" إحدى القرائن الهامة في السياق التي فرقت بين دلالتي "إنْ" في الشاهدين السابقين ، بينما يرى الكوفيون وجوب إهمال "إنْ" المخففة ، ورفع الاسم بعدها ، وهذه القراءة حجة عليهم[٣].

ثالثاً : قرينة التضام : يجوز دخول "إنْ" المخففة من الثقيلة على الجملة الاسمية ؛ فينتصب الاسم بعدها – عند بعضهم – كما يجوز دخولها على الجملة الفعلية وإهمالها[٤] ، ومثلها "إنْ" النافية التي تدخل على الجمل الاسمية والفعلية[٥] ، وحيث دخلت "إنْ" في الشاهدين السابقين على الجملة الاسمية كان لابد من أن يكون في "التضام" ما يدل على المعنى ، ويؤمن معه اللبس ؛ فخرج بعض الكوفيين الشاهد الأول على أنّ "إنْ" المخففة داخلة على الجملة الفعلية ، و "كلاً" فيه منصوب بإضمار فعل ، تقديره : وإن أرى كلاً ، وإن أعلم[٦]، ووقوع الترخص في قرينة "التضام" بحذف الفعل ، ولكن لا داعي إلى القول بالحذف ، والترخص في التضام مع إمكانية توجيه الآية بما هو مذكور فيها ؛ لأنه لابد من دليل عند القول بالحذف[٧] ، وعليه فإن القول بالذكر أولى ؛ لوضوح المعنى معه وأمن اللبس ، ولأنه لا مبرر للقول بالحذف كالافتقار أو الاختصاص أو غير ذلك[٨] .

---

(١) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، {بتصرف} ، (٣١/١) .
(٢) ينظر : السمين – الحلبي ، الدر المصون ، (٣٩٨/٦) .
(٣) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٤) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبب عن كتب الأعاريب ، (٣١/١) .
(٥) ينظر : المرجع السابق ، (٣٠/١) .
(٦) السمين – الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٤٠٧/٦) .
(٧) ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٩٦/١) .
(٨) ينظر : المرجع السابق ، (١١٩/١) .

ومن شروط "التضام" الدالة على معنى "إنْ" المخففة من الثقيلة في الشاهد الأول اللام الداخلة في الخبر ، وتُسمّى اللام الفارقة ، وهي : ((إنّما تلزم إذا أُلغيت "إنْ" ولم يكن في الكلام قرينة ، فإن أعملت نحو : إنْ زيداً قائمٌ ، أو دلّ دليل على المراد لم تلزم لعدم الحاجة إليها))[١] ، وهذا هو الأرجح ، بينما ذهب الكوفيون إلى أنّ "إنْ" نافية ، واللام بعدها بمعنى "إلا" [٢] ، وعلى قولهم هذا يقع الترخص في أكثر من قرينة منها : "التضام" ,و"الأداة" ,و"العلامة الإعرابية"؛ولذلك فإن الأرجح ما ذهب إليه البصريون والأنباري في الشاهد الأول ، أمّا في الشاهد الثاني فإنّ "إنْ" فيه نافيه بقرينة التضام ؛ وذلك : ((لورود "إلا" مصاحبة لها))[٣].

و علاقة "التضام" التي بين "إنَّ" المشددة ، و "إنْ" المخففة من الثقيلة – كما في الشاهد الأول – علاقة "معاقبة"[٤] ؛ ولهذا قرئت الآية الكريمة بالتشديد والتخفيف ، بينما العلاقة بين "إنّ" المشددة ، و "إنْ" النافية فهي علاقة "تضاد"[٥] ، حيث لم تقرأ الآية الثانية إلا بـ"إنْ" المخففة ؛ وذلك لأن "إنَّ" المشددة ، و "إنْ" المخففة من الثقيلة تحملان معنى "الإثبات" في الشاهد الأول ، بينما تحمل "إنْ" النافية معنى النفي في الشاهد الثاني , والتفريق بين هذه المعاني بالقرائن .

رابعاً : قرينة الرتبة : لا خلاف في أصل الرتبة عند القول بأن "إنْ" مخففة من الثقيلة كما قال علماء البصرة ؛ لأن "كلاً" منتصب لأنه اسم "إنْ" ، أمّا من جعل "إنْ" نافية في الشاهد الأول بالقول بالترخص في قرينة "الرتبة" وانتصاب "كلاً" بـ"ليوفينّ" بتقدير : إن كلاً إلا ليوفين ليوفينهم ، وهو تقدير ممتنع ؛ لأن "إلا" من الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها [٦] ؛ فيقع على مذهبهم ترخص في قرينة "الرتبة" ، وكذلك في "الأداة" ؛ لأن "لما" لا ترد بمعنى "إلا" كما سيأتي في قرينة "الأداة" ، ولأن "الرتبة" هنا محفوظة , وهذا يؤيد مذهب البصريين بالقول بـ"إنْ" المخففة من الثقيلة في الشاهد الأول.

---

(١) المرادي ، الجنى الداني ، ص ١٣٤ .
(٢) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٢٠٩ .
(٣) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٣٤/١) .
(٤) ومعنى المعاقبة: ((صلاحية العنصرين اللغويين أن يحلّ أحدهما محلّ الآخر)) , ينظر : المرجع السابق ، (٨٦/١) .
(٥) والمراد بعلاقة التضاد((علاقة عنادية بين مفهومين إذا تحقق أحدهما امتنع الآخر)) , ينظر : السابق .
(٦) ينظر : السمين – الحلبي ، الدر المصون ، (٤٠٧/٦ : ٤٠٨) .

خامساً : قرينة الأداة : في الشاهد الأول وردت "لما" التي اختلف النحاة في معناها ومبناها[1] ، واختلافهم فيها يقوم على اعتبار القول بأنها مركبة أو مفردة ، وإن كانت مركبة فإن أصلها "لِمِنْ مَا" أو "لَمَنْ مَا" فحصل فيها إدغام ، حيث : ((أدغم النون في الميم فاجتمعت ثلاث ميمات فحذفت إحداهن استخفافاً))[2]وهذا الوجه ضعيف لأن هذا النوع من الحذف لم يثبت[3] ، ولم يبق إلا القول بأنها مفردة ، واختلف في معناها على ثلاثة أوجه : حرف وجوب لوجوب ، أو بمعنى "إلا" ، أو جازمة ، ولم يقل أحد في الشاهد الأول أنها حرف وجوب لوجوب ؛ لأنها لو كانت كذلك فإنه لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى أو المضارع المنفي بلم ، كما يكون لها جواب ، وهو فعل ماض مثبت كما في قولك : لما قام زيد قام عمرو[4] ، بينما ذهب الكوفيون إلى أنّ "لما" قد تأتي بمعنى "إلا" في موضعين : ((أحدهما بعد القسم نحو : نشدتُك بالله لما فعلت ... وثانيهما بعد النفي))[5] ، وهو ما قالوه في الشاهد الأول على اعتبار أنّ "ما" نافية ، و"لما" أداة استثناء بمعنى "إلا" ، ولكن لم يثبت في الشاهد القرآني أنّ "إنْ" نافية ؛ بل يرجح أنها مخففة من الثقيلة ؛ لأن "لما" بمعنى "إلا" سمعت في اليمين كقولهم : "بالله لما قمت عنا" بينما استعمالها في الاستثناء لم يسمع[6] ؛ ولذلك لم يبق إلا القول بأنها الجازمة ، وهي تفتقر إلى الفعل المضارع بعدها ؛ ولهذا وجب تقدير الفعل بعدها بقرينة "التضام" للافتقار ، وكذلك للتنافي الواقع بين "لما" واللام الموطئة للقسم ؛ لأن الحرف لا يدخل على حرف مثله[7] ، وتقدير المحذوف عند ابن الحاجب : لما يهملوا أو لما يتركوا ، والأقوى في المعنى والمبنى تقدير ابن هشام بـ : لما يُوفوَّا ، وتقويته لسببين : ((أحدهما : أن بعده ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع ، و الثاني : أن منفي " لما" متوقع الثبوت ... و الإهمال غير متوقع الثبوت))[8] ؛ فلاحظ ابن هشام معنى الأداة و مبناها ,

---

(1) ينظر : السمين – الحلبي ، الدر المصون (٤٠١/٦ : ٤٠٩) .
(2) مكي بن أبي طالب – القيسي(ت: ٤٣٧هـ) مشكل إعراب القرآن ، تحقيق:حاتم صالح الضامن، بيروت ، ١٤٠٥هـ ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات (٢) ، (٦٠٣/٢) .
(3) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، (٣١٠/١) .
(4) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٥٩٢ : ٥٩٧ .
(5) المرجع السابق ، ص ٥٩٣ .
(6) ينظر : السمين – الحلبي ، الدر المصون ، (٤٠٨/٦) .
(7) ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١١٩/١) .
(8) ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، (٣١١/١) .

وعلى ذلك كانت الأداة "لما" الجازمة للمضارع قرينة دلت على أنّ "إنْ" في الشاهد الأول مخففة من الثقيلة ، وليست النافية ، بينما في الشاهد الثاني جاءت "الأداة" وهي "إلا" قرينة دالة على معنى "إنْ" النافية .

ويظهر مّما سبق أنّ البصريين قالوا بجواز الترخص في "البنية" بجعل "إنْ" مخففة من الثقيلة في الشاهد الأول ، بينما هي النافية في الشاهد الثاني ؛ وذلك لقيام قرائن عدّة دلت على ذلك ، ومنها : "العلامة الإعرابية" ، و "الرتبة" ، و "التضام" ، و "الأداة" ، أمّا عند الأخذ بمذهب الكوفيين وهو التمسك بقرينة "البنية" ، والقول بأنّ "إنْ" نافية على كل حال قد يؤدي إلى الترخص بأكثر من قرينة ، كالترخص في : "العلامة الإعرابية" ، و "الرتبة" و "التضام" ، و "الأداة" ، والقول بالترخص في قرينة واحدة ؛ لتضافر باقي القرائن – كما ذهب البصريون والأنباري – أولى من القول بالتمسك بقرينة واحدة ، وإيقاع الترخص في أكثر من قرينة – كما ذهب الكوفيون- وهذا يقوي ما ذهب إليه البصريون ؛ ولذلك أيدهم الأنباري فيما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		البنية	العلامة الإعرابية	التضام	الرتبة	الأداة
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾	المعنى	أداة تتعدد في المعنى والمبنى واحد والعدول عن بنيتها إلى التخفيف.	"إنْ" المخففة من الثقيلة مثل "إنْ" المشددة تنصب الاسم بعدها وترفع الخبر.	"إنْ" المخففة من الثقيلة وكذلك النافية تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية ، ولكن "إنْ" المخففة من الثقيلة تدخل "اللام الفارقة" في خبرها للتفريق بينها وبين النافية ، والعلاقة بين "إنْ" المخففة من الثقيلة و"إنْ" المشددة علاقة "معاقبة" لصلاحية وقوع إحداهما محل الأخرى .	يمتنع نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر الواقع بعد إحدى أدوات التعليق التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها مثل : لام القسم و(إلا) وما في معناها ؛ لأن الرتبة تكون (محفوظة) بين الفعل ومعموله .	"إنْ" من الأدوات التي يتعدد معناها الوظيفي والمبنى واحد ، وتحدّد الأداة "لما" دلالتها على أنها مخففة من الثقيلة ، وقد اختلف في "لما" مركبة أم مفردة والثابت أنها مفردة جازمة للمضارع تفتقر إلى الفعل بعدها.
	المبنى	(إنَّ) ↓ توكيد للإثبات ↓ عدول بالتخفيف ↓ (إنْ) ↓ توكيد للإثبات	إن كلا لما ليوفينهم ← مخففة من الثقيلة عاملة عمل (إنَّ) المشددة ← اسم إن (منصوب) ← الخبر	إن كلا لما ليوفينهم ← مخففة من الثقيلة ← جملة اسمية ← (اللام الفارقة) إنْ = إنَّ > علاقة معاقبة إنْ ← تأكيد الإثبات إنَّ ← تأكيد الإثبات	إن كلا لما × ليوفينهم اسم (إن) ← مضمر فعل (ليوفين) ← فعل ظاهر فعل المخففة من الثقيلة ← منصوب ← لا يصحّ عملها فيما قبلها لوقوعه بعد (لام القسم) ← ليوفينهم ← لام القسم لوقوعه بعد (لما بمعنى (إلا) ← (لما) ليوفين ← بمعنى (إلا)	إن كلا لما ليوفينهم مركبة ← (لمن ما) ← ضعيف لعدم ثبوت استقلالا ← لم تسمع إلا في القسم ← الحذف ← فعلها محذوف للافتقار مفردة ← (إلا) مفردة ← الجازمة للمضارع ← لما يهملوا / لما يتركوا / لما يُوفوا ضعيف ← صحيح مبنى ومعنى (المبنى) منفي (لما) متوقع الثبوت (المعنى) التوفية لم تقع وستقع
قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾	المعنى	أداة يتعدد معناها والمبنى واحد.	"إنْ" النافية قد تكون مهملة فيرتفع بعدها المبتدأ والخبر وقد تكون عاملة عمل "ليس" فترفع الاسم وتنصب الخبر .	"إنْ" النافية وكذلك المخففة من الثقيلة تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية ، ولكن "إنْ" النافية تصاحبها "إلا" الدالة على معنى التخصيص بالإخراج ، والعلاقة بين "إنْ" النافية و"إنْ" المشددة علاقة تضاد إذا تحقق وقوع إحداهما امتنع وقوع الأخرى .	----------	"إنْ" من الأدوات التي يتعدد معناها الوظيفي والمبنى واحد ، وتحدّد الأداة "إلا" دلالتها على أنها النافية .
	المبنى	(إنْ) خفيفة ↓ نافية للجملة	إنْ كلٌّ من في السموات . ← اسم مرفوع ← إن نافية عاملة عمل (ليس)	إنْ كل من في السموات والأرض إلا آتي ← النافية ← جملة اسمية ← أداة دالة على الإخراج إنْ # إنْ > علاقة تضاد إنْ ← نافية إنْ ← تأكيد الإثبات	————	إن كلُّ ..إلا آتـي ← أداة تدل على معنى الإخراج ← (إنْ) قبلها نافية

الشواهد القرآنية المترخص بقرينة العلامة الإعرابية فيها من كتاب الإنصاف للأنباري :

قراءة : ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾[1]

أورد الأنباري هذه القراءة[2] في مسألة : "إعراب المثنى والجمع على حده" ، حيث ذهب البصريون إلى أن الحروف "الألف والواو والياء" هي حروف إعراب ، بينما ذهب الكوفيون إلى أنها إعراب كالحركات[3] ، ودليلهم على ذلك : ((أنها تتغير تغير الحركات))[4] بقرينة "العلامة الإعرابية" ، وقد اعترض الأنباري على الرأي الكوفي قائلاً : ((القياس كان يقتضي أن لا تتغير))[5] ، واستدل بهذه القراءة ، وهي لغة لبعض العرب[6] , وقياسها : ((أنهم يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفا ، يقولون: أخذت الدرهمان ، واشتريت ثوبان ، والسلام علاكم...))[7] .

---

[1] سورة : طه ، الآية : (٦٣) .

[2] وهي قراءة : ((أبو جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب وخلف في اختياره وأبو عبيد وأبو حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير وابن جبير الأنطاكي ، وابن عامر ونافع وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ويعقوب والشنبوذي بتشديد ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ ﴾ "إنْ" و "هذان" بالألف وتخفيف النون ...)) انظر : الخطيب – عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (٤٤٩/٥)

[3] ((ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير ، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب ، وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد ، وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب ، وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب ، وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع)) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، (٣٣/١).

[4] المرجع السابق ، (٣٦/١) .

[5] السابق .

[6] وهي لغة : ((بني الحارث وبني العنبر وزبيد وعذرة ومراد وخثعم وحكى هذه اللغة الأئمة الكبار كأبي الخطاب وأبي زيد الأنصاري والكسائي ...)) انظر : السمين الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، (٦٧/٨) .

[7] البغدادي ، خزانة الأدب ، (٤٥٢/٧) .

و قد خرج النحاة هذه القراءة تخريجات عدة[١] ووصل الأمر عند بعضهم إلى تخطئة القراءة[٢] ، وذكر الأنباري علة العدول عن القياس – في القراءة السابقة – وهي منع اللبس حيث يقول : ((لو قلت "ضرب الزيدان العمران" لوقع الالتباس ، وليس هذا بمنزلة المقصور في نحو "ضرب موسى عيسى" ، لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد))[٣] ، حيث لاحظ أن "العلامة الإعرابية" هي إحدى القرائن الدالة على المعنى ،ولما تضافرت عدة قرائن معها ساغ العدول عنها بدافع أمن اللبس ووضوح المعنى ، ومن هذه القرائن:

أولاً : قرينة البنية : جاء في الأصول في النحو : ((والوجه أن تجعل المعرفة اسم إن))[٤] فتعين أن تكون "هذان" اسم "إن" ؛ لأن قوله : "ساحران" نكرة وهو الخبر ، وشرط الخبر أن يكون نكرة[٥] ، ولا يصح اعتباره اسم "إن" لما ذكر من شرط التعيين في الاسم .

ثانياً : قرينة الأداة : اللام في قوله : ﴿ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ "لام الابتداء" ، وكما قال النحاة : ((كان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لأن لها الصدر ، لكن لما كانت للتأكيد ، و "إنّ" للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلقوا اللام إلى الخبر))[٦] ، وحيث امتنع دخول "إنّ" على حرف مثلها ، كما أنها لا تدخل على الاسم إلا بتقدم الخبر عليه ، وحيث تأخر الخبر هنا وجب أن تكون اللام داخلة على الخبر في قوله : ﴿ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ ، فصارت الأداة وهي "اللام" قرينة أخرى لتعيين اسم "إنّ" وخبرها دون الحاجة إلى التمسك بقرينة "العلامة الإعرابية" .

---

(١) ينظر : النحاس – أبو جعفر أحمد بن محمد (ت : ٣٣٨) ، إعراب القرآن ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، الطبعة الثالثة {منقحة} ، (١٤٠٨هـ=١٩٨٨م) ، عالم الكتب ، بيروت ، عدد المجلدات (٥) ، (٤٥/٣) .
(٢) ينظر : ابن قتيبة – عبد الله بن مسلم (ت : ٢٧٩) ، تأويل مشكل القرآن ، شرحه ونشره " السيد أحمد صقر ، الطبعة الثالثة ، (١٤٠١هـ =١٩٨١م) ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، عدد المجلدات (١) ، ص ٢٥ .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٣٦/١) .
(٤) ابن سراج ، الأصول في النحو ، (٣١٧/١) .
(٥) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، (٣١٧/١) .
(٦) الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شواهد العيني ، (٢٧٩/١) .

ثالثاً : قرينة الرتبة : قال ابن مالك في الألفية:[1]

وَ رَاعِ ذا التَّرتِيبِ إلاَّ فِي الَّذِيْ كَلَيْت فِيْهَا أوْ هُنَا غُيْرَ البذِيْ

أي لا يجوز تقديم خبر "إنّ" على اسمها إلا إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، حيث يتوسع فيهما دون غيرهما ، ولما كان الخبر "ساحران" ليس بظرف ولا جار ومجرور لم يجز تقديمه ، وإنما وجب حفظ الرتبة بوجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر ؛ وبذلك تكون "الرتبة" المحفوظة هنا قرينة دالة على المعنى .

رابعاً : قرينة التضام : يقول سيبويه : ((ليس لك أن تقول : كأنّ أخوك عبدَ الله ، تريد كأنّ عبدَ الله أخوك ، لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال))[2] فاشترط النحاة في "إنّ" وأخواتها أن تدخل مباشرة على اسمها وعدم الفصل بينهما ، فثبت أن ما يلي "إنّ" هو اسمها "هذان" ، وأن "ساحران" هو خبرها وهذا الخبر ليس بظرف ولا هو جار ومجرور حتى يمكن تقديمه على الاسم ؛ ليكون فاصلاً بين "إنّ" واسمها .

وحيث تضافرت القرائن السابقة في تحديد المعنى الوظيفي للمباني الواردة في الشاهد السابق جاز العدول عن إحدى تلك القرائن ، وهي "العلامة الإعرابية" ؛ وذلك لوضوح المعنى وأمن اللبس ، و كما يقول الدكتور تمام حسان : ((جاء الترخص في الإعراب لأمن اللبس ، ولإيجاد نوع من المناسبة الصوتية بين اسم "إنّ" وخبرها))[3] ، فحصل العدول عن قرينة "العلامة الإعرابية" ؛ لإحداث ذلك التناسب الصوتي الذي لا يكون عند حفظها , مع وضوح المعنى وأمن اللبس , والله أعلم .

---

(1) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٠٠/١) .
(2) الكتاب ، (١٣١/٢) .
(3) البيان في روائع القرآن – دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، (٢٥٧/١) .

وملخص القرائن المتضافرة في الشاهد السابق في الجدول الآتي :

الشاهد / القرينة		البنية	الأداة	الرتبة	التضام
قراءة : ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾	المعنى	اسم "إن" المتقدم اسم معرفة وخبرها المتأخر وصف نكرة .	"إن" حرف توكيد و "اللام" حرف ابتداء للتوكيد = لا يدخل حرف على حرف بمعناه .	الخبر ليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً فيجب تقديم اسم "إن" وتأخير الخبر .	عدم جواز فصل الحرف الناسخ عن مدخوله .
	المبنى	إن هذان لساحران اسم خبر (إنّ) (إنّ) معرفة نكرة	لإنّ هذان ساحران لام الابتداء إنّ هذان لساحران اللام المزحلقة في الخبر	إنّ هذان لساحران اسم خبر "إنّ" ليس (إنّ) ظرفاً ولا جاراً ومجروراً مقدم مؤخر وجوباً وجوباً (الرتبة محفوظة)	إنّ هذان لساحران عدم الفصل بينهما بالخبر خبر غير ظرف ولا جار ومجرور (الاتصال)

المبحث الثاني : قرينة البنْيَة :

"البنْية" بكسر الباء وضمها بمعنى : ((بناء الشيء بضمّ بعضه إلى بعض))[١] ، وهو بذلك : ((نقيض الهدم))[٢] ، أمّا معنى "البنية" في اصطلاح منهج القرائن النحوية ، فهو : ((دلالة صورة الكلمة على المعنى النحوي))[٣] ، وهي قرينة تنتمي إلى النظام الصرفي لخدمة النظام النحوي[٤] ، وتختلف "البنية عن "الكلمة" ؛ لأن "البنية" إطار ذهني مجرد للكلمة[٥] ، فحيث إن "فَعِيْل" بنية عامة لعدد من الكلمات ، وتحمل معنى وظيفياً صرفياً ، فإن "جَمِيْل" كلمة منطوقة ذات معنى معجمي ، كما تختلف "البنية" عن "الصيغة" التي تدل على المفردات ذات الأصول الاشتقاقية[٦] ؛ وحيث إن السياق قد يحمل حروفاً وضمائر وظروفاً[٧] ، فإن استخدام مصطلح قرينة "البنية" أكثر دقة من قرينة "الصيغة" .

وتعادل "البنية" مصطلح "البناء" في قضية "النظم" ، حيث يتم فيها : ((تأليف طوائف المعاني في صورة مجموعات تنتمي كل مجموعة منها إلى كلمة واحدة وذلك كالجمع بين المعنيين "حدث + زمن" الدالين على الفعل))[٨] , فهي مرحلة تكتمل فيها بنية الكلمة المفردة ، ولكن لا تكتمل فيها الجملة إلا بملاحظة القرائن الأخرى مثل "الرتبة" و "التضام" وغيرهما ؛ ولذلك فإن قولك : "المستشفى في زرت أخي" هي كلمات مكتملة البناء ، ولكنها لا تعد جملة حتى يتحقق لها ملاحظة القرائن الأخرى ، فتقول: "زرت أخي في المستشفى" .

---

(١) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، (٢٠٢/١) ، {بنى} .
(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، (٩٣/١٤) ، {بنى} ، {باب الواو والياء من المعتل فصل الباء} .
(٣) حسان – تمام –البيان في روائع القرآن ، (٢٩/١) .
(٤) ينظر : حسان – تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ١٥٤ .
(٥) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٩/١) .
(٦) ينظر : المرجع السابق ، (٣٠/١) .
(٧) السابق ، {بتصرف} .
(٨) حسان – تمام ، مقالات في اللغة والأدب ، (٣٣٥/٢) .

وقد تنبه القدماء إلى أهمية "البنية" ؛ فوضعوا علماً يختصّ بدراستها ، وأطلقوا عليه مسمى علم "الصرّف" وهو: ((معرفة ذوات الكلم في أنفاسها من غير تركيب))[١] ، وأدركوا أنها قرينة للكلمة قبل التركيب[٢] ، كما درس القدماء "البنية" على اعتبار التقسيم الثلاثي للكلم : الاسم ، والفعل ، والحرف حيث يقول ابن مالك:[٣]

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيْدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

حيث جعلوا "الضمائر و "الظروف" و "الصفات" في قسم الاسم ، كما جعلوا "الخالفة" فعلاً غالباً ، ووقع الخلاف النحوي بين القدماء كثيراً بسبب التقسيم الثلاثي كما سيأتي[٤] ، وقد عاب الدكتور تمام حسان تقسيم القدماء الثلاثي ، لأنه يجعل بعض الكلمات خارج نطاق هذا التقسيم كالضمائر التي عدها القدماء أسماء مع أنها لا تدل على مسمى بل تدل على مطلق حاضر أو غائب ، وحق هذا المعنى أن يؤدى بالحرف ، وتسميتهم لبعض الألفاظ بـ"أسماء الأفعال" لترددهم في تصنيفها ، وكأنه يجوز إطلاق مسمى "أفعال الأسماء" على الصفات[٥] ، ولذلك كان لابد من الفصل بين هذه الأقسام ، وعليه وضع الدكتور تمام حسان تقسيماً سباعياً للكلم أكثر دقة ، ويقوم على أساس من "المعنى" و "المبنى" ، حيث تنقسم الكلمة بحسب "مباني التقسيم" في منهج القرائن النحوية إلى : الاسم – الصفة – الفعل – الضمير – الخالفة – الظرف – الأداة[٦] .

---

(١) ابن عصفور – الإشبيلي (ت : ٦٦٩هـ) ، الممتع في التصريف ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت / لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ، عدد المجلدات (٢) ، (٣٠/١) .
(٢) ينظر : المرجع السابق .
(٣) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٦/١) .
(٤) نظر : هذا البحث ، الخلاف في : "نعم وبئس"، و"صيغة التعجب" ، ص : ١٥٥, ١٦٣, ١٧٢, ٢٣٧, ٢٨٣, ٣١٦, ٣٢٤, ٣٧١.
(٥) حسان – تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٤٠ .
(٦) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩٠ .

ويمكن التفريق بين هذه الأقسام "معنى" و "مبنى" كالآتي :

أولاً : الاسم : عرفه القدماء بأنه : ((كل كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تتعرض بنيتها للزمان))[١] ، وهذا المفهوم يخرج "الفعل" ، ولكنه مفهوم عام غير محدد ؛ ولذلك دخل تحت هذا القسم "الضمير" و"الظرف" و "الصفة" ؛ لأن كل هذه الأقسام تدل على معنى في ذاتها دون زمن ؛ بينما حدّد الدكتور تمام حسان معنى "الاسم" بأنه : ((ما دلّ على طائفة من المسميات الفرعية كالأعلام والأجسام والأعراض والأحداث والأجناس ، وما صيغ للدلالة على زمان أو مكان أو آلة كما يشمل المبهمات والمصادر))[٢] ، فالاسم بهذا المعنى ينقسم إلى خمسة أقسام[٣]:

١- الاسم المعين : كالأعلام والأجسام[٤] ،نحو: "محمد"، وعبر , وعرفه القدماء ب"اسم الجثة"[٥].

٢- اسم الحدث : كالمصدر نحو: "جُلوس" , واسم المرة واسم الهيئة[٦] ، نحو: "جَلسَة" , و "جِلسَة"، ويسميه القدماء "اسم المعنى"[٧] .

٣- اسم الجنس : ((هو ما وضع لأن يقع على شيء وعلى ما أشبهه))[٨]مثل : رجل ، ويندرج تحته اسم الجنس الجمعي مثل: "نَمْل" ، واسم الجمع[٩] , مثل: "قوْم".

٤- الميميات : مثل : اسم الزمان ,نحو: "مَوْعِد" , واسم المكان ,نحو: "مَلْعَب" , واسم الآلة[١٠] نحو: "مِنجَل" .

٥- الاسم المبهم : ويدل على غير معين كالجهات والأوقات والموازين والمكاييل والمقاييس والأعداد ونحوها وتحتاج إلى وصف أو إضافة أو تمييز لتعيينها[١١] ، وهي التي أطلق عليها القدماء مسمى "الظرف المبهم"[١٢] مثل : فوق وقبل ووقت .

---

(١) الأبذي ، حدود النحو ، ص ٥٥ .
(٢) الخلاصة النحوية ، ص ٤٠ .
(٣) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٩٠ .
(٤) المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ٩٠ .
(٥) ينظر : المرادي – بدر الدين ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١٦٩/١) .
(٦) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩١ .
(٧) ينظر : المرادي – بدر الدين ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١٦٩/١) .
(٨) الجرجاني – علي بن محمد ، التعريفات ، ص ٤١ .
(٩) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومعناها ، ص ٩١ .
(١٠) ينظر : المرجع السابق .
(١١) السابق ، {بتصرف} .
(١٢) ينظر : المرادي – بدر الدين ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٩٢/١) .

ويمتاز الاسم بقرائن تميزه عن باقي أقسام الكلم الأخرى ، ومنها :

١- من حيث العلامة الإعرابية : الاسم يقبل الجر ، يقول ابن مالك:[١]

بالجَرو التَّنوِيْن وَالنِدا وَألْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْم تَمْيِيزٌ حَصَلْ

٢- من حيث البنية : حدّد القدماء أبنية الأسماء الجوامد وأقلها ثلاثة أصول ، وأكثرها خمسة[٢] ، كما حددوا أبنية الأسماء المشتقة كالمصدر وصيغتي المرة والهيئة واسم الزمان والمكان والآلة ، حيث يقول ابن مالك:[٣]

فعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرالمُعَدَّى مِنْ ذِي ثلاثةٍ كَرَدَّ رَدًّا

وتقبل الأسماء بعض اللواصق كاتصال أداة التعريف ، وضمائر الجر ، وتاء التأنيث وعلامتي التثنية والجمع[٤] ، وتشترك "الصفة" مع "الاسم" في الأمور السابقة "مبنى" ، ولكن تختلف عنها "معنى" ، فإذا كانت "أل" في الأسماء تدل على معنى "التعريف" ؛ فإنها في "الصفة" تكون صلة[٥] .

٣- من حيث التضام[٦] : يمتاز "الاسم" بالنداء كما ورد في بيت الألفية السابق , وبين المنادى وياء النداء علاقة "التضام" لا علاقة الإلصاق[٧] ، كما يختص الاسم – أحيانا – بالإضافة ؛ لافتقار بعض الأسماء المبهمة إلى الإضافة[٨] ، حيث يقول ابن مالك:[٩]

وَبَعْضُ الأسْمَاءِ يُضَافُ أبَدَا وَبَعْضُ ذا قَدْ يَأتِ لَفْظاً مُفْرَدَا

---

[١] ينظر : المرادي – بدر الدين ، توضيح المقاصد والمسالك (٢٨/١) .
[٢] ينظر : ابن عصفور ، الممتع في التصريف ، (٦٠/١) .
[٣] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٢/٢) .
[٤] حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٩٤ .
[٥] ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١٤٥/١) .
[٦] هو : ((تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى)) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩٤ .
[٧] المرجع السابق ، {بتصرف} .
[٨] ينظر : السابق .
[٩] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٣٨٦/١) .

و"معنى" الإضافة يختلف فيما بين الأسماء و الصفات ، فالإضافة إلى الأسماء معنوية تدل على معنى التخصيص أوالتعريف ، أما الإضافة إلى الصفات لفظية يؤتى بها للتخفيف[١].

٤- من حيث التعليق : في علاقة "الإسناد" لا يكون الاسم إلا مسنداً إليه ، ويظهر ذلك في قول ابن مالك السابق : "ومسند للاسم تمييز حصل" ، بخلاف "المصدر" الذي قد يقع موقع المسند فيدل على معنى الفعل ، يقول ابن مالك:[٢]

بِفِعْلِهِ المصْدَرَ ألْحِقْ فِي العَمَلْ مُضَافاً أوْ مُجَرَّدًا أوْ مَعَ ألْ

وقد ترفع الأسماء لعلاقة "الإسناد" , وتنصب لعلاقة "التخصيص" ، و"تجر" لعلاقة النسبة ، وتشترك "الأسماء" في ذلك مع الصفات والظروف والضمائر[٣] بخلاف علاقة "التبعية" التي تكون أظهر في "الصفات" ، لأن الاسم لا يكون نعتاً إلا توسعاً ، ويكون توكيداً معنوياً بلفظ النفس والعين[٤] , ويكون توكيداً لفظياً ، وبدلاً ، وعطف نسق ، ويختص بعطف البيان كما ذكر سابقاً[٥].

ثانياً : الصفة : عرفها القدماء بأنها : ((هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات))[٦] ؛ فأدرجوها تحت مسمى الاسم ، بينما يرى الدكتور تمام حسان أن الصفة : ((لا تدل على مسمى بها وإنما تدل على موصوف بما تحمله من معنى الحدث))[٧] وبهذا المعنى كانت قسماً مستقلاً دالا على أحد معنيي الفعل ، والصفات خمسة أقسام ، وهي : اسم الفاعل ، واسم المفعول , واسم التفضيل ، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبهة[٨] ، وكل نوع منها يختلف عن الآخر معنى ومبنى ، فمن حيث "المبنى" لكل نوع منها طريقة خاصة في البناء ، ومن حيث "المعنى" يدل وصف الفاعل والمفعول على الحدث متجدداً ، كما تدل صيغة المبالغة على المبالغة فيه ، وتدل الصفة المشبهة على الدوام والثبات ويدل اسم التفضيل على تفضيله عن غيره بالحدث[٩].

---

(١)ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٣٧٧/١) .
(٢)ينظر : المرجع السابق ، (٥/٢) .
(٣)حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٩٦ .
(٤)المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ٩٦ .
(٥)ينظر : هذا البحث ، ص : ٨٣ .
(٦)الجرجاني ، التعريفات ، ص ١٤٥ .
(٧)اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩٩ .
(٨)ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٥٢/١) .
(٩)حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٩٩ .

ويمكن تمييز "الصفة" عن باقي أقسام الكلم بالآتي :

١- من حيث العلامة الإعرابية : تشارك الصفة الاسم في أنها تقبل الجر لفظاً[١] .

٢- من حيث البنية : للصفات صيغ مشتقة من أصولها ، وهي تشارك الأسماء في بعض الصيغ[٢] ، وذلك مثل صيغة "فَعِيْل" التي قد تكون اسماً مثل "بَعِيْر" أو صفة مشبهة مثل "جَمِيْل" ، ويمكن التمييز بينهما بالاشتقاق ، فما كان مشتقاً فهو "صفة" ، وما لم يكن كذلك فهو "اسم" ، أمّا اللواصق فهي مشتركة بين الاسم والصفة كما سبق الإشارة إلى ذلك .

٣- من حيث التضام : سبق الإشارة إلى أن "الصفة" تشارك الاسم في "التضام" بشروط ، كقبول "النداء" و "الإضافة" و "الإسناد إليها" ، كما أنها تشارك "الفعل" أحياناً في التضام ؛ فتقع مسنداً ، وتكون متعدية ولازمة كالفعل بشروط أيضاً ، حيث يقول ابن مالك:[٣]

كَفِعْلِهِ اسْمُ فاعِلٍ فِي العَمَلِ إنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بَمعْزِلِ

وَوَلِيَ اسْتِفْهَامًا أوْ حَرْفَ نِدا أوْ نَفْياً أو جَا صِفَةً أوْمُسْنَدَا

وحيث أشبهت "الصفة" الاسم أحياناً في تضامها ،والفعل أحياناً أخرى ،انتفت عنها الاسمية والفعلية[٤] .

٤- من حيث التعليق : من جهة "الإسناد" تؤدي "الصفة" – كما سبق الإشارة إلى ذلك – دور المسند إليه أحياناً ؛ فتشبه الاسم في "التعليق" ، بينما تؤدي دور المسند أحياناً أخرى ؛ فتشبه وظيفة الفعل في التعليق[٥] ، ومن جهة "التخصيص" فإن : ((الصفات تخصص غيرها كالأسماء ويخصصها غيرها كالأفعال فتكون الصفة مثلاً مفعولاً به ويكون لها مفعول به))[٦] ، ولما ظهر الفرق في "المعنى" و "المبنى" بين "الصفة" و "الاسم" من جهة ، وبينها وبين "الفعل" من جهة أخرى ، استحقت أن تكون قسماً مستقلاً من أقسام الكلم .

---

(١) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٠٠ .
(٢) ينظر : المرجع السابق ، ص ١٠١ .
(٣) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١٢/٢) .
(٤) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٠٢ .
(٥) المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ١٠٣ .
(٦) السابق ، {بتصرف} ، ص ١٠٢ .

ثالثاً : الفعل : عرفه القدماء بأنه : ((كل كلمة دلت على معنى في نفسها ، وتعرضت بنيتها للزمان))[١] ، فتوصلوا إلى معنى "الفعل" ، وهو اقتران الحدث بالزمن ، ودلالته على الزمن دلالة صرفية في حين أنه في "الصفة" دلالة سياقية نحوية[٢] ، ووافق الدكتور تمام حسان القدماء في كل ذلك ، ولهذا كان "الفعل" قسماً برأسه في كلا التقسيمين .

ومما يميز الفعل عن باقي أقسام الكلم ما يأتي :

١- من حيث العلامة الإعرابية : يختص الفعل المضارع بقبول الجزم ، ولا يشاركه في ذلك أحد ، يقول ابن مالك:[٣]

وَالاِسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجرّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا

٢- من حيث البنية : درس القدماء أبنية الفعل المجرد والمزيد[٤] ، كما عرفوا أن الفعل يختص بالبناء للمعلوم والبناء للمجهول ، وبالتصرف وعدم التصرف ، و وافقهم الدكتور تمام حسان في كل ذلك[٥] ، كما أن للفعل "لواصق" تختص به ، وفي ذلك يقول ابن مالك:[٦]

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُوْنِ أَقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي

---

(١) الأبذي ، حدود النحو ، ص ٥٥ .
(٢) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٠٤ .
(٣) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٥٣/١) .
(٤) ينظر : ابن عصفور ، الممتع في التصريف ، (١٦٦/١) .
(٥) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٠٦ .
(٦) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٣٧/١) .

٣- من حيث التضام : يأتي الفعل مع ضمائم تميزه عن غيره ، مثل قبول "قد" ، و "سوف" ، و "لم" ، و "لن" ، و "لا" الناهية[١] ، وقد أشار القدماء إلى ذلك كما يقول ابن مالك:[٢]

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَهَلْ وَفِيْ وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِيْ لَمْ كَيَشَمْ

٤- من حيث التعليق : يمتاز الفعل بأدائه وظيفة "المسند" دائماً ، ولا يمكن أن يؤدي دور المسند إليه ؛ وبذلك فهو مخالف للاسم ، ويختلف عن الصفة[٣] .

رابعاً : الضمير : وعرفه القدماء بقولهم : ((ما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره لفظاً نحو ضربت غلامه أو معنى بأن ذكر مشتقه))[٤] ، و "الضمير" عند القدماء أحد الأسماء المبنية ، وقسيمه في ذلك "اسم الإشارة" , و "الاسم الموصول" ؛ و هذه الثلاثة تشترك "مبنى" و "ومعنى" ؛ ولهذا جعلها الدكتور تمام حسان تحت قسم واحد , وهو "الضمير" ، وأسماها : ضمير الشخص ، وضمير الإشارة ، وضمير الموصول ، والجامع بينها في "المعنى" عموم الحاضر أو الغائب دون تخصيص[٥] ، وقد لاحظ القدماء هذه المعاني ، وعبروا عنها بقولهم "حقها أن تؤدي بالحرف"[٦] ، كما أن الجامع بينها في "المبنى" أن الثلاثة من المبنيات التي تلزم حالة واحدة لا تفارقها ، ومن هنا أشبهت الحرف ، يقول ابن مالك:[٧]

وَ الاسْمَ مِنْهُ مُعْـرَبٌ وَ مَبْنِـيّ لشَبَهٍ مِنَ الحُرُوْفِ مُدْنِيّ

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيّ فِيّ اسْمَيْ جْئْتَنَا وَالمعْنَوِيِ فِيْ مَتَى وَفِيْ هُنَا

---

(١) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٠٧ .
(٢) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٤٠/١) .
(٣) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٠٧ .
(٤) الجرجاني ، التعريفات ، ص ٢٢٩ .
(٥) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٠٨ .
(٦) ينظر : ابن هشام – جمال الدين الأنصاري (ت : ٧٦١هـ) ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م ، الطبعة الخامسة ، عدد المجلدات (٤) ، (٣١/١) .
(٧) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٤٥/١) .

ويمتاز كل نوع من هذه الضمائر الثلاثة بقرينة دالة عليه ، فضمير المتكلم والمخاطب والإشارة قرنيته الحضور , وضمير الغائب قرينته المرجع المتقدم ، وقرينة الضمير الموصول جملة الصلة المشتملة على ضميره[١] ، ويمتاز "الضمير" عن باقي أقسام الكلم بما يأتي :

١- من حيث العلامة الإعرابية : الضمائر من المبنيات التي لا تظهر عليها العلامة الإعرابية .

٢- من حيث البنية : الضمائر جوامد ليست ذات أصول اشتقاقية ، فافترقت بذلك عن الأقسام الأخرى ، ما عدا الأسماء .

٣- من حيث الرتبة : رتبة الضمير التأخر عن مرجعه لفظاً أو رتبة أو لفظاً ورتبة[٢].

٤- من حيث التضام : يشبه الضمير الاسم في التضام كثيراً ، إذ تدخل عليه بعض الأدوات كالنداء , والنواسخ , والقسم , والاستفهام , وحروف الجر ، ويكون مضافاً إليه , ولايكون مضافاً أبداً[٣].

٥- من حيث التعليق : تؤدي الضمائر بأنواعها وظيفة "الربط" في التعليق الذي يؤدي إلى تماسك أطراف الجملة[٤] ؛ ولهذا كان من شروط الجملة الواقعة خبراً , أو حالاً , أو صلة اشتمالها على "الضمير" إن لم يكن فيها تكرار اللفظ[٥].

خامساً : الخالفة[٦]: يعرفها الدكتور تمام حسان بأنها : ((ما صيغ للدلالة على إفصاح إنشائي غير دال على حدث أو زمن))[٧] ، ولم يجعل القدماء "الخالفة" قسماً برأسها ؛ ولهذا اختلفوا كثيراً في تحديد مبناها بجعلها اسماً أو فعلاً[٨] , ولكنهم لاحظوا معنى "الإفصاح" فيها مستعملين مصطلح "المبالغة"[٩] ، ويندرج تحت مفهوم "الخالفة" عدة صيغ منها :

---

(١) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١١٠ : ١١١ .
(٢) ينظر المرجع السابق ، ص ١١٠ .
(٣) ينظر : السابق ، ص ١١٢ .
(٤) السابق ، {بتصرف} ، ص ١١٣ .
(٥) يكون الربط بأحد أشياء منها : ((الضمير نحو "زيدٌ أبوه قائمٌ" ... واسم الإشارة نحو : ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾ (الأعراف : ٢٦)، وتكرار لفظ المبتدأ نحو : ﴿ٱلۡحَآقَّةُ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ (الحاقة : ١ ، ٢) ، والعموم)) ينظر: المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك،(١٦٥/١).
(٦) معناها في اللغة : ((أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه)) ينظر : ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، (٢١٠/٢) ، {خلف} .
(٧) البيان في روائع القرآن ، (٥٢/١) .
(٨) ينظر : هذا البحث ،الخلاف في: "نعم وبئس"،و"أفعل التعجب"، ص: ١٥٥, ١٦٣, ١٧٢, ٢٣٧, ٢٨٣, ٣١٦, ٣٢٤, ٣٧١.
(٩) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٣٥/٤) ، (١٣٩/٧) ، (١٤٤/٧) .

١- خالفة الإخالة[١] : ويسميها قدماء النحويين "اسم فعل" ، ويظهر من هذه التسمية ترددهم في تحديد بنيتها وهو عندهم : ((ما كان بمعنى الأمر أو الماضي مثل رويد زيد أي أمهلة وهيهات الأمر أي بعد))[٢] ، وقد اختلف القدماء فيها ، فحيث ذهب البصريون إلى القول باسميتها بملاحظة مبناها ، وذلك : ((لقبولها بعض علامات الأسماء كالتنوين والتعريف ، ولعدم قبولها علامات الأفعال ولوردوها على أوزان تخالف أوزان الأفعال))[٣] ، بينما ذهب الكوفيون إلى القول بفعلتيها بملاحظة معناها ، وذلك لأنها : ((دالة على ما يدل عليه الأفعال من الحدث والزمان))[٤]، ولكن لما كان لخالفة الإخالة خصائصها المخالفة للاسم والفعل وضعت في قسم خاص بها.

٢- خالفة الصوت : ويطلق عليها القدماء "اسم صوت" ؛ فجعلوها اسماً ، وعرفوها بأنها : ((ما وضع لحكاية صوت حيوان نحو : غاق للغراب ، و "ماء" للظبية ، أو غير حيوان نحو "قبْ" لوقع السيف))[٥] ، وتعد إحدى الخوالف ؛ فلا دليل من المبنى أو المعنى يدل على اسميتها[٦].

٣- خالفة التعجب : ويظهر أن القدماء ترددوا في تصنيفها بين الاسمية والفعلية ؛ ولذلك أطلقوا عليها – غالباً – مسمى "صيغة التعجب" أو "أفعل التعجب" كما سيرد عند الحديث عن "أفعل التعجب"[٧] ، ويعرف التعجب بأنه هو : ((انفعال النفس عّما خفي سببه))[٨] ، وهو معنى "الإفصاح" في الخالفة ، ويرى الدكتور تمام حسان أنها في الأصل صيغة "التفضيل" نقلت إلى معنى جديد في تركيب جديد ، حيث إن شروط صياغتهما واحدة[٩] ، وقد تنبه القدماء إلى هذه الرابطة بين "التعجب" و "التفضيل" ، حيث يقول ابن مالك:[١٠]

صُغ مِنْ مَصُوْغ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أفعَلَ لِلتَّفْضِيْلِ وَأبَ اللَّذْ أبي

---

(١) ومعنى الإخالة : ((يدل على حركة في تلوّن)) ، ينظر : ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، (٢١٠/٢) ، {خيل}.
(٢) الجرجاني ، التعريفات ، ص ٤١ .
(٣) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٣٩/٢) .
(٤) المرجع السابق
(٥) السابق ، (٢٤٨/٢) .
(٦) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ،{بتصرف} ، ص ١١٤ .
(٧) ينظر : هذا البحث ، ص : ١٦٣ – ١٧٢ – ٢٨٣ - ٣٧١.
(٨) الجرجاني ، التعريفات ، ص ٧٦ .
(٩) اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١١٤ .
(١٠) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٧٧/٢) .

ولما وضعت هذه الصيغة في تركيبها الجديد ، ودلت على معنى جديد أصبحت مسكوكة[١] ، ولها سماتها الخاصة ، فجعلت إحدى الخوالف .

٤- خالفة المدح أو الذم : ويطلق عليها أغلب النحاة مسمى "فعلي المدح والذم" ، بملاحظة معنى الفعل فيهما ، حيث يقول ابن مالك:[٢]

فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ

ومع ذلك اختلف النحاة بين فعلية "نعم" و "بئس" واسميتهما – كما سياتي[٣]– ولكن الأولى بهما أن يوضعا في قسم مستقل ؛ لاختلافهما عن "الاسم" و "الفعل" مبنى ، ومعنى ، فمن حيث المعنى فإن معناها الإفصاح عن تأثر يدعو إلى المدح أو الذم[٤] ، كما أنها من حيث المبنى تشترك مع باقي الخوالف .

وكل الخوالف السابقة تشترك في أمور من جهة "المعنى" و "المبنى" مّما يدعو إلى جعلها قسماً مستقلاً عن باقي أقسام الكلم ، حيث إنها من حيث "المعنى" تدل على الإفصاح عمّا تجيش به النفس[٥]، وهي أسلوب إنشائي غير طلبي على المستوى الصرفي[٦].

---

[١] ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٤ .
[٢] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٥٤/٢) .
[٣] ينظر : هذا البحث ، ص : ١٥٥, ٢٣٧, ٣١٦, ٣٢٤ .
[٤] حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١١٥ .
[٥] ينظر : المرجع السابق ، ص ١١٦ .
[٦] يقول الدكتور تمام حسان : ((لربما كان من المستحسن أن يضمّ إلى هذه الأساليب الإفصاحية الندبة والاستغاثة والتحذير والإغراء ، ولكن ضم هذه الأساليب إلى ما ذكرنا لا يتم على المستوى الصرفي ، لأن هذه الأساليب الأخيرة لا يعبر عنها بالخوالف فلها مثل الإفصاح المذكور لكن على مستوى النحو لا مستوى الصرف)) ينظر : السابق ، ص ١١٧.

ومن حيث "المبنى" تمتاز الخوالف بسمات مميزة لها عن باقي أقسام الكلم ، ومنها :

١- من حيث العلامة الإعرابية : كل الخوالف من المبنيات التي لا تظهر عليها العلامة الإعرابية .

٢- من حيث البنية : جميع الخوالف – كما ذكر – صيغ مسكوكة مقطوعة الصلة عن غيرها صرفياً[١] ، كما أن اللواصق التي تدخلها تشارك فيها "الاسم" تارة ، و "الفعل" تارة أخرى ، و "الصفة" أحياناً ، و"الأداة" أحياناً أخرى[٢] .

٣- من حيث الرتبة : الرتبة محفوظة بين الخالفة وضمائمها[٣] فلا تقديم ولا تأخير لشيء منها .

٤- من حيث التضام : الخوالف كما سبق "صيغ مسكوكة" تجري مجرى المثل ؛ فتأتي مع ضمائم معينة[٤].

٥- من حيث التعليق : ربما الذي دفع أكثر القدماء إلى جعل الخوالف أفعالاً ملاحظتهم لدورها في التعليق ، حيث إنها تقوم بدور المسند دائماً[٥] ، وهو الدور الذي يلعبه "الفعل" في التعليق ، ولكنها تختلف عن الفعل في هذه الوظيفة ، ذلك لأنها : ((لا توصف بتعدٍ ولا لزوم بالنسبة لما يصاحبها من المنصوبات ولا تدخل في علاقة النسبة مع ما يصاحبها من المجرورات))[٦] .

سادساً : الظرف : ويسميه قدماء النحاة أيضاً "المفعول فيه" بالنظر إلى معناه ، وفيه يقول ابن مالك:[٧]

الظَّرْفُ وَقتٌ أَوْمكانٌ ضُمِّنَا فِيْ باطِرادٍ كَهُنَا امْكُث أَزْمُنَا

---

(١) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها {بتصرف} , ص ١١٧ .
(٢) ينظر : المرجع السابق ، ص ١١٨ .
(٣) السابق ، {بتصرف} ، ص ١١٧ .
(٤) السابق ، {بتصرف} ، ص ١١٨ .
(٥) السابق ، {بتصرف} .
(٦) السابق .
(٧) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٩٢/١) .

حيث جعلوا كل ما دلّ على مكان أو زمان ظرفاً ، بينما عرّف الدكتور تمام حسان الظرف بأنه : ((ما بُني لزمان أو مكان ولم يكن مشتقاً ولا معرباً))[١] فلاحظ فيه المعنى والمبنى ، كما حدّد ظروف الزمان الأصلية , وهي : إذ – إذا – إذاً – لما – أيّان – متى ، وظروف المكان الأصلية وهي : أين – أنّي – حيث[٢] ، وما عدا ذلك من الألفاظ ليس ظرفاً في الأصل وإنما بالنقل ، حيث يقول الدكتور تمام حسان : ((النحاة توسعوا في فهم الظرف بصورة جعلت الظرفية تتناول الكثير من الكلمات المتباينة معنى ومبنى))[٣] ، ومّما نقل إلى "الظرفية" ، واستعمل استعمال الظرف وليس بظرف في الأصل : المصادر ، وصيغتا الزمان والمكان ، وكلها في الأصل أسماء ، وكذلك بعض حروف الجر مثل "مذ ومنذ" ، وبعض ضمائر الإشارة المكانية مثل "هنا وثمّ" أو الزمانية مثل "الآن وأمس" ، والأسماء المبهمة الدالة على مقدار مثل "كم" ، أو على عدد مميز بزمان أو مكان مثل "خمسة أيام" ، أو على جهة مثل "فوق وتحت" ، أو على وقت مثل "حين وساعة" ، أو المبهم المفتقر للإضافة الصالح للزمان أو المكان مثل "قبل وبعد ولدن وبين" ، والأسماء ذات المسميات الزمانية أو المكانية المحددة مثل "سحر وبكرة"[٤] ، وكل هذه الألفاظ نقلت إلى الظرفية من قسم آخر ؛ فأدت وظيفة الظرف في السياق ، ولكن كما يقول الدكتور تمام حسان : ((لا ينبغي لهذا أن يضللنا عن أصالتها في باب الأسماء))[٥] .

فالظرف يختلف عن باقي أقسام الكلم لاختلافه عنها "معنى" و "ومبنى" ، فهو من حيث "المعنى" يدل على مكان أو زمان ، وتختلف دلالة "الزمن" بين "الفعل" و "الظرف" من ناحيتين[٦]:

- الزمن يستفاد من الظرف بالمطابقة ومن الفعل بالتضمّن .
- الزمن في الفعل مضيّ أو حالية أو استقبال ولكنه في الظرف الكناية عن زمان اقتران حدثين .

---

(١) البيان في روائع القرآن ، (٥٢/١) .
(٢) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١١٩ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١١٩ .
(٤) السابق ، {بتصرف} ، ص ١٢٠ .
(٥) السابق .
(٦) السابق ، ص ١٢٢ .

كما يمتاز "الظرف" من حيث "المبنى" عن باقي أقسام الكلم بالآتي :

١- من حيث العلامة الإعرابية : تعدّ الظروف من المبنيات ، وهذه السمة تقربها من الأدوات وتباعدها عن الأسماء[١] .

٢- من حيث البنية : الظروف من غير المشتقات ؛ ولذلك فهي قريبة الشبه من الضمائر والأدوات[٢] ، ولا تدخلها اللواصق .

٣- من حيث التضام : تفتقر الظروف الأصلية إلى ضمائم تبين مدلولها ، وهذه الضمائم إمّا أن تكون مفرداً أو جملة مع "أيّان" و "متى" و "أين" و "أنّى" ، وإمّا أن تكون جملة فقط مع "حيث" و "إذا" و "إذ" و"لما"[٣] .

٤- من حيث التعليق : الظروف ذات معانٍ وظيفية غير معجمية ؛ فهي قريبة من معنى الأداة ، كما أنها تعبّر عن علاقة "التخصيص"[٤]حيث أفاد "الظرف" تضييق إسناد الفعل بجهة من جهات فهمه ، فوضع في السياق "مفعولاً فيه" ، وتعلق بالفعل[٥] .

سابعاً : الأداة : وهي المذكورة في تقسيم القدماء الثلاثي بمسمى "الحرف" وعرفوه بأنه : ((كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها ، لكن في غيرها))[٦] ؛ فأشاروا إلى المعنى الوظيفي غير المعجمي للأداة ، واستخدام الدكتور تمام حسان مصطلح "الأداة" عند التقسيم ، ويعرفها بأنها : ((ما دلّ على الربط بين أجزاء الجملة إلى جانب دلالات فردية لكل أداة على معنى عام حقه أن يؤدى بالحرف))[٧] ، ولما للأداة من معنى وظيفي والدلالة على الربط ؛ جعلها الدكتور تمام حسان إحدى القرائن اللفظية الدالة على المعنى في السياق ، وسيتم الحديث عنها تفصيلاً في موضعها[٨] .

---

(١) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها {بتصرف} ، ص ١٢١ .
(٢) المرجع السابق ، {بتصرف} , ص ١٢١ .
(٣) السابق ، {بتصرف} .
(٤) السابق ، ص ١٢٢ .
(٥) السابق ، {بتصرف} .
(٦) الأبذي ، حدود النحو ، ص ٥٥ .
(٧) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٥٣/١) .
(٨) ينظر : هذا البحث ، ص ٣٨٩ .

ولكن الذي يهمنا هنا هو الإشارة إلى ما تمتاز به "الأداة عن باقي أقسام الكلم بالآتي :

١-من حيث العلامة الإعرابية : "الأداة" تعد من المبنيات التي لا تظهر عليها "العلامة الإعرابية".

٢- من حيث البنية : تقع الأدوات على حرف أو حرفين أو ثلاثة ، وليس لها أصول اشتقاقية .

٣- من حيث الرتبة : "الصدارة" للأدوات الداخلة على الجمل ، " و "التقدم" للأدوات الداخلة على المفردات ، وتعدّ الأدوات : ((مجالاً خصباً لدراسة ظاهرة الرتبة في اللغة العربية الفصحى))[١]

٤- من حيث التضام : تفتقر الأدوات بأنواعها افتقاراً متأصلاً إلى الضمائم ، حيث لا يفهم معناها إلا بضمائمها[٢] .

٥- من حيث التعليق : تعدّ "الأداة" في السياق من أهم وسائل التعليق ؛ لأنها تؤدي دور "الربط" فيه ؛ وقد أشار القدماء إلى القول بتعليق الجار والمجرور ، والظرف [٣] ، ويؤيدهم الدكتور تمام حسان في ذلك ، ولكنه يرى بتعليق جميع الأدوات ، حيث يقول : ((التعليق لا يقتصر على الظرف والجار والمجرور وإنما هو وظيفة الأدوات جميعاً ، فالعاطف والمعطوف متعلق بالمعطوف عليه وواو المعية ومتبوعها متعلقان بالمصحوب وهلم جرا))[٤] .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأقسام السبعة للكلم ليست منعزلة أو منفصلة تماماً عن بعضها البعض ، بل قد يحصل فيما بينها "النقل" ؛ ولذلك فإن قرينة "البنية" تكون خاضعة للبس أحياناً بسبب تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ؛ فتكون الحاجة ماسة إلى قرائن أخرى لتحديد المعنى المراد منها .

---

(١)حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٥
(٢)المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ١٢٦ .
(٣)ينظر : الوراق ، علل النحو ، ص ٣٦٩ .
(٤)اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٧ .

وتعدد المعنى الوظيفي للبنية قسمان :

أولاً : **تعدد المعنى الوظيفي بحسب الأصل** : وفيه تكون الكلمة : ((في حيز قسمها من أقسام الكلم))[١] ، ومن ذلك تعدد معاني بعض الأدوات مثل : تعدد معنى "ما" بين النفي , والمصدرية , والشرطية , والاستفهام ، وكذلك "أل" الدالة على معنى : الجنس والعهد والربط والموصولية[٢] ، ومع تعدد المعنى الوظيفي بقيت الأداة في حيزها ولم تخرج عن كونها "أداة" في أقسام الكلم ، وقد يحدث ذلك مع جميع أقسام الكلم الأخرى .

ثانياً: **تعدد المعنى الوظيفي بحسب النقل** : وهو يعني : ((انسلاخ اللفظ من معنى القسم الذي ينتمي إليه إلى معنى قسم آخر))[٣] ، وهذه الظاهرة هامة ، وقد لاحظها القدماء وصنفوا لها بعض المؤلفات مثل كتاب : "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام" و "الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي" ، ولكن الدكتور تمام حسان يرى بأن القدماء لم يضعوا لها عنواناً مستقلاً ؛ فتناولوها تحت مسميات عدة منها : "النقل" و "التحويل" و"النيابة"[٤]، وذلك نتيجة التقسيم الثلاثي للكلم الذي لم يسمح لهم بتتبع هذه الظاهرة ، وذلك لأن هذا التقسيم جعل الصفات , والضمائر , والظروف , وبعض الخوالف ضمن الأسماء ، كما جعل صيغتي المدح والذم والنواسخ أفعالا ، وما عدا ذلك حروف[٥] ، ولكن في ظل التقسيم السباعي يسهل ملاحظة هذه الظاهرة ودراستها[٦].

---

[١] حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٣٨/١) .
[٢] ينظر : المرجع السابق ، (٣٣/١) .
[٣] السابق ، (٥١/١) .
[٤] ينظر : السابق .
[٥] السابق ، {بتصرف} ،(٥١/١) .
[٦] السابق ، {بتصرف} ، (٥٢/١) .

و "النقل الوظيفي" يكون في جميع أقسام الكلم ، ومنه نقل "الاسم" إلى الوصفية في نحو قولك : "زيد أسد" حيث جعل النحاة الخبر الجامد مؤولا بالمشتق[١] ، ومعناه : متصّف بالشجاعة , يقول الدكتور تمام حسان : ((لو قرر النحاة في مثل ذلك أنه نقل للاسم إلى الوصفية ما احتاجوا إلى تأويل))[٢] ونقله إلى الظرفية فيكون ظرفا متصرفا[٣] مثل : "يوم" ، وقد ينقل "الوصف" إلى العلمية كما في "منصور" ، أو إلى الضمير عند اتصاله بـ"أل" فتكون صلة وموصول ، وكذلك نقل "الفعل" إلى العلمية نحو : "أحمد ويزيد" أو إلى الأداة نحو : "كان" الناسخة ، وقد ينقل "الضمير" الموصول المشترك إلى الأداة فيكون شرطا أو استفهاما مثل : "مَنْ" ، وينقل "الظرف" إلى الأداة فيدل على الاستفهام والشرط نحو: "متى" ، وكنقل "الأداة" إلى الخالفة كما في "ها" التنبيه تستعمل خالفة إخالة في مثل : "هاؤم"[٤] ، ما عدا "الخالفة" التي لا يحصل لها النقل ، ولكن ينقل إليها كنقل "أفعَل" التفضيل إلى التعجب ، ونقل صيغة "فَعُل" إلى المدح والذم[٥].

وقد تأتي "البنية" على غير القياس النحوي ، ويكون ذلك من الباب "الترخص" أو "العدول" وسبق التفريق بينهما[٦] ،فقد يحصل "العدول" عن أصل البنية ، بغرض طلب الخفة في النطق[٧] ، ويكون بعدة طرق منها:

أولاً: الإجراءات التصريفية : وهو أن : ((تتحول صورة اللفظ الأصلية))[٨] ، كالظواهر الصرفية مثل : الإدغام , والإعلال , والإبدال ، وهو عدول لانتمائه إلى قاعدة تصريفية[٩] .

ثانياً: النقل : ويراد به نقل المعنى الأصلي إلى معنى آخر لغاية أسلوبية[١٠] ، ولـه طريقتان : التضمين[١١] والنيابة[١٢] .

---

[١] ينظر : ابن هشام –مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص ٦٤٢ .
[٢] البيان في روائع القرآن ، (٥٣/١)
[٣] المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٥٤/١) .
[٤] ينظر : السابق، (٦٥/١) .
[٥] السابق ، {بتصرف} ، (٦٦/١) .
[٦] ينظر : هذا البحث ، ص : ٩٢ .
[٧] حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٧٧/٢) .
[٨] المرجع السابق .
[٩] ينظر : السابق ، (٧٨/٢) .
[١٠] السابق ، {بتصرف}
[١١] وهو : ((أن اللفظ الذي يضمن معنى لفظ آخر يحتل موقعه أيضا فيدخل على ألفاظ قد لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله)) ينظر : السابق .
[١٢] وهو : ((إنابة اللفظ عن اللفظ)) ينظر : السابق ، (٨٠/٢) .

ثالثاً : تسخير اللفظ لتوليد المعاني[1] ، وهو ذو طابع أسلوبي غير نحوي .

وإن كان العدول في "البنية" يرقى إلى مصاف القياس ؛ فإن الترخص فيها يسمع ولا يقاس عليه ، ويؤتى بالرخصة لتأدية معنى في التركيب لا يؤدى مع بقاء القرينة[2] ولها طرق متعددة ، فقد يكون الترخص في "البنية" : ((بتغيير هيكلها أو بحذف بعض حروفها أو زيادة حرف أو أكثر عليها أو تغيير حرف منها))[3] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾[4] فوقع الترخص في "البنية" بإبدال حرف مكان حرف لأن "بكه" هي "مكة" [5] ، والأمثلة على الترخص كثيرة ، ومسوغه قيام قرائن أخرى أغنت عن "البنية" في الدلالة على المعنى النحوي ، كما تحققت بالرخصة الغاية الجمالية الأسلوبية التي لا تتحقق مع بقاء "البنية" على أصلها ، حيث إنّ في "بكة" إشارة إلى المعنى اللغوي لمادة "بكّ"[6] , والله أعلم .

((قرينة البنية)):

↓

أقسامها :

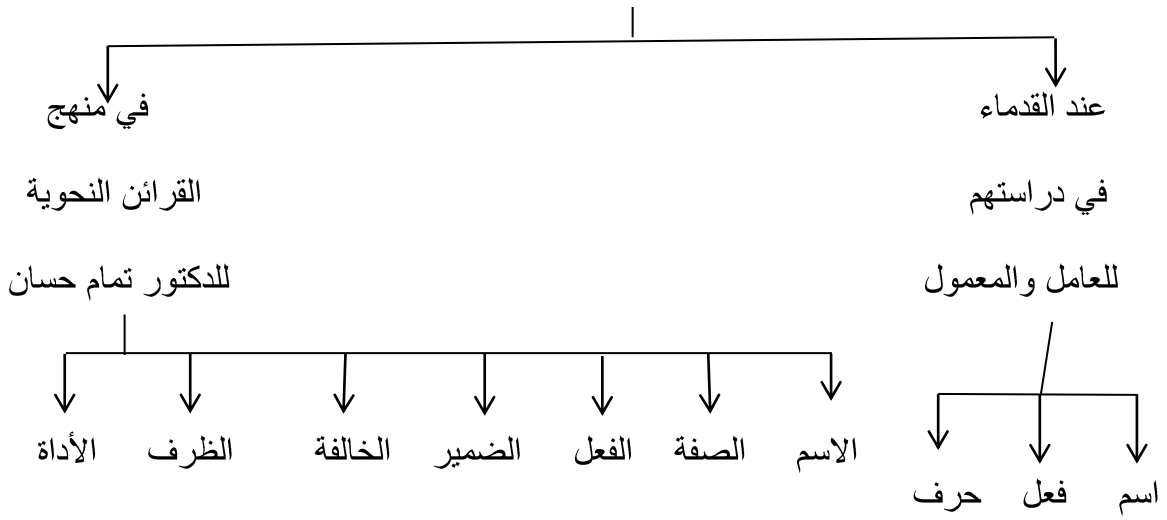

---

[1] وهو : ((قد يكون للفظ الواحد عدد من المعاني لا يتعين له واحد منها إلا بحسب بيئته التركيبة واللفظية في السياق)) ينظر : السابق ، (٨٢/٢) .

[2] عبد اللطيف – محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، {بتصرف} ، ص ٣٢٩ .

[3] حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٢٣١/١) .

[4] سورة : آل عمران ، الآية : (٩٦) .

[5] ينظر : الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، {بتصرف} ، (١٠/٤) .

[6] يقال : بكّ الشيء : خرقه وفرقه ، وكذلك : ((بكة : مكة ، سميت بذلك لأنها كانت تبكّ أعناق الجبابرة إذا ألحدوا فيها بظلم ، وقيل : لأن الناس يتباكون فيها من كل وجه أي يتزاحمون)) ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، (٤٠٢/١٠) ، [بكّ] .

الشواهد القرآنية المرتبطة بقرينة البنية من كتاب الإنصاف للأنباري :

١- قال تعالى : ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[١]

ذكر الأنباري هذا الشاهد في مسألة : نعم وبئس ، أفعلان هما أم اسمان ؟[٢] مؤيداً مذهب البصريين ، ورد الاعتراضات الكوفية على دليل البصريين للقول بفعليتهما بقرينة "البنية" فيهما ، وهو : ((اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحد من العرب في الوقف هاء))[٣] ؛ وهي إحدى اللواصق التي اختصّ بها الفعل[٤] ، كما يقول ابن مالك:[٥]

بِنَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ ، وَيَا اِفعِلِي ، وَنُونِ اقبِلَنَّ - فِعْلٌ يَتَجَلِيْ

ولما اختصت هذه اللواصق ببنية الأفعال كانت قرينة عند البصريين على فعلية "نِعْم" و"بئسَ".

أمّا الكوفيون فقد اعترضوا على دليل البصريين بحجة عدم الاختصاص ؛ لأن هذه التاء لم تختص بالفعل حيث اتصلت بالحروف كما في قولهم : "رُبَّتَ" ،و"ثُمَّتَ" ،و"لاتَ"[٦] ،و"لَعَلَّتَ"[٧] ، فأسقطوا استدلال البصريين بقرينة "البنية" على فعليتهما ، وأقاموا بدلاً منها قرينة "المطابقة" الدالة على اسميتهما ؛ لأنهما لو كانتا فعلين لوجبت مطابقتهما للفاعل ، فقالوا : ((ألا ترى أن قولك : "قام المرأة" ، و "قعد الجارية" لا يجوز في سعة الكلام ، بخلاف قولك : "نعم المرأة" ، و "بئس الجارية" فإنه حسن في سعة الكلام))[٨]؛ واتصال الفعل بهذه التاء واجب في حالتين:[٩]

---

(١) سورة : ص ، الآية : (٣) .
(٢) حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أن "نِعْمَ وبئسَ" اسمان مبتدآن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين)) ، ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٩٧/١) .
(٣) المرجع السابق ، (١٠٤/١) .
(٤) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٠٧ .
(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢٦/١) .
(٦) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٠٤/١) .
(٧) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٨ .
(٨) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٠٧/١) .
(٩) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (٢٤٢/١) .

أولاً: الفعل المسند لفاعل مؤنث مضمر متصل مثل :"هند قامت" , و "الشمس طلعت" .

ثانياً: الفعل المسند لفاعل ظاهر حقيقي التأنيث متصل بفعله غير جمع ,ولاجنس نحو:"قامت هند".

ولكن "الأنباري" ردّ اعتراض الكوفيين السابق ، وأيدّ مذهب البصريين بقرينة "البنية" ؛ لأن التاء اللاصقة بـ"نِعْمَ" و "بئسَ" تختلف عن التاء اللاصقة للأدوات معنى ، ومبنى مستدلاً بعدد من القرائن ، ومستشهداً بقوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ، ويمكن ملاحظة هذا الاختلاف في المعنى والمبنى من خلال القرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق ، وهي :

أولاً : قرينة الأداة : اختلف النحاة في "لات" ، فمنهم من قال بأنها فعل ، ومنهم من قال بأنها حرف ، ثم اختلفوا فيها من حيث أنها مركبة أو غير مركبة ، فمن رأى حرفيتها يرى أنها: ((حرف نفي أصله "لا" ثم زيدت عليها التاء كما زيدت في "ثُمَّت" و "رُبَّت"))[١]، ومن رأى فعليتها ذهب إلى أنّ : ((أصلها "ليس" فقلبت ياؤها ألفاً ، وأبدلت سينها تاء كراهة أن تلتبس بحرف التمني))[٢] , ولكن الأرجح والمتفق عليه أنها أداة تدخل على الجمل المثبتة ، فرتبتها الصدارة ،ويرتفع بعدها الاسم ،وينتصب الخبر[٣] .

وقد أخذ الأنباري بمذهب القول بحرفيتها ، ولكنه فرق بين التاء اللاصقة بها ، وبين التاء في الفعلين مثل "نِعْمت وبئست" ، وبينها وبين التاء في الحرفين "رُبَّت وثُمَّتَ" بأنها لم تلتصق في آخر الأداة "لا" ؛ بل قد تكون داخلة على بداية لفظ "حين" كما ذهب أبو عبيد القاسم بن سلام[٤] ، نقلاً عن بعض العرب بزيادة التاء على أول لفظ حين وأوان والآن[٥]، واستدل على صحة ذلك بأنه رآها متصلة في المصحف الإمام[٦] ، ومنه قول الشاعر:[٧]

العَاطِفُونَ تَحِيْنَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالمطْعِمُونَ زَمَانَ أيْنَ المطْعِمُ

---

(١) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٤٨٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٤٨٦ .
(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (٢٩٤/١) .
(٤) وقيل : ((إنما هو قول الأموي لا أبي عبيد وإن اشتهر النقل عنه)) ، ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، (١٦٤/٤) .
(٥) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (١٠٨/١) .
(٦) أي : "ولا تحين مناص" ، ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٣٤٩ : ٤٨٦ .
(٧) قائله : أبو وجزة ، ينظر : النحاس ، إعراب القرآن ، (٤٥٢/٣) ، والأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٠٨/١) ، والبغدادي ، خزانة الأدب ، (١٦٤/٤) .

ولما كانت "التاء" اللاصقة قد تلتصق بالأدوات والأفعال ، كما قد تلتصق بالأداة "لا" أو بما يليها ، فإنها لا تقررّ فعلية "نعم وبئس" أو اسميتهما .

ثانياً : قرينة المطابقة : تجب المطابقة بين الفعل وفاعله المؤنث ، ولا تجب بين الأداة ومدخولها ، وذلك قرينة دالة على حرفية "لات" ، ولهذا يقول سيبويه : ((لم تستعمل إلا مضمراً فيها ؛ لأنها ليست كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب تقول : لستَ ولستِ وليسوا ، وعبد الله ليس ذاهباً ؛ فتبنى على المبتدأ وتضمر فيه ، ولا يكون هذا في "لات" لا تقول : عبد الله لات منطلقاً ولا قومك لاتوا منطلقين))[١] ، وهنا اجتمعت "البنية" ,و"الرتبة" ,و"المطابقة" للقول بحرفيتها ، وبملاحظة تضافر القرائن جعلها النحاة باباً خاصاً تحت مسمى : (("ما" و "لا" و "لات" المشبهات بليس))[٢] ، فجعلوها أدوات أو حروفاً ، وهذا ما تؤيده القرائن كما سيأتي .

بينما استدلّ الكوفيون بقرينة "المطابقة" على اسمية "نعم وبئس" لعدم لزوم التاء في نحو قولك : "نعم المرأة وبئس الجارية" ، ويرد الأنباري هذا الدليل للزومها في لغة شطر العرب[٣] متى ما تحقق شرط دخول تاء التأنيث الساكنة على الفعل الماضي[٤]– كما ذكر – بقرينة "البنية" في فاعله الحقيقي الثأنيث ، و قرينة "التضام" بعدم فصله عن فعله بفاصل ، فيرى الأنباري أن "المطابقة" حاصلة وهي قرينة على فعلية "نعم" و "بئس" ، وسيتم بيان وتفصيل ردّ الأنباري على الدليل الكوفي عند تحليل قوله تعالى : ﴿ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ﴾ في هذا البحث[٥] .

ثالثاً : قرينة التضام : اشترط النحاة شرطين في "التضام" إلى "لات"عبرّ عنهما ابن مالك في الألفية بقوله:[٦]

وَمَا لِلاَت فِي سِوَى حيْنِ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفع فشَا وَالعَكْسُ قَلْ

---

(١) الكتاب ، (٥٧/١) .
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢٧٨/١) .
(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (١٠٧/١) .
(٤) ينظر : ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص ٢٧ .
(٥) ينظر : ص ١٤٨.
(٦) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١٩٢/١) .

وقد اختلف النحاة في شرطي التضام السابقين كما يأتي :

الشرط الأول : أن يليها لفظ "الحين" كثيراً ، و "الساعة" و "الأوان" قليلاً[١] ، ومنهم من يشترط بعدها لفظ "الحين" دون غيره ، ومنهم من أجاز بعدها لفظ الحين وما يرادفه من أسماء الزمان[٢].

والشرط الثاني : أن يقع بعدها الجملة الاسمية مع وجـوب حذف أحد طرفيها ، وغالباً يحذف المسند إليه[٣]، وتحقق كلا الشرطين في الشاهد السابق ، والتقدير فيه : لات الحينُ حين مناصٍ ، ويجوز العكس ، ولكن يلزم معها الترخص في "التضام" بحذف أحد الطرفين ، وذلك لأمن اللبس والافتقار إليهما[٤] عند الجمهور ، وهناك رأي آخر ، وهو أنه إذا ولي "لات" المرفوع فهو مبتدأ ، وإن وليها المنصوب فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره : ولات أرى حين مناص[٥] .

ولكن عند ملاحظة القرائن المعنوية يكون رأي الجمهور أقرب للصواب ؛ لأن الترخص واقع في "التضام" بحذف كلمة للافتقار ، وقرينة "الإسناد" قائمة سواء أكان المحذوف الأول أم الثاني ، بينما عند الأخذ بالقول الآخر يكون "التضام" مضطرباً ؛ لاختلاف قرائن التعليق عند تأويل المحذوف ، فإن وقع بعدها المرفوع فهو مبتدأ والخبر محذوف ، والقرينة المعنوية القائمة هي "الإسناد" ، أمّا إذا وقع بعدها المنصوب فهو مفعول به لفعل محذوف والقرينة المعنوية هي "التخصيص" .

وحتى يثبت "الأنباري" فعلية "نعم وبئس" وينفي اسميتهما أشار إلى اختلاف التاء اللاصقة فيهما عن التاء فـي "لات"[٦] التي يقف عليها الكسائي بالهاء[٧] ، وهذه خاصية من خصائص التاء اللاصقة المختصة بالأسماء في نحو : شجرة وامرأة ؛ و ذلك للتنبيه على المحذوف[٨] ،

---

(١) ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، {بتصرف} ، ص ٢٥٩ .
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (٣٢٠/١) .
(٣) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، {بتصرف} ، ص ٢٥٩ .
(٤) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٧ .
(٥) حيث : ((نقله ابن عصفور عن الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافي واختاره أبو حيان)) ينظر السيوطي ، همع الهوامع ، (٤٦١/١) .
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (١٠٨/١) .
(٧) ينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، (٣٤٩/٩) .
(٨) العكبري – أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت : ٦١٦هـ) ، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض ، المكتبة العلمية ، لاهور – باكستان ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٢) ، {بتصرف} ، (٩٠/١) .

و الترخص في "التضام" ، وأن المعنى : ليست الساعة أو المدة حين مناص[١] ، وهذه الخاصية لم يقل أحد بوقوعها في التاء اللاحقة "نعمت وبئست" مّما يدلّ على أنهما ليستا اسمين ، ولكنه في نفس الوقت لا يؤكد فعليتهما .

رابعاً : قرينة العلامة الإعرابية : جاء الشاهد على الأكثر في لسان العرب ، وهو حذف الاسم وذكر الخبر بقرينة "العلامة الإعرابية"، بنصب "الحين"، والتقدير : ولات الحينُ حينَ مناص[٢] ، خلافا لمن قرأها برفع لفظ "الحين"[٣] ، والخبر محذوف وتقديره : ولات حينُ مناصٍ لهم[٤] .

خامساً : قرينة الرتبة : تعدّ "لات" من الأدوات الداخلة على الجملة الاسمية ، وهو وجه مشابهتها لـ"ليس" في المبنى ، كما أنهما تدلان على النفي ، وهو وجه مشابهتها لها في المعنى ، ورتبتها الصدارة في الكلام ، وهي رتبة محفوظة[٥] ؛ ولهذا كما يقول سيبويه لا يجوز أن تقول : عبد الله لات منطلقا[٦] ، ورتبتها محفوظة في الشاهد السابق .

سادساً : قرينة البنية : تعدّ "لات" عند الجمهور "أداة مركبة من "لا" النافية ، وتاء[٧] التأنيث ، وعلى ذلك فإنّها تقع – في الأصل – على حرفين مّما يدلّ على أنها حرف أو أداة ، ولا يصحّ أن تكون فعلاً أو اسماً ، وذلك بخلاف "نعم وبئس" حيث تقعان على ثلاثة أحرف ، ولهذا اختلف النحاة في بنيتها , ومّما يدلّ على حرفيتها أيضا تاء التأنيث اللاصقة بها ، وهي تاء متحركة على حدّ التاء في الحروف مثل : "رُبَّتَ" ، و "ثُمَّتَ" ، و "لَعَلَّتَ" ، وهي تختلف عن التاء اللاحقة للفعل ؛ لأن اللاحقة للفعل تاء ساكنة[٨] ، كما تختلف عن التاء اللاحقة للاسم التي لا خلاف في أنها تبدل في الوقف هاء ، بينما لم تبدل اللاحقة للحروف هاء في وقف أو وصل[٩] .

---

[١] ينظر : الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد (ت : ٥٠٢هـ) ، المفردات في غريب القرآن ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، لبنان ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (١) ، ص ٤٤٥ .
[٢] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٣١٩/١) .
[٣] قرأ بها : ((الضحاك وأبو المتوكل والجحدري وابن يعمر وعيسى بن عمرو أبو السمال)) ينظر : الخطيب ، معجم القراءات ، (٧٦/٨) .
[٤] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٣١٩/١) .
[٥] ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٨ .
[٦] ينظر : الكتاب ، (٥٧/١) .
[٧] ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٥١١/١) .
[٨] ينظر : الأنباري ، أبو البركات (ت : ٥٧٧هـ) ، أسرار العربية ، تحقيق : د. فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، (١٢٥/١) .
[٩] ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، {بتصرف} ، (٣٠٠/١) .

كما أن التاء اللاحقة لـ"لات" وباقي الحروف تختلف عن اللاحقة للأسماء والأفعال في المعنى والمبنى ، فمن حيث المبنى فهي تاء متحركة لالتقـاء الساكنين , وللتفريق بينها وبين التاء في الأفعال[1] , كما أنها لا تقلب هاء في وقف أو وصل فتفترق عن اللاحقة للأسماء والأفعال في المبنى ، ومن حيث المعنى يؤتى بالتاء في نحو "لات" لتأنيث الحرف وليس لتأنيث شيء آخر حيث يجوز أن تقول : "رُبَّت رجلٍ أهنت"[2]، وكما في الشاهد المذكور بينما التاء في نحو : "قامت المرأة" يؤتى بها لتأنيث الاسم المسند إلى الفعل ، ومن هنا تأكدت حرفية "لات" معنى ومبنى بخلاف التاء المتصلة بـنِعْمَتْ وبئسَتْ" فهي تاء ساكنة على حدّ التاء المتصلة بآخر الفعل في نحو : "قامتْ" ، ويؤتى بها لتأنيث الاسم المسند إلى الفعل فحدث الخلط بينهما معنى ومبنى .

وهذا ما لاحظه الأنباري الذي فرّق بين التاء اللاصقة في "نعمتْ وبئستْ" وبين التاء في الأدوات مثل "رُبَّتَ , وثُمَّتَ , ولاتَ" ؛ فاستدلّ على أنهما ليسا اسمين أو حرفين وهذا صحيح ، ولكنه لم يضع حدوداً تفرق بين التاء فيهما ، وبين "التاء" اللاحقة للفعل الماضي ، وهو ما يدلّ على أنهما ليسا اسمين كما أنهما ليسا فعلين ؛ فاستحقا أن يكونا قسماً خاصاً من مباني التقسيم وهو "الخالفة" ، وهو ما لاحظه الدكتور تمام حسان الذي فرّق بين بنية "نعم" و "بئس" ، وبين بنية الأفعال بملاحظة باقي اللواصق فيهما حيث يقول : ((غفل الأولون عن أنّ هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة أمّا "تا" فعلت وياء افعلي ونون أقبلن والتصرف إلى مضارع وأمر بل التصرف في داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء فلا يقبل شيئاً منه))[3] .

---

(1) الشاطبي ، أبو شامة عبد الرحمن بن إسماعيل (ت : ٦٦٥هـ) ، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٢) ، {بتصرف} ، (٢٧٥/١) .
(2) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٠٧/١) .
(3) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٥ .

ولكن ربّما الذي دعا الأنباري وعلماءنا الأوائل إلى إغفال هذه الفروق ، والقول بفعلية "نعم" و "بئس" هو ملاحظتهم علاقة "الإسناد" ، فعدّوا معظم الخوالف أفعالا ؛ لأنها تقوم – كالفعل – بدور المسند دون المسند إليه[1] ؛ فالإسناد قرينة على عدم اسميتهما خلافاً لما يراه الكوفيون ، ولكنه لا يقوم دليلاً على فعليتهما كما يرى البصريون ، وعند ملاحظة القرائن اللفظية "كالبنية" ، و "الرتبة" ، و "التضام" و "المطابقة" و "العلامة الإعرابية" فإن الأرجح إخراج "نعم وبئس" عن الاسمية وكذلك عن الفعلية ، وجعلهما قسماً مستقلاً تحت مسمى "الخالفة" كما صنفها الدكتور تمام حسان ، وهو تقسيم أكثر دقة من حيث المعنى والمبنى من جهة ، كما أنه يؤدي إلى حل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين فيهما من جهة أخرى , والله أعلم .

---

[1] ينظر : حسان – تمام , اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٨ .

ويمكن إيجاز القرائن الدالة على المعنى في الشاهد – موضع الدراسة – من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		الأداة	المطابقة	التضام	العلامة الإعرابية	الرتبة	البنية
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾	المعنى	أداة تدخل على الجمل ورتبتها الصدارة يرتفع معها الاسم وينتصب الخبر .	تلزم الأداة طريقة واحدة فلا يذكر معها الضمير مثنى أو مجموعاً فهي من الأدوات المشبهة بـ(ليس) .	تلزم الترخص في التضام دائماً وعلى أرجح الأقوال يكون معها : حذف الاسم إذا وليها المنصوب . وحذف الخبر إذا وليها المرفوع .	إذا وقع بعدها المرفوع فهو الاسم والخبر محذوف . وإذا وقع بعدها المنصوب فهو الخبر والاسم محذوف .	الأدوات الداخلة على الجمل لها رتبة الصدارة في الكلام وهي رتبة محفوظة فيجب تقديمها على الاسم والخبر .	هي حرف مكون من حرفين : (١)حرف نفي . (٢)تاء التأنيث المتحركة المفتوحة اللاحقة للحروف وتختلف مبنى عن اللاحقة للأفعال (ساكنة) كما تختلف عن اللاحقة للأسماء (تبدل في الوقف هاء) كما تختلف معنى لأنها تدل على تأنيث الحرف لا لتأنيث شيء آخر .
	المبنى	لات + حينَ مناص أداة الصدارة لها جملة اسمية حذف اسمها	لات: مفرد، مثنى، مجموع تلزم حالة واحدة	ولات × حينَ مناص أداة (الحينُ) (الافتقار) الخبر الاسم محذوف وجوباً	ولات حينَ مناص خبر (لات) منصوب + الاسم محذوف مرفوع تقديره : (الحينُ)	لات حينَ مناصٍ (رتبة محفوظة) لأداة لها الصدارة فلا يجوز تأخرها أو توسطها : -حين لات مناص × -حين مناص لات ×	(لات)= (لا)+(تَ) حرف نفي، لاصقة التأنيث المتحركة المفتوحة (تأنيث الأداة)

٢- قال تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾[١]

ذكر الأنباري الشاهد السابق في مسألة : القول في نعم وبئس ، أفعلان هما أم اسمان ؟[٢] ؛ فردّ مذهب الكوفيين بالقول باسميتهما[٣] بقرينة "المطابقة" ؛ لأنهما لو كانا فعلين للزمتهما التاء إن وقع بعدهما الفاعل مؤنثا[٤] ،فهما اسمان – عند الكوفيين - لعدم لزوم المطابقة في قولهم : نعم المرأة هند , ورد الأنباري بعدم اعتبار هذه القرينة ، وعلة ذلك أن : ((التاء تلزمهما في لغة شطر العرب))[٥] ، ولا فرق بين قول العرب : "نعمت المرأة" و "قامت المرأة" من حيث وجوب المطابقة ؛ لأن "المطابقة" هي الأصل وهي قرينة على فعليتهما ، وعدم المطابقة لغة قليلة تشبه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب قولهم : ((قال فلانه))[٦] ، ولكن حذف التاء أكثر مع "نعمت"[٧] , فحذفها من الفعل من الترخص في "البنية" , ولكنه عدول مع "نِعْمَ" و"بئسَ", يمكن القياس عليه.

كما علل الأنباري لجواز قولهم : "نعم المرأة هند" بملاحظة قرينة "البنية" ، وهو دلالة "أل" على الجنس كما في قولهم : "الرجل أفضل من المرأة" أي : جنس الرجال أفضل من جنس النساء"[٨]، ولا خلاف بين النحاة في جواز تذكير أو تأنيث أفعال أسماء الأجناس والجموع[٩] ، ويدعم هذا القول وجوب حذف تاء التأنيث في الفعل الذي فاعله مؤنث حقيقي التأنيث بقرينة "التضام" بسبب الفصل بين الفعل وفاعله في مثل قولهم : "حضر القاضي اليوم امرأة" , وفي نحو قولهم: "ما قعد إلا المرأة ، وما قام إلا الجارية"[١٠]، وكما أن "التضام" في هذه الأمثلة قرينة على عدم المطابقة بين الفعل وفاعله ؛ فكذلك "البنية" التي جاء عليها فاعل "نعم" و"بئس" بدخول "أل"

---

(١) سورة : التين ، الآية : (٤) .
(٢) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٩٧/١) .
(٣) ينظر : هذا البحث ، قوله تعالى : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ ص ١٤٠ .
(٤) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (١١١/١) .
(٥) المرجع السابق .
(٦) ينظر : الكتاب ، (٣٨/٢) .
(٧) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٧٨/٢) .
(٨) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١١١/١) .
(٩) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(١٠) ينظر : السابق.

الدالة على استغراق الجنس قرينة على عدم وجوب المطابقة وفي ذلك يقول ابن مالك:[1]

وَالحَذْفُ فِي نِعْمَ الفُتَاةِ اسْتَحسَنُوا لأنَّ قصْدَ الجِنْس فِيهِ بَيِّنُ

ولهذا يقول الأنباري:((كما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم:"ما قعد إلا المرأة" تنبيهاً على المعنى، فكذلك حذفوها من قولهم:"نعم المرأة" تنبيهاً على أن الاسم يراد به الجنس))[2] .

ولكن مجرد قبول تاء التأنيث الساكنة لا تقوم قرينة على فعلية "نعم" و "بئس" – كما يرى الأنباري في تأييده رأي البصريين – وعدم دخولها في مواضع لا تقوم قرينة على اسميتهما – كما قال بذلك الكوفيون – وذلك لما تمتاز به "نعم" و "بئس" مبنى ومعنى من عدة جهات منها[3]:

أولاً : الرتبة : حيث إن رتبتهما محفوظة مع ضمائمهما (صيغة المدح أو الذم + الفاعل + المخصوص) .

ثانياً : البنية : هما من الصيغ المسكوكة المقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية .

ثالثاً : التضام : إذ تأتيان مع ضمائم معينة كما ذكر.

وبذلك استحقت "نعم" و "بئس" أن تكونا قسماً برأسه ، فهما ليستا اسمين كما أنهما ليستا فعلين ، وإنما – كما ذكر سابقاً في تصنيف الدكتور تمام حسان لأقسام الكلم – هما ضمن "الخوالف" التي لها من خصائص الأفعال ، وبعض خصائص الأسماء ، كما أن لها سماتها التي تميزها عن غيرها من الأقسام ، وسبق الإشارة إلى ذلك[4] ، وقد أشار القدماء إلى بعض تلك الخصائص والسمات ، ومن ذلك قولهم عنهما : ((قد كثرا وصارا في المدح والذم أصلاً ، والحذف موجود في كل ما كثر استعمالهم إياه))[5] ، بجعلهما أصلاً للمدح والذم فليس أصلهما الفعلية أو الاسمية ، أي أنهما أصل بذاته دال على معنى الإفصاح.

---

(1) المرادي –توضيح المقاصد والمسالك ، (٥٩٣/٢) .
(2) الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١١١/١) .
(3) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٥ : ١١٨ .
(4) ينظر : هذا البحث ، ص : ١٣٣ .
(5) المبرد – أبو العباس محمد بن يزيد (ت : ٢٨٥هـ) ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٤) ، (١٤٦/٢) .

أما القرائن الدالة على المعنى الوظيفي في قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾، فهي :

أولاً : قرينة التخصيص : والتخصيص قيد في علاقة الإسناد [١] ، حيث أسند الخلق – في الشاهد السابق - إلى الذات الإلهية ، وهو إسناد حقيقي ، تخصص بالتعدية إلى المفعول به الذي هو "الإنسان" ؛ حيث كان "الإسناد" أمراً مطلقاً ؛ لأن إسناد الخلق إلى الله يشمل الكائنات المختلفة كالإنسان , والحيوان , والنبات , وغيرها ، فقيدّ في الشاهد بالحديث عن خلق الله للإنسان خاصة ؛ فيكون التخصيص في الشاهد – موضع الدراسة – قرينة معنوية تضافرت معها قرائن لفظية منها قرينة "البنية" في الفعل "خلقنا" الذي هو فعل متعدٍ ، وكذلك "العلامة الإعرابية" و "الرتبة" كما سيأتي .

ثانياً : قرينة البنية : "أل" من الأدوات التي يتعدد معناها الوظيفي بين الجنس , والعهد , والربط , والموصولية[٢] , وفي الشاهد – موضع الدراسة – دلت على معنى الجنس [٣] ، واسم الجنس هو : ((موضوع لكل فرد خارجي على سبيل البدل من غير اعتبار تعينه))[٤] ، مثل : "الرجل" ، والفرق بين تعريف هذا الاسم وتنكيره هو فرق بين الحقيقة المقيدة لاستحضارها في الذهن ، والحقيقة المطلقة دون قيد [٥] ، وهذا النوع من التعريف لا يعني الإحاطة ؛ لأنها غير ممكنة [٦] حيث إن لفظ "الإنسان" المراد به جنس الإنسان دون أن يكون عن إحاطة ومشاهدة لجميع أفراد هذا الجنس .

---

[١]ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٥ .
[٢]المرجع السابق ، (١١٢/٢) .
[٣]ينظر : ابن السراج ، الأصول في النحو ، (١١٢/٢) .
[٤]المرجع السابق ، (١١١/٢) .
[٥]ابن هشام – الأنصاري ، مغني اللبيب ، {بتصرف} ، (٧٣/١) .
[٦]ابن جني –سر صناعة الإعراب ، {بتصرف} ، (٣٥٠/١) .

و"أل" الجنسـية نوعـان : ((إما لاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها "كل" حقيقة ... [كما في الشاهد السابق] أو لاستغراق خصائص الأفراد وهي التي تخلفها "كل" مجازاً : زيد الرجل علماً ، أي : الكامل في هذه الصفة))[1] , ومما يدل على "أل" الجنسية أيضاً صحة الاستثناء من مدخولها كقوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[2] ، أو وصفه بصفة دالة على الجمع[3] ، وذلك كقوله تعالى ﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ ﴾[4] ، ولما تحقق ذلك في "أل" الداخلة على لفظ "الإنسان" في الشاهد – موضع الدراسة – تعين أن تكون "أل" جنسية دالة على معنى استغراق الجنس ؛ والمعنى "كل إنسان" ؛ ولهذا يقول الدكتور تمام حسان عن "أل" الجنسية أنها وقعت في القرآن الكريم في كل آية ورد فيها لفظ الإنسان أو الإنس[5] ، وهي القرينة التي استدل بها الأنباري لتأييد مذهب البصريين في هذه القضية بحذف التاء من قولهم : "نعم المرأة هند" ؛ لأن المراد بـ"أل" في الفاعل هنا الجنس .

ثالثاً : قرينة العلامة الإعرابية : الفتحة الظاهرة على آخر لفظ "الإنسانَ" في الآية الكريمة قرينة على المفعولية ؛ لأن النصب علم المفعولية .

رابعاً : قرينة الرتبة : الشاهد جاء على أصل ترتيب الجملة الفعلية بتقديم الفعل يليه الفاعل ثم المفعول به "خلقنا الإنسان" ؛ وهي رتبة غير محفوظة ؛ لجواز تقدم المفعول به على الفاعل في مواضع منها قولك : ضرب عمراً زيدٌ[6] .

ولكن – في الشاهد السابق – تحولت الرتبة غير المحفوظة إلى رتبة محفوظة وجب فيها تقديم الفاعل وتأخير المفعول ؛لمنع انفصال الضمير المتصل ،لأن الفاعل وقع ضميراً غير محصور[7].

---

(١) ابن هشام – الأنصاري ، مغني اللبيب ، (٧٣/١) .
(٢) سورة : العصر ، الآية : ٢ .
(٣) ينظر : الكفومي ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، ص ١٦٦ .
(٤) سورة : النور ، الآية : ٣١ .
(٥) البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٣٣/١) .
(٦) السيوطي – جلال الدين ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٥٨٠/١) .
(٧) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٥٨١/١) .

خامساً : قرينة النسبة : وهي تجعل علاقة الإسناد نسبية[١] ، وتظهر في الشاهد من جهتين :

أولاً : فيما بين الجار والمجرور : (في أحسن) :إذ إن "في" حرف جر دل على معنى الظرفية[٢] مجازاً وقيل : يجوز أن تكون زائدة ، أي : قوّمناه أحسن تقويم[٣] ، والأول أقوى ، والمعنى إلحاق ظرفية التفضيل بخلق الإنسان خاصة .

ثانياً : فيما بين المضاف والمضاف إليه : (أحسن تقويم) : والحديث عن خلق الإنسان ، والمراد بالتقويم "القوام" ، وذلك : ((لأن التقويم فعل وذلك وصف للخالق لا للمخلوق ، ويجوز أن يكون التقدير : في أحسن قوام التقويم فحذف المضاف))[٤] ، أو يكون التقدير : في تقويم أحسن تقويم ، فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه[٥] ، ووقوع الترخص في التضام .

كما أن الإضافة[٦] هنا شبيهة بالمحضة[٧] من إضافة الصفة إلى الموصوف ، ويلزم "أفعل التفضيل" الإفراد والتذكير ؛ لأنه أضيف إلى نكرة[٨] ، وهذا معنى قول ابن مالك:[٩]

وَإنْ لمِتكُور يُضفْ ، أوْ جُرّدا ألزم تذكيراً ، وأنْ يُوحَّدا

---

(١) ينظر – حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠١ .

(٢) ((تكون للظرفية حقيقة ، نحو : ﴿ وَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ فِيٓ أَيَّامٖ مَّعۡدُودَٰتٖۚ ﴾{البقرة / ٢٠٣} ، ومجازاً نحو : ﴿ وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ ﴾{البقرة / ١٧٩})) ينظر : المرادي –الجنى الداني ، ص ٢٥٠ .

(٣) السمين الحلبي –الدر المصون ، (٥٢/١١) .

(٤) العكبري – أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت : ٦١٦هـ) ، التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٢) ، (١٢٩٤/٢) .

(٥) مكي بن أبي طالب – القيسي ، الهداية إلى بلوغ النهاية ، تحقيق : جامعة الشارقة ، إشراف : د. الشاهد الباقولي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، الشارقة – الإمارات العربية ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م = ١٤٢٩هـ ، عدد المجلدات (١٣) ، {بتصرف} ، (٨٣٤٣/١٢) .

(٦) وتنقسم الإضافة إلى قسمين أساسيين : ((المحضة هي : غير إضافة الوصف المشابه الفعل المضارع إلى معموله ، وغير المحضة هي : إضافة الوصف المذكور ... وهذه لا تفيد الاسم الأول تخصيصاً ولا تعريفاً ... والمحضة ليست كذلك وتفيد الاسم الأول تخصيصاً إن كان المضاف إليه نكرة نحو : (هذا غلام امرأة) ، وتعريفاً إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو : "هذا غلام زيدٍ)) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٤٣/٢) .

(٧) وهو أنواع منها : إضافة الاسم إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم ، وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة المؤكدَّ إلى المؤكدَّ ... ينظر : المرادي – بدر الدين ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٧٩٠/٢) .

(٨) ولأفعل التفضيل ثلاثة أحوال : الأول : أن يكون مجرداً ، والثاني : أن يكون مضافاً ، والثالث : أن يكون بالألف واللام ... ولكل حالة خصائصها من حيث دخول (من) الجارة ، ومن حيث الإفراد والتذكير ... ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (١٧٦/٣) .

(٩) المرجع السابق ، (١٦٦/٢) .

ولإضافة أفعل التفضيل معنيان : أولهما : التفضيل مع المشاركة في الصفة ، وثانيهما : التخصيص وعدم المشاركة[1] وربما المراد في الشاهد المعنى الأول ؛ فيكون المراد إلحاق الحلول في أحسن تقويم بخلق الإنسان خاصة ، وإن شاركت باقي مخلوقات الله الإنسان في صفة الحسن .

وبذلك كان قوله ﴿ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ﴾قيد في علاقة الإسناد السابقة في قوله : ﴿ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ ﴾،

فجعلت علاقة الإسناد نسبية لأن المراد ليس مجرد الإخبار عن خلق الإنسان ، ولكن المراد الإخبار عن أن خلق الإنسان هو أحسن خلق الله ، كما أن المفاضلة في التقويم بقرينة "النسبة" دلت على إرادة معنى الجنس في قوله "الإنسان" أي : كل إنسان لأن المراد تفضيل جنس "الإنسان" خاصة على باقي أجناس الكائنات الأخرى مع اشتراك كل الكائنات في الصفة المذكورة في "الإسناد" وهي حسن الخلق ، والله أعلم .

---

[1] ينظر : الزمخشري ، المفصل في صفة الإعراب ، ص ١٢٠ .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		التخصيص	البنية	العلامة الإعرابية	الرتبة	النسبة
قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾	المعنى	قيد لعلاقة الإسناد على معنى التعدية .	"أل" تدخل على الأسماء ويتعدد معناها الوظيفي بين : الجنس والعهد والربط والموصولية وتدل على معنى "الجنس" إذا كانت بمعنى "كل" .	يقع الاسم المنصوب بعد الفعل المتعدي لمفعول ويكون مفعولا به .	رتبة غير محفوظة بتقديم الفاعل وتأخير المفعول به تحولت إلى رتبة محفوظة لأن الفاعل وقع ضميراً متصلا .	حرف جر يدل على معنى الظرفية مجازاً مع إضافة "أفعل" التفضيل إلى المصدر ويلزم الإفراد والتذكير وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف على معنى الإلحاق للإسناد أي : إلحاق الحلول في أحسن تقويم بخلق الإنسان خاصة .
	المبنى	خلقنا الإنسان إسناد تخصيص الإسناد (تعدية)	الإنسان = كل إنسان أل = كل أل =(استغراق الجنس)	خلقنا الإنسانَ فعل متعدٍ اسم منصوب مفعول به	خلقنا الإنسان فعل+فاعل ضمير(متصل) مستتر مفعول به غير محصور الرتبة محولة إلى رتبة محفوظة	لقد خلقنا الإنسان الإسناد في أحسن تقويم إلحاق بالإسناد (علاقة الإسناد نسبية) أحسن تقويم (إلحاق) خلقنا الإنسان

الشواهد القرآنية المترخص بقرينة البنية فيها من كتاب الإنصاف للأنباري :

١- قراءة : ﴿الحَمْدُ للّه﴾من قوله تعالى : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[١]

وقراءة : ﴿الحَمْدِ لِله﴾[٢]

وقراءة : ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾من قوله تعالى : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[٣]

وقراءة : ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّار﴾من قوله تعالى : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾[٤]

ذكر الأنباري الشواهد السابقة في مسألة : القول في "نِعْم" و "بئسَ" ، فعلان هما أم اسمان ؟[٥] وذهب - كما ذكر سابقاً - مذهب البصريين إلى القول بفعليتهما ، وجاء بهذه الشواهد ليرد استدلال الكوفيين بقرينة "البنية" على اسميتهما برواية قطرب عن بعض العرب قولهم : "نَعِيْم الرجَّلُ"[٦] ؛ لأنّ "فَعِيْل" من أبنية الأسماء ، وليس في أمثلة الأفعال "فَعِيْل"[٧] ، وأسقط حجتهم بقوله : ((إن صحّت فليس فيها حجة))[٨] ؛ وذلك لإمكانية وقوع الترخص في قرينة "البنية" لأنّ "نِعْمَ" أصل بنائه "نَعِمَ" زنة "فَعِل" بكسر العين ، فأشبع حركة الكسر فنشأت الياء ، وذكر في "نِعْم" أربع لغات : الأصل "نَعِم" والتخفيف بحذف حركة العين "نَعْم" ، والإتباع للحركة "نِعِم" ، والنقل "نِعْم"[٩] ولما جاز في حركة العين كل ذلك جاز هنا الإشباع للحركة في "نَعِيمْ" ، وسبب

---

[١] سورة : الفاتحة ، الآية : (١) ، وبها : ((قرأ إبراهيم عن أبي عبلة ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بضمّ اللام من لفظ الجلالة إ تباعاً لضمه الدال قبلها ، ورويت هذه القراءة عن الحسن وذكر الفراء أنها لغة لبعض بني ربيعة)) ينظر : الخطيب - عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (٤/١) .

[٢] قرأ بها : ((الحسن وزيد بن علي ورؤ به وأبو نهيك ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام بعدها ، وهي أغرب من القراءة السابقة ؛ لأن فيها إتباع حركة معرب ، وهو الدال لحركة غير إعراب وهي حركة اللام . ومثل هذا عند ابن جني لغيّة ضعيفة ؛ لأن حركة الإعراب لا تستهلك لحركة الإتباع إلا على مثل هذه اللغيّة)) ينظر : المرجع السابق ، (٤/١) .

[٣] سورة البقرة ، الآية (٢٧١) ، وقرأ بها : ((ابن عامر والكسائي وحمزة وخلف والأعمش ويحيي بن وثاب : ﴿فَنِعِمَ﴾ بفتح النون وكسر العين ، وهو الأصل ووزنه "فَعْل")) ينظر : السابق ، (٣٩٣/١) .

[٤] سورة الرعد ، الآية (٢٤) ، وقد رويت : ((عن يحيي بن وثاب أيضاً ﴿فَنِعْمَ﴾ بفتح النون وسكون العين ، وهو تخفيف من "نَعِم" وتخفيف "فَعِل" لغة تميمية)) ينظر : السابق ، (٤١٣/٤) .

[٥] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٩٧/١) .

[٦] المرجع السابق ، (١٢١/١)

[٧] الأنباري ، أسرار العربية ، {بتصرف} ، ص ١٠٤ .

[٨] الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٢١/١) .

[٩] المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٢١/١ : ١٢٦) .

وقوع تلك الظواهر في حركة العين كما يقول المبرد : ((ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلق مما هو على "فَعِل" جازت فيه أربعة أوجه اسماً كان أو فعلاً))[1] .

واستدلّ الأنباري على مجيء "نَعْم" على أصل بنائها بفتح النون وكسر العين بقراءة:﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ كما استدلّ على التخفيف بحذف حركة العين في قراءة : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ بفتح النون وسكون العين ؛ فلمّا جاز حذف حركة العين جاز إشباع هذه الحركة في "نَعِيْم" , فحصل الترخص في بنية الكلمة ، مع بقاء الكلمة على أصل معناها وهو "الفعلية" كما يرى الأنباري والبصريون ، وأكد على جواز الترخص في "البنية" بالإتباع في قولهم : "نِعِم" بالقول بجواز الترخص في بنية الأداة التي هي لام الجرّ بضمها في قراءة من قرأ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لُلَّه ﴾ بضم لام الجر ؛ وذلك لأن حركة لام الجر الكسر ، وتفتح عند اتصالها بالضمير ، أمّا ضمّها فلا وجه له إلا الإتباع لحركة ما يسبقها طلباً للخفة بدافع أمن اللبس ، ومثل ذلك قد يقع الترخص في "العلامة الإعرابية" بالإتباع لذات السبب كما في قراءة من قرأ : ﴿ الحَمْدِ لِلَّهِ ﴾ بكسرتين حيث كسرت الدال في "الحمد" إتباعاً لكسرة اللام بعدها ، والذي سهل الترخص في قرينتي "البنية" و "العلامة الإعرابية" وضوح المعنى وأمن اللبس وإغناء باقي القرائن.

والبنية هي : ((إطار ذهني مجرد للكلمة المفردة وليست هي الكلمة ذات المعنى المفرد))[2] ولهذا لا يمكن أن تقوم "البنية" وحدها قرينة على اسمية "نِعْم" في كلمة "نَعِيْم" لمجيئها على صيغة "فَعِيْل" ، وذلك لأن صيغة "فَعِيْل" قد تدل على الاسم كما في "حرير" ، والمصدر مثل "حسيس" ، وللمبالغة مثل : "حقيق" ، وصفة مشبهة مثل : "عزيز" فليست قرينة على الاسمية ، وإن كانت

---

[1] المقتضب ، (١٤٠/٢) .
[2] حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٢٩/١) .

الياء فيها لإشباع الحركة و أصلها " نَعِم " فليست قرينة دالة على الفعلية ؛ وذلك لأن "فعِل" قبل الإشباع قد تكون فعلاً مثل : "سَمِع" ، وصفة مشبهة مثل:"حَذِر" ، واسماً مثل : "فَخِذ" ؛ لأن معنى الصيغة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق[1] ، وأما الخلاف الواقع في "البنية" فيرجع في أصله إلى التقسيم الثلاثي للكلم عند القدماء : اسم ، وفعل ، وحرف ، ويمكن فصل الخلاف بالرجوع إلى التقسيم السباعي عند الدكتور تمام حسان ، حيث ينقسم إلى الأقسام الآتية[2] : الاسم ، الوصف ، الفعل ، الضمير ، الخالفة ، الظرف ، الأداة ، وسبق تمييز كل قسم منها مبنى ومعنى[3] .

وبذلك تكون "نِعْم" على اختلاف أبنيتها وفي مختلف الشواهد السابقة "خالفة للمدح" لقيام قرائن أخرى دالة على أنها خالفة للمدح في قولهم : "نَعِيْم الرجلُ" , ومنها : "الرتبة" ، و"التضام" ، و"العلامة الإعرابية" ، حيث إن رتبة الخالفة مقدمة على ضميمتها وهي رتبة محفوظة[4] ؛ كما أن "التضام" قرينة حيث اشتملت الجملة على خالفة المدح , وتلاها الاسم المرفوع المحلى بـ"أل" الدالة على استغراق الجنس ؛ ومن هنا كانت العلامة الإعرابية في "الرجلُ" قرينة على عدم الاسمية ؛ لأنها لو كانت "نَعِيْم" اسماً لأمكن جرّ الاسم المحلى بـ"أل" بعدها بالإضافة ، وبذلك تكون خالفة للمدح ، أمّا القرائن الدالة على المعنى الوظيفي في الشواهد السابقة والتي سوغت الترخص في قرينة "البنية" في قراءة : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ بفتح النون وكسر العين ، وقراءة : ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ بفتح النون وسكون العين ، وقراءة : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بضم الدال واللام ، أو الترخص في قرينة العلامة الإعرابية في قراءة : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بكسر الدال واللام فهي :

---

(1) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٠ .
(2) ينظر : حسان – تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ٤٠ ، ٤١ .
(3) ينظر : هذا البحث ، ص : ١٢٤.
(4) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١١٧ .

أولاً : قرينة الإسناد : حيث أسندت خالفة المدح "نعم" إلى الاسم التالي لها ، ووظيفة الإسناد في الخالفة هي التي دفعت البصريين إلى القول بفعلية الخوالف ، وكذلك تظهر وظيفة الإسناد في قوله تعالى : ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ ، والمعنى الحمد ثابت ومستقر له[١] ؛ولهذا قرئت بعدة أوجه.

ثانياً : قرينة الأداة : في قوله تعالى : ﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ ﴾ "إن" الشرطية ، وهي حرف يجزم فعلين[٢] وفعل الشرط "تبدو" ، أمّا الجواب فهو قوله : "فنَعِمَّا هي" ولما كان الجواب غير صالح أن يكون شرطاً وجب اقترانه بالفاء[٣] ؛ لأنه غير مضارع مثبت ، وبهذا كانت الأداة وهي "الفاء" مؤدية دور ربط جواب الشرط بفعل الشرط .

وفي قوله : ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾ اللام الجارة داخلة على لفظ الجلالة ﴿ لِلَّهِ ﴾ ، وهي لام الاستحقاق ,وتختلف عن لام الملك في أن "الملك" أمر مادي غالباً ، بينما يغلب لفظ "الاستحقاق" على الأمور المعنوية[٤] كالحمد ، وتؤدي اللام دور "الربط" ؛لأن الخبر ليس المبتدأ في المعنى.

ثالثاً : قرينة البنية : في قوله تعالى : ﴿ إِن تُبۡدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَۖ ﴾ تعدّ "ما" من الأدوات التي يتعدد معناها والمبنى واحد ، ولكن وقوع ضمير الفصل بعدها يجعلها في تأويل النكرة بمعنى "شيء"[٥] ، كما أن "ما " المتصلة بخالفة المدح جاءت قرينة على أنّ "نَعِم" خالفة المدح لا حرف جواب ، لأنّ "نَعِم" بكسر العين قد تكون خالفة للمدح وقد تكون حرف جواب[٦]، فلما اتصلت بها "ما" كانت قرينة على المعنى الأول لبنية الكلمة.

---

(١) ينظر : الجوزي - عبد الرحمن بن علي (ت : ٥٩٧هـ) ، زاد المسير في علم التفسير ، {بدون تحقيق} ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ١٤٠٤هـ ، الطبعة الثالثة ، عدد المجلدات (٩) ، (١٠/١) .
(٢) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٢٠٧ .
(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (٣٤٤/٢) .
(٤) الزجاجي - أبو القاسم (ت : ٣٣٧) ، اللامات ، تحقيق : مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} ، ص ٦٥ .
(٥) الفارسي ، كتاب الإغفال ، {بتصرف} ، (١٠٧/٢) .
(٦) وفي "نعم" الجواب ثلاث لغات : (("نَعَم" بفتح العين ، "نَعِم" بكسرها ، وهي لغة كنانة ، وبها قرأ الكسائي ، و"نحم" بإبدال عينها حاء)) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٨٥ .

وفي قراءة : ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ بفتح النون وسكون العين وقع فاعل "نَعْم" مضافاً لما فيه "أل" ؛ لأن فاعل "نعم" و"بئس" يكون ظاهراً أو مضمراً ، ويشترط في الظاهر أن يكون معرفاً بأل أو مضافاً إلى المعرف بها[١].

وفي قوله : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ فإن "أل" في "الحمد" تدل على معنى استغراق الجنس[٢] ، لأن المعنى جميع الحمد وكل الحمد ، أو بمعنى الحمد الكامل[٣] ، ووضوح المعنى هنا سوّغ الترخص في العلامة الإعرابية في قراءة : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بكسرتين ، وفي "البنية" في قراءة : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بضمتين تحت مسمى "التقريب"[٤] أو "المطابقة"[٥] ، والغرض منه "طلب الخفة" ، وذلك : ((لأن الخروج من الشيء إلى مثله أخفّ من الخروج إلى ما يخالفه))[٦].

رابعا : قرينة التضام : يجوز أن تقع "ما" بعد خالفة المدح أو الذم ، كما في قراءة : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ بفتح النون وكسر العين ، ويجوز أن تكون حينها نكرة منصوبة على التمييز ، أو أن تكون فاعلاً معرفة[٧] ، وهذا معنى قول ابن مالك[٨]:

وَ "مَا" مُمَيِّزٌ ، وَقِيْل : فاعِلُ ، فِيْ نَحوْ ((نِعْمَ ما يَقولُ الفاضِلُ)) .

والمعنى في الشاهد السابق إن كانت "ما" بمعنى "التمييز النكرة" : فنعم شيئاً إبداؤها[٩] ، أمّا

---

(١) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (٩٠٤/٢) .
(٢) السمين - الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٣٧/١) .
(٣) ينظر : أبو الفداء - إسماعيل حقي ، تفسير حقي ، {بدون تحقيق} ، دار إحياء التراث العربي ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (١٠) - (٦/١) .
(٤) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، (١٤٤/٢) .
(٥) ينظر : الباقولي - الحسين بن علي نور الدين الأصفهاني جامع العلوم ، (ت : ٥٤٣هـ) ، إعراب القرآن ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتب الإسلامية ، القاهرة/بيروت ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٢م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٣) ، (٣٨٠/١) .
(٦) ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٢٨/٧) .
(٧) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (١٥٥/٢) .
(٨) المرجع السابق .
(٩) ينظر : الفارسي ، كتاب الإغفال ، (١٠٩/٢) .

إن كانت هي " الفاعل المعرفة " تكون بمعنى : فنعم الشيء إبداؤها ، و ذلك : ((لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات ثمّ حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع))[١] ، فوقع الترخص في "التضام" هنا بحذف الفاعل بقرينة "الأداة" وهي "ما" الدالة على التمييز .

وفي قراءة :﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾ بفتح النون وسكون العين تحقق شرط "التضام" بوقوع فاعل "نعم" مضافاً لما فيه "أل" وهو : "عقبى الدار" فجاز الترخص في التضام بحذف المخصوص بالمدح لدلالة مقام الخطاب عليه ، والتقدير : فنعم عقبى الدار دار عقباكم[٢].

خامساً : قرينة الربط : حيث إن جملة خالفة المدح في الشاهدين الأخيرين ترتبط بالمخصوص بأحد عناصر الربط وهو: ((دخول أحد المترابطين في عموم الآخر))[٣] ؛ وذلك لأن "نعم" تدل على المدح العام ، و "بئس" تدل على الذم العام وجاء فاعلهما باللفظ العام ، وذلك: ((ليدل على أن الممدوح أو المذموم مستحق للمدح أو الذم في ذلك الجنس))[٤] ، ولأن جملة الخبر ليست هي نفس المبتدأ في المعنى احتاجت إلى رابط كما يقول ابن هشام: ((نحو : "زيد نعم الرجل" فزيد مبتدأ ، و"نعم الرجل" جملة فعلية خبره ، والرابط بينهما العموم لأن "أل" في "الرجل" للعموم ، و "زيد" فرد من أفراده فدخل العموم فحصل الربط))[٥] ، بينما حصل الربط في القراءتين:﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بكسرتين ، و﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ بضمتين بالأداة ، وهي لام الجر التي تتعلق مع مدخولها بمحذوف واجب الحذف ، كما يقول العكبري:((اللام متعلقة بمحذوف أي واجب أو ثابت))[٦].

---

(١) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٣٩٠ .
(٢) ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، (١٣٢/١٣) .
(٣) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٣ .
(٤) الأنباري ، أسرار العربية ، ص ١٠٨ .
(٥) شرح قطر الندى ، ص ١١٩ .
(٦) التبيان في إعراب القرآن ، (٥/١) .

وسبب الترخص في قرينة هامة ، وهي "العلامة الإعرابية" بالإتباع في قراءة : ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾

بكسرتين هو حصول "الربط" حيث إن : ((الحمد هو وجود اللام ، واللام هي الحمد فإذا كانا شيئاً واحداً كان الحمد في مقام الوصلة مع الله ؛ لأنه عين اللام))[1] وحرف الجرّ "اللام" له وظيفة الربط ، وهو ربط الخبر بالمبتدأ ؛ لأن الخبر لم يكن المبتدأ في المعنى ، ومن هنا يظهر أن اختلاف "العلامة الإعرابية" واختلاف القراءة لا يؤثر على المعنى المراد وبالتالي لا يعد قرينة تساعد على تحديد المعنى سواء بقيت العلامة أو لم تبقَ لسبب من الأسباب ؛ مّما يدل على أن "العلامة الإعرابية" مع أهميتها , ومزيتها الخاصة ؛ لارتباطها المباشر بالقرينة المعنوية ؛ فهي تعدّ قرينة من القرائن اللفظية التي يمكن الترخص فيها عند أمن اللبس ، ولولا ذلك لما حصل الترخص فيها في قراءة ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ﴾ بكسر الدال لمجرد الإتباع لكسرة اللام طلباً للخفة ، كما يظهر أن قرينة "البنية" لا تثبت اسمية "نعم" كما ذهب الكوفيون ، ولا تثبت فعليتها كما يرى البصريون ومعهم الأنباري ؛ وذلك بالقول بالترخص في "البنية" وإنّما تعدّ "نِعْمَ" خالفة للمدح ، و "بئسَ" خالفة للذم كما صنفها الدكتور تمام ، ولها خصائصها التي تميزها عن الاسم والفعل من حيث "البنية" , و "الرتبة" , و "التضام" , و "الربط" ، والله أعلم .

---

[1] الطائي : محي الدين بن علي (ت : ٦٣٨) ، الفتوحات المكية في معرفة الأسرار الملكية ، {بدون تحقيق} ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م ، الطبعة الأولى ، (١٦١/١) .

ويمكن إيجاز القرائن الدالة على المعنى في الشواهد السابقة من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		الإسناد	الأداة	البنية	التضام	الربط
قراءة ﴿إنْ تبدُوا الصَّدقاتِ فنَعِمَّا هِيَ﴾	المعنى	وظيفة الخالفة "نعم" هي الإسناد إلى الفاعل التالي لها .	حرف يجزم فعلين وجب اقتران جوابه بالفاء لعدم صلاحيته للشرط .	"ما" أداة يتعدد معناها الوظيفي ، ووقوعها بعد "نعم" وقبل الضمير يدل على معنى العموم فيها .	تقع "ما" بعد خالفة المدح فهي نكرة بمعنى "شيء" والفاعل ضمير مستتر .	دخول أحد المترابطين في عموم الآخر يربط المخصوص (المبتدأ) بجملة الخبر (جملة الخالفة + الفاعل العام) لأن الخبر ليس المبتدأ في المعنى .
	المبنى	فنَعِمَّا هِيَ المدح مسند لإبداء الصدقات	إن تبدوا الصدقات (فنعما هي) حرف يجزم فعلين — فعل الشرط مجزوم — جواب الشرط وجب اقترانه بالفاء رابط للجواب بالشرط	فنعمَّا هِيَ خالفة للمدح — نكرة تامة بمعنى شيء (عموم) — ضمير منفصل (فاعل)	إن تبدو الصدقات فنعما هي (ما) نكرة تامة بمعنى شيء الفاعل المحذوف (إبداؤها)	إن تبدو الصدقات فنعما هي الفاعل المستتر هي=إبداء الصدقات — المخصوص الشيء = الإبداء (عام) (خاص) (عموم) = رابط الخبر بالمبتدأ
قراءة: ﴿فَنَعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾	المعنى	وظيفة الخالفة "نعم" هي الإسناد إلى الفاعل التالي لها .	_____	الفاعل الواقع بعد خالفة المدح إذا كان ظاهراً يكون معرفاً بأل أو مضافاً إلى ما فيه "أل" أو مضاف إلى مضاف إليها .	فاعل الخالفة يكون معرفاً بـ"أل" أو مضافاً لما فيه "أل" أو مضافاً لمضاف لما فيه "أل" ، ويجوز حذف المخصوص بالمدح إن دلّ عليه دليل .	دخول أحد المترابطين في عموم الآخر يربط المخصوص "المبتدأ" بجملة الخبر(الخالفة + الفاعل الدال على العموم) لأن الخبر ليس المبتدأ في المعنى .
	المبنى	فنعم عقبى الدار المدح مسند إلى عقبى الدار	----------	فنعم عقبى الدار خالفة المدح — فاعل "نعم" مضاف — الدار فاعل (مضاف لما فيه أل)	فنعم عقبى الدار × فاعل خالفة المدح مضاف لما فيه أل — المخصوص بالمدح محذوف لدلالة الكلام تقديره : (دار عقابكم)	فنعم عقبى الدار — (دار عقابكم) فاعل خالفة المدح (مضاف لما فيه أل) — المخصوص بالمدح (المحذوف) (عام) (خاص) (عموم) = رابط الخبر بالمبتدأ
قراءة : ﴿الحَمْدُ للّه﴾	المعنى	إسناد الخبر إلى المبتدأ .	حرف جر يدل على معنى الاستحقاق .	"أل" من الأدوات التي يتعدد معناها وتفيد معنى الاستغراق إذا صح وقوع (كل) موقعها .	_____	الربط بالأداة وذلك لأن الخبر ليس المبتدأ في المعنى .
	المبنى	الحمدُ للّه الحمد (ثابت) لله	الحمد لله اللام للاستحقاق = الحمد (استحقاق) الله ا"اللام" = الاستحقاق	الحمد لله كل حمد لله "أل" = الاستغراق = كل	_____	الحمد لله (اللام) أداة = رابط الخبر بالمبتدأ = الخبر ليس المبتدأ في المعنى .
قراءة : ﴿الحَمْدِ للّه﴾	المعنى	إسناد الخبر إلى المبتدأ	حرف جر يدل على معنى الاستحقاق .	"أل" من الأدوات التي يتعدد معناها وتفيد معنى الاستغراق إذا صحّ وقوع "كل" موقعها .	_____	الربط بالأداة وذلك لأن الخبر ليس المبتدأ في المعنى .
	المبنى	الحمد لله الحمد (ثابت) لله	الحمد لله اللام = الاستحقاق الحمد (استحقاق) لله (اللام) = الاستحقاق	الحمد لله كل حمد لله "أل" = الاستغراق = كل	_____	الحمد لله (اللام) أداة = رابط الخبر بالمبتدأ = الخبر ليس المبتدأ في المعنى .

٢- قال تعالى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[١]

وفي قراءة من قرأ : ﴿ أَرْيَنَتْ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ ﴾[٢]

وقوله تعالى : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾[٣]

ذكر الأنباري الشواهد السابقة في مسألة : القول في "أفعَل" في التعجب اسم هو أو فعل؟[٤] حيث ذهب مذهب البصريين بالقول بفعليته ، وردّ قول الكوفيين باسميته مستدلين بقرينة "البنية" ، وذلك بتصحيح عينه في نحو : "ما أقوَمَه! ، وما أبْيَعهَ !" ، وردّ هذا الدليل بالقول بالترخص في قرينة "البنية" مؤكداً رأيه بذكر عدد من الأفعال المتصرفة التي لا خلاف في فعليتها ، ووقع الترخص في بنيتها بتصحيح عينها ، وذلك في نحو قولهم : ((أغيلت المرأة وأغيمت السماء ، واستنوق الجمل ، واستتيست الشاة ، واسْتَحْوَذ يستحوذ))[٥] ، ولكن تصحيح العين في مثل هذه الأفعال شاذ قياساً مطرد استعمالا[٦] ، والغرض منه التنبيه على الأصل[٧] فيكون تصحيح العين فيها ترخصاً في قرينة "البنية" ، أمّا التصحيح الواقع في "أفعَل" التعجب فهو قياس مطرد , وقد أشار الأنباري إلى اختلاف "البنية" بين الأفعال المتصرفة التي جيء بتصحيح عينها تنبيهاً على الأصل ، وبين "أفعَل" في التعجب الذي يتصف بالجمود[٨] ,و ليس في تصحيح عينه نفس الغرض

---

[١] سورة : النساء ، الآية : (١٤١) .

[٢] سورة : يونس ، الآية : (٢٤) . ((قرأ الجمهور "وازَّيَّنَتْ" وأصله : تَزَيَّنَتْ ... وقرأ سعد بن أبي وقاص وأبو عبد الرحمن السلمي ويحيي بن يعمر والشعبي وأبو العالية وقتادة ونصر بن عاصم وابن هرمز الأعرج ، وعيسى بن عمر الثقفي وأبو رجاء بخلاف عنه ومالك بن دينار واللؤلؤي والخفاف عن أبي عمرو "وَأَرْيَنَتْ" على وزن "أفعَلَتْ" ، مثل : أحصد الزّرع ، أي حضرت زينتها وحانت ... وازَّيَّنَتْ بالتشديد أجود في العربية ؛ لأن أرْيَنَتْ الأجود فيه في الكلام أزانت)) ينظر : الخطيب / معجم القراءات ، (٥٢٦/٣) .

[٣] سورة المجادلة ، الآية : (١٩) .

[٤] حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أن "أفعَل" في التعجب نحو "ما أحْسَنَ زيداً" اسم . وذهب البصريون إلى أنه فعل ماضٍ ، وإليه ذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين)) ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٢٦/١) .

[٥] المرجع السابق ، (١٤٤/١) .

[٦] الفارسي ، كتاب الإغفال ، {بتصرف} ، (٩٥/١) .

[٧] ينظر : المبرد ، المقتضب ، (٩٨/٢) .

[٨] الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (١٤٦/١) .

المراد من تصحيح عين هذه الأفعال , وإنما تصحح عينه لمنع اللبس والفصل[1] بين بنيته وبنية الفعل المتصرف ؛ لأنه لو حصل إعلال عينه كالفعل المتصرف قد يحصل لبس في الجملة في نحو قولك : "ما أقام زيدا" ، فلا يفهم معناها على التعجب , أو على النفي , أو الاستفهام ، ولكن بعد تصحيح العين عند إرادة معنى التعجب يقال : ما أقوَمَ زيدا ! فيزول ذلك اللبس ؛ ويثبت معنى التعجب في الجملة .

ويظهر أن الاختلاف النحوي في هذ القضية بين الكوفيين من جهة ، وبين البصريين ومعهم الأنباري يرجع إلى التقسيم الثلاثي للكلم – كما ذكر سابقا – وللفصل في هذه المسألة يمكن الرجوع إلى التقسيم السباعي الذي وضعه الدكتور تمام حسان المشار إليه سابقا[2] ؛ بجعل "أفعَل" خالفة تعجب ، وبذلك يكون تصحيح العين في خالفة التعجب يختلف عن التصحيح المطرد في الأسماء من جهة ، كما أنه يختلف عن التصحيح الشاذ[3] في الأفعال من جهة أخرى ، فتكون الشواهد السابقة – موضع الدراسة – ترخصا في قرينة "البنية" ؛ وذلك لأن الأصل في الأفعال المتصرفة هو الإعلال ، ووقع الترخص بتصحيح العين في بنية الأفعال لأمن اللبس وقيام قرائن عدة دلت على المعنى ، ومن هذه القرائن ما يأتي :

---

[1] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٣٥٠/٤) .
[2] ينظر : هذا البحث ، ص : ١٢٣.
[3] ينظر : ابن الحاجب - جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني (ت : ٦٤٦هـ) ، الشافية في علم التصريف ، تحقيق : حسن أحمد عثمان ، المكتبة المكيّة ، مكة ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م ، الطبعة الأولى ،عدد المجلدات (١) ، ص ٧٩.

أولاً : قرينة البنية : في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ﴾ "نستحوذ" فعل مضارع ، وقرينة المضارعة إحدى اللواصق في "البنية" , وهي "نون المضارعة" في أوله ، حيث إن الفعل المضارع كما يقول السيوطي : ((إنما يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي))[1] ، وفي قوله تعالى : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ "اسْتَحْوَذ" فعل ماضٍ متصرف بقرينة دخول همزة الوصل في أوله لتجاوزه أربعة أحرف[2] وفتح ما قبل آخره ، وفي قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ ﴾ "أَخَذَتْ" و"ازْيَنَتْ" فعلان ماضيان ، وقرينة ذلك اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما ، والتي هي إحدى اللواصق الخاصة بالفعل الماضي كما يقول ابن مالك:[3]

بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ ، وَيَا افْعَلِي ، وَنُونِ أَقْبِلَنَّ - فِعْلٌ يَتَجَلِي

حيث ثبتت فعلية الفعل "ازْيَنَتْ" بقرينة البنية وملاصقة تاء التأنيث الساكنة به جاز الترخص في بنيته بتصحيح عينه والأصل إعلالها أي " "أزَانَتْ"[4] ، ومثلها "استحاذ" في "استحوذ" .

كما أن الأفعال السابقة كلها أفعال لازمة ؛ وتعدت بحرف الجر كما في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ﴾ و﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ ؛ لأن الفعل اللازم يتعدى بحرف الجر كما يقول ابن مالك:[5]

وَعَدِّ لازِمًا بِحَرْفِ جَرّ وَإِنْ حُذِفْ فالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرّ

أمّا "أفعَل" التعجب فلا تلتصق به هذه اللواصق الخاصة بالأفعال ، ولا يتصف بتعد أو لزوم[6] ، وإنما هي من الصيغ المسكوكة[7] التي تجري مجرى المثل .

---

(١) همع الهوامع ، (٣٠٨/٣) .
(٢) ابن جني ، اللمّع ، {بتصرف} ، (٢٢٢/١) .
(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢٦/١) .
(٤) ينظر : النحاس ، إعراب القرآن ، (٢٥١/٢) .
(٥) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٦٨/١)
(٦) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٤٤/٧) .
(٧) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٧ .

ثانياً : قرينة التضام : في قوله تعالى : ﴿ أَلَمۡ نَسۡتَحۡوِذۡ عَلَيۡكُمۡ ﴾ الأداة "لم" حروف جزم يفتقر افتقاراً متأصلاً للفعل المضارع ؛لأنه لا يصحّ إفراده في الاستعمال[١] ،وفي ذلك يقول ابن مالك:[٢]

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعُ يُلِي لَمْ كَيَشَمْ

كما أن "إذا" في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا ﴾ إحدى الظروف المفتقرة افتقاراً متأصلاً إلى الجملة الفعلية[٣] على رأي الجمهور[٤] فالتضام في كل ما سبق قرينة على طريقة الافتقار تؤكد فعلية الأفعال المذكورة في هذه الشواهد ، وتتضافر مع غيرها من القرائن .

وفي قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا ﴾ يلاحظ أحد عناصر التضام وهو "المفارقة" التي هي نقيض "المناسبة" بين الفعل "أخذت" وفاعله "الأرض" ، ومثله بين "أَرْيَنَتْ" وفاعله الضمير العائد على الأرض ، وذلك لأن الأرض ليس لها القدرة على الأخذ أو الزينة ، ولكن ساغ "التضام" هنا بمعالجته على سبيل المجاز من قبيل "الاستعارة المكنية" لحصول الفائدة معه ، وهو ما عبرّ عنه البلاغيون بقولهم : إسناد الفعل إلى غير من هو له[٥] ؛ والمراد تمثيل الأرض بالعروس التي أخذت تكتسي بالفاخر من الثياب وتتزين بألوان الزينة[٦] ، أمّا "أفعَل" التعجب فلها ضمائمها الخاصة بها والتي تخالف فيها الأفعال السابقة ، حيث تفتقر افتقاراً متأصلاً إلى "ما" التعجبية[٧] ، والاسم المتعجب منه ، ولا يجوز أن تفصل عن ضمائمها أو أن يتصرف فيها بتقديم أو تأخير[٨] ؛ فاختلفت عن الأفعال في "التضام" .

---

(١) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٨٩/١) .
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢٧/١) .
(٣) ينظر : المرجع السابق ، (٥٥/٢) .
(٤) حيث : ((أجاز الأخفش وقوع المبتدأ بعد "إذا" ، قال ابن مالك : وبقوله أقول ، لأن طلب "إذا" للفعل ليس كطلب "إن")) ، ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، الطبعة الأولى ، ص ٣٦٨ .
(٥) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٨٩/١) .
(٦) الزمخشري ، الكشاف ، {بتصرف} ، ٣٢٥/٢) .
(٧) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٨ .
(٨) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٥٠/٧) .

ثالثاً : قرينة الأداة : همزة الاستفهام في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ﴾ هي من الأدوات الداخلة على الجمل المثبتة أو المنفية[١] فالمثبتة كقولك : أكتبت مقالك ؟ ، والمنفية كما في الآية السابقة حيث جاز دخولها على أداة النفي الجازمة التي وليها الفعل المضارع ، ولها الصدارة في الكلام ، وحرف الجر "على" في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ﴾ وقوله تعالى ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ ، ومعناه الاستعلاء ، وقد يكون الاستعلاء حسياً ، وقد يكون معنوياً[٢] ، كما في الشاهدين السابقين لمناسبة معنى الحدث الموجود في الفعل .

أمّا "حتى" في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ ، فتدل على أحد ثلاثة معانٍ : انتهاء الغاية ، وهو الأكثر ، والتعليل ، وبمعنى "إلا" في الاستثناء وهذا أقلها[٣] ، ومعناها في الآية السابقة الدلالة على انتهاء الغاية ، ولهذا جاء في تفسير الآية الكريمة : ((نرى الزرع الذي قد انتهى إلى الغاية القصوى في التربية قد بلغ الغاية في الزينة والحسن))[٤] ، وكل هذه الأدوات لا تدخل على "أفعَل" التعجب ؛ لأن جملة التعجب جملة إفصاحية لا يدخلها حرف الاستفهام ، كما أنّ "أفعَل" اختصت بها "ما" التعجبية[٥] التي بمعنى "شيء"[٦] ، بينما صيغة "أفعِل" تفتقر إلى حرف الجر "الباء" خاصة فتقول : أحْسِنْ بزيد ! ولا يدخله حرف جر غيره ، لأنك إذا قلت : "أحْسِنْ إلى زيد"[٧] خرجت الجملة عن معنى التعجب والإفصاح إلى معنى الإنشاء الطلبي ؛ لأنه أمر .

---

(١) ابن هشام ، مغني اللبيب ، {بتصرف} ، (٢٢/١) .
(٢) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٦٤/١) .
(٣) السابق ، {بتصرف} ، (١٤١/١) .
(٤) الرازي ، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ، (٦٠/١٧) .
(٥) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٨ .
(٦) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٤٩/٧) .
(٧) ينظر : المرجع السابق ، (١٤٨/٧) .

رابعاً : قرينة العلامة الإعرابية : في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ ﴾ يلاحظ جزم آخر الفعل المضارع "نستحوذ" والجزم علامة خاصة بالفعل المضارع ؛ حيث يقول ابن مالك:[1]

والاسْمُ قدْ خُصّص بالجرّ كَمَا قدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بأنْ يَنْجَزِمَا

فالعلامة الإعرابية تعدّ قرينة على الفعل المضارع ؛ وكانت سبباً من أسباب الترخص في "البنية" هنا بتصحيح عين الفعل بدافع أمن اللبس ، بينما "أفعَل" التعجب لا يدخله الجزم أو الإعراب ، ولكنه يلزم حالة البناء على الفتح[2] في كل مواضعه .

خامساً : قرينة الرتبة : في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ ، فإن "الرتبة" قرينة على تحديد الفاعل وتمييزه من المفعول ؛ لأن رتبة الفاعل التقديم على المفعول مع أنها رتبة غير محفوظة لجواز تقديم الفاعل مع جواز تأخيره في مثل ذلك وفي ذلك يقول ابن مالك:[3]

وَشَاعَ نَحْوُ خافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

ولأن الرتبة غير محفوظة فإن العلامة الإعرابية قرينة هامة لبيان المعنى ، أمّا خالفة التعجب "ما أفعَلَه!"، و"أفعِلْ به!" فإن الرتبة بينها وبين ضمائمها محفوظة[4] ، في نحو قولك : ما أكرم زيداً! وما أعظم العلمَ! ، وفي كل جمل"أفعَل" التعجب تكون الرتبة ثابتة كالآتي : (ما التعجبية + "أفعَل" خالفة التعجب + الاسم المتعجب منه) ولا يجوز تقديم شيء في الجملة أو تأخيره[5] ، بخلاف الجملة الفعلية التي قد يحصل فيها خلاف الرتبة ؛ لأن الرتبة فيها غير محفوظة كما ذكر .

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٤٤/١) .
(٢) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٤٢/٧) .
(٣) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٤٩/١) .
(٤) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٨ .
(٥) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٥٠/٧) .

سادساً : قرينة المطابقة : وتظهر قرينة المطابقة في الشواهد – موضع الدراسة – لتحديد الفاعل للأفعال التي وقع الترخص في بنيتها ومن ذلك :

قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الفاعل في الفعلين : "نستحوذ" و"نمنعكم" ضمير يعود على المنافقين تقديره "نحن" ، حيث إن الكلام لهم وفي معنى ذلك أقوال : ((أحدها : نمنعكم منهم بتخذيلهم عنكم ، والثاني : نعلمكم من أخبارهم ، والثالث : بصرفنا إياكم عن الدخول في الإيمان ، ومراد الكلام إظهار المنة من المنافقين على الكفار ، أي : فاعرفوا لنا هذا الحق عليكم))[1] ، لهذا كان الفعل المضارع مبدوءاً بنون المضارعة الدالة على الجمع لمطابقة الفاعل المستتر وجوباً فيه .

وفي قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا ﴾ ؛ فإن المطابقة قرينة على أن فاعل الفعل "أخذت" هو "الأرض" ، وكذلك "أَزْيَنَتْ" والمطابقة في مثل ذلك بين الفعل وفاعله غير واجبة ؛ لأن الفاعل مجازي التأنيث حيث يقول ابن مالك:[2]

وَإِنَّما تَلْزَمُ فِعْلُ مُضْمَر مُتَّصِل أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِر

بينما المطابقة لازمة في الفعل "أزينت" ؛ لأن الفاعل "الأرض" ضمير مستتر مجازي التأنيث[3] ؛ ولذا فإن مطابقة الفعل واجبة بإدخال تاء التأنيث الساكنة على الفعل ، فتكون المطابقة إحدى القرائن الدالة على المعنى وعلى فعلية الأفعال المذكورة في الشواهد السابقة .

---

(١) الجوزي ، زاد المسير في علم التفسير ، (٢٢٩/٢) .
(٢) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٤٢/١) .
(٣) ينظر : المرجع السابق .

وفي قوله تعالى : ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ فإن المطابقة حاصلة بين الفعل "استحوذ" الدال على المفرد المذكر ، وبين الفاعل "الشيطان" وهو لفظ لمفرد مذكر ، والمطابقة هنا واجبة ، وهي إحدى القرائن المعينة على تمييز الفاعل من خلال بنية الفعل .

أمّا "أفعَل" التعجب فيلزم حالة واحدة ، ولا تحصل مطابقته للمتعجب منه بل تقول : ما أكرم زيداً ! ، وما أكرم فاطمة ! ، وما أكرم الأمهات ! فيلزم الإفراد والتذكير[1] على كل حال .

ولما تضافرت عدة قرائن تدل على فعلية كل من "نستحوذ" و "استحوذ" و"أَرْيَنَّ" جاز الترخص في قرينة البنية بتصحيح العين للتنبيه على الأصل ، وذلك بدافع أمن اللبس ؛ لأن القياس إعلال هذه الأفعال ولكن لا يمكن حمل "أفعَل" التعجب عليها ؛ لأن الشواهد السابقة تشتمل على أفعال متصرفة صححت عينها ترخصاً في بنيتها ، بينما "أفعَل" التعجب فإن تصحيح عينه قياس مطّرد , وهو من العدول عنها ، كما أنه قرينة دالة عليه ، كما أنه يختلف عن الأفعال المذكورة في الشواهد السابقة معنى ومبنى ؛ فانتفت فعليته بخلاف ما ذهب إليه البصريون والأنباري ؛ ولذلك فإن الأجدر فيه أن يوضع تحت قسم خاص من أقسام الكلم - كما هو عليه تقسيم الدكتور تمام حسان - فتكون "أفعَل" خالفة تعجب ؛ لأنها ليست اسماً كما أنها ليست فعلاً ؛ لاختلافها عنهما بدليل المعنى ، وبدليل القرائن الدالة على معناها التي تخالف الاسم كما تخالف الفعل تماماً في المبنى والمعنى , والله أعلم .

---

[1] ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٤٨/٧) .

ويمكن إيجاز القرائن الدالة على المعنى في الشواهد الثلاثة السابقة في الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		البنية	التضام	الأداة	العلامة الإعرابية	الرتبة	المطابقة
قال تعالى:﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	المعنى	١-نون المضارعة لاصقة تدل على معنى الفعل المضارع وتدل على الجمع ٢-الفعل اللازم هو الذي يتعدى بحرف الجر	حرف الجزم يفتقر إلى الفعل المضارع (الافتقار)	١-همزة الاستفهام من الأدوات التي تدخل على الجمل المثبتة والمنفية ولها الصدارة في الكلام . ٢-حرف جر يدل على معنى الاستعلاء المعنوي لمناسبة معنى الحدث في الفعل .	جزم الآخر من خصائص الفعل (المعرب) المضارع	_____	الفعل يطابق فاعله المستتر
	المبنى	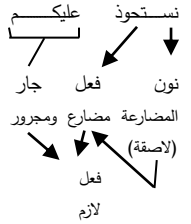		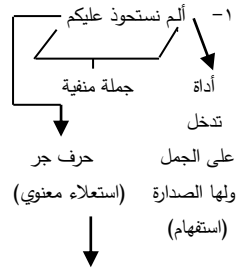	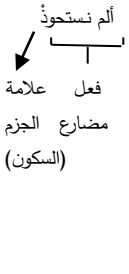	_____	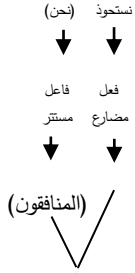
قراءة: ﴿وَأَزْيَنَتْ﴾ من قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ﴾	المعنى	تاء التأنيث الساكنة من خصائص الفعل الماضي حيث لا تتصل إلا به .	١- "إذا" ظرف يلزم الإضافة إلى الجملة الفعلية (الافتقار) . ٢-إسناد الفعل لغير من هو له على سبيل المجاز (المفارقة) .	١-حرف يدل على معنى انتهاء الغاية .		رتبة الفاعل التأخر عن الفعل والتقدم على المفعول به هي رتبة غير محفوظة	١-إذا كان الفاعل ظاهراً مجازي التأنيث جازت مطابقة الفعل لفاعله ٢-إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً حقيقياً أو مجازي التأنيث وجبت مطابقة الفعل لفاعله
	المبنى	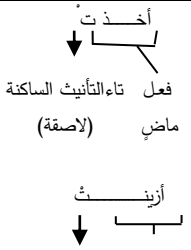	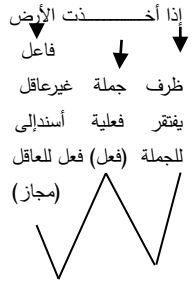	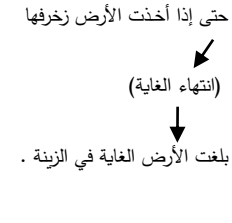			
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾	المعنى	١-همزة الوصل في أول الفعل الزائد على أربعة أحرف وفتح ما قبل الآخر دليل على الفعل الماضي. ٢-الفعل اللازم الذي يتعدى بحرف الجر	_____	حرف جر يدل على معنى الاستعلاء المعنوي لمناسبة الحدث الموجود في الفعل .	_____	_____	_____
	المبنى	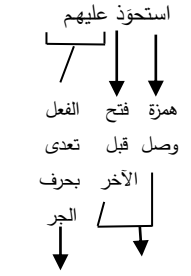	_____	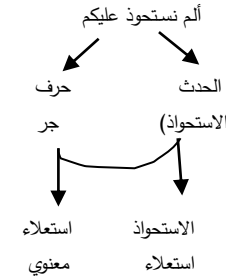	_____	_____	_____

٣- قَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾[١]

ذكر الأنباري هذا الشاهد في مسألة : القول في "أفعَل" التعجب ، اسم هو أو فعل ؟[٢] ، وأيد البصريين بالقول بفعليته وردّ قول الكوفيين باسميته مستدلين على صحة رأيهم بقرينة "الربط" والتباس المعنى عند القول بفعليته كما في جملة : ما أعظم الله ! حيث قالوا : ((لو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : "شيءٌ أعظم الله" ، والله عظيم لا بجعل جاعل))[٣] إذ لو كان "أفعَل" هنا فعلاً لوجب أن يكون فيه ضمير فاعل عائد على الشيء المتقدم أي : شيءٌ أعظم {هو} الله ، ويكون لفظ الجلالة مفعولاً به ؛ وقرينة الحال تدل على أن الله عظيم من غير جعل جاعل ؛ فيكون المعنى باطلاً على اعتبار فعلية "أفعَل" التعجب ، وردّ الأنباري قولهم هذا بالقول بالعدول أو الترخص في قرينة "البنية" وهو استخدام الفعل لإرادة معنى الإخبار بأنه عظيم لا أن شيئاً أعظمه ؛ ولإثبات صحة احتماله أورد عدة مبانٍ استخدمت في غير معناها الأصلي مثل "عسى" و "لعلّ" اللتان تحملان معنى الشك الذي يستحيل في حقه سبحانه[٤] ، وكان مّما أورده الشاهد القرآني السابق ليدل على جواز استخدام الألفاظ في غير موضعها على جهة العدول عن قرينة "البنية" ، أوالترخص فيها بدافع وضوح المعنى وأمن اللبس .

وفسّره الأنباري بقوله : ((جاء بصيغة الأمر ، وإن لم يكن في الحقيقة أمراً ؛ لامتناع ذلك في حقّ الله تعالى ، و إن شئت قدّرته تقدير : " ما أعْظَم الله " على ما بّيتا ، و الله أعلم))[٥] ، ولكن

---

(١) سورة : مريم ، الآية : (٧٥) .
(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٢٦/١) .
(٣) المرجع السابق ، (١٢٨/١) .
(٤) السابق ، {بتصرف} ، (١٤٧/١) .
(٥) السابق ، (١٤٨/١) .

فرق بين استدلال الأنباري في الشاهد لعدم اطراده ؛ وبين رأيه حول المعنى في مثل قولنا : "ما أعظم الله!" الذي هو أسلوب مطرد في اللغة ؛ فالتوجيه الذي أورده لهذه العبارة هو من الترخص في "البنية" ، وقيود الرخصة في اللغة : أن تكون من عصر الفصاحة ، وألا يقاس عليها ، ويؤمن معها اللبس[١] ،ولكن صيغة التعجب لا يصحّ أن تكون من باب الترخص ؛ لأنها لو كانت ترخصاً لكان القياس عليها في عصرنا يعدّ خطأ في اللغة[٢] ، والشاهد الذي أورده الأنباري للاستدلال به على صحة رأيه على جهة "الأسلوب العدولي" ، وللعدول عن الأصل شروط لابد من الأخذ بها وهي : مراعاة أصول التوجيهات النحوية ، والخضوع لقاعدة فرعية يطرد من خلالها ، مع الفائدة وأمن اللبس[٣] ، وذلك متوفر في الشاهد المذكور لغرض بلاغي ، بينما لا تعد "أفعَل" على جهة العدول في البنية عند القول بفعليته لوقوع اللبس الحاصل في المعنى كما أشار الكوفيون .

ومن جهة أخرى فإن الشاهد الذي ذكره الأنباري مختلف في تفسيره على رأيين حيث : ((يحتمل أن يكون معناه من الطلب ويكون دعاء ، وكان المعنى : الأضلّ متا ومنكم مدّ الله له ، أي أملى له حتى يؤول إلى عذابه ، وكان الدعاء على صيغة الطلب لأنه الأصل ، ويحتمل أن يكون خبراً في المعنى وصورته صورة الأمر ، كأنه يقول : من كان ضالاً من الأمم فعادة الله له أن يمدد له ولا يعاجله حتى يفضى ذلك إلى عذابه في الآخرة))[٤] فالشاهد يحتمل أكثر من معنى بينما قولنا : "ما أعْظَمَ الله" على اعتبار فعلية "أفعَل" قد يؤدي إلى لبس عند إرادة تعدد المعنى كما هو أصل الخلاف في المعنى بين الكوفيين والبصريين , وفرق بين حصول اللبس ، واحتمال أوجه المعنى ، ومرجع ذلك بالقرائن ، فلو قلت "زرتُ فلاناً ساعة ثم غادرته غاضباً" لم يدرك المتلقي أيّهما الغاضب المتكلم أو الغائب ؛ فهذا من اللبس لعدم وجود قرينة تساعد على تحديد المعنى[٥] ، و هذا هو الحاصل في عبارة : " ما أعظم الله ! " عند القول بفعلية " أفعَل " ؛ حيث يكون

---

(١) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٧٦/٢) .
(٢) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٣) حسان - تمام ، الأصول ، {بتصرف} ، ص ١٣٠ .
(٤) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، (١٩٩/٦) .
(٥) حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، {بتصرف} ، ص ١٧٩ .

التقدير : شيء أعظم الله ! ، وهذا اللبس الحاصل في المعنى جعلهم يترددون في تحديد بنية "ما" التعجبية ، فمنهم من جعلها خبراً ومنهم من جعلها استفهاماً[١] ، أمّا احتمال أوجه المعنى ؛ فيستدل عليه بقيام القرينة الدالة على المعنى حيث يؤدي النص بها عدة معانٍ صحيحة ، وهو المراد بقول المفسرين عن القرآن الكريم بأنه حمّال أوجه[٢] ، وهو الظاهر في الشاهد الذي أورده الأنباري ، فالقرائن الدالة على المعنى فيه – كما سيظهر من خلال الدراسة – تحتمل وجهي التفسير اللذين ذكرهما أبو حيّان فيها .

والذي يظهر أن الأنباري لم يكن دقيقاً في قياس قضية "أفعَل" التعجب على الشاهد المذكور ؛ لأن الشاهد يحتمل مجيء صيغة الأمر بمعناها ؛ لأنها دعاء ، والدعاء يكون بصيغة الأمر كما أنه قد يحتمل مجيء صيغة الأمر بمعنى الخبر على جهة الأسلوب العدولي الذي يؤتى به لغرض بلاغي[٣] ، بينما قولنا : ما أعظم الله ! لا يحتمل معنى آخر غير معنى التعجب بقصد المبالغة في إظهار عظمة الله ؛ إجلالاً وتمجيداً له سبحانه ؛ وذلك لأن التعجب : ((معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقلّ في العادة وجود مثله))[٤] ، وعلى ذلك لا يصحّ أن يكون "أفعَل" التعجب فعلاً كما هو الفعل المذكور في الآية الكريمة كما يرى البصريون ومعهم الأنباري ، كما أنه لا يصحّ أن يكون اسماً وفقاً لما ذهب إليه الكوفيون ؛ لاختلافه عن الاسم والفعل في المعنى والمبنى ، ولكن الذي يشفع للأنباري أنه نبّه على هذا الاحتمال ؛ لأنه بنى رأيه على الاحتمال ، كما يشفع له قوله "الله أعلم" رغم أنه اكتفى بذكر الاحتمال الثاني في تفسير الشاهد وهو مجيء الأمر بمعنى الخبر .

ومرجع الخلاف في تحديد معنى الجملة هنا هو التقسيم الثلاثي لبنية الكلمة عند قدماء النحاة ؛ ولهذا لم يخرجوا عن جعل "أفعَل" التعجب اسماً ، أو فعلاً ؛ وللفصل في هذا الخلاف – كما سبق ذكر ذلك – يمكن الرجوع إلى التقسيم السباعي للكلمة والذي ذكره الدكتور تمام حسان ؛ فيكون "

---

(١) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٣٣٧ .
(٢) حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، {بتصرف} ، ص ١٧٩ .
(٣) المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ١٦١ .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٤٢/٧) .

أفعَل " التعجب "خالفة" للتعجب وذلك لتميزها عن غيرها من أقسام الكلم الأخرى معنى ومبنى[١] ، وبناء على اعتماد النحاة الأوائل على ذلك التقسيم الثلاثي لم يصلوا إلا إلى قسمين للجملة من حيث المعنى ، وهما الجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية "الطلبية" ؛ ولم يتوصلوا كالبلاغيين إلى "الإنشاء غير الطلبي"[٢] والذي يشتمل غالباً على مبنى "الخالفة" كما يدل على معنى الإفصاح ، وذلك كجملة "التعجب" مّما دفع الكثير من النحاة إلى التردد في نسبة هذا الأسلوب إلى الخبر أو الإنشاء مع اطراده ، كما قال الفارسي : ((لفظ الأمر في موضع الخبر فقد جاء في باب مطرد ، وذلك في التعجب ، نحو : أكرم بزيد))[٣] ، ولو أنهم لاحظوا دقة تقسيم مباني الألفاظ من حيث المعنى والمبنى لجعلوا "أفعَل" التعجب خالفة كما فعل الدكتور تمام حسان ؛ ولساعدهم ذلك في التوصل إلى الفروق بين مباني الجمل وجعل "الإنشاء غير طلبي" قسماً ثالثاً للجملة والله أعلم , أما القرائن الدالة على المعنى في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ فهي :

أولاً : قرينة الأداة : تعدّ "مَنْ" إحدى الموصولات المشتركة التي يمكن تحويلها إلى مبنى الأداة ؛ فيتعدد معناها الوظيفي بين الشرط والاستفهام[٤] ، لهذا كانت الآية حمالة أوجه في كتب التفسير بحسب معنى الأداة "مَنْ" ، حيث يقول أبو حيّان : ((لأنه في موضع الخبر إن كانت {من} موصولة ، أو في موضع الجواب إن كانت {من} شرطية))[٥] ، ولما كانت "مَا" تشبه "مَنْ" في تعدد المعنى والمبنى واحد حيث قد تكون أداة أصلية دالة على معنى النفي ,أو المصدرية ,أو زائدة ، كما قد تكون أداة محولة إلى مبنى الاسم فتأتي موصولة ,أو شرطية ,أو استفهامية ,أو نكرة بمعنى "شيء"[٦] ، ويستدل على معناها بالقرائن ؛ فدلت على معنى "شيء" في نحو قولهم :

---

[١] ينظر : هذا البحث ، ص : ١٣١.
[٢] وهو : ((مالا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب ويكون : بصيغ المدح والذم ، وصيغ العقود ، والقسم ، والتعجب ، والرجاء ، ويكون برُبّ ، ولعلّ ، وكم الخبرية)) ينظر : الهاشمي - السيد المرحوم أحمد ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت / لبنان ، الطبعة الثانية عشرة المعدلة ، عدد المجلدات (١) ، ص ٧٥ .
[٣] كتاب الإغفال ، (٣٨٤/١) .
[٤] حسان ، تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٢٣ .
[٥] البحر المحيط في التفسير ، (٢٠٠/٦) .
[٦] المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٣٣٧ .

"ما أعظم الله !" حيث وقع بعدها خالفة التعجب ، والاسم المتعجب منه , ومثل هذه الجمل مطردة ، وتدرج تحت ما يسمى بالإنشاء غير الطلبي ، وهو معنى "الإفصاح" .

كما تظهر "لام الطلب" في قوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾ وهو أولى من تسميتها لام الأمر ؛ لتعدد معنى "الطلب" وذلك : ((لأن الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر ، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء ، وإذا ورد من المساوي فهو التماس))[1] ، ودلت في الآية على معنى "الدعاء" ؛ لأن الخطاب فيها من الأدنى ، وهي إحدى أدوات الجزم المختصة بالفعل المضارع ، أمّا مبناها فكما يقول ابن هشام : ((حركتها الكسر ، وسُليم تفتحها ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها))[2]،ومعناها الدلالة على الطلب ؛ لأن الفعل المضارع لا يدلّ على هذا المعنى إلا بدخول لام الطلب عليه ؛ فتحول اللام معنى الفعل المضارع من الخبر إلى الطلب الذي يكون في الفعل الأمري.

ثانياً : قرينة الربط : الفاء في قوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾ لازمة[3] على التوجيهين للآية الكريمة ، رابطة للجواب بالشرط عند جعل "مَنْ" أداة محولة إلى الشرط , فيجب اقتران جواب الشرط بالفاء[4] ؛ لأن الجواب لا يصلح جعله شرطاً ؛ لأنه جملة فعلية طلبية[5] ، وكذلك عند جعل "مَنْ" موصولا مشتركاً ، يجب اقتران الخبر بالفاء للدلالة على لزوم الإمداد في الضلالة ؛ وذلك كما في جملة "الذي يأتيني فله درهم" ، حيث يقول ابن هشام : ((بدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم في الإتيان ، ولولم تدخل احتمل ذلك وغيره))[6] ، وبذلك تعدّ الفاء الرابطة إحدى القرائن

---

(1) المرادي ، الجنى الداني ، ص ١١٠ .
(2) مغني اللبيب ، (٢٤٩/١) .
(3) وقيل : ((عن الأخفش إجازة حذف الفاء في الاختيار ، واختلف النقل عن المبرد فنقل عنه كمذهب الأخفش ، ونقل عنه منع حذفها مطلقاً)) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٦٩ .
(4) ((وأمّا الفاء الجوابية : فمعناها الربط ، وتلازمها السببية ، قال بعضهم : والترتيب أيضاً ، كما ذكر في العاطفة ، ثم إن هذه الفاء تكون جواباً لأمرين : أحدهما : الشرط بـ"إنْ" وأخواتها ، والثاني : ما فيه معنى الشرط نحو "أمّا")) ينظر : المرجع السابق ، ص ٦٦ .
(5) إذا كان الجواب لا يصلح أن يجعل شرطاً وجب اقترانه بالفاء ؛ ليعلم ارتباطه بأداة الشرط ؛ وذلك إذا كان : جملة اسمية ، أو فعلية طلبية ، أو فعلاً غير متصرف ، أو مقروناً بحرف تنفيس ، أو بـ "قد" ، أو منفياً بـ"ما" أو "لن" أو "إن" ، قسماً ، أو مقروناً بـ"رُبَّ" ، أو بنداء ، فهذه الأجوبة تلزمها الفاء لأنها لا يصلح جعلها شرطاً ، ينظر : السابق ، {بتصرف} ، ص ٦٨ .
(6) مغني اللبيب ، (١٨٧/١) .

الهامة في الجملة لتحقيق معنى الربط إذ يفهم منها في الآية لزوم الإمداد في الضلالة سواء أكان المراد الطلب أم الإخبار ، وحذفها من السياق يؤدي إلى ضعف المبنى ، واختلاف المعنى ؛ مّما يؤدي إلى لبس ، والقرآن الكريم أحكم كلام وأعظمه.

كما أن الضمير في قوله : ﴿ لَهُ ﴾ ، يؤدي معنى الربط حيث يربط قوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ بالموصول أو الشرط :"مَنْ" الذي هو مرجع الضمير ؛ فإذا عدت "مَنْ" صلة ، فهي مبتدأ ،وجملة الخبر﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ بمعنى "سيمدّ" ، وهي ليست المبتدأ في المعنى ؛ فلابدّ فيها من ضمير رابط يربطها بالمبتدأ[1] ، والرابط في الآية هو الضمير في :﴿ لَهُ ﴾ ، أمّا عند جعل "مَنْ" شرطاً ، فإن جواب الشرط قوله: ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ ، وجملة جواب الشرط تحتاج إلى رابط يربطها بالشرط "مَنْ ، وبذلك يعدّ الضمير رابطاً ويتضافر معه الربط بالفاء[2] كما سبق ، وقد أدرك القدماء أهمية "الربط" ، ويظهر ذلك بحملهم جملة جواب الشرط على جملة الخبر[3] عند إشارتهم إلى تماسك الجملة وارتباط أجزائها في قضية العامل النحوي .

ولما كان الضمير أحد الروابط الهامة في الجملة الفعلية سواء أكانت بمعنى الخبر أم الطلب كما في الشاهد المذكور فإن "الربط" قرينة انتفت بها فعلية "أفعل" التعجب ؛ لعدم جواز الإضمار فيه ؛ لأن الإضمار يؤدي إلى فساد المعنى في الجملة التعجبية في نحو قولنا : "ما أعظم الله !" كما ذهب الكوفيون .

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (١٩٠/١) .
(٢) حسان ، تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٥ .
(٣) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٤٣/٧) .

ثالثاً : قرينة البنية : في قوله : ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾ قرئت بفك الإدغام بإجماع القراء[1] ، وأصل البناء إدغام المثلين "يمدُّ" ؛ وإنما قرئت بالفك بسبب السكون العارض للإعراب على ثاني المثلين ، وهو لغة أهل الحجاز[2] ، حيث لا يدغمون منعاً من التقاء الساكنين[3] ؛ فيكون الفكّ أوعدم الإدغام قرينة على جزم الفعل المضارع عند بعض العرب[4] .

وفي قوله : ﴿ مَدًّا ﴾ قرينة تدلّ على أنّ أصل بناء الفعل على الإدغام ، حيث إن ﴿ مَدًّا ﴾ مصدر مشتق من الفعل المذكور جاء على العدول عن الأصل بالإدغام وجوباً طلباً للخفة[5] ، لصعوبة تكرير الحرف ، ولتحقق شروط وجوب الإدغام وهو التقاء المثلين في كلمة مع سكون الأول وتحرك الثاني ، وليس أحدهما للإلحاق[6] .

وحيث اتصف "أفعَل" التعجب بالجمود وعدم التصرف ؛ لأنه ليس له مضارع ولا أمر ولا مصدر بخلاف الفعل المتصرف المذكور في الشاهد الذي جاء هو ومصدره المشتق منه معاً ؛ وذلك لاختلاف "أفعَل" التعجب عن الفعل في المعنى[7] ، فاختلف عنه في المبنى ؛ فاتصف الفعل بالتصرف ، وصيغة التعجب بالجمود .

---

(1) ينظر : الخطيب ، عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (٣٩١/٥) .
(2) ينظر : ابن عصفور ، الممتع في التصريف ، (٦٥٦/٢) .
(3) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(4) وإن كان غيرهم يدغمون في مثل ذلك لأنهم يحملون ما سكونه جزم على المعرب بالحركة ؛ لأنه معرب مثله ، ينظر : السابق ، {بتصرف} ، (٦٥٧/٢) .
(5) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (١٢١/١٠) .
(6) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(7) السابق ، {بتصرف} ، (١٤٣/٧) .

رابعاً : قرينة العلامة الإعرابية : حيث تعد "العلامة الإعرابية" التي هي الرفع في قوله : ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ قرينة الفاعل ؛ لتقدم الفعل عليه في قوله : ﴿فَلۡيَمۡدُدۡ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ مَدًّا﴾ ، و"العلامة الإعرابية" قرينة هامة دلت على انتفاء فعلية "أفعَل" التعجب ؛ لأنه لا يليه إلا الاسم المنصوب في نحو قولك : ما أعظمَ اللهَ ! ؛ وذلك بخلاف الفعل الذي يفتقر إلى الفاعل المرفوع دائماً ؛ ولهذا تكلف النحاة القائلون بفعلية "أفعَل" في البحث عن الفاعل ؛ فجعلوه المجرور في نحو قولك : "أحْسِنْ بزيدٍ !" ، كما جعلوه المنصوب في نحو قولك : "ما أكرَمَ زيداً!"، وهذا تكلف واضح ؛ لأن الرفع علم الفاعلية .

خامساً : قرينة التضام : في قوله تعالى : ﴿مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ﴾ عند جعل ﴿مَن﴾ صلة ، فإن جملة "كان في الضلالة" صلة الموصول ، أمّا عند جعل ﴿مَن﴾ شرطاً[1] ، تكون جملة "كان في الضلالة" فعل الشرط ، و"كان" أحد الأفعال الناسخة التي تفتقر إلى اسم وخبر ؛ وخبرها هو شبه الجملة "في الضلالة" ، أمّا اسمها فضمير الشأن محذوف تقديره: "هو" ، حيث يقول ابن مالك:[2]

وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا اتو إنْ وَقَعْ مُوهِمُ مَا اسْتَبَانَ أنَّهُ امتنَعْ

فيكون "التضام" بدافع الافتقار قرينة على المحذوف المفهوم من السياق ، وهذا المحذوف هو الرابط الذي يربط الصلة بالموصول ، أو يربط فعل الشرط باسم الشرط .

ويمكن ملاحظة "التضام" للتفريق بين "أفعَل" الدالة على التعجب ، و "أفعَل" الفعل الثلاثي المزيد بهمزة التعدية ؛ وذلك لأن الهمزة في أول الفعل تعمل على تعديته في نحو قولك : "أكرَمَ زيدٌ عمراً" ، أمّا "أفعَل" التعجب ينقص " أفعَل" المتعدي[3] ؛وذلك كما في قولك: " ما أعْلَمَ زيداً!"

---

(١) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، {بتصرف} ، (٢٩٣/٧) .
(٢) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١٨٣/١) .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (١٤٤/٧) .

في حين أنها لو كانت فعلاً يكون متعدياً إلى مفعولين أي تقول : "أعْلَمَ زيدٌ عمراً خبراً" ، كما أن "التضام" على جهة "الافتقار" قرينة فارقة بين "أفعل" التعجب ، والفعل الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله ؛ ذلك لأن الفعل يفتقر إلى فاعل ، كما تفتقر الأدوات الناسخة إلى الاسم والخبر ، بينما يفتقر "أفعَل" التعجب إلى "ما" التعجبية ، كما يفتقر "أفعِل"" في التعجب إلى "الباء الجارة"[١] ، وللاسم المتعجب منه .

سادساً : قرينة التخصيص : في قوله : ﴿ مَدًّا ۚ ﴾ الذي هو مصدر الفعل السابق ﴿ فَلْيَمْدُدْ ﴾ ، والمصدر[٢] اسم الحدث[٣] ، ووقع في الآية الكريمة توكيداً لفعله ، حيث يقول ابن مالك:[٤]

تَوْكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ

وجاء المصدر المؤكِد لفعله متحقق الشروط حيث لزمه الإفراد ؛ لأنه بمنزلة التكرر لفعله ، كما جيء به لتقوية فعله فوجب ذكر الفعل معه[٥] ، وقرينة "التخصيص" الظاهرة في المصدر جاءت على سبيل التحديد والتوكيد لغرض : ((تعزيز المعنى الذي يفيده الحدث في الفعل))[٦] ، وتضافرت معها قرائن لفظية تدل عليه وهي "العلامة الإعرابية" ، أي النصب و"البنية" لأنه مشتق من لفظ الفعل .

وقرينة "التخصيص" قرينة هامة للدلالة على أن "أفعَل" خالفة تعجب في نحو قولك : ما أعظم الله ! ولا يصحّ جعلها فعلاً ؛ وذلك لأن الخالفة تؤدي دور المسند دون المسند إليه كالأفعال ؛ ولكنها تخالف الأفعال بأنها لا تتصف بتعدٍ أو لزوم مع منصوباتها[٧] لأنها لا تعلق على جهة

---

(١) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٨ .
(٢) وتعريف المصدر عند النحاة : ((هو الاسم الدال على حدث)) ينظر : الأبذي ، حدود النحو ، ص ٨٥ .
(٣) ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٨٢/١) .
(٤) المرجع السابق ، (٢٨٣/١) .
(٥) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (٣٨٥/١) .
(٦) حسان ، تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٨ .
(٧) المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ١١٨ .

التخصيص بخلاف الفعل الذي يقوم بدور التخصيص على سبيل التعدية وغيرها ، وذلك كالتحديد والتوكيد في المصدر الذي دلت عليه الآية الكريمة .

وعلى ذلك فإن الآية تحتمل معنى الخبر كما تحتمل معنى الطلب ، والحمل على الظاهر أولى ؛ لأن المعنى على الدعاء من المسلمين على الكافرين بأن يمدهم في طغيانهم يعمهون ، وذكر ابن تيمية في تفسير الآية أنها على معنى الطلب ، ومنع أن يكون معناها على الخبر ؛ وذلك بالقول بوجوب حملها على ظاهرها[1] وهو الطلب .

وإن كان القول بأن صيغة الطلب في الآية وردت بمعناها وهو الطلب بالحمل على الظاهر هو أقوى التفسيرين ؛ فإن الدليل الذي أورده الأنباري لتقوية الرأي البصري لم يعد دليلاً قائماً على فعلية "أفعَل" التعجب ، ولذا فإن القول بأنها "خالفة" كما يرى الدكتور تمام حسان هو الرأي الراجح ؛ لأنه لا دليل من حيث المبنى أو المعنى يؤيد كونها اسماً أو فعلاً كما ذكر سابقاً ، والله أعلم .

---

[1] الفتاوى الكبرى ، قدم له : حسنين محمد مخلوف ، دار المعرفة ، بيروت ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٥) ، {بتصرف} ، (١٨٥/٥) .

أمّا تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق فيكون من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		الأداة	الربط	البنية	العلامة الإعرابية	التضام	التخصيص
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾	المعنى	١)مبنى يتعدد معناه الوظيفي فيجوز أن يكون: *ضمير موصول مشترك *أداة شرط محولة عن أصلها من الضمير الموصول المشترك . ٢)أداة جزم تختص بالفعل المضارع وتدل على معنى الطلب فتحول معنى المضارع بعد دخولها عليه إلى معنى الفعل الأمري أو الطلبي .	١)أداة ربط يجب دخولها على خبر الموصول المتضمن معنى الشرط كما يجب دخولها على جواب الشرط لأن معنى الإخبار أو الجواب لا يكون إلا بها وهي تربط الخبر بالمبتدأ كما تربط الجواب بالشرط . ٢)أحد الروابط اللازمة في جملة الخبر ؛ لأن الخبر ليس المبتدأ في المعنى كما تربط جواب الشرط بالشرط.	يجب إدغام المثلين في كلمة واحدة في الأفعال عند اجتماع المثلين وكان أولهما ساكناً والثاني متحركاً وليس أحدهما للإلحاق ولكن عند تسكين الحرف الثاني بسبب السكون العارض للإعراب يكون فك الإدغام أفصح على لغة أهل الحجاز ومصدر الفعل قرينة على الأصل.	الرفع علم الفاعلية والخبرية وعند تقدم الفعل يكون المرفوع فاعلاً .	تفتقر "كان" الناقصة إلى اسم يليها مرفوع وخبر (مفرد منصوب أو جملة أو شبه جملة) .	المصدر اسم الحدث المشتق من لفظ الفعل ويدل على معنى (التحديد والتوكيد) والمصدر المؤكد لفعله يلزمه الإفراد .
	المبنى	١)"مَنْ" كان في الضلالة مبنى متعدد المعنى الوظيفي: ضمير موصول مشترك ← خبر أداة شرط محولة من الضمير الموصول المشترك ← إنشاء (طلبي) ٢)ليمدد = مُـــدَّ لام الطلب + الفعل (الفعل الأمري) المضارع معنى الطلب = معنى الطلب	١)من كان في الضلالة فليمدد له المبتدأ (فاء الربط) جملة الخبر (الموصول) تربط أو الخبر (الشرط) بالمبتدأ والجواب جواب الشرط بالشرط ٢) قل من كان في الضلالة فليمدد له المرجع ← الضمير الرابط يربط جملة الخبر بالمبتدأ أو الجواب بالشرط	مـدَّ – يمدُّ – مدَّا مدَّ – يمدُّ – مدّا الإدغام واجب (للتخفيف) فَلْيَمْدُدْ تسكين الحرف الثاني للجزم وجب فك الإدغام على الأفصح	فليمدد له الرحمنُ فعل متقدم ← اسم مرفوع متأخر فاعل الرفع علم الفاعلية	من كان × في الضلالة موصول أو شرط ← خبر كان "شبه جملة" اسمها ضمير محذوف مفهوم (هو) ناقصة ← الرابط الضمير المحذوف من (التضام) جملة كان اسمها وخبرها : ١–صلة الموصول و"من"موصولة ٢–فعل الشرط و"مَنْ" شرط محول *ورابط صلة الموصول بالصلة أو جواب الشرط بالشرط الضمير المحذوف "هو" اسم كان .	فليمدد ... مـدّاً الفعل المؤكَّد ← المصدر المؤكِّد لفعله (مفرد) علاقة تخصيص على معنى: التوكيد والتحديد

٤ – قراءة بعضهم : ﴿ هِيَّاك نَعبُدُ ﴾ من قوله تعالى ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[١]

وقوله تعالى :﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ [٢]

ذكر الأنباري الشاهدين السابقين في مسألة : القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكنّ[٣] على حدّ زيادتها في خبر "إنّ" ، ليردّ دليل الكوفيين على جواز الزيادة بالإلصاق في أولّ الأداة وفي آخرها ؛ فتكون "لكنّ" - على مذهبهم - (("إنّ" زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفاً واحداً))[٤] ، وعليه يجوز في تضامها ما يجوز في "إنّ" ، ولكن تلك مجرد دعوى لا دليل عليها ، بل إنها تضعف بقرينة "الأداة" ؛لضعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفاً واحداً[٥] كما سيرد عند الحديث عن الأداة في هذا البحث[٦] ؛ ولهذا ردّ الأنباري استدلال الكوفيين بقول الشاعر:[٧]

*** لَهنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيْمَةٍ ***

حيث يرى الكوفيون أنّ البيت من الترخص في قرينة "التضام" بالقول بحذف حروف أصلية في الكلام وزيادة حروف أخرى ، وأصله "لله إنّك" ، وردّ الأنباري هذا الاستدلال أيضاً آخذاً برأي البصريين في "لهنّك" ، فذهب إلى القول بوقوع الترخص في قرينة "البنية" بإبدال الهمزة هاء والأصل "لإنّك" ، وذلك كثير في كلام العرب[٨] .

---

[١] سورة : الفاتحة ، الآية : (٤) ، القراءة منسوبة إلى أبي السوار الغنوي {هِيَّاك} بكسر الهاء مع إبدالها من الهمزة ، وقرأ الجمهور {إيَّاك} بكسر الهمزة وتشديد الياء ، ينظر : الخطيب - عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (١٤/١) .

[٢] سورة : المائدة ، الآية : (٤٨) ، ((قراءة العامة بكسر الميم الثانية "مُهَيْمِناً" اسم فاعل ، وقرأ مجاهد وابن محيصن "ومُهَيْمَناً" بفتح الميم الثانية ، اسم مفعول ، وروى هذا ابن أبي نجيح عن مجاهد ، وقال "معناه : محمد مُؤْتَمن على القرآن)) ينظر : المرجع السابق ، (٢٨٥/٢) .

[٣] ((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر "لكنَّ" كما يجوز في خبر "إنّ" ، نحو : " ما قام زيد" لكنّ عمراً لقائم" " وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر "لكنّ")) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٢٠٨/١) .

[٤] المرجع السابق ، (٢١٤/١) .

[٥] المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٦١٨ .

[٦] ينظر : هذا البحث ، ص : ٤٢٣ .

[٧] البيت لا يعرف قائلة وأنشده الكسائي وتتمته : لَهنَكِ مِن عَبسِيَّةٍ لَوَسِيْمَة عَلَى هَنَوَات كَاذِب مُنَ يَقُولُهَا ، والشاهد فيه قوله {لهنك} ، أي : ((أراد لله إنك من عبسية فحذف اللام الأولى من الله والألف من إنك)) ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، (٣٦٨/١٠) ، وقيل : ((وصل إن ها هنا بلام وهاء كما وصلها ثمّ بلام وكاف . والحرف قد يوصل من أوله وآخره)) المرجع السابق ، (٣٨٧/١٠) .

[٨] الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٢١٤/١) .

ويكون الترخص في قرينة "البنية" : ((بتغيير هيكلها أو بحذف بعض حروفها أو زيادة حرف أو أكثر عليها أو تغيير حرف منها))[١] والحاصل هنا هو تغيير حرف بإبدال الهمزة هاء ، وهو واقع في كلامهم ، ومن ذلك قول بعضهم : "هِن تفعل أفعل" ، و"هرقت الماء" ، و"هنرت الثوب" ، و"هرحت الدابة" ، و "هردت أفعل ذا"[٢] ؛ وذلك طلباً للخفة ؛ لأن الهمزة كما يقول ابن يعيش : ((حرف شديد مستفل ، والهاء حرف مهموس خفيف ومخرجاهما متقاربان إلا أن الهمزة أدخل منها في الحلق))[٣] ، وهذا الإبدال هو ترخص في "البينة" وليس أسلوباً عدولياً حيث وصفه سيبويه بأنه قليل في كلام العرب[٤] ولا يمكن إجراؤه في غير المسموع ؛ فلا يجوز أن يُقال في "أحمد" "هحمد"[٥] وإنما تقف عند قولهم ، وكان "لهّنك" مّما قالوه ، والأصل "لإنّك" ، ومثله في الشاهدين : "هِيّاك" والأصل "إيّاك" كما هي قراءة الجمهور[٦] ، وكذلك "مهيمنا" والأصل "مؤيمنا" ، وليست الهاء أصلاً ودليل ذلك الاشتقاق لأنه ليس في كلام العرب "همن"[٧] .

ومّما يرجّح ما ذهب إليه الأنباري والبصريون بالقول بالترخص في "البنية" ضعف القول بالترخص في قرينة "التضام" الذي قال به الكوفيون ؛ حيث إنّ اللام في "لهنك" لام الابتداء وليست زائدة ؛ لأن الحروف الزائدة تزاد على آخر الكلام ولا تزاد في أوله[٨] ، ولما كان الحرف لا يدخل على حرف مثله ، جاز هنا دخول اللام على "إنّ" مع أن كليهما على معنى التوكيد تنبيهاً على موضعها الأصلي[٩] لتغير لفظ "إنّ" بالبدل[١٠] ؛ فلم يبق إلا القول بوقوع "الترخص" في قرينة "البنية " كما ذهب الأنباري والبصريون ، ويدعم قولهم وقوع ذات الترخص في الشاهدين

---

(١) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٢٣١/١) .
(٢) ابن جني ، المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) ، (١٤٥/٢) .
(٣) شرح المفصل ، (٤٢/١٠) .
(٤) الكتاب ، {بتصرف} ، (٢٣٨/٤) .
(٥) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٤٣/١٠) .
(٦) ينظر : الخطيب - عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (١٤/١) .
(٧) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، {بتصرف} ، (٤٤١/١) .
(٨) ابن جني ، الخصائص ، {بتصرف} ، (٣١٦/١) .
(٩) السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٥٠٩/١) .
(١٠) حيث إن : إبدال الهمزة هاء بمنزلة الفصل بين إن واللام بالظرف فجاز ، ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، {بتصرف} ، (٣٦٢/١٠) .

موضع الدراسة ؛ لقيام قرائن عدة سهلت الترخص في قرينة "البنية" بدافع أمن اللبس ، ومنها :

أولاً : قرينة التضام : في قراءة : {هياك نعبد} ، الفعل "نعبد" فعل متعدٍ يفتقر إلى فاعل ومفعول به ؛ لأنه كما يقول ابن مالك:[١]

عَلامَةُ الفِعْلِ المعَدَّى أنْ تَصِلْ هَا غُيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ

فلابدّ من وجود المفعول به ظاهراً , أو محذوفا متصلاً , أو منفصلاً , مقدماً أو مؤخراً ؛ ولما كـان الفاعل مستتراً وجوباً بقرينة نون المضارعة اللاصقة في أول الفعل ، وتقديره "نحن" فلم يبق في "التضام" إلا الضمير "هِيَّاك" مفعولاً به متقدماً كما سيظهر في قرينة الرتبة .

وفي الشاهد الثاني قوله : {مُهَيْمناً} حال من "الكتاب" الأول[٢] والمراد به القرآن ؛ لأن الكتاب الثاني يراد به الكتب السماوية السابقة عليه[٣] ، وعطفت هذه الحال على حال سابقة وهي قوله : ﴿ مُصَدِّقًا ﴾ ، والمعنى : ((أنزلنا الكتاب الذي أنزلناه إليك يا محمد مصدقاً للكتب قبله ، وشهيداً عليها أنها حق من عند الله أميناً عليها حافظاً لها))[٤] ، والحال "مهيمناً" نكرة ، وصاحبها "الكتاب" معرفة على أصلهما[٥] في البناء .

ثانياً : قرينة الرتبة : في قراءة : {هِيَّاكَ نَعْبُدُ} تقدم المفعول به "هِيَّاك" على الفعل "نَعْبُدُ" وجوباً ؛ لأن الضمير المنفصل لو تأخر وجب اتصاله ؛ فيقال : "نعبدك" ؛ لهذا وجب هنا تقديمه لانفصاله[٦] ؛ فأوجبت القاعدة "عكس الرتبة"[٧] ، لتأخر المتقدم وتقدم المتأخر وجوباً ؛ فتحولت الرتبة غير المحفوظة إلى رتبة محفوظة بما يسمى بـ"الرتبة المعكوسة" .

---

(١) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٦٦/١) .
(٢) وهو أولى من القول بأنه حال من الكاف في "إليك" ؛ لأنه لو كان حالا من الكاف : ((لقيل مصدقا لما بين يديك)) ينظر : الصالحي ، محمد بن يوسف (ت : ٩٤٢هـ) ، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤١٤هـ ، الطبعة الأولى ، ص ٥٢٤ .
(٣) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن {بتصرف} ، (٣٣/١) .
(٤) الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، (٢٦٦/٦) .
(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (٥٧٥/١) .
(٦) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٤٤٠/١) .
(٧) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٦٩/١) .

فلو تأخر الضمير لم يكن إلا متصلاً طلباً للخفة ، والاختصار[١] ، ولكن تقديم المفعول هنا أفاد معنى الحصر[٢] الذي لن يفهم عند تأخره .

وفي قوله تعالى : ﴿ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ وقعت الحال "مُهَيْمِناً" متأخرة عن فعلها المتصرف "أنزلنا" كما تأخرت عن صاحبها "الكتاب" الأول ، وذلك على أصل رتبتها ؛ لأن رتبتها التأخر عنهما ولكنها رتبة غير محفوظة لجواز تقدمها على الفعل المتصرف ، حيث يقول ابن مالك:[٣]

وَالحَالُ إنْ يُتصَبْ بفعْلٍ صُرِّفا أوْ صِفةٍ أشْبَهَتِ المصَرَّفـا

فجَائِزٌ تقْدِيمُهُ : كـ"مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ ،وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا

وبقاء الحال على أصل رتبتها مع أنها "رتبة غير محفوظة" سهّل الترخص في قرينة "البنية" ، ووقوع الإبدال .

ثالثاً : قرينة الربط : في قراءة : {هِيَّاكَ نَعْبُدُ} ، اتضح من خلال قرينتي "التضام" و"الرتبة" أنّ "هِيَّاك" ضمير ، مخاطب اختصّ بالنصب [٤] ، والضمير رابط بديل لإعادة الذكر ؛ لأن "هِيَّاكَ نَعْبُدُ" في المعنى "الله نَعْبُدُ" وفائدة الإضمار في المبنى السهولة والخفة والاختصار[٥] وفي المعنى إفادة معنى حصر العبادة لله ونفيها عن غيره سبحانه ، وهذا المعنى لا يؤدى بإعادة الذكر في نحو قولنا : "الله نَعْبُدُ" ، ويشترط في الضمير : أن يعود على أقرب مرجع سابق صالح لجعله مرجعاً ، وأن يكون ذلك الضمير مطابقاً لمرجعه لفظاً وقصداً[٦] ، ومرجع الضمير " هَيَّاكَ " هو لفظ الجلالة "الله" المذكور السابق في قوله :﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ ؛ لأنه أقرب مذكور صالح

---

(١) ينظر : الزمخشري ، المفصل ، ص ١٦٧ .
(٢) وقيل الاختصاص ، والراجح أن السياق يراد به معنى الحصر لأن : ((الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور ، والاختصاص قصر الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفي وغيره)) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (١٠/٢) .
(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٥٨٧/١) .
(٤) ابن جني ، المنصف شرح تصريف المازني ، {بتصرف} ، (١٢١/١) .
(٥) حسان - تمام البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٣٧/١) .
(٦) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٢٣٦/١) .

لجعله مرجعاً ، والضمير "هِيَّاك" صالح لأن يعود عليه معنى ، وطابقه في القصد دون اللفظ ؛ لأن السياق في الآيات السابقة على معنى الغيبة ، ثمّ تحول إلى الخطاب في : {هِيَّاكَ نَعْبُدُ} ، بما يُسّمى عند علماء البلاغة "الالتفات"[١] ، وهو أسلوب عدولي ، في "الربط" ؛ لكثرة استعماله في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب ، كما يرد في السياق لفائدة يريدها المتكلم[٢] ، والفائدة هنا استشعار الحامد لله تعالى تقربه لله ، ومخاطبته[٣] مباشرة حيث صار مقام الغيبة مقام مشاهدة ؛ فناسبه تغيير ضمير الغيبة إلى ضمير المخاطب[٤].

وأمّا سياق الآية في قوله : ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ فإن "مهيمناً" حال نكرة ، وشرط صاحب الحال أن يكون معرفة ، فأجاز بعض المفسرين أن يكون : ((هو حال من "الكِتَاب" الأول لعطفه على الحال منه وهو "مُصَدَّقاً" ، ويجوز في "مُصَدَّقاً" و "مُهَيْمِناً" أن يكونا حالين من كاف إليك))[٥] العائد على محمد عليه الصلاة والسلام ، ولكن الراجح الرأي الأول بقرينة "الربط" بضمير الغيبة في قوله : ﴿لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ العائد على "الكتاب" الأول الذي هو القرآن صاحب الحال ، وليس الكاف في "إليك" ؛ لأنه لو كان صاحبها الكاف : ((لقيل مصدقاً لما بين يديك))[٦] بالربط بضمير المخاطب ، فكان "الربط" بالضمير أحد القرائن الدالة على أن الحال من "الكتاب" الأول .

---

[١] ((هو انصراف المتكلم عن المخاطبة إلى الإخبار وعن الإخبار إلى المخاطبة وما يشبه ذلك)) ينظر : ابن المعتز - عبد الله بن محمد (ت : ٢٩٦) ، البديع ، تحقيق : إغناطيوس كراتشوفسيكي ، دار المسيرة ، الكويت ، ١٨٨٣م = ١٤٠٢هـ ، الطبعة الثالثة ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٥ .

[٢] ((تجديد أسلوب التعبير عن المعنى بعينه تحاشياً من تكرر الأسلوب الواحد عدة مرات فيحصل بتجديد الأسلوب تجديد نشاط السامع كي لا يمل من إعادة أسلوب بعينه)) ينظر : ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير ، (١٧٩/١).

[٣] المرجع السابق ، {بتصرف} .

[٤] السابق ، {بتصرف} ، (٢١/١٥) .

[٥] أبو حفص - عمر بن علي الدمشقي (ت : ٨٨٠هـ) ، اللباب في علوم الكتاب ، تحقيق : عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ١٩٩٨م = ١٤١٩هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢٠) ، (٣٦٥/٧) .

[٦] الصالحي ، سبل الهدى والرشاد ، ص ٥٢٤ .

رابعاً : قرينة التخصيص : في الشاهد الأول : {هِيَّاكَ نَعْبُدُ} تتضح قرينة التعدية في الفعل "نعبد" ؛ لأن إسناد العبادة إلى المسند إليه المستتر "نحن" مخصص بوقوعه على الضمير السابق "هِيَّاكَ" العائد على لفظ الجلالة ، وبذلك تخصص الإسناد بالتعدية هنا قرينة : منعت من فهم العبادة على إطلاقها[1] وذلك لأنها مخصصة بالتعدية لضمير الذات الإلهية "هِيَّاكَ" .

وفي الشاهد الثاني: فإن الإسناد على معنى إنزال الكتاب ملابساً حال التصديق والهيمنة على الكتب السابقة ، وعلاقة التخصيص في الحال "مهيمناً" على معنى "الملابسة"[2] أي أن الكتاب مصدقاً ومُهَيْمِناً على بقية الكتب وقت نزوله ، وهي علاقة ملحوظة في المعنى يتضافر معها قرائن لفظية منها : "البنية" بمحلاظة الاشتقاق في الحال ، و "العلامة الإعرابية" بملاحظة نصبها ، وهذا ما يؤيده معنى الآية الكريمة كما ذكر في تفسيرها .

ولما تضافرت قرائن عدة اتضح من خلالها المعنى وأمن اللبس جاز الترخص في إحداها وهي قرينة "البنية" كما ذهب الأنباري بإبدال الهمزة هاء في "هِيَّاكَ" و"مُهَيْمِناً" كما يحمل عليهما البيت المذكور في أصل الخلاف بقوله : "لهّنك" لأنه في الأصل "لإنك" لوضوح المعنى وأمن اللبس من جهة ، وطلباً للخفة من جهة أخرى لأن الهاء أخف من الهمزة ، ولكن هذا الترخص موقوف على المسموع ولا يقاس عليه ؛ لأن التوسع فيه قد يؤدي إلى اللبس ، ومثال ذلك لو قلنا : "أصابني سأم" و "أصابني سهم" على الإبدال لما اتضح المعنى ، كما أنه يحتاج حاجة ماسة إلى القرائن لإظهاره ؛ ولهذا يعد ترخصا في "البنية" , وليس عدولا عنها .

كما أن القول بالإبدال هنا بالترخص في "البنية" وأنّ "لهّنك" في الأصل هي "لإنك" على ما قاله الأنباري في تأييد البصريين يضعف ما ذهب إليه الكوفيون بالقول بالترخص في قرينة "التضام" بوقوع الحذف والزيادة ؛ وعليه لا يصحّ أن تكون "لهّنك" في الأصل هي : "لله إنّك" ولما ضعف استدلالهم هنا ضعف مذهبهم بجواز زيادة اللام في خبر "لكن" ، وظهر بالمقابل صحة مذهب البصريين القائلين بعدم جوازه والله أعلم .

---

[1] حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٩٥ .
[2] والملابسة : ((اتفاق أمرين واشتراكهما في المكان والزمان أو كليهما ، وهي العلاقة النحوية التي تقوم بين الفعل والحال)) ينظر : حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ٣١٠ .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين ، في الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		التضام	الرتبة	الربط	التخصيص
قراءة : ﴿ هِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾	المعنى	الفعل المتعدي إلى المفعول يفتقر إلى الفاعل والمفعول به بدليل جواز اتصاله بضمير عائد على غير المصدر .	وجوب عكس الرتبة بتقديم المفعول به على الفعل إذا كان المفعول به ضميراً منفصلاً لأنه لو تأخر وجب اتصاله ، وعند تقديمه يفيد معنى الحصر والاختصاص وعند تأخيره واتصاله يفيد الاختصار .	فائدة الربط بالضمير أنه بديل عن إعادة الذكر لطلب الخفة وأداء معنى الحصر أو التخصيص عند تقدمه ، وشرط الربط بالضمير أن يعود على أقرب مرجع مذكور وأن يكون مطابقاً له لفظاً وقصداً فإن لم يطابقه في اللفظ بعود ضمير الخطاب على سابق غائب (أسلوب عدولي) في الربط "التفات" .	التخصيص على معنى (التعدية) داخل نطاق الإسناد قرينة على المفعولية .
	المبنى	(نعبد) ↓ فعل متعد ↓ (نعبدك) فعل فاعل مستتر مفعول به عائد على غير المصدر (الله) (نعبد هِياك) ← أسلوب غير جائز ↓ (هياك نعبد) ← أسلوب قرآني جائز	١- نعبدك = معنى الاختصار (أسلوب جائز} فعل مقدم مفعول به مؤخر وجوباً لاتصاله ٢- نعبد هياك = لم يفد الاختصار (أسلوب غير جائز) ولا الحصر فعل مفعول به مؤخر منفصل ٣- هياك نعبد = معنى الحصر (أسلوب جائز) مفعول به مقدم وجوباً لانفصال الضمير فعل	الحمد لله رب العالمين .... هياك نبعد (مرجع الضمير) (ضمير مخاطب) غيبة حضور مطابقة قصداً وليس لفظاً أسلوب عدولي (التفات)	هيَّاكَ (نَعْبُدُ) = تخصيص العبادة لضمير الذات الإلهية المتقدم فعل متعدٍ فاعل مستتر إسناد مخصص بالتعدية (مفعول به) تخصيص تعدية
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾	المعنى	يشترط في الحال أن يكون نكرة مشتقة ويشترط في صاحبها التعريف .	أصل الرتبة تأخر الحال وتقدم الفعل المتصرف وصاحب الحال وهي رتبة غير محفوظة لجواز تقدم الحال على عاملها المتصرف.	إن وقع قبل الحال عدة معارف يمكن جعلها صاحب الحال فإن الضمير العائد من الحال على صاحبها يمكن أن يكون قرينة دالة على صاحبها .	التخصيص على معنى (الملابسة) داخل نطاق الإسناد واشتراك الفعل والحال في الزمان .
	المبنى	وأنزلنا إليك الكتاب مصدقاً ... ومهيمناً معرفة بالضمير عائد على النبي عليه السلام معرفة بـ(أل) القرآن حال(١) من المعرفة السابقة حال معطوف (حال) نكرة مشتقة صاحب الحال معرفة	وأنزلنا إليك الكتاب...ومهيمناً عليه فعل متصرف (مقدم) صاحب الحال حال متأخرة (رتبة غير محفوظة) التمسك بها سهّل الترخص في البنية	إليك الكتاب ... مصدقاً لما بين يديه ... ومهيمناً عليه معرفة (ضمير) عائد على (محمد) عليه الصلاة والسلام ((حاضر) معرفة بـ"أل" صاحب الحال (غائب) مرجع (غيبة) ضمير عائد على صاحب الحال (الكتاب) (غيبة) حال من (الكتاب) الضمير (غائب) (رابط) (غيبة)	أنزلنا إليك الكتاب ... ومهيمناً عليه = (ملابسة) فعل فاعل مفعول به حال {إسناد مخصص بالملابسة} إنزال القرآن ملابس لتصديقه الكتب السماوية السابقة عليه وهيمنته عليها.

٥- قَالَ تَعَالَى:﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾ [١]

ذكر الأنباري الشاهد السابق ؛ في مسألة : القول في أصل الاشتقاق ، الفعل أو المصدر؟[٢] حيث استدلّ الكوفيون بقرينة "البنية" على أنّ ، الفعل هو الأصل لوجود أفعال لا مصادر لها[٣] ، وردّ الأنباري هذا الدليل مؤيداً البصريين بالقول بوقوع الترخص في "البنية" والعدول عنها فالمصدر هو الأصل ؛ والعرب قد يترخصون باستعمال الفرع وإن لم يستعملوا الأصل ، وأورد الشاهد السابق مستدلاً بلفظ "أبابيل" حيث استعمل العرب منها لفظ الجمع دون استعمال لفظ المفرد[٤] على جهة العدول في "البنية" ؛ لأن الأصل أن يكون للجمع مفرد من لفظه ، والحاصل هنا استعمال لفظ الجمع دون المفرد ؛ وذلك بملاحظة معنى "البنية" ومبناها إذ إن كلمة "أبابيل" من حيث المعنى : جماعات متفرقة[٥] ، وقيل : ((يتبع بعضها بعضاً))[٦] ، وهذا المعنى لا يكون للطير مفرداً ، وإنما للجماعات من الطير ، ومن حيث المبنى فإن "أَبَابِيْل" زنة "فَعَاعِيْل" وهو أحد أوزان الجموع الذي يراد به الكثرة[٧] ؛ ولا مفرد له في كلام العرب[٨] ؛ ولذلك اختلف النحاة فيه بجعله جمعا أو اسم جمع , أمّا على جهة القياس فقال بعضهم إن مفرده "إِبُّوْل" أو"إِبَّيْل" , وهمزته أصل[٩],ووزنه " فِعُّوْل" ، ولا دليل عليه لعدم استعماله ، كما أنه مخالف لقول أكثر أهل اللغة[١٠].

---

[١] سورة : االفيل ، الآية : (٣) .

[٢] حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو : "ضرب ضرباً ، وقام قياماً ، وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه)) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٢٣٥/١) .

[٣] المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٢٣٦/١) .

[٤] السابق ، {بتصرف} ، (٢٤١/١) .

[٥] ينظر : أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت : ٢١٠هـ) ، مجاز القرآن ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٥٤م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) ، (٣١٢/٢)

[٦] الطبري ، جامع البيان ، (٢٩٧/٣٠)

[٧] ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (٧٠/٥) .

[٨] ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم (ت : ٣٢٨هـ) ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٢م=١٤١٢هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) ، {بتصرف} ، (١١٥/١) .

[٩] وذلك لأن ذوات الأربعة لا تلحقها الزيادة من أولها أصلا , ولأن الباء ليست من حروف الزيادة , كما أن زيادة اللام محصورة في مواضع قليلة , و "إِبُّوْل" أعجمي يشبه "إصْطَبْل" , و"إبْرَيْسِم" , و"إبْرَاهِيْم"؛ فهمزته أصليه وعينه مضعفة ؛ فيكون جمعه "أَبَابِيْل" زنة : "فَعَاعِيْل" ... ينظر : ابن عصفور – الإشبيلي , الممتع في التصريف , {بتصرف} , (٢٣١/١).

[١٠] الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٢٤١/١).

والشاهد يردّ دليل الكوفيين بأنّ الفعل أصل الاشتقاق ، ولكنه لا يؤكد ما ذهب إليه البصريون من أن المصدر هو الأصل ؛ فلا يوجد دليل قاطع بأن أحدهما أصل للآخر ؛ ولهذا ذهب الدكتور تمام حسان إلى القول بأن أصل الاشتقاق الأصول الثلاثة "فاء الكلمة وعينها ولامها" المستعملة في مداخل المعجم ، وانتقد القدماء في عدم ملاحظة ذلك حيث يقول : ((أعجب لعبقري مثل الخليل بن أحمد إذ نراه وهو أبو المعجميين يجعل الحروف المفرقة أصلاً لمفردات معجمه ثم نراه وهو رأس البصريين يقول إن أصل الاشتقاق هو المصدر))[١] ، ويرى البحث صحة ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان ؛ لأن الأصول تكون في بناء مشتقات الكلمة كلها , ويؤيد ذلك التحليلات الصرفية عند النحاة كقولهم :إن التثنية والتصغير ترد الأشياء إلى أصولها[٢] أي : جذورها ، وهي مفاتيح المعجم ، وأهم القرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق :

أولاً : قرينة التضام : "أرسل" فعل متعدٍ ؛ لظهور دليل "التعدية"، وهو اتصاله بضمير غير المصدر[٣] ، أي:"أرسلها" والهاء تعود على "الطير" المفعول به , والفاعل الضمير المستتر العائد على الذات الإلهية، ويتضافر مع "التضام" في الدلالة على المفعول قرينة "التخصيص" لتضييق[٤] الإسناد ، فالإرسال مخصص بوقوعه على الطير ، والتخصيص على معنى "التعدية" كما ذكر .

ثانياً : قرينة العلامة الإعرابية : انتصب "طيرا" بعد الفعل "أرسلنا", والنصب قرينة المفعولية .

ثالثاً : قرينة البنية : قوله " ﴿ طَيۡرًا ﴾ اسم جمع[٥] ، وهو من حيث المعنى : ((ما جاء من لفظه

ما يطلق على واحده كراكب في ركب أو لم يجيء كغنم وإبل وكذا إن كان الاسم جمعاً في اللفظ والمعنى لكنه لم يستعمل واحده لا قياسياً ولا غير قياس كعباديد))[٦] , و قد يكون له مفرد من

---

(١) حسان – تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ٩٠ .
(٢) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٣) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (٢٦٦/١) .
(٤) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ـ ص ٢٠١ .
(٥) السمين الحلبي ، الدر المصون ، (١٠٩/١١) .
(٦) الاستبراباذي - رضي الدين محمد بن الحسن (ت : ٦٨٦هـ) ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن محمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٤) ، (٧٨/٢).

لفظه مثل : " رَكب " و قد لا يكون له مفرد مثل : "قوم" , ومثل ذلك "طيرٌ" اسم جمع , ومفرده "طائِر" وهو مذكر ويؤنث على المعنى ، ومن حيث المبنى : لا يكون على وزن يخص أو يغلب في الجمع[١] ، ووزن "طُيْر" هو "فُعْل" الذي يكثر في المفرد كما في لفظ "عَبْد" و "ثَوْب" و "ظَرْف" و "كأس" و غير ذلك ، وجيء به منكراً لغرض وهو كما جاء في التفسير الكبير : ((إمّا للتحقير فإنه مهما كان أحقر كان صنع الله أعجب وأكبر ، أو للتفخيم كأنه يقول : طيراً ، وأي طير ترمي بحجارة صغيرة فلا تخطيء المقتل))[٢] .

أمّا قوله : "أبابيل" التي بمعنى كثيرة أو متفرقة أو متتابعة مجتمعة[٣] فهو جمع تكسير دال على التكثير – كما ذكر – ويفترق عن اسم الجمع معنى ومبنى ، فمن حيث المعنى يعرف الجمع بأنه : ((يكون موضوعاً للآحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف))[٤] ، ومن حيث المبنى يمتاز الجمع بأنه يكون : ((على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه))[٥] ووزن "أبَابيْل" : "فعَاعِيْل" ، وهو من الأوزان الخاصة بجمع التكسير الدال على الكثرة ، ولا يكون في المفرد إلا نادراً[٦] , وقيل مفرده : إبَّالة ، أو إبَّيْل ، أو إبُّولَ[٧] ولكن لما كان بناؤه لا يصلح استعماله للمفرد معنى ومبنى – كما ذكر – لم يسمع له مفرد من لفظه إذ ليس في استعمال مفرده حاجة .

رابعاً : قرينة المطابقة : قوله "أبابيل" نعت لطير[٨] ، وهو أحد التوابع التي يشترط فيها مطابقة التابع لمتبوعه[٩] ، ويؤتى به لغرض : ((التوضيح أو التخصيص))[١٠] . ويتبع النعت المنعوت في العلامة الإعرابية ، و في العدد ، و النوع ، والتعيين[١١] , و طابق النعت: ﴿أَبَابِيلَ﴾ منعوته :

---

(١) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (٧٤/٣) .
(٢) فخر الدين الرازي ، (٩٤/٣٢) .
(٣) ينظر : مكي بن أبي طالب ، الهداية إلى بلوغ النهاية ، (٨٤٤٣/١٢) .
(٤) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٧٤/٣) .
(٥) السيوطي ، همع الهوامع ، (٣٧٥/٣) .
(٦) حيث سمع قولهم "ماء سخاخين" ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٢٥٤/٤) .
(٧) ينظر : ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، (٦٠٩/٢) .
(٨) ينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، (١٠٩/١١) .
(٩) المرادي ، ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (٨٧/٢) .
(١٠) المرجع السابق ، (٨٨/٢) .
(١١) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٢ .

﴿ طَيْرًا ﴾ في العلامة الإعرابية "النصب" حيث جاء المنعوت "طيراً" مفعولاً به منصوباً – كما ذكر – وجاء النعت "أبابيل" منصوباً مطابقاً له ، ولكنه ممنوع من الصرف فلم ينون ، كما طابقه في العدد حيث إن كليهما يدلان على معنى الجمع ، فالمنعوت {طيراً} اسم جمع ، والنعت {أبابيل} جمع تكسير ، وفي النوع إذ إنّهما يدلان على مذكر ، وكذلك في التعيين لأن كليهما نكرتان ، ويتضافر مع المطابقة هنا قرينة "التبعية" ، وهي القرينة المعنوية الدالة على التوابع بأنواعها[1] ، والتي يعد "النعت الحقيقي" أحدها .

ولما دلت القرائن السابقة على المعنى ، وكانت لفظة "أبابيل" إحدى الألفاظ التي اجتمع فيها أكثر من قرينة ظهرت أهميتها في الدلالة على المعنى في الشاهد المذكور ، ولكنها لم تستعمل إلا بصورة الجمع ، ولم يستعمل العرب مفردها ؛ لعدم الحاجة إلى استعماله ، وسبب ذلك يرجع إلى معنى الكلمة ومبناها – كما ذكر – وهذا هو شأن الخلاف الواقع بين نحاة البصرة والكوفة في هذه المسألة فإن أحد أسبابه هو استدلال الكوفيين - غالباً - بالمبنى ، واستدلال البصريين بالمعنى للحكم على "أصل الاشتقاق" وهذا يظهر من خلال أدلتهم التي قدموها في هذه المسألة ، وربما فصل القدماء بين علم دراسة "مبنى" الكلمات وهو علم "الصرف" والعلم الذي يدرس معناها وهو "المعجم" كان سبباً في عدم توصلهم إلى ما توصل إليه الدكتور تمام حسان بأن أصل الاشتقاق ليس الفعل كما ذهب إلى ذلك الكوفيون ، وليس المصدر كما ذهب البصريون ، ولكنه "الأصول الثلاثة" للكلمة "فاء الكلمة وعينها ولامها" بملاحظة "المبنى" و"المعنى" خارج السياق النحوي ؛ لأن الأصول الثلاثة من حيث "المبنى" تنخرط في كل أبنية مشتقات الكلمة سواء أكان المشتق منها فعلاً أم مصدراً أم غيرهما ، وقد لاحظ الصرفيون أهمية هذه الأصول في بناء الكلمات ، ومن حيث "المعنى" فإن هذه الأصول الثلاثة تشتمل على المعنى المعجمي العام الذي يجمع بين كل ما اشتق من الكلمة والتي استعملها علماء المعاجم في مداخل المعجم ، والله أعلم.

---

[1] حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٠٤ .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشاهد المذكور من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		التضام	العلامة الإعرابية	البنية	المطابقة
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ ﴾ :	المعنى	الفعل المتعدي يفتقر إلى فاعل ومفعول به.	النصب علامة المفعولية عند وقوع الاسم بعد الفعل المتعدي وارتبط بعلاقة التعدية .	اسم الجمع : اسم موضوع للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية ، ولا يكون على وزن يخص الفعل ، ويكون نكرة لغرض يريده المتكلم . وجمع التكسير : اسم موضوع للآحاد المجتمعة يكون على وزن خاص بالجمع ليس له مفرد من لفظه ، ويمنع من الصرف إذا كان على صيغة منتهى الجموع .	النعت أحد التوابع التي يشترط فيها مطابقة النعت لمنعوته في العلامة الإعرابية والعدد والنوع والتعيين .
	المبنى	وأرسل عليهم طيراً فعل متعدٍ للمفعول — فاعل مستتر عائد على الذات الإلهية — مفعول به	وأرسل عليهم طيراً فعل متعدٍ — نصب = مفعول به علاقة (تعدية)	معنى = الواحد وجمعه اسم جمع مفرده: (طائر) — طيراً مبنى = (فَعْل) مفرد وجمع مذكر ويؤنث على المعنى — تكرة للتفخيم أو التحقير معنى= الآحاد مجتمعة — جمع تكسير لم يستعمل مفرده (إبّول/إبّيل) — أبابيل مبنى = (فعاعِل) يخص الجمع ممنوع من الصرف ← منتهى الجموع	(طيراً) — (اسم جمع) — نعت (أبابيلَ) — (جمع تكسير) — منعوت مطابقة العلامة الإعرابية — العدد — النوع — التعيين النصب — الجمع — التذكير — التنكير

المبحث الثالث : قرينة الرُّتبَة :

الرُّتبة في اللغة بمعنى المنزلة[1] ، وهذا قريب من معناها في منهج "القرائن النحوية" ، وهو: ((موقع الكلمة من الكلمة قد يدلّ على وظيفتها النحوية))[2] ، كملاحظة الفرق فيما بين الجملتين : "حضر محمدٌ" و "محمدٌ حضر" , حيث إن اختلاف موقع "محمد" في الجملتين ترتب عليه اختلاف الوظيفة النحوية ، حيث وقع في الجملة الأولى فاعلاً ، بينما عند تغيير موقعه صار مبتدأ في الجملة الثانية ، مع اكتمال عناصر الجملتين ، وبقاء القرائن الأخرى , والذي اختلف فيهما "الرتبــة" بتقديم أحد عناصر الجملة ، وفي مثل ذلك تعدّ "الرتبة" قرينة دالة على المعنى النحوي[3] , ومفهوم "الرتبة" في منهج "القرائن النحوية" يقارب مفهوم "الترتيب" في قضية "النظم" ,وهو : ((وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير))[4] ، والفارق أن "الرتبة" مجال الدراسات النحوية ؛ لعنايتها بإظهار الوظيفة النحوية للكلمة , وتكون - غالباً - محفوظة بينما "الترتيب" مجاله الدراسات البلاغية , ويكون في الرتب غير المحفوظة لعنايته بإبراز الأغراض البلاغية للتقديم والتأخير .

وتعدّ "الرتبة" أو "الترتيب" القرينة الثالثة , وهي تالية لمرحلة "النظم" ، أو لقرائن المعنى كا"لإسناد" , و"التخصيص" , و"النسبة" , و"التبعية" ، ومعها قرينة "العلامة الإعرابية" لاتصالها بها – كما ذكر سابقاً[5] – ومرحلة "البناء" أو قرينة " البنية " التي تكتسبها الكلمة قبل التركيب .

---

(1) ينظر : الجوهري – إسماعيل بن حماد ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت / لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ، عدد المجلدات (٦) ، (١٣٣/١) ، مادة {رتب} .
(2) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٦٧/١) .
(3) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(4) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٨ .
(5) ينظر : هذا البحث ، ص: ٩٨.

وأشار الدكتور تمام حسان إلى أهمية "الرتبة" في الجملة بقوله : ((الكلام لا يتوالى بصورة جزافية فلا يُقال مثلاً : على ركبَ حصانهِ الفارسُ ، وهي مجموعة من الكلمات تمّ لها "البناء" ولم يتناولها :الترتيب"))[1] فالنظم والبناء حاصلان في هذه الألفاظ بملاحظة "الإسناد" بين الفعل ركب والفاعل "الفارس" ,"النسبة" بين حرف الجر الدال على "الاستعلاء" ، والاسم المجرور "حصانه" ،و"العلامة الإعرابية" ، و"البنية" في الفعل والاسم والحرف ، ولكن هذه الألفاظ لابد أن يحصل لها "الترتيب" بملاحظة قرينة "الرتبة" ليطلق عليها مسمى"الجملة" ويكتمل لها "النظم".

كما يمكن ملاحظة أثر "الرتبة" في المعنى بالمقارنة بين المعنى والمبنى في المثالين الآتيين :

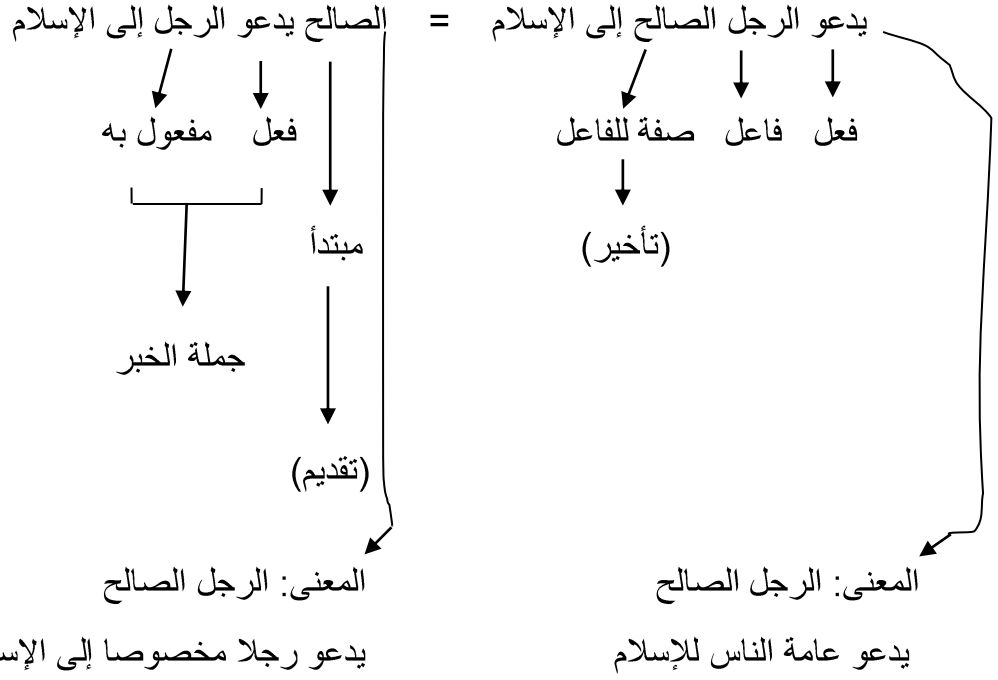

و"الرتبة" النحوية نوعان : الرتبة المحفوظة ، والرتبة غير المحفوظة[2] ، وبين الدكتور تمام حسان الفرق بينهما بقوله : ((الرتبة المحفوظة رتبة في نظام اللغة وفي الاستعمال في الوقت نفسه أما غير المحفوظة ، فهي رتبة في النظام فقط))[3] ، أمّا "الرتبة المحفوظة" ؛ فهي القرينة الدالة

---

[1] مقالات في اللغة والأدب ، (٣٣٦/٢) .
[2] ينظر : حسان – تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ١٥٥ .
[3] البيان في روائع القرآن ، (٦٧/١) .

على معنى الباب النحوي في منهج "القرائن النحوية" ، لأنها لو اختلت لاختلّ التركيب معها[١] ، وقد تنبه قدماء النحاة إلى أهمية "الرتبة المحفوظة" في قضية "العامل النحوي" ؛ فقالوا بحفظ رتبة العامل قبل المعمول[٢] وكان ذلك أحد أصولهم النحوية ؛ ولهذا لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ، ولا التمييز على الفعل[٣] في مثل قولك : تصببت عرقاً ، لأنه فاعل في المعنى ، بينما يجوز تقديم الحال على عاملها في مثل قولك : راكباً جئتك ؛ لأنها في الأصل ليست هي الفاعل[٤] في المعنى .

ومن أهم الرتب المحفوظة التي أشار إليها القدماء رتب الأدوات الداخلة على الجمل ، والتي لها صدر الكلام[٥]، ووصفوها بأنها التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها[٦] لأنها لو كانت عاملة لانمحت فكرة الصدارة[٧] ، وهذا يدل على أن قضية "العمل النحوي" ترتبط كثيراً بقرينة "الرتبة" ؛ لأن تعيين معنى الجملة يوجب حفظ الرتبة في هذه الأدوات ، لأنها تؤدي وظيفة الربط فيها[٨] ، ومن الأدوات ذات الصدارة الأدوات الدالة على أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض[٩] ، وصدارة هذه الأدوات نوعان بملاحظة دخول حرف العطف عليها :

النوع الأول : الصدارة المطلقة لـ"همزة الاستفهام" ، كما في قوله تعالى : ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُواْ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ ﴾[١٠] ، والمراد بالصدارة المطلقة عدم تقدم أي عنصر من عناصر الجملة عليها حتى أداة العطف[١١] ، و قد تنبه القدماء إلى الصدارة المطلقة للهمزة ، و أشاروا إلى

---

(١) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٠٧ .
(٢) ينظر : الأنباري ، أسرار العربية ، ص ١٦٣ .
(٣) الطويل - الدكتور السيد رزق ، الخلاف بين النحويين (دراسة - تحليل - تقويم) ، {بتصرف} ، ص ١٨٥ .
(٤) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، (٣٨٤/٢) .
(٥) ينظر : العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، (١٦٧/١) .
(٦) ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص ٦٢ .
(٧) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٦٨/١) .
(٨) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٩) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٧ .
(١٠) سورة : البقرة ، الآية : (١٠٠) .
(١١) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٨٤ .

سبب تقدمها على أداة العطف ,فقالوا : ((كان الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة ، لأنها من الجملة المعطوفة لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير ، فقدموها بخلاف "هل" وسائر أدوات الاستفهام))[١] .

والنوع الثاني : الصدارة المقيدة أو النسبية بملاحظة جواز تقديم حرف العطف على الأداة[٢] مثل : صدارة أداة النداء , أو القسم , أو الشرط ,أو التمني , أو غير ذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾[٣] ، فالواو عاطفة سبقت حرف النداء ، والمعنى : وقلنا يا آدم[٤] .

ومن الرتب النحوية "المحفوظة" "التقدم" ، وتكون للأدوات الداخلة على المفردات كتقدم حرف الجر على المجرور ، والعاطف على المعطوف , وأداة الاستثناء على المستثنى , وحرف القسم على المقسم به , وواو المعية على المفعول معه[٥] ، ومنها كذلك تقدم رتبة المضاف على المضاف إليه ، والمتبوع على التابع ، والفعل على الفاعل ، وفعل الشرط على جوابه[٦] وغير ذلك ، وقد أشار القدماء إلى حفظ الرتبة لكل هذه العناصر في موضعها وبابها ، كوجوب تقديم الموصول على الصلة ، وفيه يقول ابن مالك:[٧]

وَكُلُّها يَلزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيرٍلائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

وسبب حفظ الرتبة في مثل هذه الأبواب النحوية ؛ لأنها تكشف عن علاقة العنصر التالي لها بباقي عناصر الجملة[٨] , و منه رتبة حرف الجر وهو التقدم على الاسم المجرور , وهي

---

(١) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٣ .
(٢) الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٨٥ .
(٣) سورة : الأعراف ، الآية : (١٩)
(٤) ينظر : البيضاوي ، (ت : ٦٨٥هـ) ، تفسير البيضاوي ، {بدون تحقيق} ، دار الفكر ، بيروت ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٥) ، (١١/٣) .
(٥) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٧ .
(٦) المرجع السابق ، {بتصرف}
(٧) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، (١٤٢/١) .
(٨) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٦٨/١) .

رتبة "محفوظة "، و إن كانت رتبة الجار والمجرور غير محفوظة مع باقي العناصر في الجملة ، وتقديمهما يؤدي معنى لا يؤدى بتأخرهما ، ويمكن ملاحظة ذلك في المثالين الآتيين :

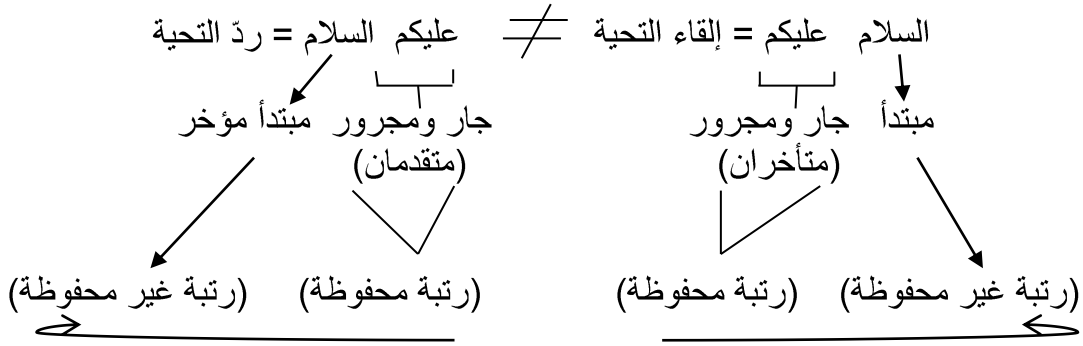

أمّا "الرتبة غير المحفوظة" ، فمنها رتبة المبتدأ والخبر كما يقول ابن مالك:[١]

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخِّرَا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا

وكذلك رتبة المفعول من الفاعل والفعل بجواز تقديمه عليهما ، حيث يقول ابن مالك:[٢]

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ

وقد يتم العدول[٣] عن الرتبة غير المحفوظة بتحويلها إلى رتبة محفوظة ، لمنع اللبس أو مخالفة القاعدة والمعنى[٤] ، ويسمى تشويش الرتبة غير المحفوظة ويكون بإحدى طريقتين :

أولا : حفظ الرتبة : وذلك كوجوب تأخير المفعول به عن الفعل والفاعل ، في مثل قولك : "ساعد عيسى موسى" فيجب أن يكون "موسى" مفعولاً به , ولا يجوز تقديمه على الفاعل فلا تقول : "ساعد موسى عيسى" على اعتبار أن لفظ "موسى" هو المفعول به ، وسبب وجوب تأخيره عن

---

[١] المرادي – بدر الدين ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١٧٠/١) .
[٢] المرجع السابق ، (٢٤٦/١) .
[٣] العدول عن الرتبة:((عدم مراعاتها بتقديم ما رتبته التأخير أو العكس ، وتسمى الرتبة في هذه الحالة رتبة مشوشة)) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٠٧/٢) .
[٤] المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٦٩/١) .

الفاعل مراعاة المعنى ، وعدم وجود قرائن أخر للدلالة على المعنى كما يقول ابن هشام : ((لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ، ومفعولية الآخر ، فلو وجدت قرينة معنوية نحو أرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى أو لفظية كقولك ضربت موسى سلمى وضرب موسى العاقل عيسى جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره))[١] كما لا يجوز تقديم المفعول على الفعل فلا تقول : "موسى ساعد عيسى" ، وسبب ذلك : ((لئلا يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل متحمل لضميره))[٢] ، فالمقياس هو "أمن اللبس" ، ويحصل اللبس - غالباً - بسبب خفاء قرينة "العلامة الإعرابية" التي هي أهم القرائن ؛ لارتباطها المباشر بـ"القرائن المعنوية" ، ولذلك عند خفائها كما في "المبنيات" ، والألفاظ التي تخفى عليها "العلامة الإعرابية" كالمقصور والمنقوص والمضاف إلى ياء المتكلم يعول على "حفظ الرتبة" فيها منعاً لحصول اللبس ، ولذلك يقول الدكتور تمام حسان : ((الرتبة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب))[٣] .

ومثله أيضاً "حفظ الرتبة" بين المبتدأ والخبر عند عدم وجود قرينة تدعم "الرتبة" لبيان المعنى ، حيث يقول ابن مالك[٤]:

فامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ عُرْفًا وَنُكرا عَادِمِي بَيَانِ

وذلك نحو : "أخي صديقي" ، حيث وجب حفظ الرتبة بتقديم المبتدأ وجوباً بسبب اللبس الحاصل عند القول بجواز تقدم الخبر ؛ وذلك لخفاء قرينة "العلامة الإعرابية" أيضا على الاسم المضاف إلى ياء المتكلم من جهة ، وعدم قيام قرينة "البنية" من جهة أخرى ، لأن المبتدأ والخبر معرفتان ، مّما يؤدي إلى التباسها ؛ ولأجل ذلك وجب "حفظ الرتبة" هنا .

ثانياً : عكس الرتبة : فحيث تحفظ "الرتبة غير المحفوظة" عند وجود ما يدعو إلى حفظها ؛ فإنها قد توجب عكسها بتقديم المؤخر مع حفظها ؛ وذلك اتقاء تغيير المعنى أو كسر القاعدة[٥] ، ومن

---

[١] شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص ١٨٦ .
[٢] المرجع السابق ، ص ١٨٦ .
[٣] اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٨ .
[٤] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١٧٠/١) .
[٥] حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٦٩/١) .

"عكس الرتبة " وجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، يقول ابن هشام : ((كقولك : في الدار رجل ، وأين زيد ؟ ، وقولهم : على التمرة مثلها زبداً ، وإنما وجب في ذلك تقديمه {أي الخبر} ؛ لأن تأخيره في المثال الأول يقتضي التباس الخبر بالصفة فإن طلب النكرة الوصف لتختص به طلب حثيث فالتزم تقديمه دفعاً لهذا الوهم ، وفي الثاني إخراج ماله صدر الكلام وهو الاستفهام عن صدريته ، وفي الثالث عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة))[١] لمنع اللبس الحاصل في أصل الرتبة بسبب التباس قرينة "البنية" في المثال الأول ،و"الرتبة" في الثاني ،و"الربط" في الثالث ،ومنه وجوب تقديم المفعول على الفاعل لحفظ رتبة الضمير مع مرجعه ، كقول ابن مالك:[٢]

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

لأن الشائع هو عود الضمير على متقدم لفظاً ورتبة , أو لفظاً , أو رتبة كما في قولك "خاف ربَّه عمر"، ولا يجوز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ؛ ولهذا شذ قولهم "زان نَورُهُ الشَّجر" ، وكما يتصل العدول عن "الرتبة" بأسباب نحوية وظيفية مرتبطة بالمعنى ، فإنها تتصل من جهة أخرى بأغراض بلاغية مرتبطة بالأسلوب[٣] ، وقد تنبه قدماء النحاة إلى ذلك ، فيقول سيبويه عن تقديم الفاعل أو المفعول : ((كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى))[٤] ، ويعلل الجرجاني لتقديم المفعول على الفاعل في قولهم : "قتل الخارجيّ زيدٌ" بقوله : ((لا يقول : قتل زيدٌ الخارجيّ لأنه يعلم أنه ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له زيد جدوى وفائدة فيعنيهم ذكره))[٥] .

ولما كانت "الرتبة" المحفوظة قرينة على "الباب النحوي" - كما ذكر آنفاً - فإن "الترخص" فيها لا يكون سهلاً ؛ بسبب تأثر الوظيفة النحوية بتقديم ما حقه التأخير[٦] مما يؤدي إلى تغيير المعنى النحوي ، فلا يمكننا القول بالترخص في الرتبة في مثل قولهم : "زيدٌ سافر" , وذلك بتقديم

---

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص ١٢٥ .
(٢) المرادي - توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٤٩/١) .
(٣) ومن العدول في الرتبة لأغراض بلاغية ما يلي : ((أ - اللفّ والنشر المشوش. ب- عكس الترتيب الزمني أو المنطقي . ج- تشويش رتبة الأشباه)) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٠٧/٢).
(٤) الكتاب ، (١٥/١) .
(٥) دلائل الإعجاز ، ص ٩٧ .
(٦) عبد اللطيف - محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، {بتصرف} ، ص ٣٢٣ .

الخبر فيقال : "سافر زيدٌ" ؛ لأن القول بالترخص هنا يحدث لبساً واضطراباً للوظائف النحوية ، بينما "الرتبة غير المحفوظة" فهي مجال دراسة الأساليب البلاغية – كما ذكر - ولا يعد التقديم والتأخير فيها من الترخص في الرتبة وإنما هو عدول فيها ؛ لأن الرتبة هنا حرة[١] ، ويقع العدول في الرتبة بشروط : ((عدم حفظها والاعتراف بوجود رتبة غير محفوظة في النحو وكذلك عندما تغني عنها القرائن الأخرى))[٢] ، أمّا الترخص في "الرتبة" فمنه القول بتقديم الفاعل على الفعل ، ومنه قول المرار:[٣]

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ ، وَقلَمَا وصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصَّدُودِ يَدُوْمُ[٤]

حيث يرى البصريون أن البيت من قبيل الترخص في "قرينة التضام" ، بجعل "وصال" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور ، وقرينة ذلك "الأداة" "قلما" المركبة من الفعل "قلّ" ، و "ما" الكافة جعلوهما : ((بمنزلة كلمة واحدة ، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل))[٥] ، ولكن الأظهر ما ذهب إليه الكوفيون[٦] من القول بالترخص في "قرينة الرتبة" بتقديم الفاعل "وصال" على الفعل المتأخر "يدوم" ؛ لقيام عدة قرائن سوغت الترخص فيها ومنها "الأداة" حيث إن "قلما" المركبة لا فاعل لها لأن "ما" كافة للفعل معها ، و "التضام" وذلك أن "قلما" تختص بالدخول على الجمل الفعلية ، و "البنية" إذ إن "وصال" لا يصح الابتداء به كونه نكرة لا مسوغ لها ؛ فجاز الترخص بقرينة "الرتبة" فتقدم الفاعل "وصال" على فعله "يدوم" .

---

(١) عبد اللطيف - محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، {بتصرف} ، ص ٣٢٣ .
(٢) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٣٦ .
(٣) هو : ((المرار بن سعيد الفقعسي ، من بني أسد ، وكان يهاجي المساور بن هند وكان قصيراً مفرط القصر ضئيلاً)) ينظر : ابن قتيبة - أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت : ٢٧٦هـ) ، الشعر والشعراء ، تحقيق : أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٥٨م = ١٣٧٧هـ ، الطبعة الثانية، عدد المجلدات (١) ، ص ٦٩٩.
(٤) هذا البيت من أبيات سيبويه ، ينظر : الكتاب ، (١١٥/٣) ، والشاهد فيه قوله : "قلما وصال" ... يدوم" ، وفيه خلاف حيث : ((قال سيبويه ضرورة فقيل وجه الضرورة أن حقها أن يليها صريحاً والشاعر أولاها فعلاً مقدراً وأن "وصال" مرتفع بيدوم محذوفاً مفسراً بالمذكور ، وقيل وجهها أنه قدم الفاعل ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وقيل وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية ... وزعم المبرد أن "ما" زائدة ووصال فاعل لا مبتدأ ، وزعم بعضهم أن "ما" مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة)) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ص ٤١٤ .
(٥) سيبويه ، الكتاب ، (١١٥/٣) .
(٦) ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (٨٦/٢) .

ومثله الترخص بتقديم المعطوف على المعطوف عليه للضرورة ، كقول الشاعر:[1]

أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنْ ذاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ[2]

حيث يرى جمهور النحاة وقوع الترخص في قرينة "الرتبة" بتقديم المعطوف ، وهو قوله : "ورحمة الله" على المعطوف عليه ، وهو قوله : "السلام" ، وأصل الكلام قبل الترخص هو "عليك السلام ورحمة الله" على معنى ردّ التحية ، ولابن جني رأي فيها[3] ، وهو القول بوقوع الترخص في قرينتى "التضام" و"الرتبة" وأصل الكلام : "السلام عليك أنت ورحمة الله" على معنى إلقاء التحية بحذف ضمير الفصل "أنت" مع القول بتأخير المبتدأ "السلام" ، وما ذهب إليه الجمهور بتقديم المعطوف على المعطوف عليه ، ووقوع الترخص في "الرتبة" فقط أولى من القول بوقوع ترخصين كما ذهب ابن جني , والذي سوغ الترخص في "الرتبة" هو وضوح "التضام" نظراً لشهرة التعاطف بين المتعاطفين ، وحفظ باقي الرتب كرتبة حرف العطف والمعطوف ، وتوسط المعطوف في الجملة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر فكان في حيزّ الجملة[4]

كما يتصف التركيب القرآني بالحرية ؛ فيحدث "الترخص" أحياناً لتحقيق أغراض بلاغية دون التضحية بوضوح المعنى[5] ، فالنحاة يجيزون "الترخص في الرتبة" بالقول بجواز تقديم الحال على عاملها بشرط أن تكون الحال مفردة وعاملها فعل متصرف[6] في نحو: "ضاحكاً أقبل زيدٌ" ،

---

(١) البيت منسوب للأحوص ، ينظر : البطليوسي ، أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد (ت : ٥٢١هـ) ، الحلل في شرح أبيات الجمل ، تحقيق : د. يحيي مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان / ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٠٣ .

(٢) الشاهد فيه قوله : "عليك ورحمة الله السلام" حيث : ((تقدم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة ... وجوزه الكوفية في الاختيار إن كان بالواو كما مثل وقيل أو "الفاء" أو "ثم" أو "أو" و "لا")) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (٢٢٧/٣) .

(٣) يقول ابن جني : ((حملته الجماعة على هذا ، حتى كأنه عندها : عليك السلام ورحمة الله ، وهذا وجه إلا أنّ عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف ، وهو أن يكون "رحمة الله" معطوفاً على الضمير في "عليك" ، وذلك أن "السلام" مرفوع بالابتداء ، وخبره مقدم عليه ، وهو "عليك" ففيه إذاً ضمير منه مرفوع بالظرف ، فإذا عطفت "رحمة الله" عليه ذهب عنك مكروه التقديم لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له ، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه)) ينظر : الخصائص ، (٣٨٦/٢) .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٣٦ .

(٥) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٣٣/١)

(٦) ابن جني ، اللمع في العربية ، {بتصرف} ، ص ٦٢ .

بينما لاحظ الدكتور تمام حسان مواضع في القرآن الكريم تقدمت فيها الحال وهي جملة ، وذلك في نحو قوله تعالى:﴿ وَيَصْنَعُ ٱلْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِۦ سَخِرُوا۟ مِنْهُ ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ وَهِىَ تَجْرِى بِهِمْ فِى مَوْجٍ كَٱلْجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ ﴾[2] ، حيث يلاحظ معنى "الملابسة" في مثل ذلك ؛ لأن "الملابسة" في تقدير : "بينا يحدث كذا حدث كذا" ، وهو تقدير صالح في الشاهدين السابقين[3] ، ويؤيد ذلك المعنى في الشاهد الأول قولهم : ((يروى أنهم كانوا يمرون به وهو يصنع الفلك فيقولون هذا الذي كان يزعم أنه نبي قد صار نجارا))[4] فصناعة نوح - عليه السلام- للفلك ملابسة حال مرور قوم نوح به ؛ لتضمن معنى الملابسة أي : "بينا نوح يصنع السفينة سخر منه قومه كلما مّر عليه ملأ منهم" ، ومثل ذلك المعنى طبقه الدكتور تمام حسان على الشاهد الثاني[5] .

فالقول بالترخص في "قرينة الرتبة" في الشاهدين السابقين ، بتقديم الحال "الجملة" مؤيد بالقرائن وأهمها قرينة "الملابسة" الدالة على معنى "الحال" ، كما أن القول بالترخص هنا من جهة أخرى يضفي قوة للمعنى ، فتقدم الحال الجملة في الشاهد الأول يدل على استمرارية وطول مدة صناعة نوح عليه السلام للسفينة وبالتالي كثرة شماتة الكفار وسخريتهم منه ؛ وفي ذلك دلالة على قوة تحمله وصبره عليه السلام على أذاهم ، ومثله الشاهد الثاني ، ولكن القول "بالترخص في قرينة الرتبة" لا يكون عبثاً ، وإنما يؤتى به لتحقيق مثل تلك الفوائد التي تضاف للمعنى ، والله أعلم .

---

(1) سورة : هود ، الآية : (٣٨) .
(2) السورة نفسها ، الآية : (٤٢) .
(3) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٦٩/١) .
(4) النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت : ٣٣٨هـ) ، معاني القرآن الكريم ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٩هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٦) ، (٣٤٧/٣) .
(5) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٦٩/١) .

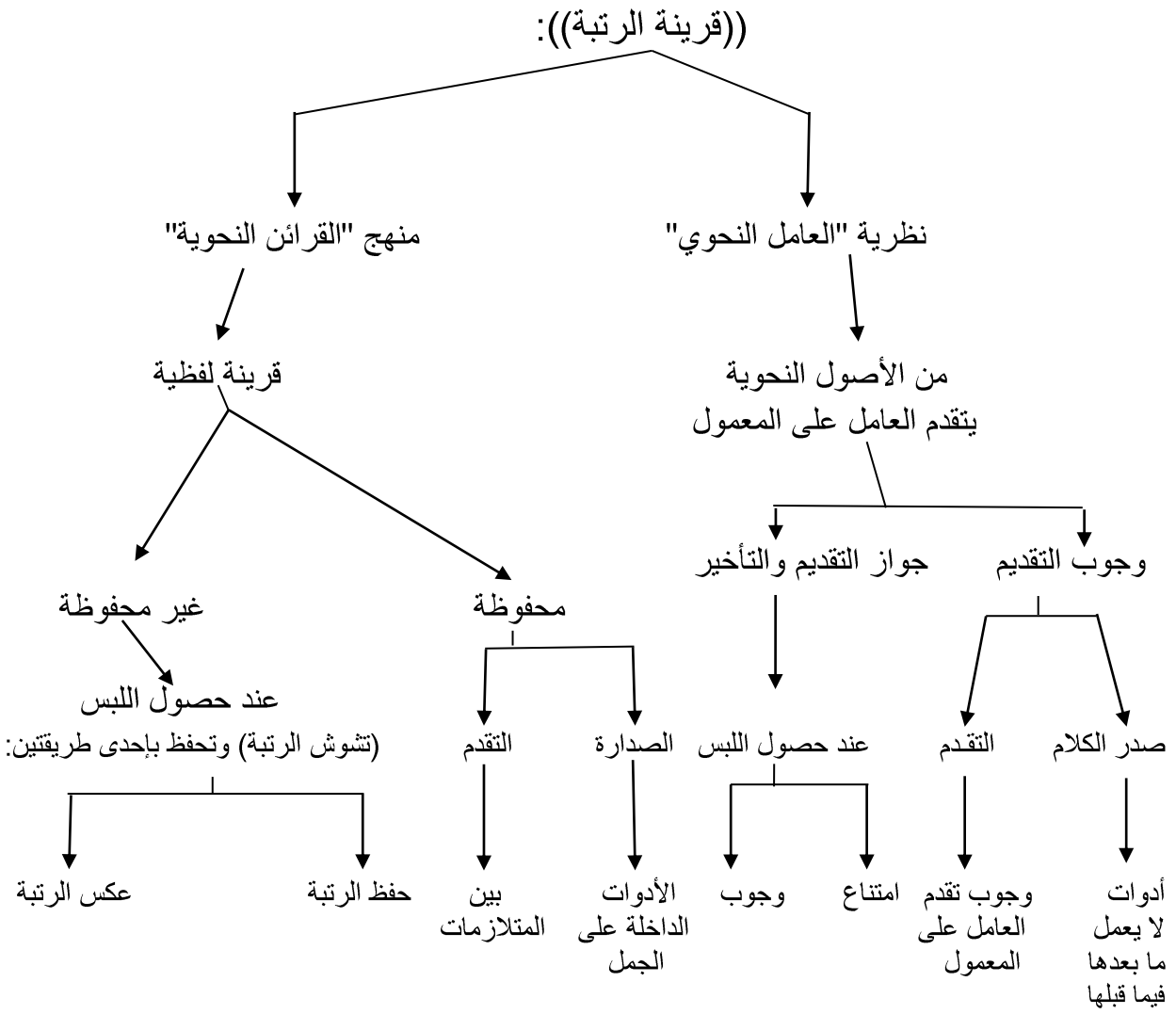
((قرينة الرتبة)):
نظرية "العامل النحوي"
منهج "القرائن النحوية"
من الأصول النحوية
يتقدم العامل على المعمول
قرينة لفظية
وجوب التقديم
جواز التقديم والتأخير
محفوظة
غير محفوظة
صدر الكلام
التقدم
عند حصول اللبس
الصدارة
التقدم
عند حصول اللبس
(تشوش الرتبة) وتحفظ بإحدى طريقتين:
أدوات
لا يعمل
ما بعدها
فيما قبلها
وجوب تقدم
العامل على
المعمول
امتناع
وجوب
الأدوات
الداخلة على
الجمل
بين
المتلازمات
حفظ الرتبة
عكس الرتبة

الشواهد القرآنية المترخص بقرينة الرتبة فيها من كتاب الإنصاف للأنباري :

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾[1]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾[2]

رد الأنباري بالشاهدين السابقين مذهب الكوفيين في مسألة : القول في تقديم الخبر على المبتدأ[3] لقولهم بعدم جواز تقديم خبر المبتدأ المفرد أو الجملة عليه ، وذلك بملاحظة قرينة "الرتبة" ؛ لأن القول بجواز تقديمه يؤدي إلى تقديم الضمير على مرجعه[4] ، وأيد رأي البصريين بالقول بجواز تقديم الخبر المفرد ؛ لجواز الترخص في "الرتبة" ؛ لأن الخبر إذا تقدم لفظاً فهو متأخر في التقدير ، فالرتبة غير محفوظة بين المبتدأ والخبر كما هي غير محفوظة بين الفاعل والمفعول به في نحو قولهم : ضَرَبَ غُلامَهُ زَيْدٌ[5] ، وأصل الكلام : ضرب زيدٌ غلامه ، لأن الضمير عاد على متأخر لفظاً ولكنه متقدم في الأصل والتقدير ، وهذا يشبه الضمير العائد على المبتدأ في الخبر المتقدم في نحو : "قائمٌ زيدٌ" أي : هو ، والضمير عائد على "زيد" وهو متأخر لفظاً ، ولكنه متقدم في التقدير لأنه مبتدأ وأصل الكلام : زيدٌ قائمٌ ، وللضمير مع عائده من حيث التقديم والتأخير أحوال منها : ((أن يكون متأخراً لفظاً ، وتقديراً ، كقولك : ضرب زيدٌ غلامَه ، أو مؤخراً في اللفظ مقدماً في المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ ، أو بالعكس كقولك : ضرب غلامَه زيدٌ ، وإن تقدم لفظاً ومعنى لم يجز كقولك : ضرب غلامُه زيداً))[6] .

---

(1) سورة البقرة ، الآية : (١٢٤) .
(2) سورة طه ، الآية : (٦٧) .
(3) حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ؛ فالمفرد نحو : "قائمٌ زيدٌ ، وذاهبٌ عمروٌ" والجملة نحو : أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو" ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة)) ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٦٥/١) .
(4) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(5) السابق ، {بتصرف} ، (٦٨/١) .
(6) النويري - شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت : ٧٣٣) ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق : مفيد قميحة وجماعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م) ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١٥) ، (٦٠/٧) .

ولذلك أورد الأنباري شواهد تؤيد مذهب البصريين بجواز تقديم الخبر ، وتؤكد صحة عود الضمير على متأخر لفظاً إن كان متقدماً في الرتبة ، ومنها قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ والأصل :أوجس موسى خيفة في نفسه[١] إذ الأصل في الجملة الفعلية اتصال الفعل بفاعله وتأخير الضمير العائد ، ولكن تأخر الفاعل "موسى" ؛ رعاية للفاصلة[٢] ، فتقدم الضمير على ما يفسره [٣] ؛ لأنه في تقدير التأخير[٤] ، والرتبة غير محفوظة بين الضمير وعائده ؛ لأنه متقدم لفظاً متأخر معنى ورتبة [٥] ، ولذلك هو كثير في الكلام العرب ، ومن ذلك قولهم : ((في بيته يؤتى الحكم))[٦] ، والأصل :"يؤتى الحكم في بيته" وساعد على ذلك وضوح المعنى وأمن اللبس.

وقد تتحول الرتبة غير المحفوظة إلى رتبة محفوظة يجب فيها تأخير الضمير العائد على الاسم كما في قوله : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾ فأصل الكلام : ابتلى ربُّه إبراهيم ؛ فوجب تقديم المفعول على الفاعل في مثل ذلك حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة[٧] , وهذا رأي الجمهور ، ولكنه جائز عند البعض[٨] ترخصاً في قرينة الرتبة ، ومنه قول النابغة الذبياني:[٩]

جَزَى رَبُّهُ عَنّى عُدَيّ بن حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فعَلْ[١٠]

---

(١) الباقولي ، إعراب القرآن ، {بتصرف} ، (٦٧٦/١) .
(٢) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، {بتصرف} ، (٦٢/١) .
(٣) السيوطي - جلال الدين عبد الرحمن (ت : ٩١١) ، الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق : سعيد المندوب ، دار الفكر ، لبنان ، (١٤١٦هـ = ١٩٩٦م) ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٤) ، {بتصرف} ، (٢٦٦/٣) .
(٤) العكبري ، التبيين عن مذاهب النحويين ، {بتصرف} ، ص ٣٨٥ .
(٥) ابن السراج ، الأصول في النحو ، {بتصرف} ، (٢٣٨/٢) .
(٦) السدوسي ، مؤرج بن عمرو السدوسي (ت : ١٩٥هـ) ، الأمثال للسدوسي - تحقيق : د رمضان عبد التواب ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٨٣م ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (١) ، (٤٧/١) .
(٧) ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، {بتصرف} ، ص ١٨٥ .
(٨) حيث : ((أجازه أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وعزي إلى الأخفش ورجحه ابن جنى وصححه ابن مالك لورده في النظم كثيراً)) ينظر : السيوطي - همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، (٢٦٦/١) .
(٩) ينظر : ديوان النابغة الذبياني رواية الأصمعي من نسخة الأعلم الشنتمري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، {بدون تاريخ نشر} ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات (١) ، ص ٢٤٩ .
(١٠) الشاهد فيه : قوله : ((جزى رُبهُ ...عديّ)) ، حيث روي : ((أن الأخفش وابن جني قد أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل ، وممن ذهب مذهبهما أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وابن مالك)) ينظر : البغدادي - خزانة الأدب ، (٢٧٣/١) .

ويعد الإضمار قبل الذكر ترخصاً في "الرتبة" لأن شرط الضمير أن يعود على أقرب مرجع سابق صالح أن يكون مرجعاً ، مع مطابقته لمرجعه لفظاً وقصداً[1] ، ويجوز تقديم الضمير على مرجعه كما يجوز حذف المرجع وكل ذلك من قبيل الترخص لأمن اللبس ؛ استغناء بباقي القرائن الدالة على المعنى .

ومن ذلك جواز عود الضمير على متأخر في اللفظ في قوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ ، أو متأخر في التقدير كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾ ، وإنما جاز الترخص أو العدول عن "الرتبة" بين الضمير وعائده في الشاهدين السابقين لأمن اللبس وإغناء باقي القرائن في بيان المعنى ، ومنها :

أولاً : قرينة الإسناد : بإسناد الفعل "أوجس" في الشاهد الأول إلى المسند إليه "موسى" ، والإسناد على معنى الفاعلية ؛ وليس في الشاهد ما يصلح أن يقع منه التوجس إلا "موسى" ، وكذلك في الشاهد الثاني فإن "ابتلى" مسند ، و"ربه" مسند إليه ، والإسناد أيضاً هنا على معنى الفاعلية ؛ والابتلاء لا يكون إلا من الله لعباده ، ولا يصلح المعنى باعتبار الرتبة ؛ لأن "إبراهيم" لا يصلح أن يكون مسنداً إليه ، ومثل ذلك وضوح "الإسناد" وهو العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر على معنى "الإخبار" بالتقديم أو التأخير في نحو قولك : "زيدٌ قائمٌ أو "قائمٌ زيدٌ" .

ثانياً : قرينة العلامة الإعرابية : تعد العلامة الإعرابية "قرينة" في الشاهد الأول ؛ بنصب "خيفة" مفعولاً به لـ"أوجس" ؛ لأن العلاقة بين "أوجس" و "خيفة" علاقة تخصيص على معنى "التعدية" ، وفي الشاهد الثاني برفع "ربه" لأنه فاعل ، ونصب "إبراهيم" مفعولاً به بعلاقة التخصيص الدالة على معنى "التعدية" ، ولكن "العلامة الإعرابية" لا تعد قرينة في جملة المبتدأ والخبر ؛ لأنهما مرفوعان في نحو قولك : "زيدٌ قائمٌ" ، أو "قائمٌ زيدٌ" .

---

[1] حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٣٦/١) .

ثالثاً : قرينة الربط : جاء الربط بالضمير العائد في كلا الشاهدين ، وعاد الضمير في الشاهد الأول ، وهو الهاء في "نفسه" على "موسى" ، وهو متأخر لفظاً لكنه متقدم في التقدير ، وفي الشاهد الثاني عاد الضمير الذي هو الهاء في "ربه" على متأخر في التقدير لكنه متقدم في اللفظ وهو "إبراهيم" ، ولهذا قال الزمخشري في حق الفاعل : ((أن يلي الفعل لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً ومن ثم جاز : ضرب غلامَه زيدٌ ، وامتنع ضرب غلامُه زيداً))[1] ، ومثل ذلك "الربط" الحاصل بين الضمير الواقع من الخبر على المبتدأ بعوده على متقدم لفظاً ورتبة في نحو قولك : "زيدٌ قائمٌ" ، أو على متأخر لفظاً لتقدمه في الرتبة في نحو قولك : قائمٌ زيدٌ" ؛ فالربط حاصل بمراعاة "الرتبة" أو بالترخص فيها .

رابعاً : قرينة المطابقة : بين الفعل "أوجس" وفاعله "موسى" في الشاهد الأول ، وفي الشاهد الثاني بين الفعل "ابتلى" وفاعله "ربه" ، حيث تطابقا في العدد (الإفراد) ، وفي النوع (التذكير) ، وفي الشخص (الغيبة) ، ومثل ذلك "المطابقة" الحاصلة بين المبتدأ والخبر في قولك : "قائمٌ زيدٌ" والتي يتم من خلالها تحديد الضمير الرابط.

ولتضافر القرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين جاز الترخص في قرينة الرتبة بين الفاعل والمفعول به ، بحيث تقدم المفعول به على الفاعل كما في الشاهد الأول : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾ ؛ لأن الرتبة غير محفوظة بينهما فيجوز تقديم المفعول به كما يجوز تأخيره ، أما رتبة المفعول في الشاهد الثاني : ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾ فهي رتبة معكوسة وجب فيها تقديم المفعول به "إبراهيم" على الفاعل "ربه" ؛ منعاً للبس ، وحتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً وتقديراً .

---

[1] المفصل في صنعة الإعراب ، ص ٣٨ .

وهذا يؤيد ما ذهب إليه البصريون والأنباري في قضية "الرتبة" بين المبتدأ والخبر المفرد ، فالأصل هو تقدم المبتدأ وتأخر الخبر "زيدٌ قائمٌ" ، ولكنها رتبة غير محفوظة ؛ فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ فيها والعدول عن "الرتبة" في نحو : "قائمٌ زيدٌ" بدافع وضوح المعنى وأمن اللبس ، وخلافاً لما ذهب إليه الكوفيون بالقول بحفظ "الرتبة" بين المبتدأ والخبر منعاً من الإضمار قبل الذكر ؛ ويؤيد مذهب البصريين الشواهد والقرائن الدالة على المعنى لوضوح المعنى وأمن اللبس عند العدول عن أصل الرتبة ، كما أن القول بحفظ الرتبة - كما يرى الكوفيون - فيه تقييد للغة ، ولحرية الأسلوب والتعبير عن المعاني مع وضوح المعنى وأمن اللبس ، والله أعلم .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		الإسناد	العلامة الإعرابية	الربط	المطابقة
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾	المعنى	لا يصلح أن يكون مسنداً إلى الفعل "ابتلى" في الآية سوى "ربه" .	رفع الاسم "ربه دل على معنى : "الإسناد" إليه ونصب الاسم "إبراهيم" دل على معنى : "التخصيص" بعلاقة : "التعدية" .	جواز عود الضمير على متأخر تقديراً لأنه متقدم في اللفظ .	المطابقة بين الفعل والفاعل في الشخص : مخاطب/متكلم/غائب وفي العدد : مفرد/مثنى / جمع في النوع : مذكر/ مؤنث .
	المبنى	وإذ ابتلى إبراهيم ربُّه مسند — مسند إليه إسناد الابتلاء لله جل شأنه	وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّهُ نصب — رفع (مفعول به) — (فاعل)	وإذا ابتلى إبراهيم ربه مرجع الضمير ← ربط → الهاء ضمير متقدم لفظاً متأخر رتبة (مفعول به) عائد على متقدم لفظا	ابتلى إبراهيم ربُّه فعل — فاعل مطابقة غيبة / إفراد / تذكير
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾	المعنى	لا يصلح أن يكون مسنداً إلى الفعل "أوجس" في الآية سوى "موسى"	نصب الاسم يدل على قرينة "التخصيص" على معنى التعدية .	جواز عود الضمير على متأخر لفظاً لأنه متقدم في التقدير .	المطابقة بين الفعل والفاعل في الشخص: مخاطب/ متكلم/ غائب وفي العدد : مفرد / مثنى / جمع . وفي النوع : مذكر / مؤنث
	المبنى	فأوجس في نفسه خيفة موسى مسند — مسند إليه إسناد التوجس إلى موسى عليه السلام	فأوجس في نفسه خيفةً موسى نصب (مفعول به)	فأوجس في نفسه خيفة موسى الهاء ضمير عائد على متأخر لفظاً (موسى) ← ربط → مرجع الضمير متأخر لفظاً متقدم رتبة (فاعل)	فأوجس في نفسه خيفة موسى فعل — فاعل مطابقة غيبة / إفراد / تذكير

المبحث الرابع : قرينة التضام :

"التضام" لغة : ((قبض الشيء إلى الشيء))[١] ، وفي اصطلاح منهج "القرائن النحوية" هو : ((تطلب إحدى الكلمتين للأخرى في الاستعمال على صورة تجعل إحداهما تستدعي الأخرى))[٢] ، و"التضام" قرينة لفظية ؛ لأن : ((الذي يتطلب هذه الجملة هو الذي يحدّد معناها))[٣] ، ومثال ذلك اختلاف المعنى الوظيفي لجملة "يضحك" في الأمثلة الآتية بحسب تضامّها :

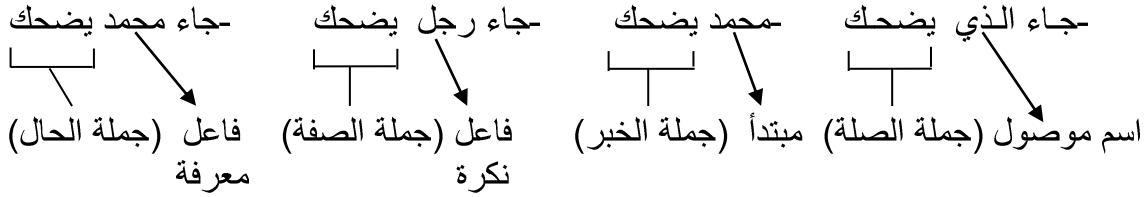

ويرتبط "التضام" بفكرة "الحيّز"[٤] , فالكلمة داخل الجملة تتطلب كلمة أخرى واقعة في حيّزها ، وقد لاحظ القدماء في قضية "العمل النحوي" ، بجعل الكلمات تعمل في بعضها[٥] ؛ بملاحظة "التلازم" في "التضام" بين العامل والمعمول ، وقرينة "التضام" ومعها "الربط" و "المطابقة" و "الأداة" – كما سيرد في هذا البحث[٦] – تعادل مصطلح "التعليق" في قضية "النظم" عند الجرجاني ؛ لأنها تتمثل بالمطابقة , والربط , والتلازم الذي يؤدي إلى تماسك عناصر الجملة , ووضوح معناها بصورة تتحدى الفصل والحذف[٧] ، كما يقوم "التضام" على فكرة "التتابع"[٨] في التركيب النحوي ، ويندرج تحت مفهوم "التضام" عدة أمور منها :

---

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، (٣٥٧/١٢) , {باب الميم فصل الضاد} .
(٢) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩٤ .
(٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .
(٤) هو : ((الذي يحدّد وظيفة الكلمة)) ، ينظر : حسان – تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ٨٠ .
(٥) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٦) حيث إن "التعليق" وظيفة هذه القرائن في السياق ، ينظر : هذا البحث ، ص : ٣٤٢, ٣٧٨, ٣٨٩.
(٧) تمام - حسان ، مقالات في اللغة والأدب ، {بتصرف} ، (٣٣٦/٢) .
(٨) وهو : ((العلاقات التي تقوم على السطر بين عناصر أنماط الجمل والمركبات وبين التابع والمتبوع والمفسَّر والمفسِّر والتمييز والمميِّز والضمير ومرجعة وتحمل الضمير وعدمه والمطابقة بين العنصرين والرتبة بينهما والفصل والوصل والافتقار والاختصاص والاقتران والعامل والمعمول وتقدير الجملة والتركيب)) ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٨٨/١).

أولاً : التلازم : وهو أن : ((يستلزم أحد العنصرين التحليليين النحويين عنصراً آخر))[١] ، والأصل ذكر المتلازمين ، وعدم حذفهما ، واتصالهما وعدم فصلهما ، وقد يكون "التلازم" للافتقار أو الاختصاص .

ثانياً : التوارد : ((هو الطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً وهلم جرا))[٢] ، وهو أقرب إلى دراسة الأساليب البلاغية ، ويكون نحوياً بملاحظة "الشروط التركيبية" التي تضبط "التوارد" بين الألفاظ لقيام "المناسبة" فيما بينها ، وانتفاء "المفارقة" كما سيأتي .

ثالثاً : التنافي : وهو : ((قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتنافيين عند وجود الآخر ، فإذا وجدنا "أل" استبعدت معنى الإضافة المحضة))[٣] .

أمّا **"التلازم"** فقد يكون على سبيل "الافتقار" ، ومعناه : ((أن لفظاً ما لا يستقلّ بالإفادة ولا يوقف عليه في الكلام غالباً وإنما يتطلب في حيزه لفظاً آخر لا غنى عنه))[٤] ، ومن ذلك افتقار الأدوات إلى مدخولها ، وافتقار الموصول إلى الصلة ، والفعل إلى الفاعل ، و"الافتقار" نوعان :

أولاً : "الافتقار المتأصل" بحسب أصل الوضع ، وهو : ((افتقار العناصر التي لا يصحّ إفرادها في الاستعمال وإن صحّ ذلك عند إرادة الدراسة))[٥] ، مثل : الحروف والمبنيات ، وقد لاحظ القدماء هذا النوع من الافتقار عند تعريفهم للحرف بأنه : ((لا يدلّ على معنى في نفسه))[٦] , وبدراستهم للمبنيات التي تشابه الحرف بوجه ، وفي ذلك يقول ابن مالك:[٧]

كَالشَّبَهِ الوَضْعِيّ فِيْ اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالمعْنَويّ فِيْ مَتَى وَفِيْ هُنَا

وَ كَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلا تَأثُّرٍ وَ كَافتِقَارِ أصِّلا

---

(١) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٧ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢١٦ .
(٣) السابق , ص ٢٢١ .
(٤) حسان – تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ٨٠ .
(٥) حسان – تمام - البيان في روائع القرآن ، (٨٩/١) .
(٦) السيوطي ، همع الهوامع ، (٢٦/١) .
(٧) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٤٥/١) .

ومن الافتقار المتأصل : افتقار حرف العطف إلى المعطوف ، وافتقار أداة الشرط إلى فعل الشرط وجوابه ، وكل ما لا يتضحّ معناه إلا بذكر ما يلازمه في أصل وضعه .

ثانياً : "الافتقار غير المتأصل" للباب بحسب التركيب لا بحسب الأصل ، وهو : ((كل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار))[١] ، ومنه : افتقار المضاف إلى المضاف إليه ، والمبتدأ إلى خبر ، وقد أشار ابن مالك إلى نوعي الافتقار في باب الإضافة قائلاً:[٢]

وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

وكما يكون ذكر المتلازمين على سبيل "الافتقار" ، فقد يكون على سبيل "الاختيار" وهو أن : ((تذكر الضميمة إذا لم تعن القرائن الأخرى على تقديرها وتستتر أو تحذف عند وجود القرينة الدالة عليها لقصد الإيجاز))[٣] ، وقد لاحظ القدماء هذه الخاصية في الفاعل ، يقول ابن مالك:[٤]

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ وَإِلاَّ فَضَمِيْرٌ اسْتَتَرْ

و "الاستتار" يختلف عن "الحذف" ، ففي حال "الاستتار" يمكننا تحديد الفاعل المستتر من خلال صورة الفعل ، كما في قولك : "فَعَلَتْ ، نَفْعَل، يَفْعَل ، افعَل"[٥] ، بينما لا يمكننا تحديد المبتدأ المحذوف من خلال ذكر الخبر منفرداً في نحو قولك : كيف زيدٌ ؟ ، فيقال : "صحيحٌ" إلا بالرجوع إلى قرائن السياق .

وكما تكون العلاقة بين المتلازمين علاقة "افتقار" ، فقد تكون علاقة "اختصاص" وهو : ((أن يكون العنصر اللغوي مرتبطاً من حيث وروده بعنصر ما دون غيره))[٦] ، وأكثر ما يكون "الاختصاص" بالأداة ، ومرجعه مبنى الأداة وليس معناها ، ومن ذلك "إنّ" الدالة على معنى "التوكيد" , وهو معنى يمكن التوصل إليه بأكثر من مبنى ، ولكن تختصّ "إنّ" بالدخول على الاسم المبتدأ[٧] .

---

(١) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٨٩/١) .
(٢) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٤٨٦/١) .
(٣) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٧ .
(٤) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٣٩/١) .
(٥) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٧ .
(٦) حسان – تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ١٥٤ .
(٧) حسان – تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٨١ .

ولاحظ القدماء عدم اختصاص بعض الأدوات ، و انتفعوا بهذه الظاهرة في قضية العامل ، فكان أحد أصولهم النحوية "لا يعمل الحرف إلا إذا كان مختصا"[١] ، وكملاحظتهم افتقار "كلا وكلتا" إلى الإضافة ، واختصاصهما بالإضافة إلى المثنى ، وفي ذلك يقول ابن مالك:[٢]

لِمفْهِمِ اثْنيْنِ مُعَرَّفٍ بِلا تفرُّقٍ أضِيْفَ كلتا وَكِلا

وقد تكون العلاقة بين اللفظين علاقة **" التوارد"** , فتكون "المناسبة" ، وهي : ((أن يرتبط استعمال اللفظ بمصاحبة ما يناسبه من الألفاظ في المعنى))[٣] ، وقد تنبه سيبويه إلى هذه العلاقة الهامة فقسم الكلام بملاحظة "التوراد" ، وما بين الألفاظ من مناسبة ومفارقة إلى خمسة أقسام قائلا : ((أمّا المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس وسآتيك غدا ، وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول : أتيتك غدا ، وسآتيك أمس ، وأمّا المستقيم الكذب فقولك : حَمَلتُ الجبل ، وشربت ماء البحر ، ونحوه ، وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رأيت ، وكي زيدٌ يأتيك ، وأشباه هذا ، وأمّا المحال الكذب ، فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس))[٤] ، فالمناسبة التي تتحقق بها "الإفادة" هي شرط لصحة الكلام ، وإن لم تكن المناسبة حدثت "المفارقة" التي يمكن معالجتها بالإسناد المجازي[٥] ؛ الذي يقوم على علاقة[٦] ، وقرينة[٧] , وهو ما سماه "المستقيم الكذب" ، وحيث لا يمكن معالجتها انتفى التركيب ؛ لانتفاء الإفادة ؛ فيكون من قبيل "المحال" ؛ لعدم صحة العلاقة ، وانعدام القرينة ، وكما يقول الدكتور تمام حسان : ((تقول مثلا : فهم التلميذ الدرس عندئذ تتحقق المناسبة المعجمية التي يتطلبها التضام بين عناصر الجملة أمّا إذا قلت : "قرأ الحجر دم النخلة" فإنك ستجد مفارقة معجمية بين "قرأ" و "الحجر" وبين "قرأ" و "الدم" ، وبين "الدم" و"النخلة"))[٨] .

---

(١) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٨٩/١) .
(٢) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٣٩٥/١)
(٣) حسان – تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ١٥٤ .
(٤) الكتاب ، (٢٥/١) .
(٥) المجاز : ((هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لعلاقة ، مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الوضعي)) ينظر : الهاشمي ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، ص ٢٩٠ .
(٦) العلاقة : ((هي المناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي ، وقد تكون "المشابهة" بين المعنيين ، وقد تكون غيرها)) ينظر : المرجع السابق ، ص ٢٩١ .
(٧) القرينة : ((هي المانعة من إرادة المعنى الحقيقي ، وقد تكون لفظية ، وقد تكون حالية)) , ينظر : السابق ، ص :٢٩١ .
(٨) الخلاصة النحوية ، ص ٨١ .

ومرجع "المناسبة" هو "التوارد" ، بين كلمات المعجم ، وقد تنبه القدماء إلى أهمية "التوارد" لتحقيق المناسبة بين الألفاظ ، ولهذا وضعوا الشروط التركيبية وجعلوها أصولاً نحوية لضبط "التوارد"[١]،وبملاحظة "المفارقة" منع أكثر النحاة إضافة الشيء إلى مرادفه[٢]،يقول ابن مالك:[٣]

وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنًى وَ أَوِّلْ مُوْهِماً إِذَا وَرَدْ

وسبب "المفارقة" هنا انتفاء معنى "التخصيص" أو "التعريف" وهو شرط لصحة الإضافة ، ومنه قولهم في "أنْ" المخففة من الثقيلة : ((أنّ العامل إن كان فعل عِلْم فهي مخففة ، وإن كان فعل ظنّ جاز الأمران))[٤] ،والكثير مثل هذه الشروط التي تضبط التوارد ولا مجال لحصرها هنا.

وأصل العلاقة بين الألفاظ المتضامّة هو الذكر ، والاتصّال ، والمناسبة وقد يحصل العدول أو الترخص في " التضام" ؛ فيخرج عن أصل الوضع بظواهر لغوية معروفة منها : الحذف ، والزيادة ، والاعتراض ، والفصل ، وتجاهل الاختصاص وتجاهل المناسبة بالمفارقة[٥] ، وحصول إحدى هذه الظواهر من قبيل الأسلوب العدولي أو الترخصّ في "التضام"[٦] ،ومن ذلك:

أولاً : العدول أو الترخص بالحذف :

وهو من قبيل العدول أو الترخص في "الافتقار" بنوعيه[٧] ، ويكون الحذف إذا افتقدت الجملة أحد عناصرها الأساسية ، واتضح المعنى بدون ذكرها طلباً للخفة[٨] ؛ ولأن "الحذف" خروج عن الأصل كان لابد لحصوله من دليل ، وقد يكون هذا الدليل : ((بنية معهودة أو نمط معروف أو قرينة قائمة أو معنى في السياق لا يستقيم إلا مع تقدير الحذف))[٩] .

---

(١) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٩٠/١) .
(٢) وخالفهم في ذلك الفراء ، وبعض الكوفيين ، لاختلاف لفظ المضاف عن المضاف إليه ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ﴾ {البقرة : ١٦٥} ، وقوله تعالى : ﴿ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴾ {الواقعة : ٢٥} ، وغير ذلك ؛ فأولوه على المجاز ، والعدول عن التضام بالحذف ، ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٥٠٨/٢)
(٣) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٣٨٥/١) .
(٤) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٢٢٠ .
(٥) ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٠٨/٢) .
(٦) يقول الدكتور تمام – حسان : ((كل قرينة من القرائن صالحة أن يترخص فيها وأن يعدل عن الاعتماد عليها ولا فرق بين الحالين إلا أن الترخص مغامرة فردية للفصيح من العرب القدماء لو تكررت من المعاصرين لعدت من قبيل الخطأ ، وأن الأسلوب العدولي مورد من موارد التأنق في الأسلوب ورده من شاء في القديم ويرده من يشاء في يومنا هذا)) ينظر : المرجع السابق، (٧٧/٢) .
(٧) ينظر : السابق ، (٢٥٠/١) .
(٨) السابق ، {بتصرف} ، (١٠٩/٢) .
(٩) السابق ، (٩١/١) .

و "الحذف" ظاهرة كبرى يمكن أن تكون من قبيل الترخص أو العدول في أكثر من قرينة ، فقد تكون من قبيل العدول أو الترخص في قرينة "البنية" عند حذف جزء من الكلمة كحذف ياء الاسم المقصور في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴾[1] أي : الجواري وهي السفن الجارية في البحر[2] ، كما قد يكون الحذف ترخصاً أو عدولاً في قرينة "الأداة" عند حذفها ، ومن أمثلته نزع الخافض في مثل قوله تعالى : ﴿ قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[3] ، أي : بمن جاء[4] ، بينما يكون "الحذف" ترخصاً أو عدولاً في قرينة "التضام" إذا كان الحذف للكلمة أو لجزء من الجملة ، ومن العدول في التضام حذف المبتدأ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴾[5] ، أي : ((بلدتكم بلدة طيبة وربكم رب غفور))[6] ، كما يحذف المفعول به ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۖ ﴾[7] ، أي : ((سمعنا قولك وأطعنا أمرك))[8] ، وكل ذلك الحذف قياسي ؛ فهو من قبيل العدول في قرينة "التضام" أمّا الترخص في "التضام" بالحذف ؛ فهو يحمل على السماع ولا يقاس عليه ؛ وذلك بسبب الافتقار المتأصل للكلمة ، ومنه حذف صلة الموصول في قول الشاعر:[9]

نَحْنُ الأُلَى فاجْمَعْ جُمُوْ عَكَ ثُمَّ وجِّهْهُمْ إلَيْنا[10]

---

[1] سورة : الشورى ، الآية : (٣٢) .
[2] ينظر : الطبري ، جامع البيان عن تأويل أي القرآن ، (٣٣/٢٥) .
[3] سورة : القصص ، الآية : (٨٥) .
[4] ينظر : النحاس ، إعراب القرآن ، (٢٠٦/١) .
[5] سورة : سبأ ، الآية : (١٥) .
[6] ينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، (١٧١/٩) .
[7] سورة : البقرة ، الآية : (٢٨٥) .
[8] ينظر : أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، (٣٨٠/٢) .
[9] هو عبيد بن الأبرص ، ينظر : الأصبهاني – أبو الفرج (ت : ٣٥٦هـ) ، الأغاني ، تحقيق : علي مهنا وسمير جابر ، دار الفكر للطباعة والنشر ، لبنان ، {بدون طبعة}، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٢٤) ، (٨٨/٢٢).
[10] الشاهد فيه : "نحن الألى" ، وأصل الكلام : ((نحن الألى عرفوا بالشجاعة ونحو ذلك ، قلت : المراد أنها تلزم لفظاً وتقديراً فهي لازمة نية وإن حذفت لفظا)) ينظر : المرادي , توضيح المقاصد والمسالك , (١٤٣/١) .

بحذف صلة الموصول "الألى" ، وهو ترخص في "التضام" ؛ لافتقار الموصول إلى صلة ، وأمن اللبس بدلالة السياق ؛ لاجتماع الفعلين "اجمع" و "وجّه" ، والضمير في "إلينا" للدلالة على التحدي ، والمعنى : نحن الألى نتحداك أو يتحدونك[١] ، وكل ما سبق ذكره في "الحذف" مذكور عند القدماء ، وأيدهم الدكتور تمام حسان بينما عارضهم فيما أطلقوا عليه حذف الفعل وجوباً في النداء ,والاختصاص ,والتحذير ,والاشتغال , الصفة المقطوعة ،والمصدر النائب عن فعله.

حيث إن النداء[٢] ، عند القدماء يكون بأدوات مخصوصة نائبة عن الفعل ، ويحذف الفعل معها وجوباً لكثرة الاستعمال[٣] ، ويرى الدكتور تمام حسان أنه من الجمل التي تعتمد على قرينة "الأداة" ؛ لأن المعنى لا يصحّ بتقدير الفعل الدال على معنى "الخبر" ، بينما النداء يدل على معنى "الإنشاء"[٤] ، أمّا القدماء فقد جعلوا "يا" بدلاً من اللفظ بالفعل[٥] ، والأصل "أنادي" ، ولا عيب في مجيء الإنشاء بصيغة الخبر ؛ لمجيئه في كلام العرب وفي كتاب الله تعالى ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾[٦] ، أي :((لا ترفثوا ،ولا تفسقوا ،ولا تجادلوا في الحج))[٧].

وأمّا " الاختصاص "[٨] ، في نحو قولهم : ((نحن العربَ أقرى الناس للضيف))[٩] ، فإن القدماء يقدرون معه فعلاً محذوفاً وجوباً تقديره : "أعني" اكتفاء بعلم السامع[١٠] ، بينما يرى الدكتور تمام حسان ألا حذف فيه كما أشار القدماء إلى معنى الإفصاح في الاختصاص بملاحظة معنى الفخر , أو التواضع , أو زيادة البيان[١١] ، حيث لاحظوا معنى الإنشاء فيه , كما لاحظوا

---

(١) ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٥١/١) .
(٢) النداء : ((هو الدعاء بحروف مخصوصة)) ، ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (٢٧/١) .
(٣) سيبويه ، الكتاب ، {بتصرف} ، (٢٩/١) .
(٤) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٩ .
(٥) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٢٩١/١) .
(٦) سورة : البقرة ، الآية : (١٩٧) .
(٧) الشنقيطي – محمد الأمين بن محمد بن المختار (ت : ١٣٩٣هـ) ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تحقيق : مكتبة البحوث والدراسات ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات(٩) ، (٢٠/٥).
(٨) الاختصاص : ((ما جيء به على صورة هي لغيره توسعاً)) ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٣١/٢) .
(٩) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٢٣٤/٢) .
(١٠) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٢٣٣/٢) .
(١١) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (١١٥٠/٣) .

القيمة الخلافية بنصب المخصوص للتفريق بينه وبين الخبر المرفوع[١] .

بينما "الصفة المقطوعة" للمدح أو الذم ، فيرى القدماء بوجوب حذف الفعل معها : ((بتقدير هو أو أذم أو أعني))[٢] كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾[٣] ، بنصب "حمالة"[٤] التي لم تجعل خبرا للمرأة فترفع[٥] ، وإنما النصب قيمة خلافية دلت على الذم أو القطع[٦] في الصفة ، أمّا الدكتور تمام حسان فيقول بالترخص في "العلامة الإعرابية" استغناء بباقي القرائن الرابطة بين الصفة والموصوف ، فهي عنده شبيهة بقولهم : "خرق الثوبُ المسمارَ" و "جحرُ ضبٍ خربٍ"[٧] ولكن العلامة الإعرابية في الصفة المقطوعة جاءت دالة على معنى حيث نبهت إلى حدوث القطع في الصفة ؛ ولذا فإن "العلامة" قيمة خلافية فيها بخلاف "خرق الثوبُ المسمارَ" حيث أغنت القرائن المتضافرة عن العلامة الإعرابية ، فحصل الترخص فيها ، وفرق بين الحركة الدالة على معنى فهي قيمة ، وبين الحركة التي وقع الترخص فيها إذ لا قيمة لها في أداء المعنى.

وأمّا "التحذير[٨] والإغراء"[٩] ، فينصب معهما الاسم بفعل مضمر وجوباً عند القدماء حتى قالوا : ((إن قال قائل ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو قولهم الأسد الأسد قيل إنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو "احذر" ولهذا إذا كرروا لم يجز إظهار الفعل))[١٠] ، ويخالفهم الدكتور تمام حسان بجعل الأداة قرينة على المعنى في نحو قولك: " إياك والأسد " حيث يتعدد معنى " إيَاك " بين التعدية في المفعول به , كما أنه ينقل و يستعمل استعمال

---

(١) تمام - حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٩ .
(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٧٤٧ .
(٣) سورة : المسد ، الآية : (٤) .
(٤) حيث : ((قرأ الحسن وزيد بن علي والأعرج ,وأبو حيوة وابن أبي عبلة وابن محيصن وعيسى بن عمر وعاصم بخلاف عنه وابن أبي إسحاق "حمالة ..." بالنصب على الذم والشتم ، وقيل بالنصب على الحال)) ينظر : الخطيب - عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (٦٣١/١٠) .
(٥) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٧٠/٢) .
(٦) ينظر : الطبري ، جامع البيان ، (٣٣٨/٣٠) .
(٧) اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٩ .
(٨) التحذير : ((هو تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه ، ويكون بثلاثة أشياء : بإياك وأخواته ، وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب وبذكر المحذر منه)) ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٣٤/٢) .
(٩) الإغراء : ((إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه)) ينظر : المرجع السابق ، (٢٣٨/٢) .
(١٠) الأنباري ، أسرار العربية ، ص ١٥٩ .

الأداة المنقولة إلى معنى التحذير ، ولا يجد في ذلك حذفاً[1] ، ولكن بملاحظة حال الإفراد "الأسدَ" يجوز فيه إظهار الفعل فيقال : "احذر الأسد" ، ومن خلال المُظهر تمّ تقدير الحذف في حال التكرار ، وهذا الأمر وضّحه القدماء وفصلوا الحديث فيه ، في حين إن الدكتور تمام حسان أشار إلى حال التحذير بـ"إيّاك" فجعل "الأداة" هي القرينة ، ولكنه لم يربط هذه الحالة بحال التحذير في الإفراد الذي ظهر الحذف فيه .

ويرى جمهور البصريين أنّ "الاشتغال"[2] ، في نحو : "زيداً ضربته" نصب الاسم بفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور ، والتقدير : "ضربت زيداً ضربته"[3] ، بينما يرى الدكتور تمام حسان أنه من مسائل الترخص في الرتبة والربط بالضمير[4] ، وأصل الكلام : "ضربته زيداً" ، وهذا ما ذهب إليه أكثر الكوفيين ، أمّا النصب قيمة خلافية للتمييز بين المشغول عنه والمبتدأ المرفوع من جهة , كما أن القول به يجعل الكلام أكثر توكيدا من جهة أخرى ؛ ولهذا كان تقدير الفعل معه أولى.

كما انتقد الدكتور تمام حسان القدماء لقولهم بحذف الفعل في المصدر النائب عن فعله ، كما في "ضرباً" في نحو : "ضرباً زيداً" فإنه نائب عن "اضرب"[5] ، بينما يرى الدكتور تمام حسان أن النحاة تمسكوا بفكرة العامل في تقدير المحذوف فأهملوا القيم الأسلوبية للجملة[6] ، حيث إنه لا داعي لتقدير واجب الحذف ، وإنما انتصب المصدر على معنى الإنشاء[7] .

وبذلك يرى الدكتور تمام حسان أن حذف الفعل وجوباً –في كل ما سبق– إنما هو أثر من آثار القول بالعامل النحوي ، وعليه لا داعي للتقدير والقول بالحذف ، والنصب لكل ما سبق هو لقرائن تضافرت ، وغالباً ما تكون "القيمة الخلافية" هي القرينة البارزة في أداء المعنى هنا، والحق أن

---

(١) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٩ .
(٢) الاشتغال : ((هو أن يتقدم {الاسم} وينصب ضميره أو ملابسه كالمضاف إلى ضميره والمشتمل صلته على ضميره)) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (١٣٠/٣).
(٣) ينظر : الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ، ص ٧٥ .
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٩ .
(٥) ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (٣٢/١)
(٦) البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢١/١) .
(٧) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٢١/١) .

قدماء النحاة لم يقدروا العامل إلا لأهميته لفظاً ومعنى , و ليس تمسكا بفكرة العامل النحوي ، و مثال ذلك تقدير العامل في نحو قولك : "إياك والأسد" هو "احذر" لا غير، لأن المعنى يتطلب هذا المحذوف ،ولو لم يتطلبه المعنى لصحّ تقدير أي عامل آخر ، مثل : "قبّل" أو "داعب" ؛ لأن كل هذه الأفعال صالحة لنصب "الأسد"[١] لو أن المراد تقدير العامل دون ملاحظة المعنى .

كما هدف القدماء من تقدير المحذوف إلى إتمام جزئي الإسناد ؛ لارتباط المعنى بهما من جهة ، و لأن تقدير المحذوف يربط بين أصل الأسلوب قبل الحذف ، والعدول عنه بالحذف لتحقيق مقاصد أسلوبية من جهة أخرى ، وليس في ذلك تحريف للأساليب ، يقول ابن هشام: ((تقول "إيّاك والأسد" الأصل "احذر تلاقي نفسك والأسد" ، ثمّ حذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل))[٢] ، فالأسلوب قبل تقدير الحذف وبعده لم يتغير ، وهو أسلوب إنشائي ، كما أن تقدير الكلام قبل الحذف فيه إظهار لمقاصد المتكلم من استخدام أسلوب التحذير "إيّاك والأسد" لما فيه من الإيجاز والتوكيد والسرعة في طلب الإجابة عند مقارنتها بالجملة قبل الحذف "احذر تلاقي نفسك والأسد" ، ولذلك فإن من لم يقل بالحذف سيلاحظ عدم اكتمال ركني الإسناد , كما سيلاحظ أثر القول بالحذف في المعنى وليس لمجرد إيجاد العامل[٣] .

ومن جهة أخرى فإن الدكتور تمام حسان يعود فيقرّ بوجوب حذف العامل مع المنصوبات التي لا تدل على معنى الإنشاء[٤] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴾[٥]، أي :سَنَنَّا[٦]؛ فهو منصوب على المصدر[٧]، بتقدير الفعل المحذوف قبله.

---

(١) ينظر : عرفة – محمد أحمد ، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، ص ١١٢ .
(٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (٧٦/٤) .
(٣) عرفة – محمد أحمد ، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، {بتصرف} ، ص ١١٢
(٤) ينظر : البيان في روائع القرآن ، (٩٨/١) .
(٥) سورة : الإسراء ، الآية : (٧٧) .
(٦) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٩٨/١) .
(٧) مكي بن أبي طالب ، الهداية إلى بلوغ النهاية ، {بتصرف} ، (٤٢٦٣/٦).

وإنصافاً للقدماء ، فإن القول بالحذف ضرورة يطلبها المبنى ؛ تحقيقاً لطرفي الإسناد , كما يطلبها المعنى ؛ لبيان ما يتطلبه الأسلوب من إيماءات بعد حصول الحذف كالتوكيد والإيجاز ، وهو دليل على عبقرية اللغة العربية ، وذكاء مستخدميها[١] .

ثانياً : العدول أو الترخص بالزيادة :

وهو عدول أو ترخص في قرينة "التضام" بزيادة عنصر لغوي ، ويحكم على العنصر بالزيادة إذا كان زائداً على أصل نمط الجملة وما تشمله من أركان وفضلات ؛ فإن ورد فيها غير ذلك فهو زائد على مطالب الإفادة[٢] ، وهذا لا يعني أن العنصر الزائد هو حشو ، وإنما يؤتى به لتوكيد المعنى[٣] ، وتنسب "الزيادة" غالباً إلى الحروف وبعض الضمائر[٤] ، ومن "العدول في التضام بالزيادة" زيادة "ما" بعد "إنّ" ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾[٥] ، وبزيادتها تحوّل معنى التوكيد في "إنّ" إلى معنى الحصر وهو أقوى[٦] .

وكذلك زيادة حرف الجر[٧] للتوكيد ، كما يذهب الدكتور تمام حسان إلى زيادة "ضمير الشأن"[٨] ، وكل ذلك أسلوب عدولي ، وقد تكون الزيادة من الترخص كقول الشاعر:[٩]

ألا يَا اسْلَمِيْ يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البلَى وَلا زَالَ مُنْهَلاً بجَرْعَائِكِ القَطرُ[١٠]

إذ زيدت "يا" في الكلام ، فكررت مرتين وهو ما سوّغ حذف المنادى بعد "يا" الأولى[١١] .

---

(١) عبد اللطيف – محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، {بتصرف} ، ص ١٩٥ .
(٢) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٠٥/٢) .
(٣) حسان – تمام ، مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١٠م ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} ، ص ٢٧٨ .
(٤) ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٠٥/١)
(٥) سورة : الحجرات ، الآية : (١٠) .
(٦) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٠٨/١) .
(٧) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (٤٦٦/١) .
(٨) يقول الدكتور تمام حسان : ((لأن المضمون الذي يراد التعبير عنه إنما تعبر عنه الجملة التي بعد ضمير الشأن وبخاصة عندما رأوا هذا الضمير مبتدأ ، أما إذا دخلت عليها "إنّ" أو إحدى أخواتها فزيادة الضمير بعدها كزيادة "ما" في "إنما")) ينظر : البيان في روائع القرآن ، (١٠٨/١) .
(٩) وهو ذو الرّمّة ، ينظر : الأصبهاني ، الأغاني ، (٢٤٨/٥) .
(١٠) والشاهد فيه : "ألا يا اسلمي" ، حيث استشهدوا فيه على أنّ : (("ألا" حرف يدل على تنبيه واستفتاح كلام كذلك قال أبو عبيدة ، فإذا اجتمع مع حرف تنبيه خلص للاستفتاح وزال عنه معنى التنبيه)) ينظر : الفارسي ، كتاب الإغفال ، (٢٥/٢) .
(١١) حسان – تمام ، مقالات في اللغة والأداب ، {بتصرف} ، (٢١٩/٢) .

ثالثاً : العدول أو الترخص بالفصل :

وهو عدول أو ترخص في "اتصال" أجزاء الجملة ، وقد لاحظ القدماء أن الألفاظ داخل الجملة ترتبط بدرجات متفاوتة أقواها رابطة "التلازم" ، فكرهوا الفصل بين المتلازمين بأجنبي بخلاف الجملة المعترضة التي يجوز أن تفصل بينهما لاستقلالها في المعنى فيؤمن معها اللبس[١] ؛ ولذلك كان "الاعتراض" أسلوباً عدولياً وليس ترخصا ، ومن مظاهر "الفصل" في النحو العربي : الفصل بين "ما" و "أفعِل" التعجب بـ"كان" الزائدة[٢] ، في نحو قولك : "ما كان أحسن زيداً !" للدلالة على حصوله في الماضي[٣] ، وكالفصل بـ"لا" النافية بين "إذن" الناصبة والفعل المضارع[٤] ، ويلاحظ أن أكثر الفواصل من الأدوات باستثناء ضمير الفصل ، وجملة القسم ، وشبه الجملة[٥] ، وكل ذلك من العدول في "التضام" بالفصل ، وقد يمتنع الفصل ، ويجب الإبقاء على الأصل ، ومن ذلك : منع الفصل بين الجار والمجرور[٦] ، وبين الصلة والموصول[٧] ، وبين المضاف والمضاف إليه ، وبين الأدوات ومدخولها ؛ لشدة التلازم بين هذه العناصر حتى قيل إنها بمنزلة الشيء الواحد[٨] .

وقد يكون "الفصل" من قبيل الترخص في قرينة "التضام" كالقول بالفصل بين المضاف والمضاف إليه بقرينة "العلامة الإعرابية"[٩] ، كما في قراءة[١٠] : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[١١] بنصب "أَوْلادَهُم" مفعولاً به للمصدر "

---

(١) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٠٩/١) .
(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٥٢/٣) .
(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٧٣/١) .
(٤) السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٣٧٤/٢)
(٥) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٢٣ .
(٦) ينظر : الأنباري ، أسرار العربية ، ص ١٩٧ .
(٧) ينظر : الفارسي ، كتاب الإغفال ، {بتصرف} ، (٣٠/٢) .
(٨) ينظر : الأنباري ، أسرار العربية ، ص ١٩٧ .
(٩) عبد اللطيف – محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، {بتصرف} ، ص ٣٢٩ .
(١٠) حيث : ((قرأ ابن عامر وأهل الشام "زُيّن ... قتلُ أولادَهم شركائهم .. وذكر الفراء أنها كذلك في بعض مصاحف أهل الشام "شركايهم")) ينظر : الخطيب – عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (٥٥٤/٢) .
(١١) سورة : الأنعام ، الآية : (١٣٧) .

قتلُ " ، وجرّ " شُرَكائِهم " بالإضافة إلى "قتل"، والتقدير قبل الفصل : "قتلُ شركائِهم أولادَهم"[١] ، بإضافة المصدر إلى فاعله كما في المصحف العثماني في بلاد الشام[٢] ، والمعنى أن الشركاء أضلوهم بدعائهم إلى قتل الأولاد ، حيث أضاف القتل إليهم ، ونصب الأولاد على المفعولية[٣] .

رابعاً : العدول بالاعتراض :

الأصل هو اتصال أجزاء الجملة لتتضح العلاقات بين عناصرها ، وقد يحصل الفصل بينها بالجملة المعترضة لتحقيق أغراض أسلوبية[٤] ، والجملة المعترضة : ((أجنبية عن مجرى السياق النحوي فلا صلة لها بغيرها ولا محل لها من الإعراب وإنما هي تعبير عن خاطر طارئ من دعاء أو قسم أو قيد بشرط أو نفي أو وعد أو أمر أو نهي أو تنبيه))[٥] .

والفصل بالاعتراض كثير في كلام العرب حتى صار من طرائقهم في الكلام[٦] ؛ وللاعتراض معنى في الجملة لا يؤدى عند حذف الجملة المعترضة[٧] ، وقد أدرك قدماء النحاة أهمية الاعتراض حيث يقول ابن جني : ((هو جار عند العرب مجرى التأكيد فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك مّما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً أو متأولاً))[٨] ، ولما ساغ القياس عليه كان عدولاً وليس ترخصاً , ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾[٩] ، حيث وقع الاعتراض : ((بين الموصوف الذي هو {قسم} وبين صفته التي هي {عظيم} ، وهو قوله ﴿ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ ﴾))[١٠] ، وغرض الاعتراض هنا تعظيم القسم وبيان جهلهم بحقيقته[١١] .

---

(١) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، المسألة (٦٠) : {القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه} ، (٤٣١/٢) .
(٢) ينظر : ابن عاشور ، التحرير والتنوير ، (١٠٢/٨) .
(٣) عبد اللطيف - محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، {بتصرف} ، ص ٣٣٠ .
(٤) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١١٥/٢) .
(٥) المرجع السابق ، (١١٦/١) .
(٦) ينظر : ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، ص ٢٤٥ .
(٧) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١١٥/٢) .
(٨) ابن جني ، الخصائص ، (٣٣٥/١) .
(٩) سورة : الواقعة ، الآية : (٧٦) .
(١٠) ابن جني ، الخصائص ، (٣٣٥/١) .
(١١) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١١٨/١) .

خامساً : العدول أو الترخص بإدخال اللفظ على غير مدخوله :

وهو من العدول أو الترخص في "الاختصاص" الذي هو أحد قضايا "التضام" ، وله صور متعددة في النحو العربي منها:[١]

١- حذف المدخول الأصلي ، وإدخال اللفظ على غير هذا المحذوف :

وذلك كما في قراءة : ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾[٢] ، بتشديد نون "إنّ" وميم "لمّا"[٣] ، و "لمّا" في الأصل حرف يجزم الفعل المضارع[٤] ، وقد دخلت هنا على اللام الموطئة للقسم ، ومن الأصول النحوية عند القدماء "لا يدخل الحرف على حرف مثله"[٥] ، فخرجوها عدة تخريجات منها : أنّ أصلها "لمن ما" وقيل "لمّاً" بالتنوين وغير ذلك ، ولكن ابن هشام يرى أنها على جهة إدخال اللفظ على غير مدخوله مع حذف المدخول الأصلي بتقدير : لمّا يوفوا أعمالهم ، أي لم يوفوها وسيوفونها[٦] .

٢- نيابة الحرف عن الحرف :

ويقوم على مبدأ "تعدد المعنى للمبنى الواحد"[٧] ، ومن ذلك دلالة "على" الجارة على الاستعلاء ومعانٍ أخرى ، كما يقول ابن مالك:[٨]

عَلى لِلاسْتِعْلا وَمَعْنًى فِيْ وَعَنْ بِعَنْ تَجَاوُزاً عَتِي مَنْ قَدْ فطِنْ

حيث جاءت "على" لمعانٍ متعددة ، وأشار ابن مالك هنا إلى نيابتها صراحة عن معنى "في" و" عن "[٩] ، ولم يصرّح بدلالتها على معنى "الظرفية" , و"المجاوزة " , مما يدلّ على اهتمامه

---

(١) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١١٩/١) .
(٢) سورة : هود ، الآية : (١١١) .
(٣) وهي قراءة : ((ابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة وأبو جعفر والأعمش وشيبة والشنبوذي وابن عباس والأعرج وأبو رجاء والحسن وابن أبي ليلى القاضي وعيسى همدان وشيبان النحوي ونعيم بن ميسرة وطلحة بن سليمان وعمرو بن فائد ويحيى بن سليمان الجعفي وسليمان بن أرقم والزهري)) ينظر : الخطيب ، معجم القراءات ، (١٤٤/٤) .
(٤) ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، ص ١٠١ .
(٥) ينظر : ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٣٧٣ .
(٦) ينظر : ابن هشام ، معني اللبيب ، ص ٣٧١ .
(٧) ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٢٠/١) .
(٨) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٧٥٩/٢) .
(٩) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٢٠/١) .

بظاهرة النيابة فيها ، ولا تقتصر "النيابة" على الأدوات فقط ، فقد ينوب المصدر عن فعل الأمر[١] ، كما تنوب بعض الألفاظ عن المفعول المطلق ، حيث يقول ابن مالك:[٢]

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ كَجُدْ كُلَّ الجِدِّ وافرَح الجذَلْ

وينوب جواب القسم عن جواب الشرط أو العكس ، كما يقول ابن مالك:[٣]

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِماعِ شَرْطٍ وقسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فهْوَ مُلتَزَمْ

وقد ذكر الدكتور تمام حسان مصطلح "الإغناء" في الدلالة على معنى "النيابة" أحياناً[٤].

٣- التضمين :

وهو : ((إشراب كلمة معنى كلمة لتقع موقعها وتتبوأ بيئتها في الكل وتؤدي وظيفتها النحوية))[٥] ، ويمكن التمثيل له بقول الراعي النميري:[٦]

وَهِزَّةٍ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ يُزَجِّجْنَ[٧] الحَوَاجِبَ وَالعُيونا[٨]

حيث ذهب بعض النحاة إلى عدم وجود الحذف بتقدير : "يزججن الحواجب ويكحلن العيونا" ، وإنما يكون المعنى بتضمين "زجّجن" معنى "حسّنّ[٩] ، وبهذا المعنى يصحّ وقوع الفعل على الحواجب والعيون معاً.

---

[١] وهو : المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بفعله كقوله تعالى : ﴿ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ (محمد/٤) ، حيث ينوب عن الفعل ويتأثر بالعوامل ، ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٧٠/١) .
[٢] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٦٤٨/٢) .
[٣] المرجع السابق ، (١٢٨٩/٣) .
[٤] ينظر : البيان في روائع القرآن ، (١٢٤/١) .
[٥] المرجع السابق ، (١٢٣/١) .
[٦] ينظر : الراعي – أبو جندل عبيد بن حصين بن جندل (ت : ٩٠هـ) ، ديوان الراعي النميري ، تحقيق : محمد نبيل طريفي ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٨٩ .
[٧] يزججن : قيل : ((الزجج دقة الحاجبين وحسنهما)) ينظر : ابن فارس ، مقاييس اللغة ، (٧/٣) ، {زج} ، وقيل: ((زجّجت المرأة حاجبها بالمزجّ : دققته وطولته ؛ وقيل أطالته بالأثمد)) ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، (٢٨٧/٢) ، {باب الجيم فصل الزاي} .
[٨] الشاهد فيه قوله : "يزججن الحواجب والعيونا" ، حيث إنّ : ((زججن" غير صالح للعمل في العيون وموضع الواو غير صالح لـ"مع" فيقدر"وكحلن" وذهب جماعة منهم أبو عبيدة والأصمعي وأبو محمد اليزيدي والمازني والمبرد إلى جواز العطف على الأول بتضمين العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين واختاره الجرمي وقال يجوز في العطف مالا يجوز في الإفراد نحو أكلت خبزاً ولبناً فيضمن وزججن معنى "حَسّنّ")) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (٢٤٧/٢) .
[٩] ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (٢٤٩/٢) .

سادساً : العدول أو الترخص بالمفارقة :

و "المفارقة تعني : ((العلاقة العنادية بين كل كلمتين متنافيتين))[١] ، فهو من الترخص في "المناسبة" في التضام ، والمفارقة درجات ، حيث يمكن في بعضها العدول عن العلاقات العرفية وإيجاد علاقات أخرى عقلية على سبيل "المجاز المرسل" ، أو فنية على سبيل "الاستعارة"[٢] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾[٣] ، حيث إن معنى : ((الشراء الاستبدال))[٤] ، وهنا تظهر "المفارقة" بين الشراء والضلالة ؛ لأن الضلالة ليست سلعة تباع وتشرى ؛ وذلك قرينة على عدم إرادة المعنى المعجمي العرفي ؛ ولذا علينا البحث عن علاقة فنية غير عرفية ، وهي المبررّ لتضام الكلمتين[٥] ، ومثل تلك المفارقة أسلوب عدولي ، وليس ترخصاً ؛ وذلك لوجود العلاقة والقرينة , ولأنه يقاس عليه بينما الرخصة مرهونة بمحلها[٦].

ومن الترخص في "المناسبة" بالمفارقة التي تستعصي على التبرير قول قيس بن ذريح:[٧]

مَحْكُوكَةَ العَيْنَيْنِ مِعْطاءُ القفَا كَأَنَّما قُدَّتْ عَلى مَتْنِ الصَّفا

تَمْشِي عَلى مَتْنِ شَراكٍ أَعْجَفا كَأَنَّما تَنْشُرُ فيْهِ مُصْحَفا

حتى أن كبار علماء العربية لم يستطيعوا فهم هذين البيتين[٨] ، بسبب المفارقة المعجمية بين كلماتهما ، والتي يصعب رأبها مثل "محكوكة العينين" و "معطاء القفا" و "متن الصّفا" ، إذ ليس بين الكلمة وأختها معنى[٩] .

---

(١) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٢١/٢)
(٢) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٣) سورة : البقرة ، الآية : (١٦)
(٤) العكبري – محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت : ٦١٦هـ) ، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، مصر/ القاهرة ، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٣٢ .
(٥) تمام - حسان ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٥٤/١) .
(٦) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٢٥٥/١) .
(٧) وهو مجنون ليلى ، ينظر : السيوطي ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، (١٠٩/١) .
(٨) ينظر : المرجع السابق .
(٩) ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٢٥٤/١) .

سابعاً : الترخص بالتناقض :

ويقع التناقض بين لفظتين متنافيتين ، ولا يكون إلا على سبيل "الرخصة" في التضام ؛ لأنه غير قياسي ، ومن ذلك "أل" الموصولة تدخل على الصفة المشتقة ، وتتنافى مع غيرها من الألفاظ ؛ ولهذا فإن دخولها على الفعل المضارع قليل لما بين "أل" و "الفعل المضارع" من تناقض ، حيث يقول ابن مالك:[١]

وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةَ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفعَالِ قَلْ

ومن اتصالها بالفعل المضارع قول الشاعر:[٢]

مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُّرضَى حُكُوْمَتُهُ وَلا الأَصِيْلِ وَلا ذِيْ الرَّأيِ وَالجَدلِ[٣]

حيث اتصلت "أل" بالفعل المضارع في قوله : "الترضى" ، وهو قليل يحفظ ولا يقاس عليه ، على جهة "الترخص في قرينة "التضام" ؛ ولهذا لم يرد في القرآن الكريم مثله[٤] .

---

[١] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٤٤٥/١) .
[٢] وهو منسوب إلى الفزردق ، ولم أعثر عليه في ديوان الشاعر ، ينظر : ابن كثير – إسماعيل بن عمر أبو الفداء القرشي (ت : ٧٧٤هـ) ، البداية والنهاية ، {بدون تحقيق} ، مكتبة المعارف ، بيروت ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (١٤) ، (٢٦١/٩) .
[٣] الشاهد فيه قوله : "الترضى" ، حيث وصلت "أل" بالفعل المضارع ، ((وفي وصلها بالفعل المضارع قولان أحدهما ثوصل به عليه ابن مالك لوروده في قوله : "ما أنت بالحكم الترضى حكومته" ... والثاني : "لا" ... وعليه الجمهور وقالوا الأبيات من الضرورات القبيحة ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف إلا في ضرورة باتفاق)) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (٣٣٣/١) .
[٤] ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٢٥٥/١) .

((قرينة التضام)) :

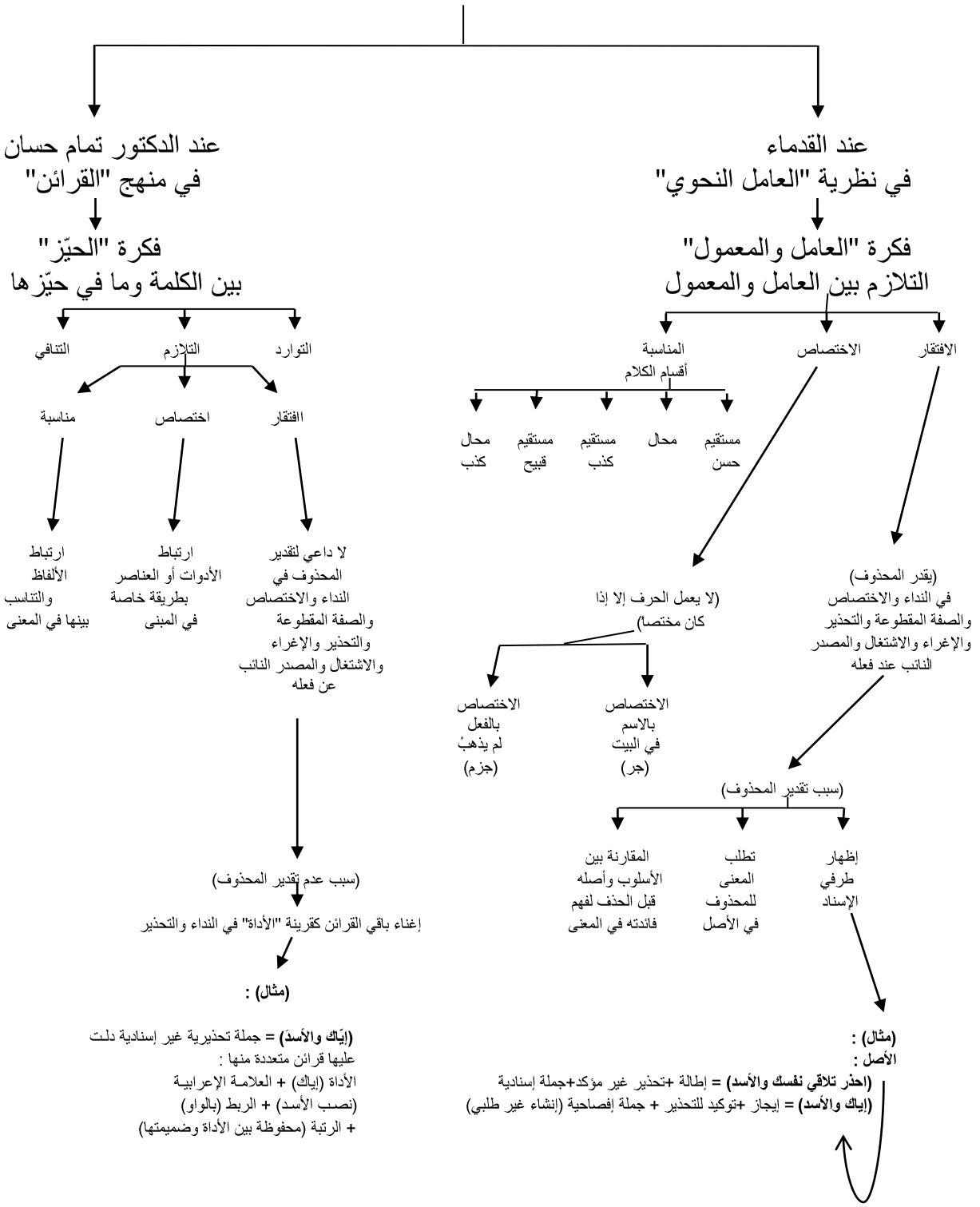

الشواهد القرآنية المرتبطة بقرينة التضام من كتاب الإنصاف للأنباري :

١- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾[١]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾[٢]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[٣]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ ﴾[٤]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾[٥]

أورد الأنباري الشواهد السابقة في مسألة : في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور[٦] ، حيث استدلّ بها الكوفيون على أن الظرف والجار والمجرور يرفعان الاسم عند تقدمهما عليه[٧] مطلقاً في نحو قولك: أمامك زيدٌ ، وفي الدار عمرو ؛ حيث إن "زيد" و "عمرو" فاعلان للظرف الواقع قبلهما ؛ وذلك بملاحظة قرينة "الرتبة" باشتراط تقدم الظرف ، وقرينة "البنية" باشتراط أن يكون المتقدم ظرفاً ، ويسمونه "المحل" أو "الصفة"[٨] ، كما استدلوا على صحة مذهبهم بموافقة سيبويه لهم في أن الظرف يرفع الاسم التالي له عند وقوعه خبراً لمبتدأ ، أو صفة ، أو حالاً ، أو صلة ، أو معتمداً على همزة الاستفهام أو حرف النفي ، أو إن وقع بعده المصدر المؤول من "أن" والفعل[٩] ؛ وذلك كما في الشواهد السابقة .

بينما يرى البصريون أن الظرف إذا تقدم على الاسم ظل الاسم بعده مرتفعاً بالابتداء[١٠]

---

(١) سورة : المائدة ، الآية : (٤٦) .
(٢) سورة : الرعد ، الآية : (٤٣) .
(٣) سورة : إبراهيم ، الآية : (١٠) .
(٤) سورة : سبأ ، الآية : (٣٧) .
(٥) سورة : فصلت ، الآية : (٣٩) .
(٦) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٥١/١) .
(٧) هذا مذهب الكوفيين ووافقهم الأخفش والمبرد من البصريين ، ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (١١٣/٣) .
(٨) حيث يسميها الخليل ظروفاً ، ويسميها الكسائي المحال ، ويسميها الفراء الصفات ، ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، (٢٢٩/٩) مادة {ظرف} ، وقيل : الصفة للجار والمجرور ، والمحل للظرف وسبب هذه التسمية أنه إن كان في معنى صفة أو محل قوي عند الإسناد ، ينظر : الفراء ، معاني القرآن ، {بتصرف} ، (١١٩/١) .
(٩) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٥٢/١) .
(١٠) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٥١/١) .

؛ لأنه مجرد تقديم للخبر بناء على "الرتبة" غير المحفوظة بين المبتدأ والخبر في نحو قولك : أمامك زيدٌ ، وفي الدار عمرو , ولكن بملاحظة قرينة "التضام" , وتحقق شروط التوارد في الجملة كما في الشواهد السابقة يرتفع الاسم بعد الظرف على الفاعلية ، وعلى ذلك فإن شروط التوارد في "التضام" هي سبب نشوء هذا الخلاف بين الفريقين[١] ؛ لأن الكوفيين يرفعون الاسم الذي تقدم عليه الظرف مطلقاً بينما يقيده البصريون بضبط شروط التوارد التي سبق ذكرها .

وهذا الاختلاف في شروط "التضام" أدى إلى اختلاف العلاقات النحوية بحسبها ؛ فاختلفوا في معنى القرينة المعنوية وهي "الإسناد" في نحو قولك : "أمامَك زيدٌ" ، "وفي الدار عمرو" عند الكوفيين على معنى "الفاعلية" ، وعند البصريين على معنى "الإخبار" ؛ ولذلك اختلف المعنى الوظيفي في الجملة ، وعليه اختلفوا في المصطلح حيث يسميه الكوفيون "المحلّ" لحلول الأشياء فيه ، ولأن تقدير الجملة عندهم : "حلّ أمامك زيدٌ" و "حلّ في الدار عمرو" ؛ فحذف الفعل وحّل الظرف محله[٢] ورفع الفاعل بعده ، وهذا القول سليم من مجاز التقديم والتأخير[٣] ، ولكن "الإسناد" فيه يتحول إلى معنى الفاعلية ، بينما اصطلح البصريون على تسميته بـ"الظرف" ، وجعلوه متعلقاً بالفعل وجوباً ، وعند تقدم الظرف على المبتدأ يظلّ المتعلق متأخراً في التقدير ؛ لبقاء الإسناد على معنى "الإخبار" ، والتقدير:"أمامك زيدٌ استقرّ" و "في الدار عمرو استقرّ" .

وأساس هذا الخلاف يرجع إلى خلافهم في إعراب الجملة قبل تقديم الظرف في نحو : "زيدٌ عندك" ، حيث اختلف الفريقان في ناصب الخبر إذ يجعله الكوفيون منصوباً على "الخلاف" بملاحظة المعنى أي : "حلّ زيدٌ عندك" ، بينما ذهب البصريون إلى انتصابه بفعل تقديره : زيدٌ استقرّ عندك[٤] بملاحظة المبنى ، ومرجع ذلك ملاحظة القرائن حيث إن قرينة "الإسناد" تقوم على الارتباط المعنوي بين المبتدأ والخبر ، فلابد أن يكون الخبر هو المبتدأ في المعنى ولما لم يظهر هذا الارتباط المعنوي في نحو : "زيدٌ عندك" ربط الكوفيون الخبر بالمبتدأ بقرينة " المخالفة " , وهي إحدى قرائن " التخصيص " التي تكون للجمل الفعلية ، فلما خالف الخبر المبتدأ

---

(١) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٥٧٩ .
(٢) الخثران ، مصطلحات النحو الكوفي ، {بتصرف} ، ص ٧٢ .
(٣) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، {بتصرف} ، ص ٥٢٥ .
(٤) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٢٤٥/١) .

في المعنى خالفه في المبنى فانتصب بالخلاف ، بينما لاحظ البصريون قرينة "الربط" بتقدير الفعل "استقرّ" المتأخر الذي انتصب الظرف به ؛ فيكون الضمير العائد من الفعل على المبتدأ هو الرابط ، ولهذا رأى الكوفيون في هذه المسألة تقدم الفعل عند تقدم الظرف لأنه مبني في الأصل على "المخالفة" للإسناد ، بينما قدّر البصريون الفعل المتأخر الذي انتصب الظرف معه ، وهذا المحذوف يظل متأخراً وإن تقدم الظرف .

ولذلك يرى البصريون تقدم الظرف وتأخر متعلقه في نحو: عندك زيدٌ ، والتقدير: عندك زيدٌ استقرّ ، إلا إذا تحققت شروط التوارد في "التضام" ، والتي تدل على تقدم الفعل المقدر بتقدير: استقرّ عندك زيدٌ ، وجعل الاسم المرتفع بعد الظرف فاعلاً ؛ وذلك بشرط أن يتقدمه نفي , أو استفهام , أو موصوف , أو موصول , أو صاحب خبر أو حال[١] ، وهي تشبه الشروط التي اشترطها النحاة في اسم الفاعل الرافع لما بعده في نحو: أقائم زيد[٢] ، والذي دفع البصريين إلى وضع شروط التضام السابقة لأن هذه المواضع أولى بالفعل[٣] من غيره ، بينما لم يشترط الكوفيون ذلك ؛ لأن الظرف في تقدير تقدم الفعل دون اشتراط اعتماده[٤] , وسبب الخلاف هو التوسع في رتبة الظرف والجار والمجرور.

أمّا القرائن الدالة على المعنى في الشواهد السابقة ، والتي تظهر المعنى الوظيفي فهي كالآتي :

أولاً : قرينة الإسناد : وهي قرينة على صحة المذهب البصري لأن علاقة الإسناد مع التقديم والتأخير في نحو: "زيدٌ عندك" و "عندك زيدٌ" جاءت بمعنى الإخبار حيث إن "زيد" مبتدأ في الحالتين , وهو كالفرق بين جملتي : " زيدٌ قائمٌ" و "قائمٌ زيدٌ"، بينما عند الكوفيين جاءت دالة على معنى المخالفة في "زيدٌ عندك" وهي قرينة "تخصيص" و"زيد" مبتدأ بينما جاءت دالة على معنى التخصيص في "عندك زيد" أي "حلّ عندك زيد" ، و"زيد" فاعل ، مما يدل على بقاء العلاقات النحوية وعدم اضطرابها وفقاً لمذهب البصريين بخلاف ما يرى الكوفيون أمّا في الشواهد السابقة فقد جاءت قرينة "الإسناد" بمعنى الفاعلية على كلا المذهبين لتحقق شروط التضام كما سيأتي .

---

(١) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٥٧٩ .
(٢) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (١١٣/٣) .
(٣) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٥٥/١) .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (٩٠/٥) .

ثانياً : قرينة التضام : لم يشترط الكوفيون شرطاً في "التضام" لإعمال الظرف في نحو : "أمامك زيدٌ" لأن الظرف يرفع الاسم التالي له مطلقاً ، بينما ضبط البصريون العلاقة بين عناصر الجملة بتحقق شروط التوارد في "التضام" ليرتفع الاسم الواقع بعد الظرف على معنى الفاعلية ، ومن ذلك : وقوع الظرف حالاً لذي حال في قوله تعالى : ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ حيث ارتفع "هدى" بالظرف لوقوعه حالاً لـ"الإنجيل" ؛ فلما اعتمد على صاحب الحال رفع الفاعل[1] ؛ وذلك بملاحظة الاشتقاق في بنية الحال قبله , وكوقوع الظرف صلة للموصول في قوله تعالى : ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ حيث تعلق الظرف "عنده" بصلة الموصول ل"مَنْ" , فارتفع بعده "علم الكتاب" على الفاعلية ؛ لاعتماده على الموصول[2] ، و الجار والمجرور المعتمد على الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ حيث تعلقا بمحذوف تقديره "استقرّ" ؛ لاعتماده على همزة الاستفهام التي هي أولى بالفعل ؛ فارتفع "شك" على الفاعلية ؛ وهو أولى لخلو المعنى من مجاز التقديم والتأخير[3] ، وكوقوع الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبراً للمبتدأ في نحو قوله تعالى : ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ﴾ ، فارتفع "جزاء" على الفاعلية بمتعلق الجار والمجرور المحذوف الواقع خبرا عن المبتدأ "أولئك" ، أو لوقوعه قبل "أنَّ" المصدرية في قوله تعالى : ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ﴾ حيث ارتفع المصدر المؤول على الفاعلية بالاستقرار المحذوف لمتعلق الجار والمجرور.

والأولى في كل ذلك إعراب الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور فاعلاً من إعرابه مبتدأ مؤخراً مع جوازه[4] ؛ وذلك لتعيّن تقدير الفعل في هذه المواضع كونها به أولى[5] ، وذلك

---

(١) السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٢٨٣/٤) .
(٢) الزمخشري - أبو القاسم محمود بن عمر (ت : ٥٣٨هـ) ، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٤) ، {بتصرف} ، (٥٠٤/٢) .
(٣) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، {بتصرف} ، ص ٥٢٥ .
(٤) ينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، (٦٢/٧) ، (٢٨٣/٤) .
(٥) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٥٥/١) .

خلافاً لباقي المواضع التي سقطت منها شروط "التضام" , وليس في تقدير الفعل معها سبب يوجبه "التوارد" .

ثالثاً : قرينة البنية : الاسم المتقدم على الظرف أو الجار والمجرور معرفة والظرف معتمد به ، في قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى ﴾ حيث تقدم الاسم المعرفة "الإنجيل" على الجار والمجرور "فيه" ، فكان الجار والمجرور فضلة ، وتعلق بمحذوف حال من "الإنجيل" ، لأن بعد المعارف أحوال ، والمعنى : مستقراً فيه هدى ونور[1] ، وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ تقدم الضمير الموصول "مَنْ" على الظرف "عنده" , فتعلق بصلة الموصول التي تقدر بالفعل "استقرّ" ، فأعرب "علم الكتاب" فاعلاً له ، وفي قوله تعالى : ﴿ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ ﴾ تقدم الضمير الإشاري "أولئك" على الجار والمجرور ، وهو مبتدأ وخبره متعلق الجار والمجرور بتقدير: فأولئك استقرّ لهم ، فأعرب الاسم التالي "جزاء الضعف" فاعلاً على هذا التقدير .

رابعاً : قرينة التبعية : وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾ حيث إن الجار والمجرور "فيه" متعلق بمحذوف ، و "هدى" فاعل له ، ومّما يقوى هذا المعنى قرينة "التبعية" في قوله : ﴿ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾ حيث انتصب "مصدقاً" على أنه حال معطوفة على حال سابقة التي هي الجار والمجرور وما تعلقا به[2] ، والمعنى : مستقراً فيه هدى ونور[3] ، ومصدقاً ، وكذلك في قوله تعالى : ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ حيث فصل بين الموصوف "الله" ، وصفته "فاطر السماوات" بالاسم المرفوع "شك" ، ولو لم يحصل الفصل يكون الكلام: أفي الله فاطر السماوات والأرض شك , مما يجعل التركيب قلقاً[4] ؛ فكان لابد من القول بالفصل , وحيث يكون الفاصل

---

(1) ينظر : الباقولي ، إعراب القرآن ، (١٢٦/١) .
(2) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٥٢/١) .
(3) ينظر : الباقولي ، إعراب القرآن ، (١٢٦/١) .
(4) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١١١/١) .

"شك" فاعلاً أولى من كونه مبتدأ ؛ حتى لا يفصل الصفة والموصوف بأجنبي لأن الفاعل كالجزء من رافعه[1] .

خامساً : قرينة الأداة : وذلك في قوله تعالى : ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ حيث تعدّ همزة الاستفهام قرينة دالة على تقدم الفعل المتعلق بالجار والمجرور ، فيكون "شك" فاعلاً لا مبتدأ ؛ لأن همزة الاستفهام أولى بالجمل الفعلية[2].

ويظهر من خلال القرائن صحة ما ذهب إليه البصريون ، مع ملاحظة الرتبة غير المحفوظة بين المبتدأ والخبر ، فيكون الإسناد على معنى الإخبار ببقاء الجملة على أصل رتبتها في نحو : "زيدٌ أمامك" أي : زيدٌ استقر أمامك ، أو بحصول التقديم والتأخير في نحو : "أمامك زيدٌ" لبقاء المعنى ، والتقدير : أمامك زيدٌ استقرّ أو مستقرّ ، بينما يضبط معنى الفاعلية في نحو قولك : "أفي الدار زيدٌ ؟" من خلال ملاحظة قرينة "التضام" وشروط التوارد ؛ فيكون التقدير "أستقرّ في الدار زيدٌ ؟" بخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من القول بالرفع على الفاعلية مطلقاً ، وهو ما يؤدي إلى اضطراب العلاقات النحوية بملاحظة الجمل قبل حصول التقديم وبعده ، مع عدم ضبط مذهبهم بشروط التوارد المذكورة ؛ والقول بحذف الفعل مع الظرف مطلقا دون ضبط شروط التوارد لا داعي له , و قد يؤدي إلى لبس ؛ لأن القول بالحذف يوجب قيام الدليل عليه , كما أن القرائن مؤيدة لمذهب البصريين ، خاصة عند ملاحظة "القرينة المعنوية" , وملاحظة قيام الدليل على الفعل المحذوف المقدم بشروط التوارد في التضام ، والله أعلم .

---

(1) السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٧٤/٧) .
(2) ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٧٦٨ .

ويمكن إيجاز القرائن الدالة على المعنى في الشواهد السابقة في الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		الإسناد	التضام	البنية	التبعية	الأداة
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾	المعنى	الإسناد على معنى الفاعلية لتعلق الجار والمجرور بصاحب الحال .	أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بحال لذي حال والاسم التالي له فاعل به .	الجار والمجرور مسبوق باسم معرفة .	وجود تابع للجار والمجرور دال على الوظيفة النحوية للمتبوع وهو الجار والمجرور .	_____
	المبنى	وآتيناه الإنجيل فيه هدى إسناد فعل + فاعل تخصيص تعدية (مفعول به) متعلق الحال (استقرّ) فاعل إسناد (فاعلية)	آتيناه الإنجيل فيه هدى اسم معرفة صاحب الحال متعلق الحال (استقرّ) فاعل للحال شرط التضام (توارد)	آتيناه الإنجيل فيه هدى اسم معرفة صاحب الحال متعلق (أل) النكرة (استقر) فاعل	فيه هدى ... ومصدقاً متبوع متعلق بحال منصوب (مستقراً) فاعل معطوف منصوب بالتبعية على الحال السابقة تابع	_____
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾	المعنى	الإسناد على معنى الفاعلية لتعلق الظرف بمحذوف صلة للموصول .	أن يكون الظرف متعلقاً بصلة الموصول .	الظرف مسبوق باسم معرفة مبدوء بها الكلام ولم يتم الكلام بالظرف .	_____	_____
	المبنى	من عنده علم الكتاب موصول متعلق صلة الموصول (استقرّ) فاعل إسناد (فاعلية)	من عنده علم الكتاب اسم موصول الصلة متعلق (استقر) فاعل شرط التضام (توارد)	من عنده علم الكتاب ضمير موصول بالصلة متعلق ظرف لم يتم الكلام عنده فاعل	_____	_____
قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾	المعنى	الإسناد على معنى الفاعلية لاعتماد الجار والمجرور على الاستفهام .	أن يكون الجار والمجرور معتمداً على همزة الاستفهام .	_____	وجود تابع للاسم المجرور مفصول عنه بفاصل غير أجنبي (فاعل)	إذا وقع الجار والمجرور بعد عقب أداة هي أولى بالفعل .
	المبنى	أفي الله شك" متعلق بمحذوف تقديره (استقر) فاعل إسناد (فاعليـة)	أ في الله شكٌ همزة الاستفهام متعلق ب(استقر) جار ومجرور فاعل شرط التضام (توارد)	_____	أفي الله شك فاطر اسم مجرور (موصوف) فاصل غير أجنبي (صفة) للفظ الجلالة فاعل مجرورة للجار والمجرور	أ في الله شك أداة تليها الجملة الفعلية غالبا (استقرّ) جار ومجرور متعلق بالفعل فاعل
قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأُولَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ ﴾	المعنى	الإسناد على معنى الفاعلية لتعلق الجار والمجرور بخبر المبتدأ .	أن يقع الجار والمجرور خبراً للمبتدأ .	الجار والمجرور مسبوق باسم معرفة غير مسبوقة بكلام سابق ويتم الكلام عند الجار والمجرور .	_____	_____
	المبنى	فأولئك لهم جزاء الضعف مبتدأ الخبر (استقر) متعلق فاعل (إسناد فاعليه)	فأولئك لهم جزاء الضعف مبتدأ الخبر (استقرّ) متعلق فاعل شرط التضام (توارد)	فأولئك لهم جزاء الضعف ضمير إشاري (مبتدأ) الخبر متعلق به ثم الكلام فاعل	_____	_____
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ ﴾	المعنى	الإسناد على معنى الفاعلية إذا وقع الجار والمجرور قبل (أن) المصدرية .	أن يقع بعد الجار والمجرور (أنّ) التي في تقدير المصدر	_____	_____	_____
	المبنى	ومن آياته أنك ترى جار ومجرور متعلق ب(استقر) مصدر مؤول (فاعل) رؤيتك إسناد (فاعلية)	ومن آياته أنك ترى جار ومجرور متعلق ب(استقر) (أن) في تأويل المصدر (رؤيتك) (فاعل) شرط التضام (توارد)	_____	_____	_____

٢- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ ﴾[١] .

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا ﴾ [٢] .

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ مِن قَبۡلُ ﴾[٣] .

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ ﴾[٤] .

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٞ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾[٥] .

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾[٦] .

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ ﴾[٧] .

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدۡعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾[٨]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ ﴾[٩]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾[١٠]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ ﴾[١١].

ذكر الأنباري قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾ دليلاً للكوفيين على اسمية "نعم",و"بئس"[١٢] ،حيث قالوا إن:"نعم المولى" خبر في نحو قولهم: ((يا نعم المولى))[١٣]؛

---

(١) سورة : يونس ، الآية : (٢٣) .
(٢) سورة : يوسف ، الآية : (٤) .
(٣) السورة نفسها ، الآية : (١٠٠) .
(٤) سورة : مريم ، الآية : (٤٢) .
(٥) السورة نفسها ، الآية : (٤٥) .
(٦) سورة : الحج ، الآية : (٧٣) .
(٧) سورة : فاطر ، الآية : (١٥) .
(٨) سورة : غافر ، الآية : (٤١) .
(٩) سورة : الزخرف ، الآية : (٦٨) .
(١٠) سورة : الصف ، الآية : (٢) .
(١١) سورة : التحريم ، الآية : (١) .
(١٢) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٩٧/١) .
(١٣) ينظر : الأنباري ، أسرار العربية ، ص ١٠٣ .

فلا يقدر معه المنادى محذوفاً ؛ لأن النداء يتصل بالطلب كالأمر والنهي ونحوهما[١] فلاحظوا قرينة "البنية" باشتراط مجيء بناء الأمر , أو النهي , أو الطلب بعد النداء ، لأن الأمر والنهي داعيان إلى توكيد المأمور أو المدعو[٢] ، فا"لبنية" هي القرينة التي دعت إلى القول بجواز الترخص في قرينة "التضام" بحذف المنادى لما بين "يا" والفعل الأمري من تنافٍ[٣] ، و"التنافي" أحد مظاهر "التضام" ، بينما قولهم: "يا نعم المولى ؛ " فلا خلاف أنه خبر - كما يرى قدماء النحاة - سواء أكانت "نعم" اسماً أم فعلاً[٤] ، وحتى يؤكدوا صحة مذهبهم استدلوا بمجيء ذلك في كتاب الله تعالى حيث لم يرد النداء إلا وبعده أمر أو نهي ؛ ولذلك لما جاء بعده الخبر في قوله تعالى:﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾ تلاه الأمر[٥] في قوله :﴿ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾ ، ولأن النداء والأمر جملتا خطاب جاز حذف المنادى في قراءة من قرأ : {ألا يا اسجدوا}[٦] بينما لا يجوز القول بحذفه في مثل : يا نعم المولى ؛ لأن "نعم" خبر وليس إنشاء كما يرى قدماء النحاة .

ولما كان الدليل الذي قدمه الكوفيون غير مطرد في الأسلوب القرآني ؛ فقد عارضهم الأنباري مؤيداً رأي البصريين بالقول بفعلية "نعم" و"بئس" ؛ وذلك بملاحظة قرينة "التضام" ، والقول بحذف المنادى معهما ؛ لأن حرف النداء يتنافى مع الفعل ؛ فيمتنع وقوعه بعد حرف النداء ، ولا فرق في ذلك بين الفعل الأمري والخبري[٧] ؛ فيكون تقدير الكلام على ذلك : يالله أنت نعم المولى[٨] ,ومجيء الخبر والاستفهام مع النداء يعادل في كثرته مجيء الأمر والنهي في الأسلوب القرآني ، ودليل ذلك الشواهد السابقة التي ذكرها الأنباري رداً على الشاهد الكوفي .

---

(١) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (١٠٣/١) .
(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٤٤/٢) .
(٣) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٢٥٥/١) .
(٤) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (١٠٣/١) .
(٥) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٦) سورة : النمل ، الآية : (٢٥) ، وهي قراءة : ((أبو جعفر والكسائي ورويس عن يعقوب وابن عباس والزهري والسلمي وطلحة وحميد الأعرج والحسن والشنبوذي والمطوعي وقتادة وأبو العالية والأعمش وابن أبي عبلة)) ينظر : الخطيب - عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (٥٠٤/٦) ، وقراءة المصحف : {ألا يسجدوا} وبها قرأ : ((أبو عمرو وعاصم ونافع وحمزة وابن مسعود)) ينظر : السابق ، (٥٠٥/٦) .
(٧) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (١١٧/١) .
(٨) ينظر : العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، (١٨٢/١) .

إذ لا يمتنع وقوع الخبر أو الاستفهام مع النداء والقول بالترخص في قرينة "التضام" ؛ بدليل قرينة "التضام" ذاتها ، وذلك بملاحظة "الفصل" ، و "الوصل"[1] وجواز عطف الجمل الإنشائية على الخبرية أو العكس ، وقد حظي ذلك باهتمام علماء البلاغة والمعاني ، حيث يقول عبد القاهر الجرجاني : ((ترك العطف يكون إما للاتصال إلى الغاية أو الانفصال إلى الغاية ، والعطف لما هو واسطة بين الأمرين ، وكان له حال بين حالين))[2] ، ودراسته مرتبطة بأحد أوجه "التضام" ، وهو "التوارد"[3] ، وهو أقرب إلى دراسة الأساليب البلاغية الجمالية منه إلى دراسة العلاقات النحوية ، ولكن يمكن اعتباره وسيلة نحوية تتمثل في : حذف حرف العطف[4] حيث إن حذف

---

[1] ويعرف "الوصل" عند علماء المعاني بأنه : عطف جملة على أخرى بالواو خاصة ، بينما (الفصل) ترك هذا العطف ، ويجب (الفصل) في ثلاثة مواضع :
١- أن يكون بين الجملتين اتحاد تام ، وذلك بأن تكون الجملة الثانية توكيداً للأولى أو بياناً لها أو بدلاً منها ، فيكون بينهما (كمال الاتصال) ومن ذلك قوله : ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾ فجملة ﴿ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾ بدل بعض من كل من قوله : ﴿ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ﴾ .
٢- أن يكون بين الجملتين تباين تام ، وذلك بأن تختلفا خبراً وإنشاء ، أو ألا تكون بينهما مناسبة ما ، فيكون بينهما (كمال الانقطاع) ومنه قول الشاعر :

لا تَحْسَبَ المَجْدَ تمْراً أنْتَ آكِلَهُ لنْ تبلغَ المَجْدَ حَتى تلعقَ الصَّبْرا

إذ بين قوله : (لا تحسب المجد تمراً) وقوله : (لن تبلغ المجد ...) كمال انقطاع ؛ لأن الأولى جملة إنشائية والثانية خبرية .
٣- أن تكون الجملة الثانية جواباً عن سؤال يفهم من الأولى ، فيكون بين الجملتين (شبه كمال الاتصال) ، ومن ذلك قوله تعالى : {وأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف} ففصل بين الجملة الثانية {قالوا لا تخف} والجملة السابقة لها ، لما بينهما من شبه كمال الاتصال حيث إن الثانية جواب لسؤال مفهوم من الجملة الأولى وكأن سائلاً سأل : فماذا قالوا حين رأوه قد أحسّ منهم خوفاً ؟ فأجيب (قالوا لا تخف) .
كما يجب الوصل بين الجملتين في ثلاثة مواضع كذلك وهي :
١-إذا أريد إشراك الجملتين في الحكم الإعرابي ، وذلك حين تكون الجملة الأولى لها محل من الإعراب وقصد تشريك الثانية لها في الحكم فيجب عطف الثانية على الأولى بالواو ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَأبْطأ عَتِي وَالمَنايا سَرِيْعَة وَلِلمْوَتِ ظفْرٌ قدْ أطَلَّ وَنَابُ

حيث إن جملة (المنايا سريعة) لها موضع من الإعراب وهي في موضع حال من فاعل (أبطأ) ، فوصل الجملة الثانية بها وهو قوله : (وللموت ظفر) لأنه أراد إشراكها مع الجملة الأولى في الحكم الإعرابي .
٢- إذا اتفقت الجملتان خبراً وإنشاء وكانت بينهما مناسبة تامة ، وليس هناك سبب للفصل بينهما ، ومن ذلك قوله تعالى : {إن الأبرار لفي نعيم وإن الفجّار لفي جحيم} فالجملتان {إن الأبرار لفي نعيم} و{إن الفجار لفي جحيم} متحدتان خبراً ومتناسبتان في المعنى ولا سبب للفصل بينهما ، ولذلك عطفت الثانية على الأولى بالواو.
٣-إذا اختلفتا خبراً وإنشاء وأوهم الفصل خلاف المقصود ، ومن ذلك قولهم لمن سأل : ألك حاجة أقضيها لك ؟ فيقال : (لا ، وحفظك الله) ؛ لأن الفصل يؤدي خلاف المقصود .
ينظر : عتيق – عبد العزيز ، في البلاغة العربية علم المعاني ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ، {بتصرف} ، ص ١٦٠ : ١٧٠ .
[2] الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٢٤٣ .
[3] التوارد هو : ((الطرق الممكنة في رصف جملة ما فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقديماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً)) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٦ .
[4] ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١١٢/١) .

حرف العطف في الشواهد المذكورة قرينة لتأييد ما جاء به الأنباري بالقول بجواز مجيء الجملة الخبرية بعد أسلوب النداء مع الفصل بين الجملتين لما بينهما من كمال الانقطاع[١] من جهة ، ولكنه لا يثبت فعلية "نعم" و"بئس" أو اسميتهما من جهة ، وهذا يؤيد طرح الدكتور تمام حسان لمباني التقسيم السبعة وجعل "نعم" و"بئس" قسما خاصاً يُسمى "خالفة المدح والذم" , وسبق الحديث عن ذلك في سياق قرينة "البنية"[٢] , وأهم القرائن في الشواهد السابقة هي :

أولاً : قرينة الأداة : استفتحت الشواهد السابقة كلها بالأداة "يا" التي جيء بها لتنبيه المنادى ، ((فهي في هذا حرف نداء ، وهي أم باب النداء))[٣] ، ورتبتها التقدم ؛ لأنها من الأدوات الداخلة على المفردات[٤] ، وهي تختص بالأسماء[٥] .

ثانياً : قرينة التضام : ذكر المنادى بعد أداة النداء مختصة بالأسماء كما يقول ابن مالك:[٦]

بالجَرّ وَالتنوِيْنِ وَالنِّدا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلاسْمِ تَمْيِيْزٌ حَصَلْ

والمنادى في الشواهد السابقة على الترتيب : (الناس ، أبتِ ، أبتِ ، أبتِ ، أبتِ ، الناس ، الناس ، قوم ، عبادِ ، الذين آمنوا ، النبي) ، مع ملاحظة اختلاف عناصر "التضام" في أسلوب النداء بحسب بنية المنادى وذلك كما سيرد في قرينة "البنية" .

كما أن من عناصر "التضام" الفصل والوصل بين أسلوب النداء والجملة التالية له بحسب نوع الجملة ، والملاحظ في الشواهد السابقة الفصل بينهما بحذف حرف العطف بين أسلوب النداء والجملة التالية له لأنها في الشواهد كلها جمل خبرية ؛ و لذلك وجب الفصل بينهما لما بينهما

---

(١) ينظر : عباس – د. فضل حسن ، البلاغة فنونها وأفنانها ، دار الفرقان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ، عدد المجلدات : (١) ، ص ٣٢١ :٣٢٥ .
(٢) ينظر : هذا البحث ، ص ١٣٢ .
(٣) المرادي – الحسن بن قاسم ، الجنى الداني ، ص ٣٥٤ .
(٤) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٤ .
(٥) ينظر : الأنباري ، أسرار العربية ، ص ١٠٣ .
(٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢١/١) .

من " كمال الانقطاع " ، حيث فصل في الشاهد الأول بين أسلوب النداء ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ والخبر التالي له وهو قوله : ﴿ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾ , وفي قوله : ﴿ يَٰعِبَادِ ﴾ فصل بينها وبين قوله : ﴿ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ ﴾ وهو خبر , وكذلك باقي الشواهد .

كما أن "التضام" هي القرينة التي ساقها البصريون ، ومعهم الأنباري ؛ لإثبات جواز حذف المنادى والترخص في التضام في نحو قولهم : "يا نعم المولى" ، وجواز وقوع الخبر أو الإنشاء بعد النداء ، فوقع الإنشاء غير الطلبي , أو "الخبر" كما يرى قدماء النحاة , وهو جملة "نعم" بعد جملة الإنشاء الطلبي , وهو النداء المحذوف المنادى .

ثالثاً : قرينة البنية : مما لا خلاف فيه أن المنادى "اسم" ، فالاسمية قرينة على تحديد المنادى – كما في الشواهد السابقة – ولكن يختلف "التضام" في جملة النداء بحسب قرينة "البنية" ، ونوع المنادى في الجملة ، وبنية المنادى في الشواهد السابقة لا تخلو أن تكون أحد الأنواع الآتية :

١- المنادى المحلى بـ(أل) : وشرط التضام يقول : ((حروف النداء لا تجامع ما فيه الألف واللام ، وإذا أريد ذلك توصل إليه بـ"أي" و"هذا"))[١] ويظهر ذلك في قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ﴾ و ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ﴾ و ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ ، وتكون : "يا" أداة النداء ، و "أي" المنادى ، و"ها" تنبيه ، والمحلى بأل نعتاً[٢] وفي الشواهد السابقة بدلاً كونه جامداً غير مشتق .

وسبب ذلك "التنافي" في قرينة التضام بين "يا" و"أل" ، حيث لا يجوز اجتماعهما لسببين:[٣]

أ - "أل" تفيد التعريف ، والنداء يفيد التخصيص فيكون التخصيص ضرب من التعريف .
ب-"أل" تفيد تعريف العهد وهو معنى الغيبة ، والنداء خطاب لحاضر وفي ذلك تنافٍ .

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٨/٢) .
(٢) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٧/٢) .
(٣) السابق ، {بتصرف} ، (٨/٢) .

أما في قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ فإن المنادى وقع أحد الضمائر الموصولة[1] والتي تختلف بنيتها عن الأسماء ، كما يختلف شرط "التضام" فيها عند النداء ؛ ولهذا اختلفت عن الاسم المحلى بـ"أل" من جهة ، وعن الاسم المجرد عنها من جهة أخرى من حيث "البنية" ، و "التضام" .

٢- المنادى المضاف إلى ياء المتكلم : يقول ابن يعيش : ((متى أضافوا المنادى إلى ياء النفس ، ففيه لغات))[2] ، وقد ورد في الشواهد السابقة على اللغة الأفصح وهي حذف الياء في قوله : "يا قوم" "يا عبادِ" والاكتفاء فيها بكسر الاسم ؛ لأن إثبات الياء في النداء ليس فصيحا[3] ، و "البنية" قبل الحذف : يا قومي ، و يا عبادي وذلك لأن الياء : ((اسم بمنزلة زيد إذا أضفت إليه فكما لا تحذف زيداً في النداء كذلك لا تحذف الياء ، وليس إثباتها بالمختار))[4] .

٣- المنادى الذي في آخره تاء تأنيث عوض من ياء الإضافة : وهو يظهر في الشواهد المبدوءة بقوله : "يا أبتِ" ، والأصل : يا أبي ، والذي حصل : ((حذفت الياء اجتزاء بالكسرة قبلها ثم دخلت التاء عوضاً منها ؛ ولذلك لا تجمتعان ، فلا تقول : يا أبتي ، ولا يا أمتي لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه))[5] فالبنية قرينة دلت على أن "أبتِ" منادى من جهة ، ودلت من جهة أخرى على شرط "التضام" , وهو عدم جواز الجمع بين العوض والمعوض لما بينهما من تنافٍ ؛ فكان نداء الاسم هنا بحذف ياء المتكلم ، والتعويض عن حذفها بالتاء .

والملاحظ هنا أن "بنية" المنادى في كل ما سبق لا تخرج عن الاسمية إلا إلى الضمير في مواضع قليلة ؛ ولذلك فإن "البنية" هي القرينة التي دعت الكوفيين إلى القول باسمية "نعم" , و "بئس" بملاحظة النداء في قوله: " يا نعم المولى " ، ولكن بنيتهما تختلف عن بنية الأسماء ،

---

(١) حسان ، تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ص ١٠٩ .
(٢) ((أجودها حذف الياء والاكتفاء منها بالكسرة ... الثانية : إثبات الياء ... الثالثة : أن تقول : (يا غلامي) بفتح الياء وهو الأصل فيها ... اللغة الرابعة : أن تبدل من الياء ألفاً لأنها أخف)) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١١/٢) .
(٣) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١١/٢) .
(٤) السابق .
(٥) السابق .

وكذلك عن بنية الأفعال بدليل المعنى والمبنى ، لدلالتهما على المدح والذم ، كما أنهما تختلفان عن الاسم والفعل من حيث " الأداة " حيث تدخلهما أداة النداء للدلالة على معنى التنبيه على المدح أو الذم , وليس لتنبيه المنادى ، ومن حيث "التضام" إذ يحذف معهما المخصوص بالمدح أي : نعم المولى الله أو ربكم[١] ، ومن حيث "البنية" فإن "نعم" خالفة مدح وجملة "نعم المولى" جملة إفصاحية جيء بها للمدح[٢] ؛ فهي من قبيل الإنشاء غير الطلبي ، وكل ذلك يؤيد التقسيم السباعي للدكتور تمام حسان بجعل "نعم" و "بئس" خالفة مدح وذم ؛ فهي ليست اسماً ولا فعلاً .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأدلة التي قدمها الكوفيون والأنباري في الشواهد السابقة تثبت عناية قدماء النحاة بالعلاقات القائمة بين الجمل ، وأن الدراسات النحوية القديمة لم تكن محصورة في إطار الجملة منعزلة عن سابقتها ولاحقتها ، وهذا ما يدعو إليه الدرس اللغوي الحديث ، ولكن النحاة جعلوا "نعم" و "بئس" خبراً رغم أنهم لاحظوا اختلاف أسلوبهما عن الأسلوب الخبري حيث يقول ابن يعيش : ((إنهما تضمنا ما ليس لهما في الأصل وذلك أنهما نقلا من الخبر إلى نفس المدح والذم))[٣] ، وكان الأولى فصل جملة المدح والذم عن الخبر بجعلها إنشاء غير طلبي[٤] ، كما فعل علماء البلاغة[٥] ؛ لأن "نعم المولى" إنشاء للثناء على الله تعالى[٦] ، وليست خبراً كما كان دليل الكوفيين ، وهي جملة وليست كلمة مفردة ، والجمل لا تنادى[٧] ، وسبب ذلك الخلط يعود إلى التقسيم الثلاثي للكلم ، ويمكن حل الخلاف بجعل "نعم" و "بئس" تحت قسم "الخالفة" ؛ وهما تختلفان عن مبنى "الاسم" , و "الفعل" ؛ فتختلف جملتاهما عن الجملة الاسمية , والفعلية , كما تدل جملتهما على معنى "الإفصاح" ؛ الذي يختلف عن معنى "الخبر" , و "الإنشاء الطلبي" ، حيث إنها من قبيل "الإنشاء غير طلبي" ، والله أعلم.

---

(١) ينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، (٦٠٤/٥) .
(٢) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٣) شرح المفصل ، (١٢٧/٧) .
(٤) وهو : ((ما لا يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب ، ويكون : بصيغ المدح والذم ، وصيغ العقود ، والقسم ، والتعجب ، والرجاء ويكون بـ"رُبّ" و "لعلّ" ، و"كم" الخبرية)) ينظر : الهاشمي - أحمد ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، ص ٧٥ .
(٥) المرجع السابق ، ص ٧٥ .
(٦) ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، {بتصرف} ، (٣٤٨/٩) .
(٧) العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، {بتصرف} ، (١٢٠/١) .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشواهد السابقة في الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		الأداة	التضام	البنية
قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾	المعنى	حرف نداء لتنبيه المنادى (أم الباب) .	الفصل بين جملة النداء وجملة الخبر التالية لها (كمال انفصال)	الاسم المحلى بأل يتوصل للنداء إليه بـ(أي) المبنية على الضم و(ها) التنبيه لما بين النداء و(أل) من تنافٍ يمنع اجتماعهما ، ويكون المحلى بـ(أل) نعتاً أو بدلاً .
	المبنى	يا أيها الناس أداة نداء (التنبيه) — نداء الاسم المحلى بـ(أل)	يا أيُّها الناس × ضُرِب مثل جملة إنشائية (نداء) — (الفصل) بينهما بحذف حرف العطف (كمال انفصال) — جملة خبرية	يا (أيُّها) (الناس) (أي) + (ها) — (أل) — المنادى التنبيه — اسم غير = بدل مشتق (التنافي)
قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾	المعنى	حرف نداء لتنبيه المنادى (أم الباب) .	الفصل بين جملة النداء وجملة الخبر التالية لها (كمال انفصال)	الاسم الذي في آخره تاء التأنيث عوض من ياء الإضافة تحذف منه الياء ، لما بينهما من تنافٍ في شرط التضام حيث لا يجمع بين العوض والمعوض .
	المبنى	يا أبتِ أداة نداء (التنبيه) — نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم	يا أبتِ × إني رأيت جملة إنشائية (نداء) — (الفصل) بحذف حرف العطف (كمال انفصال) — جملة خبرية	يا أبتِ منادى آخره تاء هي عوض من ياء المتكلم والأصل (أبي)
قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ مِن قَبۡلُ﴾	المعنى	حرف نداء لتنبيه المنادى (أم الباب)	الفصل بين جملة النداء وجملة الخبر التالية لها (كمال انفصال) .	الاسم الذي في آخره تاء عوض من ياء الإضافة تحذف منه الياء لما بينهما من تنافٍ لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض .
	المبنى	يا أبتِ أداة نداء (التنبيه) — نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم	يا أبتِ × هذا تأويل رؤياي جملة إنشائية (نداء) — (الفصل) بحذف حرف العطف (كمال انفصال) — جملة خبرية	يا أبتِ منادى آخره تاء عوض من ياء المتكلم والأصل (أبي)
قَالَ تَعَالَى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعۡبُدُ مَا لَا يَسۡمَعُ وَلَا يُبۡصِرُ﴾	المعنى	حرف نداء لتنبيه المنادى (أم الباب)	الفصل بين جملة النداء وجملة الاستفهام التالية لها (كمال اتصال)	الاسم الذي في آخره تاء عوض من ياء الإضافة تحذف منه الياء ، لما بينهما من تنافٍ لعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض .
	المبنى	يا أبتِ أداة نداء (التنبيه) — نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم	يا أبتِ × لم تعبد ما لا يسمع جملة إنشائية (نداء) — (الفصل) بحذف حرف العطف (كمال اتصال) — جملة إنشائية (استفهام)	يا أبتِ منادى آخره تاء عوض من ياء المتكلم والأصل (أبي)

الشاهد / القرينة		الأداة	التضام	البنية
قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ﴾	المعنى	حرف نداء التنبيه المنادى (أم الباب)	الفصل بين جملة النداء وجملة الخبر التالية لها (كمال انفصال) .	الاسم الذي في آخره تاء تأنيث عوض عن ياء الإضافة تحذف الياء للتنافي حيث لا يجمع بين العوض والمعوض .
	المبنى	يا أبتِ أداة نداء (التنبيه) نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم	يا أبتِ × إني أخاف أن يمسك عذاب جملة إنشائية (نداء) الفصل بحذف حرف العطف (كمال انفصال) جملة خبرية	يا أبتِ منادى آخره تاء عوض من ياء المتكلم والأصل (أبي) (التنافي)
قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٞ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾	المعنى	حرف نداء لتنبيه المنادى (أم الباب)	الفصل بين جملة النداء وجملة الخبر التالية لها (كمال انفصال) .	الاسم المحلى بـ(أل) يتوصل للنداء إليه بـ(أي) المبنية على الضم و(ها) التبيه لما بين النداء و(أل) من التنافي ويكون الاسم نعتاً أو بدلاً .
	المبنى	يا أيها الناس أداة نداء نداء الاسم المحلى بـ (أل) (للتنبيه)	يا أيها الناس × ضرب مثل جملة إنشائية (نداء) الفصل بحذف حرف العطف (كمال انفصال) جملة خبرية	يا (أيها) (الناس) (أي) + (ها) (أل) التبيه المنادى اسم غير = بدل مشتق (التنافي)
قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ ﴾	المعنى	حرف نداء لتنبيه المنادى (أم الباب)	الفصل بين جملة النداء وجملة الخبر التالية لها (كمال انفصال) .	الاسم المحلى بـ(أل) يتوصل للنداء إليه بـ(أي) المبنية على الضم و (ها) التبيه لما بين النداء و(أل) من التنافي والاسم المحلى بـ (أل) نعت أو بدل .
	المبنى	يا أيها الناس أداة نداء نداء الاسم المحلى بـ (أل) (للتنبيه)	يا أيها الناس × أنتم الفقراء جملة إنشائية (نداء) الفصل بحذف حرف العطف (كمال انفصال) جملة خبرية	يا أيها (الناس) (أي) + (ها) (أل) المنادى اسم = بدل التبيه غير مشتق (التنافي)
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ أَدۡعُوكُمۡ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدۡعُونَنِيٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾	المعنى	حرف نداء لتنبيه المنادى (أم الباب)	الفصل بين جملة النداء وجملة الاستفهام التالية لها (كمال اتصال) .	الاسم المضاف إلى ياء المتكلم تحذف ياؤه على الأفصح أو إثباتها مع تحريكها أو تسكينها وإبدالها ألفاً (يا قوم/ياقومِ/ياقومي/ ياقوما ، حيث لايجوز الجمع بين العوض والمعوض .
	المبنى	يا قوم أداة نداء (للتنبيه) نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم	يا قوم × مالي أدعوكم إلى النجاة جملة إنشائية (نداء) الفصل بحذف حرف العطف (كمال اتصال) جملةإنشائية (استفهام)	يا قومِ منادى مضاف إلى المتكلم حذفت ياؤه على الأفصح والأصل (قومي) (التنافي)
قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ ﴾	المعنى	حرف نداء لتنبيه المنادى (أم الباب)	الفصل بين جملة النداء وجملة الخبر التالية لها (كمال انفصال) .	الاسم المضاف إلى ياء المتكلم تحذف ياؤه على الأفصح أو إثباتها مع تحريكها أو تسكينها أو إبدالها ألفاً ، ولايجوز الجمع بين العوض والمعوض (ياعبادِ/ياعبادي/ياعبادي/ ياعبادا) .
	المبنى	يا عبادِ أداة نداء (للتنبيه) نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم	يا عباد × لا خوف عليكم جملة إنشائية (نداء) الفصل بحذف حرف العطف (كمال انفصال) جملة خبرية .	يا عبادِ منادى مضاف إلى ياء المتكلم والأصل (عبادي) (التنافي)

الشاهد / القرينة		الأداة	التضام	البنية
قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ ﴾	المعنى	حرف نداء لتنبيه المنادى (أمّ الباب)	الفصل بين جملة النداء وجملة الاستفهام التالية لها (كمل اتصال) .	الضمير الموصول يأخذ حكم بناء المحلى بـ(أل) في النداء بـ(أي) المبنية على الضم و(ها) التنبيه لما بين النداء و(أل) من التنافي .
	المبنى	يـا أيهـا الذيـن آمنـــوا أداة نداء ضمير الموصول (للتنبيه)	يا أيها الذين آمنوا × لم تقولون جملة إنشائية (نداء) — الفصل بحذف حرف العطف (كمال اتصال) — جملةإنشائية (استفهام)	يـا (أيُّهـــا) (الذيـن آمنـــوا) (أيُّ) +(ها) المنادى لتنبيه ضمير موصول (التنافـــي)
قَالَ تَعَالَى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَۖ ﴾	المعنى	حرف نداء لتنبيه المنادى (أم الباب)	الفصل بين جملة النداء وجملة الاستفهام التالية لها (كمال اتصال) .	الاسم المحلى بـ(أل) يتوصل لندائه بـ(أي) المبنية على الضم و(ها) التنبيه لما بين النداء و(أل) من التنافي الذي يمنع اجتماعهما ويكون المحلى بأل نعتاً أو بدلاً .
	المبنى	يـــا أيُّهـــا النبـــيُّ أداة نداء (للتنبيه) — نداء الاسم المحلى بـ(أل)	يا أيها النبي × لم تحرم ما أحل الله لك ؟ جملة إنشائية (نداء) — الفصل بحذف حرف العطف (كمال اتصال) — جملة إنشائية (استفهام)	يا (أيُّهـــا) (النبـــيّ) (أي)+(ها) المنادى التنبيه غير = بدل (أل) مشتق (التنافـــي)

٣- قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[١]

وقَالَ تَعَالَى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٢]

أورد الأنباري الشاهدين السابقين في مسألة : القول في العامل في الخبر بعد "ما" النافية النصب[٣] ، ولا خلاف في جواز نصب خبر "ما" النافية على لغة أهل الحجاز ، كما يجوز رفعه على لغة تميم[٤] ، وهو القياس ، وهذا الاختلاف اللغوي هو أحد الأوجه السبعة في اختلاف القراءات القرآنية ؛ لاختلاف حركة الإعراب مع اتحاد المعنى ، وموافقة رسم المصحف[٥] ، وربما لاحظ أهل الحجاز تعدد المعنى الوظيفي لـ"ما" النافية المشبهة بـ"ليس" معنى ومبنى ، حيث إنها قد تلتبس بالاستفهامية في نحو قولك : "ما زيدٌ كاتبٌ" على لغة تميم ، لأن الجملة تحتمل معنى الاستفهام والتقدير : "ما الذي يكتبه زيدٌ ؟" كما تحتمل معنى النفي والتقدير : "ليس زيدٌ كاتباً" ؛ ولمنع احتمالات أوجه المعنى نصب الحجازيون خبر "ما" النافية ليكون النصب أحد القرائن التي تقطع بأن "ما" في قولهم : "ما زيدٌ كاتباً" هي للنفي ، ولا يصحّ تأويلها على معنى آخر ، والقرائن في نحو ذلك هي : "الأداة" وهي "ما" ولكن يتعدد معناها الوظيفي ، و"التضام" ؛ لأنها أداة تدخل على الجمل وذلك مشترك بين "ما" النافية والاستفهامية ، و"الرتبة" المحفوظة بتقديم الاسم وتأخير الخبر كما سيأتي ، فكان لابد من قرينة "العلامة الإعرابية" بنصب خبر "ما" النافية ؛ لاستبعاد معنى الاستفهام ، والقطع بدلالة النفي في الجملة .

---

[١] سورة : يوسف الآية : (٣١) ، ((قراءة الجماعة "ما هذا بشراً" بالنصب ، وهو على لغة الحجاز ، أعملت "ما" عمل "ليس" فرفعت "هذا" ونصبت "بشراً" خبراً ، قال ابن برهان : "ولم تختلف القراءة في هذا الحرف" أي : لم يقرأ بغير هذا الوجه ... وقرأ عبد الله بن مسعود وأبو المتوكل وأبو نهيك وعكرمة ، ومعاذ القارئ "ما هذا بشرٌ" بالرفع ، وهي لغة تميم ونجد ... وذهب ابن عطية إلى أنه لم يقرأ به ، وإلى مثل هذا ذهب الزجاج)) ينظر : الخطيب – عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (٢٤٨/٤) .

[٢] سورة المجادلة ، الآية : (٢) ، ((قراءة الجمهور "أمهاتهم" بالنصب على لغة الحجاز ، وهي رواية حفص عن عاصم ، ولم يروه عن عاصم غيره ، وهي هنا خبر "ما" العاملة عمل "ليس" وقرأ المفضل بن محمد بن يعلى الضبيّ عن عاصم بن أبي النجود ، وأبو معمر والسلمي "أمهاتهم" بالرفع على لغة تميم ، و "ما" هنا مهملة لا عمل لها ، وقال الزجاج : "وما قرأ أحد : ما هنّ أمهاتهم" كذا)) ينظر : المرجع السابق ، (٣٦٢/٩) .

[٣] حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أن "ما" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر ، وهو منصوب بها)) ، ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٦٥/١) .

[٤] سيبويه ، الكتاب ، {بتصرف} ، (٥٩/١) .

[٥] ينظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، (٣٣٤/١) .

وعلى ذلك يكون نصب خبر "ما" النافية – على لغة الحجازيين – قيمة خلافية أدت إلى مخالفة جملة "الخبر المنفي" في نحو قولك : "ما زيدٌ كاتبًا" لجملة "الإنشاء الطلبي" وهو الاستفهام في قولك : ما زيدٌ كاتبٌ؟ ، فإرادة "المخالفة" قرينة معنوية تضافرت مع "العلامة الإعرابية"[١] لبيان إرادة النفي عند نصب الخبر ، أمّا التميميون فربما استغنوا بدلالة قرينتي "التنغيم" و "السياق" عن "العلامة الإعرابية" في الدلالة على المعنى ، ولكن أوائل النحاة لم يعولوا كثيراً على دراسة الأداء والنغمة ؛ ولهذا لم تكن قرينة "التنغيم" قرينة هامة لأداء المعنى في كتاب "الإنصاف" للأنباري ، بينما اهتم أهل الحجاز بقرينة "العلامة الإعرابية" بنصب الخبر للدلالة على معنى"النفي" , ووضعوا شروطاً لنصب خبر "ما" النافية ، وهذه الشروط تقوم على أساس من المعنى والمبنى ، وملاحظة القرائن ، وهي:[٢]

أولاً : قرينة الرتبة : بتأخر الخبر ، فلو تقدم بطل عملها في نحو قولك : ما منطلقٌ عبدُ الله[٣] ، حيث يظهر معنى النفي عند الترخص في "الرتبة" بتقديم الخبر في نحو قولك : ما كاتبٌ زيدٌ ، ولم يعد المعنى بحاجه إلى قرينة النصب ؛ لوضوح المعنى بحصول التقديم والتأخير .

ثانياً : قرينة الأداة : وهي "إلا" ، والمراد قبل دخولها بقاء معنى النفي ، فإذا انتقض النفي بـ"إلا" بطل العمل[٤] ، وذلك كما في قولك : "ما زيدٌ إلا كاتبٌ" فأغنت الأداة "إلا" عن "العلامة الإعرابية" في الدلالة على معنى النفي بإخراج المستثنى من علاقة الإسناد[٥] ،فدلت "الأداة" وهي "إلا" على إرادة معنى النفي في الجملة , ومنعت من إرادة الاستفهام , والمعنى إثبات الكتابة لزيد لا نفيها[٦] ؛ والإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له[٧] .

---

(١) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٢٤ .
(٢) المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٥٤ : ٥٥ .
(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٥٩/١) .
(٤) المبرد ، المقتضب ، {بتصرف} ، (١٩٠/٤) .
(٥) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٩٩ ,
(٦) ينظر : الرماني - أبو الحسن (ت : ٣٨٨هـ) ، رسالة منازل الحروف ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (١) ، ص ٣٧ .
(٧) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ص ٢٠٠ .

ثالثاً : قرينة التضام: بزيادة "إنْ" التي تبطل عمل "ما" ؛ كقولك : ما إن زيدٌ كاتبٌ ، بزيادة الحرف في "التضام" هنا، وهو قرينة دالة على تأكيد معنى النفي[١] فأغنت عن نصب الخبر؛ لأن شرط التضام الموجب لنصب الخبر هو عدم زيادة "إن" مع "ما"، لوضوح معنى النفي ، وامتناع معنى الاستفهام ؛ولذلك تعدّ "إنْ"عند الحجازيين زائدة كافة ، وعند بني تميم مؤكدة للنفي[٢] .

رابعاً : قرينة البنية : بألا يتقدم عليها معمول الخبر إن لم يكن ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فإن تقدم غيرهما بطل العمل ، نحو : ما طعامَك زيدٌ آكلٌ[٣] ؛ لوضوح معنى النفي بتقدم معمول الخبر بخلاف الظرف والجار والمجرور ؛ وذلك لتميزهما بحرية الرتبة .

والقرائن الدالة على معنى النفي في "ما" الحجازية في نحو قولك : "ما زيدٌ قائماً" هي "الأداة" ,و"الرتبة" ,و"التضام" ,"البنية" ,"العلامة الإعرابية" , ولابد من تضافر هذه القرائن ؛ لأنه عند سقوط أحدها قد يؤدي ذلك إلى اللبس ، وهذا معنى قول ابن مالك:[٤]

إعْمَالُ لَيْسَ أَعْمِلتْ مَا دُوْنَ إنْ مَعْ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيْبٍ زُكِنْ

فلغة تميم هي الأقوى في القياس إلا أن لغة أهل الحجاز هي الأقوى بالقرائن ؛ ولذلك جاء القرآن على لغتهم[٥] بنصب الخبر ، ولكن هذا لا يعني ردّ لغة تميم ؛ لأن اللغات كلها حجة[٦].

أمّا الخلاف بين النحاة في هذه المسألة فواقع في لغة أهل الحجاز في عامل نصب خبر "ما" النافية ؛ لأن القياس هو عدم الإعمال ؛ لأنها حرف غير مختص[٧] ، و إنما يعمل الحرف إذا كان مختصاً[٨] ، و لكن نصب الخبر على لغة أهل الحجاز فوقع الخلاف بينهم حول عامل نصب الخبر

---

(١) السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٤٤٩/١) .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (١٢٩/٨) .
(٣) وزاد بعضهم شرطين لإعمال "ما" النافية عمل ليس وهما :
- ألا تؤكد بمثلها ، فإن أكدت بمثلها وجب الرفع نحو : "ماما زيدٌ قائمٌ" {قرينة التضام} .
- ألا يُبدل من الخبر بدل مصحوب بـ"إلا" في نحو قولك : ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يعبأ به {قرينة المطابقة والأداة} ، ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٥٥ .
(٤) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٥٠٦/١) .
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (١٠٨/١) .
(٦) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، (١٠/٢) .
(٧) الأنباري ، أسرار العربية ، {بتصرف} ، ص ٣٦ .
(٨) ينظر : حسان – تمام ، الأصول ، ص ٢٠١ .

في "ما" الحجازية ، وهذا الخلاف يقوم هنا على أساس من قضية "العمل النحوي" ، ولكنه لم يخلُ من الاستدلال بالقرائن النحوية ، حيث يرى الكوفيون أن عامل نصب الخبر في نحو قولك : "ما زيدٌ قائماً" هو نزع الخافض ، ويستدلون على صحة رأيهم بالقول بالترخص في قرينة "التضام" والأصل عندهم "ما زيدٌ بقائمٍ" فحذف حرف الخفض ، ووجب أن يكون الخبر منصوباً ؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس[١] ، وخالفهم الأنباري مؤيداً مذهب البصريين ومستدلاً بقرينة "التضام" ذاتها ؛ حيث يرى أن أصل تركيب الجملة هو عدم وجود حرف الخفض أي : ما زيدٌ قائماً ، ودخل على الخبر في نحو قولك : "ما زيدٌ بقائم" على جهة الزيادة في "التضام" ، والغرض من زيادة الباء الجارة هنا توكيد النفي[٢] .

ومما يرجح صحة ما ذهب إليه الأنباري أن نصب خبر "ما" النافية هو اللغة الحجازية القدمى[٣] التي نزل بها القرآن ، وبعدها نطق الحجازيون بزيادة الباء في الخبر حتى قيل: ((لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء))[٤] ، حيث كانت "العلامة الإعرابية" إحدى القرائن الهامة في الدلالة على معنى النفي في لغة الحجاز القديمة في نحو: "ما زيدٌ قائماً" ، فكان لابد من تأكيد معنى النفي عند سقوطها في لغة الحجازيين المستعملة بعد ذلك بجعل "التضام" أحد القرائن الهامة في الدلالة على المعنى ، وذلك بزيادة الباء في الخبر فقالوا: "ما زيدٌ بقائمٍ" ، كما أن هناك مواضع مخصوصة تزاد فيها "الباء" زيادة قياسية ، ومن ذلك زيادتها : مع المبتدأ والخبر، ومع الفاعل والمفعول ، وفي خبر "ليس" ، و "ما" الحجازية[٥] ، ثمّ إن الزيادة تكون معلومة في الكلام متى ما كان الزائد ليس عنصراً أصلياً لا عمدة ولا فضله ، كما أن الجملة تظل مفيدة بعد حذفه[٦] ، ويؤكد صحة ذلك استدلال الأنباري على فائدة الزيادة في المعنى باستعمال العرب جملة " ما زيدٌ قائماً "

---

[١] ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٦٥/١) .
[٢] المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٦٧/١) .
[٣] ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، (٤٤٠/٢) .
[٤] أبو حيان ، البحر المحيط في التفسير ، (٣٠٥/٥) .
[٥] ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٢٣/٨) .
[٦] حسان – تمام ، اجتهادات لغوية ، {بتصرف} ، ص ٢٦١ .

للنفي ، وعند الإثبات يقولون "إنّ زيداً قائمٌ" ، ولما أرادوا التوكيد زادوا في الجملة أداة تدل على معنى التوكيد[١] ؛ لأن زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى[٢] ، وهي قاعدة تطبق على مباني الجمل كما تطبق على مباني الألفاظ ؛ فعند إرادة توكيد النفي للجملة المنفية قالوا : "ما زيدٌ بقائم" بزيادة الباء في الخبر لتوكيد النفي ، كما قالوا عند توكيد الإثبات "إنّ زيداً لقائم" بزيادة اللام .

أمّا ما ذهب إليه الكوفيون بقولهم : ((لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً ؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس))[٣] فإنه قول لا تؤيده قرينة من القرائن ، بل يُرد بعدد من القرائن ومنها قرينتي "العلامة الإعرابية" , و "التضام" في جمل مثل : "كفى بالله شهيداً" , وبعد حذف حرف الخفض تكون الجملة : "كفى اللهُ شهيداً" برفع لفظ الجلالة ، ولا يجوز نصبه[٤] ، بينما استدل البصريون بقرينتي "التضام" , و "الأداة" على صحة ما ذهبوا إليه من أنّ "ما" هي التي عملت النصب في الخبر ؛ ولهذا ساغ لهم قياس "ما" النافية على "ليس" لما بينهما من الشبه مبنى ومعنى ، حيث تشبه "ما" النافية "ليس" بقرينتين : إحدهما "التضام" ؛ لدخولهما على الجمل الاسمية ، وثانيهما : "الأداة" ، بدلالتهما على نفي الحال[٥] ، وهذا الشبه يقوي دلالة زيادة "الباء" في خبر "ما" كما تزاد في خبر "ليس" .

وما ذهب إليه البصريون والأنباري أكثر وجاهة حيث يقوم على مبدأ تضافر القرائن ، وعدم الاكتفاء بقرينة واحدة من جهة ، كما يقوم على أساس ملاحظة الشبه في المبنى والمعنى بين "ما" النافية و "ليس" من جهة أخرى ، والإشارة إلى أهمية قرينة "الأداة" في "الربط" بين أجزاء الجملة ؛ وإلى أهميتها داخل الإسناد ، ولذلك جعلوها هي العاملة للنصب في الخبر ، حيث إن "الأداة" قرينة هامة تتضافر معها قرينتا "العلامة الإعرابية" و"التضام" ، وأهم القرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين هي :

---

(١) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٦٧/١) .
(٢) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، (٢٦٨/٣) .
(٣) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٦٥/١) .
(٤) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٦٧/١) .
(٥) السابق ، {بتصرف} ، (١٦٦/١) .

أولاً : قرينة الأداة : الأداة "ما" من الأدوات المحولة عن الضمير ؛ لأنها في أصل وضعها أحد الضمائر الموصولة المشتركة [١] ، ولها أهمية في إحداث الربط ، ولكنها من المباني التي يتعدد معناها الوظيفي بين : النفي ، والاستفهام ، والمصدرية والشرطية ، والزيادة وغير ذلك[٢] ، حيث تحتمل معنى الاستفهام والنفي في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا تُغْنِي ٱلْأَيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٣]

, فتحتمل معنى الاستفهام أي : ما الذي ينفع من آيات ونذر إذا أصرّ قوم على رفض الإيمان ؟ ,أو معنى النفي أي : لن تغني الآيات والنذر عن قوم يصّرون على الكفر[٤] ؛ وذلك لأن قرينة "الأداة" ، و"البنية" , و"التضام" ، وغيرها دالة على صلاحية المعنيين .

وفي الشاهدين موضع الدراسة كذلك حيث إن "الأداة" صالحة لجعلها للاستفهام على معنى التعظيم[٥] ، وقد يستفهم بها عن الجنس في نحو قولك : ما عندك ؟ بمعنى : أي جنس ؟ ، والجواب : كتاب مثلاً ، أو عن الوصف في نحو قولك : ما زيدٌ ؟ بمعنى : ما صفته ، والجواب : كريم مثلاً[٦] ، ولذلك لا تعد "الأداة" قرينة لتحديد المعنى ؛ لأن "ما" النافية , والاستفهامية تشتركان في "الرتبة" لأن لهما الصدارة في الكلام ، وفي "التضام" إلى الجمل بنوعيها ؛ فتكون بذلك "العلامة الإعرابية" قرينة هامة للدلالة على معنى النفي هنا واستبعاد دلالة الاستفهام ، ولهذا جاء القرآن على لغة أهل الحجاز في نصب خبر "ما" النافية في هذين الشاهدين كما سيأتي.

ثانياً : قرينة التضام : تعدّ "ما" النافية , وكذلك الاستفهامية من الأدوات التي تدخل على الجمل[٧] ، بنوعيها الفعلية كقولك : " ما كتب زيد " ، والاسمية كقولك : " ما زيدٌ كاتبٌ " , و تحتمل

---

(١) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٢٣ .
(٢) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٣٦/١) .
(٣) سورة : يونس ، الآية : (١٠١) .
(٤) ينظر : تمام - حسان ، اجتهادات لغوية ، ص ١٨٨ .
(٥) ينظر : المرادي - بدر الدين ، حسين بن قاسم ، (ت : ٧٤٩هـ) ، تفسير روح البيان ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م ، {بدون بلد نشر} ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٣) ، (٢٥٩/٩) .
(٦) السمين – الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٤١٩/١) .
(٧) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٤ .

الجملتان معنى النفي أو الاستفهام ؛ لأن " ما " قد يستفهم بها عن الجنس أو الوصف كما ذكر ، و قد تحققت في جملة " ما زيدٌ كاتبٌ " شروط التضام لنصب الخبر عند الحجازيين ومنها "الرتبة" المحفوظة بتقديم الاسم وتأخير الخبر ، كما لم يكن في "التضام" أحد الحروف الزائدة الدالة على النفي مثل "إنْ" أو "ما" التي تحول المعنى إلى الإثبات[1] ، ولم تدخل عليها "الأداة" الدالة على معنى الإخراج وهي "إلا" التي تنقض حكم النفي ؛ ولهذا جاء الشاهدان على لغة أهل الحجاز بنصب الخبر , كما يعدّ "التضام" أحد الظواهر السياقية الهامة في الشاهدين ؛ وذلك بملاحظة "الفصل" بين الآيتين وما يليهما إذ فصل بين قوله تعالى : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ وقوله : ﴿ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ كما حصل الفصل بحذف حرف العطف بين قوله تعالى : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ وقوله : ﴿ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ﴾ ؛ ل"كمال الاتصال" ؛ لأن الثاني مؤكد للأول في نفي البشرية[2] والتعلق بين الجملتين بالتأكيد أو الصفة يوجب الفصل[3]،و"ما" نافية فيهما .

ثالثاً : قرينة البنية : يجوز أن تدخل "ما" النافية على الجمل بنوعيها ، فإن دخلت على الجمل الاسمية تنصب الخبر – على لغة أهل الحجاز – إن كان اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين ، أو كان الاسم معرفة وخبرها نكرة[4] فمثال المعرفتين "ما هنّ أمهاتهم" فاسمها ضمير وخبرها مضاف إلى ضمير ، ومثال تعريف الأول وتنكير الخبر "ما هذا بشرا" ؛ لأن اسمها ضمير إشاري ، وخبرها نكرة ، وهو اسم جنس[5] ، و المراد نفي البشرية عن المشار إليه ، و هو يوسف

---

(1) السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٤٤٩/١) .
(2) السكاكي - أبو يعقوب (ت : ٦٣٦) ، مفتاح العلوم ، تحقيق : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، المطبعة الميمنية ، القاهرة ، ١٣١٨هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} .
(3) العلائي ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، ص ١٣١ : ١٣٢ .
(4) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، {بتصرف} ، ص ٢٥٢ .
(5) ينظر : ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، (٢٦٩/٢٨) .

- عليه السلام – في الآية الكريمة ؛ لأن المراد الاستقصاء في نفي الجنس[1] ، ومع ذلك لا تعد "البنية" قرينة كافية هنا للدلالة على "ما" النافية ؛ لأن "ما" الاستفهامية تشاركها في ذلك أيضا .

رابعاً : قرينة الرتبة : الرتبة محفوظة بين الاسم والخبر ؛ حيث تقدم الاسم وتأخر الخبر في الشاهدين ؛ ولهذا نصب الخبر – على لغة أهل الحجاز – لأن "ما" يتعدد معناها الوظيفي والمبنى واحد ، فلا تساعد "الأداة" ، ولا "التضام" ، ولا "البنية" ، ولا "الرتبة" على تحديد معنى النفي ؛ ولهذا كان لابد من قرينة "العلامة الإعرابية" التي هي نصب الخبر – على لغة الحجازيين – ولهذا نزل القرآن بلغتهم في الشاهدين السابقين .

خامساً : قرينة العلامة الإعرابية : نصب خبر "ما" النافية على لغة أهل الحجاز ، وهي القرينة التي قطعت بدلالة "النفي" في الشاهدين المذكورين ، ولهذا جاء في تفسير قوله : "ما هذا بشرا"، أنه : ((لما كان غريب الجمال فائق الحسن عمّا عليه حسن صور الإنسان نفين عنه البشرية ، وأثبتن له الملكية))[2] ، وفي تفسير قوله: "ما هنّ أمهاتهم" على معنى : ((ما نساؤهم اللائي يظاهرن منهن بأمهاتهم فيقولوا لهن أنتن علينا كظهر أمهاتنا بل هن لهم حلال))[3] .

ومن هنا تظهر أهمية "العلامة الإعرابية" بنصب خبر "ما" النافية وهي إحدى القرائن الهامة في الشاهدين السابقين بسبب تعدد معنى "ما" ، واشتراك "ما" النافية والاستفهامية في باقي القرائن مثل : "الأداة" ،و"التضام" ,و"الرتبة" ،و"البنية" ؛ فكانت "العلامة الإعرابية" هي القرينة الفارقة أو "القيمة الخلافية" التي قطعت بدلالة النفي واستبعاد معنى الاستفهام ، وفي ذلك تقوية للغة الحجازيين ، كما يظهر بالقرائن أن مذهب البصريين أقرب للصواب لتنبههم إلى أهمية "الأداة" وهي أهم القرائن لأداء المعنى النحوي لأهميتها في "الربط" ، وملاحظتهم لمبدأ تضافر القرائن ، و الحكم على القضية على أساس من المبنى والمعنى من خلال المشابهة بين " ما " النافية ، و"ليس" كما ذكر ، ويؤيد مذهبهم الأنباري بالقول بزيادة حرف الخفض لا حذفه في نحو قولك :

---

(1) الجرجاني ، عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، {بتصرف} ، ص ٣١٧ .
(2) أبو حيان – الأندلسي ، تفسير البحر المحيط ، (٣٠٤/٥) .
(3) الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، (٧/٢٨) .

"ما زيدٌ بقائمٍ" والأصل : ما زيدٌ قائماً ، وهو قول مؤيد معنى ومبنى ؛ لأن المراد بزيادته توكيد النفي ، وزيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى ، والقول بحذف حرف الجر - كما ذهب الكوفيون - يخالف هذه القاعدة , ويؤكد ذلك أن نصب الخبر هو اللغة الحجازية القدمى , والله أعلم.

و تتمثل أهم القرائن النحوية الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين في الجدول الآتي:

القرينة / الشاهد		الأداة	التضام	البنية	الرتبة	العلامة الإعرابية
قَالَ تَعَالَى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	المعنى	أداة لها الصدارة تدخل على الجمل وهي محولة عن الضمير الموصول المشترك (يتعدد معناها الوظيفي والمبنى واحد)	١-تدخل "ما" النافية على الجملة الاسمية فتنصب الخبر بشروط عند الحجازيين : ١-تقديم الاسم وتأخير الخبر . ٢-عدم انتقاض النفي بـ"إلاّ" . ٣-عدم زيادة "إن" أو "ما" بعدها . ٤-عدم تقديم معمول الخبر . ٢-يفصل بين الجملتين وجوباً إذا كان بينهما تعلق بالتأكيد (كمال اتصال).	"ما" النافية تدخل على الجملة الاسمية وينتصب معها الخبر على لغة أهل الحجاز وقد يكون اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو اسمها معرفة والخبر نكرة.	الرتبة بين اسم "ما" النافية وخبرها رتبة محولة إلى رتبة محفوظة ولهذا نصب الخبر على لغة الحجازيين	نصب الخبر ورفع الاسم بعد "ما" الداخلة على الجملة الاسمية قيمة خلافية تدل على معنى النفي وتخالف بقية المعاني التي تدل عليها "ما" كالاستفهام .
	المبنى	ما هذا بشراً (الأداة) محولة من ضمير (يتعدد معناها الوظيفي) النفي / الاستفهام	١-ماهذا بشراً الخبر واجب النصب جملة اسمية تأخر الخبر "بشراً" / عدم وجود (إلا) / عدم زيادة (إن) / لا يوجد معمول للخبر الخبر "بشراً" منصوب وجوباً عن الحجازيين ٢-ما هذا بشراً × إن هذا إلا ملك كريم جملة منفية مؤكدة / (فصل) (كمال اتصال) / جملة منفية مؤكدة لسابقتها	ما هذا بشراً الاسم / الخبر معرفة / نكرة ضمير إشاري / اسم جنس دل على مفرد	ما هذا بشراً اسم مقدم / خبر مؤخر "منصوب" (الرتبة محفوظة) II نصب الخبر وجوباً عند الحجازيين (بشراً)	ما هذا بشراً الخبر منصوب قيمة خلافية (نافية) فقط ومخالفة لباقي معانيها
قَالَ تَعَالَى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾	المعنى	أداة لها الصدارة تدخل على الجمل وهي محولة عن الضمير الموصول المشترك (يتعدد معناها الوظيفي والمبنى واحد)	١-تدخل "ما" النافية على الجملة الاسمية فتنصب الخبر بشروط عند الحجازيين : ١-تقديم الاسم وتأخير الخبر . ٢- عدم انتقاض النفي بـ"إلاّ" . ٣-عدم زيادة "إن" و"ما" بعدها . ٤-عدم تقديم معمول الخبر . ٢-الفصل بين الجملتين وجوباً إذا كان بينهما تعلق بالتأكيد	"ما" النافية تدخل على الجملة الاسمية وينتصب بعدها الخبر على لغة أهل الحجاز ، وقد يكون اسمها وخبرها نكرتين أو معرفتين أو اسمها معرفة والخبر نكرة	الرتبة بين اسم "ما" النافية وخبرها رتبة محولة إلى رتبة محفوظة ولهذا نصب الخبر على لغة الحجازيين .	نصب الخبر ورفع الاسم بعد "ما" الداخلة على الجملة الاسمية قيمة خلافية تدل على معنى النفي وتخالف باقي المعاني التي قد تحتملها "ما" ومنها الاستفهام .
	المبنى	ما هنّ أمهاتهم (الأداة) محولة من الضمير (يتعدد معناها الوظيفي) النفي / الاستفهام	١-ما هنّ أمهاتهم الخبر واجب النصب جملة اسمية : تأخر الخبر (أمهاتهم) / عدم وجود "إلا" / عدم زيادة "إن" / لا يوجد معمول للخبر الخبر "أمهاتهم" منصوب وجوباً عند الحجازيين ٢-ما هنّ أمهاتهم × إن أمهاتهم إلا اللائي أرضعنهم جملة منفية مؤكدة / (فصل) / جملة منفية مؤكدة لسابقتها (كمال اتصال)	ما هن أمهاتهم الاسم / الخبر معرفة "ضمير" / معرفة مضاف إلى الضمير	ما هن أمهاتهم اسم مقدم / خبر مؤخر "منصوب" (الرتبة محفوظة) II نصب الخبر وجوباً عند الحجازيين (أمهاتهم)	ما هنّ أمهاتهم الخبر منصوب قيمة خلافية (نافية) فقط ومخالفة لباقي معانيها

٤- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[١]

و قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾[٢]

ذكر الأنباري الشاهدين السابقين في مسألة : القول في عمل "أنْ" المخففة من الثقيلة النصب في الاسم[٣] ، حيث عارض مذهب الكوفيين الذين منعوا نصب الاسم بـ"أن" المخففة مستدلين بقرينتي "البنية" و "الأداة" ؛ وذلك بملاحظة الفرق بين الأداة المخففة الموضوعة على حرفين ، وهي مختصة بالدخول على الأفعال ، وبين "أنّ" المشددة الموضوعة على ثلاثة أحرف ، وهي مختصة بالدخول على الأسماء ، وأيد مذهب البصريين بالقول بأن "أنْ" المخففة قد تدخل على الجمل الاسمية , فينتصب الاسم بعدها مثل "أنَّ" المشددة[٤] ، واستدلّ على صحة ذلك بالشاهدين السابقين ، و بالقرائن التي تثبت صحة ما ذهبوا إليه ، ولأن "أنْ" من الأدوات التي يتعدد معناها والمبنى واحد[٥] استدلّ الأنباري بالقرائن على مجيئها في سياق الشاهدين المذكورين على معنى المخففة من الثقيلة ، ومن القرائن الدالة على هذا المعنى – كما ذكر الأنباري – قرينة "التضام" الدالة على دخولها على الجملة الاسمية ، وتتضافر معها قرينة "الربط" بإضمار الاسم بعدها[٦] ؛ لدخولها على الجملة الاسمية ، وتقدير المعنى : أنهّ لا يرجع إليهم قولا[٧] .

كما أشار إلى تضافر قرينة "التضام" مع قرينة "الأداة" حيث إن شرط تضامها للجمل الاسمية هو "الفصل" بينها وبين الفعل بأحد الحروف : "لا ، وقد ، وسوف ، والسين"[٨] ، وذكر سبب الالتزام بشرط "التضام" ، وهو وقوع ترخصين في "التضام" إ ذا وقع بعد "أن" المخففة من الثقيلة " الفعل " ، وهما : حذف الاسم ، وتنافي "أن" مع الفعل الواقع بعدها ؛ لأنها من الأدوات

---

[١] سورة : طه ، الآية : (٨٩) .
[٢] سورة : المزمل ، الآية : (٢٠) .
[٣] ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٩٥/١) .
[٤] المرجع السابق ، {بتصرف} .
[٥] حيث إن منها الاسمية ، ومنها الحرفية ، والحرفية قد تكون : مصدرية ، ومخففة من الثقيلة ، ومفسرة ، وزائدة ، وشرطية ، وبمعنى "لا" أو "لئلا" أو "إنْ" ، أو جازمة على خلاف فيها ... ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٢١٦ : ٢٢٦ .
[٦] المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ٢١٧ .
[٧] ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٢٠٤/١) .
[٨] المرجع السابق ، {بتصرف} .

المختصة بالجمل الاسمية [1] ، كما أنه لمح قرينة "العلامة الإعرابية" في سياق قضية "العمل النحوي" بملاحظة أنّ "أنْ" المخففة من عوامل الأفعال ، و"أنّ" المشددة من عوامل الأسماء [2] ؛ فتكون "العلامة الإعرابية" هنا قيمة خلافية [3] للدلالة على المعنى ؛ فإن نصب الفعل بعدها تكون الناصبة للمضارع ، وإن رفع الفعل التالي لها تكون "أنْ" المخففة من الثقيلة ، وقد وفق الأنباري هنا بالإشارة إلى أهم القرائن الدالة على المعنى ، وهي : "التضام" ، و"الربط" ، و "الأداة" و"العلامة الإعرابية" ، ولكنه لم يشر إلى بعض الشروط الأخرى الهامة في "التضام" كاختصاص "أنْ" المخففة بالأفعال الدالة على اليقين [4] كما سيلاحظ عند تحليل الشاهدين المذكورين ، وأهم القرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين :

أولاً : قرينة التضام : الأداة "أنْ" الخفيفة المفتوحة يتعدد معناها والمبنى واحد [5] والثابت هنا أنها مخففة من الثقيلة ، وليست ناصبة للمضارع بقرينة "التضام" لعلاقة "التوارد" على سبيل "المناسبة" [6] ؛ لأن ما قبلها فعل دال على اليقين وهو : "يرون" في الشاهد الأول ، حيث إنّ قوله: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ ﴾ في معنى : يعلمون فهو ثابت الوقوع[7] ، وكذلك قوله : ﴿عَلِمَ﴾ في الشاهد الثاني ؛ وذلك لأن شرط التضام يقوم على "المناسبة" بين معنى الأداة ، ومعنى الفعل الذي يحدد معناها فإن كان معناه العلم وقعت بعده "أن" المخففة من الثقيلة لأن معناها ثبوت الشيء ووقوعه ، وإن كان معناه غير ثابت الوقوع نحو : " أظنّ , و أحسب " ، وقعت بعده أن الخفيفة الناصبة

---

(١) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٢٠٥/١) .
(٢) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٢٠٨/١) .
(٣) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٠ .
(٤) الباقولي ، إعراب القرآن ، {بتصرف} ، (٥٨٨/١) .
(٥) حيث إنها قد تكون : ((ناصبة للفعل المستقبل كقولك : أريد أن تخرج ، وتكون مخففة من الثقيلة ، كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ {المزمل/٢٠} ، وتكون بمعنى "أي" كقوله تعالى : ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ﴾ {ص/٦} أي : امشوا ، وتكون زائدة كقولك : لما أن جاء زيد" أحسنت إليه)) ينظر : الزجاجي - عبد الرحمن بن إسحاق (ت : ٣٤٠هـ) ، كتاب حروف المعاني ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت/لبنان ، ١٩٨٤م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ٥٨ .
(٦) وهي : ((أن يرتبط استعمال اللفظ بمصاحبة ما يناسبه من الألفاظ في المعنى)) ينظر : حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ١٥٤ .
(٧) ينظر : المبرد ، المقتضب ، (٣٢/٢) .

للمضارع , وإن كان متردداً بين الوقوع وعدمه ، فإنه قد يكون بمعنى العلم أو بمعنى الشك مثل: "أرجو وأطمع"[1] ، وذلك لما بين معنى الفعل ، و "أنْ" الداخلة عليه من المشاكلة[2] ؛ فتحقق أحد عناصر "التضام" هنا وهو "المناسبة" لاعتبار "أنْ" بعد هذه الأفعال مخففة من الثقيلة ؛ بملاحظة المعنى لأن "أنْ" المخففة دالة على التحقيق والوقوع ، وليست الناصبة للمضارع كذلك .

ولما كانت "أنْ" المخففة من الثقيلة من الأدوات التي تدخل على الجملة الاسمية كان لابدّ من تقدير الاسم بعدها بقرينة "التضام" على سبيل "التلازم" للاختصاص[3] ، حيث إنّ "أنْ" المخففة لا تدخل على الأفعال بخلاف المصدرية الناصبة المختصة بالأفعال ، ويجب في اسمها ثلاثة شروط: أن يكون ضميراً محذوفاً بمعنى الشأن ، ويجب في خبرها أن يكون جملة[4] ، وعليه فقد جاء في تفسير الآية الأولى معنى : أفلا يرون أنه لا يجيبهم إذا سألوه ، وهو العجل[5] فكان لابدّ من إضمار الاسم بعد "أنْ" وهو بمعنى الشأن ، كما أنّ خبرها الجملة الفعلية التالية لها "لا يرجع إليهم" ، ومثلها التقدير في الشاهد الثاني : علم أنه , أي : علم أنّ الشأن سيكون منكم مرضى[6] ، والمراد تخفيف قيام الليل عن الضعفاء والمرضى[7] ، والخبر الجملة الفعلية ﴿سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ ؛ ولهذا يقول ابن مالك:[8]

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنْ فاسْمُها اسْتَكَنْ وَالخَبَر اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بعْد أنْ

---

(1) الجوزي ، زاد المسير ، {بتصرف} ، (٤٠٠/٢) .
(2) ينظر : الزمخشري ، المفصل ، (٣٩٧/١) .
(3) ومعنى الاختصاص : ((أن يكون العنصر اللغوي مرتبطاً من حيث وروده بعنصر ما دون غيره)) ينظر : حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ١٥٤ .
(4) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، {بتصرف} ، ص ١٥٤ .
(5) ابن كثير - إسماعيل بن عمر الدمشقي أبو الفداء (ت : ٧٧٤هـ) ، تفسير القرآن العظيم ، {بدون تحقيق} ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠١هـ ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٤) ، {بتصرف} ، (١٦٣/٣) .
(6) ينظر : الألوسي - أبو الفضل شهاب الدين البغدادي (ت : ١٢٧٠هـ) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، {بدون تحقيق} ، بيروت ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٣٠) ، (١١٤/٢٩) .
(7) الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، {بتصرف} ، (١٤١/٢٩) .
(8) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٣٨٣/١) .

ولهذا وجب إعمال "أن" المخففة من الثقيلة عند قدماء النحاة لملاحظتهم أهمية علاقة "الاختصاص" في "التضام" ، يقول السيوطي : ((سبب عملها الاختصاص بالاسم))[1] فإن وقع بعدها الفعل متصرفاً غير دعاء وجب "الفصل بينها وبين جملة الخبر بأحد الحروف التالية : "قد" كقوله تعالى ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾[2] أو حروف التنفيس "السين" و"سوف" كما في قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ كما في الشاهد الثاني ، أوحرف النفي نحو قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ كما في الشاهد الأول ، و"لو" كقوله تعالى : ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴾[3] ووروده بغير فصل خاص بالشعر[4] ، وسبب وجوب "الفصل" في "التضام" كما يقول ابن يعيش : ((كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف وأن يليه ما لم يكن يليه وهو مثقل فأتوا بشيء يكون عوضاً من الاسم نحو : لا وقد والسين وسوف))[5] أي لاحظوا وقوع ترخصين في قرينة "التضام" أحدهما : "الحذف" حيث حذف اسم "أنْ" المخففة ، وثانيهما "التنافي" الذي هو خلاف "التلازم"[6] ، لأن "أنْ" المخففة تختص بالجمل الاسمية ،

---

(1) همع الهوامع ، (٥١٤/١) .
(2) سورة : المائدة ، الآية : (١١٣) .
(3) سورة : الجن ، الآية : (١٦) .
(4) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، {بتصرف} ، ص ١٥٥ .
(5) شرح المفصل ، (٧٤/٨) .
(6) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٧ : ٢١٨ .

ولما وقع بعدها الفعل كان لابد من وجود قرينة في "التضام" دالة على أنها المخففة من الثقيلة وليست الناصبة ؛ فحصل "الفصل" بينها وبين الفعل بأداة من الأدوات ففصلت "لا" النافية بينهما في الشاهد الأول ، بينما فصلت "السين" بينهما في الشاهد الثاني .

و من العلاقات الهامة في قرينة "التضام" الدالة على "أنْ" المخففة من الثقيلة علاقة "المعاقبة" بين "أنْ" المخففة من الثقيلة ، و "أنَّ" المشددة ، حيث يصحّ وقوع إحداهما موقع الأخرى ؛ لاتفاقهما في الدلالة على معنى الثبوت والاستقرار والتوكيد[١] ، بينما "أنْ" الناصبة للمضارع تضاد "أنَّ" المشددة ؛ فلا يصحّ وقوعها موقعها ، ولما صحّ وقوع "أنَّ" المشدّدة موقع "أنْ" معنى ومبنى دلّ على أنّ "أنْ" في الشاهدين مخففة من الثقيلة وليست ناصبة للمضارع .

ثانياً : قرينة الأداة : في الشاهد الأول تعدّ "لا" إحدى القرائن الدالة على "أنْ" المخففة من الثقيلة ، وهي من الأدوات التي يتعدّد معناها الوظيفي والمبنى واحد[٢] ، ويستدلّ على معناها من خلال السياق ، و"لا" النافية الفاصلة بين "أنْ" المخففة والفعل المضارع المرفوع هي غير العاطفة والجوابية تدخل على الفعل المضارع وتخلصه للاستقبال[٣] , والسياق هو الذي يغير معناها وأحوالها كما يقول سيبويه : ((تقول كتبت إليه أن لا تقلْ ذاك وكتبت إليه أن لا يقولَ ذاك ، وكتبت إليه أن لا تقولُ ذاك ، فأمّا الجزم فعلى الأمر وأمّا النصب فعلى قولك لئلا يقول ذاك ، وأمّا الرفع فعلى قولك لأنك لا تقولُ ذاك أو بأنك لا تقولُ ذاك تخبره بأن ذا قد وقع من أمره))[٤] ، ولو كانت "لا" زائدة ، وهي التي : ((دخولها كخروجها))[٥] تكون "أنْ" معها الناصبة للفعل المضارع ، كما في قوله تعالى : ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ ﴾[٦] ، حيث إن ﴿ يَعْلَمَ ﴾ منصوب لأن "لا" زائدة والمعنى: لأن يعلم[٧] ، وفي الشاهد الثاني السين ، فاصلة بين "أن" المخففة والفعل المضارع

---

(١) ينظر : الكفومي ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، ص ١٩٢ .
(٢) حيث قد تكون "لا" نافية عاملة عمل "إنّ" أو عاملة عمل "ليس" أو عاطفة أو جوابية أو نافية أو زائدة لفظاً أو زائدة لفظاً ومعنى أو لتوكيد النفي ، ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٢٩٠ : ٣٠٣ .
(٣) ينظر : المرجع السابق ، ص ٢٩٦ .
(٤) الكتاب ، (١٦٦/٣) .
(٥) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٣٠٢ .
(٦) سورة : الحديد ، الآية : (٢٩) .
(٧) ينظر : المبرد ، المقتضب (٣٢/٢) .

بعدها ,وهي حرف تنفيس يختص بالفعل المضارع ويخلصه للاستقبال[١] ، ووقوع السين فاصلة هنا قرينة على "أنْ" المخففة من الثقيلة ، ومن طريف وصف السين الفاصلة قول الحريري عنها بأنها هي : ((التي تعزل العامل من غير أن تجامل))[٢] .

ثالثاً : قرينة الربط : يشترط في "أنْ" المخففة أن تدخل على الجملة الاسمية ، ولما لم يقع بعدها الاسم وجب "الربط" بالضمير بعدها وهو اسمها المحذوف ؛ حيث يشترط في اسمها الإضمار وأن يكون بمعنى الشأن كما ذكر ، فإن لم يقدر بعدها الضمير تكون "أنْ" ناصبة ، حيث إن تقدير المعنى على المخففة من الثقيلة في الشاهد الأول : علم أنّه لا يرجع إليهم قولاً ، ومن لم يقدر الضمير بعدها نصب "أن لا يرجعَ"[٣] ، ولما كان الضمير المحذوف ضمير الشأن فإنّه يعود على متأخر لفظاً ورتبة[٤] ، حيث : ((لا يكنى به عن الاسم الظاهر وإنما يكنى به عن مضمون الجملة التي بعده))[٥] والمعنى : أفلا يرون أنّ الشأن لا يرجع إليهم قولاً ، وعلم أنّ الشأن سيكون منكم مرضى ،لأن الضمير كما يقول ابن هشام :((مُفسَّر بالجملة بعده فإنها نفس الحديث والقصّة))[٦] , وضمير الشأن عائد على الجملة مع تقدمه عليها لفظاً ورتبة لأنه اسم والجملة خبر عنه.

رابعاً : قرينة العلامة الإعرابية : وهي قرينة هامة للتفريق بين معنى "أنْ" المخففة من الثقيلة ، والناصبة للفعل المضارع ، ولما كانت "أنْ" في الشاهدين مخففة من الثقيلة فإنّ الفعل بعدها مرفوع[٧] خبر عنها ، ولو نصب لكانت "أنْ" المصدرية الناصبة ولا يكون غير ذلك ، والوجه الرفع في الشاهدين السابقين ؛ ولذلك يقول ابن خالويه : ((لم يختلف القراء رفعه ولا النحويون أنها مخففة من الشديدة وأن الأصل فيه أنّه لا يرجعُ ، وأنّه سيكونُ))[٨] ، فهي مخففة من الثقيلة .

---

(١) المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٥٩ .
(٢) "المقامات" شرح مقامات الحريري ، تحقيق : يوسف بقاعي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨١م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٨٦ .
(٣) أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، {بتصرف} ، (٢٤/٢) .
(٤) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٥ .
(٥) حسان ، تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٥٩/١) .
(٦) شرح شذور الذهب ، ص ١٧٦ .
(٧) ينظر : المبرد ، المقتضب ، (٨/٣) .
(٨) الحجة في القراءات السبع ، ص ١٣٤ .

أمّا على قراءة من نصب الفعل[1] في الشاهد الأول تكون {يرون} بمعنى الرؤية البصرية لعدم جواز وقوع الناصبة بعد أفعال اليقين ، والمعنى : ألا ينظرون فيبصرون عدم رجعه إليهم[2] ؛ أي أن العلامة الإعرابية مرتبطة بملاحظة تحقق شروط التضام ، ويظهر بذلك أنّ الأنباري كان موفقاً بعنايته التي وجهها إلى قرينة "التضام" , وتحقق شروطها في توجيه الشاهدين السابقين ؛ وذلك لارتباط باقي القرائن بها ، فتكون قرينة "التضام" أهم القرائن الدالة على معنى "أنْ" المخففة من الثقيلة كما في الشاهدين السابقين ، وإن تضافرت معها قرائن أخر ذات أهمية كا"الربط" , و"الأداة" , و"العلامة الإعرابية" , وقد أشار الأنباري إليها كلها من خلال ارتباطها بأوضح القرائن الدالة على المعنى , وهي قرينة "التضام" ، كما أن القرائن تثبت صحة ما ذهب إليه البصريون والأنباري ؛ لمجيء "أنْ" المخففة من الثقيلة بملاحظة مبدأ تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد ؛ وهو مبدأ يخالف في ذات الوقت ما ذهب إليه الكوفيون ؛ لتمسكهم بقرينة "البنية" هنا ، وجعل المشددة مختصة بالأسماء ، والمخففة الناصبة مختصة بالأفعال دون ملاحظة تضافر باقي القرائن في الدلالة على المعنى مثل : "التضام" , و "الربط" , و "الأداة" , و "العلامة الإعرابية" , والله أعلم .

---

(١) حيث : ((قرأ أبو حيوة وأبان وابن صبيح والزعفراني ، والإمام الشافعي "أن لا يرجعَ" بنصب العين جعلوا "أن" الناصبة لا المخففة وفيه ضعف)) الخطيب ، عبد القادر ، معجم القراءات ، (٤٨٢/٥) .

(٢) العمادي - أبو السعود (ت : ٩٥١هـ) ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، {بدون تحقيق} ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} عدد المجلدات (٩) ، (٣٦/٦) .

ويمكن إيجاز القرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين من خلال الجدول الآتي:

القرينة / الشاهد		التضام	الأداة	الربط	العلامة الإعرابية
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾	المعنى	١-علاقة التوارد على سبيل المناسبة بأن يتقدم "أَنْ" فعل دال على يقين والاختصاص بدخول "أَنْ" على جملة اسمية واسمها ضمير الشأن محذوف ، وخبرها الجملة الفعلية التالية لها مع وجوب فصلها عن فعلها بإحدى الأدوات (قد – حرف التنفيس – حرف النفي – لو) ٢-علاقة المعاقبة بين "أَنْ" الخفيفة و"أَنَّ" المشددة تدل على "أَنْ" مخففة من الثقيلة وليست ناصبة .	الأداة الفاصلة بين "أن" المخففة والفعل المضارع قد يتعدد معناها والمبنى واحد مثل "لا" تكون عاملة عمل ليس ، ونافية وعاطفة وزائدة ، والفاصلة تكون نافية غير عاطفة وجوابية ، وهي تدخل على المضارع وتخلصه للاستقبال وتكتب مفصولة بينما الزائدة يكون دخولها كخروجها وتقع بين "أَنْ" الناصبة للمضارع وتكتب موصولة (لئلاّ) .	ترتبط "أَنْ" المخففة من الثقيلة واسمها وخبرها بضمير الشأن محذوف هو اسمها يعود على الجملة التي بعده وهي مفسرة له وخبر عنه فيعود على متأخر لفظاً ورتبة ، ولولا الربط بالضمير تكون "أَنْ" ناصبة للفعل المضارع .	"أَنْ" المخففة من الثقيلة يقع بعدها الفعل المضارع مرفوعاً بينما "أَنْ" المصدرية الناصبة للفعل المضارع يقع بعدها الفعل المضارع منصوباً .
	المبنى	١-أفلا يرون أنْ × لا يرجع فعل دال على يقين (مناسبة) — اسمها ضمير الشأن محذوف (أنه) (اختصاص) — مخففة من الثقيلة (ثبات ووقوع) (مناسبة) — الخبر الجملة فعلية الفعل غير ناسخ للابتداء — نافية فاصلة بين (أن) والفعل المضارع (تنافٍ) ٢-أفلا يرون أن لا يرجع مخففة = (أنْ) المشددة لتوكيد الإثبات — لتوكيد الإثبات علاقة معاقبة	أفلا يرون أن (لا) يرجع نافية فاصلة غير جوابية ولا عاطفة — فعل مضارع مخلص للاستقبال (أن) مخففة من الثقيلة	أفلا يرون (أنه) (لا يرجع إليهم قولاً) مخففة من الثقيلة — اسم (أنْ) المخففة مضمر الشأن محذوف عائد على الجملة التالية (الشأن) يعود على متأخر لفظاً ورتبة (الربط بضمير الشأن اسمها)	أفلا يرون أَنْ لا يرجعُ مخففة من الثقيلة — فعل مضارع مرفوع بالضمة (خبر "أَنْ") الرفع قيمة خلافية
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾	المعنى	١-علاقة التوارد على سبيل "المناسبة" بأن يتقدم "أَنْ" فعل دال على يقين مع "الاختصاص" ووجوب دخول "أَنْ" على الجملة الاسمية واسمها ضمير الشأن محذوف، وخبرها الجملة الفعلية التالية لها ، و"التنافي" وجوب فصلها عن فعلها بإحدى الأدوات : (قد – حرف التنفيس – حرف النفي – لو) ٢-علاقة المعاقبة بين "أَنْ" الخفيفة و "أَنَّ" المشددة تدلّ على "أَنْ" مخففة من الثقيلة وليست ناصبة .	الأداة الفاصلة بين "أَنْ" المخففة من الثقيلة والفعل المضارع قد لا يتعدد معناها مثل : (السين) التي لا خلاف في كونها حرف تنفيس وتخصص بالمضارع وتخلصه للاستقبال.	ترتبط "أَنْ" المخففة من الثقيلة و اسمها وخبرها بضمير الشأن محذوف يعود على الجملة التي بعده وهي مفسرة له وخبر عنه فيعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، ولولا الربط بالضمير تكون "أَنْ" ناصبة للفعل المضارع .	"أَنْ" المخففة من الثقيلة يقع بعدها الفعل المضارع مرفوعاً بينما "أَنْ" المصدرية الناصبة للفعل المضارع يقع بعدها الفعل المضارع منصوباً .
	المبنى	١- علم أنْ × سيكون منكم مرضى فعل دال على يقين (مناسبة) — اسمها ضمير الشأن محذوف (أنه) (اختصاص) — مخففة من الثقيلة (تنافٍ) — حرف تنفيس فاصل بين (أن) والفعل المضارع (تنافٍ) — الخبر جملة فعليه الفعل ناسخ للابتداء (توارد) ٢- علم أنْ سيكون مخففة = (أنْ) المشددة لتوكيد الإثبات — لتوكيد الإثبات (علاقة معاقبة)	علم أن (سيكون) حرف تنفيس فاصل بين (أَنْ) والفعل المضارع — فعل مضارع مخلص للاستقبال (أن) مخففة من الثقيلة	علم (أنّه) (سيكون منكم مرضى) مخففة من الثقيلة — اسم (أَنْ) المخففة مضمر الشأن محذوف عائد على الجملة التالية (الشأن) يعود على متأخر لفظاً ورتبة (الربط بضمير الشأن)	علم أَنْ سيكون مخففة من الثقيلة — فعل مضارع مرفوع بالضمة (خبر "أَنْ"") الرفع قيمة خلافية

٥- قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾[١]

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾[٢]

قدم الأنباري الشاهدين السابقين في مسألة : القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه[٣] ، فوافق البصريين بالقول بعدم جواز تقديمه ، وردّ مذهب الكوفيين بجواز تقديمه في نحو قوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ ﴾ ، وذلك لأن الآية السابقة اشتملت على المصدر المنصوب المؤكِد لمضمون الجملة كما سيأتي عند تحليل الآية السابقة[٤] ، حيث استدل الأنباري هنا بقرينة "التضام" , والقول بإضافة المصدر إلى الفاعل ، وأكد ذلك المعنى بكثرة مجيء مثل هذا النوع من الإضافة ، وذكر الشاهدين السابقين ؛ للاستدلال على أن الإضافة في {كتاب الله} تشبه الإضافة في {دفعُ الله} وفي {صنعَ الله} ؛ لإسقاط دليل الكوفيين بالقول بالإغراء ، ويؤكد صحة ما ذهب إليه البصريون بالنصب على أنه مصدر مؤكد للجملة ، ويؤيد قوله بقرائن دالة على المعنى وأهمها : قرينة "التضام" بالقول بإضافة المصدر إلى فاعله ، وقرينة "البنية" بملاحظة أنّ المضاف في كل ذلك هو "اسم الحدث" أو "المصدر" ، مع الإشارة إلى قرينة "الإسناد" الظاهرة في العلاقة الرابطة بين المضاف والمضاف إليه بقوله : ((حذف الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل ؛ لأنه يضاف إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول))[٥] ، وإضافة المصدر إلى فاعله كثيرة ودليل ذلك الشاهدان المذكوران , وأهم القرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين ما يأتي :

---

[١] سورة : البقرة ، الآية : (٢٥١) .

[٢] سورة : النمل ، الآية : (٨٨) .

[٣] حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أن "عَلَيْكَ ، ودُوْنَكَ ، وعِنْدَكَ" في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها ، نحو : "زيداً عليك ، وعمراً عندك ، وبكراً دونك" وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها ، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين)) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٢٢٨/١) .

[٤] ينظر : هذا البحث عند تحليل قوله تعالى : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ ﴾ , ص :٢٩٠.

[٥] الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٢٣١/١) .

أولاً : قرينة الإسناد : يقوم الفعل بدور المسند ، كما يقوم الاسم بدور المسند إليه دائماً ، بخلاف "اسم الحدث" وهو المصدر الذي يقوم أحياناً بوظيفة الفعل فيكون مسنداً[١] ، وهذه الوظيفة ظاهرة في قوله : "صُنْعَ اللهِ" ؛

لأن المعنى : صَنَعَ اللهُ صُنْعاً ، وفي قوله "لولا دَفعُ اللهِ الناسَ" ؛ والمعنى : لولا أن يدفع اللهُ الناسَ ، فجاءت الإضافة هنا من باب إضافة المصدر إلى الفاعل ، أي : على معنى الإسناد ، ولكن علاقة "الإسناد" غير كافية للوصول إلى المعنى ؛ وذلك : ((لأنها يمكن أن تكون إسناداً في جملة اسمية أو إسناداً في جملة فعلية ، ويمكن أن يكون إسناداً خبرياً أو إسناداً إنشائياً))[٢] ؛ ولذلك لابد من وجود قرائن لفظية تحدد نوعها .

ثانياً : قرينة التخصيص : جاءت على معنى التوكيد[٣] في قوله : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ ؛ والمعنى : صنع الله صنعاً ، والمصدر يرتبط بعامله المحذوف على معنى التوكيد مما يدلّ على العامل المحذوف الذي ناب عنه المصدر مؤكداً لما سبق وهو قوله : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ﴾ ، كما يكون التخصيص على معنى "التعدية" في قوله : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ لأنّ ما يدفعه الله يتعدى إلى "الناس" الذي هو مفعول المصدر ، وذلك لأن : ((التعدية إذا كانت معنى أحد مشتقات مادة ما فهي معنى لبقية المشتقات من هذه المادة))[٤] .

ثالثاً : قرينة التضام : القول بوجوب حذف الفعل مع المصدر المنصوب المؤكِّد لمضمون الجملة قبله هو مذهب قدماء البصريين ، وموقف الدكتور تمام حسان هو رفض القول بالحذف للفعل ، والاكتفاء بالقول بنيابة المصدر عن فعله في نحو قوله : "صنعَ اللهِ" حيث يشابه قوله : "كتاب الله "

---

(١) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٩٦ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٩٢ .
(٣) ينظر : السابق ، {بتصرف} ، ص ٩٦ .
(٤) السابق ، ص ١٩٥ .

، إذ إنّ قوله : ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ﴾ منصوب : ((عند الخليل وسيبويه رحمهما الله على أنه مصدر لأنه لّما قال عزّ وجلّ " وهي تمرّ مر السحاب" دلّ على أنه صنع ذلك صنعاً))[1] ، حيث يرى الدكتور تمام حسان أن مثل هذه المصادر المنصوبة المؤكدة لمضمون الجملة قبلها تحمل معنى الإنشاء ، ولو قدّر لها فعل ناصب لتحول معناها إلى الإخبار[2] مما يؤدي إلى خلط الأساليب ، وهو أحد مظاهر التأثر بقضية العامل ، وهذا ليس صحيحاً لأن القول بوجود الفعل وتقديره محذوفاً لا يلغي معنى الإفصاح لما في المصدر من معنى التوكيد للجملة قبله ، وذلك بحذف الفعل وتقديم المصدر المؤكد وإضافته للفاعل ونيابته عن فعله ، مما يؤكد ويثبت معنى الإفصاح فيه وإثبات قدرة الله في خلقه ، وهذا يدل على دقة القدماء بالقول بحذف العامل لإيضاح العلاقات النحوية كعلاقة الإسناد هنا ، مع العناية بباقي القرائن النحوية ، وهو ما يؤيد القول بالعامل[3] ، وكذلك إن لم تدل هذه المصادر على معنى الإنشاء يقدر معها فعل "واجب الحذف"[4] ؛ وذلك باتفاق الدكتور تمام حسان مع ما قاله قدماء النحاة ، ويظهر ذلك في قوله : ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ ؛ لأن المعنى : ((لولا أن يدفعُ المشركين بالمؤمنين لغلب المشركون فقتلوا المؤمنين))[5] أي : "لولا أن يدفعُ اللهُ الناسَ" وهذا يدل على اطرّاد القواعد النحوية عند القدماء ، وعنايتهم بإظهار العلاقات النحوية ومنها علاقة "الإسناد" ، وهدفهم خدمة المعنى ، وليس مجرد تمسك بالعامل كما يرى الدكتور تمام حسان .

---

(1) النحاس ، إعراب القرآن ، (٢٢٤/٣) .
(2) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٩٧/١) .
(3) ينظر : هذا البحث ، ص : ٢١٨ .
(4) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٩٨/١) .
(5) السمرقندي - نصر بن محمد أبو الليث (ت : ٣٦٧هـ) ، تفسير بحر العلوم ، تحقيق : د. محمود مطرجي ، دار الفكر ، بيروت ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٣) ، (٤٦٢/٢) .

رابعاً : قرينة البنية : قوله : "صنعَ اللهِ" وكذلك "لولا دفعُ اللهِ" يشبهان قوله : "كتابَ اللهِ عليكم" من حيث اشتمالها على "اسم الحدث" وهو المصدر "صُنْع / دَفْع / كِتَاب" وقد أضيف المصدر إلى فاعله ؛ لأنه : ((لوظهر الفعل الناصب لهذا المصدر لكان مسنداً إلى اسم الله تعالى))[١] ، وجاز إعمال هذا المصدر وهو مضاف كما يجوز إعماله لو جاء نكرة أو معرفاً بأل[٢] ، ولكن الإضافة أبين ، حيث إنه : ((لو قال تمرّ مرّ السحاب صنعاً أو كتاباً لم يكن فيه من البيان ما فيه من الإضافة))[٣] ، كما يلاحظ أن الإضافة للمصدر إلى لفظ "الله" لإرادة التعظيم[٤] ، فالإضافة للفاعل أضافت معنى لن يفهم بغير الإضافة .

خامساً : قرينة العلامة الإعرابية : تعدّ العلامة الإعرابية في المصدر النائب عن فعله "قيمة خلافية" ؛ حيث إنّ نصب المصدر يدل على معنى "الإنشاء" ، وعند ارتفاعه يكون "إخباراً" ، وبذلك يظهر أن قوله : ﴿ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ بالنصب قرينة على معنى الإنشاء وتقدير المعنى : صَنَعَ اللهُ صنعاً ، والحاصل : ((حذف الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل ؛ لأنه يضاف إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول))[٥] ، فالنصب على معنى تمجيد[٦] نظام الله في خلقه ، وقيل : ((يجوز الرفع على معنى ذلك صنعُ اللهِ))[٧] ، أي على معنى الخبر ، وأمّا قوله : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم ﴾ فقد أضيف المصدر إلى فاعله ، و "الناس" مفعول به له[٨] ، بقرينة العلامة الإعرابية ، وارتفاع المصدر "دفعُ" قرينة دلت على إرادة معنى الخبر .

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، (٧٢/٢) .
(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (٦٠/٦) .
(٣) المرجع السابق ، (١١٨/١) .
(٤) ينظر : أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، (٩٥/٧) .
(٥) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٢٣١/١) .
(٦) ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، {بتصرف} ، (٥٠/٢٠) .
(٧) مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، (٥٤٠/٢) .
(٨) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، {بتصرف} ، (٢٠٠/١) .

سادساً : قرينة الأداة : في قوله : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ الأداة "لولا" ، لها موضعان : ((أحدهما يمتنع بها الشيء لوجود غيره ، والآخر تكون تحضيَضاً))[1] ، ودلت هنا على المعنى الأول وهو امتناع الشيء لوجود غيره ، وإن دلت "لولا" على الامتناع لوجود وقع بعدها المبتدأ ويكون جوابها ساداً مسدّ الخبر[2] فيكون المصدر "دفعُ اللهِ" هو المبتدأ ، كما أن قوله : "لفسدت الأرض" جواب "لولا" سدّ مسدّ الخبر ، و"لولا" تعدّ أداة ربط حيث ربطت إحدى الجملتين بالأخرى وقد : ((صيرت الأولى شرطاً والثانية جزاء))[3] .

وبذلك تدعم القرائن ، وما استدل به الأنباري بالشاهدين السابقين بملاحظة "التضام" بالإضافة ، وملاحظة "البنية" في المصدر المضاف ، والعلاقة الرابطة بين المتضايفين داخل الإسناد رأي البصريين بالقول بأن المصدر عامل عمل الفعل ، وينقض رأي الكوفيين القائلين بانتصاب المصدر على الإغراء في قوله : {كتاب اللهِ عليكم} ، ومع أن مذهب الأنباري والبصريين أقرب للصواب بالقول بتقدير المحذوف في المصدر المضاف إلى فاعله إن أريد الإسناد الإنشائي أو الخبري ، ويستدل على معنى الخبر أو الإنشاء بملاحظة القرائن اللفظية ؛ لأن قوله : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ إسناد خبري بقرينة "الأداة" ، و "العلامة الإعرابية" ؛ لوقوع الجملة الخبرية بعد "لولا" ، بينما {صُنع الله} في قوله تعالى ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ إسناد إنشائي ؛ لما فيه من معنى "الإفصاح" وإرادة التعجب من صنع الله في خلقه بقرينة "العلامة الإعرابية" , و"السياق" ؛ لارتباط المصدر النائب عن فعله بقوله : ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِۚ ﴾ , وعلى ذلك يكون القول بحذف الفعل مؤكداً للمعنى ، وليس في ذلك خلط للأساليب النحوية كما صرّح الدكتور تمام حسان ، والله أعلم .

---

(1) الزجاجي ، حروف المعاني ، ص ٣ .
(2) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (١٤٥/٨) .
(3) المرجع السابق ، (١٤٦/٨) .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾ **وقوله تعالى :** ﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾ **في الجدول الآتي:**

القرينة / الشاهد		الإسناد	التخصيص	التضام	البنية	العلامة الإعرابية	الأداة
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم﴾	المعنى	اسم الحدث (المصدر) يقوم بوظيفة (المسند) وهي وظيفة الفعل خلافاً لباقي الأسماء التي تقوم بوظيفة المسند إليه .	على معنى (التعدية) في المصدر النائب عن فعله	حذف الفعل وجوباً مع المصدر المؤكد لمضمون الجملة قبله لأنه على معنى (الإنشاء) ومع المصدر المراد به (الإخبار) .	اسم الحدث (المصدر) ينوب عن فعله إذا جاء نكرة أو معرفاً بأل أو مضافاً ومعنى الإضافة أبين ، وعند الإضافة إلى لفظ الجلالة يفيد معنى التعظيم	يعد (النصب) للمصدر النائب عن عامله قيمة خلافية تدلّ على معنى (الإنشاء) في مقابل (الرفع) الذي يدل على معنى الخبر .	أداة تدل على امتناع الشيء لوجود غيره ويقع بعدها المبتدأ وجوابها بسد مسدّ الخبر ، وتربط جملة الشرط بالجزاء .
	المبنى	دَفْعُ الله = دَفَعَ اللهُ مصدر = فعل + فاعل مسند مسند مسند مضاف إليه لفاعله	لولا دفعُ الله الناسَ تعدية مصدر يعمل عمل فعله (ينصب المفعول به)	ولولا دفعُ اللهِ الناس مصدر (خبر) (بتقدير فعل واجب الحذف) أي : لولا أن يدفعُ اللهُ	دفعُ اللهُ / دفعاً مصدر لفظ مضاف الجلالة مصدر مضاف نكرة إليه أقل مصدر مضاف إبانة لفاعلـــه إبانة (تعظيم)	دفعُ اللهِ رفع = خبر (قيمة خلافية)	ولولا دفـــعُ الله ... لفســـدت حرف مبتدأ جواب امتناع سد لوجود مسد الخبر أداة +الشرط +الجواب = ربط
قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ ۚ صُنْعَ ٱللَّهِ﴾	المعنى	اسم الحدث (المصدر) يقوم بوظيفة (المسند) وهي وظيفة الفعل خلافاً لباقي الأسماء التي تقوم بوظيفة المسند إليه .	على معنى (التوكيد) في المصدر المؤكد لمضمون الجملة قبله .	حذف الفعل وجوباً مع المصدر المؤكد لمضمون الجملة قبله لأنه على معنى (الإنشاء) ومع المصدر المراد به (الإخبار) .	اسم الحدث (المصدر) ينوب عن فعله إذا جاء نكرة أو معرفاً بأل أو مضافاً ومعنى الإضافة أبين ، وعند الإضافة إلى لفظ الجلالة يفيد معنى التعظيم .	يعد (النصب) للمصدر النائب عن عامله قيمة خلافية تدل على معنى (الإنشاء) في مقابل (الرفع) الذي يدل على معنى الخبر .	ــــــــــ
	المبنى	صُنْع اللهِ = صَنَعَ اللهُ مصدر = فعل + فاعل مسند مسند مسند مضاف إليه لفاعله	وترى الجبال ... صنعَ اللهِ توكيد يؤكد مضمون الجملة السابقة	وترى الجبال ... صنعَ الله مصدر (إنشاء) مؤكد لمضمون الجملة قبله (بتقدير فعل واجب الحذف) أي : صنع اللهُ صنعاً	دفعُ الله /دفعٌ مصدر لفظ مضاف الجلالة مضاف مصدر إليه نكرة أقل إبانة مصدر مضاف إلى فاعله أكثر إبانة (تعظيم)	صنعَ الله نصب = إنشاء (قيمة خلافية)	ــــــــــ

الشواهد القرآنية المترخص بقرينة التضام فيها من كتاب الإنصاف للأنباري :

١- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾[١]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾[٢]

أورد الأنباري الشاهدين السابقين في مسألة : ناصب الاسم المشغول[٣] ، وذلك في نحو قولك: زيداً رأيته ، بنصب "زيد" ، حيث يرى الكوفيون أنه منصوب بالفعل الظاهر المتأخر الواقع على الهاء بملاحظة قرينة "الربط" ؛ لأن الضمير المتصل بالفعل عائد على الاسم المذكور السابق في المعنى ، و"الربط" في "الاشتغال" يشبه "الربط" في "البدل"[٤] في نحو قولهم أكرمتُ أباك زيداً[٥] ؛ لوقوع الفعل على لفظين ؛ لأن معناهما واحد ، وقرينة ذلك "الربط" الواقع في الاشتغال كوقوعه في البدل[٦] ، أمّا البصريون فذهبوا إلى القول بالترخص في قرينة "التضام" ، حيث إن الاسم المتقدم منصوب بفعل مقدّر ، واستدلوا على جواز الحذف بظهور المعنى ؛ لوجود الفعل الذي يفسّر الفعل المحذوف[٧] ، و"الحذف" عدول في "التضام" في مثل ذلك .

وأيّد الأنباري مذهب البصريين مستدلاً بقرينتي "الرتبة" , و"التضام" ، فأسقط مذهب الكوفيين قائلاً : ((هذا فاسد ، وذلك لأن انتصاب "زيد" في قولهم "أكرمت أباك زيداً" على البدل ، وجاز أن يكون بدلاً ؛ لأنه تأخر عن المبدل منه ، وأمّا ها هنا فقد تقدم زيد على الهاء))[٨] ؛ حيث لاحظ الأنباري القرائن الموجودة في "الاشتغال" و"البدل" ، لأن القرائن الجامعة بين التوابع - على اختلافها - هي قرينة "المطابقة" و"الرتبة" و"التبعية" ،والمطابقة" حاصلة في "الاشتغال" بين

---

(١) سورة : الأعراف ، الآية : (٧٥) .
(٢) سورة : الزخرف ، الآية : (٣٣) .
(٣) حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أن قولهم "زَيْداً ضَرَبْتُهُ" منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه ضربتُ زيداً ضربته)) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٨٢/١).
(٤) البدل هو : ((التابع المقصود بالحكم بلا واسطة)) ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (٣٩٨/٣) .
(٥) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٨٢/١) .
(٦) السيوطي : ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (١٧٦/٣) .
(٧) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٨٢/١) .
(٨) المرجع السابق .

الضمير ومرجعه في نحو قولك: "زيداً رأيته" ، و"الرتبة" كذلك بتقديم الاسم المنصوب "المرجع" على ضميره ؛ لأنها رتبة محفوظة توجب عود الضمير على مرجع متقدم لفظاً ورتبة ,أو لفظاً , أو رتبة ، كما لاحظ بالمقابل القرائن التي تفرق الاشتغال عن البدل ومنها "العلامة الإعرابية" التي دلت في الاشتغال على النصب للتخصيص , بينما هي في البدل قرينة "مطابقة" لإرادة التبعية , كما أنه لاحظ القرينة الفارقة بين "البدل" وباقي التوابع ، وهي قرينة "التضام" ؛ لأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه ؛ لأنه في نية تكرار العامل[١] ؛ ولهذا أطلق عليه الكوفيون مصطلح "التكرير"[٢] ؛ ولذلك استدل الأنباري بالشاهدين ليثبت أن التشابه الحاصل بين "البدل" , و"الاشتغال" واقع في "التضام" ؛ وذلك بالقول بحذف العامل في البدل ، ففي الشاهدين السابقين أظهر العامل في البدل كظهوره في المبدل منه ، وهو قرينة على "الحذف" ؛ لأن المراد اختلاف العامل فيهما وتكراره[٣] , وعلى ذلك تحمل قضية "الاشتغال" على قضية "البدل" بالقول بالحذف في "التضام" , وفي ذلك عدول عن الأصل , والتقدير فيه : ضربت زيداً ضربتهُ ، وعليه يثبت صحة مذهب البصريين بالقول بالعدول عن "التضام" في قضية "الاسم المشغول عنه" ، والقرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين هي :

أولاً : قرينة التضام : حيث إن شرط "التضام" في البدل : أن يكون العامل في البدل غير العامل في المبدل منه بتقدير تكراره ، وإن لم يتكررّ العامل لفظاً فهو مكرر معنى ، والذي يغني عن تكراره - أحياناً - تقدم العامل ، وكون الثاني هو الأول[٤] ، وقد يمنع إظهاره لوقوع اللبس بتكراره كما يقول ابن السراج : ((قولك : مررت بعبدِ الله زيدٍ ، ومررت برجلِ عبد الله ، وكان أصل الكلام : مررت بعبدِ الله ، ومررت بزيدٍ ، أو مررت بعبدِ الله وزيدٍ ، ولو قلت ذلك لظن أنّ الثاني غير الأول ؛ فلذلك استعمل البدل فراراً من اللبس وطلباً للاختصار والإيجاز))[٥] فالعامل مكرر

---

(١) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٨٣/١) .
(٢) ومصطلح (التكرير) عند البصريين وسيبويه يطلق على (التوكيد اللفظي) لملاحظتهم التكرار في المبنى ، بينما أطلقه الكوفيون تارة على (التوكيد اللفظي) ، وأخرى على (البدل) ؛ لأن الأول تكرار في المبنى ، والبدل تكرار في المعنى ، ينظر : الخثران ، مصطلحات النحو الكوفي ، {بتصرف} ، ص ٣٢ : ٣٣ .
(٣) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٨٣/١) .
(٤) العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، {بتصرف} ، (٤١٥/١) .
(٥) الأصول في النحو ، (٤٦/٢) .

معنى ، وإن لم يكرر لفظاً ، و في الشاهدين السابقين تكرر العامل لفظا في البدل والمبدل منه ، وهو "لام الجر" الواقعة على لفظ البدل في الشاهد الأول وهو : ﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ بعد وقوعها على لفظ المبدل منه ، وهو ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ﴾ ، كما تكررت في الشاهد الثاني مع لفظ البدل ، وهو : ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ بعد لفظ المبدل منه ، وهو : ﴿لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾ .

والعدول في "التضام" بالحذف واقع في البدل وهو ما استدل بها البصريون والأنباري لإثبات صحة مذهبهم بالقول بحذف العامل في الاشتغال في نحو قولهم : "زيداً رأيتهُ" والتقدير فيه : "رأيت زيداً رأيته" ، وهذا التقدير فيه توكيد للمعنى ، وهو الفارق بين جملة الاشتغال ؛ "زيداً رأيته" ، وجملة تقديم المفعول في نحو قولك : زيداً رأيتُ ، حيث إن جملة الاشتغال أكثر توكيداً ؛ وذلك لوجود ضمير الاسم المذكور السابق من جهة ، وكذلك بالقول بحذف الفعل الذي دلّ عليه الفعل المذكور من جهة أخرى ، فتظهر فائدة الاشتغال في المبنى بجعل الجملة أكثر إيجازاً واختصاراً ، وفي المعنى بجعلها أكثر قوة وتوكيداً ، وهذه الفائدة ظاهرة عند القول بالحذف في "البدل" وفي "الاشتغال" ، وفيه تأييد لما ذهب إليه البصريون في قضية "الاشتغال" .

ثانياً : قرينة الربط : "الربط" بالإضمار من شروط بدل البعض ، وبدل الاشتمال ، حيث يقول السيوطي : ((عود ضمير فيهما على المبدل منه ملفوظاً أو مقدراً شرط على الصحيح ليحصل الربط))[1] ، كما أن "الربط" قرينة في بدل الكل بملاحظة تكرار المعنى[2] في نحو قولك : رأيت أخاك زيداً ، والربط بالضمير واقع في الشاهد الأول في قوله ﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ ، وفي الشاهد الثاني في قوله : ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ .

كما أن "الربط" بالضمير قرينة هامة في باب الاشتغال ؛ ولذلك استدل بها الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه بوقوع الفعل على الضمير ومرجعه دون وجود حذف في نحو قولهم : زيداً رأيته ،

---

[1] همع الهوامع ، (١٧٦/٣) .
[2] المرجع السابق ، {بتصرف} .

ولكن هذه القرينة باقية مع الأخذ بقول البصريين ؛ لأن الضمير يظل رابطاً يربط الضمير بالاسم المتقدم حتى لو كان التقدير كما يرى البصريون : "رأيت زيداً رأيته" .

ثالثاً : قرينة الرتبة : البدل لا يتقدم على المبدل منه[١] ؛ لأن البدل أحد التوابع التي يجب تأخرها عن المتبوع[٢] ، فالرتبة محفوظة بين البدل والمبدل منه كما في الشاهدين السابقين ، وقرينة "الرتبة" تؤيد ما ذهب إليه البصريون ؛ لأن رتبة الاسم المنصوب محفوظة وهو التقدم ؛ ولا يجوز تأخيره حيث لا يصحّ أن يقال : رأيتهُ زيداً حتى لا يعود الضمير على متأخرّ لفظاً ورتبة ، وعلى ذلك تكون الرتبة المحفوظة هنا قرينة على إرادة معنى : رأيت زيداً رأيته ؛ وبها يقوى مذهب البصريين .

رابعاً : قرينة العلامة الإعرابية : البدل يوافق متبوعه في الإعراب[٣] ؛ لأن "المطابقة" في الإعراب قرينة لازمة في التوابع بأنواعها ، وفي الشاهدين طابق البدل متبوعه في الإعراب بملاحظة "العلامة الإعرابية" وظهورها كما في "جر" لفظ البدل في قوله : ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ إتباعاً لإعراب المبدل منه بملاحظة "المعاقبة" في "العلامة الإعرابية" في قوله : ﴿لِمَن يَكْفُرُ﴾ ؛ لأن "مَنْ" في محل جر بحرف الجر ، وكذلك معاقبة لفظ البدل في الشاهد الأول ﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ جراً للمبدل منه في قوله : ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ﴾ ، حيث إن "العلامة الإعرابية" هنا فرع لقرينة "المطابقة" لاشتراط المطابقة بين التابع والمتبوع في العلامة الإعرابية , بينما "العلامة الإعرابية" في الاشتغال فهي قيمة خلافية ؛ لأن الأصل في الاسم المبدوء به الكلام يكون مرفوعاً للإسناد ، وقد لاحظ القدماء هذه المخالفة بين الجملتين " "زيداً ضربتهُ" و"زيدٌ ضربتهُ"[٤] , وعلى ذلك يقول ابن مالك:[٥]

وَإنْ تلا السَّابقُ مَا بالابْتِدَا يَخْتَصُّ فالرَّفعُ التزِمْهُ أبَدَا

---

(١) ينظر : الفارسي ، كتاب الإغفال ، (٣٤١/١) .
(٢) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٤ .
(٣) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (١٠٣٦/٢) .
(٤) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٨١/١) .
(٥) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٦١٤/٢) .

حيث إن "الرفع" قرينة "الإسناد" ، بينما "النصب" قرينة "التخصيص" ، ولما كانت مخالفة المبنى تؤدي إلى مخالفة المعنى فإن "النصب" قرينة[1] دالة على معنى وقوع الفعل على الاسم مّما يؤيد تقدير : رأيت زيداً رأيته الذي قال به البصريون في جملة : "زيداً رأيته" ، بينما "الرفع" قرينة دالة على معنى الإسناد فلا يكون التقدير في نحو : "زيدٌ رأيته" سوى ما هو ظاهر في الجملة دون حذف أو زيادة .

خامساً : قرينة التبعية : و"التبعية" قرينة معنوية يندرج تحتها "النعت" ، و"العطف" ، و"التوكيد" ، و"البدل"[2] وهي قرينة موجودة داخل "الإسناد" في الشاهدين السابقين ، وتكرار العامل في لفظ البدل والمبدل منه قرينة "تضام" دلت على معنى البدل حيث أبدل قوله : ﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ من قوله : ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ ﴾ ، كما أبدل قوله : ﴿لِبُيُوتِهِمْ ﴾ من قوله : ﴿لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ , أمّا القرينة المعنوية في باب الاشتغال ، فهي "التخصيص" في نحو : زيداً رأيتهُ" ، والمخالفة بين معنى "التخصيص" هنا ، ومعنى "الإسناد" في نحو قولهم : "زيدٌ رأيتهُ" دلت عليه "العلامة الإعرابية" ، والقرينة المعنوية في "الاشتغال" ، وهي "التخصيص" تختلف عن القرينة المعنوية الدالة على معنى "البدل" ، وهي "التبعية" ، وعليه فإن استدلال الكوفيين بالبدل في باب الاشتغال بعيد لاختلاف القرينة المعنوية فيما بينهما , وهو ما لاحظه الأنباري في رده عليهم .

وما ذهب إليه البصريون أقرب للصواب ؛ لأنه يقوم على مبدأ تضافر القرائن ومنها : قرينة "التضام" و"الربط" ، و"الرتبة" ، و"العلامة الإعرابية" ، حيث إن "العلامة الإعرابية" دالة على مخالفة باب الاشتغال لباب الابتداء فيما بين الجملتين : "زيداً رأيته" ، و"زيدٌ رأيته" .

كما أن القرينة المعنوية تدل على بعد استدلال الكوفيين على "البدل" بباب "الاشتغال" ، ثمّ إن أوضح القرائن اللفظية الجامعة بين البابين هي قرينة "التضام" لا "الربط" ، وهذا من شأنه يقوي

---

(1) حسان - تمام ، اللغة العربية معنا ومبناها ، ص ٢٢٤ .
(2) المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ٢٠٤ .

ما ذهب إليه البصريون ، ولهذا أيدهم الأنباري بالقول بالترخص في "التضام" بالحذف في باب "الاشتغال" كما هو قرينة فارقة في "البدل" بدليل إظهار المحذوف في الشاهدين السابقين .

كما يثبت صحة المذهب البصري اختلاف المعنى لاختلاف المبنى بين الجملتين : "زيداً رأيته" بنصب "زيد" , و "زيدٌ رأيته" برفعه ، لأن القرينة المعنوية في الجملة الأولى هي "التخصيص" الذي أدى إلى القول بحذف الفعل في "التضام" بينما القرينة المعنوية في الجملة الثانية هي "الإسناد" ولا حذف فيه , فلما ساغ حذف الفعل في باب "الاشتغال" مع الأداة المختصة بالفعل ساغ حذفه في هذا الموضع بقرينة "العلامة الإعرابية" ، و"التضام" ، و"الرتبة" ، و"الربط" ، و"التخصيص" ، ويضاف إليها قرينة "الأداة" عند وجود الأداة المختصة بالفعل قبل الاسم المنصوب ، والله أعلم .

وتتلخص القرائن في الشاهدين السابقين من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		التضام	الربط	الرتبة	العلامة الإعرابية	التبعية
قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴿ قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ ﴾	المعنى	العامل في البدل غير العامل في المبدل منه ، والعامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل .	الربط أحد وجوه المطابقة بين البدل والمبدل منه بالربط بالضمير في بدل البعض وبإعادة الذكر في بدل الكل .	الرتبة محفوظة يجب فيها تأخير البدل عن لفظ المبدل منه .	إتباع البدل للمبدل منه في العلامة الإعرابية باللفظ أو بالمعاقبة للمطابقة بين البدل والمبدل منه في الإعراب .	العلاقة الرابطة بين التابع والمتبوع ومنها قرينةالإبدال أو التبعية .
	المبنى	للذين استضعفوا .... لمن آمن عامل مبدل منه عامل بدل (لام الجر) تكرار	البدل : (لمن آمن منهم) رابط ضمير المبدل منه : (الذين استضعفوا)	للذين استضعفوا... لمن آمن مبدل منه (مقدم) بدل (مؤخر) (رتبة محفوظة)	للذين استضعفوا...لمن آمن (جر) معاقبة (جر) معاقبة (إتباع) = معاقبة في العلامة الإعرابية	(للذين استضعفوا) (لمن آمن) متبوع (مبدل منه) تابع (بدل) (علاقة تبعية) = البدل
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾	المعنى	العامل في البدل غير العامل في المبدل منه ، والعامل في المبدل منه على تقدير التكرير في البدل .	الربط أحد وجوه المطابقة بين البدل والمبدل منه بالربط بالضمير في بدل البعض وبإعادة الذكر في بدل الكل .	الرتبة محفوظة يجب فيها تأخير البدل عن لفظ المبدل منه .	إتباع البدل للمبدل منه في العلامة الإعرابية بالعلامة أو بالمعاقبة للمطابقة بين البدل والمبدل منه في الإعراب .	العلاقة الرابطة بين التابع والمتبوع ومنها قرينة الإبدال .
	المبنى	لمن يكفر ... لبيوتهم عامل مبدل منه عامل بدل (لام الجر) تكرار	البدل : (لبيوتهم) ربط ضمير المبدل : (لمن يكفر بالرحمن) منه	لمن يكفر .. لبيوتهم مبدل منه (مقدم) بدل (مؤخر) (رتبة محفوظة)	لمن يكفر .. لبيوتهم (جر) معاقبة (جر) لفظا (إتباع)	(لمن يكفر) (لبيوتهم) متبوع (مبدل منه) تابع (بدل) (علاقة تبعية) = البدل

٢- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [١]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾ [٢]

ذكر الأنباري الشاهدين السابقين في مسألة : القول في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه[٣] ، حيث اختلف النحاة حول الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له ، كقولك : هند زيد ضاربته هي ، فذهب الكوفيون إلى أنه لا يجب إبرازه ، بينما يرى البصريون وجوبه ، واتفقوا فيما إذا جرى الوصف على من هو له في أنه لا يجب إبرازه ، وأيد الأنباري مذهب البصريين وأورد الشاهدين السابقين رداً على استدلال الكوفيين بأبيات تثبت أن العرب استعملوه بترك إبرازه[٤] ، ومن ذلك قول الشاعر:[٥]

وَإنَّ امْرَأً أسْرَى إليْكِ ، وَدُوْنَهُ مِن الأرْض مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ

لَمَحْقُوْقَةٌ أنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ وَ أنْ تَعْلَمِي أنَّ المعَانَ مُوَفَّقُ[٦]

حيث ذهب الكوفيون إلى القول بترك إبراز الضمير ، ولو أبرزه لقال "لمحقوقة أنت"[٧].

---

[١] سورة : البقرة ، الآية : (٩٣) .
[٢] سورة : يوسف ، الآية : (٨٢) .
[٣] حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : "هند زيدٌ ضاربته هي" لا يجب إبرازه ، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه ، وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه)) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٥٧/١) .
[٤] المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٥٧/١) .
[٥] وهو الأعشى – ميمون بن قيس ، ينظر : ديوان الأعشى ميمون بن قيس ، تحقيق : د. محمد حسين ، مكتبة الأداب ، الإسكندرية ، (١٩٥٠م) ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (١) ، ص ٢٧٣ .
[٦] هذه رواية الأنباري في الإنصاف (٥٨/١) ، ورواية الديوان :
وإنَّ امْرَأً أسْرى إليكِ ، ودُوْنَه قِيَاف تَنُوفَاتٌ ، وَبَيْدَاءُ خَيْفَقُ
لَمحقوقة أن تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأنْ تَعلَمِي أنَّ المعَانَ مُوَفقُ
[٧] الشاهد فيه : ((أن الكوفيين أجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة الجارية على غير من هي له ، إن أمن اللبس ، فإن قوله : "لمحقوقة" خبر عن اسم "إن" وهو في المعنى للمرأة المخاطبة ، ولم يقل : لمحقوقة أنت)) ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، (٢٩١/٥) .

وكقول الآخر:[1] **يَرَى أَرْبَاقَهُم مُتَقَلِّدِيْهَا كَمَا صَدِئَ الحَدِيْدُ عَلَى الكُمَاةِ**[2]

فترك إبراز الضمير ، ولو أبرزه لقال : "متقلديها هم"[3] .

والذي دعا الكوفيين إلى القول بترك إبراز الضمير هنا هو الترخص في قرينة "الربط" بدافع أمن اللبس ووضوح المعنى ، ولكن البصريين يرون أن الترخص في الربط بالضمير ممكن إن أغنت عنه قرائن دالة عليه ؛ لأن حذفه قد يؤدي إلى اللبس – أحيانا - إذا جرى الوصف لغير من هو له في مواضع منها : "زيد أخوه ضارب" فعدم إبراز الضمير سيؤدي إلى فهم السامع أن الوصف لـ"أخوه" دون "زيد" ، في حين إذا جرى الوصف على من هو له لم يلزم وجود قرينة "الربط" بإبراز الضمير ؛ لأنه لا يقع فيه اللبس كما في قولك: "زيدٌ ضاربٌ غلامَه" فالوصف لـ"زيد" دون لبس لوقوعه بعده مباشرة[4] ، ولوجوب الربط بالضمير خرج البصريون البيتين السابقين على الحذف للاتساع ؛ فجعلوها من العدول في قرينة "التضام" ، وأيدهم الأنباري في ذلك فالبيت الأول على حذف الجار والمجرور ، والتقدير لمحقوقة بك أن تستجيبي دعاءه[5] و"أن تستجيبي" مبتدأ مؤخر ، و"محقوقة" خبر مقدم ، والجملة خبر اسم "إن" ، و الرابط الضمير في "دعاءه" ، أو "لصوته"[6] ، وأما البيت الثاني فهو على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه

---

(1) البيت منسوب للفرزدق ، ولم أعثر عليه في الديوان ، ينظر : أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، (٨٤/٢) ، والطبري – أبو جعفر محمد بن جرير (ت : ٣١٠) ، تهذيب الآثار ، دار المأمون للتراث ، سوريا ، (١٤١٦هـ = ١٩٩٥م) ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ٣٩٠ ، والثعلبي – أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت : ٤٢٧) ، الكشف والبيان "تفسير الثعلبي" ، تحقيق : الإمام أبو محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، (١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م) ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١٠) ، (١٥٧/٧) ، وابن المبارك – محمد بن محمد بن ميمون (ت : ٥٩٧هـ) ، منتهى الطلب من أشعار العرب ، تحقيق : د. محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، (١٩٩٩م) ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٩) ، (٣٠٥/٥) ،.

(2) هذه رواية الأنباري في الإنصاف (٥٩/١) ، ورواية الخزانة :

تَرَى أَرْبَاقَهُم مُتَقَلِّدِيهَا إِذَا صَدِئَ الحَدِيْدَ عَلَى الكُمَاةِ

(3) والشاهد فيه : ((لو كان إبراز الضمير واجبا لقال : متقلديها هم ، فلما لم يبرز الضمير دل على جوازه)) ينظر: البغدادي ، خزانة الأدب ، (٢٨٦/٥) .

(4) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٦٠/١) .

(5) ينظر : المرجع السابق ، (٦٠/١) .

(6) ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، (٢٩٢/٥) .

مقامه ،والتقدير فيه : ترى أصحاب أرباقهم[1] ، وهذا الحذف كثير في كلام العرب ؛ وهو بالفضلات أولى لأن الحذف يكثر في أعجاز الكلام[2] ، وغرضه الاختصار لأمن اللبس[3].

وهذا يشبه الحذف للتوسع والاختصار في قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ ، أي : أهل القرية ، وقوله تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ أي : حب العجل ، وقيل : حب عبادة العجل[4] ، وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه هو عدول عن قرينة "التضام" بعلاقة "التوارد" لعدم المناسبة بين اللفظتين ، وإحداث المفارقة بإسقاط العلاقة المعجمية العرفية , وإنشاء علاقة فنية مع وجود قرينة[5] تعين على فهم المعنى وأمن اللبس ، ولكن عند عدم أمن اللبس يمتنع الحذف[6] ، وعلى ذلك فإن الكوفيين خرجوا الشواهد من باب الترخص في قرينة "الربط" بالقول بحذف العائد ، بينما البصريون جعلوها من باب العدول في قرينة "التضام" ، واستدلوا بقوله تعالى :﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ وقوله تعالى:﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ , والقرائن الدالة على المعنى في الشاهدين المذكورين والتي ساهمت في العدول عن "التضام" فيهما ، هي كما يأتي :

أولاً : قرينة التضام : يحصل الترخص في "التضام" بما يسمى "المفارقة المعجمية" التي دعت إلى عدم المناسبة بين الفعل وما أسند إليه ، ففي الشاهد الأول تلاحظ المفارقة المعجمية بين الفعل " أشربوا " والمفعول به "العجل" , ودلت المفارقة على وجود الحذف ؛ وذلك بحذف المضاف

---

(1) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٦١/١) .
(2) ابن جني ، الخصائص ، {بتصرف} ، (٣٦٢/٢) .
(3) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٣٤/١) .
(4) ينظر ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٨٠٢ .
(5) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٥٤/١) .
(6) ابن مضاء ، الرد على النحاة ، {بتصرف} ، ص ٧٧ .

وإقامة المضاف إليه مقامه ويعرب بإعرابه ، حيث يقول ابن مالك:[١]

وَمَا يَلِيْ الْمضَافَ يَأتِي خلفًا عَنْهُ فِي الإعْرابِ إذا مّا حُذفا

إذ الذي في قلوبهم "حب عبادة العجل" وليس "العجل" ذاته ، وهذا من المجاز ، وغرضه الاختصار[٢] ومثلها المفارقة الحاصلة في قوله:﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ ؛ لأن "القرية" لا تسأل وإنما يسأل أهلها وساكنوها ، وهذا ليس من الترخص في "التضام" ؛ لأن الترخص في المناسبة في التضام يكون بالمفارقة بين لفظتين متناقضتين ، والقرآن الكريم يسمو على هذا التناقض ، ولهذا فإن إحداث المفارقة هنا أسلوب عدولي يجوز القياس عليه[٣] ، بل هو من الأساليب البيانية التي تعلو على الأساليب النحوية[٤] .

وهو من الإسناد المجازي ، أي : ((إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه له))[٥] ، وهو "مجاز مرسل وللمجاز المرسل علاقات[٦] تربط بين اللفظ المراد واللفظ المستعمل ، والعلاقة الظاهرة في الشاهدين السابقين علاقة "المحلية" لأن الذي يكون في قلوبهم هو حبّ عبادة العجل ، و حصل الحذف تدرجاً بحذف " حبّ " , ثم حذف "عبادة"[٧] ، وكذلك في قوله : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾, لأن المراد سؤال أهل القرية أو ساكنيها

---

(١) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٤٠١/١) .
(٢) أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، {بتصرف} ، (٧٤/١) .
(٣) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٥٤/٢ : ٢٥٥) .
(٤) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٢٢/٢) .
(٥) الجرجاني ، التعريفات ، ص ٢١٦ .
(٦) ومن علاقات المجاز المرسل : تسمية الشيء باسم جزئه ، والعكس أي باسم الكل للتعبير عن الجزء ، وتسمية المسبب باسم السبب ، وتسميته باسم المسبب ، وتسميته بما كان عليه ، وتسميته باسم ما يؤول إليه ، أو تسميته باسم آلته ، وتسميته باسم محله ، أو بما عليه حاله ... ينظر : القزويني - الإمام الخطيب (ت : ٧٣٩هـ) ، الإيضاح في علوم البلاغة ، شرح وتعليق : محمد عبد المنعم خفاجي ، بيروت / لبنان ، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، ١٩٨٥م=١٤٠٥هـ،الطبعة السادسة ،عدد الأجزاء(٢) ،{بتصرف}، ص ٣٩٩: ٤٠٦ .
(٧) ينظر : الباقولي ، إعراب القرآن ، (٤٦/١) .

؛ فأطلق اسم المكان على ساكنيه[١] ، والغرض المراد من الحذف هو الإيجاز[٢] ، وتقوية المعنى لأن المراد شدة محبتهم للعجل غلبت على قلوبهم[٣] ، كما أن الغرض من استعمال المجاز وحذف المضاف في قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ هو التعميم والشمول وإحاطة السؤال[٤] ؛ وبذلك يظهر أن "العدول عن الأصل" هو من الأساليب التي ترقى عن الأساليب النحوية التركيبية ؛ لدلالته على أغراض بيانية لا يمكن التوصل إليها باستعمال الأسلوب على أصله .

ثانياً : قرينة التخصيص : وهي القرينة المعنوية التي تضيق العلاقة بين طرفي الإسناد ؛ لفهم معنى الحدث في الفعل[٥] ، وهي قرينة معنوية كبرى جاءت في الشاهدين – موضع الدراسة – على معنى "التعدية" ؛ إذ في قوله تعالى : ﴿ وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾ يراد تضييق الإسناد بتخصيص ما أشربه اليهود بحب عبادة العجل ؛ لأن "العجل" وحده غير صالح لتخصيص الإسناد ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ حيث إن المراد تخصيص السؤال بأهل القرية ؛ لأن "القرية" غير صالحة لتخصيص الإسناد , وإنما المراد أهلها[٦] ، وقرينة "التخصيص" تضافرت مع قرينة "التضام" للدلالة على المحذوف .

والذي يظهر في هذه المسألة أن الأنباري أظهر الفرق بين "الترخص" في القرينة ، و"العدول" عنها بدافع أمن اللبس ؛ فوجب إبراز الضمير في اسم الفاعل ولا يجوز الترخص في "الربط" إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له فتقول : "زيدٌ أخوه ضاربٌ هو" ؛ وذلك لأن

---

(١) ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، {بتصرف} ، (٣٦/٢٥) .
(٢) ينظر : أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، {بتصرف} ، (٤٧/١) .
(٣) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، {بتصرف} ، ص ٣١٤ .
(٤) ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، {بتصرف} ، (٢٣٣/١٨) .
(٥) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٩٥ .
(٦) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٢١٢/١) .

حذف الضمير بقولك : "زيدٌ أخوه ضاربٌ" يؤدي إلى اللبس وعدم وضوح المعنى ؛ ولم يظهر معنى الإسناد لزيد إذ قد يكون لأخيه ، وإن حذف يكون من قبيل "الترخص" في الربط ؛ لأن باقي القرائن لم تغنِ عن "الربط" في وضوح المعنى وأمن اللبس ، بينما يكون حذف الضمير الرابط جائزاً إذا جرى على من هو له لأن قرينة "الربط" يمكن إسقاطها , والعدول عنها في نحو قولنا : "زيدٌ ضاربٌ غلامَه"" لقيام عدة قرائن أغنت عنها ، ومنها قرينة "الرتبة" وهو مجيء اسم الفاعل تالياً لصاحبه ، وقرينة "العلامة الإعرابية" التي هي نصب الثاني ؛ لأن اسم الفاعل عامل فيه ، فجاز حذف الضمير هنا كما جاز حذف المضاف في الشواهد المذكورة ؛ وذلك بالعدول عن قرينة "التضام" لوضوح المعنى وأمن اللبس .

ومع أن القضية المذكورة هي جواز "الترخص في قرينة الربط" والحاصل في الشاهدين اللذين ذكرهما الأنباري هو "عدول في قرينة التضام" ، والذي يربط بين الأمرين هو مسألة الحذف ؛ لأن جواز حذف الضمير إذا جرى على غير من هو له "ترخص في قرينة الربط" بحذف الضمير ، بينما جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه "عدول في قرينة التضام" بحذف الاسم المضاف , والقول بالحذف للتوسع في الفضلات بالعدول عن "التضام" أولى من القول بحذف الضمير العائد بالترخص في "الربط" , وهذا بدوره يؤيد ما ذهب إليه البصريون و معهم الأنباري في هذه القضية ، والله أعلم .

ويمكن اختصار القرائن الدالة على المعنى في الآيتين السابقتين من خلال الجدول الآتي :

الشاهد / القرينة		التضام	التخصيص
قال تعالى: ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾	المعنى	علاقة "التوارد" للمفارقة وذلك بإسقاط المناسبة بين اللفظة ومدلولها وإنشاء علاقة أخرى فنية أو ذهنية دون تناقض "عدول في التضام" بإسناد الفعل أو معناه لغير من هو له لعلاقة غير المشابهة "مجاز مرسل" .	إيضاح العلاقة بين طرفي الإسناد بتضييقها على معنى الحدث في الفعل ووقوعها على جهة التعدية في الفعل المتعدي للمفعول به .
	المبنى	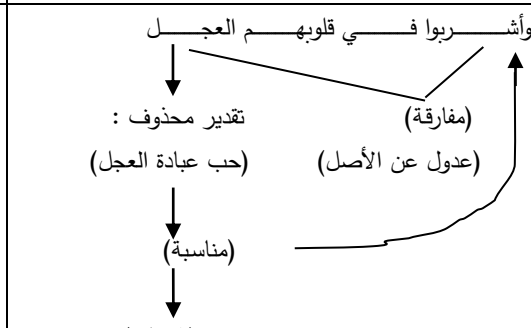	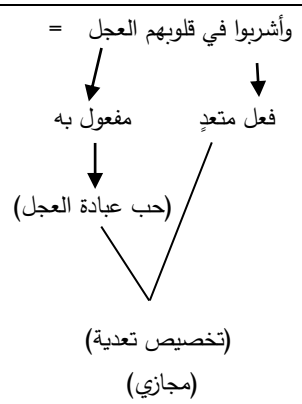
قال تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾	المعنى	علاقة "التوارد" للمفارقة ، وذلك بإسقاط المناسبة بين اللفظة ومدلولها وإنشاء علاقة أخرى فنية أو ذهنية دون تناقض "عدول في التضام" بإسناد الفعل أو معناه لغير من هو له لعلاقة غير المشابهة "مجاز مرسل" .	إيضاح العلاقة بين طرفي الإسناد بتضييقها على معنى الحدث في الفعل ووقوعها على جهة التعدية في الفعل المتعدي للمفعول به.
	المبنى	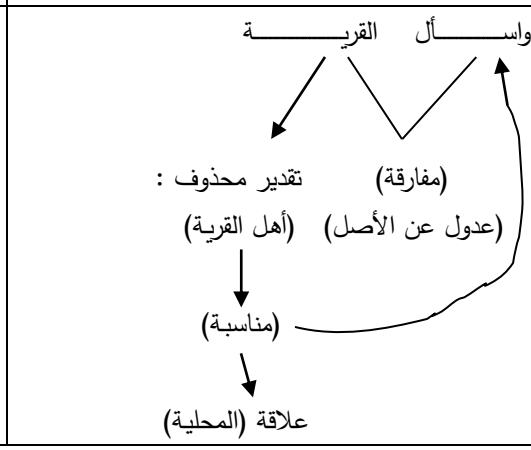	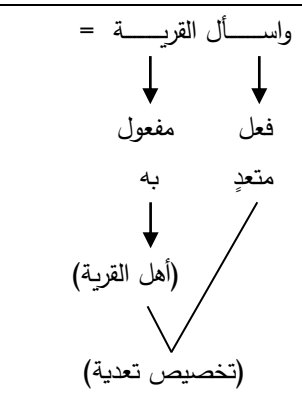

٣- قَالَ تَعَالَى: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[١]

في مسألة : القول في "أفعَل" في التعجب ، اسم هو أو فعل؟[٢] أورد الأنباري هذا الشاهد ذاهباً مذهب البصريين بالقول بفعلية "أفعَل" ، وردّ به مذهب الكوفيين القائلين باسميته ؛ مستدلين بقرينة "البنية" ، وهو جواز تصغيره ، والتصغير من خصائص الأسماء ؛ فردّ الأنباري ذلك بالقول بالترخص في قرينة "التضام" لأن التصغير في "أفعَل" يختلف عن التصغير اللاحق للأسماء إذ يلحقه لفظاً والمعنى تصغير المصدر ، ووجد أنها ظاهرة على طريقة الأسلوب العدولي ، مثل إضافة أسماء الزمان إلى الفعل ، والإضافة من خصائص الأسماء ، وهذا أمر سائغ وشائع في اللغة بدليل قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ لأن الإضافة في اللفظ للفعل ، وتتوجه في المعنى إلى المصدر ، بتقدير : هذا يومُ نفع الصادقين صدقهم[٣] ، لعلاقة "التنافي"[٤] الحاصلة بين الإضافة والفعل ؛ لأنها من خصائص الأسماء ، وهي قرينة دالة على وجود المصدر ، ومثل ذلك التنافي الحاصل بين التصغير و "أفعَل" التعجب ؛ لأن المراد تصغير المصدر , أما القرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق فهي كالآتي :

أولاً : قرينة البنية : "هذا" مبتدأ ، وهو ضمير إشاري ، وخبره "يومُ" وهو اسم مبهم[٥] منقول إلى الظرفية ، دلّ على وقت[٦] ، والمشار إليه هو الحدث ؛ لأن اسم الزمان لا يخبر به عن الأجسام بل هو خبر للأحداث[٧] ، فيكون المشار إليه في الشاهد السابق حدثاً ، والتقدير فيه : هذا

---

(١) سورة المائدة ، الآية : (١١٩) ، برفع "يوم" وهي قراءة المصحف ، وقرأ : ((نافع وابن محيصن والأعرج "هذا يوم" بفتح الميم)) ينظر : الخطيب – عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (٣٧٩/٢) .
(٢) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٢٦/١) .
(٣) المرجع السابق ، (١٤١/١) .
(٤) وهي : ((قرينة سلبية على المعنى يمكن بواسطتها أن نستبعد من المعنى أحد المتناقضين عند وجود الآخر)) ، ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢١ .
(٥) حسان – تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٤٠ .
(٦) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٥٤/١} .
(٧) ابن السراج ، الأصول في النحو ، {بتصرف} ، (٦٣/١) .

الغفران والعذاب في يوم نفع الصادقين صدقهم[١] , كما أن البنية قرينة على تحديد المبتدأ والخبر ، حيث إن "هذا" ضمير إشاري ، وهو معرفة بقرينة الحضور[٢] أمّا "يومُ" خبر المبتدأ ، وهو ظرف متصرف يستعمل ظرفاً وغير ظرف[٣] وهو نكرة أضيفت إلى الجملة ، ويشترط في "البنية" هنا أن يكون المبتدأ معرفة ، والخبر نكرة لحصول الفائدة[٤] ؛ لأن الابتداء بالنكرة يؤدي إلى لبس[٥] ، إذ تنتفي الإفادة في قولك : رجلٌ قائمٌ ، بينما إذا خصصت النكرة بوصف أو إضافة أو غير ذلك جاز الابتداء بها .

ثانياً : قرينة التضام : في الشاهد هي قرينة تقوم على عدة علاقات ، وفي عدة مواضع منها :

١- علاقة التوارد : بتحديد المبتدأ والخبر ؛ لتحقق شرط التوارد وهو الابتداء بالمعرفة ، والإخبار بالزمان عن الأحداث[٦] كما ذكر سابقاً ؛ فيكون "هذا" مبتدأ ، و "يومُ" خبره.

٢- علاقة التلازم : وتتضح هذه العلاقة في الشاهد السابق من جهتين :

أ – "الافتقار"[٧] ، وذلك يظهر في افتقار المبتدأ "هذا" إلى خبر "يوم" في الجملة الاسمية ، كما تظهر في افتقار الفعل "ينفع" إلى فاعل وهو "صدقهم" ، لأن "يوم" أضيف إلى الجملة[٨] الفعلية المشتملة على الفعل وفاعله .

ب – "الاختيار"[٩] ، حيث إن الأسماء المضافة إلى الجملة قسمان[١٠] منها ما يلزم الإضافة إلى الجمل مثل : "حيث" ، فتكون علاقة "التضام" فيه قائمة على " الافتقار " ، ومنها ما يجوز

---

(١) ينظر : ابن خالويه- الحسين بن أحمد (ت : ٣٧٠هـ) ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت / لبنان ، ١٤٠١هـ ، الطبعة الرابعة ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٣٦ .
(٢) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٠٨ .
(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (٥٣٣/١) .
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (٨٥/١) .
(٥) حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، {بتصرف} ، ص ٦٩ .
(٦) المرجع السابق ، ص ٧١ .
(٧) ((الافتقار يكون على مستوى اللفظ والوظيفة معاً ، وليس على مستوى الوظيفة فقط)) ينظر: السابق ، ص ٤٦.
(٨) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٦/٣) .
(٩) والاختيار يعني : ((تذكر الضميمة إذا لم تعن القرائن الأخرى على تقديرها وتستتر أو تحذف عند وجود القرينة الدالة عليها لقصد الإيجاز)) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٧ .
(١٠) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (٥٧/٢) .

إضافته إلى الجملة نحو : "يوم" فتكون علاقته "الاختيار وهو ما أطلق عليه ابن هشام مسمى "الافتقار العارض"[١] ؛ حيث يجوز إضافة "يوم" إلى الجملة كما في الشاهد المذكور ، وقد يضاف إلى الاسم المفرد كقولك : صمت يوم الجمعةِ ، وقد لا يضاف إلى شيء كقولك : صمتُ يوماً .

٣-**علاقة التنافي**: حيث إن قرينة إضافة "يوم" إلى الجملة التالية له تظهر بعدم تنوينه تنوين العوض[٢] ؛ لما بين الإضافة والتنوين من "التنافي" ؛ فلما كان التنوين قرينة على عدم الإضافة في نحو قولك : "يومُ عرفة يومٌ يصوم المسلمون فيه" ،فإن عدم التنوين قرينة على الإضافة في نحو قولك :"يومُ عرفة يومُ يصوم المسلمون فيه", وكما في الشاهد السابق.

ثالثاً : قرينة العلامة الإعرابية : تعد العلامة الإعرابية في لفظ "يومُ" بالرفع قرينة دلت على أنه خبر المبتدأ وتضافرت معها عدة قرائن ، منها "الرتبة" , و"البنية" مع تحقق شرط "التضام" الموجب لإعرابه رفعاً هنا وهو إضافته إلى الجملة الفعلية التي فعلها مضارع[٣] ، وفي ذلك يقول ابن مالك:[٤]

وَابْنِ أو اعْربْ ما كَإذْ قدْ أجْريَا و اخترْ بنا مَثلوّ فِعْلِ بُنِيا

وَ قبْلَ فِعْلِ مُعْرَبٍ أوْ مُبْتَدا أعْربْ ، وَمَنْ بنى فلن يُفتَدَا

والفعل في تأويل المصدر الذي هو اسم الحدث ، والتقدير فيه : هذا يوم منفعة الصادقين [٥] ؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء ، كما تعدّ "العلامة الإعرابية" قرينة على تحديد الفاعل والمفعول به في الجملة المضافة إلى " يوم " في قوله : ﴿يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ ، مع تشويش الرتبة بينهما ؛ فصارت الرتبة معكوسة بتقديم المفعول به على الفاعل وجوبا حتى لا يعود

---

(١) ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (٣٣/١) .
(٢) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٢٣ .
(٣) العكبري ، البيان في إعراب القرآن ، {بتصرف} ، (٤٧٧/١) .
(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٥٦/٢) .
(٥) ينظر : النيسابوري - نظام الدين الحسن بن محمد القمي (ت : ٧٢٨هـ) ، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، تحقيق: الشيخ زكريا عميران ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٦) ، (٤١/٣) .

الضمير على متأخر لفظاً ورتبة[1] ، فنصب "الصادقين" على المفعولية ، ورفع "صدقهم" على الفاعلية ، كما يتضافر مع العلامة هنا قرينتان معنويتان وهما قرينتا "الإسناد" و "التخصيص" ؛ فالمراد إسناد النفع إلى الصدق ، وتخصيصه على سبيل "التعدية" بالصادقين .

رابعاً : قرينة الرتبة : جاءت الجملة الاسمية على أصل رتبتها إذ تقدم المبتدأ "هذا" وتأخر الخبر "يوم" ، وبذلك تتضافر "الرتبة" مع باقي القرائن في تحديد المبتدأ والخبر هنا ، ولكنها لا تقوم قرينة وحدها خاصة أنها "رتبة غير محفوظة" .

خامساً : قرينة الربط : ومعنى الربط : ((إيجاد التماسك بين عناصر السياق))[2] ، ومن مواضع الربط "الربط بين المبتدأ وخبره"[3] ، وهو حاصل في قوله : {هذا يوم} ووسيلة الربط هي "إعادة المعنى" ؛ وذلك لأن الخبر "يوم" هو المبتدأ "هذا" في المعنى ؛ لأن الحدث واقع في هذا اليوم.

ومن أدوات الربط المؤدية إلى التماسك وحسن السبك "الربط بالإحالة" بالضمير الذي يجب فيه تقديم المرجع في اللفظ , أو الرتبة , أو بهما معاً[4] ، وفي الشاهد السابق يعد الضمير في قوله : ﴿ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ أحد أدوات الربط في جملة المضاف إليه ، ومرجع الضمير هو : ﴿ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ ،

وهذا الذي دعا إلى وجوب تقديم المفعول به على الفاعل حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة[5] ؛ لأن من شروط الضمير أن يعود على أقرب مرجع مذكور مطابق له لفظاً وقصداً[6] ، وهذا متحقق في الضمير في قوله ﴿ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾ ومرجعه ﴿ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ .

---

(1) ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٥٩٧/٢) .
(2) حسان – تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ٩٣ .
(3) ينظر : حسان – تمام ـ اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٣ .
(4) المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ١١١ .
(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (٢٤٢/١) .
(6) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٣٦/١) .

سادساً : قرينة المطابقة : لابد من مطابقة الخبر للمبتدأ[1] ، وتلاحظ المطابقة بينهما في قوله : ﴿هَٰذَا يَوْمُ﴾ في الشخص "الغيبة" ، وفي العدد "الإفراد" ، وفي النوع "التذكير" ، وكذلك المطابقة بين الضمير ومرجعه فالضمير في : {صدقهم} يعود على المرجع : {الصادقين} وقد طابقه في الشخص "الغيبة" ، وفي العدد "الجمع" ، وفي النوع "التذكير" ، وفي التعيين "التعريف" وفائدة المطابقة أنها : ((تقوي ارتباط أحد العنصرين بالآخر لما يقوم بينهما بالمطابقة من شبه))[2] ، وبالمقابل فإن عدم المطابقة يؤدي إلى : ((تفكك العرى ، وتصبح الكلمات المتراصة منعزلاً بعضها عن بعض ويصبح المعنى عسير المنال))[3] .

والذي يظهر هنا أن قياس تصغير "أفعَل" التعجب على إضافة أسماء الزمان إلى الفعل ، وتشبيهها به كما ذهب الأنباري يحتاج إلى إمعان نظر لما بين القضيتين من اختلاف من عدة جهات : فالقرينة المستدل بها في قضية تصغير "أفعَل" التعجب هي قرينة "البنية" ، بينما القرينة المستدل بها في قضية إضافة أسماء الزمان إلى الفعل هي قرينة "التضام" ، كما تختلف قرائن المعنى بين الجملتين , بالإضافة إلى أن تصغير "أفعَل" التعجب هو ترخص في قرينة البنية ، وذلك لأن هذا التصغير شاذ[4] وقليل ولم يرد فيه شاهد قرآني ، بينما إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال فهي من الأسلوب العدولي المستخدم بكثرة في كلام العرب لغرض يريده المتكلم ، ودليل ذلك ورود الكثير من الشواهد القرآنية الدالة عليه ، مّما دعا النحاة إلى أن يجعلوه مما يضاف إلى الجملة[5] على الأرجح , ووضعوا له القواعد النحوية , فكان المضاف – عند النحاة –

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (٦٢/٤) .
(2) حسان – تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ٥٩ .
(3) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٣ ,
(4) ينظر : الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب ، (٢٧٩/١) .
(5) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (١٦/٣) .

ما يضاف إلى الجملة وجوباً أو جوازاً ، كما يقول ابن مالك:[1]

وَألْزَمُوا إضَافةً إلى الجمَلْ "حَيْث" وَ "إذْ" وَإنْ يُنَوَّن يُحْتَمَلْ

والخلاف في "أفعَل" التعجب مرجعه التقسيم الثلاثي – الذي وضعه النحاة الأوائل – لأقسام الكلم إلى : اسم , وفعل , وحرف ؛ ويكون حل هذا الخلاف بملاحظة التقسيم السباعي الذي وضعه الدكتور تمام حسان[2] ؛ لأن "أفعَل" التعجب ليس اسماً ، ولا فعلاً بدليل المعنى والمبنى ؛ ولذلك فهو خالفة للتعجب لاختلافها عن الاسم والفعل من عدة جهات وقد سبق الإشارة إلى ذلك[3] ، كما أن النحاة القدماء قد لاحظوا اختلاف بنيته عن الاسم ، وعن الفعل ، والصفة[4] ؛ فالأولى به أن يكون قسماً مستقلاً بذاته ؛ فيكون تصغيره مختلفاً عن تصغير الأسماء المطرد ، كما أنه يختلف عن الفعل الذي يمتنع تصغيره ، والله أعلم .

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٥٣/٢) .
(2) ينقسم الكلم وفقاً لتقسيم الدكتور تمام حسان إلى : اسم ، صفة ، فعل ، ضمير ، خالفة ، ظرف ، أداة ، ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٨٦ .
(3) ينظر : هذا البحث ، ص : ١٣١ .
(4) شرح شافية ابن الحاجب ، {بتصرف} ، (٢٧٩/١) .

ويمكن إيجاز القرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		البنية	التضام	العلامة الإعرابية	الرتبة	الربط	المطابقة
قَالَ تَعَالَى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	المعنى	ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الأجسام بل عن الأحداث ، والأصل في المبتدأ التعريف وفي الخبر التنكير .	أولاً : التوارد بالابتداء بالمعرفة لحصول الإفادة والإخبار بالزمان عن الحدث لا الجثة . ثانياً : الافتقار بين المبتدأ أو الخبر والفعل والفاعل . ثالثاً : الاختيار بجواز حصول الإضافة في الأسماء التي يجوز إضافتها للجملة وقرينة الإضافة الرفع وعدم التنوين . رابعاً : التنافي قرينة على المصدر المحذوف لما بين التنوين والإضافة من التنافي .	الرفع علم الإسناد (الخبر) و (الفاعل) ويجب رفع الخبر إذا كان اسم زمان مضافاً إلى جملة فعلية فعلها مضارع .	أصل الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وهي رتبة غير محفوظة ، وفي الجملة الفعلية تقدم المفعول به على الفاعل فتحولت الرتبة غير المحفوظة إلى رتبة محفوظة وعكسها .	ربط المبتدأ بالخبر بإعادة المعنى وربط الضمير المتأخر بأقرب مرجع مذكور متقدم مطابق له لفظاً و قصداً ، وهو سبب تشويش الرتبة وعكسها بتقديم المفعول على الفاعل وجوباً حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .	وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ ووجوب مطابقة الضمير لمرجعه .
	المبنى	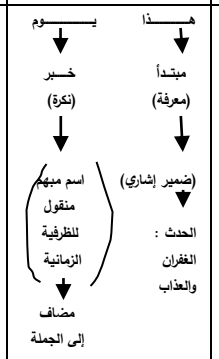	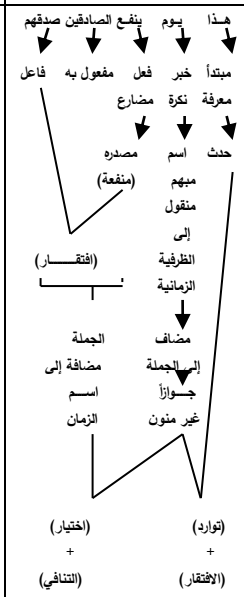	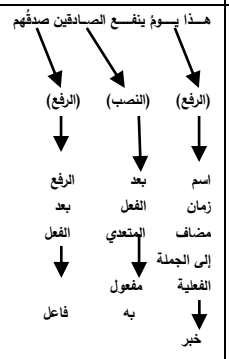	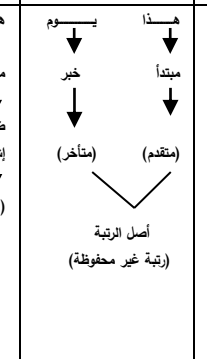	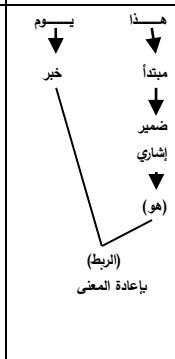	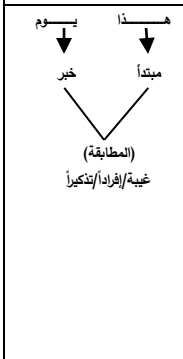

٤- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ ﴾[١]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾[٢]

أورد الأنباري الشاهدين السابقين في مسألة : القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه[٣] ؛ فذكر أولاً قوله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ دليلاً للكوفيين على جواز تقديمه في أسلوب الإغراء[٤] ، حيث نصب "كتاب الله" بـ"عليكم" ، وتقدير المعنى : الزموا كتاب الله[٥] ؛ فأشاروا إلى وقوع الترخص في "الرتبة" بتقديم معمول اسم الفعل عليه ، ويظهر من التقدير أيضاً قولهم بالترخص في "التضام" بحذف الفعل ، وكذلك العدول أو الترخص في "البنية" بجعل "عليكم" في الشاهد السابق اسم فعل في الإغراء ، ولا يخفى أنه منقول ؛ لأنه استعمل في أصل وضعه حرف جر مع الاسم المجرور ؛ وعلى ذلك يحصل عند الأخذ بمذهب الكوفيين ثلاثة رخص في الجملة ؛ بينما أيد الأنباري مذهب البصريين على أنّ "كتاب الله" منصوب على المصدر النائب عن فعله ، وتقدير الكلام على ذلك : كتب كتاباً الله عليكم[٦] ، بالقول بوقوع العدول في "التضام" بحذف الفعل ؛ وذلك بدافع وضوح المعنى وأمن اللبس ؛ لدلالة ما تقدم[٧] في سياق الآية السابقة في قوله تعالى:

﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ ﴾ ، وهي أمر من الله تعالى ؛ ولذلك تلاها

---

(١) سورة : النساء ، الآية : (٢٣) .
(٢) السورة نفسها ، الآية : (٢٤) .
(٣) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٢٢٨/١) .
(٤) وتعريف الإغراء بملاحظة المعنى : ((هو إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه)) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (٢٦/٢) ، وبملاحظة المبنى هو : ((وضع الظرف أو الجار والمجرور موضع فعل الأمر)) ينظر : الكفومي ، كتاب الكليات ، ص ١٥٣ .
(٥) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٢٢٨/١) .
(٦) ينظر : المرجع السابق .
(٧) السابق ، {بتصرف} ، (٢٣٠/١) .

قوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ الواقعة في سياقها مؤكدة لمعنى الإنشاء فيها , وعلى مذهبهم حصل العدول عن " التضام " مع حفظ قرينتي"الرتبة" و "البنية" كما سيأتي في تحليل الشواهد ، وأهم القرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين :

أولاً : قرينة الرتبة : تأخر الجار والمجرور ، وتقدم المصدر المضاف في قوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ وذلك قرينة على أن ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ مصدر منصوب على المصدرية وليس على الإغراء ؛ لأن "الرتبة" محفوظة بين الخالفة وضمائمها[1] ، ولو كان إغراء لوجب حفظ الرتبة بأن يقال "عليكم كتاب الله" ، وهذا ما لاحظه جمهور النحاة[2] ، وفي ذلك يقول ابن مالك:[3]

وَمَا لِمَا تَنْوُبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لَهَا وَأَخِّرْ مَا لِذِي فِيْهِ العَمَلْ

ويجب حفظ الرتبة مع الخوالف خشية اللبس ، ومخالفة القاعدة والمعنى[4] ؛ لأن الخوالف صيغ مسكوكة[5] ، وجملتها تمتاز بثبات رتبتها ؛ لأنها تجري مجرى المثل ؛ وربّما لذلك عارض المبرد من يرى مذهب الكوفيين ، والقول بنصب المصدر على الإغراء بقوله : ((ليس يدري ما العربية))[6].

وبناء على ذلك لا يصحّ أن يكون قوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ إغراء كما يرى الكوفيون ؛ لأن " الرتبة " إذ ذاك لا تعدّ قرينة ؛ لأنها غير دالة على المعنى[7] ؛ بسبب القول بالتقديم والتأخير

---

(1) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١١٧ .
(2) ولم يخالفهم في ذلك إلا الكسائي ، وقيل هو مذهب الكوفيين ، ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١١٦٨/٣) .
(3) المرجع السابق .
(4) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٦٧/١) .
(5) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١١٧ .
(6) المقتضب ، (٢٣٢/٣) .
(7) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٣٣/١) .

بينما عند الأخذ بمذهب البصريين بالقول بأن قوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ مصدر نائب عن فعله منصوب على المصدرية فإن "الرتبة" تكون قرينة ؛ وذلك لتقدم المصدر العامل ، وتأخر ما تعلق به وهو الجار والمجرور "عليكم" ؛ فناب المصدر عن الفعل إثر : ((تناسي الاسمية في المصدر وإنابته عن الفعل بعد إشرابه معنى الزمن))[١] ، ولا يجوز معنى الإغراء - عند البصريين والأنباري - في الشاهد المذكور لأن : ((أسماء فعل الأمر لا يتقدم معمولها عليها عند البصريين لقصورها عن الفعل وأنها غير مشتقة))[٢]،فدلت "الرتبة" على صحة مذهب البصريين.

ثانياً : قرينة البنية : عند الأخذ بمذهب الكوفيين يلاحظ الترخص في "البنية" في قوله: "كتاب الله عليكم" ؛ لأن "عليكم" أداة محولة إلى معنى "خالفة" الإخالة" ، وهي التي يسميها قدماء النحاة "اسم الفعل"[٣] ، ويظهر من تسميتهم ترددهم في نسبتها إلى أحد القسمين ، ويكون استعمال الخوالف في الأساليب الإفصاحية التي تدل على التأثر والانفعال[٤] ، وهي من الصيغ المسكوكة غير المشتقة[٥] ؛ والخوالف لا تنقل إلى غيرها بينما ينقل إليها[٦] ؛ ولهذا منع البصريون تصرفها كالأفعال ، فعند الأخذ بقول الكوفيين تكون ﴿ عَلَيۡكُمۡ ﴾ خالفة إخالة محولة عن الأداة ؛ لأنها في الأصل جار ومجرور أدت معنى الخالفة وقد لاحظ القدماء ذلك ، حيث يقول ابن مالك:[٧]

وَالِفْعلُ مِنْ أسمَائِهِ عَلَيْكَا وَهَكَذَا دُوْنَكَ مَعْ إلَيْكَا

ولابد من ملاحظة أصل البناء ، وتعدّ "عليكم" خالفة عند أدائها وظيفة الخالفة ، وتكون بمعنى " الزم "[٨]، ولابد من ملاحظة الأصل قبل التحويل ، و النقل والتحويل من الأدوات والظروف

---

(١) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩٨ .
(٢) أبو حفص - الدمشقي ، اللباب في علوم الكتاب ، (٤٦١/١) .
(٣) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١١٣ .
(٤) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٥) السابق ، {بتصرف} .
(٦) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٦٥/١) .
(٧) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١١٦٣/٣) .
(٨) ينظر : المرجع السابق .

إلى الخوالف قليل موقوف على السماع ولا يقاس عليه[١] ، والغرض منه طلب الخفة ؛ لأن الأدوات أخف من الأفعال[٢] ، ولأنه غير قياسي يكون على جهة الترخص في "البنية" ، فوقع على مذهبهم ترخص آخر .

أمّا عند الأخذ بمذهب البصريين ؛ فتعدّ "كتاب" مصدر مشتق على أصلها من "كتب" ، وهو مؤكد لعامله ، وله ثلاثة أنواع : مفرد ، أو مضاف ، أو معرف بـأل[٣] ، والمصدر هو أحد أقسام الاسم ، فهو "اسم الحدث"[٤] ، وقد يؤدي دور المسند ، حيث يقوم بعمل الفعل المأخوذ عنه[٥] ، وهو الذي وصفه قدماء النحاة بقولهم : ((بدل من اللفظ بالفعل))[٦] ، ومعنى قوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ أي : كتب الله عليكم كتاباً[٧] ، فهو مصدر مؤكد لمضمون الجملة قبله ، والمعنى : ((حرمت هذه النساء كتاباً من الله عليكم ، ومعنى حرمت عليكم كتب الله عليكم))[٨] ، وبهذا المعنى تبقى "عليكم" على أصل بنائها كما هي جار ومجرور ، حيث إن "على" حرف جرّ يدل على عدة معانٍ[٩] ، ودلت هنا على معنى الاستعلاء المعنوي ، والضمير "كم" لاصقة[١٠] في بنية الأداة أضافت معنى الخطاب والجمع ، والقول بأن "كتاب الله" مصدر نائب عن فعله - كما يرى البصريون - عدول عن الأصل , وهو قياسي ، بينما القول بأن " عليكم " أداة محولة

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (٧٤/٤) .
(٢) الأنباري ، أسرار العربية ، {بتصرف} ، ص ١٥٥ .
(٣) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (٦٠/٦) .
(٤) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩١ .
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (٥٩/٦) .
(٦) المبرد ، المقتضب ، (٢٠٣/٣) .
(٧) ينظر : مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، (١٩٥/١) .
(٨) القرطبي - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت : ٧٦١هـ) ، الجامع لأحكام القرآن ، {بدون تحقيق} ، دار الشعب ، مصر ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٢٠) ، (١٢٣/٥) .
(٩) ومعانيها : الاستعلاء الحسي والمعنوي ، والمصاحبة ، والمجاوزة ، والتعليل ، والظرفية ، وموافقة "مِنْ" ، وموافقة "الباء" ، كما قد تكون زائدة ، ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٤٧٦ : ٤٨٦ .
(١٠) وتعرف اللاصقة بأنها : ((إذا فصلناها عمّا لصقت به فإن زوال الإلصاق يزيل معنى صرفياً أو نحوياً كان عند وجود الإلصاق كالتثنية أو الجمع أو التكلم أو الخطاب أو الغيبة أو التأنيث)) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٧ .

إلى الخالفة على إرادة معنى "الإغراء" - كما يرى الكوفيون - هو ترخص في "البنية" ولا يقاس عليه ؛ وبذلك تكون "البنية" قرينة تدعم ما ذهب إليه البصريون .

ثالثاً : قرينة التضام : وفقاً لمذهب الكوفيين وقولهم بأن "كتاب الله عليكم" إغراء ، تكون "عليكم" أداة محولة إلى مبنى خالفة الإخالة ، وشرطها الاتصال بضمير[١] المخاطب ، وهو أحد اللواصق الهامة في أسلوب الإغراء ؛ وذلك : ((لأن المخاطب لا يحتاج إلى حرف سوى الفعل والغائب والمتكلم الأمر لهما باللام))[٢] ، ويليه الاسم المغرى به المنصوب ، ولا يكون إلا ظاهراً ، وهو مفعول به في المعنى[٣] ؛ لأن الإغراء نصب بإضمار فعل[٤] ، وتقدير "عليكم" في المعنى "الزموا" ، والدليل عليه دلالة "على" للاستعلاء ، والمستعلي يرى ما تحته[٥] ، فيقع عند الأخذ بمذهب الكوفيين ترخص في "التضام" أيضاً ، بينما يقع العدول في "التضام" بحذف الفعل وجوبا مع المصدر عند الأخذ بمذهب البصريين ، وفي ذلك يقول ابن مالك:[٦]

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

فيحذف الفعل وجوباً مع "المصدر المؤكد ، وهو : ((الواقع بعد جملة هي نصّ في معناه ، وسُمِّي بذلك لأنه بمنزلة إعادة الجملة فكأنه نفسها))[٧] ، وهو من قبيل العدول بحذف كلمة من "التضام" ، ودليله السياق[٨] ، حيث إنه لما قال : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ دلّ على أنه

---

(١) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٨ .
(٢) الوراق ، علل النحو ، ص ٣٥٦ .
(٣) البغدادي ، خزانة الأدب ، {بتصرف} ، (١٧٧/٦) .
(٤) السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (١٤٣/٢) .
(٥) ومنه : ((عندك للحضرة ، ومن بحضرتك تراه ، وكذلك "دون" للقرب فلما كانت هذه الظروف أخص من غيرها جاز فيها ذلك)) ينظر : الوراق ، علل النحو ، ص٣٥٦ .
(٦) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٧١/١) .
(٧) المرجع السابق .
(٨) حيث يستدل على الكلمة المحذوفة بأحد أمور منها : ملاحظة أصل التركيب ، أو وجود الحرف دون مدخوله أو بملاحظة السياق ، ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٩٦/١) .

مفروض ، فأكد[1] بقوله ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾، ولكن الدكتور تمام حسان يعارض القول بالحذف - على كلا المذهبين – لأنه يؤدي إلى نقل مبدأ الاستتار من الضمائر إلى الأفعال[2] ، وهو أحد آثار تمسك القدماء بفكرة العامل دون العناية بالقيم الأسلوبية[3] .

رابعاً : قرينة العلامة الإعرابية : انتصاب المصدر "كتابَ" قرينة على المصدر المؤكِد ، لأن العلامة الإعرابية هنا قيمة خلافية دلت على معنى إنشائي كان من الممكن أن يخضع لأحد قواعد الإسناد الخبري[4] ؛ فيكون قوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ إنشاء تكليف[5] حذف معه الفعل على مذهب البصريين والكوفيين ، بينما يرى الدكتور تمام حسان أنه لا يحتمل واجب الحذف ، وإنما على طريقة "الأسلوب العدولي" بنيابة المصدر عن الفعل لغرض يريده المتكلم .

خامساً : قرينة الإسناد : وهي سبب الخلاف ؛ لأن الكوفيين يقولون بالنصب على الإغراء ؛ لأن "اسم الفعل" ، أو "الخالفة" "عليكم" تقوم بدور المسند دائماً بعد حذف الفعل معها ، ولكنها تختلف عن الأفعال بأنها لا تدخل في علاقة "التخصيص" و "النسبة" مع ما يصاحبها من العناصر[6] ، وكذلك المصدر النائب عن الفعل هو أحد أقسام الاسم ، وهو اسم الحدث الذي قد يقع موقع المسند أحياناً[7] ، والإضافة في "كتاب الله" جاءت على معنى "الإسناد" ؛ لأنها بمعنى كتب اللهُ عليكم ، فلما ناب المصدر عن الفعل قيل : كتابُ اللهُ عليكم ، فحصلت الإضافة بين المسند والمسند إليه وحذف التنوين أي : كتابَ اللهِ عليكم ، فكانت الإضافة على معنى الإسناد ؛ وذلك بإضافة المصدر إلى الفاعل[8] .

---

(1) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، {بتصرف} ، (٤٠٠/٢) .
(2) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٠٠ .
(3) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٠/١) .
(4) حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، {بتصرف} ، ص ٩٢ .
(5) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٢/١) .
(6) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١١٨ .
(7) المرجع السابق ، ص ٩٦ .
(8) ينظر : السابق ، ص ٢٠١ .

والذي يظهر هنا أنه عند الأخذ بمذهب البصريين يكون قوله : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ من "الأسلوب العدولي" ، وذلك بالقول بنيابة المصدر عن الفعل ؛ لغرض التوكيد والإلزام لما ذكر في السياق سابقاً في قوله ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾ ؛ فتكون "الرتبة" بذلك محفوظة ، بينما عند الأخذ بمذهب الكوفيين بأن قوله: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾ أسلوب إغراء ؛ يقع - على مذهبهم - الترخص في "الرتبة" ، و"التضام" ، و "البنية" ، وفي ذلك تأييد لمذهب البصريين ، كما أن مذهب البصريين والأنباري مؤيد بكتب التفاسير حيث جاء أنّ مذهب البصريين هو الأولى ؛ لأن الأولى بكتاب الله : ((أن يكون محمولاً على المعروف من لسان من نزل بلسانه ... خلاف ما وجهه إليه من زعم أنه نصب على وجه الإغراء))[1] ، أمّا الدكتور تمام حسان فإنه خالف مذهب الكوفيين بأنه "إغراء" ؛ لأن الإغراء من "الأساليب الإفصاحية"[2] التي تؤديها "الخوالف" ؛ وهي تعد من الصيغ المسكوكة غير المشتقة ، ورتبتها محفوظة مع ضمائمها[3] ؛ فخالف مذهب الكوفيين لعدم جواز القول بالترخص في "الرتبة" , و "البنية" ، و "التضام" , كما خالف مذهب البصريين بأنه مصدر نائب عن الفعل حذف عامله وجوباً ؛ لأنه مبدأ ينقل وجوب الاستتار من الضمائر إلى الأفعال[4] ، وهو من آثار التمسك بفكرة العامل النحوي دون العناية بالقيم الأسلوبية[5] ، فخالف مذهب البصريين في القول بالعدول في "التضام" ورأى أن القرينة الدالة على المعنى هنا هي "العلامة الإعرابية" ، وهي قيمة خلافية للتفريق بين الجمل الخبرية مثل : "صبرٌ جميلٌ" ، والجمل الإنشائية مثل : " صبراً جميلاً " ، فيكون نصب المصدر في قوله:

---

(١) الطبري ، جامع البيان ، (٩/٥) .
(٢) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٧ .
(٣) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٤) السابق ، {بتصرف} ، ص ٢٠٠ .
(٥) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٠/١) .

﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ ﴾ قيمة خلافية دلت على أن المراد معنى الإنشاء ، وهذا القول صحيح من جهة أن "العلامة الإعرابية" هي إحدى القرائن الدالة على المعنى ، وهي قيمة خلافية ، ولكنه من جهة أخرى لا يمنع القول بحذف العامل ، وتقدير المعنى : "اصبر صبراً جميلاً" أو : "كتب الله عليكم كتاباً" ، بل إن القول بالحذف والتقدير يؤكد المعنى ويقويه ، ولا يؤدي إلى الخلط بين الأساليب - وقد سبق الإشارة إلى ذلك في قضية الحذف[1] في قرينة "التضام" - وذلك يدل على صحة جعل المصدر هنا نائباً عن فعله ومؤكداً لسابقه ؛ لأن التقدير يظهر علاقة الإسناد ، ويقوي معنى الإنشاء , وإرادة توكيد المعنى بعد حصول الحذف ، وذلك يدل على صحة ما جاء به البصريون والأنباري بالقول بالعدول عن "التضام" بحذف الفعل وجوبا , والله أعلم .

---

[1] ينظر : هذا البحث ، ص : ٢٢٠ .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في قوله ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ هي كالآتي:

القرينة / الشاهد		الرتبة	البنية	التضام	العلامة الإعرابية	الإسناد
قَالَ تَعَالَى: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ ﴾	المعنى	تأخر الجار والمجرور وتقدم المصدر دليل على أنه مصدر نائب عن الفعل وليس أسلوب "إغراء" لوجوب حفظ الرتبة مع الخوالف والإغراء فيه خالفة الإخالة التي يجب حفظ الرتبة فيها بين الخالفة والاسم المنصوب المغرى به بعدها.	المصدر المنصوب النائب عن فعله منقول وظيفياً من مبنى الاسم لأن المصدر اسم الحدث إلى مبنى الفعل وظيفياً ويجوز أن يكون نكرة منونة أو معرفاً بأل أو مضافاً.	يحذف عامل المصدر المؤكّد لعامله وجوباً ودليل حذفه السياق في الجملة السابقة المؤكدّة بالمصدر الذي حذف فعله ولا يجوز إظهاره .	تعد العلامة الإعرابية قيمة خلافية للتفريق بين معنى الإنشاء ومعنى الخبر في المصدر المذكور .	الفعل دائماً يكون مسنداً والاسم يكون دائماً مسنداً إليه ما عدا ""اسم الحدث" وهو المصدر فهو اسم من حيث البناء ولكنه قد يأتي مسنداً فيؤدي وظيفة الأفعال في الإسناد ، والمصدر مضاف إلى "الفاعل والإضافة على معنى الإسناد" .
إلى قوله تَعَالَى: ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	المبنى	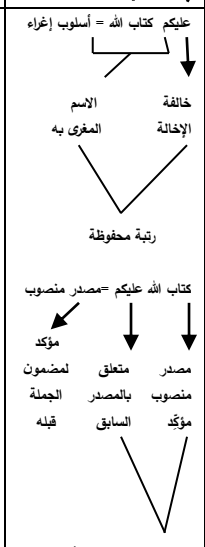	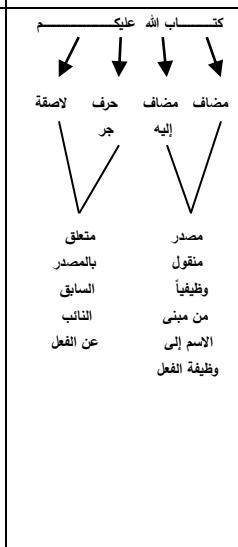	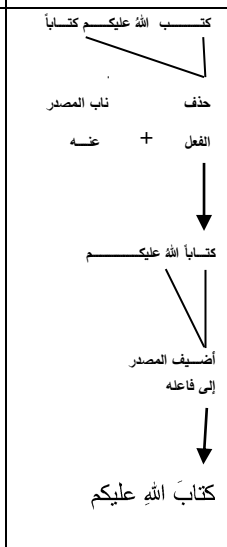	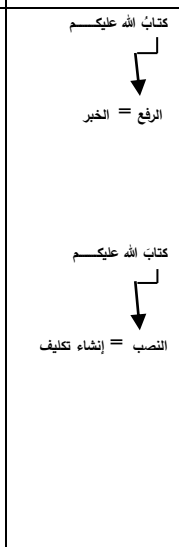	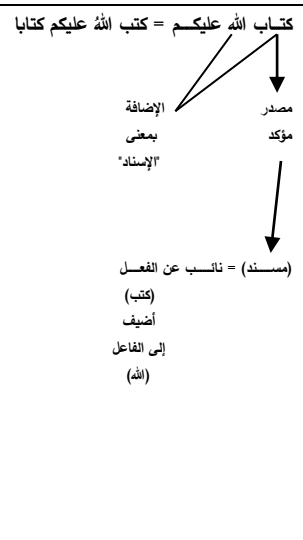

٥- قَالَ تَعَالَى: ﴿ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾[١]

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾[٢]

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾[٣]

وقَالَ تَعَالَى: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾[٤]

أورد الأنباري هذه الشواهد في مسألة : القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر؟[٥] فأيد مذهب البصريين بالقول إن الفعل مشتق من المصدر ، بدليل تسميته مصدراً ، حيث إن : ((المصدر هو الموضع الذي يُصدر عنه))[٦] ، وحيث سُميّ "المصدر" بذلك دلّ على أنه أصل وأن الفعل صادر عنه[٧] ، فاستدل البصريون بقرينة "البنية" على أن المصدر هو أصل الاشتقاق ، وردّ الكوفيون هذا الدليل بالقول بالعدول في قرينة "البنية" فقالوا : ((إن المراد به المفعول ، لا الموضع ، كقولهم : مركب فاره ، ومشرب عذب ، أي مركوب فاره ومشروب عذب))[٨] ، ولكن البصريين ومعهم الأنباري لم يوافقوا الكوفيين فيما ذهبوا إليه ، وأبطلوه من وجهين[٩]:

أولاً : أن "البنية" تحمل على ظاهرها وبنية "المصدر" دالة على الموضع لا المفعول ؛ وذلك لأن "البنية" قرينة هامة لبيان المعنى ، والترخص فيها قد يؤدي إلى لبس .

---

[١] سورة : البقرة ، الآية : (٢٥) .
[٢] سورة : إبراهيم ، الآية : (٣٥) .
[٣] سورة : العنكبوت ، الآية : (٦٧) .
[٤] سورة : سبأ ، الآية : (٣٣) .
[٥] ينظر :الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٢٣٥/١) .
[٦] المرجع السابق ، (٢٣٨/١) .
[٧] السابق ، {بتصرف} .
[٨] السابق ، (٢٤٣/١) .
[٩] السابق ، {بتصرف} .

ثانياً : أنّ العدول عن الأصل في قولهم : "مركب فاره ، ومشرب عذب ليس واقعاً في "البنية" والمعنى : موضع الركوب وموضع الشرب ، وإنما الحاصل هنا عدول في قرينة "التضام" بإسناد "الفراهة" و "العذوبة" إلى الموضع مجازاً ، فيكون المعنى على ذلك : موضع الركوب الفاره ، وموضع الشرب العذب .

وساق الأنباري الشواهد السابقة ليدلل على كثرة استعمال الأسلوب العدولي في قرينة "التضام" لعلاقة "التوارد" على جهة "المفارقة المعجمية" ؛ لأن أصل التوارد في "التضام" هو "المناسبة" : ((من جهة أن كلمات المعجم ينسجم بعضها مع بعض ولا ينسجم مع البعض الآخر))[١] ، فإن لم تحصل "المناسبة" في "التوارد" تكون "المفارقة المعجمية"[٢] بين لفظتين ويمكن للمتكلم رأبها بواسطة "الأسلوب العدولي" في قرينة "التضام" ؛ وذلك بأن : ((يطرح العلاقة العرفية وينشئ في مكانها علاقة أخرى عقلية أو فنية فإذا كانت العلاقة عقلية سمي الأسلوب العدولي مجازاً مرسلاً أو كناية ، وإذا كانت فنية تشبيهية سمي استعارة))[٣] .

وهذا الحاصل في الشواهد التي أوردها الأنباري ، حيث توجد علاقة غير عرفية بين اللفظ وما أسند إليه ؛ ليكون الكلام على جهة الأساليب البيانية العدولية[٤] ، والتي تعدّ أكثر بلاغة من الأساليب النحوية التركيبية الأصلية ، وقد سبق الإشارة إلى ذلك[٥] عند الحديث عند حذف المضاف في قوله تعالى : ﴿وَأُشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ ، والكلام عن المجاز المرسل لعلاقة "المحلية" ، وقد لاحظ الأنباري هذه العلاقة في التضام بقوله : ((قولهم : "مركب فاره ، ومشرب عذب" يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ، ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة))[٦] ومثل لها بالشواهد السابقة ، مع ملاحظته

---

(١) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٢١/٢) .
(٢) وهي : ((العلاقة العنادية بين كل كلمتين متنافيتين)) ينظر : المرجع السابق .
(٣) االسابق ، (١٢١/٢) .
(٤) السابق ، {بتصرف} ، (١٢٢/٢) .
(٥) ينظر : هذا البحث ، ص : ٢٨٠ .
(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٢٤٣/١) .

للقرينة المعنوية التي تدعم القول بالعدول في "التضام" وهي "الإسناد" المجازي ، وليس من العدول في "البنية" كما ذهب الكوفيون ، وأهم القرائن الدالة على المعنى في الشواهد السابقة هي:

أولاً : قرينة الإسناد : في قوله تعالى : ﴿ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ ﴾ ، فأسند "الجري" إلى "الأنهار" والعلاقة بين الفعل وفاعله[١] غير حقيقة أو غير مقبولة نحوياً ؛ ولهذا يوصف بأنه إسناد غير حقيقي لأن حقيقة "الجري" تكون لماء النهر ، وقد تنبه قدماء النحاة إلى هذا "الإسناد" ، وأطلق عليه سيبويه مسمى "المستقيم الكذب" ،في نحو : حملتُ الجبل ، وشربت ماء النهر[٢] .

وفي قوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱجۡعَلۡ هَٰذَا ٱلۡبَلَدَ ءَامِنٗا ﴾ , وقوله : ﴿ جَعَلۡنَا حَرَمًا ءَامِنٗا ﴾ تعدّ "جعل" أحد أفعال التحويل الناصبة لمفعولين ، وهي من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر[٣] ؛ فقرينة "الإسناد" ظاهرة بين مفعولي "جعل" وهو قوله : "البلد آمناً" وقوله : "حرماً آمناً" ؛ حيث أسند قوله "آمناً" لغير من هو له وهو "البلد" في الأولى ، و"حرماً" في الثانية ؛ والذي يوصف بأنه "آمن" هو "ساكن" الحرم والبلد فالإسناد فيهما غير حقيقي ، وإنما هو على سبيل المجاز .

ثانياً : قرينة النسبة : في قوله تعالى : ﴿ بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ قرينة "النسبة" في الإضافة كما يقول الدكتور تمام حسان تكون : ((بين المتضايفين الواقعين في نطاق الإسناد))[٤] ، و "النسبة" قيد لعلاقة الإسناد ، ومعناها الإلحاق ، والإضافة الحاصلة في قوله : "مكر الليل" على جهة التوسع لا على أن الإضافة بمعنى "في" ؛ وذلك لأن : ((مذهب الجمهور أن الإضافة لا تتقدر بغير "من" و"اللام"))[٥] ، ولما كان "مكر" مصدر فإنّ الإضافة هنا غير محضه ؛ و سبب ذلك :((لأنها في نية الانفصال))[٦] , وهي لفظية ؛ لأنها تفيد التخفيف بحذف التنوين , و الأصل

---

(١) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٩٤ .
(٢) وقد قسّم سيبويه الكلام بملاحظة الإسناد إلى : ((مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح)) ينظر : الكتاب ، (٢٥/١) .
(٣) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (٢٢٣/١) .
(٤) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٣ .
(٥) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٧٨٤/٢) .
(٦) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٤٢٣ .

بحذف التنوين ، والأصل : بل مكرٌ في الليل ، ولما حصلت الإضافة في قوله: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ﴾

حدث التخفيف في اللفظ ، ونسبة المصدر إلى المفعول فيه في المعنى ، وهي نسبة مجازية ، والمعنى : بل مكركم في الليل والنهار[١] ، من إضافة المصدر إلى فاعله حقيقة ، وكما قال سيبويه : ((الليل والنهار لا يمكران ، ولكن المكر فيهما))[٢] ويقال : ((كثيرا ما يقع الإسناد إلى الظرف))[٣] ، وذلك على التوسع كما يقول القدماء ؛ ولذلك فإن إضافة المكر إلى الليل والنهار إضافة غير حقيقية ؛ لأنها تضاف في الأصل إلى المستكبرين ؛ فدلت "النسبة" على الإسناد غير الحقيقي ، والعدول في قرينة "التضام" والغرض منه المبالغة في استمرار ودوام وقوع المكر من قبل المستكبرين على المستضعفين .

ثالثاً : قرينة التضام : في الشواهد المذكورة تلاحظ "المفارقة" في "التضام" بين كلمتين ، فكان لابد من إيجاد علاقة عقلية بدلاً من العلاقة العرفية الاجتماعية[٤] ؛ فيكون الأسلوب أسلوباً عدولياً على سبيل المجاز المرسل[٥] ، ومن المجاز قوله تعالى : ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۖ﴾ ، والمراد : ماء الأنهار[٦] ؛ فهذا من "المفارقة" في "التضام" ، والقرينة عقلية وهي أنّ : ((الأنهار لا تجري وإنما تجري المياه التي فيها))[٧] ، فيكون الأسلوب العدولي هنا من قبيل المجاز المرسل الذي علاقته "المحلية"[٨] ، وفائدة العدول عن أصل "التضام" في هذه الآية التعبير عن سرعة الحركة والانتقال[٩] ، كما أن بناء المسند إليه على صورة الجمع "الأنهار" دليل على تنوع الأنهار حيث

---

[١] ينظر : المبرد ، المقتضب ، (٣٣١/٤) .
[٢] الكتاب ، (١٧٦/١) .
[٣] أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، (٣٩٥/٥) .
[٤] ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٢٢/٢) .
[٥] ((هو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة من إرادته أي إرادة معناها في ذلك الاصطلاح)) ينظر : الجرجاني ، التعريفات ، ص ٢١٧ .
[٦] ينظر : النحاس ، معاني القرآن ، (١١٨/٢) .
[٧] الراغب الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن ، ص ٤١١ .
[٨] أو "المجاورة" كما يقول الأنباري ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٢٤٣/١) .
[٩] ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، {بتصرف} ، (٤٨٦/٣٠) .

إن منها أنهار الماء , والخمر , واللبن , والعسل[1] ؛ وبذلك تتضح فائدة أخرى لاستخدام "المجاز" هنا وهو الإيجاز, والاختصار ,والدلالة على التنوع بإسناد الصفة إلى المحل.

وفي قوله تعالى : ﴿ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾ ، والمعنى : مأموناً فيه[2] والقرينة العقلية التي دلت على العدول في "التضام" أنه : ((وصف البلد بالأمن وهو صفة لأهله))[3] ، والأسلوب العدولي هو "مجاز مرسل" علاقته "المحلية" وفائدته الإيجاز ، واستمرار الأمن[4] ، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾ مثل الآية السابقة ، وذكر صاحب الدر المصون فيها تأويلات منها : ((المبالغة في جعله نفس المصدر ، وإمّا على حذف مضاف أي : ذا أمن ، وإمّا على وقوع المصدر موقع اسم الفاعل ، أي : آمناً على سبيل المجاز))[5] ، فأطلق الفاعل وأراد به المفعول[6] ؛ وذلك باستخدام الأسلوب العدولي في "التضام" على طريقة "المجاز المرسل" وعلاقته "المحلية" وهي العلاقة الرابطة بين "الحرم" وسكانه أو أهله ، وفائدة المجاز هو الإيجاز والمبالغة في دلالة استمرارية الأمن[7] .

ومثلها قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ ، والمعنى : ((مكر في الليل ، إذ الليل لا يوصف بالمكر ، إنما يوصف به العقلاء))[8] ، و المراد : مكر المستكبرين بالمستضعفين

---

[1] ينظر : النحاس ، إعراب القرآن ، (١٩٤/٥) .
[2] ينظر : ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٥٦ .
[3] الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، (٢٨٢/٢) .
[4] ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، {بتصرف} ، (٥٧/٧) .
[5] السمين الحلبي ، (١٠٥/٢) .
[6] الكفومي ، كتاب الكليات ، {بتصرف} ، ص ١٣٩ .
[7] كما تلاحظ فائدة التعريف والتنكير للمسند إليه ، فالتنكير في قوله : {حرماً آمناً} قبل أن يكون الحرم بلداً ، والتعريف في قوله : {هذا البلد آمناً} ؛ فهو دعاء إبراهيم عليه السلام بعد أن صارت مكة بلداً نزلته جرهم ، والمسند نكرة في الحالين دالاً على استمرارية الأمن في مكة ، ينظر : السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، {بتصرف} ، (٣٠٧/٣) .
[8] السمين - الحلبي ، الدر المصون ، (٥٢/١) .

في الليل والنهار على التوسع[١] ، والحاصل هو إضافة المصدر "مكر" إلى المفعول[٢] ، فهو مجاز مرسل ، وعلاقته "المحلية" ؛ لأن الليل مفعول فيه للمكر وفائدة المجاز بإسناد المكر إلى مفعوله هو المبالغة : ((في كثرة وقوعه منهم فيهما ، فهو نظير قولهم : نهارُه صائم ، وليله قائم))[٣] .

ومن هنا تقوي القرائن صحة ما ذهب إليه الأنباري من وقوع "الأسلوب العدولي" في قرينة "التضام" الذي كما يقال : ((قد شاع في الأدب حتى رقي إلى مصاف المطرد من اللغة على رغم كونه يبنى على المفارقة المعجمية))[٤] ، ولو اعتبر مذهب الكوفيين بالقول بالعدول في "البنية" بتضمين بناء معنى بناء آخر ، فلابد من ملاحظة "التضام ، وسبب ذلك لأن : ((اللفظ الذي يضمن معنى لفظ آخر يحتل موقعه أيضاً فيدخل على ألفاظ قد لا يدخل عليها بأصل وضعه واستعماله))[٥] ، ودليل ذلك أنّ البناء وحده غير كافٍ لتأكيد المعنى بل لابد مّما يضام إليه لتحديد معناه ، ومثال ذلك كلمة "أحْمَد" حيث إنه لا قرينة تدلّ على معناها سوى البناء الذي لم يتضح فيه المعنى إذ يحتمل في الكلمة الفعلية أو الاسمية ، بينما لو وضعت في سياق يمكن من خلاله تحديد معناها إذ هي فعل مضارع في قولك : "أحمدُ الله على نعمه" ، بينما هي اسم في نحو قولك : "أحمدُ أخي كريمٌ" ، أمّا الخلاف في أصل المسألة وهو القول في أصل الاشتقاق ؛ فقد سبق الإشارة[٦] إلى أنه "الأصول الثلاثة" أو "الجذر اللغوي" كما ذكر الدكتور تمام حسان ؛ فليس هو الفعل كما ذهب الكوفيون ، ولا المصدر كما ذهب البصريون ومعهم الأنباري ، والله تعالى أعلم .

---

(١) الطبري ، جامع البيان ، {بتصرف} ، (٩٨/٢٢) .
(٢) المبرد ، المقتضب ، {بتصرف} ، (٣٣١/٤) .
(٣) السمين - الحلبي ، الدر المصون ، (٥٢/١) .
(٤) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٢٥٥/١) .
(٥) المرجع السابق ، (٧٨/٢) .
(٦) ينظر : هذا البحث ، ص : ١٩٣ .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشواهد السابقة في الجدول الآتي :

الشاهد / القرينة		الإسناد	النسبة	التضام
قَالَ تَعَالَى: ﴿ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾	المعنى	إسناد الفعل أو ما في حكمه لغير من هو له إسناد غير حقيقي .	_____	إن لم يكن "التوراد" في التضام بالمناسبة بن لفظتين يكون الأسلوب عدولياً لحدوث المفارقة في "التوراد" بين اللفظين ؛ لعلاقة عقليه أو فنية ، ولغرض يريده المتكلم .
	المبنى	تجري من تحتها الأنهار (فعل مسند) فاعل (مسند إليه) إسناد غير حقيقي (مجازي)	_____	– يجري ماء الأنهار = مناسبة – تجري من تحتها الأنهار = مفارقة (أسلوب عدولي في التضام) = مجاز مرسل (علاقة محلية) (غرض سرعة الحركة)
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾	المعنى	إسناد الفعل أو ما في حكمه لغير من هو له إسناد غير حقيقي .	_____	إن لم يكن "التوارد" في التضام بالمناسبة بين لفظتين يكون الأسلوب عدولياً لحدوث المفارقة المعجمية في "التوارد" بين اللفظين ؛ لعلاقة عقلية أو فنية ، ولغرض يريده المتكلم .
	المبنى	رب اجعل هذا البلد آمناً فعل مفعول (١) مفعول (٢) متعدٍ (مسند إليه) (مسند) إلى مفعولين مسندين إسناد غير حقيقي (مجازي) في المعنى	_____	البلد مأمون فيه = مناسبة –رب أجعل هذا البلد آمناً = مفارقة (أسلوب عدولي في التضام) = مجاز مرسل (علاقة محلية) (غرض استمرار الأمن)
قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾	المعنى	إسناد الفعل أو ما في حكمه لغير من هو له (إسناد غير حقيقي) .	_____	إن لم يكن "التوارد" في التضام بالمناسبة بين لفظتين يكون الأسلوب عدولياً لحدوث المفارقة المعجمية في "التوراد" بين اللفظين ، لعلاقة عقلية أو فنية ، ولغرض يريده المتكلم .
	المبنى	أولم يروا أنّا جعلنا حرماً آمناً فعل مفعول (١) مفعول (٢) متعدٍ (مسند إليه) (مسند) لمفعولين مسندين إسناد غير حقيقي (مجازي) في المعنى	_____	– حرم مأمون فيه = مناسبة – جعلنا حرماً آمناً = مفارقة (أسلوب عدولي في التضام) = مجاز مرسل (علاقة محلية) (غرض استمرار الأمن)
قَالَ تَعَالَى: ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾	المعنى	_____	إضافة المصدر إلى مفعوله على جهة غير الحقيقة لأن الحقيقة إضافته إلى فاعله ونسبته إليه .	إن لم يكن "التوارد" في التضام بالمناسبة بين لفظتين يكون الأسلوب عدولياً لحدوث المفارقة المعجبية في "التوراد" بين اللفظين ، لعلاقة عقلية أو فنية ، ولغرض يريده المتكلم .
	المبنى	_____	بل مكر الليل والنهار مضاف مضاف إليه (مفعول فيه) الأصل (نسبة) (مجاز) = استمرار المكر مكر المستكبرين في الليل والنهار (نسبة)(حقيقة)	– مكر المستكبرين في الليل والنهار = مناسبة – بل مكر الليل والنهار = مفارقة أسلوب عدولي في التضام) = مجاز مرسل (علاقة محلية) (غرض كثرة وقوع المكر منهم)

٦- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾[١]

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾[٢]

ذكر الأنباري الشاهدين السابقين في أربع مسائل وهي : القول في عامل النصب في المفعول[٣] والقول في رافع الخبر بعد "إنّ" المؤكدة[٤] ، والقول في زيادة لام الابتداء في خبر لكنّ[٥] والقول في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور[٦] ، وقد ذكر الآيتين مقترنتين في المسألة الأولى والثانية ، بينما وردت الأولى منفردة في المسألة الثالثة ، كما وردت الآية الثانية منفردة في المسألة الرابعة ، وفي المسائل الأربع أورد الأنباري الشاهدين السابقين للرد على أدلة الكوفيين مستدلاً بجواز العدول في "التضام" ؛ وذلك بوقوع الفصل بين العامل والمعمول ، حيث فصل الفاعل بين الفعل والمفعول به ، ومثل ذلك حاصل في الشاهدين السابقين ؛ لأن الفاصل غير أجنبي ، والذي أجاز العدول في قرينة "التضام" بالفصل بين "إنّ" واسمها بالخبر الواقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً[٧] ، وذلك لوضوح المعنى وأمن اللبس ، وإغناء باقي القرائن في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة ، وقد سبق ذكر القرائن المتضافرة في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ عند الحديث عن قرينة "العلامة الإعرابية"[٨] ، وأمّا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾ فالقرائن الدالة على المعنى الوظيفي فيها هي :

---

[١] سورة : هود ، الآية : (١٠٣) .
[٢] سورة : المزمل ، الآية : (١٢) .
[٣] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٧٨/١) .
[٤] ينظر : المرجع السابق ، (١٧٨/١) .
[٥] ينظر : السابق ، (٢١٨/١) .
[٦] ينظر : السابق ، (٥٣/١) .
[٧] وهذا الفصل جائز عند جمهور النحاة ولا خلاف في جوازه ، لأنهم خصوا الظروف بالتوسع فيها لكثرة الاستعمال ، ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (١٦٠/٢) .
[٨] ينظر : هذا البحث ، ص : ١٠٧ .

أولاً : قرينة الأداة : التي هي "إنّ" الداخلة على الجملة الاسمية فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وتضيف معنى التوكيد للجملة ، وأيضاً "لام الابتداء" الداخلة على اسم "إن" بعد الفصل بالخبر الواقع شبه جملة لزيادة معنى التوكيد ، قال المبرد : ((لا تقول : لإن زيداً منطلق ؛ لأن اللام في معنى "إن" فإن فصلت بينهما بشيء حسن واستقام ، فقلت : إن في الدار لزيداً ، ولا تقول : إنّ لزيداً في الدار))[1] .

ثانياً : قرينة العلامة الإعرابية : حيث نصب "آية" ؛ لأنه اسم "إنّ مع تأخره عن الخبر ؛ لأن "إنّ" وأخواتها ينتصب معها الاسم ويرتفع الخبر .

ثالثاً : قرينة الرتبة : "إنّ" لها الصدارة ؛ لأنها من الأدوات الداخلة على الجمل ، واسمها "لآية" تقدم عليه الخبر "في ذلك" ؛ فتحولت الرتبة غير المحفوظة إلى رتبة محفوظة وعكسها ؛ حيث وجب فيها تقدم الخبر ؛ لأن اسم "إن" نكرة ، ولدخول لام الابتداء على الاسم إذ لا يجوز أن تدخله هذه اللام إلا عند تأخره عن الخبر[2].

رابعاً : قرينة البنية : يشترط في اسم "إنّ" أن يكون معرفة ، كما يشترط في الخبر أن يكون نكرة ، ولمّا كان الاسم نكرة "آية" كان لابد من وجود مسوغ للابتداء بالنكرة وهو تقدم الخبر عليها وهو ظرف أو جار ومجرور "في ذلك" ؛ فكانت "البنية" سببا لحصول عكس الرتبة .

خامساً : قرينة الربط : وقد حصل ربط الخبر المقدم المفصول بـ"لام الابتداء" عن الاسم المؤخر بأحد أدوات الربط وهو اسم الإشارة[3] "ذلك" المذكور في الخبر .

ولإغناء القرائن المتضافرة هنا في بيان المعنى الوظيفي جاز العدول عن قرينة "التضام" بالفصل بين المتلازمين ، وهما "إنّ" واسمها بالخبر الواقع ظرفاً ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ , أو الواقع جاراً و مجروراً كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾

---

[1] المقتضب ، (٣٤٣/٢) .
[2] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٣٤١/١) .
[3] المرادي - بدر الدين ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (١٣١٤/٣) .

، وبتقديم الخبر هنا تحولت الرتبة غير المحفوظة إلى رتبة محفوظة وعكسها ، وهذا يشبه رتبة الفاعل مع المفعول به في نحو قولك : أكرم محمدٌ زيداً ، وتحول الرتبة إلى رتبة محفوظة بعكسها , وتقديم المتأخر في نحو قولك : أكرمني محمدٌ ، وحصول "الفصل" بالتقديم والتأخير جائز في الجملة الفعلية والجملة الاسمية على حد سواء مما يقوي مذهب البصريين بدافع وضوح المعنى وأمن اللبس مع الفصل ؛ لأن الفاصل غير أجنبي , ولأن "الرتبة" أوجبت هذا الفصل بعكسها , ويضاف إلى ذلك أن الفصل في نحو ما سبق طريقة من طرق التوسع في الأساليب مع وضوح المعنى , وأمن اللبس , وخلاف القول به يؤدي إلى تضييق اللغة , والله أعلم .

ويمكن تلخيص القرائن المتضافرة في الشاهدين السابقين في الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		الأداة	العلامة الإعرابية	الرتبة	البنية	الربط
قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً ﴾	المعنى	لا يجوز دخول حرف على حرف بمعناه .	انتصاب اسم "إنّ".	تقديم خبر "إنّ" على اسمها رتبة غير محفوظة محولة إلى رتبة محفوظة لأن اسمها نكرة دخلته لام الابتداء وخبرها شبه جملة.	مجيء اسم "إنّ" نكرة كان لابدلها من مسوغ وهو تقدم الخبر الجار والمجرور عليها .	الربط بين الاسم والخبر باسم الإشارة الواقع في الخبر .
	المبنى	إن في ذلك لآية توكيد توكيد اتحاد المعنى لا يجوز : لإن آية في ذلك	إن في ذلك لآية الخبر النصب اسم "إنّ"	إن لآية في ذلك ← (غير جائز) اسم "إنّ" وجب تأخيره نكرة + دخلته لام الابتداء إن (في ذلك) لآية الفصل الخبر (الجار والمجرور) المقدم وجوبا (رتبة معكوسة)	إن في ذلك لآية الخبر مقدم (شبه جملة) اسم إنّ (نكرة) جاز لتقدم الخبر	إن في ذلك لآية (الرابط) الضمير الإشاري (ذلك)
قال تعالى : ﴿ إن لدينا أنكالا ﴾	المعنى	حرف يدخل على الجملة الاسمية رتبته الصدارة ويدل على توكيد الجملة .	انتصاب اسم "إنّ"	تقديم خبر "إنّ" على اسمها رتبة غير محفوظة محولة إلى رتبة محفوظة.	مجيء اسم "إنّ" نكرة لابد لها من مسوغ وهو تقدم الخبر الظرف عليها.	الربط بين الاسم والخبر بالضمير الواقع في الخبر .
	المبنى	إن لدينا أنكالا حرف ناسخ الجملة مؤكدة الوقوع له الصدارة معنى التوكيد	إن لدينا أنكالا الخبر النصب اسم "إنّ"	إن أنكالا لدينا ← (غير جائز) اسم "إنّ" نكرة + فيه لام الابتداء وجب تأخيره إن (لدينا) أنكالا الفصل الخبر (الظرف) المقدم وجوبا (رتبة معكوسة)	إن لدينا أنكالا الخبر مقدم (شبه جملة) اسم إن (نكرة) جاز لتقدم الخبر	إن لدينا أنكالا (الرابط) ضمير المتكلم (نا) الدالة على الفاعلين

٧- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾[١]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾[٢]

ذكر الأنباري الشاهدين السابقين في مسألة : القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع[٣] ؛ وأيد مذهب البصريين بالقول بأن الأولى إعمال الثاني في نحو قولك : رأيتُ وأكرمتُ زيداً ، مستدلاً على صحة رأيه بجواز القول بالعدول عن قرينة "التضام" ، بحذف مفعول الأول لدلالة مفعول الثاني عليه ، ورد مذهب الكوفيين الذين تمسكوا بقرينة "الرتبة" ؛ وذهبوا إلى إعمال الأول ؛ لأن القول بإعمال الثاني يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر بتقدم الضمير على عائده ، و"الرتبة" محفوظة بين الضمير وعائده بوجوب تقدم المرجع أو العائد ، وعارضهم الأنباري بالقول بجواز الإضمار قبل الذكر ، حيث ورد في كلام العرب ، ويقويه جواز الحذف لقيام القرينة كما في الشاهدين موضع الدراسة ، ففي الشاهد الأول حذف الضمير من الثاني لوجوده في الأول ؛ وذلك لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول[٤] ، والمعنى : والحافظات فروجهن ، وكذلك في الشاهد الثاني : ((استغني بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني))[٥] ، والمعنى : ورسوله بريءٌ .

والرابط بين الإضمار قبل الذكر وبين الحذف لقيام القرينة اللفظية هو القول بـ"العدول عن قرينة التضام" لعلاقة التلازم[٦] ، فجواز الإضمار قبل الذكر في نحو قولك : رأيتُ وأكرمتُ زيداً ، هو عدول عن "التضام" ؛ بجعل "زيداً" مفعولاً به لـ"أكرمت" ، وفي "رأيت" ضمير محذوف عائد على متأخر وهو "زيداً"، وجاز حذف مفعول الفعل الأول؛ لدلالة الثاني عليه , لأن المطلوب

---

[١] سورة : الأحزاب ، الآية : (٣٥) .
[٢] سورة : التوبة ، الآية : (٣) .
[٣] حيث : ((ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين ، نحو "أكرَمَنِي وأكرَمْتُ زيداً ، وأكرَمْتُ وأكرَمَنِي زيدٌ" إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثاني أولى)) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٨٣/١) .
[٤] المرجع السابق ، {بتصرف} .
[٥] السابق ، (٩٤/١) .
[٦] ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٢٥٠/١) .

فضلة ؛ فجاز حذفها , وتقدير الكلام : رأيته وأكرمت زيداً ، وهذا التقدير يؤدي إلى القول بالعدول عن "الرتبة" ؛ لأن الأصل تقديم رتبة العائد على الضمير , والمسوغ لذلك وضوح المعنى , و أمن اللبس , ومثل ذلك " الحذف " الذي يعدّ عدولا عن قرينة "التضام" في الشاهدين السابقين ؛ لعلاقة "التلازم" بين اسم الفاعل والمفعول به في الشاهد الأول وبين المبتدأ والخبر في الشاهد الثاني ، ولا حذف إلا بدليل[١] ، والدليل هو قيام القرائن اللفظية الأخرى التي سهلت العدول عن "التضام" فحصل الحذف ، وهذا معنى قول سيبويه : ((حذف استخفافاً لأن ما أبقوا دليل على ما ألقوا))[٢] ، والحذف لقيام القرينة اللفظية كثير في كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر:[٣]

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[٤]

أي : نحن بما عندنا راضون ، والمحذوف كلمة مفردة استدل على حذفها بأصل التركيب[٥] ؛ لأن المبتدأ يفتقر إلى الخبر , فأيد الأنباري مذهب البصريين في أن الأولى إعمال الثاني ، لجواز الترخص في قرينة "الرتبة" بالقول بالإضمار قبل الذكر ، وجواز العدول عن قرينة "التضام" مستنداً على ذلك بجواز الحذف في الشاهدين المذكورين ؛ لإغناء قرائن لفظية أخرى في الكلام دلت على المعنى ، وسوغت العدول عن قرينة "التضام" بجواز الحذف ، ومنها :

---

(١) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٩١/١) .
(٢) الكتاب ، (٥٦٠/٣) .
(٣) وهو قيس بن الخطيم ، ينظر : ديوان قيس بن الخطيم عن ابن السكيت وغيره ، تحقيق : د. ناصر الدين الأسد ، دار صادر ، بيروت ، {من غير تاريخ نشر} ، {من غير طبعة} ، عدد المجلدات (١) ص ٢٣٦ ، كما نسب إلى : عمرو بن امريء القيس من بني الحارث بن الخزرج الجاهلي ، ينظر معجم الشعراء ، تحقيق : د. عبد الستار أحمد فراج ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، ص٥٥ .
(٤) الشاهد فيه : ((نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ)) ، أراد : نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راضٍ ، ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، (٣١٨/١٠) .
(٥) ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٩٦/١) .

أولاً : قرينة العلامة الإعرابية : في الشاهد الأول انتصب الاسم "فروجَهم" بـ"الحافظين" فالنصب قرينة دالة على أن المضمر المحذوف منصوب وتقديره : "والحافظات فروجَهنّ" ، ومثلها : "الذاكرين الله كثيرا" بنصب لفظ الجلالة "اللهَ" قرينة على تقدير المضمر مع "الذاكرات" أي : والذاكرات اللهَ كثيرا ، وهو معنى قول سيبويه : ((فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه))[١] ، والذي يدل على ذلك أن الواو في قوله "والحافظات" و "الذاكرات" عاطفة مشركة في الإعراب والحكم[٢] كما سيأتي .

وفي الشاهد الثاني ارتفاع قوله : "ورسوله" على أن الواو عاطفة بين الجمل كذلك ، وقد تكون للاستئناف[٣] , والقول بالعطف أولى لما بين الجملتين من تناسب ؛ لأنهما جملتان اسميتان خبريتان ، واختلف في المعطوف عليه حيث : ((حذف الخبر ، وقيل بل هو عطف على الضمير في بريء هو ورسوله ، وعند سيبويه هو محمول على موضع "إن"))[٤] ، فالرفع قرينة على المعنى , والتقدير : ورسوله بريء ، ولهذا وصفت قراءة الرفع[٥] بالصحة ، بينما قراءة كسر اللام تعد كفرا وجهلا[٦] دعا إلى وضع النحو[٧] ، وما ذلك إلا لأن "العلامة الإعرابية" قرينة هامة تؤدي إلى إبراز المعنى ، وتغييرها يؤدي إلى اختلال ذلك المعنى.

ثانياً : قرينة الأداة : في الشاهد الأول الواو عاطفة أشركت ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب والحكم ؛ ولهذا عمل اسم الفاعل "الحافظات" و"الذاكرات" في اسم مقدر لاشتراك الاسم الذي وقع بعد الواو مع ما قبلها في الإعراب والحكم ، فلما عمل اسم الفاعل الذي قبلها في الاسم

---

(١) الكتاب ، (٧٤/١) .
(٢) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ١٥٨
(٣) المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ١٦٣ .
(٤) الباقولي ، إعراب القرآن ، (٧٤٧/١) .
(٥) وهي قراءة الجمهور برفع "رسوله" ، وقرئت بالنصب "رسوله" على أنه مفعول معه أو عطفا على لفظ الجلالة "الله" ، وقيل أنها قراءة : ((ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر وزيد بن علي وأبو رجاء وروح وزيد عن يعقوب والحسن وابن عباس وأبو رزين وأبو ملجز ومجاهد وابن يعمر)) ينظر : الخطيب - عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (٣٤٤/٣) .
(٦) ينظر : الحموي – ياقوت بن عبد الله الرومي ، (ت ٦٢٦هـ) ، معجم الأدباء ، {من غير تحقيق} ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩١م =١٤١١هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٥) ، (٣٢/١) .
(٧) ينظر : القلقشندي – أحمد بن علي الفزاري ، (ت ٨٢١هـ) ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، تحقيق : عبد القادر زكار ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨١م ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (١٤) ، (٣٠٦/١) .

التالي له في قوله : ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ ﴾ ، وقوله : ﴿ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ ﴾ كان ذلك قرينة على أن ما بعد الواو يعمل في اسم مضمر كذلك .

أمّا الشاهد الآخر برفع "رسولُه" فاختلف في الواو , وعليه اختلف في سبب الرفع فيكون رفعه على الابتداء بجعل الواو للاستئناف ، أو رفعه عطفاً على موضع اسم "إنّ" الذي قبل الواو بجعل الواو عاطفة[1] بين الجمل وهو الأولى , والواو قرينة على حذف الخبر " رسولُه " ؛ لدلالة ما قبلها عليه , وتقدير المعنى : ورسولُه بريءٌ[2] ، ويقول السيوطي عن هذا النوع من الحذف : ((يسمى بالاكتفاء وهو أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة))[3] ,والحذف أبلغ من الذكر في مثل ذلك.

ثالثاً : قرينة البنية : أعمل اسم الفاعل في الشاهد الأول ، والقرينة الدالة على ذلك بنيته ؛ حيث بني الاسم للفاعل , وتحققت فيه شروط العمل لوقوعه صلة "أل"[4] ، فعمل اسم الفاعل هنا لم يتحقق بدلالته على الحال أو الاستقبال ، بل بالنظر إلى قرينة "البنية" وهو صياغة اسم الفاعل مقروناً بأل الموصولة ، وهذا معنى قول ابن مالك:[5]

وَأنْ يَكُونَ صِلةَ (أَلْ) ففِي المضِيْ وَغيْرِهِ إعْمَالُه قدْ ارْتُضِيْ

وفي الشاهد الثاني ، إذ إن "رسولُه" مبتدأ والخبر محذوف ، وليس خبراً لمبتدأ محذوف ، وذلك ؛ لأن شرط المبتدأ أن يكون معرفة ؛ لعدم حصول الفائدة في الإخبار عن أمر عام غير

---

(1) السيوطي - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، {بتصرف} ، (٢٣٩/٣) .
(2) ينظر : الباقولي ، إعراب القرآن ، (٣١/١) .
(3) الإتقان في علوم القرآن ، (١٦٣/٣) .
(4) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (١٠٤/٢) .
(5) ويشترط في إعمال اسم الفاعل شروطاً جمعها ابن مالك بقوله :
كَفِعْلِه اسْم فاعل فِيْ العَمَلْ إنْ كَانَ عَن مُضيَّهِ بمَعْزِل
وِ وَلِي اسْتِفهَاماً ، أو حَرْفَ نِدَا أو نَفْياً ، أوْ جَا صفةً ، أو حَرْف
وِ قدْ يكونُ نَعْتُ مِحذوفٍ عُرِفْ فيستحقّ العَمَلَ الذي عُرِفْ
وَإنْ يكونُ صلة (أَلْ) ففِيْ المُضَيْ وَ غَيْرِه إعْمَالُهُ قد ارْتضَيْ
ينظر : المرجع السابق ، (١٠٠/٢ : ١٠٤) .

مخصص[١] ، أما الخبر فيكون نكرة أو معرفة[٢] ، وحقه التأخير عن المبتدأ[٣] ، وهذا يصدق على المقدر المحذوف "بريء" أي : ورسوله بريء ؛ لأن أصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ[٤].

رابعاً : قرينة الربط : في الشاهد الأول تعد "أل" الموصولة أحد الروابط[٥] ، حيث ربطت في الآية الكريمة اسم الفاعل بالسابق عليه ، حيث يقول المبرد : ((فقد يعلم المخاطبون أن الذاكرات متعديات في المعنى وكذلك الحافظات ، لأنه المعنى و الحافظاتها و الذاكراته))[٦] ، حيث تؤدي "أل" وظيفة الربط هنا ، لصلاحية حلول الضمير محلها ؛ لقربها من معنى العهد[٧] .

وفي الشاهد الثاني الهاء في "رسوله" ضمير يعود على مذكور سابق الذي هو لفظ الجلالة ، وأدى الضمير وظيفة الربط ؛ لأنه بديل لإعادة الذكر ، وهو أيسر في الاستعمال وأدعى إلى الخفة والاختصار ، واتصاله يؤدي وظيفة الاقتصار[٨] ، وهذه الفوائد في استعمال الضمير الرابط تلاحظ في الشاهد بالمقابلة بين قوله : "رسوله" وبين إعادة الذكر في مثل : رسول الله ، ففي استعمال الضمير في الآية خفة , واختصار , واقتصار بتمييز "محمد" ﷺ عن سائر البشر .

خامساً : قرينة المطابقة : وتحدث في أمور خمسة[٩] ، وفي الشاهد الأول حصلت المطابقة في "العلامة الإعرابية" بين الوصف المعطوف "الحافظات" و"الذاكرات" حيث جاءت منصوبة وعلامة النصب الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم ، عطفاً على المذكور السابق المنصوب , وهو المعطوف عليه "الحافظين" "الذاكرين" , وعلامة النصب فيه الياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وكذلك المطابقة في "الشخص" وهو الضمير "الغائب" ، فلما كانت مطابقة الضمير للمذكور السابق جمعاً وتذكيراً في قوله : ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ﴾ فإن المطابقة حاصلة للضمير

---

(١) العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، {بتصرف} ، (١٣٠/١) .
(٢) ابن السراج ، الأصول في النحو ، {بتصرف} ، (٦٥/١) .
(٣) ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٤٨١/١) .
(٤) ابن هشام ، مغني اللبيب ، {بتصرف} ، (٥٨٧/١)
(٥) ينظر : حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٤٣/١) .
(٦) المقتضب ، (٧٢/٤) .
(٧) حسان – تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٣٤/١) .
(٨) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٣٧/١) .
(٩) ينظر : حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٢ .

المحذوف مع مرجعه في قوله: "الذاكرات" و"الحافظات" كالمطابقة في "النوع" لدلالته على المؤنث ، و"التعيين" لأن الضمير معرفة عائد على معرف بـ"أل" ، فيكون تقدير المعنى : "والحافظات فروجهنّ"[1] غيبة وجمعاً وتأنيثاً ، وكذلك "المطابقة" الحاصلة في الشاهد الثاني بين الضمير في قوله "رسوله" ومرجعه السابق وهو لفظ الجلالة "الله" في الغيبة والإفراد والتذكير .

سادساً : التبعية : وهي إحدى القرائن المعنوية التي دلت على معنى "النسق" حيث : ((تتضافر فيه قرينة التبعية وقرينة الأداة ومطابقة الحركة))[2] ، وتضافرت معها قرائن لفظية منها قرينة الأداة "واو" العطف ،والمطابقة في حركة النصب بين المعطوف "الحافظات" والمعطوف عليه "الحافظين" ، وبين "الذاكرين" و"الذاكرات" ، ومثلها في الشاهد الثاني ، دلت عليها "الأداة" وهي واو العطف ، و"المطابقة" الحاصلة بين الضمير في قوله : {رسوله} ، ومرجعه : {الله} ، ولكن المخالفة أو عدم "المطابقة" في الحركة أو العلامة برفع "رسوله" ونصب لفظ الجلالة "الله" هو الذي جعل النحاة يختلفون بجعل العلاقة تقوم على "التبعية" بالعطف , أو على غيرها للاستئناف.

ولقيام القرائن السابقة في الدلالة على المعنى جاز العدول عن قرينة "التضام" بجواز الحذف ، وهذا ما لاحظه الأنباري في رده على الكوفيين لقولهم بعدم جواز الإضمار قبل الذكر وتمسكهم بقرينة "الرتبة" ، حيث يقول : ((قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب))[3] ، فيلاحظ تضافر قرائن لفظية أخرى أغنت عن الذكر , كما يلاحظ التداخل بين القرائن النحوية ,فالإضمار قبل الذكر قد يكون عدولا عن "التضام" بالقول بالحذف , أو من الترخص في "الرتبة" , أو "الربط" بتقديم الضمير المحذوف على مرجعه المتأخر , مما يدلّ على صعوبة دراسة النحو العربي في ضوء منهج "القرائن النحوية" ؛ في مقابل سهولة دراسته في ضوء نظرية العامل النحوي عند القدماء , والله أعلم .

---

(1) ينظر : الجصاص - أبو بكر أحمد بن علي الرازي (ت : ٣٧٠هـ) ، أحكام القرآن ، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٥) ، (١٢١/٣) .
(2) حسان – تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٤ .
(3) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٩٣/١) .

ويمكن تلخيص القرائن السابقة في الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		العلامة الإعرابية	الأداة	البنية	الربط	المطابقة	التبعية
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾	المعنى	المشاركة بين المعطوف والمطوف عليه في الحكم والإعراب .	الواو عاطفة تشرك ما بعدها لما قبلها في الإعراب والحكم .	اسم الفاعل يعمل مطلقاً إذا وقع صلة للألف واللام لوقوعه موقع الفعل .	"أل" الموصولة تربط الاسم التالي لها بالكلام السابق وفيها معنى الضمير .	تحدث المطابقة بين التابع والمتبوع في أمور وهي : *العلامة الإعرابية . *الشخص . *العدد . *النوع . *التعيين .	عطف النسق هو أحد التوابع التي تتضافر معه قرائن لفظية أخرى أهمها :قرينة الأداة والمطابقة في الإعراب .
	المبنى	الحافظين فروجهم ← مفعول به (منصوب) ← التقدير : (والحافظات فروجهن) ← مفعول به (محذوف) ← استدل عليه من الكلام السابق. + الذاكرين الله ← مفعول به (منصوب) ← التقدير : (والذاكرات الله) ← مفعول به (محذوف) ← استدل عليه من الكلام السابق .	الحافظين فروجهم والحافظات ← أداة عطف ← مشركة في الإعراب والحكم ← التقدير : (والحافظات فروجهن) ← محذوف استدل عليه من العطف + الذاكرين الله كثيراً والذاكرات ← أداة عطف ← مشركة في الإعراب والحكم ← التقدير : (والذاكرات الله) ← محذوف ← استدل عليه من العطف	الحافظات (فروجهن) ← اسم فاعل قبله لاصقة (أل) ← يرفع الفاعل وينصب المفعول بدون شروط ← مفعول به ← محذوف ← استدل عليه من بنية الاسم المتقدم + والذاكرات (الله) ← اسم فاعل مسبوق بـ(أل) ← يرفع الفاعل وينصب المفعول دون شروط ← مفعول به ← محذوف ← استدل عليه من بنية الاسم المتقدم	والحافظات = الحافظاتها ← المعنى : (الحافظات فروجهن) ← الحذف لفائدة : الاختصار والاقتصار + والذاكرات = الذاكراته ← المعنى : (الذاكرات الله) ← الحذف فائدة: الاختصار والاقتصار	الحافظين فروجهم والحافظات ← معطوف عليه / معطوف ← المطابقة في : (الإعراب (النصب) الشخص (الغيبة) العدد (الجمع) التعيين التعريف بـ(أل)) + الذاكرين الله ... والذاكرات ← معطوف عليه / معطوف ← المطابقة في : (الإعراب (النصب) الشخص (الغيبة) العدد (الجمع) التعيين (التعريف) بـ"أل")	الحافظين ... و الحافظات ← (متبوع) (الأداة) (تابع) ← المطابقة في الإعراب (علاقة تبعية) + الذاكرين ... و الذاكرات ← (متبوع) (الأداة) (تابع) ← المطابقة في الإعراب (علاقة تبعية)
قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ ﴾	المعنى	الرفع علم الإسناد والاسم المرفوع المبدوء به الكلام يحتاج إلى خبر .	الواو عاطفة جملة اسمية على أخرى سابقة لها أو هي حرف استئناف ويليها جملة ابتدائية اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فتتكون من مبتدأ وخبر .	المبتدأ اسم مخبر عنه والخبر مسند إلى ما تقدمه لفظاً فهو وصف للمبتدأ في المعنى .	الضمير يذكر متأخراً ولابد أن يكون له مرجع متقدم عليه ويغني عن إعادة الذكر .	تحصل مطابقة الضمير لمرجعه في الشخص والعدد والنوع والتعيين .	عطف النسق هو أحد التوابع التي تتضافر معه قرائن لفظية أخرى أهمها : الأداة ، والمطابقة في الإعراب .
	المبنى	إن الله بـريء ... ورسـولُه ← مبتدأ (مرفوع) ← التقدير : (ورسولُه بـريء) ← خبر محذوف مستدل عليه من الكـلام السـابق	إن الله بريء ...و رسولُه ← الواو عاطفة بين الجمل أو للاستئناف ← تقع بعدها الجملة : التقدير : (ورسوله بريء) ← محذوف مدلول عليه من الكلام السابق	إن الله بريء ... ورسولُه ← اسم معرفة (مبتدأ) ← التقدير : (ورسوله بريء) ← المحذوف نكرة (خبر)	إن الله بريء ... ورسوله ← المرجع / الهاء (الضمير) ← فائدة : الاقتصار و الاختصار ← المعنى : (رسول الله) ← (ربط) = إحالة بالضمير	إن الله بريء ... ورسولُه ← المرجع / الهاء الضمير ← مطابقة في : (الشخص (الغيبة) العدد (الإفراد) التعيين (التعريف) النوع (التذكير))	إن الله بريّ ... ورسولُه ← الأداة ← المتبوع (منصوب) / التابع (مرفوع) ← عطف أو استئناف ← عدم المطابقة في الإعراب = عطف الجمل (أولى) أو استئناف.

٨- قراءة : ﴿ ألا يَا اِسْجُدُوا ﴾ من قوله تعالى : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴾[١]

أورد الأنباري هذه القراءة[٢] في مسألة : القول في "نعم" و"بئس" ، أفعلان هما أم اسمان[٣] ، وذهب مذهب البصريين على أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان ؛ وذكر الشاهد السابق رداً على مذهب الكوفيين بالقول باسميتهما بدليل دخول النداء عليهما في مثل قول العرب : "يا نعم المولى ، ونعم النصير أنت" ، والنداء من خصائص الأسماء[٤] ، ولا يجوز على مذهبهم أن يكون المنادى محذوفاً للعلم به ، والتقدير : يا الله نعم المولى ؛ لأنه يشترط لتقدير حذف المنادى أن يلي حرف النداء فعل أمر أو ما جرى مجراه[٥] من الطلب ، فمنعوا القول بالترخص في "التضام" بملاحظة "التنافي" بين النداء و "نِعْم" ؛ فمنعوا حذف المنادى مع "نعم" و"بئس" خلافاً للشاهد المذكور الذي جاز فيه حذف المنادى ، ووقوع الترخص في قرينة "التضام" لتحقق شرط "التضام" فيه ، وهو دخول الأداة على الفعل الأمري خاصة ، وتمسك الكوفيين بشرط "التضام" هو الذي دعاهم إلى القول باسمية "نعم" و"بئس" ؛ لجواز دخول حرف الجر والنداء عليهما[٦] من جهة ، وكونهما ليسا من بنية الفعل الأمري أو الطلبي من جهة أخرى ، ويقوي مذهبهم في عدم جواز القول بالترخص في قرينة "التضام" في المثال موضع الخلاف سببان : ((أحدهما : أن "يا" نابت مناب الفعل المحذوف ، فلو حذف المنادى لزم حذف الجملة بأسرها ، وذلك إخلال ، والثاني : أن المنادى معتمد المقصد فإذا حذف تناقض المراد))[٧] ولكن هذا الدليل ينفي القول بالحذف ، ولكنه لا يؤكد اسمية "نعم" و"بئس".

---

(١) سورة : النمل ، الآية : (٢٥) .
(٢) وهي قراءة : ((أبو جعفر والكسائي ورويس عن يعقوب وابن عباس والزهري والسلمي وطلحة وحميد الأعرج والحسن والشنبوذي والمطوعي وقتادة وأبو العالية والأعمش وابن أبي عبلة)) ينظر : الخطيب - د. عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (٥٠٤/٦) ، وقراءة المصحف : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ ﴾ ، وبها قرأ : ((أبو عمرو وعاصم ونافع وحمزة وابن مسعود)) ينظر : المرجع السابق ، (٥٠٥/٦) .
(٣) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، (٩٧/١) .
(٤) ينظر : الأنباري ، أسرار العربية ، (١٠٣/١) .
(٥) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٩٩/١) .
(٦) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١١٥ .
(٧) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٣٥٧ .

ولهذا ذهب الأنباري مذهب البصريين بالقول بفعلية "نعم" و"بئس" ، وردّ مذهب الكوفيين لجواز الترخص في قرينة "التضام" بحذف المنادى في المثال كما في قراءة : {ألا يا اسجدوا} ، لحصول "التنافي" بين أداة النداء ، ومبنى الفعل ، ولا فرق في ذلك بين الفعل الخبري والطلبي[١] ، ولكن القول بالترخص في قرينة "التضام" بحذف المنادى في قولهم : "يا نعم المولى" ، بتقدير : يا الله نعم المولى يمكن أن يدل على فعلية "نعم" و"بئس" حملاً على الشاهد المذكور ، ولكنه لا يؤكد فعليتهما ، وأصل الخلاف يرجع إلى تقسيم الكلمة عند قدماء النحاة وهي : ((إمّا اسم وإما فعل وإما حرف ؛ لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم ، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل ، وإن لم تدل على معنى في نفسها بل في غيرها فهي حرف))[٢] ، وهذه التعريفات الثلاثة لا تنطبق على صيغتي المدح أو الذم ؛ لأنهما لا تدلان على معنى الفعل الماضي ، ولكن معناهما هو : ((الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم))[٣] وهذه خاصية تميزهما ؛ وهما من قبيل الإنشاء غير الطلبي الذي لا يعد إنشاء محضاً كفعل الأمر في الشاهد , لا يعد خبراً محضاً كما يرى الأنباري بتأييد مذهب البصريين[٤] ، كما أنهما قد أخذتا من خصائص الأسماء وخصائص الأفعال , وهو سبب الخلاف فيهما[٥] حتى استحقتا أن تجعلا قسماً خاصاً ، ولذلك وفق الدكتور تمام حسان بجعله "الخوالف" قسماً برأسه ؛ لأن لها خصائصها من حيث "التضام" بطريقة معينة وثابتة تجري مجرى الأمثال[٦] ؛ حيث إنه : ((يذكر بعد "نعم" و "بئس"

---

(١) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (١١٧/١) .
(٢) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (١٥/١) .
(٣) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٥ .
(٤) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١١٧/١) .
(٥) استدل البصريون ومعهم الكسائي من الكوفيين على فعليتهما بثلاثة أوجه : ((أحدها اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما ، والثاني : اتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم وحكاها الكسائي والأخفش ، والثالث : بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال الماضية)) ينظر : المرادي - توضيح المقاصد والمسالك ، (٩٠٢/٢) .
وذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان، واستدلوا على ذلك بخمسة أوجه: الأول: دخول حرف الجر عليهما ،... والثاني: قول العرب : "يا نعم المولى" فنداؤهم "نعم" يدل على أنهما اسمان، والثالث: لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ... والرابع: أنهما لا يتصرفان ، ... والخامس: جاء عن العرب قولهم : نعيم الرجل ، وليس في أمثلة الأفعال فِعيْل ...)) ينظر : الأنباري ، أسرار العربية ، {بتصرف} ، ص ٩٦ : ٩٨ .
(٦) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٤١/٧) .

، وفاعلهما ، اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح أو الذم))[1] ، ومن حيث " الرتبة " ؛ لأن رتبة الخوالف مع ضمائمها محفوظة[2] ، وتكون مرتبة كالآتي : **(الخالفة + الفاعل + المخصوص)** ، وكذلك من حيث "البنية" حيث إن "نعم" و"بئس" من الصيغ المسكوكة غير المشتقة[3] ، فإن كان بناؤهما على الفتح دليلاً على فعليتهما عند البصريين ، فإن عدم تصرفهما دليل على اسميتهما عند الكوفيين[4] ، كما أنهما لا تنقلان إلى غيرهما من أقسام الكلم ، بينما ينقل إليهما ؛ وذلك مثل نقل : ((صيغة "فعُل" بضم العين إلى المدح والذم ، ونقل الفعل الماضي "حبّ" إلى المدح مثبتاً وإلى الذم منفياً))[5] ، ومن حيث "التعليق" فإنهما تؤديان دور المسند دائماً ، وهو دور الفعل في التعليق ، وربما هذا الذي دفع البصريين والأنباري إلى القول بفعليتهما ، ولكنهما تحملان معنى "الإفصاح"[6] عن تأثر وانفعال، وهو معنى يخالف معنى الفعل والاسم أيضاً .

ولهذا ساغ دخول حرف النداء عليهما بخلاف دخوله على الفعل ، ومع ذلك وقع الترخص بدخول حرف النداء على الفعل الطلبي الذي لا خلاف في فعليته ، وذلك في قراءة : {ألا يا اسجدوا} لقيام قرائن عدة دلت على المعنى ، وسوغت الترخص في قرينة "التضام" ، ومنها :

أولاً : قرينة الأداة : يلاحظ أن الشاهد مبدوء بأداتين متتاليتين :

الأولى : "ألا" ، وهي من الأدوات الداخلة على الجمل ، ولها الصدارة في الكلام[7] ، وهي تدل على : ((تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وإفادتها التحقيق من حيث تركبها من الهمزة و "لا"))[8] .

---

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (١٥٦/٢) .
(٢) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٧ .
(٣) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٤) الأنباري - أبو البركات ، أسرار العربية ، {بتصرف} ، ص ٩٦ : ٩٨ .
(٥) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، ص ٦٦ .
(٦) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٥ .
(٧) ينظر : المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .
(٨) السيوطي ، همع الهوامع ، (٥٨٩/٢) .

الثانية : "يا" وقيل هي هنا لمجرد التنبيه لا النداء ، ومعناها : ألا ها اسجدوا[١] ، ومما يدل على معنى التنبيه فيها قرينة "التضام" ؛ حيث وليها الأمر[٢] ، وفي ذلك يقول ابن جني : ((ليس المنادى هنا محذوفاً ولا مراداً كما ذهب إليه محمد بن يزيد ، وأن "يا" هنا أخلصت للتنبيه مجرداً))[٣] ، ويظهر من ذلك أن قرينة "التضام" في الشاهد - موضع الدراسة - هي التي دلتّ على معنى التنبيه فيها ؛ وهذا وفقاً لرأي من ذهب إلى عدم جواز الترخص في "التضام" ، وليس في الكلام منادى محذوف ، ولكن "يا" التي في قولهم : "يا نعم المولى و يا نعم النصير أنت" لا يصحّ أن تكون للتنبيه[٤] عند القول بفعلية "نِعْم" أو اسميتها ؛وذلك لأن النداء هنا خطاب موجه إلى الله تعالى ، والتنبيه يكون للغافل أو الساهي ، ولكن المراد التنبيه على إرادة المدح والثناء لله تعالى , وليس تنبيه المنادى ؛ فظهر الفرق بينهما .

وتعد "يا" إحدى القرائن في بيان المعنى ؛ وذلك لأنها دلت على أن ما بعدها ليس منادى إذا وليها فعل أو حرف[٥] ؛ فيكون دخولها عليهما لفظياً[٦] ، وهذا يعني دخولها للدلالة على التنبيه لا النداء وليس في ذلك ترخص في "التضام" ، كما يرى الفارسي ، أما عند القول بالترخص في قرينة "التضام" تكون "يا" دالة على معنى "النداء" ، والقول بحذف المنادى[٧] ؛ وذلك بقرينة "الاختصاص" لأن النداء من خصائص الأسماء ، وقرينة "التنافي" لأن من أصول النحو العربي أن لا يدخل الحرف على حرف بمعناه[٨] وكلا الظاهرتين من ظواهر "التضام و"ألا" دلت على التنبيه ومثلها "يا" أيضاً في الدلالة على التنبيه ، وذلك توكيد لمعنى "التنبيه" وليس ترخصاً.

---

[١] ينظر : ابن جني ، الخصائص ، (١٩٦/٢) .
[٢] المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٣٨١ .
[٣] ابن جني ، الخصائص ، (٣٧٦/٢) .
[٤] ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (١٢١/٨) .
[٥] ابن هشام ، مغني اللبيب ، {بتصرف} ، (٤٨٨/١) .
[٦] ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (١٩/١) .
[٧] السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٣٤/٤) .
[٨] ينظر : الزجاج ، إعراب القرآن ، (٥٢٥/١) .

ثانياً : قرينة البنية : يشترط في جعل "يا" لمجرد التنبيه أن يليها أحد أمور[١] كأن يليها الأمر ، كما في الشاهد حيث تلاها فعل الأمر : "اسجدوا" وهذا يقوي قول من قال بأن "يا" دالة على معنى التنبيه ،والقول بأن "يا" دالة على التنبيه من قبيل تعدد المعنى الوظيفي ؛وليس من قبيل النقل ؛لأنها باقية على حرفيتها ، فهي في حيز قسمها من أقسام الكلم ولم تنقل إلى غيره[٢]، وليس في ذلك ترخص في "البنية" ،أمّا عند القول بأنها للنداء فلابد من تقدير محذوف فيكون من قبيل الترخص في "التضام" ،وعلى هذا فإن الرأي الأول أولى بملاحظة "البنية" .

ثالثاً : قرينة التضام: يمتنع دخول "يا" النداء على الفعل ؛ لأن الفعل لا يكون منادى ، وعند حصول ذلك يمكن اعتبار أحد أمرين : الأول : أن تكون "يا" لمجرد التنبيه بمعنى "ها"بالعدول عن "البنية" ، والثاني : أن يكون المنادى محذوفاً بالترخص في "التضام" ، ويضعف هذا القول أن: ((الآمر والداعي يحتاجان إلى توكيد اسم المأمور والمدعو بتقديمه على الأمر والدعاء))[٣] ، ، ومن أصول النحو العربي أنه لا يجوز دخول حرف على حرف بمعناه[٤] ، لعلاقة "التنافي" في "التضام" أيضاً إذ إن "يا" حرف تنبيه كما يقول سيبويه : ((ألا تراها في النداء وفي الأمر كأنك تنبه المأمور))[٥] ، وفي الشاهد موضع الدراسة سبقت "يا" بحرف تنبيه آخر وهو "ألا" ، وعلى ذلك : ((لا منادى هناك وجمع بين تنبيهين تأكيداً ؛ لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر))[٦] ،فيكون دخول الأداة على أداة مثلها دلالة على اتحاد معناهما

---

(١) يقال : ويليها أحد خمسة أشياء : الأمر ، نحو : {ألا يا اسجدوا} في قراءة الكسائي ، وقول الشاعر :
ألا يا اسقياني قبْلَ غَارةِ سَنْجَال والدعاء ، كقول الشاعر :
يَا لَعِنْةَ اللهِ وَالأقوامِ كُلِّهِمِ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
و(ليت) ، نحو : {ياليتني كنت معهم} ، و"رُبّ" نحو : *يا رُبّ سارٍ بَاتَ مَا تَوَسَّدَا* ، و"حبذا" : كقول الشاعر : يَا حَبذَا الرَيَّانُ مِنْ جَبَلٍ وَحَبّذَا سَاكِنُ الرَّيَانِ مَنْ كَانَا
، ينظر : المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، {بتصرف} ، ص ٣٥٥ : ٣٥٧ .
(٢) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٣٨/١) .
(٣) البغدادي ، خزانة الأدب ، (٢٠٨/١١) .
(٤) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٣٣٣/١) .
(٥) الكتاب ، (٢٢٤/٤) .
(٦) ابن يعيش - شرح المفصل ، (٢٤/٢) .

لتقوية المعنى وتوكيده ، وإن كان كلا المعنيين صحيحين وقد وردا في كتب التفاسير والقراءات ، ولكن القرائن تتضافر على ترجيح القول الثاني فتكون "يا" لمجرد التنبيه ، وليس في الشاهد ترخص في قرينة "التضام" بالحذف .

ويظهر من ذلك أن الخلاف في "نعم" و"بئس" يرجع إلى التقسيم الثلاثي للكلمة ؛ وقد فطن الدكتور تمام حسان إلى ذلك ؛ فقسم الكلمة إلى سبعة أقسام ملاحظاً الاختلاف بين كل قسم وآخر من حيث المبنى والمعنى ، وأقسام الكلم عنده هي : الاسم - الصفة - الفعل - الضمير - الخالفة - الظرف - الأداة[1] .

وعلى ذلك كان الأولى في توجيه الشاهد في قراءة من قرأ : {ألا يا اسجدوا} بملاحظة قرينة "الأداة" ، وتعدد المعنى الوظيفي بجعل "يا" دالة على معنى التنبيه لا النداء والمعنى : (ألاها اسجدوا) وهو أولى من القول بالحذف في "التضام" ؛ لأنه على سبيل الأسلوب العدولي ، الذي يكثر استعماله ، بينما القول بحذف المنادى هو من الترخص في "التضام" للتنافي ، والأولى أن يحمل القرآن وقراءاته على الوجه الأقوى ، أمّا "يا" في قولهم : "يا نعم المولى" فهو أسلوب عدولي بتقدير حذف المنادى وأصل الكلام : "يا الله نعم المولى" لأن "نعم" خالفة للمدح , و "يا" فيها للنداء ؛ وذلك بإدخُال أداة النداء على خالفة المدح مباشرة لتقوية معنى المدح والثناء , كما حذف المنادى الذي هو مخصوص بالمدح ؛ وذلك لوضوح المعنى من جهة , ولتأكيد الثناء والمدح من جهة أخرى .

---

[1] ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩٠ .

وهذا التوجيه يخالف ما ذهب إليه الكوفيون الذين قالوا بحذف المنادى في الشاهد مع عدم حذفه مع "نعم" و"بئس" لأنهما اسمان ، كما أنه يخالف ما جاء به البصريون والأنباري بحمل قولهم: "يا نعم المولى ونعم النصير" على الشاهد القرآني والقول بالترخص في "التضام" بحذف المنادى فيهما ، ولو فصل القدماء بين أقسام الكلم بملاحظة "المبنى والمعنى" لما حصل خلاف بينهم في أن "نعم" و"بئس" خالفة للمدح أو الذم ؛ فهما ليستا اسمين ولا فعلين ؛ ولهذا فإن دخول حرف النداء عليهما كونهما "خالفة" ليس على حد دخوله على فعل الأمر في قراءة من قرأ: {ألا يا اسجدوا} كونه أحد أنواع "الفعل" ؛ لأن دخول النداء على الخوالف يعد أسلوباً عدولياً ؛ لإرادة التنبيه على مدح أو ذم المنادى ، بينما دخوله على فعل الأمر يعد ترخصاً ؛ وذلك بالقول بالحذف في "التضام" ، ومن أهم الفروق بين الرخصة والأسلوب العدولي:((أن الرخصة يعتذر عنها ولا يعتذر عن الأسلوب العدولي))[1]، وهنا يظهر عدم دقة قياس دخول أداة النداء على "نعم" و"بئس" على دخولها على الفعل الأمري في الشاهد موضع الدراسة كما فعل الأنباري عند تأييد رأي البصريين؛ لتأكد فعلية ما بعد "يا" النداء في الشاهد موضع الدراسة؛ ولأن الأرجح في "نعم" و"بئس" أن تكونا خالفتين للمدح والذم وليستا فعلين ولا اسمين من جهة ، ولأن الفعل الواقع بعد "يا" النداء في الشاهد من قبيل الإنشاء الطلبي كونه فعل أمر ، بينما تدل "نعم" و"بئس" على معنى الإنشاء غير الطلبي وهو التأثر على طريقة المدح أو الذم من جهة أخرى , والله أعلم .

---

[1] حسان - تمام ، البيان ، البيان في روائع القرآن ، (١٣/١) .

ويمكن تخليص القرائن الدالة على المعنى في الشاهد موضع الدراسة في الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		الأداة	البنية	التضام
قراءة : ﴿أَلا يَا اسْجُدُوا﴾	المعنى	أداة داخلة على الجملة معناها الاستفتاح والتحقيق تلتها أداة داخلة على المفردات ورتبتها التقدم ومعناها التنبيه.	إذا وقع بعد "يا" النداء فعل أمر تكون "يا" حرف لمجرد التنبيه (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد) لأنها باقية على حرفيتها.	١-يختص النداء بالأسماء ولا ينادى الفعل ، ودخول حرف النداء على الفعل الأمري لفظاً يدل على أحد أمرين : أ- "يا" لمجرد التنبيه بمعنى "ها" (لا ترخص في التضام) . ب-حذف المنادى من قبيل الافتقار في قرينة التضام (ترخص في التضام) . والقول الأول أولى لأنه لا ترخص فيه.
	المبنى	ألا يا اسجدوا أداة استفتاح وتحقيق — أداة تنبيه واستفتاح توكيد للتنبيــه	ألا يا اسجدوا حرف تنبيه (غير نداء) — فعل أمر بنية لا يناسبها دخول حرف النداء (اختصاص) — (تنافٍ)	ألا يا اسجدوا = ألا ها اسـجدوا بمعنى (ها) = تنبيه = العدول عن البنية يا = (تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد) + عدم الترخص في التضام (الأولى) = أو ألا يا اسجدوا = ألا يا هؤلاء اسجدوا (هؤلاء) = منادى محذوف المنادى = محذوف لأن "يا" تفتقر لمنادى (اسم) = الترخص في التضام والقول بالحذف.

٩- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾[١]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾[٢]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾[٣]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾[٤]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾[٥]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾[٦]

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾[٧]

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾[٨]

ذكر الأنباري الشواهد السابقة في مسألة : القول في "نعم" و"بئس" ، أفعلان هما أم اسمان[٩] ؛ فأسقط حجة الكوفيين بالقول باسمية "نعم" و"بئس" ، بقرينة "التضام" ؛ لدخول حرف الجر عليهما في مثل قول العرب : "نعم السير على بئس العير"[١٠] ، وقولهم : و"الله ما هي بنعم المولودة[١١] ، وأيد مذهب البصريين بالقول بفعليتهما ، وذلك بالعدول عن قرينة "التضام" ، بحذف كلمة "الحكاية" ، أو "القول" من السياق ، والتقدير في مثل ذلك : نعم السير على مقول فيه بئس العير ، و والله ما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة[١٢] , وهذا الحذف يشبه الحذف

---

(١) سورة : البقرة ، الآية : (١٢٧) .
(٢) سورة : آل عمران ، الآية : (١٠٦) .
(٣) سورة : الرعد ، الآية : (٢٣) ، (٢٤) .
(٤) سورة : سبأ ، الآية : (١١) .
(٥) سورة : الزمر ، الآية : (٣) .
(٦) سورة : غافر ، الآية : (٧) .
(٧) سورة : الواقعة ، الآية : (٦٥) .
(٨) سورة : البينة ، الآية : (٥) .
(٩) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٩٧/١) .
(١٠) ينظر : الأنباري ، أسرار العربية ، ص ١٠٣ .
(١١) ينظر : الوراق ، علل النحو ، ص ٢٩٢ .
(١٢) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١١٢/١) .

في الشواهد المذكورة ؛ لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في نحو قوله تعالى:﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴾ ، وكحذف القول كثيرا كما في باقي الشواهد ، والجامع بين كل هذه الشواهد هو حذف كلمة من "التضام" ؛ لقيام علاقة "التلازم"[١] ؛ لما بين الطرفين من الافتقار"[٢] ، كما يجمع بينها - على اختلاف المحذوف منها - كثرة هذا النوع من الحذف على جهة الأسلوب العدولي في "التضام" ، وليس ترخصا[٣] فيه ، وذلك بدافع أمن اللبس ووضوح المعنى ، وقيام قرائن عدة تضافرت على بيان المعنى مع حصول الحذف ، وأهم هذه القرائن ما يأتي:

أولاً : قرينة الأداة : في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ ﴾ تعدّ الأداة "أمّا" على الأرجح حرف فيه معنى الشرط[٤] ، مؤول بـ"مهما يكن من شيء" عند سيبويه[٥] ؛ فيقوم مقام أداة الشرط وفعل الشرط ، ويجاب عنه بفاء لازمة لا تحذف إلا مع قول أغنى عن المحكي به ، ويظهر ذلك في قوله تعالى : ﴿أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾ ، وتقدير المعنى : فيقال لهم أكفرتم[٦]، فكانت "الأداة" وهي "الفاء" اللازمة قرينة على القول المحذوف معها , وفي قوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ حيث تعدّ الأداة "أن" من الأدوات التي يتعدّد معناها الوظيفي[٧] ، وجاءت هنا

---

[١] حيث : ((إذا ذكر أحد ركني الجملة دون الآخر فالذي لم يرد ذكره محذوف)) ينظر : حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ٦٢ .

[٢] سواء أكان الافتقار متأصلا ، وهو الذي يكون على مستوى اللفظ والوظيفة معاً كافتقار الجار إلى المجرور ، أو الافتقار غير المتأصل ، وهو الذي يكون على مستوى الوظيفة فقط كافتقار الصفة إلى الموصوف ، ينظر : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

[٣] وسبق التفريق بين "الترخص" ، و"الأسلوب العدولي في هذا البحث ، ص : ٩٣ .

[٤] حيث : ((ذهب ثعلب إلى أنّ "أمّا" جزءان ، وهي "إن" الشرطية و"ما" حذف فعل الشرط بعدها ففتحت همزتها مع حذف الفعل وكسرت مع ذكره)) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٨٩ .

[٥] ينظر : الكتاب ، (١٣٧/٣) .

[٦] ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٥٢٣ .

[٧] حيث قد تكون "أن" مصدرية ، أو مخففة من الثقيلة ، أو مفسرة ، أو زائدة ، أو شرطية ، أو نافية ، ويتضح معناها من خلال السياق ، ينظر : المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ٢١٦ : ص ٢٢٧ .

مفسرة ، وهي : ((التي يحسن في موضعها "أي" وعلامتها أن تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه))[١] ، ووقوع فعل الأمر بعدها دلّ على أنها التفسيرية ، وليست المصدرية[٢] ، خلافاً للكوفيين الذين ينكرون التفسيرية البتة[٣] ، وجاءت مفسرة لقوله : ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾ ، والمعنى : ((أشعرناه بتسخير الحديد ليقدم على صنعه))[٤] ، والمراد : دروع الحديد[٥] ، فكانت الأداة الدالة على التفسير قرينة على الموصوف المحذوف ؛ حيث إنه من الحديد تصنع الدروع ، وتقدّم ذكر الحديد دلّ عليه[٦] ؛ فكانت "سابغات" صفة لموصوف محذوف[٧] .

ثانياً قرينة التضام : في قوله : ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾ يلاحظ معنى "الملابسة" لحال إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام ؛ لأن بناءهما قواعد البيت يطلبان به القبول من الله تعالى[٨] ، كما أنها وقعت بعد تمام الكلام السابق ، وسبقها المعرفة "إبراهيم وإسماعيل" ، وحق الحال أن تكون نكرة ، وصاحبها معرفة[٩] ، وجملة : ﴿ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾ لا تصلح أن تكون حالا لأنها جملة طلبية "دعاء" ، و يشترط في جملة الحال أن تكون جملة خبرية[١٠] ،وعدم تحقق شرط " التوارد " , وحصول

---

[١] المرادي ، الجنى الداني ، ص ٢٢٠ .
[٢] لأن المصدرية من الموصولات التي قيل إنها : ((يضعف وصلها بالأمر لوجهين : أحدهما : أنها إذا قدرت مع الفعل بالمصدر فات معنى الأمر ، والثاني : أنه لا يوجد في كلامهم "يعجبني أن قم" ولا "أحببت أن قم" ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك)) ينظر : المرجع السابق .
[٣] وعلتهم في ذلك : ((إذا قيل كتبت إليه أن قم لم يكن قم نفس كتبت)) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٤٧.
[٤] ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، (١٥٦/٢٢) .
[٥] ينظر : الطبري ، جامع البيان ، (٦٧/٢٢) .
[٦] الأزهري - الشيخ خالد بن عبد الله (ت : ٩٠٥هـ) ، شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، الطبعة الثالثة ، ٢٠١١م ، عدد الأجزاء (٣) ، (١٢٧/٢) .
[٧] مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، {بتصرف} ، (٦٦٦/٢) .
[٨] الطبري ، جامع البيان ، {بتصرف} ، (٥٥١/١) .
[٩] ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (٦٢/٢) .
[١٠] ولجملة الحال ثلاثة شروط : أن تكون خبرية ، غير مصدرة بما يدل على الاستقبال ، وأن تكون مرتبطة بالواو والضمير أو بأحدهما ، ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك ، {بتصرف} ، (٣٠٣/٢ : ٣٠٦) .

"التنافي" بين "الحال" ومعنى "الطلب" قرينة دلت على المحذوف ، والمعنى: يقولان ربنا تقبل منا[١] ، فكان "التضام" إحدى القرائن الدالة على المعنى ، وذات الشيء يقال في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾ ، والمعنى : يقولون ربنا وسعت كل شيء[٢].

ومثله قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ حيث إنّ الأداة "أمّا" تقوم مقام الشرط وفعل الشرط[٣] ، ويشترط أن يليها جواب الشرط ، ولا يصلح أن يكون قوله : ﴿ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ جواب "أمّا" ؛ وذلك : ((لأن الاستفهام لا يصدر إلا من مستفهم ، وذلك القول هو جواب أمّا ، ولذلك لم تدخل الفاء على {أكفرتم} ليظهر أنه ليس هو الجواب وأن الجواب حذف برمته))[٤] ، فكان شرط "التوارد" في "التضام" وحصول "التنافي" قرينة على المحذوف ، ومن ذلك عدم صلاحية قوله : {أكفرتم} للجواب لأنه استفهام[٥] أو طلب ، وحذف فاء الجواب مع القول كثير[٦]، والمعنى: فأما الذين كفروا فيقول لهم : أكفرتم[٧] , ومثله قوله تعالى :﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ حيث إن قوله : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ لا يصلح أن يكون حالاً بقرينة " التنافي " في التضام , وذلك لتضمن الجملة معنى الدعاء[٨] ، فوجب القول بالحذف ,

---

(١) ينظر : الجصاص ، أحكام القرآن ، ص ٩٩ .
(٢) ينظر : الطبري ، جامع البيان ، (٤٤/٢٤) .
(٣) المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٥٢٥ .
(٤) ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، (٤٥/٤) .
(٥) حيث يقول الدكتور تمام حسان : ((مبنى الجملة الاستفهامية للاستفهام ، ولصدر جملة الشرط ، وللإنكار والتقرير ومقول القول ، وصفة على معنى التشبيه)) ووقعت هنا مقول لقول محذوف ؛ لعدم صلاحيتها للجواب ، ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٦٥ .
(٦) وحذفها مع غير القول قليل ، وفي ذلك يقول ابن مالك :
وَحَذفُ ذِيْ الفا قلَّ فِيْ نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا
ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٣٦٣/٢) .
(٧) ينظر : أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، (١٠٠/١) .
(٨) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (٩٣/١).

والمعنى : قائلين سلام عليكم[١] ، ووجود دليل الحذف ضروري جداً ؛ لأنه يمنع وقوع اللبس ؛ فيجوز معه الحذف[٢]، وكما أن "التنافي" الحاصل في الشواهد السابقة قرينة على الحذف ؛ فإن "التلازم" للافتقار قرينة عليه أيضاً ، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ ، حيث إنّ {سابغات} صفة ، والصفة تفتقر إلى موصوف ؛ والموصوف غير مذكور ، وكما يقول الدكتور تمام حسان : ((إذا ذكر أحد ركني الجملة دون الآخر فالذي لم يرد ذكره محذوف))[٣] ؛ ولذلك كان لابد من تقدير المحذوف الموصوف بالصفة المذكورة ، والمعنى : دروع واسعة طويلة[٤] ، فحذف الموصوف وقامت الصفة مقامه ، وحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على غير القياس ؛ لأن الصفة تدل على التخصيص والمدح والثناء ، وذلك من مقامات الإطناب ، والإيجاز بحذف الموصوف يؤدي إلى عكس المراد كما أنه قد يؤدي إلى حصول اللبس[٥] ؛ ولذلك كان لابد من وجود قرينة في "التضام" تعين على معرفة الحذف ، فكان يشترط لحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه شرطان هما:[٦]

الأول : دلالة قرينة "التضام" بحصول "التلازم" أو "التنافي" ، حيث يحدد جنس المنعوت المحذوف باختصاص النعت به في مثل : "مررت بكاتب" ، أو بمصاحبة ما يعينه في مثل قوله : ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ والآخر : وضوح القرينة المعنوية في السياق مع صلاحية الصفة لمباشرة العامل ، والشرطان متحققا الوقوع في قوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ ؛ لأن "سابغات" صفة واقعة بعد الفعل "اعمل" ، والصفة تفتقر إلى موصوف لعلاقة "التلازم" في التضام ، ثمّ إنّ الحدث الواقع في الفعل "اعمل" لا يصحّ عقلاً أن يتخصص بالتعدية إلى "سابغات" ؛ ولذلك كان لابد من

---

(١) ينظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، (١٧٩/٣) .
(٢) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ١٩ .
(٣) اجتهادات لغوية ، ص ٦٢ .
(٤) ينظر : أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، (١٤٣/٢) .
(٥) ابن جني ، الخصائص ، {بتصرف} ، (٣٦٦/٢) .
(٦) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (٩٦٤/٢) .

تقدير اسم يصحّ أن يقع "اعمل" عليه بقرينة "التعدية" ؛ ولذلك جاز هنا حذف الموصوف للعلم به ، وهو "دروعًا" .

ويشبهه في القول بحذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه قوله تعالى : ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ ، وقرينة الحذف هنا "التنافي" الحاصل في الإضافة في قوله : ﴿ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ ؛ لأنه من إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو ممتنع عند الجمهور ، وسبب امتناعه "التنافي" الواقع في الإضافة وذلك : ((لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص ، والشيء إنما يعرفه غيره لأنه لو كانت نفسه تعرفه لما احتاج أبداً أن يعرف بغيره))[1] ، ولحصول المناسبة بين المتلازمين وهما المضاف والمضاف إليه ﴿ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ كان لابد من القول بوجود الحذف حيث حذف الموصوف وقامت الصفة مقامه مع قيام القرائن اللفظية ومنها قرينة "التضام" ، ووضوح القرينة المعنوية وهي قرينة "النسبة" بين المتضايفين ، فدلّ ذلك على المحذوف ، وتقديره: الأمة أو الملة القيمة[2] .

ومن قرينة "التلازم" في "التضام" افتقار المبتدأ إلى الخبر ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ ، حيث وقع الضمير الموصول {الذين} في بداية الآية مبتدأ ؛ ولذلك يفتقر إلى الخبر بعده ، ولا يصحّ جعل الخبر في الآية : {ما نعبدهم} بقرينة "التضام" ؛ لأن العبادة واقعة منهم لأوليائهم , وتقدير المحذوف : يقولون ما نعبدهم[3] .

ثالثاً : قرينة المطابقة : وهي إحدى القرائن الدالة على التوابع ، فإنه عند حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لابد من ملاحظة "المطابقة" ؛ ليتم تقدير الموصوف المحذوف الصالح للصفة المذكورة لفظاً ومعنى ؛ و لذلك صحّ في قوله تعالى : ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ حذف الموصوف ,

---

(1) ابن جني ، الخصائص ، (٢٤/٣) .
(2) ينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، (٦٩/١١) .
(3) ينظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، (١١٠٨/٢) .

وتقديره : دروعاً ؛ لصحة المطابقة بين الموصوف المحذوف ، و بين الصفة المذكورة "سابغات" في كل من : الشخص ، والعدد ، والنوع ، والتعيين , والعلامة الإعرابية حيث إن تطابق "دروعاً" و"سابغات" في الدلالة على الغيبة ، والجمع ، والتأنيث ، والتنكير ، والنصب ، فكانت المطابقة قرينة على الموصوف المحذوف ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ حيث حذف الموصوف وتقديره : "الأمة" أو "الملة" ونابت الصفة "القيمة" منابه ، وطابقته في الغيبة ، والإفراد ، والتأنيث ، والتعريف ، والجر .

رابعاً : قرينة الربط : في قوله تعالى : ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ حيث وقع الضمير الموصول {الذين} مبتدأ ؛ ولذلك يفتقر إلى الخبر ، ولا يصحّ جعل قوله : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ ﴾ هي الخبر ؛ لأن جملة الخبر تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ [1] ، وليس في قوله : ﴿ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾ رابط يربط هذه الجملة بالمبتدأ وهو {الذين} ، وذلك قرينة على الحذف والمعنى : يقولون ما نعبدهم[2] ، فيظهر الرابط لجملة الخبر "يقولون ما نعبدهم" بالمبتدأ "الذين" ، وهو الضمير في "يقولون" العائد على المبتدأ ، وبذلك يحصل "الربط" ؛ فيكون القول المحذوف في موضع الحال , أو الخبر , أو على البدل من الصلة[3] ، وفي كل ذلك تحتاج الجملة إلى "رابط" ظهر بتقدير المحذوف "يقولون" ، وقوله : ﴿مانَعْبُدُهُمْ ﴾ معمول القول المحذوف ، و مرجع الضمير فيه "أولياء"[4] ، و كذلك الضمير في "يقربونا" , وليس "أولياء" هو

---

[1] والرابط قد يكون أحد أشياء منها : الضمير مثل : "زيدٌ أبوه قائم" ، واسم الإشارة مثل قوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ ﴾ {الأعراف/٢٦} ، وتكرار لفظ المبتدأ كما في قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ {الحاقة/ ١ ، ٢} ، والعموم في نحو قوله : فأمّا القتالُ لا قتالَ لديْكمُ ، ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (١٦٥/١) .

[2] ينظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، (١١٠٨/٢) .

[3] ابن هشام ، مغني اللبيب ، {بتصرف} ، ص ٨٣٠ .

[4] وذلك : ((أن قوماً عبدوا المسيح وعزيراً والملائكة ، وكثير من الناس يعبدون الشمس والقمر والنجوم ويعتقدون فيها أنها أحياء عاقلة ناطقة)) ينظر : فخر الدين الرازي ، التفسير الكبير ، (٢١٠/٢٦) .

المبتدأ ، ولما كان "الربط" غير حاصل إلا بتقدير الحذف كان لابد من القول بالحذف لحصول "الربط" .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ فإن {الملائكة} مبتدأ ، و{يدخلون} خبره ، وقوله: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ مقول لقول محذوف حال من فاعل {يدخلون}[1] ؛ لأن جملة الحال يجب أن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها ، و"الرابط" فيها أحد شيئين : الضمير العائد على صاحب الحال ، أو واو الحال ، أو الضمير والواو معا[2] ، وليس في قوله : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾ أحد هذه الروابط ؛ ولذلك كان لابد من تقدير قول محذوف أي : يقولون سلام عليكم ، وحينها يصحّ جعل الجملة حالاً للواو في {يدخلون} لوجود الرابط ، وهو الضمير في "يقولون" العائد على صاحب الحال ، و"الربط" بالضمير هنا قرينة دالة على القول المحذوف.

وكذلك يعدّ "الربط" قرينة على القول المحذوف في قوله : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾ حيث وقعت {إنّا لمغرمون} مقول لقول محذوف ، والمعنى : فظلتم تفكهون قائلين أو تقولون : إنا لمغرمون[3] ، حيث يجب في جملة الحال ربط الحال ﴿ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾ بصاحب الحال وهو ضمير المخاطبين في قوله : ﴿ فَظَلْتُمْ ﴾ ، وكانت الحاجة إلى "الربط" هنا قرينة على الحذف لجملة الحال ، والمعنى : تقولون إنا لمغرمون ، حيث حصل "الربط" بالضمير العائد على صاحب الحال ، وقوله : ﴿ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾ مقول لقول محذوف , والضمير فيها ضمير متكلمين , ولا يحصل "الربط" إلا بضمير المخاطبين .

---

(١) ينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، (٤٤/٧) .
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (٥٩٤/١) .
(٣) ينظر : أبو حفص - الدمشقي ، اللباب في علوم الكتاب ، (٤٢٢/١٨) .

والذي يظهر هنا أن الأنباري كان موفقاً بحمل دخول حرف الجر على "نعم" و"بئس" على "الأسلوب العدولي" ؛ حيث إن دخول حرف الجر عليهما يختلف عن دخوله على الأسماء باطراد ، كما يختلف عن الأفعال التي لا يدخلها حرف الجر ، وهذا يدل على اختلاف "نعم" و"بئس" في تضامها ، وكذلك في بنيتها عن الأسماء والأفعال ؛ ولذلك كان الأرجح أن تكون قسماً مستقلاً من أقسام الكلم كما فعل الدكتور تمام حسان ، ولا يصحّ جعلها في حيّز الأفعال كما يرى البصريون والأنباري ، ولا في حيّز الأسماء كما يرى الكوفيون ، ودخول حرف الجر عليهما دليل على الحذف - كما في الشواهد السابقة - وليس دليلاً على اسميتهما , والله أعلم.

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشواهد السابقة من خلال الجدول الآتي :

الشاهد / القرينة		الأداة	التضام	المطابقة	الربط
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾	المعنى	ـــــــــــــ	عند تمام الجملة ووقوع الفضلات يكون بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات وجملة الحال لا يصحّ أن تكون طلبا .	ـــــــــــــ	ترتبط جملة الحال بصاحبها برابط وهو واو الحال أو الضمير العائد على صاحب الحال أو بهما معا .
	المبنى	ـــــــــــــ	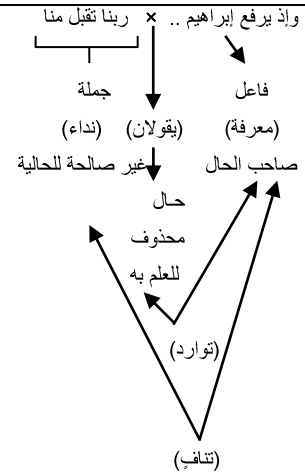	ـــــــــــــ	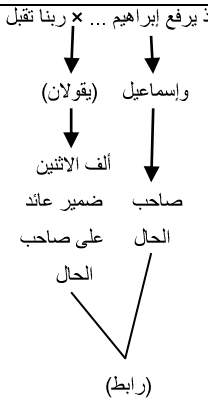
قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾	المعنى	أداة شرط تقوم مقام الشرط وفعل الشرط ، ومعناها : مهما يكن من شيء تفتقر إلى جواب تلزمه الفاء التي تحذف مع القول .	(أمّا) أداة شرط تفتقر إلى جواب يجب أن يكون خبرا لا طلبا ، وتلزمه الفاء التي تحذف مع القول .	ـــــــــــــ	ـــــــــــــ
	المبنى	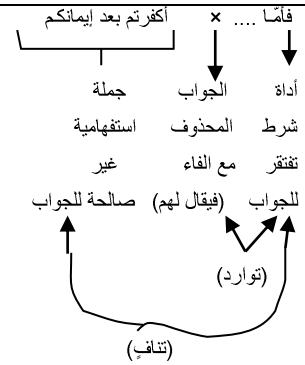		ـــــــــــــ	ـــــــــــــ
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾	المعنى	ـــــــــــــ	بعد المعارف أحوال وشرط جملة الحال أن تكون خبرية غير طلبية .	ـــــــــــــ	ـــــــــــــ
	المبنى	ـــــــــــــ	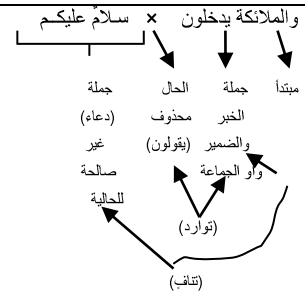	ـــــــــــــ	ـــــــــــــ

الشاهد / القرينة		الأداة	التضام	المطابقة	الربط
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ ﴾	المعنى	أداة مفسرة لما قبلها ، يحسن في موضعها (أي) ، وتقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه ، ويقع بعدها فعل الأمر .	فعل الأمر المتعدي يفتقر إلى فاعل مستتر ومفعول به ، والصفة تلازم الموصوف ويجوز حذفها بشرطين : ١-مصاحبة ما يعينها . ٢-صالحة لمباشرة العامل .	الصفة تطابق الموصوف المذكور أو المحذوف في : الشخص ، والعدد والنوع ، والتعيين والعلامة الإعرابية .	_____
	المبنى	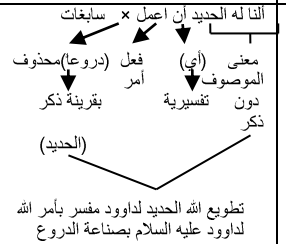	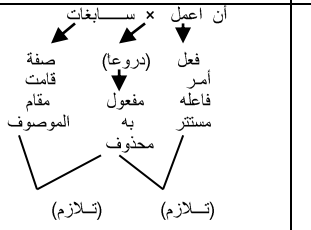	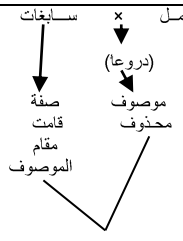	_____
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ ﴾	المعنى	_____	المبتدأ يفتقر إلى خبر وجملة الخبر ترتبط بالمبتدأ وهي جملة غير طلبية .	_____	وجوب ربط جملة الخبر بالمبتدأ بضمير عائد على المبتدأ أو الإشارة إليه أو تكراره أو عموم يندرج تحته المبتدأ .
	المبنى	_____	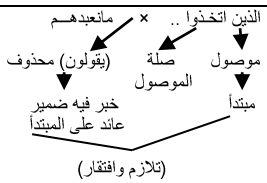	_____	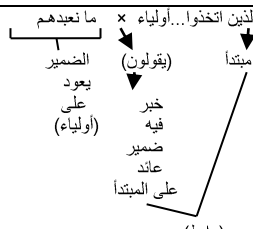
قَالَ تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِن جِبَالٍ فِيهَا مِن بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَن مَّن يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ يُقَلِّبُ اللَّهُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾	المعنى	_____	بعد المعارف أحوال ولا تكون جملة الحال جملة طلبية .	_____	ترتبط جملة الحال بصاحبها بواو الحال أو الضمير أو بهما معا .
	المبنى	_____	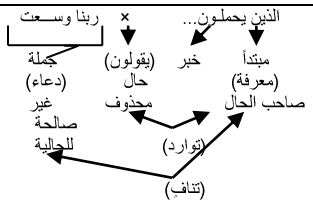	_____	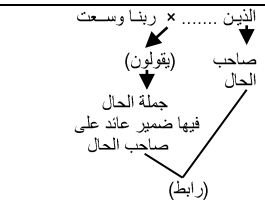
قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ۝ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾	المعنى	_____	بعد المعارف أحوال وجملة الحال جملة خبرية غير طلبية .	_____	ترتبط جملة الحال بصاحبها بالضمير العائد على صاحبها أو بالواو أو بهما معا .
	المبنى	_____	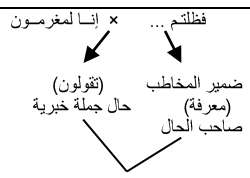	_____	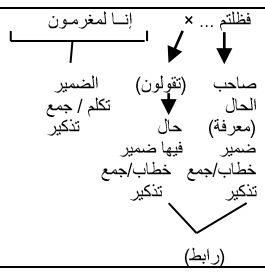
قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾	المعنى	_____	يمتنع عند جمهور النحاة إضافة الشيء إلى نفسه لأن غرض الإضافة التخصيص أو التعريف والشيء لا يخصص أو يعرف بنفسه .	تجب مطابقة الصفة لموصوفها المذكور أو المحذوف في : الشخص والعدد ، والنوع ، والتعيين والعلامة الإعرابية .	_____
	المبنى	_____	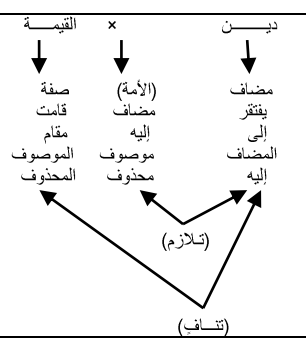	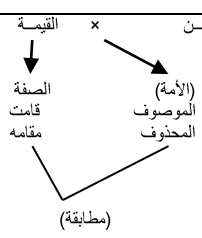	_____

١٠- قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[1]

ذكر الأنباري هذا الشاهد في مسألة : القول في العطف على اسم "إنّ" بالرفع قبل مجيء الخبر[2] ، دليلاً للكوفيين على صحة العطف على موضع "إنّ" قبل مجيء الخبر ؛ فعطف "الصابئون" على موضع اسم "إنّ" الذي هو الرفع ، قبل مجيء الخبر ، وهو قوله ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ ، وعلى ذلك لاحظ الكوفيون قرينة "الإسناد" بالقول بالعطف على موضع اسم "إنّ" ، لأن موضعها الابتداء ، كما أنهم لاحظوا قرينة "التبعية" بالقول بالعطف ، ويتضافر معها قرينة "الربط" بعطف "الصابئون" على "الذين آمنوا" ، وقرينة "الأداة" التي هي "الواو" العاطفة ؛ فوقع على مذهبهم الترخص في عدة قرائن منها : "الرتبة" بالقول بتقديم المعطوف على الخبر ، و"التضام" ؛ لأن التقديم يلزم الفصل بين الاسم والخبر بالمعطوف ، و"المطابقة" حيث يلزم المطابقة بين التابع والمتبوع في "العلامة الإعرابية" ؛ وعلى ذلك حصل الترخص في "العلامة الإعرابية" برفع الاسم الذي حقه النصب ، والملاحظ في استدلال الكوفيين تمسكهم بقرينة "العلامة الإعرابية" بالقول بالعطف على المحل ؛ فجعلوا العطف على جهة عطف المفردات ؛ ولم يشيروا إلى إمكانية وقوع العطف بين الجمل في الشاهد المذكور ، بينما لاحظ الأنباري أنّ الشاهد السابق يقوم على الترخص في إحدى القرائن استغناء بباقيها ؛ وذلك لوضوح المعنى وأمن اللبس ، فيرى أن وقوع الترخص استغناء بالقرائن قد يكون في إحدى القرائن الآتية :

---

[1] سورة : المائدة ، الآية : (٦٩) .

[2] حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إنّ" قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك ؛ فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل "إنّ" أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : "إنّ" زيداً وعمرو قائمان ، وإنك وبكرُ منطلقان" وذهب أبو زكرياء يحيي ابن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل "إنّ" ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال)) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٨٥/١) .

أولاً : وقوع الترخص في قرينة "الرتبة" :

بتقديم المعطوف ، وتأخير الخبر ، والذي سوّغ ذلك حفظ الرتبة بين المعطوف "والصابئون" والمعطوف عليه "الذين آمنوا" ، بينما الرتبة غير محفوظة بين اسم إنّ "الذين آمنوا" والخبر[١] "من آمن بالله" ، وتقدير الكلام وفقاً لذلك : ((إن الذين آمنوا ، والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك))[٢] ووفقاً لهذا القول يكون الترخص واقعاً في قرينة "الرتبة" بتقديم المعطوف على الخبر ، وكذلك في قرينة "التضام" ، وذلك بالفصل بين المتلازمين وهما اسم "إنّ" وخبرها ، وفصل بينهما بالمعطوف .

ثانياً : وقوع الترخص في قرينة "التضام" :

بحذف خبر الأول ؛ لدلالة خبر الثاني عليه ، فيكون من عطف الجمل لا المفردات حيث يقول الأنباري: ((أن تجعل قوله تعالى : ﴿مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ خبراً للصابئين والنصارى ، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى))[٣] فوقع الترخص بحذف خبر الأول ؛ لوضوح المعنى وأمن اللبس ؛ ولأن الأصل عدم الفصل بين المتلازمين ؛ فوقع الترخص في قرينة "التضام" استغناء بباقي القرائن عنها ، والقول بالترخص في "التضام" أقوى ؛ لأن الترخص في "الرتبة" ضعيف ؛ لما فيه من لزوم الحذف والفصل[٤] ، أي وقوع الترخص في قرينتي "التضام" و"الرتبة" كما ذهب الكوفيون .

---

(١) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٠٧ .
(٢) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٨٧/١) .
(٣) المرجع السابق ، (١٨٩/١) .
(٤) السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٣٦٠/٤) .

ثالثاً : وقوع الترخص في قرينة "الربط" :

بالقول بوقوع العطف بين المفردات ؛ وذلك بجعل "الصابئون" معطوفاً على الضمير المرفوع في "هادوا" ، وهذا ضعيف في المعنى ؛ لأن العطف عليه : ((يقتضي أن الصابئين تهودوا ، وليس الأمر كذلك))[١] ، كما أن ضعيف من جهة المبنى حيث يقول الأنباري : ((هذا الوجه عندي ضعيف ؛لأن العطف على الضمير المرفوع قبيح وإن كان لازماً للكوفيين ؛ لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم ليس بقبيح))[٢] أي كان من الممكن أن يذهب الكوفيون هذا المذهب بدلاً من القول بوقوع الترخص في عدة قرائن كما ذكر .

وعلى ذلك فإنّ رأي الأنباري أقرب للصواب ، وهو مؤيد بالقرائن ، وبما جاء في كتب التفاسير لأن الآية الكريمة تُحمل على أحد الوجوه التي ذكرها الأنباري ، ولأنّ القول بالعطف على المحل – كما ذهب الكوفيون - قول غير مؤيد بالقرائن ؛ لأنه يؤدي إلى القول بالترخص في أكثر من قرينة ، ومنها "العلامة الإعرابية" ، وهو يشبه ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان عند قوله بالترخص في "العلامة الإعرابية"[٣] ؛ لأمن اللبس ووضوح المعنى ، ولكن لما كان القول بالترخص في "العلامة الإعرابية" يوقع بالترخص في عدة قرائن منها "الرتبة" , و"التضام" , و"المطابقة" يكون القول بها مستبعداً ، بينما القول بالترخص في "الرتبة" يؤدي إلى القول بالترخص في "التضام" ، كما أن القول بالترخص في "الربط" يؤدي إلى ضعف المعنى والمبنى ؛ فإن الأرجح هو الأخذ بالقول الثاني الذي ذكره الأنباري ، وهو القول بالترخص في قرينة "التضام" أو العدول عنها استغناء بباقي القرائن ؛ لوضوح المعنى وأمن اللبس ، وهو ما عليه جمهور المفسرين[٤] ، فتكون الآية الكريمة من عطف الجمل لا المفردات ، والقرائن التي ساعدت على ذلك المعنى هي :

---

(١) أبو حيان ، البحر المحيط في التفسير ، (٥٤١/٢) .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٩٠/١) .
(٣) ينظر : البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٥٧/١) .
(٤) ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، {بتصرف} ، (٢٧٠/٦) .

أولاً : قرينة الربط : "الواو" عاطفة ؛ ومعناها مطلق الجمع[١] ، وقد عطفت الجملة التالية لها على الجملة السابقة عليها ، وليست هي واو الاستئناف أو واو الابتداء ، وهي : ((التي يكون بعدها جملة غير متعلقة بما قبلها في المعنى ولا مشاركة له في الإعراب))[٢] ، وذلك لما بين الجملة التالية للواو والسابقة لها من تناسب فهما جملتان خبريتان غير إنشائيتين ، كما أنّهما جملتان اسميتان , والواو عاطفة جملة على أخرى ، بينما تكون الواو للاستئناف إذا وقعت بين جملتين متناقضتين في المعنى واللفظ في نحو قولك : "دعني ولا أعودُ"[٣] فالواو للاستئناف والفعل بعدها مرفوع ؛ ودليل ذلك المبنى والمعنى أمّا المبنى فيلاحظ "التنافر" وعدم التناسب بين الجملتين ؛ لأن الأولى جملة إنشائية أمرية بينما الجملة الثانية خبرية ، والمعنى لو كانت الواو عاطفة اجتماع ترك عقوبتي لتركي لما نهيتني عنه في الحال ، وهذا لا يصحّ إذ المراد ترك العقوبة في الحال[٤] ؛ ليعقبه ترك المنهي عنه مستقبلا , و"الربط" واقع هنا بربط جملة بأخرى وليس ربطاً للمفردات ؛ لأن الربط بالواو لو حصل بين المفردات لعطف "الصابئون" على الضمير المتصل "الواو" في "هادوا" ؛ وهذا لا يصحّ مبنى ومعنى كما ذكر الأنباري ، أو لكان العطف على قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ فيكون من الترخص في "العلامة الإعرابية" ، والقول بذلك يؤدي إلى القول بالترخص في عدة قرائن كما ذكر عند الأخذ بمذهب الكوفيين ، أو يؤدي إلى القول بالترخص في قرينة "العلامة الإعرابية" دون مبرر كما ذهب الدكتور تمام حسان .

ثانياً : قرينة الأداة : "واو العطف" تدل على مطلق الجمع ، وإن لم يشترط التناسب في عطف الجمل[٥] ، لكن الجملتين المتعاطفتين بينهما تناسب مبنى و معنى ؛ فلا خلاف في جعل الواو

---

(١) ابن هشام ، مغني اللبيب ، {بتصرف} ، ص ٤٦٣ .
(٢) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٢٦ .
(٣) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٤٧٠ .
(٤) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٥) أبو حيان ، البحر المحيط في التفسير ، {بتصرف} ، (٣٣٥/١) .

عاطفة ، ولا تحتمل الاستئناف ، وعلى ذلك تكون "الصابئون" مع خبرها جملة معطوفة على جملة : "إن الذين آمنوا" وخبرها المحذوف[١] .

ثالثاً : قرينة المطابقة : العطف مشروط بالمطابقة بين المتعاطفين في عطف المفردات ؛ ولأن العطف واقع بين جملتين فالمطابقة حاصلة أيضا ؛ لأن الجملتين خبريتان غير إنشائيتين كما أنهما جملتان اسميتان ؛ فحصل التناسب بينهما مع عدم اشتراطه عند بعض النحاة[٢].

رابعاً : قرينة الرتبة : حفظ الرتبة حاصل بين الجمل المتعاطفة ؛ بتأخر المعطوف بالنسق عن المعطوف عليه[٣] ؛ فعطفت جملة "الصابئون" مع خبرها المذكور ، على جملة "إنّ الذين آمنوا" مع خبرها المحذوف ؛ لوضوح المعنى وأمن اللبس ، فكانت الرتبة المحفوظة بين المتعاطفين قرينة على وقوع العطف بين الجمل في الآية الكريمة ، لأن هذا القول يحفظ "الرتبة" بين المعطوف والخبر ؛ فلا يكون في ذلك ترخص في "الرتبة" كما ذهب الكوفيون.

خامساً : قرينة العلامة الإعرابية : رفع "الصابئون" قرينة دلت على أنه مبتدأ مرفوع ، وخبره "من آمن" وعطف على الجملة السابقة "إنّ الذين آمنوا" وخبرها المحذوف وليس من عطف المفردات ؛ لأنّه لو كان المراد عطف المفردات لجيء بها منصوبة والرفع : ((هو ما عليه مصاحف الأمصار والجمهور))[٤] ؛ لأن الرفع هنا أسلوب من أساليب العرب الفصيحة الموجزة الدالة على أحد الاستعمالات غير الشائعة في كلامهم كما يقول ابن عاشور : ((ذلك أنّ من الشائع في الكلام أنه إذا أتى بكلام مؤكد بحرف "إنّ" وأتى باسم "إن" وخبرها ، وأريد أن يعطفوا على اسمها معطوفاً هو غريب عن ذلك الحكم جيء بالمعطوف الغريب مرفوعاً ليدلوا بذلك على أنهم أرادوا عطف الجمل لا عطف المفردات ، فيقدّر السامع خبراً يقدره بحسب سياق الكلام))[٥]

---

[١] السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٣٥٤/٤) .
[٢] السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٢٠٨/١) .
[٣] حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٠٧ .
[٤] أبو حيان ، البحر المحيط في التفسير ، (٣٢٥/٤) .
[٥] تفسير التحرير والتنوير ، (٢٧١/٦) .

؛ فتكون العلامة الإعرابية برفع "الصابئون" قرينة دالة على المعنى ؛ لأن المراد عطف الجمل ؛ وليس المراد الترخص فيها كما رأى الكوفيون ، أوكما ذهب الدكتور تمام حسان بالقول بالعطف بين المفردات.

ويلاحظ أن الأنباري عند تحليل الشاهد السابق عرض مواطن الضعف عند القول بالترخص لينبه القارئ إلى ضعف المبنى أو المعنى في عرض الآراء المذكورة ، كما أنه عرض جميع التوجيهات الممكنة في الشاهد ، ولم يكتف بذكر ما ذهب إليه هو ، وهو دليل على أمانته العلمية من جهة , وثقته بصحة ما ذهب إليه من جهة أخرى ؛ ليترك للقارئ حرية الاختيار من هذه الآراء ، والراجح أن الشاهدين السابقين من قبيل العدول في قرينة "التضام" - كما ذهب الأنباري - بحذف خبر الأول لدلالة خبر الثاني عليه ، والعطف واقع بين الجمل كما أن العدول في "التضام" جيء به لفائدة التنبيه على أن "الصابئون" مع أنهم الأشدّ ضلالة إلا أنّ الله يقبل توبتهم ، فما بال غيرهم من المؤمنين[1] , والله أعلم.

---

[1] السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٣٥٤/٤) .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق في الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		الربط	الأداة	المطابقة	الرتبة	العلامة الإعرابية
	المعنى	ترتبط الجملة المعطوفة بالجملة المعطوف عليها بشرط أن يكون بين الجملتين تناسب معنى ومبنى ، والجملتان هنا متناسبتان لأنهما جملتان خبريتان غير إنشائيتين كما أن كليهما جملتان اسميتان .	تدل الواو العاطفة على مطلق الجمع وتقع بين جملتين متناسبتين بينما تكون الواو للاستئناف إذا وقعت بين جملتين متناقضتين معنى ومبنى .	في العطف بين الجمل لا يشترط المطابقة ولكن يشترط التناسب بين الجملتين على أرجح الأقوال .	الرتبة محفوظة بين المتعاطفين حيث يشترط في جملة العطف تأخير المعطوف بالنسق عن المعطوف عليه .	رفع الاسم (المعطوف) الواقع بعد الواو مع نصب الاسم (المعطوف عليه) الواقع قبل الواو قرينة دالة على أن العطف هو من عطف الجمل وليس من عطف المفردات .
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	المبنى	إن الذين آمنوا + الخبر المحذوف جملة خبرية / اسمية (معطوف عليه) والصابئون ... من آمن جملة خبرية / اسمية (معطوف) الجملتان متناسبتان مرتبطتان	الذيـــن آمنـوا .. والصابئـون جملة خبرية اسمية — أداة عاطفة للجمل — جملة خبرية اسمية الجملتان متناسبتان	إن الذين آمنوا والصابئون ... جملة خبرية اسمية — جملة خبرية اسمية تناسب = مطابقة	إن الذين آمنوا ... و الصابئون جملة (معطوف عليه) — عطف بالنسق — جملة (معطوف) جملة متقدمة على الواو العاطفة — جملة متأخرة عن الواو عطف نسـق بين جملتين	إن الذين ... والصابئـون اسم إنّ (منصوب) بالمعاقبة — مبتـدأ (مرفوع) الخبر محذوف لدلالة خبر الثاني عليه — الخبر (من أمن بالله) المذكور عطف بين جملتين بقرينة رفع "الصابئون"

المبحث الخامس : قرينة الربط :

"الربط" في اللغة يدل على : ((شدّ وثبات))[١] ، وفي اصطلاح القرائن النحوية لا يبعد "الربط" عن معناه اللغوي ، حيث إنه يعني : ((إيجاد التماسك بين عناصر السياق))[٢] ، وقرينة "الربط" هي : ((قرينة لفظية على اتصال أحد المترابطين بالآخر))[٣] ، فهي قرينة لفظية هامة لا تقل أهمية عن باقي القرائن ؛ لإحداث التماسك وإحكام صياغة الجملة[٤] ، وللربط طرق متعددة منها : الإحالة ، والمطابقة ، والأداة[٥] ، ولمعرفة خطورة قرينة "الربط" في أداء المعنى يمكن مقارنة الجملتين الآتيتين :

- قتل محمدٌ نفسـاً

(المبنى) : لايوجد ربط بالإحالة

(المعنى) : قتل محمد واقع على شخص آخر.

- قتل محمدٌ نفسَهُ

(المبنى) : قرينة ربط بالإحالة بالضمير .

(المعنى) : قتل محمد واقع على ذاته .

وقد تنبه قدماء النحاة إلى أهمية "الربط" في قضية "العامل" ؛ حيث لاحظوا أهمية "الربط" بالإحالة بالضمير في قضية الاشتغال ، في نحو قولك : "زيداً ضربته"[٦] ؛ لأن الربط بالضمير هو الفارق بين قضية الاشتغال ، وقضية تقديم المفعول به جوازاً في نحو قولك : زيداً ضربت"[٧] ، كما أنهم جعلوا "الرابط" واسطة في العمل ، بملاحظة "الربط" بالأداة عند القول بناصب المفعول معه ، حيث لاحظوا أن ربطه بالفعل بواسطة الأداة هو الفارق بينه و بين باقي

---

(١) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، (٤٧٨/٢) ، {ربط} .
(٢) حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ٩٣ .
(٣) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٣ .
(٤) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٨٨ .
(٥) ينظر : المرجع السابق .
(٦) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٨١/١) .
(٧) ينظر : المرجع السابق ، (٨٠/١) .

المفعولات[١] ،كما لاحظوا "الربط" بالمطابقة بين العامل والمعمول عند حديثهم عن مطابقة الفعل لفاعله[٢] المؤنث ، وغير ذلك من الأبواب الدالة على ارتباط العامل بالمعمول بوسيلة من وسائل "الربط" ،كما ينبغي وقوع "الربط" بين الموصول وصلته ، وبين المبتدأ وخبره ، وبين الحال وصاحبها وبين النعت والمنعوت ، وبين الأدوات ذوات الأجوبة وجوابها[٣] ، ووظيفة "الربط" في كل ذلك : ((إنعاش الذاكرة لاستعادة مذكور سابق بواسطة إحدى الوسائل اللفظية))[٤] ، وهذا يؤدي إلى اتصال عناصر النص, و يساعد على تماسكه ، ووسائل "الربط" متعددة منها :

أولاً : وسيلة الربط بالإحالة :

وهي أهم وسائل "الربط" ، وتعني "الإحالة" : ((أن يشير عنصر لاحق إلى عنصر آخر سابق في سياق النص))[٥] ، ولها طرق متعددة منها : إعادة المعنى ، وإعادة الذكر ، والضمير ، والإشارة ، والعموم[٦] ، وهذا هو المتفق عليه عند قدماء النحاة ، ودليل صحة "الربط" في كل منها : ((هو صحة حلول الضمير الرابط محلها دون أن يتغير المعنى))[٧] ، وطرق الربط بـ"الإحالة" كالآتي :

أولاً : طريقة الربط بإعادة المعنى : ويكون إعادة المعنى : ((لأحد ركني الجملة في الركن الآخر فالمعنى هنا معنى إسنادي))[٨] ، وقد أشار القدماء إلى هذه الطريقة في الربط المعنوي كالربط بين المبتدأ والخبر ، حيث يقول ابن مالك:[٩]

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كَنْطِقِيْ اللهُ حَسْبِيْ وَكَفَى

---

[١] ينظر : ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٣٠٨.
[٢] الأنباري - أبو البركات ، أسرار العربية ، {بتصرف} ، ص ٨٦ .
[٣] حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٣ .
[٤] حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٢٨/١) .
[٥] حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ١٥٥ .
[٦] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (١٦٥/١) .
[٧] حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٣٩/١) .
[٨] حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ٩٠ .
[٩] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢٠٢/١) .

حيث إنّ "رابط" جملة الخبر بالمبتدأ هو كونها : ((نفس المبتدأ في المعنى))[1] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ ٱللَّهُمَّ ﴾[2] ، والمعنى : دعاؤهم فيها سبحانك اللهم[3] ، حيث إن : "دعواهم" مبتدأ ، وخبره : "سبحانك اللهم" ، وهو نفس المبتدأ في المعنى[4] ، ويقع هذا النوع من "الربط" في الجملة الفعلية كما يقع في الجملة الاسمية ؛ وذلك بشرط إن كان الفاعل مشتقاً من لفظ الفعل[5] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ ﴾[6] ، حيث تكرر الحدث أو المعنى الوارد في الفعل في الفاعل أيضاً ، ويشير الدكتور تمام حسان إلى أنّ "الربط" بـ"إعادة المعنى" كما يقع بين عناصر الإسناد ، فقد يكون في الإفراد ، وهو - على حد قوله - أمر لم يفطن إليه أحد من قبل[7] ، ويكون بتقدم الضمير ، وإعادة مرجعه لإرادة المدح أو الذم[8] كما في قوله تعالى : ﴿ قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴾[9] ، حيث ذكر ضمير المخاطبين في قوله : "بأيديكم" ثم جاء وصفهم بالإيمان باستعمال الاسم الصريح الذي هو مرجع الضمير السابق في "قوم مؤمنين" ، وهم المخاطبون في الآية الكريمة[10] ، والعلاقة بين الضمير ومرجعه علاقة غير إسنادية[11] .

---

(١) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٢٧١ .
(٢) سورة : يونس ، الآية : (١٠) .
(٣) ينظر : الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، (٨٩/١١) .
(٤) وكذلك : "تحيتهم" مبتدأ ، و"سلام" خبر ، والخبر هو ذات المبتدأ في المعنى ، ومثلها : "آخر دعواهم" مبتدأ ، وخبره : " أن الحمد لله رب العالمين" ، حيث إن الخبر في كل ذلك : ((جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ لأنها نفس المبتدأ في المعنى)) ينظر : ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، {بتصرف} ، ص ٢٧١ .
(٥) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٩٠ .
(٦) سورة : يوسف ، الآية : (٢٦) .
(٧) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٩١ .
(٨) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٩) سورة : التوبة ، الآية : (١٤) .
(١٠) الطبري ، جامع البيان ، {بتصرف} ، (٩٠/١٠) .
(١١) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٩١ .

ثانياً : طريقة الربط بإعادة الذكر : وهي الأصل في "الربط" بالإحالة ، وذلك : ((لأنها أدعى للتذكير وأقوى ضماناً للوصول إليه))[1] ، ومنه قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾[2] و"الحاقة" مبتدأ ، وقوله : "ما الحاقة" خبر أعيد فيه لفظ المبتدأ[3] ، والمراد من إعادة الذكر تأكيد الربط[4] ، وقد يراد به إزالة اللبس فلا غنى عنه ، كما في قوله تعالى : ﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ ۚ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا ﴾[5] ، ويلاحظ تكرار لفظ قوله : ﴿ مِّمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ ﴾ , وذلك عند ذكر ميراث النساء بعد ذكر ميراث الرجال ، وسبب نزول هذه الآية هو أن الجاهليين كانوا يورثون الرجال دون الإناث[6] ، ولو استخدم الضمير عند الحديث عن ميراث المرأة أي : وللنساء نصيب مما تركوه ؛ لاحتمل عوده على الرجال[7] ؛ مما يؤدي إلى التباس المعنى بتثبيت ما يفعله الجاهليون ، ولكن تكرار اللفظ أزال اللبس .

---

(1) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٢٨/١) .
(2) سورة : الحاقة ، الآية : (١) ، (٢) .
(3) حيث إن : (("ما" وخبرها خبر عن الحاقة الأولى وجاز أن تكون الجملة خبراً عنها ولا ضمير فيها يعود على المبتدأ لأنها محمولة على معنى الحاقة ما أعظمها وأهولها وقيل المعنى الحاقة ما هي ، على التعظيم لأمرها ثم أظهر الاسم ليكون أبين في التعظيم)) ينظر : مكي بن أبي طالب ، مشكل إعراب القرآن ، (٧٥٣/٢) .
(4) ينظر : حسام - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٣٠/١) .
(5) سورة : النساء ، الآية : (٧) .
(6) الطبري ، جامع البيان ، {بتصرف} ، (٢٦٢/٤) .
(7) أي : "مما تركوا" ، ينظر : حسان - تمام ، مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ، {بتصرف} ، ص ٣٣٣ .

وكما أن "الربط" بإعادة الذكر يكون لازماً في مواضع ، فإنه قد يكون متعذراً في مواضع أخرى ؛ فيتجنب استعماله ، ولهذا يستخدم "الضمير" للربط بديلاً عن إعادة الذكر كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّآئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾[1] ، فعبرّ عن كل الطوائف السابقة المذكورة في الآية بالضمير "لهم" لغرض الاختصار ، وعدل عن إعادة الذكر لامتناع مجيئها مظهرة هنا[2] ؛ حيث إن تكرار ذكر كل الطوائف السابقة غير مستساغ[3] .

ثالثاً : طريقة الربط بالضمير : الضمير هو أهم ما يغني عن إعادة الذكر ، وللضمائر ثلاثة أنواع : ((ضمائر الأشخاص ، الضمائر الموصولة ، ضمائر الإشارة ، وهذه الأنواع الثلاثة تشترك في طابع واحد هو الدلالة على مطلق غائب أو مطلق حاضر))[4] ، وقد لاحظ القدماء مشابهة الضمائر بأنواعها للحروف بأكثر من وجه[5] ، ولهذا اتصفت الضمائر بأنواعها بأنها : ((راسخة القدم في حقل الافتقار والرتبة))[6] ، فالضمير يفتقر إلى ما يخصصه ،ولهذا: ((يتمّ تخصيص الحضور بالعهد الحضوري . فالمتكلم حاضر بالضرورة , والمخاطب حاضر حقيقة أو تقديرا

---

(1) سورة : الأحزاب ، الآية : (٣٥) .
(2) ينظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، (٢٤/٤) .
(3) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٣٦/١) .
(4) المرجع السابق ، (١٣٧/١) .
(5) ومن ذلك : ((الشبه المعنوي إذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف ، والافتقاري لأن كل ضمير يفتقر إلى ما يفسره ، والوضعي إذ غالب الضمائر على حرف أو حرفين)) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (٧٠/١) .
(6) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٣٧/١) .

أما ضمير الغيبة فإنه يفتقر إلى مرجع يخصصه ويزيل إبهامه))[1] ، كما أن الضمير ذو رتبة محفوظة مع مرجعه حيث يعود الضمير على مذكور متقدم لفظاً , أو رتبة , أو لفظاً ورتبة ، بخلاف ضمير الشأن الذي يعود على متأخر[2] ؛ فيعدل به عن رتبة الضمير.

وفائدة "الربط" بالضمير أنه : ((أيسر في الاستعمال وأدعى إلى الخفة والاختصار))[3] ، كما أن "إعادة الذكر" تقبح في مواضع قد يتغير معها المعنى[4] ، فيؤدي إلى اللبس ، وعندها لا مفرّ من استعمال "الضمير" نيابة عن إعادة الذكر ، ويلاحظ ذلك بالمقارنة بين مبنى الجملتين الآتيتين عند إرادة معنى ظلم الكافر يقع على ذاته :

- يظلم الكافرُ نفسَه .
(المبنى) : الربط بالضمير (واجب) .
(المعنى) : ظلم الكافر يقع عليه.

- يظلم الكافرُ الكافرَ .
(المبنى) : الربط بإعادة الذكر (ممتنع)
(المعنى) :ظلم الكافر يقع على كافر آخر.

كما يشترط في الضمير "الرابط" عدة شروط ، ومنها أن يعود على أقرب مذكور صالح أن يكون مرجعاً ، وأن يكون مطابقاً لمرجعه لفظاً وقصداً[5] .

وكما يحصل "الربط" بضمير "الأشخاص" ، قد يحصل بضمير "الإشارة" ، لأن "الإشارة" كضمير الشخص في الدلالة على معنى "الحضور"[6] ، وفي أنه يشير إلى مذكور سابق ، وبنفس شروط الضمير مع معاقبته لضمير الغائب[7] ، و منه قوله تعالى: ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ﴾[8] ،

---

(١) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ٩٢ .
(٢) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٥ .
(٣) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٣٧/١) .
(٤) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٣٨/١) .
(٥) السابق ، {بتصرف} ، (٢٣٦/١) .
(٦) السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (١٥٠/٣) .
(٧) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٤٠/١) .
(٨) سورة : الأعراف ، الآية : (٢٦) .

حيث حصل " الربط " بالضمير الإشاري بقوله: ﴿ ذَٰلِكَ خَيۡرٌۚ ﴾ أي : هو خير[1] ، والغرض منه إرادة التعظيم[2] ، كما يرى الدكتور تمام حسان معاقبة "الضمير الإشاري" لضمير الشأن ، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعۡدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُۖ ﴾[3] والمعنى كما يراه القدماء: العذاب الشديد جزاء أعداء الله[4] ؛ لأن الآية يسبقها قوله: ﴿ فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَذَابٗا شَدِيدٗا ﴾[5] ، ويرى الدكتور تمام حسان أن الإشارة في قوة ضمير الشأن ، والمعنى: إنه جزاء أعداء الله النار[6] .

ويحصل "الربط" أيضاً بالضمير الموصول : ((وهو ما افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف أو مجرور تامين أو وصف صريح وإلى عائد أو خلفه))[7] ، ويكون الربط بالموصول عند وصف المرجع بصفة للمدح أو الذم[8] ، ويتم إدراك الربط به عند صلاحيته لمعاقبه الضمير[9] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ لِيُؤۡذَنَ لَهُمۡ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ ﴾[10] ؛ فالمراد بقوله : ﴿ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ ﴾: أي منافقو الأعراب الذين لم يجيئوا[11] , وأحال إليهم بضمير الموصول لإظهار ذمهم ، وهذا لا يحصل باستخدام ضمير الشخص ، فحلّ الموصول محل واو الجماعة[12] ؛ لإفادة ذم المنافقين .

---

(١) ينظر : الخلاصة النحوية ، ص ٩٢ .
(٢) السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، {بتصرف} ، (١٩٤/٣) .
(٣) سورة : فصلت ، الآية : (٢٨) .
(٤) ينظر : النحاس ، معاني القرآن الكريم ، (٢٦٣/٦) .
(٥) سورة : فصلت ، الآية : (٢٧) .
(٦) ينظر : الخلاصة النحوية ، ص ٩٢ .
(٧) ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ١٨٣ .
(٨) تمام - حسان ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٤٢/١) .
(٩) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٩٣ .
(١٠) سورة : التوبة ، الآية : (٩٠) .
(١١) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، (٢٨٥/٢) .
(١٢) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٤٢/١) .

وقد يقع الموصول في أول الجملة أو في وسطها ؛ فإن وقع في أولها يكون صفة لموصوف مقدر ، والضمير في الصلة يعود على الموصول لا على الموصوف المقدر[١] ، حيث لا يربط الصلة بالموصول غيره[٢] ، وقد يقع في وسط الجملة متوسطاً بين الحال وصاحبها أو بين المبتدأ وخبره ، كما في قولنا : حضر الشيخ الذي يكرم بعطائه ، وعند رفع الموصول يقال : حضر الشيخ يكرم بعطائه ، والموصول هنا معبر صلة بين الحال وصاحبها[٣] , وتفترق "صلة الموصول" عن الجملة الواقعة صفة ، أو حالاً ، أو خبراً ، بأن هذه الجمل الثلاث تعاقب المفرد ؛ فتحتاج إلى رابط يربطها بما قبلها ، بينما جملة الصلة لا تعاقب المفرد ولا تحلّ محله ، والموصول يفتقر إليها حيث لا يفهم معناه إلا بها[٤] ؛ لأنها توضحه وتخصصه[٥] ؛ فوجب أن تشتمل على ضمير يربطها ويعلقها[٦] به .

رابعاً : طريقة الربط بالعموم : "الربط" بـ"أل" قسمان بحسب ما دخلت عليه ؛ فإن دخلت على الصفة المشتقة تكون موصولة ، وصلتها الصفة التي اتصلت بها ، حيث يقول ابن مالك:[٧]

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةَ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ

كقولك : "سلمت على الصائم" ، وهي بهذا المبنى تكون بمعنى الضمير الموصول ؛ لأنها تؤدي وظيفته[٨] ، والمعنى : "سلمت على الذي يصوم" ، وهي كالموصول في صحة معاقبتها لضمير الأشخاص كقوله تعالى : ﴿ وَأَمۡطَرۡنَا عَلَيۡهِم مَّطَرٗاۖ فَسَآءَ مَطَرُ ٱلۡمُنذَرِينَ ﴾[٩] أي : فساء مطرهم[١٠]

---

(١) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٩٣ .
(٢) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (٤٤٢/١) .
(٣) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٩٣ .
(٤) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٥) ابن جني ، اللمع في العربية ، ، {بتصرف} ، ص ١٨٩ .
(٦) ينظر : الأنباري ، أسرار العربية ، ص ٣٢٧ .
(٧) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٤٤٥/١) .
(٨) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٤٣/١) .
(٩) سورة : الشعراء ، الآية : (١٧٣) .
(١٠) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٤٤/١) .

، و المخصوص بالذم هنا محذوف[1] ؛ لأن "المنذرين" لم يرد بهم قوماً معينين ، وإنما هي صفة عامة لكل الذين أنذروا[2] ، كما إذا دخلت "أل" على اسم جنس غير صفة في نحو : "الرجل" و"المرأة" ؛ تكون دالة على العموم أيضاً ، و"الربط" بها بمعنى "العموم" كما في قولك : "زيدٌ نِعْم الرجلُ"[3] ، و"أل" في مثل ذلك نوعان : ((عهدية أو جنسية نسبية))[4] .

حيث تدل "أل" العهدية على العهد الذكري[5] ، وذلك إن كانت دالة على مذكور سابق ، وهي في قوة ضمير الغائب[6] ، ولقوتها في الحضور يرى الدكتور تمام حسان أن إعادة اللفظ وإعادة المعنى والعهد الذكري من وادٍ واحد[7] ، ومن "الربط" بالعهد الذكري قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ ﴾[8] ، والمعنى : مصباح هو في زجاجة ، مع ملاحظة أن لفظ "أل" معرفة دائماً ، والاسم السابق له المعاد ذكره يكون نكرة غالباً ، ومعرفة أحياناً[9] ، وقد تكون "أل" "للعهد الذهني" ، وهي التي : ((تعرّف مفهوماً مشتركاً بين المتكلم والسامع إذا ذكر انصرف الذهن إليه))[10] ، وتؤدي وظيفة الإشارة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ ﴾[11] أي : هذا النبي الذي تعرفونه[12] ، والمشار إليه المعهود هو محمد عليه الصلاة والسلام[13] ، وقد تدل " أل " على " العهد الحضوري " ، وهي التي :

---

(١) السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٥٤٣/٨) .
(٢) الزمخشري ، الكشاف ، {بتصرف} ، (٣٣٦/٣) .
(٣) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (٢٠٤/١) .
(٤) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ٩٤ .
(٥) السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، {بتصرف} ، (٤٣٩/٢) .
(٦) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٤٧/١) .
(٧) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٦ .
(٨) سورة : النور ، الآية : (٣٥) .
(٩) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، {بتصرف} ، (٩٣/٤ : ٩٩) .
(١٠) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٤٧/١) .
(١١) سورة : الأحزاب ، الآية : (٦) .
(١٢) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٤٧/١) .
(١٣) الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، {بتصرف} ، (١٢٢/٢١) .

: ((يُعرَّف بها حاضر يراه المتكلم والسامع))[1] ، وتكون بمعنى ضمير الإشارة[2] ، وذلك كقولك: من الحاضر؟ أي : من هذا الحاضر؟[3]

وأمّا "الربط" بـ"أل" الجنسية ، فهو نوعان : "مطلق ونسبي" ، و"الجنس المطلق" تعرف فيه "أل" بأنها التي : ((يعرف بها الجنس مع إيهام كل فرد من أفراده))[4] ، وتؤدي معنى "أيّ" أو "كل" كقولك : الرجل أقوى من المرأة ، والمراد : أيّ رجل أقوى من أيّ امرأة ، بينما "الجنس النسبي" ، فإن "أل" فيه : ((يعرَّف بها الجنس والمقصود إمّا عام للجنس كله أو خاص لأحد أفراده))[5] فتدل على معنى الضمير كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾[6] ، أي : نفسه , وهواها , ومأواه[7] ، والفرق بين الجنس المطلق والجنس النسبي يكون بملاحظة علاقة "النسبة" ، حيث إن "الجنس النسبي" هو الذي : ((لا يستقل بالوجود المطلق وإنما يكون فهمه بالإضافة))[8] ، فيجوز أن تقول "نفس فلان" بينما "الجنس المطلق" مفهوم غير إضافي ،فلا يصحّ أن تقول: "رجل فلان" إلا بتأويل الخادم أو التابع[9].

ثانياً : وسيلة الربط بالمطابقة :

المطابقة تجب في عدد من الأبواب ، وتكون في حقول مختلفة منها ، المطابقة[10] في العدد : (الإفراد والتثنية والجمع) ، وفي الشخص (التكلم والخطاب والغيبة) ، وفي النوع (التذكير والتأنيث) ، وفي التعيين (التعريف والتنكير) ، وفي الإعراب ، وذلك مثل : مطابقة المبتدأ للخبر، والنعت للمنعوت وغير ذلك ، وسيتم الحديث عنها تفصيلا في قرينة "المطابقة" ؛ التي تعد إحدى القرائن اللفظية في هذا البحث[11] .

---

(١) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٤٧/١) .
(٢) ينظر : المرجع السابق .
(٣) ينظر : السابق .
(٤) ينظر : السابق .
(٥) السابق .
(٦) سورة : النازعات ، الآية : (٤٠) ، (٤١) .
(٧) ينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، (٣٢٧/٢) .
(٨) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٤٨/١) .
(٩) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٤٧/١) .
(١٠) حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، {بتصرف} ، ص ١٥٥ .
(١١) ينظر : هذا البحث ، ص : ٣٧٨

ثالثاً : وسيلة الربط بالأداة :

وذلك مثل الأدوات الداخلة على الجمل التي تؤدي وظيفة "الربط" بين الألفاظ داخلها[١] وعلة "الربط" بها إزالة اللبس ، وذلك في نحو قولك : إنْ رجل منهم كلمك فكلمه" حيث ربطت الفاء هنا الجواب بالشرط ، ولو حذفت يحصل اللبس حيث يمكن جعل "إنْ" مخففة من الثقيلة ، والفعل الأمري التالي لها استئناف[٢] ، ولكن ذكر الفاء أزال هذا اللبس ، و"الأداة" إحدى القرائن اللفظية ، وسيكون الحديث عنها مفصلاً في موضعه من هذا البحث[٣].

وقد يحصل العدول أو الترخص في "الربط" بالإحالة ؛ ويكاد أن يكون محصوراً على "الربط" بالضمير ؛ لأنه الأكثر استعمالاً في الربط[٤] ، ويكون العدول عن ذكر الضمير الرابط عند أمن اللبس , وحصول الارتباط بقرائن أخرى أغنت عن ذكره[٥] ؛ وذلك باستتار الضمير العائد في نحو قولك : "هذا الذي قام"[٦] ، أو بحذفه إن لم يكن ركن إسناد[٧] ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا ﴾[٨] ، أي : لا تجزي فيه[٩] ، وقوله : ﴿ لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ ﴾ في موضع نصب صفة اليوم ، وجاز التوسع[١٠] بحذف الظرف ؛ لأنه ليس بركن إسناد , ومنه قولهم : ((مررت ببر قفيز بدرهم ، فتأويله : قفيز منه بدرهم))[١١] ، كما قد يكون العدول

---

(١) حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، {بتصرف} ، ص ١٥٥ .
(٢) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٥ .
(٣) ينظر : هذا البحث ، ص : ٣٨٩ .
(٤) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٣٥/١) .
(٥) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٣٨ .
(٦) ينظر : المرجع السابق ، ص ٢١٥ .
(٧) السابق ، {بتصرف} ، ص ٢١٥ .
(٨) سورة : البقرة ، الآية : (٤٨) .
(٩) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٥ .
(١٠) العكبري : التبيان في إعراب القرآن ، {بتصرف} ، (٦٠/١) .
(١١) المبرد ، المقتضب ، (٢٥٨/٣) .

بحذف المرجع[1] ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴾[2] ، وقد اختلف في مرجع الضمير على أقوال منها : أنه يعود على "حور" المذكور السابق ، وذهب الأخفش إلى حذف المرجع[3] ، لأنه مفهوم من السياق ، ويؤيد الدكتور تمام حسان رأي الأخفش ، لبعد المسافة بين المرجع "الحور" والضمير العائد في "أنشأناهن"[4] , ومرجع الضمير إمّا لفظاً صريحاً , أو متصيداً من الفعل , أو مفهوماً تدل عليه قرينة السياق[5] ، والمرجع المتصيد هو المفهوم من تأويل فعل مذكور سابقاً ، وقد أشار إليه النحاة في نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[6] ، والمعنى : الصوم خير لكم[7] ، وكما يعود الضمير على مرجعه مباشرة في نحو قولك : "هذا الذي زرته" ، فقد يكون بواسطة سببي كقولك : "هذا الذي أعرف رجلاً يعرفه"[8] ، أو يكون داخل جملة معطوفة على جملة يراد ربطها في نحو قولهم : "الذي يطير فيغضب زيد الذباب"[9] بحذف الضمير في الجملة المعطوفة , والذي سوغ حذفه حصول الربط بالفاء ، والتقدير : الذي يطير فيغضب زيد منه الذباب.

وحيث التزمت العربية الفصحى برتبة الضمير ومرجعه باشتراط أن يعود الضمير على متقدم لفظاً ورتبة[10] خلافاً لضمير الشأن الذي يعود على الجملة المفسرة له المتأخرة عنه لفظاً ورتبة[11] ؛ فإن الأساليب العربية الحديثة ترخصت في هذا الشرط ؛ و ذلك بإعادة الضمير

---

(١) حسان - تمام ، مقالات في اللغة والأدب ، {بتصرف} ، (٢٢٠/٢) ,
(٢) سورة : الواقعة ، الآية : (٣٥) ، (٣٨) .
(٣) السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٢٠٧/١٠) .
(٤) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٥٣٩/١) .
(٥) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٥١/١) .
(٦) سورة : البقرة ، الآية : (١٨٤) .
(٧) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (١٥٣/٣) .
(٨) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٥ .
(٩) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (١٩٣/٣) .
(١٠) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، {بتصرف} ، ص ١٨٥ .
(١١) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٥١/١) .

على متأخر لفظاً ورتبة في نحو قولهم : "في مؤتمره الصحفي بالأمس قال الوزير كذا"[1] ، والذي سهل ذلك عدم حفظ رتبة الجار والمجرور مع تأخرهما في الأصل عن الفعل والفاعل[2] ، كما قد يقع العدول أو الترخص في "الربط" بارتباط الضمير بالمذكور الأبعد عند وضوح المعنى وأمن اللبس ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧ إِذْ قَالُواْ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[3] , فالضمير في "قالوا" عائد على "إخوته" السابق الذكر[4] ؛ والضمير صالح للإخوة والسائلين ، ومنعت القرينة أن يكون للسائلين بدلالة مقول القول : {ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا} ؛ فدلّ على أن مرجع الضمير هو الإخوة[5] مع أنه الأبعد ، وتم العدول عن شرط القرب ؛ لوضوح المعنى[6] وأمن اللبس .

أمّا العدول أو الترخص في مطابقة الضمير لمرجعه لفظاً وقصداً ، فمجاله قرينة "المطابقة" كما سيرد ، ولكن المطابقة في "القصد" لازمة لإحداث الربط ، وإلا لن يحصل "الربط" لو تطابق اللفظ واختلف القصد ؛ لاختلاف معنى المتطابقين ، وحينها لا يصحّ الربط بالضمير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[7] ؛ فالنفس الأولى غير النفس الثانية[8] ، ولو حصل الربط بالضمير لتغير المعنى تماماً ، فيكون المعنى عند الربط بالضمير : أن النفس لا تجزي عن نفسها[9] وهو خلاف المراد .

---

(١) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٥١/١) .
(٢) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٣) سورة : يوسف ، الآية : (٧) ، (٨) .
(٤) الطبري ، جامع البيان ، {بتصرف} ، (١٥٤/١٢) .
(٥) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٤٠/١) .
(٦) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٥٢/١) .
(٧) سورة : البقرة ، الآية : (٤٨) .
(٨) الطبري ، جامع البيان ، {بتصرف} ، (٢٦٧/١) .
(٩) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٣٩/١) .

((قرينة الربط)):

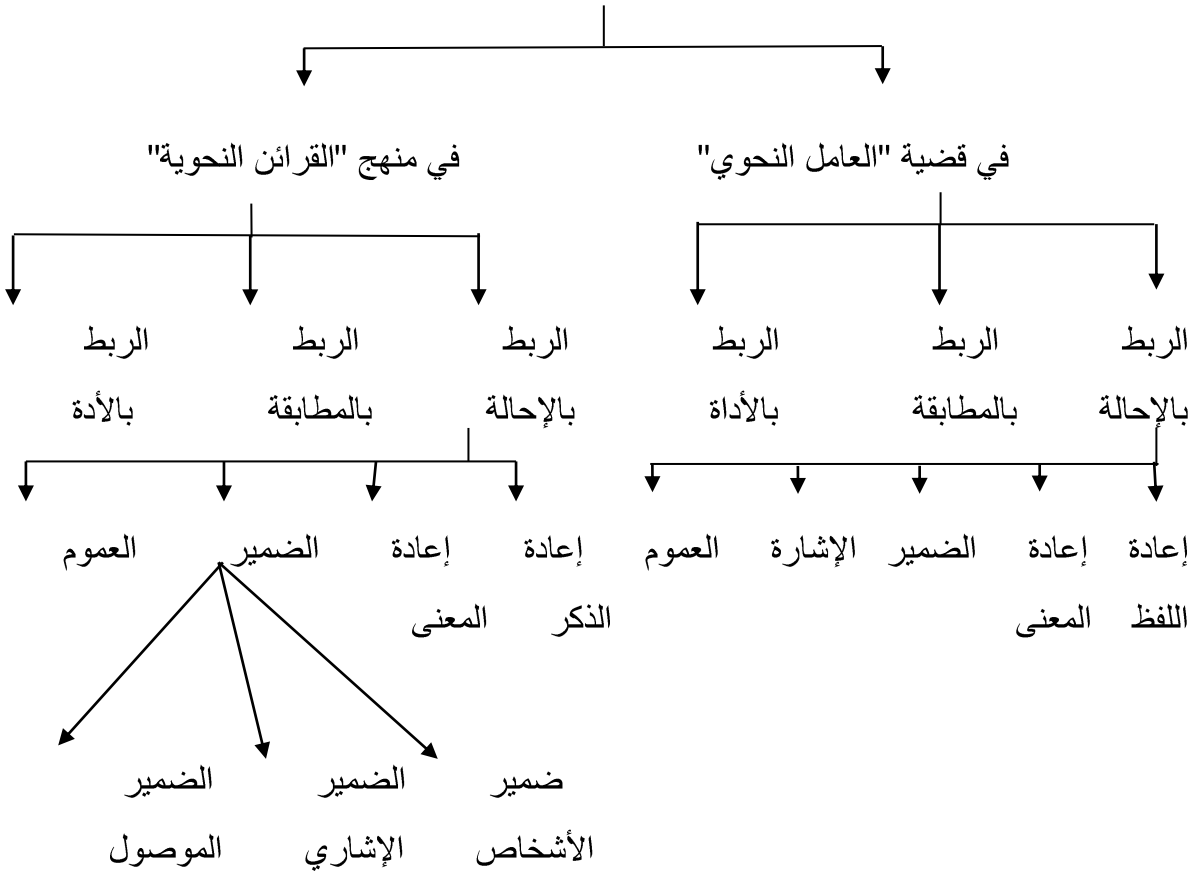
في قضية "العامل النحوي"
في منهج "القرائن النحوية"
الربط بالإحالة
الربط بالمطابقة
الربط بالأداة
إعادة اللفظ
إعادة المعنى
الضمير
الإشارة
العموم
الربط بالإحالة
الربط بالمطابقة
الربط بالأدة
إعادة الذكر
إعادة المعنى
الضمير
العموم
ضمير الأشخاص
الضمير الإشاري
الضمير الموصول

الشواهد القرآنية المرتبطة بقرينة الربط من كتاب الإنصاف للأنباري :

١ – قَالَ تَعَالَى: ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾[١]

٢-قَالَ تَعَالَى: ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[٢]

ذكر الأنباري الشاهدين السابقين في مسألة : القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع[٣] ، والتنازع[٤] عند النحاة : ((أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو اسمان يشبهانهما ، أو فعل متصرف واسم يشبهه ، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع ، وهو مطلوب لكلّ منهما من حيث المعنى))[٥] ، حيث ذهب البصريون في نحو قولك : "قام وقعد زيدٌ" إلى أن الأولى إعمال الفعل الثاني ، خلافاً للكوفيين الذين قالوا بأن الأولى إعمال الأول[٦] ، والخلاف في الأولى بالعمل يقوم على أساس اختلاف الفريقين في النظرة إلى الجملة بملاحظة قرائنها ، حيث أكد البصريون على قرينة "التضام" بملاحظة أهمية الاتصال وعدم الفصل بين عناصر الجملة الفعلية ؛ ولذلك وجدوا أن الأولى إعمال الثاني لقربه وعدم فصله عن الاسم المنصوب[٧] ، في حين أكد الكوفيون على أهمية ملاحظة قرينة "الربط" والتمسك بها ؛ لذلك قالوا إن الأولى إعمال الأول ؛ حتى لا يقع الترخص في قرينة "الربط" بتقديم الضمير على مرجعه[٨] ، ولكن لو حصل هذا الترخص ؛ فهو

---

[١] سورة : الكهف ، الآية : (٩٦) .
[٢] سورة : الحاقة ، الآية : (١٩) .
[٣] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٨٧/١) .
[٤] التنازع في اللغة : ((التخاصم ، وتنازع القوم : اختصموا ، وبينهم نزاعة أي خصومة في حق)) ينظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (نزع) ، (٣٥٢/٨) .
[٥] ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (١٦٤/٢) .
[٦] ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٨٣/١) .
[٧] السيوطي : همع الهوامع ، {بتصرف} ، (١١٨/٣) .
[٨] المرجع السابق ، {بتصرف} .

جائز لوضوح المعنى وأمن اللبس ؛ ولذلك قيل : ((إن العمل للأقرب إذا كانت القاعدة واضحة بلا خلاف ، وهذا يؤيد رأي البصريين بل إن معظم الشواهد ترجح ذلك))[١] ، وخاصة الشواهد القرآنية ؛ ولهذا جاء الأنباري بالشاهدين السابقين مؤيداً رأي البصريين ومستدلاً بقرينة "الربط" بالضمير على صحة مذهبهم ، حيث إنّ العمل في الاسم المتأخر لو كان لأول العاملين لوجب إعطاء العامل الثاني حقه من المفعول بالإضمار فيه ، ولحصل الإضمار بقوله : "أفرغه عليه" ، وقوله : "اقرؤه"[٢] ، وذلك بحصول "الربط" بالضمير ؛ فلما لم يضمر في العامل الثاني دل ذلك على أن العمل في التنازع للعامل الثاني في الشاهدين السابقين وغيرهما ، وأمّا القرائن الدالة على المعنى الوظيفي في الشاهدين موضع الدراسة فهي :

أولاً : قرينة التضام : اختلف النحاة في شروط "التضام" المعتنى بها ؛ وذلك لأهمية هذه الشروط من جهة ، وتعارضها في الجملة المتنازع فيها من جهة أخرى فالبصريون على إعمال الفعل الثاني ؛ الذي هو "أفرغ" في الشاهد الأول ، و"اقرءوا" في الشاهد الثاني ؛ وذلك لتأكيد شرط "التضام" , وهو اتصال العامل بمعموله وعدم الفصل بينهما كما ذكر السيوطي[٣] ، ويؤيده أن الفصل بين متصلين بغير الاعتراض[٤] غير مقبول ، وخاصة في الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل ، وإن كان الفصل جائزاً بين المبتدأ والخبر بل يكون مقيساً في مواضع منها الفصل بضمير الفصل[٥] ، بغرض تقوية علاقة الإسناد بينهما ، وذلك في نحو قولك : " محمد هو الأول "

---

[١] د. المعري - شوقي ، التنازع أو الإعمال في النحو العربي قراءة معاصرة ، بحث منشور في مجلة (التراث العربي) ، مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق ، العدد (٨٩) ، محرم ١٤٢٤هـ ، آذار (مارس) ٢٠٠٣م ، السنة الثالثة والعشرون .
[٢] ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٨٧/١) .
[٣] همع الهوامع ، {بتصرف} ، (١١٨/٣) .
[٤] وتعريف الاعتراض : ((هو أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها في الإعراب لنكتة سوى رفع الإيهام)) ينظر : الجرجاني ، التعريفات ، ص ٤٦ .
[٥] وهو الضمير الذي : ((يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كأفعل من كذا أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت ، وليفيد ضرباً من التوكيد ، ويسميه البصريون فصلاً والكوفيون عماداً وذلك في قولك : زيد هو المنطلق وزيد هو أفضل من عمرو)) ينظر : الزمخشري ، المفصل ، (١٧٢/١) .

والسبب كما يقول الفارسي إن اتصال الفعل بالفاعل أشد من اتصال المبتدأ بالخبر ؛ ومما يظهر اتصالهما في "المبنى" قولهم : يضربان ، و يضربون ، و تضربين ؛ فيتصل الفاعل بالفعل[1] ، في حين أن هذا الاتصال في المبنى لا يحصل بين المبتدأ والخبر ؛ والاتصال في المبنى حاصل بسبب الاتصال في المعنى ، ولما كان التنازع يقع في الفاعل - أحياناً - وهو ما لا يجوز فصله عن فعله كان إعمال الفعل الثاني أولى لعدم الفصل .

وأما الكوفيون فقد ركزوا اهتمامهم في قرينة "التضام" على العناية بجانب التقديم والتأخير ؛ منعاً للإضمار قبل الذكر ؛ ولهذا أعملوا العامل الأول الذي هو "آتوني" في الشاهد الأول ، و"هاؤم" في الشاهد الثاني كي لا يتقدم الضمير على عائده ، ولكن هذه "الرتبة" قد يحصل الترخص فيها بدافع أمن اللبس ، ووضوح المعنى ، كما يحصل في الأساليب العربية الحديثة التي تمارس إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة[2] ، وقبل الأساليب الحديثة أجاز ذلك البصريون في مواضع يؤمن فيها اللبس ، ومن ذلك مسألة "التنازع" التي ساغ فيها حصول هذا الترخص لأمن اللبس ، ودليل ذلك عدم الإضمار في الثاني في الشاهدين المذكورين .

ومنعاً من القول بالترخص في "الربط" بالإضمار قبل الذكر كما يرى البصريون ، ولتعقد الإشكالية عند الأخذ بالقول الكوفي حيث تظهر قضية حذف الضمير العائد فإن الدكتور تمام حسان رأى القول بعدم التنازع أولى ، ورأيه لا يبعد عن مذهب البصريين ؛ حيث إن الحاصل – كما يقول - إنما هو فصل بين الفعل "آتوا" ومفعوله "قطراً" بجواب الأمر "أفرغ عليه" ، وهو فصل جائز ؛ لأنه فصل بغير الأجنبي[3] ، وعلى ذلك لا مانع من القول بالتنازع وفقاً لمذهب البصريين ؛ لجواز الترخص في "الربط" ، وعود الضمير على متأخر ؛ لأمن اللبس ، ووضوح المعنى ، ولقيام قرائن عدة دلت على صحة هذا الترخص ، ومنها قرينة "التضام" .

---

(١) كتاب الإغفال ، {بتصرف} ، (٣٨/٢) .
(٢) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ،(١٥١/١) .
(٣) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١١١/١) .

ثانياً : قرينة الربط : حدوث الارتباط بين الفعلين المتنازعين واجب بوسيلة من وسائل الربط ، وفي ذلك يقول ابن هشام : ((لابد من ارتباطهما إمّا بعاطف كما في قاما وقعد أخواك ، أو عمل أولهما في ثانيهما ... أو كون ثانيهما جواباً للأول إما جوابية الشرط ... أو جوابية السؤال ... ولا يجوز قام قعد زيد))[١] وفي الشاهدين يلاحظ الارتباط المعنوي بين الفعل الأول وهو فعل طلبي , وبين الفعل الثاني و هو جواب الطلب.

كما أن "الربط" بالضمير قرينة لفظية هامة في باب التنازع ؛ وفقاً لما ذهب إليه البصريون ؛ وهو قولهم بالإضمار في الفعل المهمل ، ويختلف حكم الإضمار فيه بحسب نوع العائد ، وفي ذلك يقول ابن هشام : ((فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه لامتناع حذف العمدة ؛ ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب))[٢] ، أما إذا كان مطلوب الفعل الأول فضلة وجب حذفه عند الجمهور استغناء ؛ فلا حاجة للقول بالترخص في "الربط" بالإضمار قبل الذكر[٣] معه ، أما الكوفيون فقد أكدوا على إعمال الفعل الأول بقرينة "الربط" بالضمير ، بتقديم المرجع وتأخير الضمير ، وذلك لأن شرط الإضمار كما يقول الدكتور تمام حسان : ((أن يتأخر الضمير ويتقدم المرجع لفظاً ورتبة))[٤] والذي يظهر أن الكوفيين تمسكوا بأصل "الرتبة" فمنعوا تقديم الضمير على المرجع لذا أعملوا الأول ، ولكن قرينة "الربط" بالضمير - كما سبق - تدعم وتقوي مذهب البصريين ؛ إذ يقول ابن مالك:[٥]

وَأعْمِلَ الْمُهمَلْ فِي ضَمِيْر مَا تَنَازَعَاهُ وَالتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

والأولى أن يقال: "قاما وقعد الرجلان" , وليس : "قام وقعدا الرجلان" ؛ لأن "الربط" حاصل في الجملتين , مع الترخص فيه بعود الضمير على متأخر لفظا و رتبة في الجملة الأولى , ووقوع

---

[١] مغني اللبيب ، (٦٦٠/١) .
[٢] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (١٩٩/٢) .
[٣] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٦٤٠/٢) .
[٤] البيان في روائع القرآن ، (١٥١/١) .
[٥] الصبان ، حاشية الصبان ، (١٤٦/١).

الترخص في "التضام" بالفصل بين الفعل وفاعله بأجنبي بينما لم يحصل ذلك الفصل في الجملة الأولى , والشاهدان السابقان أيضا هما من أدلة البصريين على أولوية إعمال الفعل الثاني ؛ لأنه لو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير في الثاني[١] ، ولوجب أن تكون : " أفرغه عليه " في الشاهد الأول ، وأن تكون : " اقرؤه " في الشاهد الثاني ؛ بإبراز الضمير في العامل المهمل ليحصل "الربط" ، ولكن لما جاء الفعلان في الآيتين من غير إضمار أي : "أفرغ" ، و"اقرءوا" ، كان عدم الإضمار قرينة دالة على إعمال الفعل الثاني ، والفعل الأول عامل في الضمير المحذوف ؛ لأنه فضله ساغ حذفه منعاً للإضمار قبل الذكر , كما أن "الربط" حاصل مع القول بالترخص ؛ لوضوح المعنى وأمن اللبس.

ثالثاً : قرينة البنية : يشترط في العاملين المتنازعين أن يكونا فعلين أو ، خالفتين ، أو صفتين تعملان عمل الفعل سواء اتحّدت بنيتهما أو اختلفت[٢] ولا تنازع في الحروف أو الجوامد كفعلي التعجب عند جمهور النحاة[٣] ، ومن هنا يظهر شرط آخر في بنية عاملي التنازع وهو التصرف وعدم الجمود[٤] ، وفي الشاهدين موضع الدراسة تُعد "البنية" إحدى القرائن الدالة على حدوث التنازع ، ففي الشاهد الأول وقع التنازع بين فعلين متصرفين وهما : "آتي" و"أفرغ" ، وفي الشاهد الثاني وقع بين خالفة الإخالة أو اسم الفعل "هاؤم" ، الذي وقع :((اسماً لفعل وهو "خذ" ويجوز مدّ ألفها ، ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها))[٥]، وبين الفعل : "اقرأ".

رابعاً : قرينة الرتبة : يقول ابن مالك:[٦]

إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اِسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ

---

[١] الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٨٧/١) .
[٢] السيوطي : همع الهوامع ، {بتصرف} ، (١١٨/٣) .
[٣] ابن هشام ، أوضح المسالك لألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (١٦٩/٢) .
[٤] ((السر في أن التنازع لا يكون بين جامدين ، ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله ؛ لأن العامل الأول مفصول من المعمول الملفوظ به بالعامل الثاني ، والعامل الجامد ضعيف فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله)) ينظر : المرجع السابق ، (١٦٩/٢) .
[٥] ابن هشام - مغني اللبيب ، {بتصرف} ، (٤٥٥/١) .
[٦] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٦٣٥/٢) .

فقوله : "قبل" هو تنبيه إلى وجوب تقدم العاملين وتأخّر المعمول المتنازع عليه ؛ ولذلك لا يحصل التنازع عند تقديم الاسم المتنازع عليه في نحو قولهم : "زيدٌ قام وقعد"[1] ؛ لأن الفعلين المتأخرين عملا في المضمر ؛ وذلك ليس من التنازع[2] ، ولهذا فإن "الرتبة" تعد قرينة في الشاهدين موضع الدراسة حيث تقدم الفعلان على المفعول به في قوله تعالى : ﴿ ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا ﴾ وكذلك في قوله : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ ، وتأخر الاسم المتنازع عليه الواقع مفعولا به , وهو "قطرا" في الشاهد الأول ، و"كتابيه" في الشاهد الثاني .

خامساً : قرينة المطابقة : وتكون "المطابقة" قرينة في قضية التنازع حال التثنية والجمع كما يقول سيبويه : ((ولو لم تحمل الكلام على الآخر لقلت ضربت وضربوني قومَك ، وإنما كلامهم ضربت وضربني قومُك ، وإذا قلت ضربني لم يكن سبيل للأول ؛ لأنك لا تقول : ضربني وأنت تجعل المضمر جميعاً))[3] ، ولما كان المطلوبان للفعلين في الشاهدين السابقين مفردين ؛ فإن "المطابقة" حاصلة ، ولكنها لا تقوم قرينة لإثبات العمل لأحد العاملين المتقدمين دون الآخر .

وبهذا ترجح القرائن مذهب البصريين والأنباري ؛ لأن الترخص في "الربط" بعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة سائغ ؛ لتوافر القرائن الدالة على المعنى ومنها :"التضام" ،"البنية" ،"الرتبة" ,المطابقة" ؛ فساغ الترخص في "الربط" بعود الضمير في الفعل المهمل المتقدم على المرجع المذكور المتأخر ، كما أن حصول "الربط" بين الفعلين المتقدمين قرينة أخرى سوغت ذلك ؛ لوقوع الفعل المتقدم طلباً ، والمتأخر جواباً له ؛ والمعنى واضح وأمن معه اللبس ، كما أن "الربط" قرينة منعت إعمال الأول لأنه لو كان العمل للأول لوجب الإضمار في الثاني مما يؤدي إلى الفصل بين الفعل وفاعله بأجنبي في نحو قولك: "زارني وزرتُ قومُك" ، وكل تلك القرائن تؤيد ما ذهب إليه البصريون والأنباري في أن الأولى إعمال الفعل الثاني , والله أعلم .

---

(1) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} , (٦٣٥/٢) .
(2) هذا على مذهب الجمهور خلافاً لمن أجاز التقديم أو التوسط كالفارسي الذي أجاز التنازع في نحو قولك : ضربت زيداً وأكرمت ... ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (١٩٢/٢).
(3) الكتاب ، (٧٦/١) .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		التضام	الربط	البنية	الرتبة	المطابقة
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾	المعنى	فيها اختلاف : ١-عند البصريين وجوب اتصال العامل بالمعمول وعدم الفصل بينهما بجملة قطعاً "الراجح" . ٢-عند الكوفيين وجوب تأخر الضمير على مرجعه وعدم جواز الإضمار قبل الذكر .	ارتباط الفعلين المتنازعين لأن الفعل الثاني جواباً للطلب في الفعل الأول والترخص في الربط بحذف الضمير الرابط في العامل المهمل "الأول" وعدم جواز حذفه لو كان المهمل هو الثاني لأنه فضلة.	أن يكون العاملان فعلين متصرفين أو اسمين يعملان عمل الفعل ، ولا يكونان حرفين أو جامدين .	تقدم العاملين المتنازعين على مطلوبهما دون توسطه أو تقدمه عليهما .	مطابقة الضمير في العامل المهمل للاسم الظاهر المتنازع عليه وتظهر المطابقة حال التثنية والجمع .
	المبنى	آتونـي أفـرغ عليـه قطـراً الفعل (١) وفاعله — المفعول به الفعل (٢) وفاعله (الانفصال) (الاتصال) إعمال الفعل (٢) ((أولى)) (تنازع)	آتوني (أفرغ عليه قطراً) طلب جاز حذف المفعول (الضمير) — فعل + مفعول به — جواب الطلب (الربط) (تنازع) إعمال الفعل(٢) ((أولى))	آتوني أفرع عليه قطراً فعل متصرف (١) — فعل متصرف (٢) — اسم متنازع عليه (تنازع)	آتوني أفرغ عليه قطراً معمول متأخر — فعلان متقدمان (تنازع)	آتوني أفرغ عليه قطراً يطلب مفرداً — يطلب مفرداً — المطلوب المفرد (مطابقة) (تنازع)
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾	المعنى	فيها اختلاف : ١-عند البصريين وجوب اتصال العامل بالمعمول وعدم الفصل بينهما بجملة قطعاً "الراجح" . ٢-عند الكوفيين وجوب تأخر الضمير على مرجعه وعدم جواز الإضمار قبل الذكر .	ارتباط الفعلين المتنازعين لأن الفعل الثاني جواباً للطلب في الفعل الأول والترخص في الربط بحذف الضمير الرابط في العامل المهمل "الأول" وعدم جواز حذفه لو كان المهمل هو الثاني لأنه فضلة.	أن يكون العاملان فعلين متصرفين أو اسمين يعملان عمل الفعل ، ولا يكونان حرفين أو جامدين .	تقدم العاملين المتنازعين على مطلوبهما دون توسطه أو تقدمه عليهما .	مطابقة الضمير في العامل المهمل للاسم الظاهر المتنازع عليه وتظهر المطابقة حال التثنية والجمع .
	المبنى	هـاؤم اقـرؤا كتابيَـه خالفة (اسم فعل) (١) — فعل (٢) وفاعله — مفعول به (الانفصال) (الاتصال) إعمال الفعل (٢) (تنازع)	هـاؤم (اقـرؤا كتابيـه) طلب — فعل (٢) — مفعول به جواب الطلب (الرابط) (تنازع) إعمال الفعل (٢) ((أولى))	هـاؤم اقـرؤا كتابيَـه خالفة إخالة (١) — فعل متصرف (٢) — اسم متنازع عليه (تنازع)	هـاؤم اقـرؤا كتابيه معمول متأخر — فعلان متقدمان وما يشابهما (تنازع)	هـاؤم اقـرؤا كتابيـه يطلب مفرداً — يطلب مفرداً — المطلوب مفرد (مطابقة) (تنازع)

الشواهد القرآنية المترخص بقرينة الربط فيها من كتاب الإنصاف للأنباري :

١- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾[١]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾[٢]

ورد الشاهدان السابقان في كتاب الإنصاف ، وذلك في مسألة : أولى العاملين بالعمل في التنازع[٣] حين أكد الأنباري جواز قضية الإضمار قبل الذكر ؛ لتأييد الرأي البصري في أن إعمال الفعل الثاني أولى[٤] ، حيث جاز في الشاهدين السابقين الإضمار مع عدم تقدم ذكر المرجع الذي هو "الشمس" في الشاهد الأول ، و"الأرض" في الشاهد الثاني ، ولم يجر ذكرهما - كما ذهب الأنباري - لدلالة الحال عليهما[٥] ، والإضمار قبل الذكر هو ترخص في قرينة "الربط" بحذف المرجع أو العائد ؛ ودلّ الافتقار[٦] على الحذف هنا ؛ لأن الضمير يفتقر إلى مرجع مذكور سابق ، وهذا الحذف جائز بقرينة السياق[٧] ، ودلالة الحال ؛ لأن القاعدة تقول : ((لا حذف إلا بدليل))[٨] والذي سوغ الحذف هنا وضوح المعنى ، وأمن اللبس .

وإن كانت القرينة الحالية سبباً في جواز الترخص هنا بالحذف كما ذهب الأنباري ، فإنه لابد من وجود قرائن مقالية لفظية ومعنوية ساعدت في تقريب الفهم ودلت على الحذف[٩] الحاصل لوضوح المعنى و أمن اللبس[١٠] ، مّما يجعل الحذف من الإيجاز المستحسن في الكلام[١١]

---

(١) سورة : ص ، الآية : (٣٢) .
(٢) سورة : الرحمن ، الآية : (٢٦) .
(٣) ينظر : الأنباري ، أبو البركات ، (٨٣/١) .
(٤) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٥) السابق ، {بتصرف} ، (٩٦/١) .
(٦) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٢٥٠/١) .
(٧) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٩٦/١) .
(٨) السابق ، (٢٥٠/١) .
(٩) الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٩٦/١) .
(١٠) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٣٦/١) .
(١١) ابن قتيبة - أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت : ٢٧٦) ، أدب الكتاب ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة ، مصر ، ١٩٦٣م ، الطبعة الرابعة ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} ، ص ٩٠ .

؛ فيكون من العدول , وليس الترخص في قرينة "الربط" ، وأهم القرائن المقالية التي ساعدت قرينة الحال في الدلالة على المعنى في الشاهدين السابقين هي:

أولاً : قرينة الإسناد : في الشاهد الأول يفتقر الفعل "توارت" إلى فاعل ، والإسناد في الجملة على معنى الفاعلية ، ويصح إسناد الفعل إلى المذكور السابق الذي هو "الصافنات" ، حيث يسبق هذه الآية قوله تعالى :﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴾[1] ، كما يصحّ إسناده إلى "الشمس" وفقاً لما ذكره الأنباري ، وأغنى عن ذكرها ذكر لفظ "العشي" الذي يدلّ عليها[2] .

وفي الشاهد الثاني ، أسند لفظ الخبر "فانٍ" إلى لفظ العموم "كل" للإخبار بفناء كل من على وجه الأرض ؛ فالإسناد على معنى الإخبار لأن الجملة اسمية ، والضمير عائد على "الأرض" أو "الدنيا" ، ويستثنى من عموم الإسناد هنا الذات الإلهية ؛ ولهذا تبعها قوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾[3] كما روي عن الشعبي عند قراءة قوله ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ أن القارئ لا يجوز له الوقوف حتى يتم القراءة[4] عند قوله: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ , والملاحظ هنا أن قرينة الإسناد قربت المعنى للسامع ، ولكنها لا تعد قرينة حيث لم يتم تحديد المعنى فيها بتعيين مرجع الضمير بدقة من خلالها .

---

(1) سورة : ص ، الآية : (٣١) .
(2) ابن مالك - محمد بن عبد الله الطائي (ت : ٦٧٢هـ) ، شرح تسهيل الفوائد ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م ، {بتصرف} ، (١٥٩/١) .
(3) سورة : الرحمن ، الآية ، (٢٧) .
(4) ابن الجزري - أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت : ٨٥٢) ، النشر في القراءات العشر ، تحقيق : علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} ، ص ٢٢٥ .

ثانياً : قرينة المطابقة : مطابقة الضمير المذكور للمرجع المحذوف من عدة جهات :

١- **الشخص** : الضمير في "توارت" يطابق العائد ، وتقديره "الشمس" أو "الصافنات" في "الغيبة" ، كما أن الضمير في : "عليها" يطابق مرجعه في "الغيبة" أيضاً ، وهو "الأرض" أو "الدنيا" .

٢- **العدد** : الضمير في "توارت" طابق عائده "الشمس" في "الإفراد" ، أمّا إن كان العائد "الصافنات" لم تحصل المطابقة ؛ لأن العائد جمع مؤنث سالم لغير العاقل , والضمير يعدل عن المطابقة في نحو ذلك حملا على الجماعة[١] ، بينما الضمير فِي "عليها" طابق العائد في "الإفراد" سواء أكان العائد "الأرض" أم "الدنيا".

٣- **النوع** : الضمير في الشاهد الأول "توارت" {هي}" عائد على "الشمس" أو "الصافنات" , وهما لفظان لمؤنث ، والضمير في "عليها" عائد على "الأرض" أو "الدنيا" ؛ فتطابقا في التأنيث.

٤- **التعيين** : الضمير أحد أنواع المعارف ؛ والعائد المحذوف يتأول معرفة كما هي الألفاظ السابقة : "الشمس/الصافنات/الأرض/الدنيا" والمطابقة بين الضمير وعائدة كما يقول الدكتور تمام حسان : ((تقوي الصلة بين المتطابقين ، فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى ، وتكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه ويعبر عنه كل منهما))[٢] ، ولكن "المطابقة" لا تعدّ قرينة على المحذوف ؛ لإمكانية تقديره بـ"الشمس" أو "الصافنات" في الشاهد الأول ، و"الأرض" أو "الدنيا" في الشاهد الثاني .

ثالثاً : قرينة النسبة : في الشاهد الأول لفظ "الحجاب" متعلق بـ"توارت" بواسطة "الباء" ؛ أي تعلق اللفظ بالحدث الموجود في الفعل ؛ فتكون العلاقة بين الفعل "توارت" ، والفاعل المحذوف علاقة نسبية مرتبطة بالجار و المجرور ؛ إذ المعنى : توارت الشمس[٣] أو الخيل الصافنات

---

[١] ينظر : هذا البحث , ص : ٣٨٢.
[٢] اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٢ .
[٣] بدلالة الحجاب عليها ، ينظر : السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، (٥٤٨/٢) .

بالحجاب ، وهو الظلام ، حيث : ((سمي الليل حجاباً لأنه يستر ما فيه))[1] ، فالمعنى : الشمس إذا استترت بالمغيب[2] ويصح : استتار الخيل الصافنات عن الأنظار عند المغيب .

وكذلك في الشاهد الثاني حيث إن المعنى في قوله : "عليها" إلحاق الفناء بلفظ العموم "كل" ، ولكنها علاقة نسبية مرتبطة بالجار والمجرور الواقعين في نطاق الإسناد ؛ بإلحاق الفناء بـ"كل" ما يدب على وجه الأرض ، وهذه النسبية مخرجة لله عز وجل ؛ لأن لفظ العموم المبدوء به الكلام لم يشمل الذات الإلهية بناء على قرينة "النسبة" الملحوظة في الآية الكريمة ، لأن الفناء يشمل كل من يعيش على "الأرض" ؛ وبذلك تكون "النسبة" هنا قرينة دالة على أن مرجع الضمير هو "الأرض" من جهة ، وأدت معنى قوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ بإخراج الذات الإلهية من هذا الحكم من جهة أخرى .

رابعاً : قرينة الربط : من شروط الضمير : ((لابد له من مرجع يعود إليه ، ويكون ملفوظاً به سابقاً مطابقاً))[3] ، ولكن في الشاهد الأول إذا كان المعنى "توارت الشمس" ، و"الشمس" لم يجر ذكرها ، فهو من العدول عن قرينة "الربط" هنا , والذي سوغه وضوح المعنى ودلالة الكلام السابق ، وأكثر كتب النحو على تأويل حذف المرجع بـ"الشمس"[4] ، بينما أكثر كتب التفسير تؤيد عود الضمير على "الصافنات" التي هي الخيل ، ويؤكد ذلك قوله : ((أن الصافنات مذكورة تصريحاً ، والشمس غير مذكورة ، وعود الضمير إلى المذكور أولى من عوده إلى المقدر))[5] ،

---

[1] الشوكاني - محمد بن علي (ت : ١٢٥٠) ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، {بدون تحقيق} ، دار الفكر ، بيروت ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٥) ، (٤٣١/٤) .
[2] ينظر : الراغب الأصفهاني ، المفردات في غريب القرآن ، (١٠٨/١) . -٣٦٥-
[3] السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، (٥٤٧/٢) .
[4] ينظر : ابن مالك ، شرح تسهيل الفوائد ، (١٥٩/١) .
[5] فخر الدين الرازي ، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، (١٧٩/٢٦) .

وكذلك لتحقق شرط آخر في مرجع الضمير ، وهو عوده على أقرب مذكور حيث يقول : ((أقرب المذكورين هو الصافنات الجياد ، وأما العشي فأبعدهما فكان عود الضمير إلى الصافنات أولى))[١] فلا يكون في ذلك ترخص أو عدول في قرينة "الربط" , بل يكون "الربط" قرينة دالة على المعنى وفقاً لذلك ؛ ولأن المعنى أكثر دقة باعتبار عود الضمير على "الصافنات" بدلالة القرائن المقالية , والحالية كما سيأتي.

أمّا الشاهد الثاني : فالضمير في "عليها" يعود على غير مذكور عند الأكثرين[٢] وتقديره : "الأرض" أو "الدنيا" ، وجاء عند بعضهم خلاف ذلك أي عود الضمير على مذكور سابق ، حيث تقدم ذكر "الأرض"[٣] في قـوله تعالى : ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾[٤] ، وبذلك يكون "الربط"

قرينة دالة على المعنى في الشاهدين السابقين ، ولم يحصل الترخص أو العدول عنها خلافاً لما ذكره الأنباري فيهما ، ولكن هذا لا يمنع من القول بجواز الترخص أو العدول عن قرينة "الربط" بحذف العائد وإضماره في غير الشاهدين السابقين ؛ وذلك بعود الضمير على محذوف[٥] لأنه مفهوم من السياق .

خامساً : قرينة الأداة : الباء أحد حروف الجر ، وهي من الحروف الداخلة على المفردات ، وجاءت دالة على معنى الإلصاق[٦] المجازي في قوله "بالحجاب" الذي هو "الظلام" ، وهو معنى جائز في "الشمس" ، و"الصافنات" على حد سواء .

---

[١] فخر الدين الرازي ، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، (١٧٩/٢٦) .
[٢] ينظر : ابن مالك ، شرح تسهيل الفوائد ، (١٥٨/١) ، وابن الجوزي - زاد المسير في علم التفسير ، (١١٤/٨) ، وفخر الدين الرازي - التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، (٩٢/٢٩) ، والسيوطي - البرهان في علوم القرآن (٢٧/٤) .
[٣] السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (١٦٨/١٠) .
[٤] سورة : الرحمن ، الآية : (١٠) .
[٥] العسكري ، أبو هلال الحسن بن سهل (ت : ٣٩٥هـ) ، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، تحقيق : علي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} ، ص ١٨٤.
[٦] ((والإلصاق ضربان : حقيقي نحو : أمسكتُ الحبل بيدي ... ومجازي نحو : مررتُ بزيد)) ، ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٣٦ .

أما في الشاهد الثاني "على" في قوله : "عليها" ، من حروف الجر الداخلة على المفردات ، ودلت على معنى الاستعلاء الحسي , وهذا يقوي تقدير المحذوف : "الأرض" وليس "الدنيا" ، والاستعلاء هو أصل معانيها حتى أن أكثر البصريين خصوها بهذا المعنى[1] .

ويستدل مما سبق أن القرائن المقالية لفظية كانت ومعنوية قد أعانت على تقريب مرجع الضمير في الشاهدين موضع الدراسة ؛ ولكن لابد من الاستعانة بالقرينة الحالية لتحديد أي الألفاظ أكثر دقة في التعبير عن المعنى المراد .

ففي الشاهد الأول قد يكون فاعل "توارت" عائداً على محذوف وهو "الشمس" – كما يرى الأنباري وجمهور النحاة – فيكون من العدول عن قرينة "الربط" , أو يكون عائدا على المذكور السابق وهو "الصافنات" – كما ورد في أكثر كتب التفاسير - وعلى ذلك تكون قرينة "الربط" قرينة لفظية تتضافر مع باقي القرائن بالدلالة على عود الضمير على "الصافنات" في الشاهد الأول , و"الأرض" في الشاهد الثاني ولا ترخص فيها ، وهذا المعنى تؤيده القرينة الحالية ؛ لعدم صلاحية عود الضمير على الشمس ، وذلك لأنه : ((لو حكمنا بعود الضمير في قوله : "حتى توارت" إلى الشمس ، وحملنا اللفظ على أنه ترك صلاة العصر كان هذا منافياً لقوله : ﴿ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى ﴾ ، فإن تلك المحبة لو كانت عن ذكر الله لما نسي الصلاة ، ولما ترك ذكر الله))[2] , كما أن الفعل حادث من نبي الله سليمان الذي لا يصحّ أن يصدر منه هذا الذنب العظيم.

---

[1] والاستعلاء قد يكون : ((حسياً ، كقوله تعالى : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾ ، أو معنى كقوله : {فضلنا بعضهم على بعض} ، ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٤٧٦ .

[2] فخر الدين الرازي - التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، (١٧٩/٢٦) .

ومّما يؤيد هذا المعنى والقول بـأن "الصافنات" هو مرجع الضمير ، ملاحظة المرجع في الآية التالية لها في قوله : ﴿ رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ﴾[1] ، حيث يقول الفخري الرازي : ((الشمس لو رجعت بعد الغروب لكان مشاهدا لكل أهل الدنيا ، ولو كان الأمر كذلك لتوفرت الدواعي على نقله وإظهاره ، وحيث لم يقل أحد ذلك علمنا فساده))[2] .

وعلى ذلك فإن القرائن المقالية قد تضافرت ، ومنها قرينة "الربط" إلى جانب القرينة الحالية في تحديد اللفظ المراد في الشاهدين السابقين ؛ لأن الحذف كما يقول الدكتور تمام حسان لا يكون إلا بدليل[3] ، وعلى ذلك ليس في الشاهدين مرجع محذوف كما ذهب الأنباري ، وعليه لم يحصل ترخص أو عدول في قرينة "الربط" بحذف مرجع الضمير ؛ لأن المرجع مذكور في الشاهدين وهما "الصافنات" في الشاهد الأول ، و"الأرض" في الشاهد الثاني ، وقد سبق ذكرهما ، ولكن تقدير الأنباري للمحذوف وهو "الشمس" في الشاهد الأول يظهر أنه لم يمعن النظر في دلالة الحال بتأملها للكشف عنها بدقة ؛ لأن الصحيح هو القول بعود الضمير على "الصافنات" ، وهو قول تؤيده كتب التفاسير بملاحظة القرائن اللفظية ، ومنها قرينة "الربط"، وتدعمها قرينة "الحال".

---

[1] سورة : ص ، الآية : (٣٣) .
[2] التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، (١٧٩/٢٦) .
[3] ينظر : البيان في روائع القرآن ، (٩١/١) .

ويمكن اختصار القرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين بملاحظة الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		القرائن المقالية					القرينة الحالية
		الإسناد	المطابقة	النسبة	الربط	الأداة	
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾	المعنى	معنى الفاعلية لأن الجملة فعلية	تجب مطابقة الضمير لمرجعه فيما يأتي : ١–الشخص . ٢–العدد . ٣–النوع . ٤–التعيين .	تعليق اللفظ بالحدث الموجود بالفعل بواسطة الأداة والإلحاق في نطاق الإسناد .	عود الضمير على أقرب مرجع مذكور سابق .	حرف جر مفيد للإلصاق متعلق بالفعل السابق .	١–القائل نبي الله سليمان لا يقع منه ترك الصلاة لانشغاله بالصافنات الجياد . ٢–لو كان الضمير عائداً على الشمس ، والمراد ترك الصلاة فهو ينافي قوله : ﴿ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي ﴾ . ٣–عدم رجوع الشمس بعد الغروب ، لأن الضمير في "ردوها" عائد على "الصافنات" لا "الشمس" لعدم نقل ذلك الخبر الجلل لو حصل وقوعه ، وهو ردّ الشمس بعد غيابها .
	المبنى	حتى توارت × بالحجاب مسند / مسند إليه محذوف الصافنات / الشمس مذكور سابق / محذوف إسناد التواري إلى الصافنات أو الشمس	حتى توارت × بالحجاب الشمس / الصافنات مطابقة / مطابقة الغيبة الإفراد التأنيث التعيين / الغيبة التأنيث التعيين عدول عن المطابقة في العدد (توارين الصافنات) حملا على المعنى	توارت الشمس / الصافنات (علاقة نسبية) الإلحاق بالجار والمجرور بقوله : (بالحجاب) تواري الشمس أو الصافنات ملاصق للحجاب وهو الظلمة	توارت "هي" : الضمير مرجعه : (الصافنات) أقرب مرجع مذكور سابق	حتى توارت بالحجاب (الباء) / المجرور بمعنى "الظلمة" حرف جر إلصاق توارت الصافنات أو الشمس ملاصقة للظلمة	قال تعالى : {نعم العبد إنه أواب} ص/٣٠ وقال تعالى : {فقال إني أحببت حب الخير عن ذكر ربي} ص/٣٣ . وقال تعالى : {ردوها عليّ فطفق مسحاً بالسوق والأعناق} ص/٣٣ . والقرينة الحالية في الآيات هنا تؤيد معنى : حتى توارت الصافنات بالحجاب في الشاهد السابق .
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾	المعنى	معنى الإخبار لأن الجملة اسمية.	مطابقة الضمير لمرجعه فيما يلي : ١–الشخص . ٢–العدد . ٣–النوع . ٤–التعيين .	تعلق اللفظ بالحدث الموجود في الخبر بواسطة الأداة والإلحاق في نطاق الإسناد .	عود الضمير على أقرب مرجع مذكور سابق .	حرف يفيد الاستعلاء الحسي.	كل ما يدب على وجه الأرض فهو فانٍ ويستثنى من لفظ العموم الذات الإلهية ؛ لأن الفناء صفة الخلق .
	المبنى	كل من عليها فانٍ مسند إليه / مسند ضمير داخل نطاق الإسناد إسناد الفناء إلى لفظ العموم (كل) .	كل من عليها فانٍ الضمير المرجع الأرض / الدنيا مطابقة / مطابقة الغيبة الإفراد التأنيث التعيين	كل (من عليها) فانٍ داخل الإسناد إلحاق الفناء بكل من على الأرض وإخراج الذات الإلهية من لفظ العموم (كل) بقرينة (النسبة) لتقييد الإسناد بمن يستعلي على الأرض	عليها (مرجع الضمير) (الأرض) مرجع مذكور سابق وإن كان غير قريب من الضمير المذكور	كل من عليها فانٍ (على) / (الضمير) عائد على الأرض حرف جر (استعلاء حسي) كل من يعيش على الأرض فانٍ	قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ والقرينة الحالية الظاهرة في هذه الآية تؤيد معنى: إلحاق الفناء بكل ما يعيش من مخلوقات على الأرض ، والبقاء لله وحده .

٢- قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾[١]

أورد الأنباري الشاهد السابق في سياق مسألة : القول في "أفعَل" في التعجب ، اسم أو فعل؟[٢] فأيد مذهب البصريين بالقول بالفعلية ، وأسقط أحد الأدلة الكوفية على القول بالاسمية ؛ وذلك لملاحظتهم قرينة "البنية" لجواز تصغيره ، والتصغير من خصائص الأسماء ، ولكن الأنباري ردّ هذا الاستدلال بملاحظة اختلاف معنى تصغير "أفعَل" التعجب عن تصغير الاسم ، فقال إن تصغير "أفعَل" التعجب : ((يتناوله لفظاً لا معنى ، من حيث كان متوجهاً إلى المصدر))[٣] حيث لحقه التصغير في المبنى ، والمعنى تصغير المصدر[٤] الذي جاز تصغيره لأنه اسم الحدث ، فأشار بذلك إلى الترخص في قرينة "البنية" بإيقاع التصغير لفظاً على الفعل ، والمعنى تصغير الحدث الواقع فيه ؛ لأن الحدث هو أحد مدلولي الفعل , ويدل عليه المصدر ، والمصدر اسم يجوز تصغيره ، والذي سوّغ الترخص هنا وضوح المعنى ، وأمن اللبس ، وجاء بالشاهد السابق الذي وقع فيه العدول عن قرينة "الربط" - كما سيظهر عند تحليله - بحذف مرجع الضمير ، والتقدير فيه : ولا يحسبنّ الذين يبخلون {البخل} هو خيراً لهم[٥] ، لأن الضمير يعود على مسمى ، والمسمى اسم ولا يكون فعلاً ، فالمرجع هنا هو مصدر الفعل المذكور , وهو اسم الحدث , ومسماه هو الحدث[٦] ، وهو محذوف مفهوم من الكلام بدلالة : {يبخلون} عليه[٧] ؛ لأن شروط الإضمار هي أن يعود الضمير على أقرب مرجع مذكور صالح مطابق لمرجعه لفظاً وقصداً[٨] ، وغرض الإحالة بالضمير هنا هو " الاختصار " في اللغة ، بدافع وضوح المعنى

---

(١) سورة : آل عمران ، الآية : (١٨٠) .
(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٢٦/١) .
(٣) المرجع السابق ، (١٣٩/١) .
(٤) السابق ، {بتصرف} ، (١٣٩/١) .
(٥) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٣٩١/٢) .
(٦) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩٥ .
(٧) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٣٩١/٢) .
(٨) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٣٦/١) .

وأمن اللبس ، يقول الدكتور تمام حسان : ((أمّا إذا لم يؤمن اللبس فإن اللغة تستغني عن هذه المبادئ الذوقية))[١] .

فالقضيتان متشابهتان - كما يرى الأنباري - من جهة جواز الترخص أو العدول في إحدى القرائن لوضوح المعنى ، وقيام قرائن أخرى ؛ ولكن بالنظر إلى أصل الخلاف بين البصريين ومعهم الأنباري ، وبين الكوفيين هو خلاف في قرينة "البنية" ، وسببه التقسيم الثلاثي للكلم عند قدماء النحاة إلى : اسم ، وفعل وحرف ، إذ لاحظ الكوفيون تصغير "أفعَل" التعجب ؛ فجعلوه اسماً بناء على قرينة "البنية" ؛ وذلك لتصغيره كباقي الأسماء ، بينما جعله الأنباري والبصريون فعلاً ، وحصل تصغيره ترخصاً في قرينة البنية والمراد تصغير الحدث فيه وهو "المصدر" ، ولو لاحظ قدماء النحاة اختلاف تصغير "أفعَل" التعجب عن تصغير الأسماء باطراد ، واختلافه عن الأفعال التي لا تدخل بنيتها التصغير مطلقاً لجعلوا "أفعل" التعجب قسماً برأسه كما فعل الدكتور تمام حسان الذي جعله من "الخوالف" وأسماه "خالفة" التعجب "بعد أن وضع تقسيماً سباعياً[٢] للكلم على أساس من المبنى والمعنى ، وقد سبق الإشارة إليه[٣] ؛ لأن "خالفة التعجب" ، وهي التي يسميها بعض النحاة "صيغة التعجب"[٤] لا دليل على فعليتها ، ويرجّح أنها هي صيغة التفضيل منقولة إلى معنى جديد في تركيب جديد ؛ ولهذا جاز تصغيرها مثله[٥] ، حيث إن شروط صياغتهما واحدة[٦] ، كما لاحظ كثير من النحاة القدماء أنها صيغة تختلف عن باقي أقسام الكلم ، كما أنهم لاحظوا العلاقة بين صيغتي التفضيل والتعجب ، حيث يقول ابن مالك:[٧]

صُغْ مِنْ مصَوُغ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ "أفعَل" لِلتَّفْضيلِ ، وَأبَ الذ أبي

---

(١) مقالات في اللغة والأدب ، ص ١٩٦ .
(٢) وهو : الاسم - الصفة - الفعل - الضمير - الخالفة - الظرف - الأداة .. ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩٠ .
(٣) ينظر : هذا البحث ، ص : ١٢٤.
(٤) ينظر : السيوطي ، همع الهوامع ، (٣٢١/٣) .
(٥) اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١١٤ .
(٦) شروط صياغة فعلي التعجب ثمانية وهي : أن يكون فعلاً ، ثلاثياً ، متصرفاً ، قابلاً للتفاضل تاماً ، مثبتاً ، وألا يكون معبراً عن فاعله بأفعَل فعْلاء أو مبنياً للمفعول ... ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (٤٧/٢ : ٥٠) .
(٧) شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ، (١٦٣/٢) .

ولكن عند تصنيف أقسام الكلم لم يعتبروا ذلك الاختلاف في المعنى والمبنى بين الأقسام الثلاثة الموضوعة ؛ ولهذا وقع الخلاف بينهم ، حيث يفضل جعل "أفعَل" التعجب في قسم خاص ، ويُسمى "خالفة التعجب ؛ لاختلافها عن باقي أقسام الكلم في عدة أمور منها : "التضام" لافتقار "خالفة التعجب" إلى "ما" التعجبية أو إلى "باء الجر"[١] ، وكذلك "الرتبة" التي تكون محفوظة بين خالفة التعجب والاسم المتعجب منه[٢] ، و"البنية" حيث تعد الخالفة من الصيغ المسكوكة[٣] ، وفي "الإسناد" حيث تقوم بدور المسند دائماً[٤] ، وفي "العلامة الإعرابية" التي تميز جملة التعجب عن غيرها من الجمل الخبرية حيث تعدّ "أحْسَن" خالفة للتعجب في قولنا : "ما أحْسَنَ زيداً !" وقرينة ذلك المعنى نصب "زيداً" بينما لا تعد كذلك في قولنا : "ما أحْسَنَ زيدٌ" بل هي فعل ماضٍ منفيّ بقرينة رفع "زيدٌ" ، وكذلك "التنغيم" الذي يعدّ قرينة بالغة الأهمية لتمييز جمل الخوالف وهي جمل إفصاحية إنشائية[٥] عن غيرها من الجمل الخبرية ، ومن هنا جاءت العناية بوضع علامة الترقيم " ! " بعد الجمل المشتملة على الخوالف في مثل : "ما أحسنَ زيداً !" للاستدلال على اختلاف النطق بها عن النطق بجملة الخبر ، ولكن القدماء لم يشيروا إلى اختلاف جمل "الخوالف" عن غيرها من الجمل في هذا الأمر ، وربما لو لاحظ القدماء أهمية "التنغيم" في تمييز الخوالف لما جعلوا التعجب خبراً محضاً[٦] ، وذلك لأن جمل "الخوالف" من قبيل "الإنشاء غير الطلبي" وقد سبق الإشارة إلى ذلك[٧] ، ولاختلاف "الخالفة" عن "الاسم" وعن "الفعل" مبنى ومعنى كان الأو لى جعلها قسماً برأسه لفصل الخلاف الواقع في "البنية" ، أمّا العدول عن قرينة "الربط" - في الشاهد موضع الدراسة - فهو جائز لوضوح المعنى وأمن اللبس ، وقيام قرائن أخرى للدلالة على المعنى سهلت حذف مرجع الضمير ، وأهم القرائن الدالة على المعنى , وسهلت العدول عن

---

(١) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١١٨ .
(٢) ينظر : المرجع السابق .
(٣) ينظر : السابق .
(٤) ينظر : السابق .
(٥) ينظر : السابق .
(٦) ينظر : ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١٤٩/٧) .
(٧) ينظر : هذا البحث ، ص : ١٧٥ .

قرينة "الربط" في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾ هي:

أولاً : قرينة البنية : الفعل "يحسبنَّ" هو فعل متعدٍ لمفعولين ؛ حيث إنه أحد أفعال القلوب الدالة على الرجحان[١] ،وهو فعل مضارع بقرينة التصاق حرف المضارعة الدال على المفرد المذكر الغائب في أوله ،وهو "الياء"، وفاعله "الذين" ، ويحتاج بعده إلى مفعولين، كما أنه التزم البناء على الفتح بسبب اتصاله بنون التوكيد الثقيلة ،ويدل على معنى "الاستقبال" وقرينة ذلك توكيده[٢].

ثانياً : قرينة الرتبة : يفتقر الفعل "يحسبنّ" إلى فاعل ، ورتبة الفاعل تلي رتبة الفعل ، و"الرتبة" محفوظة بين الفعل وفاعله[٣] ومن هنا تكون "الرتبة" قرينة على أن "الذين" هو فاعل "يحسبنّ" خاصة مع خفاء العلامة الإعرابية ، كما يفتقر "يحسبنّ" إلى مفعولين ؛ لأن الأفعال المتعدية لمفعولين إذا تقدّمت وجب نصب المفعولين بعدها[٤] ؛ لأن تقدم الفعل يجعله مؤثراً فلا يصح إلغائه[٥] ، وبذلك تكون الرتبة بتقدم الفعل قرينة على وجود مفعولين بعده ، والمفعول الثاني "خيراً" ، أمّا المفعول الأول محذوف للعلم به وهو "البخل" ؛ فدلت الرتبة على المحذوف المتقدم .

ثالثاً : قرينة التضام : ومن عناصر التضام "الافتقار" الذي يظهر بين الصلة والموصول ، وذلك لأن الموصول لا يستقل بالفهم بل يفتقر إلى الصلة المشتملة على ضمير عائد عليه ؛ لتوضحه[٦] ، وهذا يظهر في قوله : ﴿ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ ﴾ ، كما تحققت شروط "التضام" في صلة الموصول[٧] ، التي اشتق لفظ المصدر المحذوف منها وتقديره: "البخُل" بدلالة : {يبخلون} عليه ، وكذلك يظهر "التلازم" بين الفعل "يحسبن" ومفعوليه ؛ كونه أحد أفعال القلوب الدالة على الرجحان ؛ فيتعدى

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢٩/٢) .
(٢) ابن هشام ، مغني اللبيب ، {بتصرف} ، ص ٤٤٤ .
(٣) ينظر : حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ٦٣ .
(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (٣٩٦/١) .
(٥) ينظر : الوراق ، علل النحو ، ص ٣٥٣ .
(٦) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١١١ .
(٧) كونها : جملة خبرية ، خالية من معنى التعجب ، وغير مفتقرة إلى كلام ... ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (١٥٤/١) .

بذلك إلى مفعولين ، والمفعول الأول محذوف للعلم به وهو "البخل" ، والمفعول الثاني "خيراً" فكان "التضام" قرينة دالة على وجود الحذف هنا .

ومن مظاهر التضام "الفصل" بين المتلازمين ، ومنه: ((الفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وبين جزئي الجملة المنسوخة))[1] حيث جاز الفصل بين المفعول الأول المحذوف للفعل "يحسبنّ" وهو "البخل" ، وبين المفعول الثاني "خيراً" بضمير الفصل[2] "هو" في قوله :﴿ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ ، والمعنى: لا يحسبن الذين يبخلون البخل هو خيراً لهم[3] ، كما تحققت شروط التوارد في "التضام" في الضمير[4] ، "هو" في قوله :﴿ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ ، مّما يؤكد أنه ضمير فصل أو عماد ؛ لأنه ضمير رفع فصل بين مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر مع أنه وقع بين معرفة ونكرة تقارب المعرفة لأن "خيراً" تفضيل، يقول صاحب اللباب في علوم الكتاب: ((تتعين فصليتـه لأنه لا يخلو إما أن يكون مبتدأ ، أو بدلاً ، أو توكيداً ، والأول منتفٍ ؛ لنصب ما بعده - وهو خير - وكذلك الثاني ؛ لأنه كان يلزم أن يوافق ما قبله في الإعراب فكان ينبغي أن يقال : "إياه" ، لا "هو" ، وكذلك الثالث))[5] ؛وذلك لأن المضمر لا يؤكِد المظهر[6] , فثبت بذلك أن الضمير هنا ضمير فصل بقرينة "التضام" لوقوعه بين مفعولي "حسب" المنصوبين , وقرينة "البنية" كونه أحد ضمائر الرفع المنفصلة ، وقرينة "العلامة الإعرابية" وهو نصب "خيراً" .

---

(1) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٣ .
(2) ويسميه البصريون فصلاً لأنه فصل بين المتلازمين ، بينما يسميه الكوفيون عماداً لما فيه من توكيد الاسم قبله ، كما أنه يدل على أن ما بعده خبراً وليس نعتاً في المعنى ، ينظر : الخثران ، مصطلحات النحو الكوفي ، {بتصرف} ، ص ٤٦ .
(3) ينظر : النحاس ، إعراب القرآن ، (٤٢٢/١) .
(4) ولضمير الفصل عند النحاة ثلاثة شروط وهي : ((أحدها : أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ، ويكون هو الأول في المعنى ، والثاني أن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو "إن" وأخواتها ، و "كان" وأخواتها ، و "ظننت" وأخواتها ، الثالث : أن يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات)) ينظر: ابن يعيش ، شرح المفصل ، (١١٠/٣) .
(5) الدمشقي أبو حفص ، (٨٣/٦) .
(6) ينظر : السمين الحلبي ، الدر المصون ، (٥١/٣) .

ولما تضافرت القرائن السابقة في الدلالة على المعنى جاز العدول عن"الربط" في قوله : ﴿هُوَ خَيۡرًا لَّهُمۖ﴾ ، بحذف مرجع الضمير لأن : ((الضمير قد يكون له مرجع صريح ، وقد يكون له مرجع متصيد من الفعل ، وقد تدل عليه قرينة السياق العام))[1] ، ومرجع الضمير في قوله : ﴿هُوَ خَيۡرًا لَّهُمۖ﴾ متصيد من الفعل "يبخلون" ؛ لأن الضمير يعود على مصدره وهو "البخل" ولا يجوز أن يعود على الفعل ؛ لأن الإضمار يكون للأسماء ، والمصدر اسم الحدث ؛ وصلته بالحدث تختلف عن صلة الصفة والفعل حيث إن صلة المصدر بالحدث : ((صلة الاسم بالمسمى أما مدلول الصفة فهو "الموصوف" ، وأما مدلول الفعل فهو "الاقتران" وهما غير الحدث نفسه))[2] ، ، والضميرللغائب : ((قرينته المرجع المتقدم إمّا لفظاً أو رتبة أو هما معاً))[3] وإن لم يكن المرجع مذكوراً يكون محذوفاً مفهوماً من السياق ، وحذف مرجع الضمير في مثل ذلك أبلغ ؛ لأن الإحالة بالضمير من قبيل "الاختصار" ، والإيجاز بالحذف أبلغ من الذكر عند وضوح المعنى[4] ، ولذلك هو من العدول , ويمكن عد العدول بالحذف هنا من العدول في "الربط" بحذف مرجع الضمير ، أو في "التضام" بحذف المفعول الأول لـ"حسب" والأول أولى لجواز حذف المفعول به كثيراً[5] ، أما قياس الترخص في "البنية" بتصغير "أفعَل" التعجب وهو فعل - كما يرى الأنباري - على القول بالترخص في "الربط" هنا فمرجعه التقسيم الثلاثي لبنية الكلمة ولما كان " أفعَل" التعجب فعلاً وفقاً لمذهب البصريين والأنباري ؛ فإن تصغيره من "الترخص في البنية" ، ولكن وفقاً للتقسيم السباعي عند الدكتور تمام حسان بجعل "أفعَل" خالفة للتعجب يكون تصغيرها غير مستنكر ؛ لأن الخالفة تجمع بين خصائص الأسماء ، وخصائص الأفعال مّما يجعل تصغيرها على جهة

---

(١) البيان في روائع القرآن ، (١٥٠/١) .
(٢) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩٥ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١١٠ .
(٤) التلمساني - أحمد بن محمد (ت : ١٠٤١هـ) ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٨هـ ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٨) ، {بتصرف} ، (٨٣/٤) .
(٥) ينظر : الزمخشري ، المفصل ، ص ٧٩ .

"العدول" في "البنية" ، وبذلك يقوى الشبه بين هذه القضية وقضية العدول في "الربط" الحاصل في الشاهد المذكور ، والله أعلم.

ويمكن إيجاز القرائن الدالة على المعنى في الشاهد المذكور التي سوغت العدول عن قرينة "الربط" بملاحظة الجدول الآتي :

الشاهد / القرينة		البنية	الرتبة	التضام
	المعنى	فعل مضارع من أفعال القلوب يدل على الرجحان جاء لمفرد مذكر غائب ، وهو فعل متعدٍ إلى مفعولين ، وضمير الفصل يقع بين متلازمين وهو ضمير رفع منفصل يقع بين معرفتين أو معرفة وما يقاربها من النكرات .	عند تقدم الفعل المتعدّي إلى مفعولين يمنع إلغاؤه فيجب إعماله بنصب المفعولين بعده .	التلازم الحاصل بين الفعل الدال على الرجحان وبين مفعوليه ، والافتقار المتأصل بين الصلة والموصول ، وتحقيق شروط التوارد في التضام بجواز الفصل بين المتلازمين (مفعولي حسب) بضمير الفصل ، وهو : ضمير رفع منفصل + يفصل بين المتناسخين + يقع بين معرفتين أو معرفة وما يقاربها .
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ ﴾	المبنى	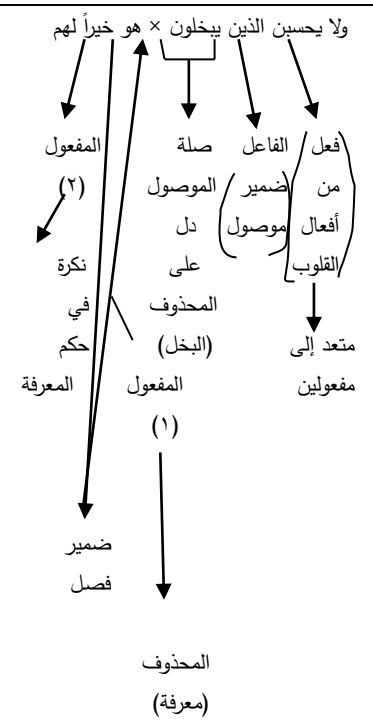	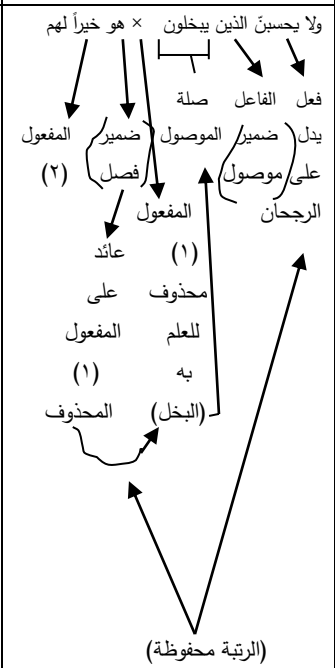	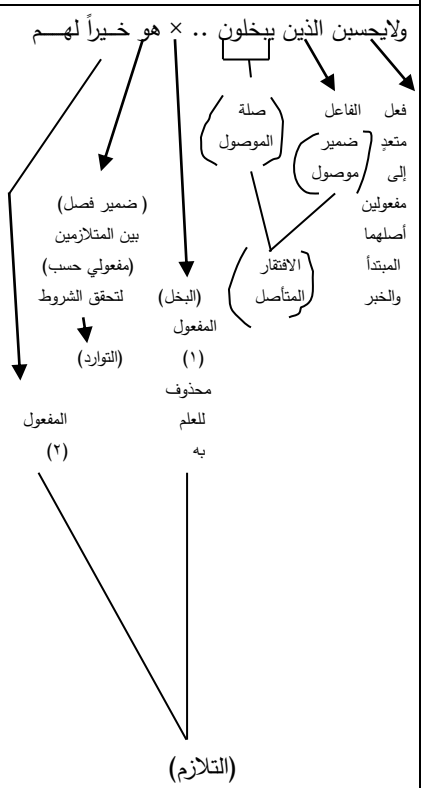

المبحث السادس : قرينة المُطابَقة :

"المطابقة" في اللغة : ((وضع شيء مبسوط على مثله حتى يغطيه))[1] ، ويقال : ((تطابق الشيئان : تساويا . والمطابقة : الموافقة . والتطابق : الاتفاق . وطابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حذو واحد وألزقتهما))[2] ، وهذا المعنى اللغوي يتفق مع معنى "المطابقة" في اصطلاح "منهج القرائن النحوية" ، حيث تعرف المطابقة بأنها : ((وسيلة للربط لأن في اشتراك العنصرين اللغويين في محور واحد من محاورها نوعاً من التصنيف يحمل في طيه دعوى ضمنية بانتماء كليهما إلى صنف واحد وارتباط أحدهما بالآخر بواسطة هذه الشركة))[3] ، ووظيفة "المطابقة" في الجملة هي تقوية الصلة بين المتطابقين دلالة على ارتباطهما في المعنى[4] ؛ ولذلك تعد "المطابقة" قرينة لتحديد الباب الذي حدثت فيه بخلاف عدم حدوثها ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجملتين التاليتين :

- وقف الرجلُ ضاحكاً

معرفة نكرة

(المبنى) : عدم المطابقة = حال وصاحبها .

(المعنى) : ضحك الرجل ملابس حال وقوفه .

- وقف رجلٌ ضاحكٌ

نكرة نكرة

(المبنى) : مطابقة = صفة وموصوف .

(المعنى) : ضحك الرجل طبيعة يتصف بها.

---

(1) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، (٤٣٩/٣) ، {طبق} .
(2) ابن منظور ، لسان العرب ، (٢٠٩/١٠) ، {باب القاف فصل الطاء} .
(3) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٥٩/١) .
(4) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٣ .

وقد تنبه قدماء النحاة إلى أهمية "المطابقة" في عدد من الأبواب النحوية , كما أشاروا إلى ما تجب فيه "المطابقة" ، أو المخالفة بين العنصرين المترابطين ، ومن ذلك إشارتهم إلى مخالفة المبتدأ للخبر في "التعيين" ، والمطابقة بينهما في باقي الجهات مثل : "العلامة الإعرابية" و "العدد" و "النوع" ، فإن تطابقاً في "التعيين" وجب حفظ الرتبة منعا للبس كما يقول ابن مالك:[1]

فامْنَعْهُ حِيْنَ يَستَوِي الجُزآن عُرْفاً وَ نُكْراً عَادِمَي بَيَانِ

وأشاروا إلى مطابقة الفعل لفاعله المفرد في "النوع" , حيث يقول ابن مالك:[2]

وَتَاءُ تَأنِيثٍ تَلِي الماضِي إذَا كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأذَى

في مقابلة مخالفة الفعل لفاعله المثنى والمجموع في "العدد" - على اللغة المشهورة - وفي ذلك يقول ابن مالك:[3]

وَجَرِّدِ الفِعْلَ إذا مَا أسنِدَا لاثنَيْنِ أوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

ولاحظوا وجوب مخالفة الحال لصاحبها في "التعيين" ، حيث يقول ابن مالك:[4]

وَ مَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حالٌ يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُوالحالِ إنْ لَمْ يَتَأخَّرْ أوْيُخصَّصْ أوْيَبِنْ

وتجب مطابقة النعت لمنعوته في "العلامة الإعرابية" , و"التعيين" ، حيث يقول ابن مالك:[5]

وَلْيُعْطُ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنكِيرِ مَا لِمَا تَلا كَامْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا

وكل هذه الملاحظات التي سجلوها عن "المطابقة" ، أو "المخالفة" وجوباً وجوازاً تندرج تحت قاعدة "أمن اللبس" ؛ لأن المطابقة أو عدمها تمنع من حصول اللبس .

ولا تلحق "المطابقة" جميع المباني في العربية ، وإنما تختص بالأسماء ، والأفعال ، والصفات ، والضمائر ، ولكنها لا تحصل في الأدوات , ولا في الظروف إلا في النواسخ المنقولة

---

(١) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٤٨٢/١) .
(٢) المرجع السابق ، (٥٨٧/٢) .
(٣) السابق ، (٥٨٥/٢) .
(٤) السابق ، (٦٩٧/٢ - ٧٠١) .
(٥) السابق ، (٩٤٧/٢) .

عند الفعلية ، والخوالف لا مطابقة فيها إلا لحاق تاء التأنيث لـ"نعم" و"بئس" في بعض المواضع[١] ، وتكون "المطابقة" في المباني باستعمال اللواصق الدالة على التطابق بين العنصرين اللغويين ، والتي منها : ((الضمير وحروف المضارعة وعلامات التثنية والجمع وعلامات التأنيث والتعريف الخ))[٢] ، وفائدة "المطابقة" هو توثيق الصلات بين العناصر المتطابقة - كما ذكر - ولو لم تحصل "المطابقة" تصبح الكلمات داخل الجملة متراصة منعزلة عن بعضها ، ففي جملة : "الطالبات المجتهدات ينجحن بتفوق" حصلت "المطابقة" فتوثقت أواصر الجملة ، ولو لم تحصل المطابقة فقيل : "الطالبات مجتهدون ينجح بتفوق" لتفككت هذه الروابط بحيث لا يصلح بناء الجملة إلا بالمطابقة ، وبذلك تظهر أهمية "المطابقة" في التعليق إذ لولاها لم تحصل "الإفادة" المطلوبة في الكلام ، ويكون المعنى بدونها عسير المنال[٣].

كما تكون "المطابقة" في الأمور الآتية :

أولاً : العلامة الإعرابية : (الرفع والنصب والجر والجزم) : ومسرح "المطابقة" هنا للأسماء , والصفات , وللفعل المضارع حيث يتطابق الاسمان ، والاسم والصفة ، والمضارعان المتعاطفان[٤] ، فتقول " الطالبُ مجتهدٌ ، ورأيتُ الطالبَ المجتهدَ ، ومررتُ بالطالبِ المجتهدِ .

ثانياً : الشخص : (التكلم والخطاب والغيبة) : ومجال "المطابقة" هنا هو تمايز الضمائر عند إسناد الأفعال ، فإذا كان الفعل جملة خبرية مبتدؤها ضمير ، فلابد من مطابقة الفعل لضمير الشخص المتقدم [٥] ، بحيث تقول : أنا أعمل ، وهو يعمل ، وأنت تعمل .

---

(١) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١١ .
(٢) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٥٩/١) .
(٣) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٣ .
(٤) المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ٢١٢ .
(٥) السابق ، {بتصرف} .

ثالثاً : العدد : (الإفراد والتثنية والجمع) : وحقلها الأسماء , والصفات ، والضمائر بأنواعها[١] حيث يتطابق الاسم والاسم ، والصفة والصفة ، والاسم والصفة ، والضمير المبتدأ ، والفعل المسند في جملة الخبر[٢] ، فتقول : المصلي خاشعٌ ، والمصليان خاشعان ، والمصلون خاشعون ، والمصليات خاشعاتٌ ، والمصلون يخشعون ، والمصليات يخشعن .

رابعاً : النوع : (التذكير والتأنيث) : ومجالها الأسماء ، والصفات ، والضمائر ، والأفعال عند إسنادها إليها [٣] ، فتقول : الرجلُ قائمٌ ، والمرأةُ قائمة ، والرجلُ يقومُ ، والمرأةُ تقومُ .

خامساً : التعيين : (التعريف والتنكير) : وحقلها الأسماء فقط ، فإذا لحقت أل بالصفة المشتقة كانت "أل" موصولة لا أداة تعريف ، والصفة صلتها ، ومع ذلك تتطابق بها الأسماء مع الصفات[٤] ، حيث تقول : يحجّ المسلمُ التقيّ ، ويحج مسلمٌ تقيّ.

وقد يقع "العدول" عن قرينة "المطابقة" ، كأي قرينة أخرى عند وضوح المعنى وأمن اللبس , ولا يقع "الترخص" فيها ؛ لأن إيقاع الترخص في المطابقة يؤدي إلى تفكك الجملة , وضعف سبكها ، ومن الأساليب العدولية في "المطابقة" :

أولاً : المراوحة : وهي : ((أن يختلف النظر إلى الكلمة من حيث "المطابقة" بين اعتبارها مفرداً أو مثنى أو جمعاً وكذلك بين أن تكون مذكراً أو مؤنثاً))[٥] ، وهو عدول عن "المطابقة" في "العدد" ، أو "النوع" ، فيراعي عند "مطابقة" بعض العناصر "المطابقة" للمبنى تارة ، أو للمعنى تارة أخرى ، ومن ذلك لفظ "مَنْ" و "كل" ، و"بعض" ، وهو ما أسماه قدماء النحاة بـ"الحمل على المعنى"[٦] ، ومن ذلك قولهم : ذهبت بعضُ أصابعه[٧] ، وقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ﴾[٨] ، والمراد بقوله : ﴿ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً ﴾

---

[١] ومنها : ضمير الشخص ، وضمير الإشارة ، وضمير الموصول ، ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢١٢ .
[٢] ينظر : المرجع السابق ، {بتصرف} .
[٣] السابق ، {بتصرف} ، ص ٢١٢ .
[٤] السابق ، {بتصرف} .
[٥] حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٠٣/٢) .
[٦] ومنه : ((تأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد ، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا)) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، (٤١١/٢) .
[٧] ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٥١/١) .
[٨] سورة : القصص ، الآية : (٧٨) .

أي : أرباب الأموال الذين كانوا أكثر منه مالاً[١] ، فلفظ "القرون" جمع ، وعبر عنه بالموصول "مَنْ" والعائد في جملة الصلة الضمير "هو" ، وهو ضمير مفرد عاد على "مَنْ" باعتبار لفظها ، ويجوز أن يستخدم ضمير الجمع "هم" باعتبار معناها الذي يشمل كثيراً من القرون الهالكة[٢].

كما يندرج تحت مفهوم "المراوحة" اسم الجمع[٣] ، والمصدر[٤] ، الذي هو اسم جنس ، حيث أشار الدكتور تمام حسان إلى جواز مراعاة إفراد أو جمع بعض المفردات بملاحظة معناها المعجمي مثل : فئة ، وبشر ، وشرذمة ، وقليل ، وعصبة ، لأنها مفردة في اللفظ ، ويدل معناها على جماعة من الناس[٥] ، وحملها قدماء النحاة على المعنى كما في قولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله وأكرم بنيه وأنبله[٦] ؛ حيث عاد ضمير المفرد في "أجمله" على "الفتيان" وهو جمع ؛ وذلك لأنه بمعنى : هو أحسن فتى في الناس[٧] ، ولو روعي اللفظ لقيل : هو أحسن الفتيان وأجملهم وأكرم بنيهم وأنبلهم ، ومنه أيضاً قوله تعالى : ﴿ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ ﴾[٨] ، والمراد بالخصمين : المؤمنون والكافرون ؛ وساغ التعبير عن لفظ المثنى بضمير الجمع ؛ وذلك لأن : ((كل خصم فريق فيه أشخاص))[٩] ، ومن "المراوحة" ، أو "الحمل على المعنى" قول المتنبي:[١٠]

أنا الَّذيْ نظَرَ الأعْمَى إلى أدَبيْ وَأسْمَعَتْ كَلِماتِي مَنْ بِهِ صَمَمُ[١١]

---

(١) ينظر : الطبري ، جامع البيان ، (١١٤/٢٠) .
(٢) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٦١/١) .
(٣) ((يقع الاسم على الجميع لم يكسر عليه واحده وذلك نحو ركب وسفر وأدم وعمد وخلق وخدم وجامل وباقر وسراة وفرهة وضأن)) ينظر : الزمخشري ، المفصل ، ص ٢٤٤ .
(٤) حيث : ((لا يجوز تثنية المصدر ولا جمعه لأنه اسم جنس)) ينظر : ابن جني ، اللمع ، ص ٤٩ .
(٥) البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٦١/١) .
(٦) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٨٠/١) .
(٧) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، (٤١٩/٢) .
(٨) سورة : الحج ، الآية : (١٩) .
(٩) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، (٩٣٧/٢) .
(١٠) العكبري - أبو البقاء (ت : ٦١٦هـ) ، شرح ديوان المتنبي المسمى بالتبيان في شرح الديوان ، تحقيق : مصطفى السقا ، إبراهيم الإبياري ، عبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، {بدون طبعة} ، {بدون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٢) ، (١٢٧/١) .
(١١) الشاهد فيه : قوله : "أنا الذي ... إلى أدبي" ، حيث : ((سمع من العرب وهو في أشعارهم : أنا الذي قمتُ ، وأنت الذي قمتَ إذا بدأت بالمخاطب قبل "الذي" أو بدأ المتكلم ب"أنا" قبل "الذي" فحملت "الذي" في هذا الباب على المعنى ، والجيد : أنا الذي قام ، والآخر جائز)) ينظر : ابن السراج ، الأصول في النحو ، (٣١٢/٢) .

حيث إن المطابقة يمكن أن تكون لضمير الموصول "الذي" وحينها يقال : "أدبه" بضمير الغيبة ، وقد تكون المطابقة لضمير المتكلم السابق "أنا" ، فيقال : "أدبي" ؛ لأن اختلاف الضمير سببه اختلاف مرجعه[١] ، و"المراوحة" - في كل ما سبق - عدول عن المطابقة للفظ ، وهو أسلوب مقبول في كلام العرب ؛ ولذلك فإنه لا يعد من قبيل الترخص[٢].

ثانياً : الالتفات ، وهو : ((تغيير مجرى الإحالة من المطابقة إلى الاختلاف إذ يمكن تغيير مجرى الغيبة إلى الخطاب أو العكس ومن الجمع إلى الإفراد أو العكس وهلم جرا))[٣] ، فهو عدول عن "المطابقة" في "الشخص" ، أو "العدد" ، ويقسم الدكتور تمام حسان "الالتفات" إلى ثلاثة أقسام :

الأول : التفات نحوي : ((حين يتحد المدلول وتختلف الضمائر التي تشير إليه))[٤] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُسَيِّرُكُمْ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا۟ بِهَا جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ ﴾[٥] ، وهو أسلوب يتم فيه تحويل مخاطبة الحاضر إلى الحديث عند الغائب[٦] ، ويلاحظ هذا الأسلوب ، بمقارنة : الضمير في "كنتم" والضمير في "بهم"[٧] ، والمرجع واحد وجيء بالالتفات لتحقيق مطالب أسلوبية[٨] ، لا تتحقق بحصول "المطابقة" .

---

(١) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٦١/١) .
(٢) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٠٣/٢) .
(٣) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ٩٧ .
(٤) حسان - تمام ، مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ، ص ٣٤٦ .
(٥) سورة : يونس ، الآية : (٢٢) .
(٦) أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، {بتصرف} ، (١١/١) .
(٧) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٠٠/٢) .
(٨) ((من بديع الأسلوب في الآية أنها لما كانت بصدد ذكر النعمة جاءت بضمائر الخطاب الصالحة لجميع السامعين ، فلما تهيأت للانتقال إلى ذكر الضراء وقع الانتقال من ضمائر الخطاب إلى ضمير الغيبة)) ينظر : ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، {بتصرف} ، (١٣٥/١١) .

الثاني : التفات دلالي : ((أن العنصر النحوي الذي من شأنه أن يكون محل الالتفات يبقى على صورته فلا يتغير من صورته شيء ، ولكن دلالته عند إيراده ثانياً تختلف عنها عند إيراده أولاً))[1] ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾[2] ، حيث إن صورة الضمير واحدة في "آتوهم" و"كاتبوهم" ، فهو ضمير المخاطبين في الحالتين ، ولكن معناهما مختلف [3] ، حيث إن الطلب في قوله: ﴿ فَكَاتِبُوهُمْ ﴾ موجه لسادة العبيد الذين يملكون الرقاب ، أما الأمر في قوله : ﴿ وَآتُوهُم ﴾ ؛ فهو موجه إلى المسلمين عامة ، وليس للسادة فقط ، وذلك على اختلاف في تفسير الآية الكريمة[4].

الثالث: التفات دلالي نحوي : ((إذا تغيرت الدلالة وصورة الضمير كلتاهما))[5] ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٨﴾ لِّتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾[6] ، حيث اختلفت صورة الضمير ، كما اختلف المعنى في كل من : "أرسلناك" و"لتؤمنوا"[7] ، ففي قوله : ﴿ أَرْسَلْنَاكَ ﴾ ضمير مخاطب مفرد من حيث المبنى ، وهو خطاب موجه إلى النبي محمد - صلى الله عليه وسلم - من حيث المعنى ، بينما قوله : ﴿ لِّتُؤْمِنُوا ﴾ ضمير مخاطبين في المبنى ، وهو موجه إلى عامة الناس في المعنى[8].

ثالثاً : التغليب : ، وهو: ((أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر))[9] ، ويكون التغليب للفظ الأقوى[10] ،وهو أنواع منها: تغليب المذكر ،وتغليب المتكلم على المخاطب ، والمخاطب على الغائب ، وتغليب العاقل على غيره ، وتغليب الموصوف بالشيء على ما لم يتصف به ,

---

(1) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٩٨/٢) .
(2) سورة : النور ، الآية : (٣٣) .
(3) لأن : ((الأمر بالمكاتبة لمن يملكون رقاب هؤلاء الأرقاء ، أما الأمر بالإيتاء فهو لعامه المسلمين الذين طلب منهم أن يعينوا هؤلاء الأرقاء على الوفاء بالمال الذي كوتبوا عليه)) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٩٨/٢) .
(4) ينظر : الطبري ، جامع البيان ، (١٢٦/١٨ : ١٢٩) .
(5) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٩٩/٢) .
(6) سورة : الفتح ، الآية : (٨) ، (٩) .
(7) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٠٠/٢) .
(8) الطبري ، جامع البيان ، {بتصرف} ، (٧٤/٢٦) .
(9) ابن هشام ، مغني اللبيب ، (٨٦٦/١) .
(10) ينظر : الأنباري ، أسرار العربية ، ص ١١٣ .

وتغليب الأكثر على الأقل ، وتغليب كثير الأجناس على فرد من غير جنسه ، وتغليب الموجود على غير الموجود ، وتغليب الإسلام ، وتغليب ما وقع بوجه خاص على ما وقع بغيره ، وتغليب الأشهر[١] ، وغير ذلك ، ويقع "التغليب" في الأسماء والصفات ، ومجاله أوسع وأكثر ضبطا[٢] ، ويعدّ من العدول عن المطابقة في "الشخص"، أو "العدد" ، أو "النوع" ، ويقسمه الدكتور تمام حسان إلى قسمين رئيسين :

الأول : تغليب معجمي: ((حين يكون التغليب ملحوظاً في الكلمات المفردة))[٣] ، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾[٤] ، والمعنى البحر والنهر[٥] ، فأولهما ملح أجاج وهو البحر ، والآخر عذب فرات وهو النهر[٦] , ومن ذلك قولهم: "الأبوان" للأب والأم , و "القمران" للقمر والشمس , و "الأذانان" للأذان والإقامة[٧].

الثاني : تغليب نحوي : ((إذا اجتمع مخاطب وغائب وأسند إليهما حكم كان التغليب للمخاطب ، فتقول : أنت وزيد تخرجان ، ولا يجوز يخرجان ، وكذلك مع التكلم نحو : أنا وزيد نخرج))[٨] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾[٩] ، فهذا تغليب نحوي باستخدام الضمير ؛ لأن الضمير "منهما" ضمير تثنية عائد على "البحر" و"النهر" السابقين[١٠] ، وفي ذلك تغليب : ((لأن اللؤلؤ والمرجان يخرجان من البحر دون النهر))[١١].

---

(١) ينظر : الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، (٣١٢/٣) .
(٢) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، {بتصرف} ، ص ٩٧ .
(٣) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٠٢/٢) .
(٤) سورة : الرحمن ، الآية : (١٩) .
(٥) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٠٣/٢) .
(٦) ينظر : الطبري ، جامع البيان ، (٧٤/٢٦) .
(٧) ينظر : السيوطي , المزهر في علوم اللغة وأنواعها , (٢/ ١٨٦).
(٨) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، (٢٠٦/٢) .
(٩) سورة : الرحمن ، الآية : (٢٢) .
(١٠) الزمخشري ، الكشاف ، {بتصرف} ، (٤٤٥/٤) .
(١١) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٠٣/١) .

رابعاً : إعراب الجوار ، وهو : ((مراعاة المناسبة الصوتية بين أواخر كلمتين متجاورتين))[1] والعدول فيه عن "المطابقة" في "العلامة الإعرابية" فيما بين العناصر التي تحصل "المطابقة" بينها كالتوابع ، ومنه قراءة جر "سندس" , و"استبرق"[2] في قوله تعالى : ﴿ عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞ ﴾[3] ، حيث قرئت : ((بجر لفظ "خضر" لمناسبة الجر في آخر سندس))[4] ، فروعي التناسب الصوتي هنا ، والعدول عن مطابقة الصفة "خضر" للموصوف "ثياب" في العلامة الإعرابية بدافع أمن اللبس ووضوح المعنى ، في حين إن توجيه قدماء النحاة لها بجعل "خضر" نعت لسندس ، وجعل "استبرق" عطفاً على "سندس" المجرور[5] ؛ وذلك لأن القول بالترخص , أو العدول في "العلامة الإعرابية" غير مستساغ عندهم - وخاصة علماء البصرة - إلا إذا لم يكن ثمة توجيه نحوى آخر للآية ، وبذلك يظهر الفرق بين القول بالترخص والعدول عند الدكتور تمام حسان ، والقول بالشذوذ والخروج عن القاعدة عند قدماء النحاة عامة ، وعلماء البصرة خاصة ؛ لتمسكهم بالقياس[6].

خامساً : تذكير صفة المؤنث ، والأصل هو دخول تاء التأنيث - غالباً - على لفظ المؤنث لغرض : ((فصل صفة المؤنث من صفة المذكر))[7] ، ولكن هناك صفات تعدل عن هذه القاعدة فلا تدخلها التاء ، فتكون على جهة العدول عن "المطابقة" في "النوع" ومن ذلك : صيغة "فَعُول" بمعنى "فاعِل" مثل : " امرأة صبور " ، و"فَعِيْل" بمعنى "مَفْعُول" مثل : "امرأة جريح" ، ومنها:

---

(1) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، ، (٩٧/٢) .
(2) حيث : ((قرأ حمزة والكسائي وعبيد عن أبي عمرو وطلحة والحسن ويحيي بن وثاب وخلف والأعمش "خُضْر واستبرق" بجرهما)) ينظر : الخطيب - عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (٢٢٥/١٠) .
(3) سورة : الإنسان ، الآية : (٢١) .
(4) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٩٧/٢) .
(5) ابن خالويه ، الحجة في القراءات السبع ، {بتصرف} ، ص ٣٥٩ .
(6) ينظر : علوش - جميل ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، ص ٢٨١ : ٢٨٥ .
(7) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (٢٨٧/٤) .

"مِفْعَال" ، و"مِفْعِيل" ، و"مِفْعَل"[١] ، وكذلك الصفات الخاصة بالإناث مثل : ((حائض وطالق وطامث ومرضع لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس))[٢] ، وكل ذلك قياسي ومطرد في اللغة ، وخلافه شاذ ، حتى صار إلى قاعدة أصلية عند النحاة ، وشبيه بهذا العدول عدم مطابقة الفعل فاعله المؤنث عند الفصل بينهما[٣] ، وفي ذلك يقول ابن مالك:[٤]

وَقَدْ يُبِيْحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِيْ نَحْوِ : "أتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ"

وقد يقع الترخص في "المطابقة" في كلام العرب قليلا ، وفسّره النحاة بالحمل على المعنى أيضاً ، و يدل على معنى لا يمكن التوصل إليه عند حصول "المطابقة"[٥] ، ومن ذلك عود الضمير بالإفراد على شيئين ، وحمل عليه البعض قول الشاعر:[٦]

مَنْ يَكُ أمْسى بالمدِيْنَةِ رَحْلُهُ فإني وَقيَّارٌ بهَا لغَرِيْبُ[٧]

فالأصل "مطابقة" الخبر للمبتدأ في "العدد" ، ولو طابقه لقال : "لغريبان" ، ولكن الشاعر ترخص بالمطابقة في العدد ؛ فجاء بالخبر المفرد ومبتدؤه مثنى ، ويمكن إحداث "المطابقة" هنا على وجه آخر ؛ حيث يقول الدكتور تمام حسان : ((نجعل جملة "وقياربها" جملة حالية حذف منها العائد لمعرفة أن قياراً هو جمل الشاعر فكأنه قال وجملي بها ويكون البيت حينئذ شاهداً على إسقاط الرابط لا على إسقاط المطابقة في العدد))[٨] ، وأكثر المواضع لا يجوز الترخص بالمطابقة فيها ؛ وذلك لأن الترخص فيها يؤدي إلى اللبس ، حيث : ((لا يؤنث الفعل مثلاً للفاعل المفرد المذكر ، ولا يؤنث الخبر للمبتدأ المفرد المذكر إلا مع ضرب من التأويل))[٩] .

---

(١) المرجع السابق ، (٢٨٧/٤ -٢٨٨) .
(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، (٣٣١/٣)
(٣) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٣٨ .
(٤) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٥٨٩/٢) .
(٥) عبد اللطيف - محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، {بتصرف} ، ص ٣٢٤ .
(٦) وهو ضابيء بن الحارث ، ينظر : ابن قريب - أبو سعيد عبد الملك (ت : ٢١٦هـ) ، الأصمعيات ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٩٣م ، الطبعة السابعة ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٨٣ .
(٧) الشاهد فيه قوله : "فإ ني وقيار .... لغريب" ، ((قال السيرافي : يجوز أن يكون لغريب خبر إني وخبر قيار محذوفاً ويجوز العكس ... قال السكري : أراد : فإني لغريب وإن قياراً أيضاً لغريب . ولو قال لغريبان كان أجود)) ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، (٣٤٠/١٠) .
(٨) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٣٨ .
(٩) عبد اللطيف - محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص ٣٢٤ .

((قرينة المطابقة)):

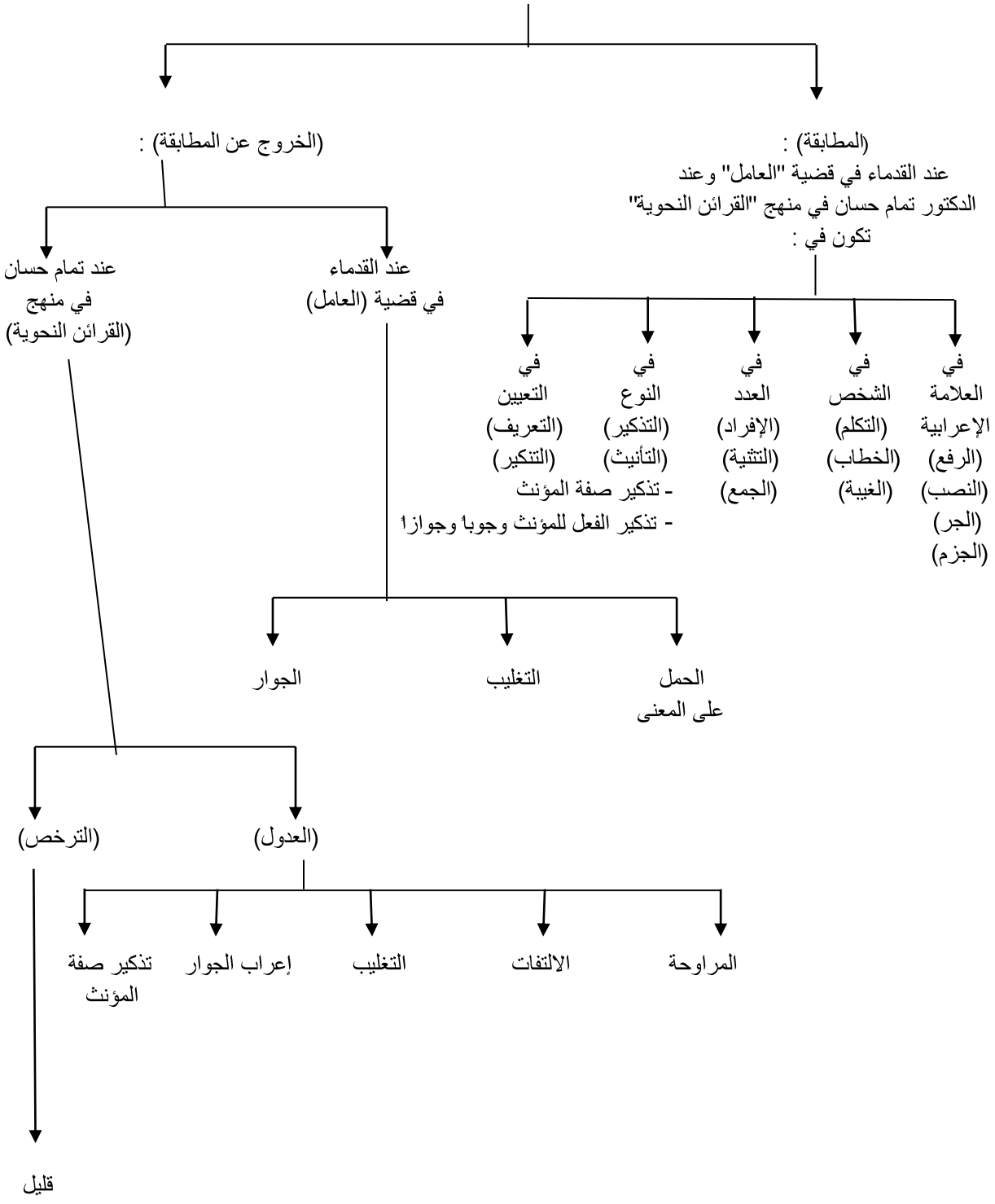

المبحث السابع : قرينة الأدَاة :

"الأداة" لغة تعني : ((إيصال الشيء إلى الشيء أو وصوله إليه من تلقاء نفسه))[١] ، يُقال : ((لكل ذي حرفة أداة : وهي آلته التي تقيم حرفته))[٢] ، وتعدّ "الأداة" آلة للربط في منهج "القرائن النحوية" ؛ حيث عرفها الدكتور تمام حسان بقوله : ((الأداة مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق))[٣] ، و"الأداة" ذات مبنى ومعنى ، فعند ملاحظة "المبنى" تكون فرعاً لقرينة "البنية"[٤] ، وعند ملاحظة معناها ، ووظيفتها التي تؤديها وهي "التعليق" تكون فرعا لقرينة "الربط" ؛ لأنها تدل على معنى ما يليها مفرداً كان أو جملة[٥] ، و"الربط" ، أو "التعليق" هو القسم الرابع في قضية النظم عند الجرجاني ، وتؤديه عدة قرائن منها : "المطابقة" ، و"الربط" ، و"الأداة ، والتعليق بالأداة أشهر الأنواع[٦] ؛ ولذلك جعلها الدكتور تمام حسان في كتابه "الخلاصة النحوية" أحد فروع قرينة "الربط" ، والتي هي : الإحالة ، والمطابقة ، والأداة[٧] ؛ وذلك مراعاة لمعناها ، بينما جعلها أحد فروع قرينة "البنية" في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"[٨] ؛ مراعاة لمبناها .

ويمكن ملاحظة أهمية "الأداة" بالتفريق بين الجملتين الآتيتين من حيث "المبنى" ، و"المعنى":

- ما وقف زيدٌ .	- ما وقف إلا زيدٌ .
المبنى: أداة نفي +فعل +فاعل	المبنى: أداة نفي +فعل +أداة استثناء +فاعل
المعنى : نفي الوقوف عن زيد= نفي	المعنى : إثبات الوقوف لزيد ونفيه عن سواه=إثبات

---

(١) ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، (٧٤/١) ، {أدى} .
(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، (٢٥/١٤) ، {باب الواو والياء من المعتل فصل الهمزة} ، {أدى} .
(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٣ .
(٤) ينظر : حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ٩٦ .
(٥) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٦) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٢٣ .
(٧) ينظر : حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ٨٨ .
(٨) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٣ .

و"الأداة" من المبنيات فلا تظهر عليها "العلامة الإعرابية" ، وتنقسم في المبنى إلى قسمين:[١]

أولاً : الأداة الأصلية : وهي حروف المعاني ، كحروف الجر والنسخ والعطف .

ثانياً : الأداة المحولة : التي تكون في الأصل : ظرفاً ، أو اسماً ؛ وتستعمل في تعليق جمل الاستفهام والشرط ، أو فعلاً محولا إلى مبنى "الأداة" بعد نقصانه مثل : "كان" وأخواتها ، وقد تحول من الضمير مثل: "مَنْ" ، و"مَا" ، و"أي" إلى مبنى أداة الشرط ، أو الاستفهام ، أو التعجب.

ومن جهة "المعنى" ، فإن جميع الأدوات : ((لا تدل على معانٍ معجمية ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتوكيد وهلم جرا))[٢] ، وتقسم الأدوات من حيث "المعنى" إلى قسمين رئيسين : ((أحدها الأدوات الداخلة على الجمل والثاني الأدوات الداخلة على المفردات))[٣] ، ويندرج تحت القسم الأول الأدوات الناسخة ، والأدوات الداخلة على الأجوبة ؛ لأنها فرع من الجملة .

ومن حيث "الرتبة" ؛ فإن "الأداة" كباقي المبنيات حيث : ((تعينها الرتبة عن الاستغناء عن الإعراب))[٤] ؛ فهي أكثر المباني أصالة في "الرتبة" ؛ وتعدّ مجالاً واسعاً لدراسة "الرتبة"[٥] ، وتختلف رتبتها بملاحظة تضامها ،فالأدوات الداخلة على الجمل رتبتها الصدارة ، والأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها التقدم[٦] ، وموقع الأداة المحولة يحدد معناها ، كما في الجملتين:

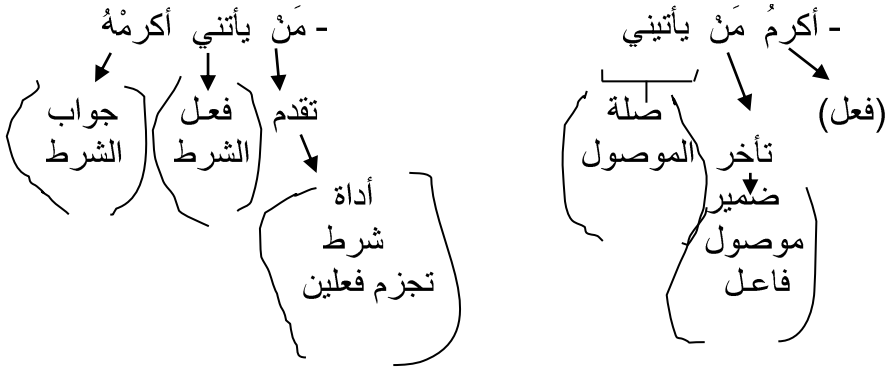

---

[١] حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٢٣ .
[٢] المرجع السابق، ص ١٢٥ .
[٣] السابق ، ص ٢٢٥ .
[٤] السابق ، ص ٢٢٤ .
[٥] السابق ، {بتصرف} ، ص ١٢٥ .
[٦] السابق ، ص ٢٢٥ .

ومن حيث "البنية" ، فإن "الأداة" المتصلة تختلف عن "اللاصقة" ، وذلك لأن "الأداة" : ((إذا حذفت بقي بعدها ما اتصّلت به دالاً على معناه الذي كان له وأمّا اللاصقة فإذا فصلناها عّما لصقت به فإن زوال الإلصاق يزيل معنى صرفياً أو نحوياً كان عند وجود الإلصاق كالتثنية أو الجمع أو التكلم أو الخطاب أو الغيبة أو التأنيث))[1] ، ويلاحظ ذلك من خلال المثالين الآتيين :

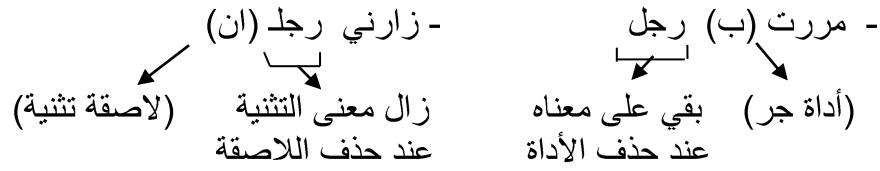

كما أن "الأداة" إذا تعدد معناها يمكن تحديد معناها بملاحظة التغيرات الحاصلة في بنيتها ، وذلك مثل "ما" التي قد تكون استفهامية ، أو موصولة ، أو شرطية ، أو نافية ، وهي استفهامية في قوله تعالى: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾[2] ، والقرينة الدالة على أنها استفهامية "البنية" ، حيث حذفت ألفها للتخفيف ، وسبب حذفها من الاستفهامية خاصة : ((لأنها مستبدة بنفسها بخلاف الشرطية لأنها متعلقة بما بعدها وبخلاف الموصولة لافتقارها إلى الصلة))[3] .

ومن حيث "التضام" ، الذي له أهمية كبرى في معنى "الأداة" ، إذ تفتقر الأدوات جميعها إلى ضمائمها افتقاراً متأصلاً ؛ فلا تدل على معنى إلا بضمائمها[4] ، وقد تنبه قدماء النحاة إلى أهمية "التضام" في قضية العمل النحوي حين اشترطوا اختصاص "الأداة" شرط لعملها ، ، وذلك كشروط "التضام" لأدوات الشرط الجازمة لفعلين في قول ابن مالك:[5]

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاءُ وَجوَاباً وُسِمَا

---

(1) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٧ .
(2) سورة : النبأ ، الآية : (١) .
(3) السيوطي ، همع الهوامع ، (٤٦٢/٣) .
(4) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ١٢٦ .
(5) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١٢٧٧/٣) .

فدخول "أداة" الشرط كما لاحظ القدماء : ((يجعل بين الجملتين أو الوحدتين علاقة تلازم معنوي))[١] ، وعلق الدكتور تمام حسان على بيت الألفية السابق قائلا إنه: ((قصّ قصة التضام فيها صراحة وقصة دالة الأداة ضمنياً حيث جعل ضميمتها الأولى فعلاً للشرط والثانية جواباً وجزاء))[٢] ، و"الاختصاص" هو أحد مطالب أمن اللبس عند تعدد المعنى للمبنى الواحد ، كما في التفريق بين "لا" النافية والناهية مبنى ومعنى ، فمن حيث المبنى : ((اختصاص الناهية بالمضارع وجزمه بخلاف النافية ، ومن حيث المعنى إن الكلام مع الناهية طلبي ومع النافية خبري))[٣] ، وتلاحظ هذه الفروق من خلال المقارنة بين القرائن الدالة على المعنى في المثالين الآتيين :

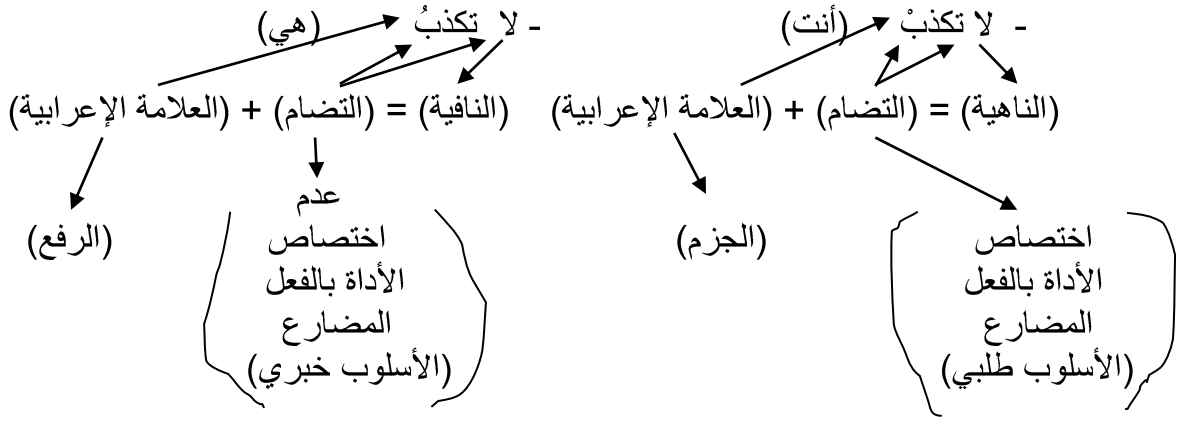

فإن كانت "الأداة" ملبسة بتعدد معناها ، وكذلك "التضام" لا يؤمن معه اللبس لعدم الاختصاص كان لابد من البحث عن قرائن أخرى تحدد معنى "الأداة" ، ومن ذلك "العلامة الإعرابية" ؛ ولذلك : ((ألمح بعض النحاة والباحثين إلى أن المخالفة بين "كان وإنّ وأخواتهما" إنما هي لتحقيق الفصل والفرق بعد اشتراكهما في لزوم المبتدأ والخبر))[٤] ، ويمكن ملاحظة قرينة "العلامة الإعرابية" الدالة على معنى "الأداة" كما في المثال السابق.

---

[١] ابن هشام ، رسالة المباحث المرضية ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ٥٦ .
[٢] اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٦ .
[٣] الأزهري ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، ص ١١٣ .
[٤] الملخ - حسن خميس ، تقنيات الإعراب في النحو العربي ، ص ٧٧ .

كما تظهر شدّة "التلازم" في "التضام" بين "الأداة" ومدخولها ؛ وذلك يدلّ على قوة "الربط" بالأداة ، حيث إنه : ((قد يحدث أن تحذف الجملة كلها حين يدل دليل عليها وتبقى الأداة وحدها نائبة عن الجملة المحذوفة وقرينة عليها بحكم ما بينها من التضام ، كما يظهر من عبارات مثل : إلام ؟ وعلام ؟ - ولو ! - وإن ...الخ))[١]

ومن ذلك قول رؤبة بن العجاج:[٢]

قالتْ بنَاتُ العَمِّ يا سَلْمَى وَإنْ كان فقِيراً مُعْدَماً قالتْ وَإنْ

، وكما يظهر "الاختصاص" و"التلازم" في "التضام" في الجمل المشتملة على الأدوات ، تظهر "المعاقبة" [٣] بين الأدوات ، حيث إن بعضها تعاقب البعض ، ولا تعاقب البعض الآخر ، ومن ذلك : ((حرف الجر "في" لا يعاقب "قد" لأن كلاً منهما يدخل على مدخول مختلف ويحلّ مواقع لا يحلها الآخر)) [٤] ، و"التضام" بذلك هو الذي يجيز "المعاقبة" ، أو يمنعها بملاحظة "المعنى" ، وترتبط "المعاقبة" بقضية العامل النحوي من جهة صحة وقوع "الأداة" التي تعمل ذات العمل موقع الأخرى ، وكذلك اللتان تتفق فيهما شروط "التضام" والعكس بالعكس ، ومثال ما تصحّ فيه "المعاقبة" معاقبة "لا" الناهية للام الأمر في مثل قولك :

- "لا تتكلمْ ولتِسمعْ" ⟷ - "لِتتكلمْ ولا تسمعْ"

ومثال ما لا تصحّ فيه "المعاقبة" معاقبة "لم" الجازمة لـ"إلى" الجارّة في مثل قولك:

- "لم يذهبْ محمدٌ إلى المدرسةِ" ⟷ - "إلى يذهبْ محمدٌ لم المدرسةِ"

فالجملة الثانية بعد حصول "المعاقبة" انتفت فيها الإفادة ، ولا تصحّ مبنى ومعنى ؛ فلا تعدّ كلاماً ، وقد تنبه قدماء النحاة إلى قضية " المعاقبة " في سياق حديثهم عن العامل النحوي فيما

---

[١] حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ٩٧ .
[٢] والشاهد فيه قوله: "وإن" أي : ((حذف الشرط والجزاء معا لضرورة الشعر , والتقدير: وإن كان كذلك رضيته أيضا" , ينظر: البغدادي – خزانة الأدب , (١٥/٩).
[٣] المعاقبة : ((التبادل وهو صلاحية العنصرين اللغويين أن يحلّ أحدهما محلّ الآخر)) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٨٦/١) .
[٤] حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ٩٦ .

بين الأدوات ، وضمائمها ؛ وذلك كقولهم بوجوب اقتران جواب الشرط بالفاء إذا لم تصحّ معاقبة الجواب للشرط ، فإن صحّت المعاقبة لا حاجة إليها[١] ، وفي ذلك يقول ابن مالك:[٢]

واقْرُنْ بفا حَتْماً جَوَاباً لَوْ جُعِلْ شَرْطاً لإنْ أوْ غيرِها لَمْ يَنْجَعِلْ

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ ﴾[٣] ، فالجواب "ينصركم" صالح أن يكون شرطاً ، ومثال مجيئه شرطاً قوله تعالى : ﴿ إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ ﴾[٤] , والجواب في هذه الآية "فلا غالب" غير صالح لمعاقبة الشرط ؛ لأنه جملة اسمية مسبوقة بلا النافية ؛ لذلك وجب اقترانه بالفاء حتى يرتبط الجواب بالشرط منعاً لحصول اللبس ، لأنه : ((لولا الفاء لصلحت جملة الجواب أن تكون حالاً من ضمير المخاطبين الذي في "ينصركم" ولظلّ السامع ينتظر الجواب الذي لا دليل على حذفه))[٥] ، ويظهر مّما سبق أن قرينة "الأداة" : ((قرينة متعددة جوانب الدلالة حيث تدل بمعناها الوظيفي وبموقعها وبتضامها مع الكلمات الأخرى وبما قد يكون متفقاً مع وجودها من علامات إعرابية على ضمائمها))[٦] ، وكل ذلك يجعلها قرينة لفظية هامة جداً في التعليق ، ومن حيث "الربط" أو التعليق يمكن تقسيم الأدوات إلى قسمين أساسيين :

أولاً : الأدوات الداخلة على الجمل :

وهذا النوع يشترك فيه قسمان ، حيث قد يكون التعليق : ((مسلطاً على علاقة الإسناد بين طرفيها أو بين الجملة وجوابها))[٧] ؛ و لذلك فإنها تعدّ رابطة هامة تقوي الصلات بين عناصر الجملة [٨] ، و دليل ذلك اعتماد الكثير من معاني الجمل على الأدوات ؛ و لذلك يقول الدكتور تمام

---

[١] ويكون ذلك إذا كان الجواب الشرط : ((ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها ، أو مضارعاً مجرداً أو منفياً بلا أو لم)) المرادي ، توضيح المسالك والمقاصد ، (١٢٨١/٣) .
[٢] المرجع السابق .
[٣] سورة : محمد ، الآية : (٧) .
[٤] سورة : آل عمران ، الآية : (١٦٠) .
[٥] حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٥٥/١) .
[٦] حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٥ .
[٧] حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ٧٠ .
[٨] حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٥٣/١) .

الكثير من معاني الجمل على الأدوات ؛ ولذلك يقول الدكتور تمام حسان : ((لا نكاد نجد جملة "فيما عدا الإثبات والأمر بالصيغة" تخلو من أن تتقدمها الأداة ، فهناك أدوات تتقدم جملة النفي وجملة التأكيد وجملة الاستفهام والأمر باللام والنهي والعرض والتحضيض والتمني والترجي والنداء والشرط الامتناعي والشرط الإمكاني والقسم والتعجب))[١] ؛ وبذلك استحقت هذه الأدوات الصدارة ، لأهميتها في التعليق ، ولما فيها من تأثير في معنى الجملة[٢] بأسرها.

ومن الأدوات التي تربط بين جزأي الإسناد في الجملة "لا" النافية ، وهي تفيد نفي إسناد الخبر عن الاسم ؛ ولذلك فهي : ((رابطة مفيدة لسلب الإسناد))[٣] ، ووجود مبنى "الأداة" في الجملة يفيد معنى يخالف معنى الجملة عند عدم وجودها ، ويمكن ملاحظة ذلك بالنظر إلى اختلاف الجملتين الآتيتين معنى ومبنى :

لا يسهرُ العاقلُ .

المبنى : (الأداة) + (الإسناد) = إسناد منفي .

المعنى : نفي السهر عن العاقل .

- يسهرُ العاقلُ .

المبنى : (الإسناد) = إسناد مثبت .

المعنى : إثبات السهر للعاقل .

أمّا الأدوات التي تربط بين الجملة وجوابها ؛ فلها وظيفتان أساسيتان : ((الأولى : هي الربط وإيضاح أن الكلام يأخذ بعضه بحجز بعض "كما يقول عبد القاهر" ، والثانية : أمن اللبس بجعل الأداة الداخلة على الجواب قرينة على أن ما بعدها جواب وليس شيئاً آخر))[٤] ، ومنه "اللام" الواقعة في جواب "لولا" ، و"الفاء" الواقعة في جواب الشرط بشرط عدم صحة معاقبة الجواب للشرط كما ذكر .

---

(١) اجتهادات لغوية ، ص ٩٦ .
(٢) ينظر : أبو المكارم - علي ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، ص ٢٦١ .
(٣) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٥٣/١) .
(٤) المرجع السابق ، (١٥٤/١) .

ثانياً : الأدوات الداخلة على المفردات :

ووظيفة "الأداة" "الربط" أيضاً ، حيث إنه بها : ((يربط المفرد الذي في حيزه بعنصر آخر من عناصر الجملة))[١] ، ورتبتها التقدم[٢] ، وقد تنبه قدماء النحاة إلى تعلق الجار والمجرور والظرف بفعل أو بما في معناه كالمصدر والصفة[٣] ، ولا يشترط تعلقهما بأقرب مذكور ، وإنما بما تدل عليه القرائن ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[٤] ، حيث تعلق الجار والمجرور "من أمر الله" بـ"معقبات" ، والمعنى : له معقبات من أمر الله[٥] ، ولا يصحّ أن يتعلق بأقرب مذكور ، وهو "يحفظونه" ؛ وذلك لأنه : ((لا يمكن لشيء أن يحفظ غيره من أمر الله))[٦] ، ويتفق الدكتور تمام حسان مع القدماء في القول بتعلق الجار والمجرور والظرف ، ولكنه يخالفهم من جهة أن "التعليق" أوسع وأعم حيث يقول : ((أما من وجهة نظرنا فإن التعليق لا يقتصر على الظرف والجار والمجرور وإنما هو وظيفة الأدوات جميعاً))[٧] ، حيث إن : ((حرف العطف يربط بين المتعاطفين وحرف الاستثناء يربط المستثنى بالمستثنى منه))[٨] ، وغير ذلك فالتعليق هو ناتج وظيفة "الربط"[٩] ، ومثال ذلك "واو المعية" التي تعلق المفعول معه[١٠] بما قبلها ، وهذه الواو تربط صاحباً بمصحوب لا يصحّ عطفه على الأول ؛ لعدم جواز المشاركة في الحدث[١١] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[١٢] ،

---

(١) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ٧٠ .
(٢) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٥ .
(٣) الأزهري ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، {بتصرف} ، ص ٧٥ .
(٤) سورة : الرعد ، الآية : (١١) .
(٥) ينظر : الزمخشري ، الكشاف ، (٢٨٧/٢) .
(٦) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٥٧/١) .
(٧) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٧ .
(٨) حسان - تمام ، الخلاصة النحوية ، ص ٨٩ .
(٩) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٤٦/١) .
(١٠) يشترط في المفعول معه ثلاثة شروط هي : ((أحدها أن يكون اسماً والثاني أن يكون واقعاً بعد الواو الدالة على المصاحبة والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقة بفعل أو ما في معنى الفعل وحروفه))، ينظر: ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٣٠٨.
(١١) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٥٨/١) .
(١٢) سورة : يونس ، الآية : (٧١) .

حيث إن "شركاءكم" مفعول معه ، ولا يصحّ أن يعطف على "أمركم" ،والسبب كما يقول ابن هشام:((لأنه حينئذ " شريك " له في معناه فيكون التقدير: أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم وذلك لا يجوز لأن أجمع إنما يتعلق بالمعاني دون الذوات))[١] ، وعليه فلا يصحّ العطف ، والمشاركة في الحكم ، فكان لابد من إرادة المصاحبة ؛ وذلك بنصب "شركاء" على المعية[٢] ، وقد لاحظ قدماء النحاة أهمية قرينة "الأداة" في "التعليق" وإظهار المعنى المراد ؛ فتناولوها بالدراسة في كتب خاصة كما في كتاب "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام" ، وكتاب "الجنى الداني للمرادي" ، وكانت طريقتهم في دراسة "الأداة" الانطلاق من المبنى للوصول إلى المعاني التي تدل عليها "الأداة" ، وقد ذكر الدكتور تمام حسان طريقة أخرى في دراسة "الأداة" تنطلق من المعنى للوصول إلى المباني الدالة عليها[٣] ، وكلتاهما من طرق دراسة "الأداة" .

والأصل والقياس عند النحاة إثبات الحروف دون زيادتها أو حذفها في الكلام ؛ والسبب : ((لأن ذلك نقض من حيث كان التوكيد إسهاباً والحذف إيجازاً))[٤] ، ومع ذلك وقع الترخص أو العدول عن هذا الأصل في قرينة "الأداة" بزيادتها , أو حذفها بدافع أمن اللبس ، ووضوح المعنى ، وقيام قرائن أخرى أغنت عنها ، أمّا العدول بزيادة "الأداة" فغرضه التوكيد للكلام ، وذلك لأن : ((كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى))[٥] ، وأمّا العدول عنها بحذفها ، فلابد معه من وجود دليل الحذف[٦] ؛ لأن من أصول النحو العربي أنه لا حذف إلا بدليل يؤمن معه اللبس[٧] ، و لعناية قدماء النحاة بأمن اللبس وضعوا شروطاً للحذف القياسي

---

(١) شرح شذور الذهب ، ص ٣٠٩ .
(٢) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٥٨/١) .
(٣) ينظر : الخلاصة النحوية ، ص ٧٠ .
(٤) ابن جني ، الخصائص ، (٢٨٠/٢) .
(٥) المرادي ، الجنى الداني ، ص ١٣ .
(٦) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٧٨٩ .
(٧) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٠٤/٢) .

ومنها : ((تعين الحرف ومكان الحذف نحو بريت القلم بالسكين فيجوز عنده حذف الباء فتقول بريت القلم السكين))[1] ، كما أنهم أشاروا إلى أن جواز الحذف مرتبط بأمور في الجملة منها : ((طول الكلام ، واعتقاب حرف لحرف وقيامه مقامه))[2] ومنه حذف لام "لقد"[3] في قوله تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾[4] ، كما اهتم القدماء بملاحظة القرائن الأخرى التي ساعدت على الاستغناء عن قرينة "الأداة" بحذفها ، ولذلك لاحظوا أن : ((أكثر من يحذف حرف الجر إذا كان في الفعل دليل عليه ، ألا ترى أن قولك : اخترت الرجال زيداً ، أن لفظ الاختيار يقتضي تبعيضاً ، فلهذا جاز حذف "مِنْ" لدلالة الفعل عليها))[5] ، وذلك كله للعناية بوضوح المعنى وأمن اللبس ، ولا فرق في جواز حذف "الأداة" مراعاة نوعها ؛ لأن "الأداة" المحذوفة يمكن أن تكون من الأدوات الداخلة على الجمل أو المفردات ، كما يمكن أن تكون "الأداة" المحذوفة أداة أصلية أو منقولة من الفعل وغير ذلك ، ومن ذلك حذف "أداة النداء" ، وقرينة الحذف في ذلك "التضام" ؛ لأنه لا يجوز حذفها إلا بشرط تضامها : ((مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ"أي" تقول : زيد أقبل لأنه لا يجوز أن تقول يا أيها زيد أقبل ولا تقول رجل أقبل لأنه يجوز أن تقول يا أيها الرجل أقبل))[6] ، ويجب أن يكون "النداء" على أصله ، فلا يجوز حذف "الأداة" مع المندوب والمستغاث والمضمر مراعاة للمعنى : ((أما المندوب والمستغاث ؛ فلأن المطلوب فيهما مد الصوت ، والحذف ينافيه وأما المضمر فلأن الحذ ف معه تفوت به الدلالة على النداء))[7] ،

---

(١) ((فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف نحو رغبت في زيد فلا يجوز حذف "في" لأنه لا يدري حينئذٍ هل التقدير : رغبت عن زيد أو في زيد وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجز نحو اخترت القوم من بني تميم فلا يجوز الحذف فلا تقول اخترت القوم بن تميم إذ لا يدري هل الأصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم)) ، ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (١٥١/٢) .
(٢) الفارسي ، كتاب الإغفال ، (٨٦/٢) .
(٣) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٨٤٥ .
(٤) سورة : الشمس ، الآية : (٩) .
(٥) الوراق ، علل النحو ، ص ٣٢٢ .
(٦) ابن جني ، اللمع في العربية ، ص ١٠٩ .
(٧) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (١٠٥٣/٢) .

و عند توافر الشروط يجوز حذف " حرف النداء " مع بقاء معنى النداء مفهوما بقرائن أخر[١] ، ومنها قرينة "التضام" وهذا الحذف كثير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾[٢] ، أي : يا يوسف[٣] ، ومثله حذف همزة الاستفهام ؛ التي اختصت بهذا الحكم عن سائر أدوات الاستفهام الأخرى ؛ لأنها الأصل[٤] وأمّ الباب ، ومنه قول الشاعر:[٥]

ثُمَّ قالوا : تُحِبُّهَا ؟ قلتُ : بَهْرا عَدَدَ النَّجْمِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ[٦]

والمعنى : أتُحبَّها ؟ ، وهو معنى ظاهر بعد الحذف ؛ وذلك : ((لأن قرينة النغمة أغنت عن قرينة الأداة))[٧] ، وكذلك حذف الأداة الناسخة المنقولة من الفعل ، كحذف "كان" واسمها وبقاء خبرها كثيراً بعد "إن" ، أو "لو"[٨] ، وساغ الحذف فيها لقيام قرائن أخر أغنت عنها كقرينة "الأداة" بإيراد إحدى الأداتين السابقتين عند حذف "كان" ، وقرينة "التضام" ، وذلك ببقاء "الخبر" المنصوب دليلاً عليها ، ومن ذلك قول الشاعر:[٩]

قَدْ قِيْلَ ذَلِكَ إنْ صِدْقاً وَإنْ كَذِباً فمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذا قِيْلا[١٠]

أي : "إن كان المقول صدقاً و إن كان المقول كذباً" ، فحذفت " كان " مع اسمها وبقي الخبر ،

---

[١] حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٣٩ .
[٢] سورة : يوسف ، الآية : (٢٩) .
[٣] ينظر : ابن جني ، اللمع في العربية ، ص ١٠٩ .
[٤] ابن هشام ، مغني اللبيب ، {بتصرف} ، ص ١٩ .
[٥] وهو : عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، ينظر : عمر بن أبي ربيعة (ت : ٩٣هـ) ، ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، تحقيق : محمد العناني ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩١١م ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (١) ، ص ٦٧ .
[٦] الشاهد فيه : قوله "قالوا : تحبها" حيث إن : ((أظهر الأمرين في أن يكون أراد : أتحبها لأن البيت الذي قبله يدل عليه ، وهو قوله :
أبْرَزُوهَا مِثْلَ المَهاةِ تَهَادَى بَيْنَ خَمْسٍ كَوَاعِبَ أتْرَابِ)) ينظر : ابن جني ، الخصائص ، (٢٨١/٢) .
[٧] حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٣٩ .
[٨] ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢٩٣/١) .
[٩] قيل البيت للملك النعمان بن المنذر مخاطباً الربيع بن زياد العبسي ، ينظر : الحموي ياقوت أبو عبد الله (ت : ٦٢٦هـ) ، معجم البلدان ، {بدون تحقيق} ، دار الفكر ، بيروت ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٥) ، (٣٨٦/١) .
[١٠] الشاهد فيه : قوله : "إن صدقاً وإن كذباً" ، حيث إن : ((التقدير : إن كان المقول صدقاً وإن كان المقول كذباً)) ، ينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢٩٥/١) .

والذي سوغ الحذف قرينة "التضام" ، حيث يقول الدكتور تمام حسان : ((إنما قدرنا "كان" محذوفة لأننا لم نعهد في التركيب العربي "وإن عهدنا في الأسلوب" دخول "إن" الشرطية على اسم منصوب واكتفاء كل منهما بالآخر))[١] .

كما تحذف "الأداة" الرابطة للجمل التي تقع موقع المفرد ، مثل حذف رابط جملة الحال في نحو قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَـٰتِلُوكُمْ ﴾[٢] ، وقد تعددت تأويلات النحاة لهذه الآية الكريمة[٣] ، والذي يظهر هنا العدول عن قرينة "الأداة"؛ التي هي "قد" بحذفها ، والذي سوّغ الحذف هنا قيام عدة قرائن أغنت عن ذكرها ، ومنها : "التضام" ، و"الرتبة" , و"الربط" ، ومثله حذف "لا" النافية في مثل قوله تعالى : ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[٤] ، أي ((لا تفتأ فحذفت لا للعلم بها))[٥] ، وظهر معنى "النفي" فيها ؛ لأنه : ((لو كان إيجاباً لم يخلُ من إن أو اللام فلما خلا منهما دلّ على أنه نفي فلهذا جاز حذفها))[٦] ، حيث أغنت قرينة "التضام"[٧] عن ذكرها ، وأمن معها اللبس .

كما تحذف الأدوات الداخلة على المفردات ، ومنه ما يطلق عليه مسمى "نزع الخافض" ، وتنبه القدماء لهذا الحذف ، حيث ورد عنهم قولهم : ((من قال أمرتُك أن تفعل بالنصب فهو وجه جيد وإنما أراد أمرتك بأن تفعل فلما حذف الخافض تعدى الفعل فنصب))[٨] ، و نزع الخافض قد يكون أسلوباً عدولياً كما في المثال السابق ؛ لاطراد حذفه قبل "أنّ" , و"أنْ" ، وقد يكون

---

(١) البيان في روائع القرآن ، (٢٤٤/١) .
(٢) سورة : النساء ، الآية : (٩٠) .
(٣) ومن أشهر ما ذهبوا إليه : ((قال جماعة منهم الأخفش هي حال من فاعل جاء على إضمار "قد" ويؤيده قراءة الحسن : {حصرة صدورهم} ، وقال آخرون هي صفة لئلا يحتاج إلى إضمار "قد" ثم اختلفوا فقيل الموصوف منصوب محذوف أي قوماً حصرت صدورهم ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى)) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٥٦٢ .
(٤) سورة : يوسف ، الآية : (٨٥) .
(٥) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، (٧٤٣/٢) .
(٦) الأنباري - أبو البركات ، أسرار العربية ، ص ٢٤٩ .
(٧) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، {بتصرف} ، ص ٢٣٩ .
(٨) الزجاجي ، كتاب اللامات ، ص ١٣٩ .

ترخصاً بحذف الأداة قبل الاسم المفرد[١] ، ومن الترخص في قرينة "الأداة" بنزع الخافض قول بعض العرب : "خيرٍ" - بحذف الباء - لمن قال : كيف أصبحت؟ ؛ ولذلك جعله قدماء النحاة من الشاذ الذي لا يقاس عليه[٢] ، والقرينة الدالة على الحذف هنا هي "العلامة الإعرابية" بجر لفظ "خيرٍ" ، وقد يكون "نزع الخافض" مع إزالة قرينة "العلامة الإعرابية" بعدم جرّ الاسم بعد حذف حرف الجر ، وعندها لابد من قيام قرائن أخر تدل على المحذوف كما في قولهم : اخترت الرجالَ عبدالله[٣] ، وكقوله تعالى : ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾[٤] أي : اختار موسى من قومه[٥] ، حيث إنه : ((لما حذف حرف الإضافة وصل الفعل فعمل))[٦] ، وحذف الأداة قد يكون بغير تعويض - كما في الأمثلة السابقة - لقيام قرينة "التضام" فيها ، وقد يكون مع التعويض عن المحذوف بـ"أداة"[٧] حتى يؤمن اللبس ، ومّما يعوض عنه بعد حذفه "رُبّ" ، حيث يقول ابن مالك:[٨]

وَحُذِفتْ رُبَّ فجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالفا وَبَعْدَ الواو شَاعَ ذا العَمَلْ

وحذفها يكون : ((بعد الفاء كثيراً ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلاً ، ومع التجرّد أقل))[٩] ، ومن حذفها والتعويض عنها بالواو قول امريء القيس:[١٠]

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ البَحْرِ أرخَى سُدُوْلَهُ عَلَيَّ بأنْوَاعِ الهُمُوْمِ لِيَبْتَلِيْ[١١]

---

(١) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (٢٤٦/١) .
(٢) السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٤٧١/٢) .
(٣) ينظر : سيبويه ، الكتاب ، (٣٧/١) .
(٤) سورة : الأعراف ، الآية : (١٥٥) .
(٥) ينظر : أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، ص ٢٢٩ .
(٦) المبرد ، المقتضب ، (٣٣٠/٤) .
(٧) ابن السراج ، الأصول في النحو ، {بتصرف} ، (٤٣١/١) .
(٨) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٧٧٤/٢) .
(٩) المرجع السابق ، (٧٧٧/٢) .
(١٠) ديوان امرؤ القيس بشرح أبي سعيد السكري ، ص ٣٦ .
(١١) الشاهد فيه : قوله "وليل" ، أي : "ورُبّ ليل" ، حيث إن "رُبْ" : ((يجوز حذفها معه فيجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير والفاء وبل قليل)) ، ينظر : ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٤١٤ .

أي : ورُبّ ليلٍ[1] ، وهذا الحذف مطرد وقياسي ؛ فهو من العدول لا الرخصة ، وتكثر الشواهد الدالة على حذف قرينة "الأداة" حتى إن حذفها كما يقول الدكتور تمام حسان : ((يكاد يرقى إلى مرتبة الاختيار الأسلوبي متجاوزا الوصف بالترخص))[2] ، وكل ذلك بدافع وضوح المعنى وأمن اللبس .

((قرينة الأداة)) :

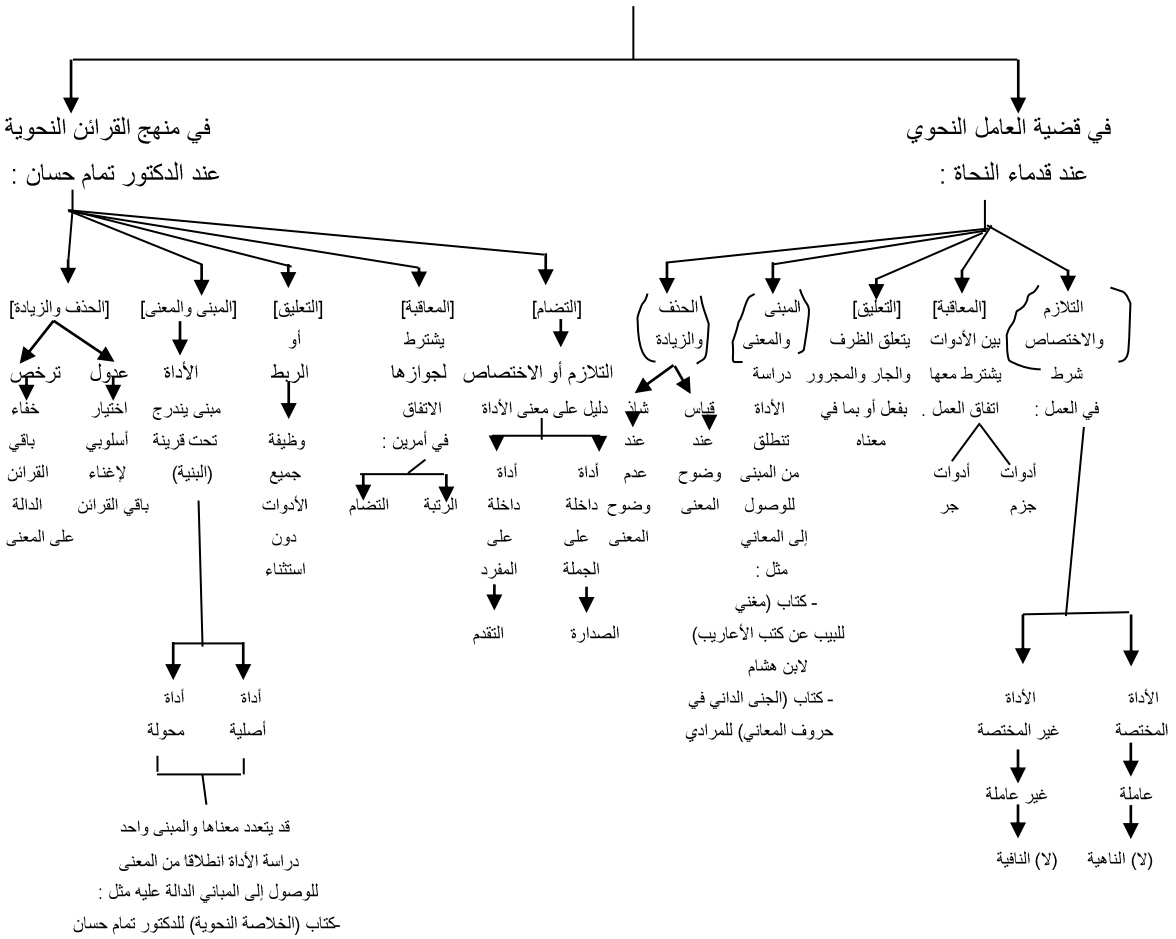

---

[1] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٦٢٤/٢) .
[2] البيان في روائع القرآن ، (٢٤٦/١) .

الشواهد القرآنية المرتبطة بقرينة الأداة من كتاب الإنصاف للأنباري :

١- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[١]

ذكر الأنباري هذه الآية في مسألة : القول في تقديم خبر "ليس" عليها[٢] ؛ دليلاً للبصريين على جواز تقديم خبر "ليس" عليها ، قياساً على جواز تقديم معمول الخبر ، وذلك يخالف القاعدة النحوية بوجوب تقديم العامل على المعمول[٣] ، حيث تقدم معمول الخبر "يوم" على "ليس" ، وخبرها "مصروفاً" ، والذي يظهر أن البصريين بنوا رأيهم على جواز الترخص في "الرتبة"؛ لأن "الرتبة" بين الأداة ومدخولها تحفظ خشية اللبس[٤] ، فإن أمن اللبس جاز الترخص فيها .

وخالفهم الكوفيون حيث منعوا تقديم خبر "ليس" عليها ، فاستدلوا بهذه الآية على وجوب حفظ "الرتبة" ، بقرية "البنية" ؛ إذ تختلف "ليس" مبنى ومعنى عن باقي أخواتها ؛ لأنها في المبنى فعل غير متصرف[٥] ، كما أنها في المعنى تدل على "النفي" , وهو من المعاني التي تدلّ عليها الأدوات ؛ ولذلك فإن بعض النحاة يغلبون عليها الحرفية ؛ فتكون رتبتها الصدارة في الكلام ، كما لاحظوا قرينة "البنية" في معمول الخبر المتقدم الذي هو "يوم" وهو ظرف ؛ وقد توسعوا في الظروف دون التوسع في غيرها[٦] ؛ لأن رتبة الظرف غير محفوظة ، وجواز تقديم الظرف ليس دليلاً على جواز تقديم معمول خبر "ليس" عليها إن لم يكن ظرفاً ، كما أن ذلك لا يعدّ دليلاً على جواز تقديم خبر "ليس" عليها مطلقا .

---

(١) سورة : هود ، الآية : (٨) .
(٢) حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر "ليس" عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نصّ ، وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر "ليس" عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها)) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٦٠/١) .
(٣) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٤) حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، {بتصرف} ، ص ٦٣ .
(٥) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٦١/١) .
(٦) ابن هشام ، شرح قطر الندى ، {بتصرف} ، ص ١٣٣.

فتمسك الكوفيون بالقول بحفظ "الرتبة" بين الأداة ومدخولها منعاً لوقوع اللبس ، ويؤيد مذهبهم السماع واتفاق أئمة النحاة حيث يقول ابن مالك:[1]

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطُفِيْ ، وذُو تَمَامٍ مَا يَرَفع يَكْتَفِيْ

ولهذا أيد الأنباري مذهب الكوفيين بملاحظة تضافر القرائن الدالة على صحة مذهبهم ، ومنها : قرينة "التضام" لعلاقة التلازم[2] بين المبتدأ "يوم" ، والخبر على اعتبار أن الجملة اسمية بعد "ألا" ، أو لعلاقة التلازم بين الفعل والفاعل فقال بحذف الفعل[3] بعد "ألا" على اعتبار أن الجملة فعلية ، ويتضافر معها قرينة "البنية" , وهو كون المتقدم "يوم" ظرفاً تجوز إضافته للجملة الفعلية التالية له وهو قوله : ﴿ يَأْتِيهِمْ ﴾ ، حيث يتطلب المضاف للمضاف إليه بحسب الوظيفة دون اللفظ[4] ، ويتضافر معهما قرينة "العلامة الإعرابية" بجعل الفتح للفظ "يوم" علامة بناء بإضافة الظرف إلى الجملة الفعلية ، واستدلّ بقراءة نافع والأعرج بفتح ميم "يومَ" في قوله تعالى : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[5] ، وكذلك قرينة "الأداة" وهي "ألا" التي يحتمل بعدها أن تقع الجملة الاسمية أو الفعلية كما سيرد في تحليل الآية الكريمة ، وهذه القرائن المتضافرة دلت على احتمال أوجه المعنى للآية - موضع الدراسة - ولهذا قال الأنباري في تحليل الآية الكريمة : ((لا نسلمّ أن "يوم" متعلق بمصروف ، ولا أنه منصوب))[6] .

---

(1) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢٥٧/١) .
(2) حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، {بتصرف} ، ص ٤٦ .
(3) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ، {بتصرف} ، ص ٢٢١ .
(4) حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، {بتصرف} ، ص ٤٦ .
(5) ((قراءة الجمهور "هذا يومُ" بالرفع ، هذا : مبتدأ ، ويوم : خبره ، وقرأ نافع وابن محيصن والأعرج "هذا يومَ" فتح الميم ، وخرجه الكوفيون على أنه مبنى ، وهو خبر "هذا" وبُني لإضافته إلى الجملة الفعلية ، واختار هذا الرأي أبو عبيد ، وهو رأي الكسائي والفراء ، وممن أجاز البناء هنا واختاره ابن مالك ، وأمّا البصريون فهو عندهم منصوب على الظرف ، فهو معرب)) ينظر : الخطيب - عبد اللطيف ، معجم القراءات ، (٣٧٩/٢) .
(6) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٣٧٩/٢) .

والقرائن الدالة على احتمال أوجه المعنى في قوله: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ هي:

أولاً : قرينة الأداة : الأداة "ألا" في الشاهد هي أداة : ((استفتاح الكلام وتنبيه المخاطب))[١] ، وتدخل على الجملتين الاسمية أو الفعلية ، ورتبتها الصدارة في الكلام ؛ لأنها من الأدوات الداخلة على الجمل[٢] ، وعلامتها : ((صحة الكلام بدونها ، وقيل معناها : حقاً))[٣] ، ومبنى الأداة "ألا" وشروطها هو الذي دعا إلى احتمال الآية أكثر من وجه من أوجه التفسير فمن ذهب مذهب البصريين بجواز تقديم معمول الخبر على "ليس" فإنه : ((قدّرها بـ: ألا ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم يأتيهم فنصب "يوم" بـ"مصروفاً"))[٤] ومن ذهب مذهب الكوفيين أجاز تقديم معمول الخبر بالنظر إلى لفظ "يوم" كونه ظرفاً فجاز التوسع فيه[٥] , ولكن ذلك لا يدلّ على جواز تقدم خبر "ليس" عليها مطلقاً ، ومن يرى بأن الآية ليست على جهة التقديم أو التأخير وإنما "الرتبة" فيها محفوظة ذهب مذهب الأنباري ، بجواز دخول "ألا" على الجملة الفعلية فيكون المعنى : ((أن يوماً منصوب بمعنى "ألا" لأن معنى "ألا" تنبيه))[٦] والتقدير : ألا يعرفون يوم يأتيهم[٧] ، كما يجوز أن تكون الجملة التالية للأداة "ألا" جملة اسمية ؛ فيكون "يوم" في محل رفع بالابتداء ، والفتحة علامة بناء بسبب الإضافة إلى الجملة التالية له كما أشار إلى ذلك الأنباري .

ومعنى "ألا" هو التحقيق ، على اختلاف في كونها أداة مركبة أو بسيطة[٨] ، وعلى قول من قال بتركيبها يمتنع القول بالترخص في "الرتبة" بتقديم معمول الخبر في الآية موضع الدراسة لامتناع المعنى لو كانت "لا" نفي ؛ لأن دخولها على " ليس " ممتنع حيث يؤدي إلى قلب المعنى إلى الإيجاب[٩] ، كما أن أحد الأصول النحوية : ألا يدخل حرف على حرف بمعناه ، وعلى ذلك

---

(١) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٣٨١ .
(٢) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٤ .
(٣) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٣٨١ .
(٤) الباقولي ، إعراب القرآن ، (٢٧٧/١) .
(٥) المرجع السابق ، {بتصرف} .
(٦) السابق .
(٧) ينظر : الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح ، (٢٤٥/١) .
(٨) حيث يرى ابن هشام أنها مركبة من همزة الاستفهام ، و "لا" النافية ؛ فأفادت معنى التحقيق من خلال تركيبها ، ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، {بتصرف} ، (٨٢/١).
(٩) الباقولي ، إعراب القرآن ، {بتصرف} ، (٢٧٨/١) .

تكون "ألا" داخلة على جملة اسمية أو فعلية سابقة لجملة "ليس" كما ذهب الأنباري ، ولكونها دالة على معنى التحقيق وفقاً لمن جعلها بسيطة ؛ فإنها لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدّرة ((بنحو ما يُتلقى به القسم))[١] ؛ ولهذا كثيراً ما يتضافر معها على إفادة التأكيد وسيلة أخرى بأن تليها "إنّ" المؤكدة ، ومنه مقارنتها للتقديم[٢] - كما في الآية الكريمة - عند من قال بجواز الترخص في "الرتبة" بتقديم معمول الخبر على "ليس" ؛ ولكن شرط "التضام" هذا ليس لازماً ؛ لأن دلالة "ألا" على معنى التحقيق مستفاد من مبناها وليس من شرط تضامها ، والله أعلم .

ثانياً : قرينة البنية : يرى النحاة أنّ "ليس" في المعنى هي لنفي الحال ، ولنفي غير الحال بالقرينة[٣] ، وأمّا مبناها فالجمهور على أنها فعل ناقص غير متصرف موغل الشبه بالحرف ، ووفقاً لمبناها ومعناها فإن الأرجح فيها هو امتناع تقديم خبرها عليها[٤] ؛ لأنها من الأفعال المنقولة إلى مبنى الحروف[٥] ؛ ولما كانت رتبة الحرف التقدم أو الصدارة كان الأولى بها أن تنزل منزلة الحرف في وجوب تقديمها وعدم جواز تقديم خبرها عليها .

كما يلاحظ بناء الاسم المتقدم الذي هو "يوم" ، وهو اسم مبهم دلّ على وقت ؛ ولإبهامه احتاج لتعيينه إلى الوصف أو الإضافة أو التمييز[٦] ، والأسماء الدالة على الجهات والأوقات يمكن التوسع فيها ، وتنقل فتستعمل استعمال الظرف[٧] ، وهو من قبيل تعدد المعنى الوظيفي حيث أدت هذه الأسماء وظيفة الظرف ، ولكنها في أصل بنائها أسماء ، وقد جعلها قدماء النحاة "ظروفاً" وتناسوا اسميتها ، حيث يقول ابن مالك:[٨]

اَلظَرفُ وَقتٌ أوْ مَكَانٌ ضُمِّنا فِيْ باطِرادٍ كَهُنَا امكُثْ أزْمُنَا

---

[١] ابن هشام ، مغني اللبيب ، (٨١/١) .
[٢] حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، {بتصرف} ، (١٤٣/٢) .
[٣] ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، (٣٢٣/١) .
[٤] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (١٨١/١) .
[٥] ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٨ .
[٦] المرجع السابق ، {بتصرف} ، ص ٩٧ .
[٧] ينظر : السابق .
[٨] المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٩٢/١) .

مّما يدلّ على عناية النحاة بالجانب الوظيفي الذي تؤديه هذه الأسماء ، ولما أدت هذه الأسماء وظيفة الظرف في الجملة كانت رتبتها رتبة "الظرف" أي رتبة غير محفوظة يجوز فيها التقديم أو التأخير ؛ ولذلك ذهب البصريون إلى القول بتقديم "يوم" وهو معمول خبر "ليس" فإن التقديم جاز في هذا الموضع بقرينة "البنية" ؛ لأن "يوم" اسم مبهم استعمل استعمال الظرف ، ويجوز التوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره[١] ، أمّا على قول من قال بعدم حصول التقديم والتأخير وفقاً لمذهب الكوفيين بملاحظة قرينة "التضام" في الظرف كما فعل الأنباري ، وهو وقوعه في الجملة على معنى "الإسناد" أو "التخصيص" ، فإن كانت العلاقة على "الإسناد" يكون "يوم" مبتدأ ، وجملة "ليس" بعده الخبر ، وإن كانت على "التخصيص" بالفعل لعلاقة الظرفية والمعنى : "يلازمهم يوم يأتيهم العذاب" يكون الترخص واقعاً في قرينة "التضام" بحذف الفعل ، وجملة "ليس" حال للضمير الواقع في "يأتيهم" العائد على "العذاب" .

ثالثاً : قرينة التضام : "ألا" الاستفتاحية يجوز أن تدخل على الجملة الاسمية ، نحو : ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[٢] ، والفعلية[٣] نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ ، و"يوم" من الأسماء المبهمة المستعملة استعمال الظروف ، وهي من الألفاظ التي تضاف إلى الجملة جوازا ؛ ولذلك قد يحتمل المعنى فيها على الإضافة ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ فالقرينة هنا "التضام" لعلاقة "التلازم بين المضاف والمضاف إليه حيث يجوز أن يكون المعنى على "الإسناد" ، و"يوم" مبتدأ ؛ والحركة عليه حركة بناء للإضافة وقوله : ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا ﴾جملة الخبر ، أو أن يكون المعنى على التخصيص بجعل "يوم" مفعولا

---

[١] السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٢٩٢/٦) .
[٢] سورة : يونس ، الآية : (٦٢) .
[٣] ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٣٨١ .

فيه منصوباً بفعل محذوف تقديره : يلازمهم يوم يأتيهم ، ويكون قوله : ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا﴾ جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة[1] ، وقد استدل الأنباري على هذين المعنيين بعدم القول بتقديم معمول الخبر على "ليس" حيث يقول : ((لا نسلم أن "يوم" متعلق بـ"مصروف" ، ولا أنه منصوب))[2].

رابعاً : قرينة العلامة الإعرابية : تعدّ العلامة الإعرابية في لفظ "يوم" مصدراً لاحتمالات أوجه المعنى في الآية موضع الدراسة ؛ حيث إن الفتحة على الظرف المنقول من الاسم المبهم يمكن أن تكون علامة بناء أو إعراب ؛ لأن "يوم" من الألفاظ التي تضاف جوازاً إلى الجملة[3] ، ولهذا يجوز فيها الإعراب أو البناء وهو ضعيف[4] ؛ فالعلامة الإعرابية تحتمل أكثر من وجه إذ يجوز أن يكون "يوم" مبتدأ ، والفتح علامة بناء بسبب الإضافة إلى جملة "يأتيهم" ، أو أن يكون "يوم" مفعولاً فيه لفعل محذوف تقديره : "يلازمهم يوم يأتيهم" ، فتكون الفتحة على هذا المعنى علامة إعراب ؛ ولما احتملت العلامة الإعرابية هذين الوجهين دون تكلف القول بتقديم معمول الخبر على "ليس" فإن القول باحتمال أوجهه المعنى أولى من قول من قال بتقديم معمول خبر "ليس" عليها والترخص في "الرتبة" .

كما تعد العلامة الإعرابية ، وهي "الفتحة" على لفظ "مصروفاً" قرينة على أنها هي خبر "ليس" ؛ لأن "ليس" أداة منقولة تفتقر إلى اسم مرفوع وخبر منصوب بعدها[5] ، ولما وقع بعدها الاسم المنصوب "مصروفاً" كان النصب قرينة على أنه خبر لها ، والعدول عن "التضام" بحذف اسم "ليس" في قوله : ﴿لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ؛ وذلك للعلم به لأنه مذكور سابقاً ، والتقدير : ليس العذابُ مصروفاً[6] .

---

(1) الأزهري - الشيخ خالد ، شرح التصريح على التوضيح ، {بتصرف} ، (٢٤٥/١) .
(2) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٦٣/١) .
(3) ابن يعيش ، شرح المفصل ، {بتصرف} ، (١٦/٣) .
(4) ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٣٩٢/١) .
(5) المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٧٧/١) .
(6) ينظر : العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، (٦٩٠/٢) .

خامساً : قرينة الربط : لما كان قوله : ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ يمكن أن تكون حالاً لوقوع الجملة الفعلية قبلها وهي : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ بتقدير الفعل المحذوف : يلازمهم يوم يأتيهم ، وصاحب الحال الضمير العائد على "العذاب" في قوله : "يأتيهم" , كما يمكن أن تكون خبراً لوقوع الجملة الاسمية قبلها ، ويشترط في الجملة الواقعة خبراً أو حالاً وجود الرابط[1] ، وهو الضمير المستتر الذي هو اسم "ليس" ، كما أنه يعد رابطاً[2] إن كانت الجملة اسمية وجملة : ﴿ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ هي خبر المبتدأ الذي هو يوم لأن "ليس" تفتقر إلى اسم مرفوع وخبر منصوب بعدها ، ومرجع الضمير لفظ "العذاب" فالتقدير : "ليس العذابُ مصروفاً" ، وهو المذكور السابق[3] في قوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَىٰ أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ ﴾.

وعلى ذلك الرتبة محفوظة بين "ليس" وخبرها عند أكثر النحاة[4] كما أن الآية الكريمة تحتمل أكثر من وجه من أوجه المعنى ؛ مّما يدفع إلى القول بأنها لا تعد شاهداً على الترخص في "الرتبة" ؛ وعلى ذلك لا يجوز تقديم الخبر أو معموله على "ليس" ؛ لأنها من الأدوات الداخلة على الجمل ورتبتها الصدارة في الكلام[5] ، أمّا قضية حفظ الرتبة بين العامل والمعمول فليست مطردة ، ويرى بعض النحاة والمفسرين بأنها قاعدة منخرمة ، حيث إن هناك مواضع يتقدم فيها المعمول على العامل[6] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾ ﴾[7]

---

(١) والرابط في جملة الحال : واو الحال أو الضمير أو هما معاً ، ينظر : المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، {بتصرف} ، (٣٣٤/١) .
(٢) ورابط جملة الخبر للمبتدأ أحد أشياء ومنها : الضمير ، أو اسم الإشارة ، أو تكرار لفظ المبتدأ ، أو العموم ، ينظر : المرجع السابق ، {بتصرف} ، (١٦٥/١) .
(٣) السابق، {بتصرف} ، (١٦٥/١) .
(٤) ينظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٢٥٧/١) .
(٥) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٤ .
(٦) السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٢٩٢/٦) .
(٧) سورة : الضحى ، الآية : (٩) ، (١٠) .

حيث نصب " اليتيم " بالفعل " تقهر " ، وكذلك نصب "السائل" بالفعل "تنهر" , وتقدما على الفعل وأداة الجزم ؛ لعدم حفظ رتبة المفعول به وجواز تقديمه على الفعل والفاعل ، ولكن لا يجوز تقديم الفعل على أداة الجزم ، وكون القاعدة منخرمة لا يقطع بجواز تقديم معمول الخبر على "ليس" لإيغالها بالشبه بالحرف فهي تشبه أداة الجزم أكثر من مشابهتها للفعل (تقهر) ، والمعول على القول بحفظ "الرتبة" هنا هو أمن اللبس ووضوح المعنى .

ولذلك وفق الأنباري بالقول بوجوب حفظ "الرتبة" بين "ليس" ومدخولها ، وجعل من مبدأ "تضافر القرائن" دليلاً على صحة الرأي الكوفي ، ويؤيد المعنى الذي جاء به في تحليل الآية الكريمة ، بتقدير : يلازمهم يوم يأتيهم العذاب[1] وهذا يتفق مع ما جاء في تفسيرها ؛ لأن معناها : ((يقول تعالى تحقيقاً لوعيده وتصحيحاً لخبره ألا يوم يأتيهم العذاب الذي يكذبون به ليس يصرفه عنهم صارف))[2] ، كما أنه مؤيد بالسماع حيث يقول أبو حيان : ((تتبعت جملة من دواوين العرب فلم أظفر بتقدم خبر "ليس" عليها ، ولا بمعموله ؛ إلا ما دلّ عليه ظاهر هذه الآية))[3] ، وقول الشاعر:[4]

فَيَأبَى فمَا يزْدَادُ إلاَّ لَجَاجَةً وَكُنْتُ أبيًّا فِي الخفَا لسْتُ أقدِمُ

فالآية - كما ذكر - تحتمل أكثر من وجه ، كما أن البيت مجهول القائل وإن صحّ تقديم الخبر فيهما ؛ فإن "البنية" في الخبر قرينة على احتمال تقديمه ؛ لأنه وقع جاراً ومجروراً في البيت : "في الخفا" ، ورتبة الجار والمجرور غير محفوظة كرتبة الظرف في الشاهد موضع الدراسة ؛ وبذلك يكون الرأي الكوفي أقرب للصواب - والله أعلم - كما هو مؤيد بالقرائن التي

---

(١) ينظر : الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، (١٦٣/١) .
(٢) الطبري ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، (٧/١٢) .
(٣) البحر المحيط في التفسير ، (٢٠٦/٥) .
(٤) وموضع الشاهد فيه : "في الخفا لست أقدم" واستشهد به على جواز تقديم خبر "ليس" عليها بجواز تقدم معمول الخبر كما في البيت ، وهو ليس دليلاً ؛ لأن تقديم معمول الخبر لا يؤكد جواز تقديم خبر "ليس" عليها ، هذا البيت ذكره أبو حيان في تفسير البحر المحيط ، (٢٠٦/٥) ، وذكره السمين الحلبي في الدر المصون ، (٢٩٢/٦) ، ولم أقف على قائله ولم أعثر عليه .

تدل على المعنى مع القول بحفظ "الرتبة" بين "ليس" وخبرها لحفظ المعنى ومنعاً للبس ، والقول بالترخص في "الرتبة" بجواز تقديم خبر "ليس" عليها قد يؤدي إلى اللبس أحياناً ، ففي جملة مثل : "ليس زيدٌ شاعراً" فإن المعنى واضح ، وهو نفي الشاعرية عن زيد ، ولكن لو حصل الترخص بتقديم الخبر وقيل : "شاعراً ليس زيدٌ" فقد يكون المعنى إثبات الشاعرية لشخص آخر غير زيد مع عدم نفيها عن زيد ؛ فتحتمل "شاعراً" النصب على إضمار فعل تقديره "أخصّ" , يضاف إلى ذلك أن "ليس" من الأدوات التي يتعدد معناها والمبنى واحد ؛ فكما تأتي دالة على معنى "النفي" في الجملة الأولى , فإنها قد تستعمل في الدلالة على معنى "الاستثناء" , ومنعاً لحصول اللبس ؛ فإن القول بحفظ الرتبة بين "ليس" وخبرها هو الأولى ، كما أنّ القرائن قد دلت على احتمال أوجه المعنى للآية الكريمة ؛ والتي لا تقوم على اعتبار الترخص في "الرتبة" ؛ فالمذهب الكوفي أقوى ؛ كما أن الأنباري كان موفقاً بتأييده لمذهب الكوفيين بالقرائن هنا , والله أعلم .

وتلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		الأداة	البنية	التضام	العلامة الإعرابية	الربط
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	المعنى	أداة مركبة تدل على الاستفتاح ولها الصدارة في الكلام لأنها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية وتنافي الدخول على أداة النفي لتركيبها من أداة استفهام وأداة نفي .	فعل ناسخ ناقص غير متصرف موغل الشبه بالحرف يدل على معنى نفي الحال ورتبته الصدارة يرتفع بعده الاسم وينتصب الخبر الذي يمتنع تقديمه على هذا الفعل ، وسبقه اسم مبهم دال على الزمان منقول إلى الظرفية والظروف غير محفوظة الرتبة إذ يجوز التوسع فيها .	أداة الاستفتاح تدخل على الجملة الاسمية أو الفعلية ، كما تضاف الأسماء المبهمة إلى الجمل جوازا فيكون بينها علاقة تلازم .	الأسماء المبهمة المضافة إلى الجمل (جوازا) يجوز فيها الإعراب أو البناء ، واسم "ليس" مرفوع وخبرها منصوب .	يشترط في الجملة الواقعة حالا أو خبرا وجود رابط يربط الحال بصاحبها أو يربط الخبر بالمبتدأ * ورابط جملة الحال : الضمير أو واو الحال أو كلاهما . * ورابط جملة الخبر : الضمير أو الإشارة أو تكرار لفظ المبتدأ أو العموم .
	المبنى	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا همزة الاستفهام / (لا) النافية / نافية للحال حرف تحقيق / إيجاب (الرتبة محفوظة) امتناع معنى : ألا ليس مصروفا - يوم يأتيهم	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا اسم مبهم منقول للظرفية / فعل ناسخ منقول إلى الحرفية التوسع في رتبته / رتبته الصدارة (الرتبة محفوظة) المعنى مبتدأ أو مفعول فيه (وليس مصروفا) جملة الخبر / لفعل محذوف و (ليس مصروفا) جملة الحال أو مستأنفة	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا أداة استفتاح / إضافة (تلازم) الجملة اسمية (يوم) مبتدأ وجملة (ليس مصروفا) الخبر / فعلية (يوم) مفعول فيه لفعل محذوف والتقدير : (يلازمهم يوم يأتيهم) وجملة (ليس مصروفا) حال أو استئناف (تلازم) (الرتبة محفوظة)	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا (الفتح) / (النصب) خبر (ليس) يجوز فيها : علامة إعراب مفعول فيه منصوب لفعل محذوف (نصب) / علامة بناء مبتدأ مضاف (بناء) (الرتبة محفوظة)	ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا (مبتدأ) أو مفعول فيه لفعل محذوف / جملة ليس وخبرها (خبر) أو (حال) للسابق (الرابط) لجملة الخبر أو لجملة الحال الضمير (هو) اسم إن والتقدير : (ليس هو مصروفا) (الرتبة محفوظة)

٢ – قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾[١]

ذكر الأنباري الشاهد السابق في مسألة : القول في العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا"[٢] ، وهو أحد أدلة البصريين على أن الاسم الواقع بعد "لولا" مرفوع بالابتداء ؛ وذلك بملاحظة قرينة "الإسناد" المثبت الذي لا يراد به معنى النفي ، وقرينة "الرتبة" بتقدم الاسم المرفوع على الفعل قبل دخول الأداة , بالإضافة إلى قرينة "الأداة" وملاحظة تركبها من "لو" و "لا" ، وليس في قولهم ترخص في إحدى القرائن ، بينما ذهب الكوفيون و معهم الأنباري إلى أن الاسم مرفوع بـ"لولا" ، وذلك بملاحظة قرينة "الأداة" وأهميتها في معنى الجملة وربطها ، ووفقاً لقولهم يقع الترخص في قرينة "التضام" ، والمعنى في : "لولا زيد لأكرمتك" أي : لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك ؛ فحذف الفعل تخفيفاً ، وزيدت "لا" على "لو" فصارتا حرفاً واحداً[٣] ، وبذلك يتحول معنى "الإسناد" على مذهبهم إلى إسناد فعلي منفي ؛ ولهذا خالفهم البصريون هنا ؛ فاستدلوا بالشاهد السابق على صحة مذهبهم ، والقول بتركيب "الأداة" دون القول بالترخص في "التضام" ؛ وذلك بوقوع الإسناد الخبري المثبت بعد "لولا" ، إذ لاحظوا جواز العطف بـ"ولا" بعد النفي ، و"لولا" لا معنى للنفي فيها ، ولو صح فيها تقدير : لو لم يمنعني زيد لأكرمتك[٤] ، لكان ينبغي أن يعطف عليها بـ"ولا" بقرينة "التبعية" , و"الأداة" ؛ لأن النفي يعطف عليه بـ"ولا" ؛ فيقال : "لولا أبوك وأخوك" ، ولا يقال : "لولا أبوك ولا أخوك"[٥] ، والعطف مع النفي غير حاصل مع "لولا" وعلى ذلك تكون الأداة مركبة ، وليس فيها معنى النفي ، كما قال ابن جني : ((لولا مركبة من "لو" و "لا" ، ومعنى "لو" امتناع الشيء لامتناع غيره ، ومعنى "لا" النفي أو النهي ، فلما ركبا

---

[١] سورة : فاطر ، الآية : (١٩) ، (٢٠) ، (٢١) .
[٢] حيث : ((ذهب الكوفيون إلى أن "لولا" ترفع الاسم بعدها ، نحو : "لولا زيدٌ لأكرمتك" ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء)) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٧٠/١) .
[٣] المرجع السابق ، {بتصرف} ، (٧١/١) .
[٤] ينظر : السابق ، (٧٤/١) .
[٥] السابق ، {بتصرف} ، (٧٥/١) .

معاً حدث معنى آخر وهو امتناع الشيء لوقوع غيره))[1] ، ودليلهم الآية الكريمة على أن المعنى مع "لولا" مثبت بقرينة "التبعية" و"الأداة" ، حيث إنه متى ما عطف على النفي بالواو جاز دخول "لا" المؤكدة للنفي ، ولما لم يصحّ ذلك مع "لولا" دلّ على أنها ليست عوضاً عن الفعل المنفي - كما ذهب الكوفيون والأنباري - بينما هو حرف مركب دال على معنى حدث له بعد التركيب كما ذهب البصريون ، والذي دفع البصريين إلى رفع الاسم بالابتداء هو ملاحظتهم للقرينة المعنوية الرابطة في الجملة ، وهي قرينة "الإسناد" التي تكون ثابتة وفقا لمذهبهم , و "الرتبة" بملاحظة الابتداء بالاسم المثبت بعد "لولا" , و"التبعية" بملاحظة التابع المثبت للاسم المرفوع الواقع بعدها ، بينما لاحظ الكوفيون ومعهم الأنباري أهمية الربط بالأداة وهي "لولا" في معنى الجملة في نحو قولك : لولا زيدٌ لأكرمتك ، أما القرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾ فهي كالآتي :

أولاً : قرينة الأداة : "لا" الواقعة بعد حرف العطف زائدة يؤتي بها لتوكيد النفي السابق ، وهي تقع بين المتقابلات ؛ ولهذا قال ابن هشام في تحليل الآية السابقة : ((فـ"لا" الثانية والرابعة والخامسة زوائد لأمن اللبس))[2] ، واعتبار زيادتها راجع إلى المعنى ، واعتبار الواو معها للمعية ؛ وذلك : ((لأنك لا تقول : ما يستوي زيد ولا عمرو ، ولا تقول : ما يستوي زيد فتقصر على واحد))[3] ، والمراد في الآية : ((الظلمات لا تساوي النور ، وليس المراد أن النور في نفسه لا يستوي ، وكذلك "لا" في : ولا الأموات))[4] ، ولهذا يقول تمام حسان : ((تكرار "لا" مع كل من الطرفين المتقابلين مما يوحي بالتوكيد))[5] ، والمعنى كما فسره الدكتور تمام حسان أي :

---

[1] سرّ صناعة الإعراب ، (٣٠٦/١) .
[2] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، (٤٦٥/١) .
[3] الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، (٣٥٧/٤) .
[4] العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، (١٠٧٤/٢) .
[5] البيان في روائع القرآن ، (٤٤٦/١) .

ولا الظلمات والنور ، ولا الظل والحرور ، وما يستوي الأحياء والأموات[١] ، وإنما جاء تكرار "لا" لغرض : ((إفادة تأكيد نفي المساواة ، ومقام التوبيخ يقتضي الإطناب))[٢] .

ثانياً : قرينة التضام : في الآية عطف بالأداة على الكلمات المتتالية ، وأداة العطف هي الواو , ولا تصلح "لا" للعطف : ((لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض ، فتكون الواو للعطف ، و"لا" لتأكيد النفي))[٣] ، وقيل : ((لا يجتمع حرفان من حروف العطف فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو فالواو هي العاطفة دونه))[٤] ، كما أن "لا" ليست عاطفة هنا لسبب آخر وهو أن : ((العاطفة تشترك في الإعراب دون المعنى وتعطف بعد الإيجاب ، نحو : يقوم زيد لا عمرو ، وبعد الأمر ، نحو اضرب زيداً لا عمراً ، وبعد النداء ، نحو يا زيد لا عمرو))[٥] ، فلا تكون "لا" عاطفة بعد النفي ، يقول ابن هشام : ((مانع آخر من العطف بـ"لا" وهو تقدم النفي))[٦] .

ثالثاً : قرينة الربط : والرابط بين الأسماء المتعاطفة المتقابلة في الشاهد السابق هي الواو العاطفة ، ولكن يختلف معناها بحسب ما تضام إليه ، حيث يقول المرادي : ((إذا عطف بالواو على منفي ، فإن قصدت المعية لم يؤت بـ"لا" بعد الواو نحو : ما قام زيد وعمرو ، وقد ترد زائدة إن أمن اللبس ، نحو : ما يستوي زيد ولا عمرو ؛ لأن المعية هنا مفهومة من يستوي ، وإن لم تقصد المعية جيء بـ"لا" نحو ما قام زيد ولا عمرو ؛ ليعلم بذلك أن الفعل منفي عنهما حال الاجتماع والاقتران))[٧] ، والفرق بين هذه الواوات المتتالية أن : ((بعضها ضمت شفعاً إلى شفع وبعضها وتراً إلى وتر))[٨] ، فالرابط هنا "واو العطف" أمّا التي ضمت شفعاً إلى شفع فهي " العاطفة "

---

[١] ينظر : البيان في روائع القرآن ، (١٣٤/٢) .
[٢] ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، (١٧٨/٢٤).
[٣] الرازي – محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت : ٧٢١) ، مختار الصحاح ، تحقيق : د. محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، (١٤١٥هـ = ١٩٩٥م) ، طبعة جديدة ، عدد المجلدات (١) ، ص ٢٤٥ .
[٤] الزرعي – محمد بن أبي بكر أيوب أبو عبد الله (ت : ٧٥١) ، بدائع الفوائد ، تحقيق : هشام عبد العزيز عطا ، عادل عبد الحميد العدوي ، أشرف أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، (١٤١٦هـ = ١٩٩٦م) ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٤) ، (٢٠٨/١) .
[٥] المرادي ، الجنى الداني في حروف المعاني ، (٤٩/١) .
[٦] مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، (٣١٨/١) .
[٧] الجنى الداني ، ص ٢٦ .
[٨] الزمخشري ، الكشاف ، (٦١٧/٣) .

التي زيدت بعدها "لا" للدلالة على نفي الفعل عن هذه المتقابلات حال اجتماعها وافتراقها ، وهي الظاهرة في قوله : "ولا الظلمات" ، "ولا الظل" ، حيث عطفت على قوله : "وما يستوي" ، أمّا التي ضمتّ وترا إلى وتر فهي "واو المعية" الرابطة بين المفردات داخل الجمل المتعاطفة ، والفعل "يستوي" قرينة على معنى "المعية" هنا ؛ وذلك لأنه من الأفعال : ((التي لا تكتفي بفاعل واحد))[٧] ، وزيدت معها " لا " لأمن اللبس بدلالة الفعل ، وهي الظاهرة في قوله: "البصير ... ولا النور ... ولا الحرور ... ولا الأموات"، والمعنى: لا يستوي الأعمى مع البصير، ولا الظلمات مع النور، ولا الظل مع الحرور، ولا الأحياء مع الأموات.

ولتضافر هذه القرائن الدالة على المعنى الذي وقع فيه الإسناد المنفي في الشاهد السابق استدل البصريون على أن معنى الجملة مع "لولا" على الإثبات وليس النفي ؛ لأن القرائن الواردة في الشاهد السابق لا تقوم في جملة مثل : لولا أبوك وأخوك لأتيتك ، فاستدلوا من هنا أن "لولا" أداة مركبة وليست عوضاً عن فعل منفي كما يرى الكوفيون والأنباري ، بالإضافة إلى أن استدلال البصريين بقرينة "الرتبة" على صحة مذهبهم أقوى من استدلال الكوفيين بالقول بالترخص في قرينة "التضام" ، كما أن معنى "الإسناد" لا يستقيم عند الأخذ بمذهب الكوفيين لعدم صلاحية معنى "النفي" في "الأداة" بقرائن عدة منها : "التبعية" ، و"الأداة" ، و"التضام" ، و"الربط" كما يظهر مّما سبق ، وكما يظهر من خلال ملاحظة العامل عناية البصريين بالعامل المعنوي وهو أو "القرينة المعنوية" الرابطة بين طرفي الإسناد في الجملة وثباتها , ودليلهم في ذلك "الرتبة" والقول بالابتداء بالاسم بعد "لولا" ، واعتمادهم في إقامة دليلهم على صحة هذه القرينة الهامة بإقامتهم معنى الإسناد الخبري المثبت ، ورفضهم تحويل المعنى إلى معنى الإسناد الفعلي المنفي الذي قال به الكوفيون بوقوع "لولا" موقع الفعل المنفي ، كما يظهر اهتمام قدماء النحاة بقرينة "الأداة" في أداء المعنى النحوي وتعليق الجملة , وخلافهم حولها هو دليل على هذا الاهتمام , والله أعلم .

---

[٧] أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، (٢٩٤/٧) .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		الأداة	التضام	الربط
	المعنى	زيادة توكيد معنى النفي المبدوء به الكلام بتكرار "لا" الزائدة الواقعة بين المتقابلات ، وإنما جازت زيادتها هنا لأن الكلام المبدوء به منفي .	من شروط العطف بالحرف : ١- لا يدخل حرف عطف على حرف عطف بمعناه . ٢- لا يعطف بـ"لا" وحدها في حال النفي ، بل العطف بـ"ولا" فتكون بذلك "الواو عاطفة" و"لا" زائدة للتوكيد ، بينما يعطف ب"لا" وحدها في الإيجاب ، أو الأمر أو النداء.	الواو العاطفة بين الجمل المتقابلة في الآية هي "واو العطف" الدالة على معنى الجمع والتشريك في عدم المساواة ، وزيدت بعدها "لا" لتوكيد نفي الإسناد في كل الجمل المتعاطفة حال الاجتماع والافتراق ، بينما الواو العاطفة بين المفردات داخل الجملة هي "واو المعية" ، وزيدت معها "لا" لأمن اللبس وتوكيد معنى النفي .
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾	المبنى	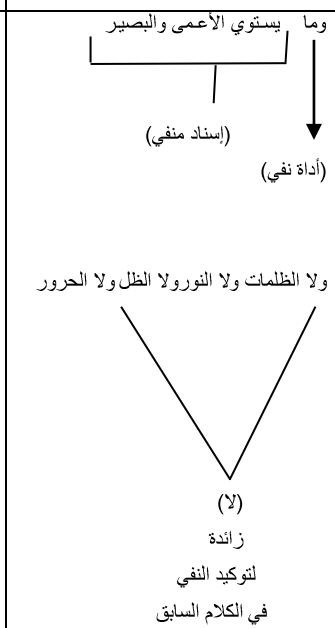	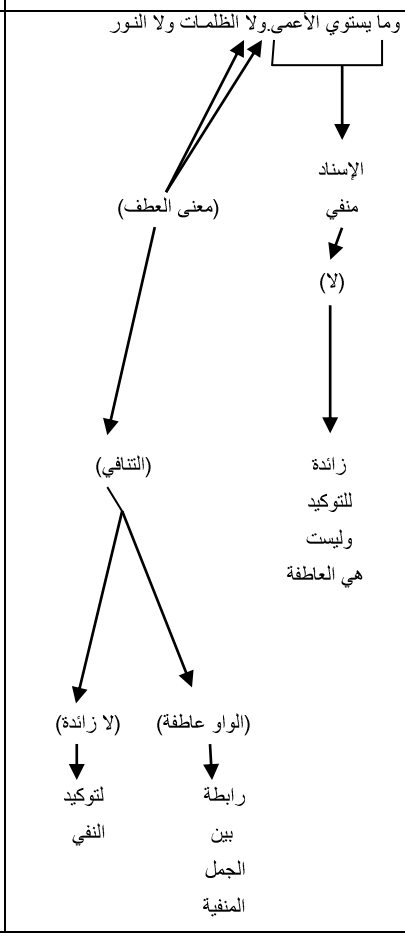	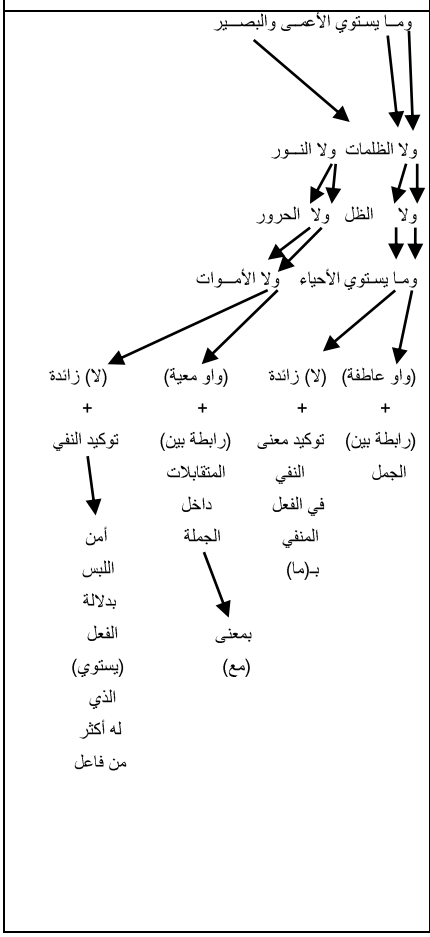

٣- قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾[١]

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ﴾[٢]

أورد الأنباري الشاهدين السابقين مؤيداً الكوفيين في مسألة : القول في العامل في الاسم المرفوع بعد "لولا"[٣] ، وهو "لولا" نفسها خلافاً للبصريين الذين يرون أنه مرفوع بالابتداء ، بالنظر إلى قرينة "الأداة" وإلى قرينة "التضام" فيها ؛ وذلك بالقول باختصاصها أو عدم اختصاصها ، فالبصريون على أنها حرف غير مختص ، ودليل ذلك دخولها على الأفعال كما قال الشاعر:[٤]

قالتْ أُمَامةُ لمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا : هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لاَ دَرَّ دَرُّكِ ؛ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ لَوْلاَ حُدِدْتُ وَلا عُذْرَى لِمَحْدُودِ[٥]

أما الكوفيون فيرون أن "لولا" حرف يوجب امتناع الفعل لوقوع الاسم[٦] هو حرف مختص بالأسماء ، و"لولا" الواردة في البيت ليست "لولا" المختصة بالاسم - كما يرى الكوفيون ومعهم الأنباري - إنما هي عبارة عن حرفين : "لو" وهو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره[٧] ، و"لا" بعدها بمعنى "لم" ، واختصت بالدخول على الماضي[٨] ، وهما في البيت أداتان منفصلتان وليست أداة مركبة[٩] مثل "لولا" الامتناعية .

---

[١] سورة : القيامة ، الآية : (٣١) .
[٢] سورة : البلد ، الآية : (١١) .
[٣] ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ، (٧٠/١) .
[٤] وهو الجموح الظفري ، ينظر : أبو الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢) ، التمام في تفسير أشعار هذيل ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، وخديجة عبد الرزاق الحديثي ، وأحمد مطلوب ، د. مصطفى جواد ، منشورات وزارة المعارف ، بغداد ، (١٣٨١هـ = ١٩٦٢م) ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، (١٤٨/١) .
[٥] الشاهد فيه : ((أنه ربما دخلت "لولا" على الفعلية كما هنا ، أي : لولا الحد ، وهو الحرمان ، وهذا البيت يرد مذهب الفراء القائل بأن ما بعد "لولا" مرفوع بها فلو كانت عاملة للرفع لذكر بعدها هنا مرفوع فوجب كونها غير عاملة لعدم مرفوع ، وهذا الذي نسبه الشارح المحقق إلى الفراء نسبه ابن الأنباري في الإنصاف وابن الشجري في أماليه إلى الكوفيين ، وذهب ابن الأنباري إلى صحة مذهبهم ... وأجاب عن البيت بأن "لولا" هنا هي "لو" الامتناعية ، و"لا" معها بمعنى "لم" ؛ لأن "لا" مع الماضي بمنزلة "لم" مع المستقبل)) ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، (٤٤٠/١) .
[٦] المبرد ، المقتضب ، {بتصرف} ، (٧٦/٣) .
[٧] الأنباري ، أسرار العربية ، {بتصرف} ، (١٨٨/١) .
[٨] الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، {بتصرف} ، (٣٥٥/٤) .
[٩] ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٦٠٦ .

وأكثر ما يجيء مثل هذا مكررا[1] ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَاصَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ ، أما قوله تعالى : ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ فهو مكرر معنى[2] ، والظاهر مما سبق أن الخلاف الواقع بين البصريين والكوفيين في "لولا" خلاف يدور حول قرينة "الأداة" ، حيث اختلف كل فريق منهما في تحديد الأداة ونوعها ، وذلك بملاحظة قرينة "التضام" معها ، وتحديد نوع الجملة التي دخلت عليها "لولا" ، ولا خلاف في أن "لولا" الامتناعية أداة مركبة من حرفين وهما : "لو" حرف امتناع لامتناع ، أو كما قال سيبويه حرف : ((لما كان سيقع لوقوع غيره))[3] ، و"لا" النافية ، وكل أداة باقية على معناها الموضوع لها قبل التركيب[4] , وحصل لها بعد التركيب معنى جديد لم يكن لها قبل التركيب , والقرائن الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين فهي كالآتي :

أولاً : قرينة التخصيص : الأفعال المذكورة في الشاهدين السابقين أفعال متعدية ، ففي قوله تعالى : ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ "العقبة" مفعول به لـ"اقتحم" بقرينة "التخصيص" القائمة على علاقة "التعدية" وفي قوله : ﴿ فَلَاصَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ حذف المفعول به ، وذلك عدول في قرينة "التضام" ؛ لأن حذف المفعول به كثير في كلام العرب[5] ، بدافع وضوح المعنى وأمن اللبس ، ويراد به الإيجاز في الأسلوب[6] , وعموم المعنى دون تخصيصه.

ثانياً : قرينة الأداة : تعد "لا" في الآيتين نافية غير عاطفة ولا جوابية ، وهي تدخل على الأسماء والأفعال[7] ، وجاءت بمعنى "لم" ويؤيده قول أمية بن أبي الصلت:[8]

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأيُّ عَبْدٍ لكَ لا ألَمَّا

---

(1) العكبري ، التبيان في إعراب القرآن ، {بتصرف} ، (١٢٨٨/٢) .
(2) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٥٠ .
(3) الكتاب ، (٢٢٤/٤) .
(4) المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ١٠٣ .
(5) ينظر : الزمخشري ، المفصل ، ص ٧٩ .
(6) ينظر : ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، (١٨٤/٢) .
(7) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ٤٩ .
(8) الجمحي - محمد بن سلام (ت : ٢٣١) ، طبقات فحول الشعراء ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، {بدون تاريخ نشر} ، {بدون طبعة} ، عدد المجلدات (٢) ، (٢٦٧/١) .

أي : لم يلم بالذنب[1] ، كما ذكر الثعالبي "الا" بمعنى "لم" في سياق حديثه عن وقوع حروف المعاني مواقع بعض[2] وروي عن الأخفش : ((العرب تقول : لا ذهب ، أي : لم يذهب ، وهذا مستفيض في كلام العرب))[3].

ثالثاً : قرينة التضام : يغلب دخول "لا" النافية على المضارع ، ولكنها تدخل على الماضي قليلاً ، و"لا" مع الماضي بمنزلة "لم" مع المستقبل[4] ، يقول المرادي وأكثر ما تكون مكررة[5] ، كقوله تعالى: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ ، وقد جاءت غير مكرره ، في قوله تعالى: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾ وسبب عدم تكرارها هنا لأن مفعول الفعل المنفي وهو "العقبة" يشتمل على عدة أشياء منفية ؛ فهو في تأويل تكرير النفي ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى:﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ ﴿١٢﴾ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴿١٣﴾ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴾[6] ، والمعنى : لافك رقبة ولا أطعم مسكيناً ولا آمن[7] ، كما يلاحظ حذف المفعول به مع المكررة للإيجاز , ووضوح المعنى[8] ، والمعنى : لم يصدق الحقّ في الدنيا ولم يصلّ[9] صلاته .

رابعاً : قرينة الرتبة : "لا" النافية شبهت بـ"ما" فلها صدر الكلام[10] ؛ لأنها من الأدوات الداخلة على الجمل[11] ، وهذا حاصل في الشاهدين السابقين حيث وقعت "لا" فيهما في صدر الآيتين الكريمتين .

---

(1) ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، (٣/٤) .
(2) الثعالبي - أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت : ٤٢٩) ، فقه اللغة ، تحقيق : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٨م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ٣٣٣ .
(3) الشوكاني ، فتح القدير ، (٣٤١/٥) .
(4) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، {بتصرف} ، (٧٦/١) .
(5) المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٥٠ .
(6) سورة : البلد ، الآية : (١٢) ، (١٣) ، (١٤) .
(7) ينظر : ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، (٣٦٢/٢٩ : ٣٦١) .
(8) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، {بتصرف} ، (١٨٤/٢) .
(9) ينظر : أبو عبيدة ، مجاز القرآن ، (٢٧٨/٢) .
(10) السيوطي ، همع الهوامع ، {بتصرف} ، (٦١١/٢) .
(11) ينظر : حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٤ .

والذي يظهر هنا دلالة القرائن على صحة ما ذهب إليه البصريون بأن الاسم المرفوع بعد "لولا" مرفوع بالابتداء ؛ وذلك بملاحظة قرينة "الإسناد" ، وهي القرينة المعنوية ، حيث لا تتغير وفقاً لتقديرهم الجملة في نحو قولهم : لولا زيدٌ لأتيتك ، فيقدرونها بمعنى : لولا زيدٌ موجود لأتيتك ؛ وبهذا التقدير يظل الإسناد على معناه قبل التقدير من قبيل الإسناد الخبري المثبت ، في حين أن التقدير وفقاً لمذهب الكوفيين والأنباري هو : لو لا يمنعني زيدٌ لأتيتك ؛ وبهذا التقدير يتحول معنى الإسناد من الإسناد الخبري المثبت إلى الإسناد الفعلي المنفي ، وفي ذلك تناقض لما يراه الكوفيون من اختصاص "لولا" بالأسماء ؛ لأنها بهذا التقدير دخلت على الفعل في المعنى ؛ فلا تكون مختصة , وهذا أيضا يؤيد ما ذهب إليه البصريون ، أمّا خلافهم في الشاهد الشعري لقول الشاعر : "لولا حددت" فهو خلاف مرجعه "تعدد المعنى للمبنى الواحد" ، ثمّ إن شرط "التضام" لم يتم حتى تجعل "لا" فيه بمعنى "لم" ، وهو اشتراط تكرار "لا" كما في الشاهدين المذكورين الذي صحّ أن تكون فيهما "لا" بمعنى "لم" ، ثمّ إن وقوع "لو" قبل "لا" في البيت يؤدي إلى لبس في كون "لولا" هنا امتناعية غير مختصة بالأسماء وهي المركبة ، أو أنها حرفان منفصلان وهما : "لو" الدالة على امتناع لامتناع ، و "لا" النافية ، وعلى ذلك يسقط الاستدلال به ويقوى المذهب البصري في القضية .

ومن جهة أخرى تظهر أهمية قرينة "الأداة" عند قدماء النحاة لفهم معنى الجملة ، ويظهر ذلك من خلال خلافهم بالقول بتركيبها أو عدم تركيبها ، والقول باختصاصها أو عدمه ، وذلك ظاهر في سياق حديثهم في العمل النحوي ، وفي ذلك دلالة على عناية قدماء النحاة بضبط قضية "العامل" ، وملاحظة القرائن الدالة على المعنى ؛ فخلافهم ليس مجرد خلاف شكلي ، وإنما خلاف وظيفي لخدمة المعنى , والله أعلم .

ويمكن إيجاز القرائن النحوية الدالة على المعنى في الشاهدين السابقين من خلال الجدول الآتي :

القرينة / الشاهد		التخصيص	الأداة	التضام	الرتبة
	المعنى	قرينة التخصيص في الفعل المتعدي الدالة على تخصيص الإسناد بواسطة علاقة التعدية إلى المفعول به المذكور أو المحذوف .	تنوب حروف المعاني عن بعضها ؛ فتكون "لا" مع الماضي بمعنى "لم" مع المضارع .	دخلت "لا" على الفعل الماضي ، وجاءت مكررة في اللفظ والمعنى والجملة مشتملة على "لا" التي بمعنى "لم" ، والفعل المنفي والفاعل المستتر ، والمفعول به المحذوف المفهوم من السياق .	الأدوات الداخلة على الجمل لها الصدارة في الكلام مثل "لا" و"لم" في النفي .
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾	المبنى	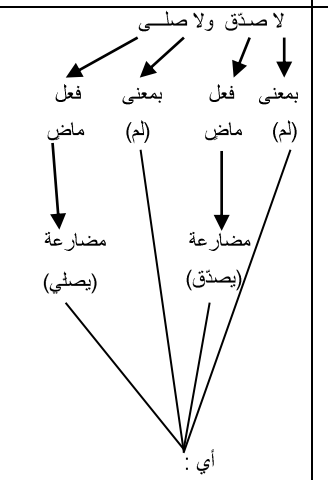		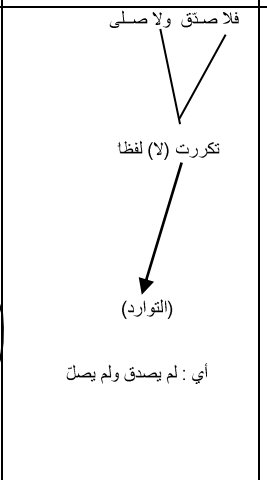	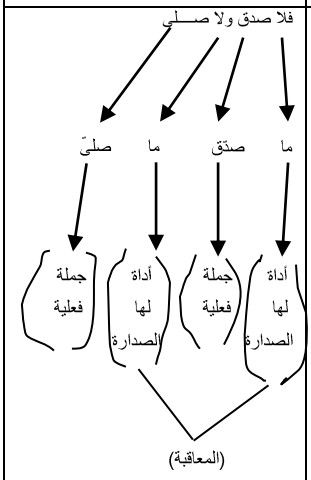
	المعنى	قرينة التخصيص للفعل المتعدي الدالة على تخصيص الإسناد بواسطة علاقة التعدية إلى المفعول به المذكور أو المحذوف	تنوب حروف المعاني عن بعضها ، فتكون "لا" مع الماضي بمعنى "لم" مع المضارع .	دخلت "لا" على الفعل الماضي ، وجاءت مكررة في المعنى ، والجملة مشتملة على "لا" التي بمعنى "لم" ، والفعل المنفي والفاعل المستتر ، والمفعول به المذكور.	الأدوات الداخلة على الجمل لها الصدارة في الكلام مثل "لا" و"لم" في النفي .
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ ﴾	المبنى	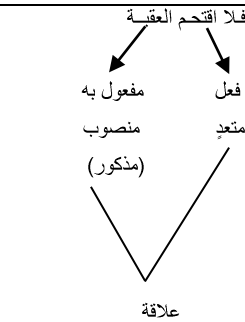	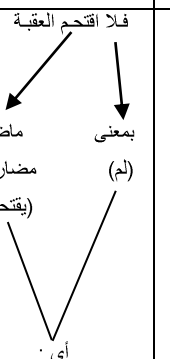	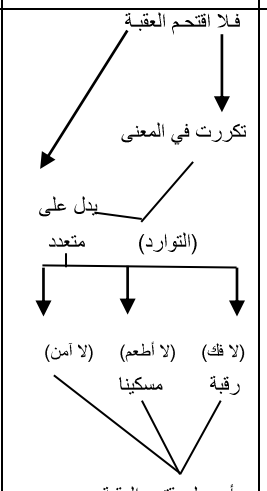	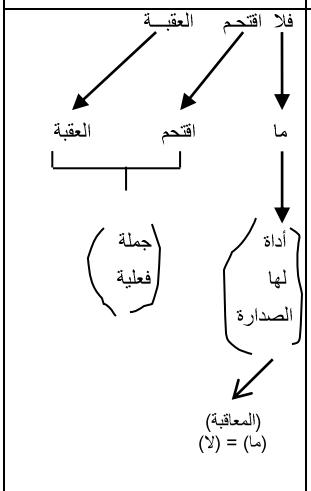

٤ – قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾[١]

أورد الأنباري هذا الشاهد في مسألة : القول في زيادة لام الابتداء في خبر لكنّ[٢] ، حيث ذهب الكوفيون إلى القول بتركيب الأداة "لكنّ" , واستدلوا بقرينتي "الأداة" و"البنية" على صحة مذهبهم بقولهم أنّ "لكنّ" أداة دالة على الاستدراك ، وهي في الأصل "إنّ" التصق بها حرفان وهما : "لا" و"الكاف" في أوّلها ، ويجوز في بنية الحرف أن : ((يوصل في أوله وآخره))[٣] فما وصل في أوله نحو : "هذا وهذاك" ، وما وصل في آخره نحو : "إمّا" في الشاهد السابق ، وأيدّ رأيهم بعض المتأخرين بملاحظة "البنية" ، وذلك لعدم النظير[٤] ؛ لأن "لكنّ" لو كانت بسيطة تكون على خمسة أحرف[٥] وهذا لا نظير له ، كما استدلوا بقرينة "التضام" وهو قولهم في هذه المسألة: ((دخول اللام في خبره ، كما تدخل في خبر "إنّ"))[٦] ، واستشهدوا بقول الشاعر :

*** وَلٰكِنَّنِي مِن حُبِّهَا لَعَمِيْدُ ***[٧]

ولكن ما استدلّ به الكوفيون لا يقوم قرينة ، حيث إن استدلالهم بقرينة "البنية" هي : ((دعوى بلا دليل))[٨] ، وذلك كما يقول المرادي : ((لضعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفاً واحداً))[٩] ، ولهذا ذهب البصريون إلى أن " لكنّ " حرف بسيط غير مركب ، و هو : ((حرف نادر البناء

---

(١) سورة : مريم ، الآية : (٢٦) .
(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، (٢٠٨/١) .
(٣) المرجع السابق ، (٢٠٩/١) .
(٤) المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ٦١٨ .
(٥) حيث إنّ : ((ألفه أصل ، لأنا لا نعلم أحداً يؤخذ بقوله ، ذهب إلى أنّ الألفات في الحروف زائدة)) ينظر : المرجع السابق ، ص ٦١٧ .
(٦) السابق ، ص ٦١٨ .
(٧) هذا شطر بيت وتكملته :
يَلومُونِني فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلي وَلٰكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ
ينظر : ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٣٦٣/١) ، وروي ((ولكنني من حبها لكميد)) ينظر : البغدادي ، خزانة الأدب ، (٣٨٦/١٠) ، وقد استدل به الكوفيون على جواز دخول اللام في خبر "لكن" خلافاً لجمهور النحاة ، وهذا الشاهد : ((لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام أو على أن الأصل لكن إنني ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ، ونون "لكن"للساكنين)) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٣٨٥ .
(٨) المرجع السابق ، (٣٨٧/١٠) .
(٩) الجنى الداني ، ص ٦١٨ .

لا مثال له في الأسماء ولا في الأفعال ، قال ابن يعيش : وألفه أصل))[1] ، وإن كان القول بالتركيب ، وكذلك القول بالبساطة في البناء لا نظير لهما فإن القول بالبساطة أولى ، كما أن استدلالهم بقرينة "التضام" فيه نظر ؛ لأن الأقوى والأكثر في كلام العرب هو أن : ((لا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات "إنّ"))[2] ؛ حيث إن دخول "اللام" في خبر "لكنّ" : ((شاذ لا يكاد يعرف له نظير ، ولو كان قياساً لكثر في الكلام كما في خبر "إنّ"))[3] ، ولهذا لم يرد مثل ذلك في كتاب الله أو في كلام العرب ، وأمّا شطر البيت الذي استدلوا به فإنه كما جاء في خزانة الأدب : ((لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام ، أو على أن الأصل : لكن إنني ثمّ حذفت الهمزة تخفيفاً ونون لكن للساكنين))[4] ، ثمّ إنّ "لكنَّ" - على الأشهر - تدلّ على معنى "الاستدراك" ، وهي تقع بين متناقضين حيث يكون : ((توسطُها بين كلامين متغايرين نفياً وإيجاباً ، فتستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي))[5] ، وليست كذلك "إنّ" الدالة على توكيد الإثبات ، ولما اختلف الحرفان في المعنى وقع الاختلاف بينهما في المبنى ، والفصل بين المعنيين أولى من القول بأن "لكنّ" - كما يقول بعض النحاة - دالة على معنى التوكيد مصاحباً لمعنى الاستدراك[6] ، وعلى ذلك يكون استدلال الكوفيين بالشاهد القرآني السابق بعيداً ؛ لأنّ "لكنّ" من حيث "البنية" ، وكما يظهر من خلال القرائن حرف بسيط ، بينما استشهادهم بالأداة "إمّا" في الشاهد القرآني وهي أداة مركبة من "إن" الشرطية ، و"ما" الزائدة ، والقرائن دالة على أنها أداة مركبة وليست بسيطة بخلاف "لكنّ" ، والقرائن الدالة على المعنى في الشاهد المذكور هي كالآتي :

---

(١) المرادي , الجنى الداني ، ص ٦١٧ .
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، (٣٦٣/١) .
(٣) البغدادي ، خزانة الأدب ، (٣٨٧/١٠) .
(٤) المرجع السابق ، (٣٨٦/١٠) .
(٥) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٦١٦ .
(٦) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، (٣٢٠/١) .

أولاً : قرينة الأداة : "إمَّا" المكسورة أداة تدل على أكثر من معنى والمبنى واحد[١] ، أمّا "إمّا" الدالة على التخيير فقد اختلف فيها ، حيث قيل إنها بسيطة[٢] ، وقد دلت "إمّا" في الشاهد السابق على معنى الجزاء ؛ والراجح أنها أداة مركبة من "إنْ" الشرطية ، ((وهو حرف يجزم فعلين))[٣] ، و"ما" الزائدة حيث : ((توصل "ما" إذا كانت ملغاة))[٤] ، أي هي حرف زائد ، والزيادة تنسب إلى النحو ، ولا تنسب إلى القرآن[٥] ؛ لأن القول بالزيادة يكون باعتبار أصل وضع الجملة ، ولكنه يؤدي معنى ، حيث جاءت "ما" هنا : ((مؤكد لمعنى الشرطية))[٦] كما تعدّ "نون التوكيد" في قوله : ﴿ تَرَيِنَّ ﴾ قرينة أخرى على معنى الشرط في "إمّا" وعدم إرادة معنى التخيير حيث يقول ابن عاشور : ((دخلت النون مع "إمّا" للتأكيد أو للفرق بينها وبين "إمّا" التي هي حرف انفصال في قولك : جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو))[٧] فتكون "الأداة" "ما" بذلك إحدى القرائن الدالة على معنى التركيب في "إمّا" ، وكما أنّ "ما" الزائدة اتصلت بالأداة "إنْ" لغرض التوكيد ؛ فإنّ "النون" دخلت على الفعل المضارع لذات الغرض ؛ ولذلك يكون حكم توكيد الفعل هنا قريباً من الوجوب لوقوعه بعد "إما"[٨] ، لأنّ : ((ما" و"النون" جميعاً مؤكدتان))[٩] ، حيث إنّ : ((النص القرآني يشتمل على تأكيد للمعنى فإنّ الزيادة إحدى وسائل التوكيد))[١٠] فكان توكيد "الأداة" ، وتوكيد ما يضام لها مناسباً لسياق الآية الكريمة .

---

(١) ومن معانيها أنها : ((تكون تخييراً كقولك : اقصد إمّا زيداً وإمّا عمراً ، وتكون جزاء كقولك : إمّا تكرمني أكرمك معناه إن تكرمني أكرمك ، و"ما" زائدة)) ينظر : الزجاجي ، حروف المعاني ، (٦٣/١) .
(٢) حيث قيل إنها بسيطة ،وقيل : ((هي مركبة من "إن" و"ما" وهو مذهب سيبويه)) ينظر: المرادي ، الجنى الداني ، ص ٥٣٤.
(٣) المرجع السابق ، ص ٢٤ .
(٤) السيوطي ، همع الهوامع ، (٥١٢/٣) .
(٥) ينظر : حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٠٥/١) .
(٦) ابن عاشور ، تفسير التحرير والتنوير ، (١٠٨/٨) .
(٧) المرجع السابق ، (٤٩/١٠) .
(٨) المرادي ، الجنى الداني ، {بتصرف} ، ص ١٤٢ .
(٩) ابن جني ، الخصائص ، (١٠٩/٣) .
(١٠) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (١٠٥/١).

ثانياً : قرينة البنية : "إمّا" أداة مركبة من "إنْ" وهي من الأدوات التي يتعدد معناها والمبنى واحد فقد تكون شرطية ، أو مخففة من الثقيلة ، أو نافية ، أو زائدة ، أو غير ذلك[١] ، ولكن دخول "ما" عليها واتصالها بها دلّ على أن "إنْ" هي الشرطية لا غير ، وهي : ((أم أدوات الشرط))[٢] ، وكذلك "ما" يتعدد معناها ((بين النفي والاستفهام والمصدرية والشرطية والزيادة وغير ذلك))[٣] ، وقد جاءت في الشاهد السابق زائدة لإرادة التوكيد كما سبق ، ودليل ذلك المعنى والمبنى ، حيث إنّ معنى الشاهد : فإن تري من البشر أحداً[٤] ومن حيث المبنى حيث إنّ : ((زيادة "ما" في القرآن فيكثر فيها أن تقترن "ما" الزائدة بـ"إن" الشرطية))[٥] ، ولهذا لما دخلت "ما" على "إن" اتصلت بها[٦] ، وأدغمت بها والإدغام هنا : ((تقوية ، لأن الكلمة لو نوي بها الانفصال جاز فيها الإظهار كما جاز في "من" "ما" وما أشبهه ، وكل هذا يدل على التأكيد لاحق للحرف))[٧] فيكون الإدغام قرينة في بنية الأداة على معنى التوكيد فيها .

وبنية "إمّا" هنا دلت على أنّ "ما" أداة متصلة ، وليست لاصقة ، والفرق بين الأداة المتصلة واللاصقة كما يقول الدكتور تمام حسان : ((أن الأداة إذا حذفت بقي بعدها ما اتصلت به دالاً على معناه الذي كان له ، وأمّا اللاصقة فإذا فصلناها عمّا لصقت به فإن زوال الإلصاق يزيل معنى صرفياً أو نحوياً كان عند وجود الإلصاق كالتثنية أو الجمع أو التكلم أو الخطاب أو الغيبة أو التأنيث))[٨] ، والمتصل هنا أداة التي هي "ما" الزائدة للتوكيد بدليل المعنى والمبنى ، حيث بقي معنى "الشرط" في "إنْ" بعد انفصال "ما" عنها في نحو قولك: "إنْ تري أحدا فقولي" , وبدليل ما في بنيتها من انفصالها عمّا سبقها .

---

(١) ينظر : المرادي الجنى الداني ، ص ٢٠٧ : ٢١٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٨ .
(٣) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٣٦/١) .
(٤) ينظر : الشنقيطي ، أضواء البيان في إيضاح القرآن ، (٤١١/٣) .
(٥) حسان - تمام ، البيان في روائع القرآن ، (٣٦/١) .
(٦) السمين الحلبي ، الدر المصون ، {بتصرف} ، (٥٩٠/٧) .
(٧) الزجاج ، إعراب القرآن ، (٦٠٧/١) .
(٨) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٧.

كما أن بناء الفعل "ترينَّ" قرينة أخرى على معنى التوكيد في "إمّا" وذلك لأنّ أصل الفعل : ((ترأيين مثل تسمعين خففت الهمزة وسقطت النون للجزم ، وياء الضمير للساكنين بعد لحوق نون التوكيد))[١]، وتوكيد الفعل المضارع قريب من الواجب[٢] ؛ لأنه مستقبل واقع بعد "أمّا"[٣] .

ثالثاً : قرينة التضام : دخول "ما" الزائدة الفاصلة بين أداة الشرط وهي "إنْ" ، وفعل الشرط "ترينّ" - في الشاهد - حكمه الجواز عند النحاة حيث يقول ابن جني : ((جاز أن يعترضوا بـ"ما" بين الجازم والمجزوم ، وليس فيها غرض أكثر من التوكيد))[٤] فيكون "الفصل" في "التضام" بين أداة الشرط ، وفعل الشرط بـ"ما" الزائدة ، وكذلك زيادة "ما" قرينة دالة على معنى التوكيد في الشاهد القرآني المذكور ؛ لأن الأصل في "التضام" هو عدم الفصل ، وعدم الزيادة ، ولما حصل "الفصل" في الآية دلّ ذلك على معنى لم يكن يحدث لو لم يحصل .

والفصل المذكور هنا كان سبباً مباشراً في توكيد الفعل المضارع[٥] بعد "إنْ" ، وهو فعل الشرط ، ولهذا يرى الكوفيون جواز توكيده بعد "إمّا" ، ولكن يرى البحث أنّ توكيده في هذا الموضع واجب أو قريب من الوجوب كما هو مذهب الجمهور ؛ وذلك : ((لمشابهة فعل الشرط بدخول "ما" للتأكيد لفعل القسم من جهة أنّ "ما" كاللام في القسم لما فيها من التأكيد))[٦] ، و لما ذكر في قرينة "البنية" من عدم ورود الفعل المضارع بعد " إمّا " في القرآن إلا مؤكداً ، والقرآن هو أفصح الكلام ، ثمّ لمراعاة السياق ؛ وذلك لأن السياق دال على معنى التوكيد فكان توكيد

---

(١) الشوكاني ، فتح القدير الجامع بين فن الرواية والدراية من علم التفسير ، (٣٢٩/٣) .
(٢) ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٤٤٤ .
(٣) حيث : ((لم يرد في القرآن {الفعل المضارع} بعد "أمّا" إلا مؤكدا ، وذهب المبرد والزجاج إلى أن توكيده بعد "إمّا" واجب في غير الضرورة)) ينظر : المرادي ، الجنى الداني ، ص ١٤٢ .
(٤) سرّ صناعة الإعراب ، (٣٤٥/١) .
(٥) لأن الفعل المضارع إمّا أن يدلّ على الحال أو الاستقبال فإن دلّ على الحال لا يؤكد ، وإن دلّ على الاستقبال يؤكد ، وفي توكيده ثلاثة أحوال :
أولا : يؤكد وجوباً بأربعة شروط : إذا كان مثبتاً ، غير مقرون بحرف تنفيس ، وغير مقترن بـ"قد" ، وألا يكون مقدم المعمول ، وأجاز الكوفيون حذف النون معه اكتفاء بلام القسم لوروده في الشعر ، وكذلك يؤكد وجوباً بعد "إمّا" أو يكون قريباً من الوجوب ، ويرى الكوفيون أن توكيده جائز ، والراجح أنه واجب لأنه في القرآن لم يرد إلا مؤكداً بعدها .
ثانياً : يؤكد جوازاً : إذا وقع بعد ما يدل على الطلب ، مثل "لام" الأمر ، و"لا" الناهية ، وأدوات التحضيض والعرض والتمني والاستفهام ، وتوكيد المضارع في غير هذين الموضعين قليل ، ينظر المرادي ، الجنى الداني ، ص ١٤٢ .
(٦) السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن ، (٤٤٩/٢) .

المضارع أقوى حيث استعمل الفصل في بداية الآية بين أداة الشرط ، وفعل الشرط للدلالة على التوكيد ؛ ولهذا فإن حصل عكس ذلك أي وردت "إنْ" الشرطية بغير الفصل بـ"ما" فإن توكيد الفعل المضارع يكون قليلاً وخاصاً بالشعر للضرورة ؛ حيث يقول سيبويه : ((قد تدخل النون بغير "ما" في الجزاء ، وذلك قليل في الشعر))[١] .

وعلى ذلك يكون توكيد الفعل المضارع في قوله : ﴿ تَرَيِنَّ ﴾ واجباً أو قريباً منه ؛ لتحقق شرط التوارد في "التضام" ، وهو وقوعه بعد "إمّا" من جهة ، ولأن معنى التوكيد مراد في "إمّا" بإحداث "الفصل" و"الزيادة" - كما ذكر - لتحقيق ذلك المعنى ، ولهذا قبح عدم توكيد الفعل في مثل ذلك حيث يقول الزجاج : ((لما أكد الحرف ، والفعل أشدّ تمكناً منه ، قبح ترك تأكيده مع تأكيد الحرف))[٢] ، فتوكيد الفعل المضارع قريب من الوجوب بدليل المبنى والمعنى ، حيث إنّ : (("ما" تؤكد أول الكلام ، والنون تؤكد آخره))[٣] ، والله أعلم .

رابعاً : قرينة العلامة الإعرابية : لما كانت {إمّا} في الشاهد المذكور تعنى"إنْ" الشرطية : ((وهو حرف يجزم فعلين))[٤] ، وأصل الفعل ﴿ تَرَيِنَّ ﴾ هو "تَرَيْنَ" ؛ فإن دخلته "إن" الشرطية وجب جزمه كونه فعل الشرط ، وهو يجزم بحذف النون ؛ لأنه أحد الأفعال الخمسة ولكن : ((إذا أدخلت النون الثقيلة في الشرط كما في قوله تعالى : ﴿ تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ ، حذفت النون علامة للجزم وكسرت ياء التأنيث ليطرد جميع نونات التأكيد على نسق واحد))[٥] لأن دخول نون التوكيد الثقيلة موجب لحذف نون الإعراب منعاً من التقاء الساكنين في بنية الفعل؛ لأنها لو لم تحذف لكان فعل الشرط : " تَرَيْنْنَ" ؛ فتلتقي ثلاثة حروف ساكنة ، و هي ياء المخاطبة , ونون الرفع , ونون

---

(١) الكتاب ، (٥١٥/٣) .
(٢) إعراب القرآن ، (٦٠٦/١) .
(٣) أبو حيان ، تفسير البحر المحيط ، (٣٢٠/١) .
(٤) المرادي ، الجنى الداني ، ص ٢٤ .
(٥) الجرجاني - عبد القاهر (ت : ٤٧١هـ) ، المفتاح في الصرف ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م = ١٤٠٧هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ٨١ .

الرفع ، ونون التوكيد الأولى الساكنة الخفيفة ؛ ولهذا وجب حذف نون الرفع ، وكسر ياء المؤنثة ؛ مع بقاء نون التوكيد ؛ لأنها حرف دالّ على معنى ، وعلى ذلك تضافرت قرينة "البنية" بتوكيد الفعل بعد "إمّا" مع قرينة "العلامة الإعرابية" بكسر ما قبل نون التوكيد للدلالة على النون المحذوفة قبلها وهي علامة الإعراب ، وقرينة "التضام" أيضاً بدخول "ما" الزائدة فاصلة بين أداة الشرط وفعل الشرط ، مّما يدلّ على أنّ "إمّا" أداة مركبة من "إنْ" الشرطية الجازمة ، و"ما" الزائدة , ولكن هذا المعنى التركيبي الذي تؤيده القرائن لا يثبت ما استدل به الكوفيون على أنّ الأداة "لكنّ" مركبة مثلها ؛ لأنه قول غير مؤيد معنى ومبنى - كما ذكر - في حين إنّ "إمّا" أداة مركبة ، ودليل ذلك المعنى والمبنى ، كما أنّ قضية تعدّد المعنى والمبنى واحد ظاهرة في "إمّا" الدالة على أكثر من معنى ، فيحدّد معناها بناء على القرائن والتي منها : "البنية" ، و"التضام" ، و"العلامة الإعرابية" ، وتمّ تحديد معنى الأداة هنا بالقرائن المتضافرة ، بينما "لكنّ" أداة بسيطة ؛ بقرينة "الأداة" نفسها ؛ وذلك لأنها أداة تدلّ على معنى "الاستدراك" - على اختلافهم في جمعها بين التوكيد والاستدراك أو مجرد الاستدراك[1] - وليس لها معنى غيره حتى يستدل على معناها بالقرائن المذكورة , و قرينة "البنية" أيضا ؛ وذلك لأن "لكنّ" لانظير لها عند القول ببساطتها لبنائها على خمسة أحرف وهذا لانظير له , مع ضعف القول بتركيبها ؛ لضعف تركيب الحرف من ثلاثة أشياء , يضاف إلى أن القول بالبساطة في الأدوات هو الأولى ؛ ولذلك فإن الراجح فيها أن تكون "لكنّ" أداة بسيطة خلافاً لـ"إمّا" الواردة في الشاهد المذكور ، وبذلك يقوى مذهب البصريين والأنباري في هذه المسألة , والله أعلم .

---

[1] ينظر : ابن هشام ، مغني اللبيب ، (٣٢٠/١) .

ويمكن تلخيص القرائن الدالة على المعنى في الشاهد السابق من خلال الجدول الآتي :

الشاهد / القرينة		الأداة	البنية	التضام	العلامة الإعرابية
قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾	المعنى	قد يتعدد معنى الأداة والمبنى واحد ، وقد يتحدد معناها بحسب القول بتركيبها أو بساطتها حيث إنّ "إمّا" قد تدلّ على معنى التخيير والراجح أنها أداة مركبة تدل على معنى الجزاء وهي تطلب الفعل ولها الصدارة في الكلام .	١- الأداة المركبة تدلّ على معنى لم يكن لها قبل التركيب ، كما أن ما يحصل في بنيتها من الإدغام يؤدي معنـى لا يحصل لها بغير الإدغام . ٢- الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد تحدث في بنيته تغييرات دالة على توكيده .	١- الفصل بين المتلازمين يكون لمعنى ، لأن الأصل هو عدم الفصل ومنه الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بـ"ما" الزائدة . ٢- توكيد الفعل المضارع له أحكام مرتبطة بشروط التضام فإن وقع الفعل المضارع بعد "إمّا" الشرطية يؤكد جوازاً عند الكوفيين ، ولكن الأكثر والأقوى أن يكون توكيده قريب من الواجب ولم يرد في القرآن إلا مؤكداً كما أن توكيده مع "إن" بغير الفصل بـ"ما" قليل لمراعاة المعنى في أول الكلام وآخره .	فعل الشرط يجزم فعلين الأول منهما فعل الشرط والثاني هو الجواب .
	المبنى	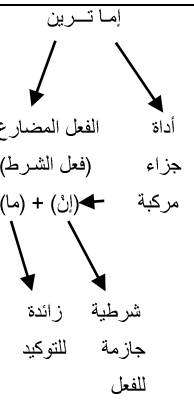		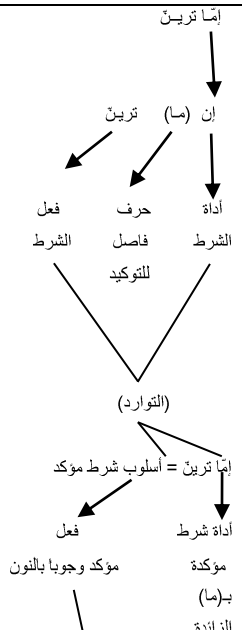	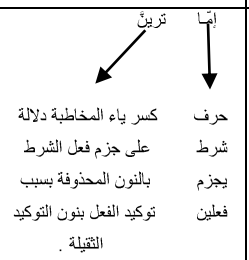

المبحث الثامن : قرينة التَّنغِيم :

"النغمة" في اللغة: ((جرس الكلام وحسن الصوت بالقراءة وغيرها))[١] ويُقال: ((قد تنغم بالغناء ونحوه))[٢] ، وعلى ذلك فإنّ "النغمة" , و"التنغيم" تدلان على ذات المعنى اللغوي ، ولكن في اصطلاح الدراسات اللغوية فرق علماء اللغة بينهما على أساس الوظيفة اللغوية ، حيث إن "النغم" نوعان: ((نوع يُسمّى بالنغمة وهنا تقوم درجات الصوت المختلفة بدورها المميز على مستوى الكلمة ، ونوع يسمى بالتنغيم وهنا تقوم درجات الصوت المختلفة بدورها المميز على مستوى الجملة))[٣] ، وعلى ذلك تكون "النغمة": ((الوحدة الدلالية التي تعدّ أقلّ من مورفيم))[٤] ومن ذلك دلالة "الألف" على اسم الفاعل في نحو : "كاتِب" ، والفتحتين على الفعل في نحو : "كَتَب"، والضمتين على الجمع في مثل : "كُتُب" ، وهي بهذا المفهوم تندرج في منهج القرائن النحوية تحت مسمى قرينة "البنية" ، بينما "التنغيم" وهو: ((عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين))[٥] ، وهو بهذا المعنى قرينة منفردة عن باقي القرائن اللفظية الأخرى ، ويعرف الدكتور تمام حسان "التنغيم" بأنه هو : ((رفع الصوت وخفضه بحسب المعنى أثناء الكلام))[٦] ، أو هو : ((الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق))[٧] ، فقرينة "التنغيم" تمثل الجانب الصوتي للجملة , أو طريقة الأداء التي تحدّد معناها ، ويشبهه الدكتور تمام حسان في دراسة معنى الجملة بالصيغة الصرفية التي تدرس معنى الكلمة المفردة[٨] .

---

(١) ابن فارس ، مقاييس اللغة ، (٤٥٢/٥) ، مادة [نغم] .
(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، (٥٩٠/١٢) ، [باب الميم فصل النون] .
(٣) حسنين - أ . د. صلاح ، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ، توزيع مكتبة الآداب ، ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م ، الطبعة الثانية ، مزيدة ومنقحة ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٤٣ .
(٤) مختار عمر-أحمد،علم الدلالة،عالم الكتب،القاهرة،الطبعة السابعة،١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م،عددالمجلدات(١)ص٣٤.
(٥) ماريوباي ، أسس علم اللغة ، ترجمة وتعليق : د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣م ، عدد المجلدات (١) ، ص ٩٣ .
(٦) حسان - تمام ، مقالات في اللغة والأدب ، (٣٣٣/١) .
(٧) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٦ .
(٨) المرجع السابق ، {بتصرف} .

ووظيفة "التنغيم" في اللغة هو تحديد معنى الجملة , أو التفريق بين معانيها كالتفريق بين معنى النفي والإثبات ، أو التفريق بين معنى الإخبار والاستفهام برفع الصوت وخفضه عند حذف الأداة[١] ، وذلك في مثل قولك : مات محمد ، وللتنغيم طابع عرفي بين أبناء اللغة الواحدة ، يقول الدكتور تمام حسان: ((تصوّر أنك لو طلبت إلى أحد المتكلمين أن يحاول نطق بعض الجمل وهو مقفل الشفتين لاستطعت في هذه الحالة أن تسمع الهيكل التنغيمي للجملة المرادة دون أن تسمع ألفاظ الجملة نفسها وسيكون في مقدورك في هذه الحالة أن تقول ما إذا كانت الجملة المرادة التي لم تسمع ألفاظها استفهاماً أو إثباتاً أو تأكيداً))[٢] ، ولأن وظيفته في اللغة العربية هو التفريق بين المعاني المختلفة كالتفريق بين الخبر , والإنشاء ؛ فإن أهميته لا تخفى لمعرفة مفهوم الكلام ، ومن ذلك عبارة التحية في قولنا : "سلام عليكم" تقال بصيغة تنغيمية متعارف عليها تختلف عن الصيغة التنغيمية لذات العبارة في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا سَمِعُواْ ٱللَّغۡوَ أَعۡرَضُواْ عَنۡهُ وَقَالُواْ لَنَآ أَعۡمَٰلُنَا وَلَكُمۡ أَعۡمَٰلُكُمۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ لَا نَبۡتَغِي ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾[٣] ، وذلك لأنها في الآية تفيد معنى المغاضبة[٤] ، وبذلك تكون طريقة الأداء أو "التنغيم" قرينة لفظية هامة في الجملة .

ولقوة التعليق بـ"التنغيم" عده الدكتور تمام حسان أحد القرائن النحوية اللفظية ، حيث قد تحذف أداة الاستفهام ويبقى المعنى واضحاً بـ"التنغيم" دون حصول اللبس[٥] ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَتِلۡكَ نِعۡمَةٞ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنۡ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾[٦] ، وقوله تعالى على لسان إبراهيم : ﴿ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ﴾[٧] ، والمعنى المراد في الآيتين:

---

(١) حسان - تمام ، مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ٢٠١٤م ، القاهرة / مصر ، {بتصرف} ، ص ١٨٧ .
(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٦ .
(٣) سورة : القصص ، الآية : (٥٥) .
(٤) ينظر : حسان - تمام ، اجتهادات لغوية ، ص ١٥٥
(٥) حسان - تمام ، مقالات في اللغة والأدب ، {بتصرف} ، (١٧٧/٢) .
(٦) سورة : الشعراء ، الآية : (٢٢) .
(٧) سورة : البقرة ، الآية : (١٢٤) .

أو تلك نعمة ؟ ، وقال : أو من ذريتي[1] ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:[2]

ثُمَّ قالوا: تُحِبُّها ؟ قلتُ: بَهْراً عَدَدَ النَّجْمِ وَالحَصَى وَالتُّرابِ

والمعنى : أتحبها ؟ ؛ فحصل "الترخص" في قرينة "الأداة" بحذفها ؛ لوضوح المعنى بقرينة "التنغيم", ويقول الدكتور تمام حسان: ((من الممكن مثلاً أن نفهم معنى الدعاء من قولهم : "لاوشفاك الله" بدون الواو اتكالاً على ما في تنغيم الجملة من وقفة واستئناف ، ومع ذلك لم يكن ثمة مفر لمن دونوا التراث من الاحتفاظ دائماً بهذه الأدوات بسبب عدم وجود ذلك الترقيم أو التنغيم في الكتابة فكان لابد لهم من ضمان أمن اللبس في المعنى بواسطة اطراد ذكر الأدوات))[3].

ويظهر بذلك دقة قدماء النحاة في التعبير عن المعاني ، وتجنب الوقوع في اللبس من جهة ، والعناية بالنص المكتوب الذي قد يطرأ عليه اللبس أكثر من جهة أخرى ، وذلك لعدم ظهور قرينة "التنغيم" في الكتابة ، وهذا إذا كان - كما يرى البعض - تشدداً من قدماء النحاة ، فهو تشدّد في صالح العربية ، وساعد على حفظ النص المكتوب ، وخاصة النص القرآني ، كما يظهر أن الدكتور تمام حسان قد التمس العذر لقدماء النحاة في عدم التفاتهم لدراسة "التنغيم" ؛ وذلك من خلال تلميحه إلى ارتباط دراسته بالنص المنطوق لأن "التنغيم" ظاهرة صوتية ، بخلاف التراث النحوي الذي وصلنا مكتوباً ؛ فكان لابد للنحاة من وضع قيود تضبطه بدافع أمن اللبس ووضوح المعنى ، حيث يقول الدكتور تمام حسان : ((الذي لاشك فيه أن الكتابة إذا كان لها على النطق ميزة الدوام وإمكان الاستحضار مرة أخرى وإعادة التجربة وتخطى حدود الزمان والمكان فإن النطق له عليها ميزة الحياة والحركة والموقف الاجتماعي وربما أصبحت له قدرة على مشاركتها عنصر الدوام وإمكان الاستحضار مرة أخرى وإعادة التجربة وتخطي حدود الزمان والمكان بعد اختراع أشرطة التسجيل والإذاعة والتليفزيون))[4] .

---

(1) ينظر : تمام - حسان ، مقالات في اللغة والأدب ، (١٧٧/٢) .
(2) تم ذكر الشاهد والحديث عنه سابقاً ، ينظر : هذا البحث ، ص : ٣٩٩ .
(3) اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٧ .
(4) المرجع السابق.

ومع ذلك لم يهمل قدماء النحاة دراسة "التنغيم" ، وكان ممن تنبه إلى أهميته في أداء المعنى النحوي ابن جني حيث يقول : ((وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل وهم يريدون : ليل طويل . وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها . وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك . وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملته . وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان والله رجلاً فتزيد في قوة اللفظ بـ"الله" هذه الكلمة ، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها "وعليها" أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك))[1] ، وكذلك لاحظوا "التنغيم" عند تقعيد القواعد ، وعبروا عنه بكلمة "مد الصوت" أحياناً ، ومن ذلك ملاحظتهم استعمال الهمزة - في النداء - لنداء القريب بخلاف باقي أدوات النداء ، وذلك لأن : ((سائر الحروف - سوى الألف - فيها حرف مد يمكنك مد الصوت به ، فلهذا وجب استعمالها للبعيد ، وأمّا القريب منك فلا يحتاج إلى مدّ الصوت ، فاختيرت له الهمزة لأنه لا مدّ فيها))[2] ، وكملاحظتهم مدّ الصوت مع المندوب في الدلالة على معناه بزيادة الألف فيه ، وذلك : ((ليزاد مدّ الصوت ليشيع المندوب ويدل على تفجع النادب وتزداد عليها "هاء" لتبيين الألف))[3] ، وكذلك الملاحظات التي سجلها علماء التجويد والقراءات ، ومنها قولهم : ((استحباب مدّ الذاكر قوله : "لا إله إلا الله" لما ورد من التدبّر))[4] ، وكملاحظتهم كراهية المبالغة في "التنغيم" عند القراءة لقولهم : ((إن أخرجت لفظ القرآن عن صيغته بإدخال حركات فيه أو إخراج حركات منه أو قصر ممدود أو مدّ مقصور أو تمطيط يخفي به بعض اللفظ ويلتبس المعنى فهو حرام يفسق به القاريء ويأثم به المستمع لأنه عدل به عن نهجه القويم إلى الاعوجاج))[5] ، ولكنهم لو استفادوا من هذه الملاحظات عند التطبيق على قراءات القرآن ؛ لوصلوا إلى نتائج أكثر دقة ,

---

(١) الخصائص ، (٣٧١/٢) .
(٢) الوراق ، علل النحو ، ص ٣٤٧ .
(٣) العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب ، (٣٤٢/١) .
(٤) ابن الجزري ، النشر في القراءات العشر ، ص ٣٤٥
(٥) النووي - أبو زكريا يحي بن شرف ، (ت : ٦٧٦هـ) ، التبيان في آداب حملة القرآن ، {بدون تحقيق} ، دمشق ، الوكالة العامة للتوزيع ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) ، ص ٥٦ .

ومن ذلك قولهم في نحو قوله تعالى : ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴾[1] ، أنه : ((يجوز في "ما" النفي والاستفهام))[2] ، ولكن الفرق بين المعنيين لا يظهر إلا من خلال قرينة "التنغيم" ، وربما منعهم من ذلك - ما سبق ذكره - أن التراث تناقلناه منهم مكتوباً بينما يعتمد "التنغيم" على الجانب النطقي "الصوت" الذي لم يتم تسجيله إلا مؤخراً ، وربما أنهم لاحظوا أن "التنغيم" يعتمد فيه عند الكتابة على فطنة المتلقي ، وليس طريقة المتكلم في الأداء[3] .

ولما كانت الدراسات اللغوية العربية الحديثة قد اهتمت بجانب الأداء من خلال ملاحظة "التنغيم" وأثره في دراسة القرآن الكريم ، كان لابد من العناية به لأنه قرينة لفظية هامة في أداء المعنى ، حيث يقول الدكتور تمام حسان : ((أمر الله رسوله أن {ورتل القرآن ترتيلاً} (المزمل/٤) بل إنه تعالى نسب الترتيل إلى نفسه بقوله : {ورتلناه ترتيلاً} (الفرقان/٣٢) والذي أفهمه من معنى الترتيل أنه يتمثل في جعل القرآن أرتالاً بين كل رتل منها وبين الآخر فترة))[4] ، ومعنى الأرتال - على ذلك - يتضمن هنا دراسة "التنغيم" ، و"الوقف" .

ولما تطورت وسائل التسجيل الصوتي اعتنى علماء اللغة برصد الظواهر اللغوية المنطوقة ومن بينها "التنغيم" ، الذي يدرسه علم الأصوات التشكيلي أو "الفونولوجيا"[5] باعتبار "التنغيم" إحدى الفونيمات الثانوية[6] ، ولكن "التنغيم غير مسجل ولا مدروس في اللغة العربية الفصحى سابقاً ؛ لذلك : ((تخضع دراستنا إياه في الوقت الحاضر لضرورة الاعتماد على العادات النطقية في اللهجات العامية))[7] ، و لهذا كان لابد من العناية بالدراسة التطبيقية على اللغة العربية

---

[1] سورة : المسد ، الآية : (٢) .
[2] السمين الحلبي ، الدر المصون ، (١٤٣/١١) .
[3] حامد - حمادة عبد الإله ، وعبد اللطيف - محمد حماسة ، النحو الدلالي دراسة منهجية تطبيقية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٢هـ = ٢٠١٠م ، عدد المجلدات (١) ، {بتصرف} ، ص ٨٩ .
[4] خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، ص ١٣٢ .
[5] وهو : ((الذي يدرس النظم الصوتية للغة معينة وكما ينطقها أصحابها في ممارستهم اليومية)) ينظر : شاهين - د. عبد الصبور ، في علم اللغة العام ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م ، بيروت ، عدد المجلدات (١) ، ص ١٠٦ .
[6] ويشاركه في ذلك : النبر ، والمفصل ، ينظر : ماريوباي ، أسس علم اللغة ، ص ٩٢ .
[7] حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٨ .

الفصحى لما بين "الفصحى" والعاميات من فروق ظاهرة ومنها "التنغيم" الذي تسبب في اختلاف استعمال الفصحى ؛ فكانت دراسته هامة لتوحيد استعمالها حيث يقول الدكتور تمام حسان : ((كم أجد في نفسي أمنية حارة أن ينظم المجمع اللغوي دراسات للتنغيم تنتهي بخلق مستوى أصواتي موحّد للقراءة والإلقاء في البلاد العربية كلها ، حتى لا تكون العربية الفصحى خاضعة في كل إقليم للعادات النطقية العامية ، وحتى لا يجد العربي غرابة في إلقاء أخيه العربي ، فيكون أقدر على فهمه))[١] ، ولذلك حرص علماء اللغة في العصر الحديث على دراسة "التنغيم" كما اعتنوا بوضع نماذج له في دراسة اللغة العربية ، وكان من بينهم الدكتور تمام حسان الذي قسم "التنغيم في اللغة العربية بملاحظة أمرين : ((إحداهما شكل النغمة المنبورة الأخيرة في المجموعة الكلامية ، والثانية هي المدى بين أعلى نغمة وأخفضها سعة وضيقا))[٢] ، فقسمه بحسب شكل النغمة الأخيرة في المجموعة الكلامية إلى قسمين:[٣]

١- اللحن المنتهي بنغمة هابطة .

٢- اللحن المنتهي بنغمة صاعدة أو ثابتة أعلا مما قبلها .

كما قسمه بحسب المدى بين أعلى نغمة وأدناها إلى ثلاثة أقسام هي:[٤]

١- المدى الإيجابي .

٢- المدى النسبي .

٣- المدى السلبي .

وبذلك يكون للتنغيم في اللغة العربية ستة نماذج مختلفة أطلق عليها الدكتور تمام حسان مسمى "الأوزان التنغيمية" وهي:[٥]

١- الإيجابي الهابط .

٢- الإيجابي الصاعد .

٣- النسبي الهابط .

---

(١) مناهج البحث في اللغة ، ص ١٨٢ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٧ .
(٣) ينظر : السابق ، ص ١٨٢ .
(٤) ينظر : السابق .
(٥) ينظر : السابق .

٤- النسبي الصاعد .

٥- السلبي الهابط .

٦- السلبي الصاعد .

وتتمثل الفروق بين هذه "الأوزان التنغيمية" في الفرق بين علو الصوت وانخفاضه حيث إن : ((الإيجابي أعلاها والسلبي أخفضها ، وبينهما النسبي))[١] ، ولكل مدى استعمال يتناسب مع المعنى حيث : ((يستعمل المدى الإيجابي في الكلام الذي تصحبه عاطفة مثيرة ولتحديد هذا تحديداً أكثر ضبطاً نقول : إن الكلام بهذا المدى تصحبه إثارة أقوى للأوتار الصوتية بإخراج كمية أكبر من الهواء الرئوي باستعمال نشاط أشدّ في حركة الحجاب الحاجز ... ويستعمل المدى النسبي في الكلام غير العاطفي ... وأما المدى السلبي فيستعمل في الكلام الذي تصحبه عاطفة تهبط بالنشاط الجسمي العام كالحزن مثلاً))[٢].

ولابد عند دراسة "التنغيم" ملاحظة الفرق بين نوعين من الكلام ، وهما : المجموعة الكلامية[٣] التي لا يكتمل معها المعنى ، والمجموعة المعنوية[٤] ، وهي الجملة المكتملة المعنى ، كما يلاحظ أنه : ((قد تكون المجموعة الكلامية مجموعة معنوية كما في محمد قائم ، إذا تمت الإفادة ، وقد لا تكون ، كما في إن قام محمد ، لأن الإفادة لا تتم عند هذا الحد ، برغم كون "إن قام محمد" مجموعة كلامية))[٥] ، وهو ذات الفرق بين "الكلام" و"القول" الذي أشار إليه ابن مالك بقوله:[٦]

كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيْدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ

وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالقَوْلُ عَمْ وَ كَلِمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمْ

---

(١) حسان - تمام ، مناهج البحث في اللغة ، ص ١٨٢ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٩ : ١٨٠ .
(٣) المجموعة الكلامية: ((سلسلة من الأصوات اللغوية المتصلة في نفس واحد واقعة بين سكتتين وهي بهذا التحديد قد تكون جملة أو كلمة)) ينظر: السابق ، ص١٨٠.
(٤) والفرق بينهما هو : ((أن المجموعة المعنوية إذا اصطلاح لغوي عام ، والمجموعة الكلامية اصطلاح أصواتي معناه يتصل بالدراسات الطبيعية التي منها التنفس)) ، ينظر : السابق ، ص ١٨١ .
(٥) السابق .
(٦) المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك ، (٢٤/١ : ٢٨) .

لأن الفرق بين النوعين هو الإفادة الحاصلة في "الكلام" ، أمّا "القول" فيكون للمستعمل من اللفظ ، سواء تمت معه الفائدة أو لم تتم ، وتختلف نماذج "التنغيم" باختلاف المعنى المراد في "المجموعة المعنوية" كالآتي:[1]

١- النموذج الإيجابي الهابط : في تأكيد الإثبات ، وتأكيد الاستفهام بالأدوات ما عدا "هل" و"الهمزة" .

٢- النموذج الإيجابي الصاعد : في تأكيد الاستفهام بـ"هل" و"الهمزة" .

٣- النموذج النسبي الهابط : في الإثبات غير المؤكد ، والاستفهام بغير "هل" و"الهمزة" .

٤- النموذج النسبي الصاعد : في الاستفهام بـ"هل" والهمزة أو الاستفهام المحذوف الأداة .

٥- النموذج السلبي الهابط : في عبارات الأسف والتحسر .

٦- النموذج السلبي الصاعد : في عبارات التمني والعتاب .

ويمكننا ملاحظة "التنغيم" فيما بين الجملتين الآتيتين للتفريق بين المعاني :

(الجملة)	(المبنى)	(المعنى)
- متى حضر أخوك ؟	← تنغيم "نسبي هابط"	←استفهام حقيقي (يطلب إجابة السؤال)
- متى حضر أخوك ؟	←تنغيم "إيجابي هابط"	←استفهام غير حقيقي (يدل على معنى الدهشة)

والذي فرق بين المعنيين في الجملتين السابقتين هو "التنغيم" أمّا باقي القرائن فيما بين الجملتين لم تختلف.

---

[1] حسان – تمام ، مناهج البحث في اللغة ، {بتصرف} ، ص ١٨٢ .

أمّا الوقوف على "المجموعة الكلامية" غير المكتملة ، وذلك : ((قبل تمام المعنى وقف على نغمة مسطحة لا هي بالصاعدة ولا بالهابطة))[1] ، ويمكن ملاحظة ذلك في الوقوف على الآيات ، في نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ۝٧ وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ ۝٨ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ۝٩ يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾[2] ، حيث إن : ((الوقوف على "البصر" و"القمر" أولاً و"القمر" ثانياً وقف على معنى لم يتمّ فتظلّ نغمة الكلام مسطحة دون صعود أو هبوط أمّا الوقف عند "المفرّ" فالنغمة فيه هابطة لأنه وقف عند تمام معنى الاستفهام بغير الأداة أي الاستفهام بالظرف))[3] ، والحديث عن طرق "التنغيم" هو من اختصاص علم الصوتيات ، ولكن يمكن ملاحظة قرينة "التنغيم" في التركيب النحوي بملاحظة الفروق بين معاني جملة واحدة باختلاف "التنغيم" عليها ، وذلك نحو قولك : يا سلام[4] ، التي يمكن أن تكون نداء حقيقياً ، أو يراد به معانٍ أخرى كالسخرية ، أو التأنيب ، أو الدهشة ، أو الغزل ، أو غير ذلك .

أمّا الترخص في قرينة "التنغيم" فقد يحصل أحياناً عند إرادة المخادعة[5] ، وإغناء قرائن أخرى عنه في الكلام ، بل قد تسقط قرينة "التنغيم" عند وضوح المعنى وأمن اللبس ، ويلاحظ ذلك في مثل قوله تعالى : لعيسى عليه السلام : ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾[6] ، وذلك لأنك : ((لو وقفت عند لفظ الجلالة : فإنك لا تقف في التلاوة بنغمة الاستفهام ولكن بنغمة الترتيل العادي ولا يحسّ السامع غرابة في ذلك كما يحسّها لو سمع منك جملة : "هل رأيت محمداً ؟ "بنغمة التقرير التي في "قد رأيت محمداً" مثلاً))[7] ، وعلى ذلك فإن "التنغيم" كباقي "القرائن اللفظية" التي يجوز الترخص فيها عند أمن اللبس ، ووضوح المعنى .

---

(١) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٣٠ .
(٢) سورة : القيامة ، الآية : (٧ : ١٠) .
(٣) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٣٠ .
(٤) ينظر : حسان - تمام ، مقالات في اللغة والأدب ، (٣٣٣/١) .
(٥) المرجع السابق ، (٢٢٢/٢) .
(٦) سورة : المائدة ، الآية : (١١٦) .
(٧) حسان - تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٤٠ .

((قرينة التنغيم)):

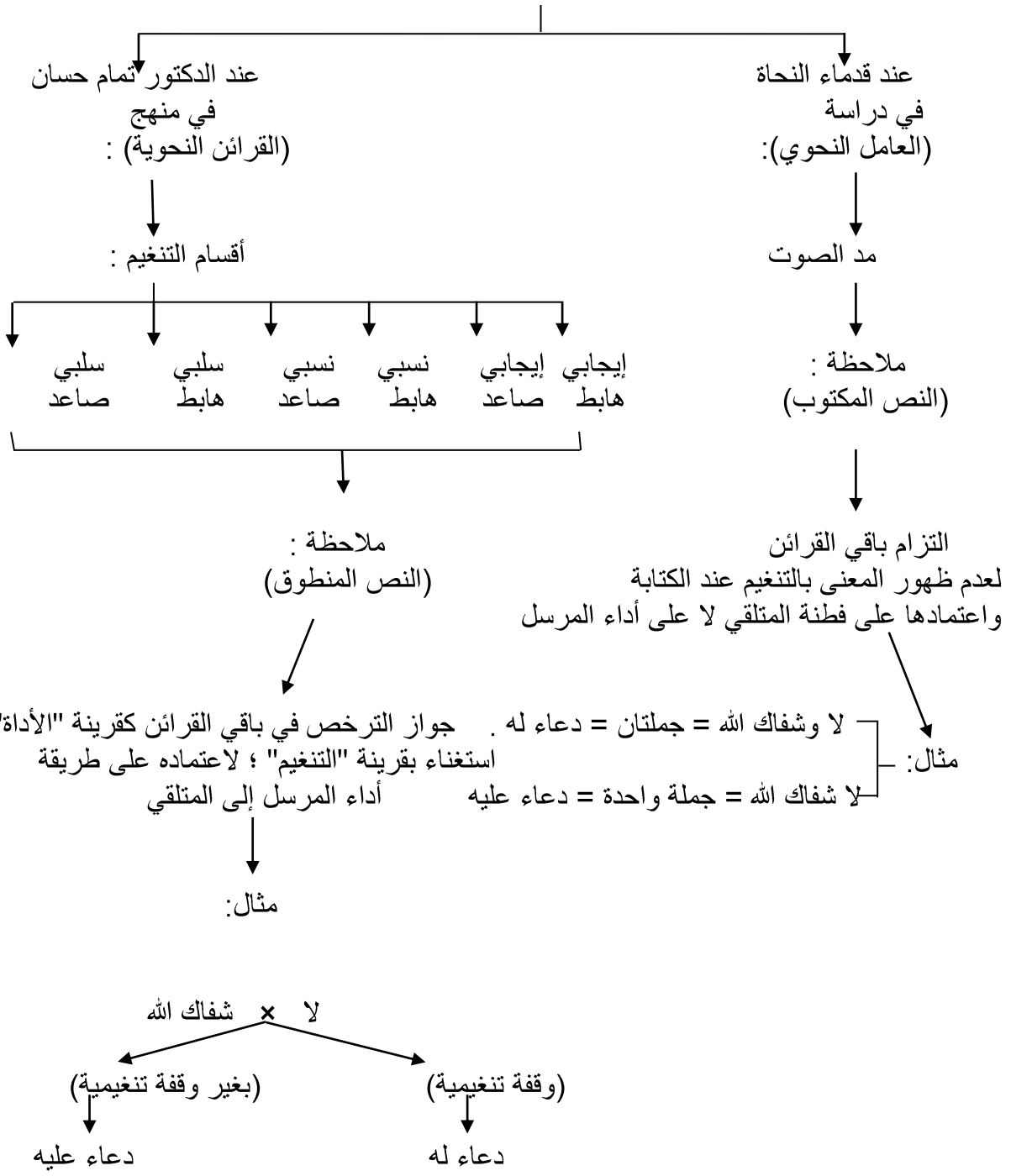

الخاتمة

- الخاتمة –

- النتائج :

بعد أن منّ الله - تعالى - على هذا البحث بدراسة الشواهد القرآنية من كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في ضوء منهج "القرائن النحوية" المعنوية واللفظية عند الدكتور تمام حسان ؛ فقد توصّل البحث إلى نتائج منها :

أولاً : يتفق البحث مع الدكتور تمام حسان في نقاط التقاء منها :

١- أصل الاشتقاق هو الأصول الثلاثة ، أو "الجذر اللغوي" للكلمة ؛ وذلك بتأييد من المعنى والمبنى ، خلافاً لما توصل إليه قدماء النحاة بأنه "المصدر" كما ذهب البصريون ، أو "الفعل" كما ذهب الكوفيون .

٢- التقسيم السباعي لبنية الكلمة إلى : اسم ، وفعل ، وخالفة ، وظرف ، وضمير ، وصفة ، وأداة يدخل صيغتي المدح والذم ، و"أفعَل" التعجب ضمن "الخوالف" ؛ لأنها ليست اسماً كما ذهب الكوفيون ، ولا فعلاً كما ذهب البصريون ، وهذا بدوره يسهم في تخفيف حدة الخلاف ، والتقريب بين المذهبين .

٣- عند الأخذ بالتقسيم السباعي لبنية الكلمة يمكن دراسة وتتبع ظاهرتي "النقل" و "التحويل" بسبب تعدد المعنى للمبنى الواحد ، وهو ما لم يتح للقدماء بسبب أخذهم بالتقسيم الثلاثي لبنية الكلمة.

٤- يمكن لمنهج "القرائن النحوية" ترجيح مذهب على آخر ، وتقوية لغة على أخرى ؛ فحيث كانت لغة بني تميم بإهمال "ما" النافية هي القياس عند قدماء النحاة ؛ فإنّ لغة أهل الحجاز بإعمالها تدعمها القرائن النحوية ؛ وذلك للتفريق بين معنى "النفي" ، و "الاستفهام".

ثانياً : يختلف البحث مع ما توصل إليه الدكتور تمام حسان في أمور من بينها :

١- نظرية "العامل" عند قدماء النحاة ليست "خرافة" ، كما أنها لا تخالف القول بالقرائن المعنوية واللفظية ، بل إنها تتفق معها ؛ وذلك لقيام نظرية "العامل" على أساس مثلث "العامل" و "المعمول" ، و "الأثر الإعرابي" ، حيث يمثل "العامل" ، و "المعمول" طرفي العلاقة ، وهي "القرينة المعنوية" الرابطة بينهما داخل السياق ، كما يمثل "الأثر الإعرابي" أهم "القرائن اللفظية" المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالقرينة المعنوية .

٢- أشار القدماء إلى "القرينة اللفظية" ، مثل " "البنية" ، و "الرتبة" ، و"التضام" ، وغيرها عند وضع الأقيسة والأصول النحوية وفروعها ، كما أنهم صرحوا بها في مواضع مختلفة .

٣- مقولة القدماء "الإعراب فرع المعنى" لا تدل على اهتمام القدماء بقرينة "العلامة الإعرابية" على حساب باقي القرائن ؛ ولذلك لم يصرحوا بأنه "كل المعنى" ؛ فأرادوا أنه "فرع المعنى الوظيفي" ، ومع ذلك لم يهملوا "المعنى الدلالي الكامل" لارتباط الإعراب بالجمل التي تفيد فائدة .

٤- المحاولات المتعددة لإسقاط القول بالعامل قديماً وحديثاً لم تنجح في إسقاطه من جهة كما أنها لم تنجح في إثبات صحتها من جهة أخرى ، وما كتب له النجاح فيتفق مع دراسة القدماء ضمناً ، وإن خالفهم شكلاً .

٥- القول بالقرائن يتفق مع القول بالعوامل ؛ فقرينة "المخالفة" وهي إحدى قرائن "التخصيص" تتفق مع عامل النصب على "الخلاف" عند الكوفيين ، والمبدأ واحد فيهما ، وهو اختلاف المبنى يؤدي إلى اختلاف المعنى .

٦- توصل القدماء إلى مبدأ "تضافر القرائن" ، ويشهد على ذلك تقسيم أبواب كتبهم مثل : "الابتداء" ، و "الفاعل" ، وغير ذلك .

٧- تقسيم القدماء لمجاري أواخر الكلم إلى "علامات بناء" ، و"علامات إعراب" بملاحظة اختلاف "القرينة اللفظية" ؛ حيث إن "علامات البناء" فرع عن قرينة "البنية" ، وهي ملبسة - أحياناً - بسبب تعدد المعنى للمبنى الواحد ، بينما "علامات الإعراب" تعادل قرينة "العلامة الإعرابية" ، وهي سبيل لمنع اللبس ؛ لارتباطها المباشر بالقرائن المعنوية .

٨- قول القدماء بحذف الفعل وجوباً في عدد من الأبواب النحوية ليس فيه خلط للأساليب - كما يرى الدكتور تمام حسان - بل إن القول به ضرورة لتحقيق طرفي الإسناد من جهة ، ولتحقيق مطالب أسلوبية كالإيجاز أو التوكيد من جهة أخرى .

٩- تمتاز "العلامة الإعرابية" عن باقي القرائن اللفظية ؛ لارتباطها المباشر بالقرينة المعنوية ، وهذا ما لاحظه القدماء ، وخالفهم الدكتور تمام حسان الذي لا يرى لها مزية عن باقي القرائن اللفظية ، ولكنه عند تطبيق منهج "القرائن النحوية" أظهر مزيتها في عدة مواضع منها : تقسيم "القرائن المعنوية" بحسب الحالة الإعرابية ، ثمّ قوله بفكرة "المعاقبة" في الإعراب ، وأخيراً ترتيبه للقرائن اللفظية بجعل "العلامة الإعرابية" أول القرائن وروداً ، وعند ذكر الترخص في القرينة جعلها آخر القرائن المترخص فيها .

١٠- أهمية "العلامة الإعرابية" عند قدماء النحاة لا ينفي أنها إحدى "القرائن اللفظية" التي قد يقع الترخص فيها عند وضوح المعنى وأمن اللبس مع قلته ؛ لارتباطها المباشر بالقرائن المعنوية.

١١- يلاحظ "تداخل القرائن" عند التطبيق ، ومن ذلك القول بحذف المرجع الذي قد يكون على جهة "الترخص في الربط" بحذف مرجع الضمير ، أو على جهة "الترخص في التضام" بحذف كلمة من السياق ؛ ولذلك عدل الدكتور تمام حسان عن التقسيم الذي أقره للقرائن اللفظية في كتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" إلى تقسيم آخر في كتاب "الخلاصة النحوية" ؛ بجعل "الربط" , و"المطابقة" , و"الأداة" تحت قرينة "الربط" ، وهذا بدوره يدل على صعوبة دراسة النحو في ضوء منهج "القرائن النحوية" في مقابل سهولة دراسته في ضوء نظرية "العامل النحوي" .

ثالثاً : انفرد البحث بأمور من خلال دراسة "الشواهد القرآنية" في كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري" من المسألة الأولى إلى المسألة الثلاثين ، وفقاً لمنهج "القرائن النحوية" ، منها :

١- من خلال تصنيف مسائل الخلاف للأنباري بحسب القرائن لوحظ أن أكثر المسائل الخلافية تدور حول "القرائن اللفظية" تتصدرها قرينة "البنية" بأربعين مسألة ، وباقي القرائن اللفظية بما

مجموعه تسع وستون مسألة ، و"البنية" تمثل الدراسات الصرفية ، وبقية القرائن اللفظية تمثل الدراسات النحوية، وهذا يدل على أن الخلاف النحوي كان مناصفة بين علمي النحو والصرف.

٢- أكثر الخلافات النحوية في الشاهد المدروس دارت حول "القرائن اللفظية" ، وهي المجال للتوسع في اللغة ، أمّا "القرائن المعنوية" التي تمثل العلاقات بين الألفاظ ؛ فهي محددة ، وقد ضبطها القدماء في نظرية "العامل النحوي" .

٣- لم يقع خلاف بين القدماء في قرينتين معنويتين ، وهما "النسبة" ، و"التبعية" لوضوح العلاقات فيهما داخل "الإسناد" ، كما لم يقع خلاف في قرينتين لفظيتين ، وهما "المطابقة" ، و "التنغيم" ؛ لأن "المطابقة" ترتبط بجودة الأسلوب الذي لا يخرج عنه إلا بالعدول الذي لا خلاف في صحته ، ولأن "التنغيم" في النص المكتوب يعتمد على فطنة المتلقي لا على قدرة المرسل .

٤- يظهر في خلاف القدماء بحثهم الدائب عن القرائن ، ومن ذلك جعلهم "الإسناد" عاملاً بين طرفي الإسناد "المبتدأ" ، و "الخبر" ، وذلك عند ثبات باقي القرائن اللفظية مثل : "الربط" ، و"البنية" ، و"التضام" ، فإذا اختلت إحداها بحثوا عن قرائن أخرى بديلة ، واختلفوا في تحديدها .

٥- مصطلحات النحاة تعكس عنايتهم بالقرائن ، ومن ذلك إطلاق البصريين مسمى "حروف الجر" بملاحظة القرينة اللفظية ، بينما أطلق عليها الكوفيون مسمى "حروف الإضافة" بملاحظة القرينة المعنوية ؛ لأن "الإضافة" هي "النسبة" .

٦- التقسيم الثلاثي لبنية الكلمة إلى : اسم ، وفعل ، وحرف عند القدماء يعدّ مصدراً كبيراً للخلاف النحوي حول قضايا "البنية" ، كما أنه أدى إلى الخلط بين مباني الألفاظ ، وكذلك مباني الجمل ، التي لم يتوصل القدماء إلا إلى قسمين منها ، وهما : الإنشاء ، والخبر ، ولم يتوصلوا بسببه إلى "الإنشاء غير الطلبي" الذي يحمل معنى "الإفصاح"، ويشتمل على مبنى "الخالفة" غالبا.

٧- فرق القدماء بين "الترخص" ، و "العدول" ، فجعلوا "الترخص" من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، ويكون بالترخص في أكثر من قرينة ، وقد لا يؤمن معه اللبس ، ولم يرد في القرآن الكريم ، أمّا "العدول" ؛ فيتبع قاعدة فرعية ، وهو أرجح من اتباع الأصل غالبا ، ويؤمن فيه اللبس ؛ ولذلك وجد في القرآن الكريم كثيراً .

٨- وقع الخلاف النحوي كثيراً بسبب قضية "تعدد المعنى للمبنى الواحد" ، ويمكن فصل الخلاف بتتبع باقي القرائن الدالة على المعنى .

٩- أكثر القرائن التي استدل بها الكوفيون قرينة "البنية" ، مما يظهر عناية علماء الكوفة بالدراسات الصرفية ، بينما أكثر ما استدل به البصريون قرينة "التضام" ؛ وذلك يظهر عناية علماء البصرة بالدراسات النحوية .

رابعاً : من خلال دراسة منهج الأنباري في ترجيح أحد المذهبين ، ومخالفة المذهب الآخر وفقاً للقرائن يظهر ما يأتي :

١- يرجح الأنباري المذهب المؤيد بتضافر القرائن النحوية ، ومن ذلك الأخذ بمذهب البصريين بالقول بـ"أنْ" المخففة من الثقيلة ؛ بسبب تضافر القرائن على صحته ، كما أخذ بمذهب الكوفيين بالقول بعدم جواز تقديم خبر "ليس" عليها لنفس السبب .

٢- أيد الأنباري مذهب البصريين في مواضع عدة بملاحظة انضباط "القرينة المعنوية" عند الأخذ بمذهبهم ، في مقابل اضطرابها عند الأخذ بمذهب الكوفيين ؛ ولهذا ردّ مذهبهم بملاحظة اختلاف قرينة "الإسناد" الرابطة بين المبتدأ والخبر عن قرينة "التخصيص" الرابطة بين المفعول المتقدم الواقع شرطاً ، وبين فعل الشرط المتأخر ، وكذلك اختلاف القرينة المعنوية بين "الاشتغال" القائم على قرينة "التخصيص" ، و "البدل" القائم على قرينة "التبعية" .

٣- عناية الأنباري بدراسة العلاقات بين الجمل ، وتوجهه إلى الدراسات النصية وعدم الوقوف عند مستوى الجملة كما في ملاحظته حذف حرف العطف بين النداء والخبر ، أو الاستفهام ، وهذا ما يدعو إليه الدرس اللغوي الحديث .

٤- تؤيد الدراسات التاريخية إلى جانب الدراسات الوصفية النتيجة التي توصل إليها الأنباري ، كما في قوله بزيادة الباء في خبر "ما" الحجازية ؛ لأن "النصب" هو اللغة الحجازية القدمى ، وهو في ذات الوقت يتفق مع قاعدة "زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى" ، وكل ذلك يخالف ما ذهب إليه الكوفيون بالقول بالحذف .

٥- وجّه الأنباري بعض الشواهد القرآنية وفقاً لما يخدم مذهبه النحوي مع أن كتب التفاسير تقوي المذهب الآخر كقوله بمجيء الخبر في صورة الطلب , والعدول عن "البنية" في مثل قوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ ، بينما تؤيد كتب التفاسير جعله طلباً ؛ لأنه دعاء حملاً على ظاهر الآية ، وكقوله بحذف المرجع , والترخص في "الربط" كما في قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ بقوله بعود الضمير على "الشمس" التي لم يجر لها ذكر ، بينما تؤيد كتب التفاسير عوده على "الصافنات" ، وهو مذكور سابق .

٦- أهمية دراسة "القرينة الحالية" جنباً إلى جنب مع "القرائن المقالية" ، وخاصة في الشواهد القرآنية ؛ لأن الاكتفاء بدراسة القرائن المقالية قد يؤدي إلى إشكالات في المعنى .

٧- عند ملاحظة الأنباري قوة مذهبه النحوي يطرح جميع الأوجه الممكنة للخلاف النحوي في الشاهد المذكور ، ثم يعقد موازنة فيما بينها ؛ ليثبت ضعفها ، ويؤكد قوة ما ذهب إليه .

٨- خلط الأنباري - في بعض المواضع - بين "الرخصة" ، و "العدول" عن القاعدة , ومن ذلك قياس قضية تصغير "أفعَل" التعجب , وهي من "الترخص" على قضية إضافة أسماء الزمان إلى الجمل , وهي من "العدول" ، ومرجع ذلك الخلط التقسيم الثلاثي لبنية الكلمة عند القدماء .

- التوصيات :

يظهر مما سبق أن كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف" مادة جيدة لدراسة "القرائن النحوية" في الخلاف النحوي ، وعليه يوصي البحث الدارسين بما هو آتٍ :

١- دراسة باقي الشواهد القرآنية بعد المسألة الثلاثين من الكتاب حتى تكتمل الدراسة .

٢- دراسة الشواهد الشعرية ، والأمثال من الكتاب ؛ لأن "الترخص" في القرينة يكون واضحاً في هذه الشواهد.

٣- دراسة الفكر النحوي عند القدماء في ضوء منهج "القرائن النحوية" من خلال كتبهم مثل : كتاب سيبويه ، أو المقتضب للمبرد ، وكذلك في الشروح والحواشي مثل : كتاب شرح المفصل لابن يعيش .

هذا وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ...

الكشافات الفنية

أولاً : كشاف الآيات القرآنية :

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١-﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾	الفاتحة	(١)	١٥٥-١٥٨-١٥٩-١٨٦
٢-﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	،،	(٤)	١٨٣
٣-﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ ﴾	البقرة	(١٦)	٢٢٧
٤-﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ﴾	،،	(٢٥)	٢٩٩-٣٠١-٣٠٢-٣٠٥
٥-﴿ فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾	،،	(٣٨)	٨١
٦-﴿ وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا ﴾	،،	(٤٨)	٣٥٢-٣٥٤
٧-﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ ﴾	،،	(٩٣)	٢٧٦-٢٧٨-٢٨٠٢٨٢-٣٠٠
٨-﴿ أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ﴾	،،	(١٠٠)	١٩٧
٩-﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾	،،	(١١٥)	٦١-٦٤-٦٨
١٠-﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ ﴾	،،	(١٢٤)	١٠٣-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١١
١١-﴿ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ﴾	،،	(١٢٤)	٤٣٢
١٢-﴿ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾	،،	(١٢٤)	١٠٥
١٣-﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ ﴾	،،	(١٢٧)	٣٢٤-٣٢٦-٣٣٣
١٤-﴿ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ﴾	،،	(١٤٥)	٨١
١٥-﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾	،،	(١٨٤)	٣٥٣
١٦-﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ ﴾	،،	(١٩٧)	٢١٨
١٧-﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ ﴾	،،	(٢٥١)	٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩
١٨-﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾	،،	(٢٧١)	١٥٥-١٥٨
١٩-﴿ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ﴾	،،	(٢٨٥)	٢١٧
٢٠-﴿ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾	آل عمران	(٧٤)	٥١
٢١-﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴾	،،	(٩٦)	١٣٩
٢٢-﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾	،،	(١٠٦)	٣٢٤-٣٢٥-٣٢٧-٣٣٣

٢٣-﴿ إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ ﴾	آل عمران	(١٦٠)	٣٩٤
٢٤-﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ ﴾	،،	(١٨٠)	٣٧١-٣٧٤-٣٧٧
٢٥-﴿ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٞ مِّمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٞ مِّمَّا تَرَكَ ٱلۡوَٰلِدَانِ وَٱلۡأَقۡرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنۡهُ أَوۡ كَثُرَۚ نَصِيبٗا مَّفۡرُوضًا ﴾	النساء	(٧)	٣٤٥
٢٦-﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ وَأَخَوَٰتُكُمۡ وَعَمَّٰتُكُمۡ وَخَٰلَٰتُكُمۡ ﴾	،،	(٢٣)	٢٩٠-٢٩١-٢٩٨
٢٧-﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾	،،	(٢٤)	٢٦٤-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٨
٢٨-﴿ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيۡطَٰنُ لَهُۥ قَرِينٗا فَسَآءَ قَرِينٗا ﴾	،،	(٣٨)	٣٦
٢٩-﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾	،،	(٧٨)	٦١-٦٣-٦٦-٦٨
٣٠-﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ أَن يُقَٰتِلُوكُمۡ ﴾	،،	(٩٠)	٤٠٠
٣١-﴿ أَلَمۡ نَسۡتَحۡوِذۡ عَلَيۡكُمۡ وَنَمۡنَعۡكُم مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۚ ﴾	،،	(١٤١)	١٦٣-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-١٧١
٣٢-﴿ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ فِيهِ هُدٗى وَنُورٞ ﴾	المائدة	(٤٦)	٢٣٠-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٦
٣٣-﴿ وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ ﴾	،،	(٤٨)	١٨٣-١٨٧-١٨٩
٣٤-﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾	،،	(٦٩)	٣٣٥-٣٤١
٣٥-﴿ وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا وَنَكُونَ عَلَيۡهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴾	،،	(١١٣)	٢٥٩
٣٦-﴿ ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ ﴾	،،	(١١٦)	٤٣٩
٣٧-﴿ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ ﴾	،،	(١١٩)	٢٨٣-٢٨٧-٢٨٩
٣٨-﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ ﴾	الأنعام	(١٣٧)	٢٢٣
٣٩-﴿ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ﴾	الأعراف	(١٩)	١٩٨
٤٠-﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ﴾	،،	(٢٦)	٣٤٧
٤١-﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾	،،	(٧٥)	٢٧٠-٢٧٥

٤٢-﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾	الأعراف	(١٥٥)	٤٠١
٤٣-﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾	التوبة	(٣)	٣٠٩-٣١٥
٤٤-﴿ قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ وَيُخۡزِهِمۡ وَيَنصُرۡكُمۡ عَلَيۡهِمۡ وَيَشۡفِ صُدُورَ قَوۡمٖ مُّؤۡمِنِينَ ﴾	،،	(١٤)	٣٤٤
٤٥-﴿ وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ لِيُؤۡذَنَ لَهُمۡ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ ﴾	،،	(٩٠)	٣٤٨
٤٦-﴿ دَعۡوَىٰهُمۡ فِيهَا سُبۡحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمۡ فِيهَا سَلَٰمٞۚ وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	يونس	(١٠)	٣٤٤
٤٧-﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ وَفَرِحُواْ بِهَا جَآءَتۡهَا رِيحٌ عَاصِفٞ ﴾	،،	(٢٢)	٣٨٣
٤٨-﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّمَا بَغۡيُكُمۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۖ ﴾	،،	(٢٣)	٢٣٧-٢٤٤
٤٩-﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ ﴾	،،	(٢٤)	١٦٣-١٦٥-١٦٦-١٦٧-١٦٨-١٦٩-
٥٠-﴿ أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾	،،	(٦٢)	٤٠٧
٥١-﴿ فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ﴾	،،	(٧١)	٣٩٦
٥٢-﴿ وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوۡمٖ لَّا يُؤۡمِنُونَ ﴾	،،	(١٠١)	٢٥٢
٥٣-﴿ وَلَئِنۡ أَخَّرۡنَا عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابَ إِلَىٰٓ أُمَّةٖ مَّعۡدُودَةٖ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحۡبِسُهُۥٓۗ ﴾	هود	(٨)	٤٠٩
٥٤-﴿ أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ ﴾	،،	(٨)	٤٠٣-٤٠٥-٤٠٧-٤١٢
٥٥-﴿ وَيَصۡنَعُ ٱلۡفُلۡكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيۡهِ مَلَأٞ مِّن قَوۡمِهِۦ سَخِرُواْ مِنۡهُۚ ﴾	،،	(٣٨)	٢٠٤
٥٦-﴿ وَهِيَ تَجۡرِي بِهِمۡ فِي مَوۡجٖ كَٱلۡجِبَالِ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبۡنَهُۥ ﴾	،،	(٤٢)	٢٠٤
٥٧-﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ ﴾	،،	(١٠٣)	٣٠٦-٣٠٨
٥٨-﴿ وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ ﴾	،،	(١١١)	١١١-١١٧-٢٢٥
٥٩-﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا ﴾	يوسف	(٤)	٢٣٧-٢٤٤
٦٠-﴿ لَّقَدۡ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخۡوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٞ لِّلسَّآئِلِينَ ۝٧ إِذۡ قَالُواْ ﴾	،،	(٧: ٨)	٣٥٤
لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا وَنَحۡنُ عُصۡبَةٌ ﴾	،،	(٢٦)	٣٤٤
٦١-﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٞ مِّنۡ أَهۡلِهَآ ﴾	،،	(٢٩)	٣٩٩
٦٢-﴿ يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ ﴾			

٦٣-﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾	يوسف	(٣١)	٢٤٧-٢٥١-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥
٦٤-﴿ وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾	،،	(٣٨)	٨١
٦٥-﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾	،،	(٨٢)	٢٧٦-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨٢-٣٠٠
٦٦-﴿ قَالُوا۟ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾	،،	(٨٥)	٤٠٠
٦٧-﴿ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَىَ مِن قَبْلُ ﴾	،،	(١٠٠)	٢٣٧-٢٤٤
٦٨-﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾	الرعد	(١١)	٣٩٦
٦٩-﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم ﴾	،،	(٢٤:٢٣)	٣٢٤-٣٢٧-٣٣١-٣٣٣
٧٠-﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾	،،	(٢٤)	١٥٥ -١٥٦
٧١-﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾	،،	(٤٣)	٢٣٠-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٦
٧٢-﴿ أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾	إبراهيم	(١٠)	٢٣٠-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦
٧٣-﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا ﴾	،،	(٣٥)	٢٩٩-٣٠١-٣٠٣-٣٠٥
٧٤-﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴾	الإسراء	(٧٧)	٢٢١
٧٥-﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾	،،	(١١٠)	٦١-٦٤-٦٨
٧٦-﴿ ءَاتُونِىٓ أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ﴾	الكهف	(٩٦)	٣٥٦-٣٦١-٣٦٢
٧٧-﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا ﴾	مريم	(٢٦)	٤٢٣-٤٢٨-٤٣٠
٧٨-﴿ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ ﴾	،،	(٤٢)	٢٣٧-٢٤٤
٧٩-﴿ يَٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَٰنِ وَلِيًّا ﴾	،،	(٤٥)	٢٣٧- ٢٤٥
٨٠-﴿ قُلْ مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾	،،	(٧٥)	١٧٢-١٧٥-١٧٧-١٧٩-١٨٢-٤٤٥
٨١-﴿ إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا ﴾	،،	(٩٣)	١١١-١١٧
٨٢-﴿ قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴾	طه	(٤٩)	٧٠
٨٣-﴿ إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾	،،	(٦٣)	١١٨-١٢١
٨٤-﴿ فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴾	،،	(٦٧)	٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١١
٨٥-﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾	،،	(٨٩)	٢٥٦-٢٥٩-٢٦٣
٨٦-﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟ فِى رَبِّهِمْ ۖ ﴾	الحجّ	(١٩)	٣٨٢
٨٧-﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ﴾	،،	(٧٣)	٢٣٧-٢٣٨-٢٤٥

٨٨-﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴾	المؤمنون	(١٠١)	٧٥
٨٩-﴿ أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُواْ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾	النور	(٣١)	١٥١
٩٠-﴿ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَءَاتُوهُم مِّن مَّالِ ٱللَّهِ ٱلَّذِيٓ ءَاتَىٰكُمْ ﴾	،،	(٣٣)	٣٨٤
٩١-﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾	،،	(٣٥)	٣٥٠
٩٢-﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ﴾	الفرقان	(٥٤)	٧٥
٩٣-﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾	الشعراء	(٢٢)	٤٣٢
٩٤-﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا فَسَآءَ مَطَرُ ٱلْمُنذَرِينَ ﴾	،،	(١٧٣)	٣٤٩
٩٥-﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا۟ ﴾	النمل	(٢٥)	٣١٦
٩٦-﴿ وَتَرَى ٱلْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ صُنْعَ ٱللَّهِ ﴾	،،	(٨٨)	٢٦٤-٢٦٥-٢٦٨-٢٦٩
٩٧-﴿ وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِي ٱلْجَٰهِلِينَ ﴾	القصص	(٥٥)	٤٣٢
٩٨-﴿ أَوَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ قُوَّةً وَأَكْثَرُ جَمْعًا ﴾	،،	(٧٨)	٣٨١
٩٩-﴿ قُل رَّبِّيٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾	،،	(٨٥)	٢١٧
١٠٠-﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا ﴾	العنكبوت	(٦٧)	٢٩٩-٣٠١-٣٠٣-٣٠٥
١٠١-﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾	الأحزاب	(٦)	٤٤-٤٧-٥٠-٣٥٠
١٠٢-﴿ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ ﴾	،،	(٣٥)	٣٠٩-٣١٥-٣٤٦
١٠٣-﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾	سبأ	(١١)	٣٢٤-٣٢٥-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٤
١٠٤-﴿ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴾	،،	(١٥)	٢١٧
١٠٥-﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾	،،	(٣٣)	٢٩٩-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٥
١٠٦-﴿ فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ ﴾	،،	(٣٧)	٢٣٠-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٦
١٠٧-﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾	فاطر	(١٥)	٢٣٧-٢٤٥
١٠٨-﴿ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ﴾	،،	(٢٢:١٩)	٤١٣-٤١٤-٤١٧

١٠٩-﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾	فاطر	(٢٨)	١٠٣
١١٠-﴿ قَالَ قَآئِلٌ مِّنْهُمْ إِنِّى كَانَ لِى قَرِينٌ ﴾	الصافات	(٥١)	٣٦
١١١-﴿ وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴾	،،	(١٥٨)	٧٥
١١٢-﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾	ص	(٣)	١٤٠-١٤١-١٤٧
١١٣-﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِٱلْعَشِىِّ ٱلصَّٰفِنَٰتُ ٱلْجِيَادُ ﴾	،،	(٣١)	٣٦٤
١١٤-﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾	،،	(٣٢)	٣٦٣-٣٦٤-٣٧٠-٤٤٦
١١٥-﴿ أَحْبَبْتُ حُبَّ ٱلْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّى ﴾	،،	(٣٢)	٣٦٨-٣٧٠
١١٦-﴿ رُدُّوهَا عَلَىَّ ۖ فَطَفِقَ مَسْحًۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾	،،	(٣٣)	٣٦٨-٣٧٠
١١٧-﴿ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ ﴾	الزمر	(٣)	٣٢٤-٣٢٩-٣٣٠-٣٣٤
١١٨-﴿ ٱلَّذِينَ يَحْمِلُونَ ٱلْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾	غافر	(٧)	٣٢٤-٣٢٧-٣٣٤
١١٩-﴿ وَيَٰقَوْمِ مَا لِىٓ أَدْعُوكُمْ إِلَى ٱلنَّجَوٰةِ وَتَدْعُونَنِىٓ إِلَى ٱلنَّارِ ﴾	،،	(٤١)	٢٣٧-٢٤٥
١٢٠-﴿ فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾	فصلت	(٢٧)	٣٤٨
١٢١-﴿ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ ﴾	،،	(٢٨)	٣٤٨
١٢٢-﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً ﴾	،،	(٣٩)	٢٣٠-٢٣٣-٢٣٦
١٢٣-﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِ ٱلْجَوَارِ فِى ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ ﴾	الشورى	(٣٢)	٢١٧
١٢٤-﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ ﴾	الزخرف	(٣٣)	٢٧٠-٢٧٥
١٢٥-﴿ يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ وَلَآ أَنتُمْ تَحْزَنُونَ ﴾	،،	(٦٨)	٢٣٧-٢٤٥
١٢٦-﴿ إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ ﴾	محمد	(٧)	٣٩٤
١٢٧-﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٨﴾ لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ﴾	الفتح	(٨: ٩)	٣٨٤

١٢٨-﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾	الحجرات	(١٠)	٢٢٢
١٢٩-﴿ وَقَالَ قَرِينُهُۥ هَٰذَا مَا لَدَىَّ عَتِيدٌ ﴾	ق	(٢٣)	٣٦
١٣٠-﴿ أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ ﴾	،،	(٢٤)	٦٩-٧١-٧٣-٧٤
١٣١-﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾	الرحمن	(١٠)	٣٦٧
١٣٢-﴿ مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴾	،،	(١٩)	٣٨٥
١٣٣-﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾	،،	(٢٢)	٣٨٥
١٣٤-﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴾	،،	(٢٦)	٣٦٣-٣٦٤-٣٧٠
١٣٥-﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾	،،	(٢٧)	٣٦٤-٣٦٦-٣٧٠
١٣٦-﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴿٣٧﴾ لِّأَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴾	الواقعة	(٣٨:٣٥)	٣٥٣
١٣٧-﴿ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ إِنَّا لَمُغْرَمُونَ ﴾	،،	(٦٥)	٣٢٤-٣٣١-٣٣٤
١٣٨-﴿ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾	،،	(٧٦)	٢٢٤
١٣٩-﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ ﴾	الحديد	(٢٩)	٢٦٠
١٤٠-﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾	المجادلة	(٢)	٢٤٧-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥
١٤١-﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾	،،	(١٩)	١٦٣-١٦٥-١٦٧-١٧٠-١٧١
١٤٢-﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾	الصف	(٢)	٢٣٧-٢٤٦
١٤٣-﴿ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ﴾	المنافقون	(٤)	٣٩
١٤٤-﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ ﴾	التحريم	(١)	٢٣٧-٢٤٦
١٤٥-﴿ ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾	الحاقة	(٢:١)	٣٤٥
١٤٦-﴿ هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ ﴾	،،	(١٩)	٣٥٦-٣٦١-٣٦٢
١٤٧-﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴾	الجن	(١٦)	٢٥٩
١٤٨-﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا ﴾	المزمل	(١٢)	١٠٧-١١٠-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨
١٤٩-﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾	،،	(٢٠)	٢٥٦-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٣
١٥٠-﴿ فَإِذَا بَرِقَ ٱلْبَصَرُ ﴿٧﴾ وَخَسَفَ ٱلْقَمَرُ ﴿٨﴾ وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴿٩﴾ يَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ ﴾	القيامة	(١٠:٧)	٤٣٩
١٥١-﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾	،،	(٣١)	٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢٢

١٥٢-﴿ عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضۡرٞ وَإِسۡتَبۡرَقٞۖ ﴾	الإنسان	(٢١)	٣٨٦
١٥٣-﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴾	النبأ	(١)	٣٩٠
١٥٤-﴿ يَوۡمَ تَرۡجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتۡبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴾	النازعات	(٧)	٨١
١٥٥-﴿ وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ۝٤٠ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴾	،،	(٤٠:٤١)	٣٥١
١٥٦-﴿ فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ﴾	البلد	(١١)	٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢٢
١٥٧-﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ ۝١٢ فَكُّ رَقَبَةٍ ۝١٣ أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ﴾	،،	(١٢:١٥)	٤٢٠
١٥٨- ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾	الشمس	(٩)	٣٩٨
١٥٩-﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ ﴾	الضحى	(٩:١٠)	٤٠٩
١٦٠-﴿ لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ ﴾	التين	(٤)	١٤٢-١٤٨-١٥٠-١٥٣-١٥٤
١٦١-﴿ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ﴾	البينة	(٥)	٣٢٤-٣٢٥-٣٢٩-٣٣٠-٣٣٤
١٦٢-﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾	العصر	(٢)	١٥١
١٦٣-﴿ وَأَرۡسَلَ عَلَيۡهِمۡ طَيۡرًا أَبَابِيلَ ﴾	الفيل	(٣)	١٩٠-١٩١-١٩٤
١٦٤-﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ﴾	المسد	(٢)	٤٣٥
١٦٥-﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾	،،	(٤)	٢١٩

ثانياً : كشاف القراءات القرآنية :

القراءة	القراء	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
١- ﴿ الحْمدُ للّهِ ﴾ بضمتين .	ابن أبي عبلة - الحسن .	الفاتحة	(١)	١٥٥
٢-ا﴿ الحْمدِ للهِ ﴾ بكسرتين .	الحسن- زيد بن علي - رؤبة - أبو نهيك	،،	(١)	١٥٥
٣-﴿ هيّاك نعْبُدُ ﴾.	أبو سوار الغنوي	،،	(٤)	١٨٣
٤-﴿قالَ لا يَنالُ عَهْدِيَ الظّالِمونَ﴾ برفع "الظالمون"	أبو رجاء- قتادة – الأعمش – ابن مسعود – طلحة	،،	(١٢٤)	١٠٥
٥-﴿إِنْ تُبْدُو الصَّدَقاتِ فنعِمَّا هِي﴾ .	ابن عامر- الكسائي- حمزة -خلف- الأعممش- يحيى بن وثاب	البقرة	(٢٧١)	١٥٥
٦-﴿ أَيْنَمَاتَكُونُوا يُدْرِكْكُم ﴾ .	طلحة بن سليمان	النساء	(٧٨)	٦٦
٧-﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَومَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ بنصب "يومَ"	نافع - ابن محيصن - الأعرج	المائدة	(١١٩)	٢٨٣- ٤٠٤
٨-﴿ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَائِهِم ﴾ .	ابن عامر وأهل الشام	الأنعام	(١٣٧)	٢٢٣
٩-﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ ﴾ .	سعيد بن أبي وقاص- أبو عبد الرحمن السلمي- يحيي بن يعمر- الشعبي- أبو العالية- قتادة - نصر بن عاصم- ابن هرمز- الأعرج- عيسى بن عمر الثقفي- أبو رجاء- مالك ابن دينار اللؤلؤي- الخفاف بن أبي عمرو	يونس	(٢٤)	١٦٣
١٠-﴿ وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ .	ابن كثير - نافع - عاصم - ابن محيصن	هود	(١١١)	١١١
١١-﴿ فنعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴾.	يحيي بن وثاب	الرعد	(٢٤)	١٥٥
١٢-﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ .	ابن عامر- نافع - حمزة - الكسائي - أبو بكر عن عاصم - يعقوب - الشنبوذي	طه	(٦٣)	١١٨
١٣-﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ .	أبو حيوة - أبان - ابن صبيح - الزعفراني - الإمام الشافعي	،،	(٨٩)	٢٦٢
١٤-﴿ ألا يَاٱسْجُدُوْا ﴾.	أبو جعفر- الكسائي- رويس عن يعقوب- ابن عباس- الزهري- السلمي- طلحة- حميد الأعراج- الحسن- الشنبوذي- المطوعي - قتادة -أبو العالية - الأعمش- ابن أبي عبلة	النمل	(٢٥)	٣١٦
١٥-﴿ أَلْقِيَنْ فِي جَهَنَّمَ ﴾.	الحسن	ق	(٢٤)	٧٠

ثالثاً : كشاف الأبيات الشعرية :

البيت	البحر	رقم الصفحة
صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ أَفْعَلَ لِلتَّفْضِيْلِ وَأَبَ اللّذْ أَبِي	الرجز	١٣١-٣٧٢
ثُمَّ قَالُوا : تُحِبُّهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرَا عَدَدَ النَّجْمِ وَالَحصَى والتُّرَابِ	الخفيف	٣٩٩-٤٣٣
الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمٌ فِيْ حَالٍ كَفَرْدَا أَذْهَبُ	الرجز	٥٦
مَنْ يَكُ أَمْسَى بِالَمدِيْنَةِ رَحْلَهُ فَإِنِّيْ وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيْبُ	الطويل	٣٨٧
مَا اسْتَثْنَتِ الاّ مِنْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفيٍ اْنتُخِبْ	الرجز	٥٨
يَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيْهَا كَمَا صَدِيءَ الَحَدِيدُ عَلَى الكُمَاةِ	الوافر	٢٧٧
الفَاعِلُ الّذِي كَمَرْفُوعَيْ أَتى زَيْدٌ مُنِيْراً وَجْهُهُ نِعْمَ الفَتَى	الرجز	٤١
مُذْ مُنْذُ رُبَّ اللاَّمُ كَيْ وَاوٌ وَتَا وَالكَافَ وَالبَا وَلَعَلَّ وَمَتَى	،،	٧٧
وَمَا مِنَ الّتوْكِيْدِ لَفْظِيٌّ يَجِيْ مُكَرَّراَ كَقَوْلِكِ ادْرُجِي اْدُرجي	،،	٨٥
قَالَتْ أَمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرهَا: هَلاّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ	البسيطّ	٤١٨
لاَ دَرَّ دَرُّكَ ؛ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُم لَولاَ حُدِدْتُ وَلاَ عُذْرَى لَمحِدُوْدِ	،،	٤١٨
يَلُومُوْنَنيْ فِيْ حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِيْ وَلَكِنَّنِيْ مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيْدُ	الطويل	٤٢٣
بِالنَّفْسِ أَوْ بِالّعَيْنِ الاْسمُ أَكِّدَا مَعَ ضَمِيْرٍ طَابَقَ الْمؤَكَّداَ	الرجز	٨٥
فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى مِنْ ذِيْ ثَلاَثَةٍ كَرَدَّ رَدَّا	،،	١٢٥
وَبَعْضُ الأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظاً مُفْرَدَا	،،	١٢٥-٢١٤
وَوَلِيَ اسْتفْهَاماً أَوْ حَرْفَ نِدَا أَوْ نَفْياً أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدَا	،،	١٢٧
وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ ، أَوْ جُرِّدَا اْلزمَ تَذْكِيْراً ، وَأَنْ يُوَحَّدَا	،،	١٥٢
وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالابْتدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعُ التَزِمْهُ أَبَدَا	،،	٢٧٣

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبتَدَا أَعْرِبْ ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا	الرجز	٢٨٥
وَجَرَّدِ الفِعْلَ إذَا مَا أَسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا	،،	٣٧٩
تَوكِيْداً أَوْ نَوْعاً يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِيْ رَشَدْ	،،	١٨٠
وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ لَمِا بِهِ اتَّحَدْ مَعْنَى وَأَوِّلْ مُوْهِماً إِذَا وَرَدْ	،،	٢١٦
وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيْبِ إلاَّ فِيْ الَّذِيْ كَلَيْتَ فِيْهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ البَذِيْ	،،	١٢٠
وَتَاءُ تَأْنِيْثٍ تَلِيْ الَماضِيْ إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى	،،	٣٧٩
وَالّثانِيَ اُجْرُرْ وَانْوِ "مِنْ" وَ"فِيْ"إِذَا لَمْ يَصْلُح إلاَّ ذَاكَ وَاللاَمَ خُذَا	،،	٧٩
وَعَدِّ لاَزِماً بحرْفِ جَرّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرّ	،،	١٦٥
وَإِنَّماَ تَلْزَمُ فِعْلُ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتِ حِرِ	،،	١٦٩
أَلاَيَااسْلَمِيْ يَا دَارَمَيَّ عَلَى البِلَى وَلاَزَال مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ	الطويل	٢٢٢
كَذَا إِذْ يَسْتَوجِبُ التَّصْدِيْرَا كَأَيْنَ مَنْ عَلَّمِتُهُ نَصِيْرا	الرجز	٤٥
اسْمٌ بِمَعْنَى "مِنْ" مُبَيِّنٌ نِكَرهْ يُنْصَبُ تَمْيِيْزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ	،،	٥٧
وَالأَصْلُ فِيْ الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخِّرا وَجَوَّزُوا التَّقْدِيْمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا	,,	١٩٩
مُبْتَدَأ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرْ إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اْعتَذَرْ	،،	٤١
وَأَخِّرِ الَمفْعُوْلَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أَضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْر مُنْحَصِرْ	،،	٧٢
وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ ربَّهُ عُمَرْ وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ	،،	٢٠١-١٦٨
وَبَعْد فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهُوَ وَإِلاَّ فَضَمِيرْ اسْتَتَرْ	،،	٢١٤
وَأَنْ يَكُونَ صِفَةَ (أَلْ) فَفِيْ الْمضِيْ وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِيْ	،،	٣١٢
يُنْصَبُ تَالِيَ الوَاوِ مَفْعُولاًمَعَهْ فْي نَحْوِ سِيْرِيْ وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ	،،	٥٣
فَجَائِزٌ تَقْدِيُمهُ : كَـ"مُسرِعا ذَا راَحِلٌ ، وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا	،،	١٨٦
وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْماً انْوِ إِنْ وَقَعْ مُوْهِمَ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ	,,	١٧٩

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالٌ يَقَعْ	بِكَثْرَةٍ كَبَعْثَهِ زَيْدٌ طَلَعْ	الرجز	٣٧٩
وَقَدْ يُبِيْحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِيْ	نَحْوِ:أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الَواقِفِ	،،	٣٨٧
وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِيْ	وَذُوْ تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِيْ	،،	٤٠٤
نَحْنُ بَما عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا	عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأيُ مُختَلِفُ	المنسرح	٣١٠
فَذُو البَيَانِ تَابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ	حَقِيْقَةُ القَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ	الرجز	٨٣
فَالَعْطفُ مُطْلَقاً بِوَاوٍ ثُمَّ فَا	حَتَّى أَمْ أَوْ كَفِيْكَ صِدْقٌ وَوَفَا	،،	٨٦
والحَالُ أَنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا	أَوصِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا	،،	١٨٦
مَحْكُوكَةُ العَيَنيْنِ مِعْطَاءُ القَفَا	كَأَنَّمَا قُدَّتْ عَلَى مَتْنِ الصَّفَا	،،	٢٢٧
تَمْشِيْ عَلَى مَتْنِ شِرَاكٍ أَعْجَفَا	كَأَنَّما تَنْشُرُ فِيْهِ مُصْحَفَا	،،	٢٢٧
وَمَا يَلِيْ المُضَافَ يَأْتِيْ خَلَفَا	عَنْهُ فِيْ الإعْرَاب إِذَا مَا حُذِفَا	،،	٢٧٩
وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى	بِهَا كَنُطْقِيْ اللهُ حَسْبِيْ وَكَفَى	،،	٣٤٣
وَإِنِ امْرأَ أَسْرَى إِلَيْكَ وَدُوْنَهُ	مِنَ الأَرْضِ مُوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ	الطويل	٢٧٦
لَمَحْقُوْقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِيْ دُعاءَهُ	وَأَنْ تَعْلَمِيْ أَنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ	،،	٢٧٦
فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌ مَا سَبَقْ	بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ	الرجز	٨٣
تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ	كاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ	،،	٨٦
والفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا	وَهَكَذَا دُوْنَكَ مَعْ إِلَيْكَا	،،	٢٩٢
قِفَانَبْكِ مِنْ ذِكْرَىحَبِيْبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ الِّلوى بَيْنَ الّدخُولِ فَحَومَلِ		الطويل	٧٠
كَفِعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِيْ العَمَلِ	إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْزِلِ	الرجز	١٢٧
بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِيْ	وَنُوْنِ اِقْبِلَنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِيْ	،،	١٢٨-١٤٠-١٦٥
وَقَدْ يُجَاءُ بِخَلاَفِ الأَصْلِ	وَقَدْ يَجِيْ الَمفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ	،،	١٩٩

مَاأَنْتَ بِالحَكَمِ التَّرضَى حُكُوْمَتُهُ وَلاَ الأَصِيْلِ ولاَذِيْ الرَّأيِ وَالجدلِ	البسيط	٢٢٨
وَلَيلٍ كَمَوجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُوْمِ لِيَبْتَلِيْ	الطويل	٤٠١
وَمَا مُمَيِّزٌ ، وَقِيْلَ : فَاعِلُ فِيْ نَحْوِ: "نِعْمَ مَا يَقُوْلُ الفَاضِلُ"	الرجز	١٥٩
لَهِنَّكِ مِنَ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيْمَةٌ عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا	الطويل	١٨٣
هَاكَ حُرُوْفَ الجَرِّوَهْيَ مِنْ إِلَى حَتَّىخَلاَحَاشَاعَدَا فِيْ عَنْ عَلَى	الرجز	٧٧
لِمَا سِوَى ذيْنِك وَاخْصُصْ أَوَّلاَ أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيْفَ بِالّذِيْ تَلاَ	،،	٧٩
وَأَتْبَعَتْ لَفْظَاً فَحَسْبُ بَلْ وَلاَ لَكِنْ كَلَمْ يَبْدُو امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ	،،	٨٦
الّتابِعُ المَقْصُوْدُ بِالْحكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ هُوَ الْمَسَّمى بَدَلاَ	،،	٨٧
وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الفِعْلِ بِلاَ تَأَثّر وَكَافْتِقَارٍ أَصِلاَ	،،	٢١٣
وُكُلّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ عَلَى ضَمِيْرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَهْ	،،	١٩٨
لَمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلاَ تَفَرُّقٍ أَضِيْفَ كِلْتَا وَكِلاَ	،،	٢١٥
وَالفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخَاً فَلاَ تُلْفِيْهِ غَالِباً بِإِنْ ذِيْ مُوْصَلاَ	،،	٢٥٩
قَدْ قِيْلَ ذَلِكَ إِنْ صَدقاً وَإِنْ كَذِباً فَمَا اعْتَذِارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قُبِلاَ	البسيط	٣٩٩
عَلاَمَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أَنْ تَصِلْ هَا غَيْرُ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ عَمِلْ	الرجز	٥٢-١٨٥
يَتْبَعُ فِيْ الإِعْرَابِ الأَسْمَاءُ الأَوَلْ نَعْتٌ وَتَوْكِيْدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلْ	،،	٨٢
لإِنَّ أَنَّ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلْ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَان مِنْ عَمَلْ	،،	١٠٧
بِالْجرّ وَالتَّنْوِيْنِ وَالنِّدَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ للاِسْمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ	،،	١٢٥-٢٤٠
بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِيْ الْعَمَلْ مَضَافاً أَوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ	،،	١٢٦
وَمَا لِلاَتَ فِيْ سِوَى حِيْنٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرّفعِ فَشَا وَالْعكْسُ	،،	١٤٢

جَزَىرَبُّهُ عَنِّيْ عُدَيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الكِلاَبِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ	الرجز	٢٠٧
وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلْ كَجُدْ كُلَّ الجِدِّ وافْرَحِ الجَذَلْ	،،	٢٢٦
وَصِفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةَ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ	،،	٢٢٨-٣٤٩
وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الجُمَلْ "حَيْثُ" وَ "إِذْ" وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحتْمَلْ	،،	٢٨٨
وَمَا لِما تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ لّهَا وَأَخِّرْ ما لِذِي فِيْهِ العَمَلْ	،،	٢٩١
إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اِسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا العَمَلْ	،،	٣٦٠
وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَاباً لَو جُعِلْ شَرْطاً لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ	،،	٣٩٤
وَحُذِفَتْ رُبَّ فَجَرَّتْ بَعْدَ بَلْ وَالفَا وَبَعْدَ الوَاوِ شَاعَ ذَا العَمَلْ	،،	٤٠١
العَاطِفُوْنَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ المُطْعِمُ	الكامل	١٤١
صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدوُدِ يَدُوْمُ	الطويل	٢٠٢
أَلاَ يَا نَخْلَةً مِنَ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلاَمُ	الوافر	٢٠٣
أَنَا الّذِيْ نَظَرَ الأَعْمَى إِلَى أَدَبِيْ وَأَسْمَعَتْ كَلِمَاتِيْ مَنْ بِهِ صَمَمُ	البسيط	٣٨٢
فَيَأْبَى فَمَا يَزْدادُ إِلاَّ لَجَاجَةً وَكُنْتُ أَبِيّاً فِيْ الخَفَا لَسْتُ أَقْدِمُ	الطويل	٤١٠
وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالَجرِّ كَمَا قَدْ خُصِّصَ الفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا	الرجز	١٢٨-١٦٨
وَيُحذْفُ الّناصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلتَزَمَا	،،	٢٩٤
وَأَعْمِلَ الْمهْمَلُ فِيْ ضَمِيْرِمَا تَنَازَعَاهُ والْتَزِمْ ما التُزِمَا	،،	٣٥٩
وَلْيُعْطَ فِيْ التَّعْرِيْفِ والّتْنِكِيْرِمَا لِمَا تَلاَ كَامْرُرْ بَقَوْمٍ كُرَمَا	،،	٣٧٩
فِعْلَيْنِ يَقْتَضِيْنَ شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الَجزَاءُ وَجَوَاباً وُسِمَا	،،	٣٩١
إِنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لاَ أَلَمَّا	،،	٤١٩
كَلاَمُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ الكَلِمْ	،،	٢٥-٣٩-١٢٣-٤٣٧-
وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالقَولُ عمْ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلاَمٌ قَدْ يُؤَمْ	،،	٤٣٧

سِوَاهُمَا الحَرْفُ كَهَلْ وَفِيْ وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِيْ لَمْ كَيَشَمْ	الرجز	١٢٩-١٦٦
واحْذِف لَدَى اجْتِمَاع شَرْطٍ وَقسَمْ جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ	،،	٢٢٦
فَامْنَعْهُ حِيْنَ يَستَوِيْ الجُزْآن عُرْفاً وَنُكْراً عَادِمَيْ بَيَان	،،	٤٧-٢٠٠-٣٧٩
وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِيْ لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوْفِ مُدْنِي	،،	١٢٩
فِعْلاَنِ غَيْرُ مُتَصَرِّفِين نِعْم وَبِئْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْن	،،	١٣٢
وَالحَذْفُ فِيْ نِعْم الفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قصْدَ الجِنْس فِيْهِ بَيِّن	،،	١٤٩
الظَّرفُ وَقتٌ أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنا فِيْ باطِّرادٍ كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا	،،	٥٤-١٣٣-٤٠٦
كَالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ فِيْ اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالمَعْنَوِيِّ فِيْ مَتَى وفِيْ هُنَا	،،	١٢٩-٢١٣
نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوْ عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا	مجزوء الكامل	٢١٧
وَهِرَّةٍ نِسْوَةٍ مِنْ حَيِّ صِدْقٍ يُزَجِّجْنَ الحَوَاجِبَ وَالعُيُوْنَا	الوافر	٢٢٦
يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيْلاً كَجُدْ شُكْراً وَدِنْ	الرجز	٥٣
المَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُوْلِي الفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ	،،	٥٥
عَلَى لِلاِسْتِعْلاَ وَمَعْنَى فِيْ وَعَنْ بعَنْ تَجَاوُزاً عَنِّيْ مَنْ قَدْ فَطِنْ	،،	٢٢٥
إِعْمَالُ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُوْنَ إِنْ مَعْ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيْبٍ رُكِنْ	،،	٢٤٩
وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنْ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ وَالخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أِنْ	،،	٢٥٨
قالتْ بَنَاتُ العَمِّ يا سَلْمَى وَإِنْ كان فَقِيراً مُعْدَماً قالتْ وَإِنْ	,,	٣٩٣
وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُوْ الحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبِنْ	،،	٣٧٩
وابْنِ أَوِ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أَجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مُتْلُوَّ فِعْلٍ بُنِيَا	،،	٢٨٥

رابعاً : كشاف القرائن :

القرينة	رقم الصفحة
١- المعنوية	(٢٥-٣٦)
٢- اللفظية	(٢٥-٩٠)
٣- الإسناد	(٣٩-٤٧-١٥٨-٢٠٨-٢٣٢-٢٦٥-٢٩٥-٣٠١-٣٦٤)
٤-التخصيص	(٥١-٦٢-٧١-١٥٠-١٨٠-١٨٨-٢٦٥-٢٨٠-٤١٩)
٥- النسبة	(٧٢-٧٥-١٥٢-٣٠١-٣٦٥)
٦- التبعية	(٨١-٢٣٤-٢٧٤-٣١٤)
٧- العلامة الإعرابية	(٦٥-٩٦-١٠٨-١١٣-١٢٥-١٢٧-١٢٨-١٣٠-١٣٣-١٣٤-١٣٦-١٤٤-١٥١-١٦٨-١٧٩-١٩١-٢٠٨-٢٥٤-٢٦١-٢٦٧-٢٧٣-٢٨٥-٢٩٥-٣٠٧-٣١٠-٣٣٩-٤٠٨-٤٢٨)
٨- البنية	(١٠٩-١١٢-١١٩-١٢٢-١٢٥-١٢٧-١٢٨-١٣٠-١٣٣-١٣٥-١٣٦-١٤٤-١٤٩-١٥٠-١٥٨-١٦٥-١٧٨-١٩١-٢٣٤-٢٤١-٢٤٩-٢٥٣-٢٦٧-٢٨٣-٢٩٢-٣٠٧-٣١٢-٣٢٠-٣٦٠-٣٧٤-٤٠٦-٤٢٦)
٩- الرتبة	(٤٧-٦٥-٧٢-١٠٨-١١٤-١٢٠-١٣٠-١٣٣-١٣٦-١٤٤-١٤٩-١٥١-١٦٨-١٨٥-١٩٥-٢٤٨-٢٥٤-٢٧٣-٢٨٦-٢٩١-٣٠٧-٣٣٦-٣٣٩-٣٦٠-٣٧٤-٤٢٠)
٨- التضام	(٦٣-٧١-١٠٨-١١٣-١٢٠-١٢٥-١٢٧-١٢٩-١٣٠-١٣٣-١٣٥-١٣٦-١٤٢-١٤٩-١٥٩-١٦٦-١٧٩-١٨٥-١٩١-٢١٢-٢٣٢-٢٤٠-٢٤٩-٢٥٢-٢٥٧-٢٦٥-٢٧١-٢٧٨-٢٨٤-٢٩٤-٣٠٢-٣٢٠-٣٢٦-٣٣٦-٣٥٧-٣٧٤-٤٠٧-٤١٥-٤٢٠-٤٢٧)
١٠- الربط	(٦٤-١٦٠-١٧٦-١٨٦-٢٠٩-٢٦١-٢٧٢-٢٨٦-٣٠٧-٣١٣-٣٣٠-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٨-٣٤٢-٣٥٩-٣٣٦-٤٠٩-٤١٥)
١١- المطابقة	(٤٧-١٤٢-١٦٩-١٩٢-٢٠٩-٢٨٧-٣١٣-٣٢٩-٣٣٩-٣٥١-٣٦١-٣٦٥-٣٧٨)
١٢- الأداة	(٦٣-١٠٧-١١٥-١١٩-١٣٥-١٤١-١٥٨-١٦٧-١٧٥-٢٣٥-٢٤٠-٢٤٨-٢٥٢-٢٦٠-٢٦٨-٣٠٧-٣١١-٣١٨-٣٢٥-٣٣٨-٣٥٢-٣٦٧-٣٨٩-٤٠٥-٤١٤-٤٢٥)
١٣- التنغيم	(٤٣١)

خامساً : كشاف المصادر والمراجع :

القرآن الكريم .

* - الأبّذي - شهاب الدين أحمد بن محمد المصري (ت : ٨٦٠هـ) ، حدود النحو ، تحقيق : د. خالد فهمي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م ، عدد المجلدات (١) .

* - الأزهري - الشيخ خالد بن عبد الله (ت : ٩٠٥م) :

- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، تحقيق : عبد الكريم مجاهد ، الرسالة ، بيروت ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٦م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .
- شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق : محمد باسل العيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ٢٠١١م ، الطبعة الثالثة ، عدد الأجزاء (٣) .

* - الاستراباذي - رضي الدين محمد بن الحسن (ت : ٦٨٦هـ) ، شرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن محمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٤) .

*- الأصبهاني - علي بن الحسين أبو الفرج (ت : ٣٥٦هـ) ، الأغاني ، تحقيق : علي مهنا وسمير جابر ، دار الفكر للطباعة والنشر ، لبنان ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٢٤) .

*- الأصمعي - عبد الملك بن قريب (ت : ٧٤٠هـ) ، الأصمعيات ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٩٣م ، الطبعة السابعة ، عدد المجلدات (١) .

*- الأعشى - ميمون بن قيس (ت : ٦٢٥هـ) ، ديوان الأعشى ، تحقيق : د. محمد حسين ، مكتبة الآداب ، الإسكندرية ، ١٩٥٠م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١) .

*- الألوسي - أبو الفضل شهاب الدين البغدادي (ت : ١٢٧٠هـ) ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، {دون تحقيق} ، بيروت ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٣٠) .

*- الأنباري - كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت : ٥٧٧هـ) :

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا/بيروت ، حقوق الطبع محفوظة ١٤١٤هـ= ١٩٩٣م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٢) .
- أسرار العربية،تحقيق:د.فخر صالح قدارة ،دار الجيل،بيروت،١٤١٥هـ=١٩٩٦م، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات(١).

*- ابن الأنباري - أبو بكر محمد بن القاسم (ت : ٣٢٨هـ) ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ، ١٩٩٢م = ١٤١٢هـ ،الطبعة الأولى ،عدد المجلدات (٢).

*- البطليوسي - أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيد (ت : ٥٢١هـ) ، الحلل في شرح أبيات الجمل ، تحقيق : يحيي مراد ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .
*- البغدادي - عبد القادر بن عمر (ت : ١٠٩٣هـ) ، خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب :
تحقيق : محمد نبيل طريفي ، وإميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١٣) + تحقيق : عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي ,القاهرة , ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩م , الطبعة الثالثة , عدد المجلدات (١٣).

*- الباقولي - الحسين بن علي نور الدين الأصفهاني جامع العلوم (ت : ٥٤٣هـ) ، إعراب القرآن ، تحقيق : إبراهيم الأبياري،دارالكتب الإسلامية،القاهرة - بيروت، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٢م، الطبعةالأولى،عدد المجلدات(٣).

*- البلخي - أبو الحسن مقاتل بن سليمان (ت : ١٥٠هـ) ، تفسير مقاتل بن سليمان ، تحقيق : أحمد فريد ، دار الكتب العلمية ، لبنان / بيروت ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٣) .

*- البيضاوي - ناصر الدين عبد الله بن عمر (ت : ٦٨٥هـ) ، تفسير البيضاوي ، {دون تحقيق} ، دار الفكر ، بيروت ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٥) .

*- التلمساني - أحمد بن محمد (ت : ١٠٤١هـ) ، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٨هـ ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٨) .

*- ابن تيمية - أحمد بن عبد الحليم شيخ الإسلام (ت : ١٣٢٨هـ) ، الفتاوى الكبرى ، قدم له : حسنين محمد مخلوف ، دار المعرفة ، بيروت ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٥) .

*- ثعلب - أبو العباس أحمد بن يحيى (ت : ٢٩١هـ) ، مجالس ثعلب ، تحقيق : د. عبد السلام هارون ، القاهرة ، ١٩٦٠م ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات (١) .

*- الثعلبي - أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت : ٤٢٧ه) ، الكشف والبيان "تفسير الثعلبي" ، تحقيق : الإمام أبو محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق : أ. نظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت / لبنان ، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١٠) .

*- الثعالبي - أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت : ٤٢٩هـ) ، فقه اللغة ، تحقيق : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٨م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- الجرجاني - عبد القاهر (ت : ٤٧١ه) :

- المفتاح في الصرف ، تحقيق : على توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٧م = ١٤٠٧هـ ، الطبعة الأولى , عدد المجلدات (١).
- دلائل الإعجاز، تحقي: د.التنجي،دار الكتاب العربي،بيروت,١٤١٥هـ=١٩٩٥م، الطبعة الأولى، عدد المجلدات (١).

*- ابن الجزري - أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت : ٨٥٢هـ) ، النشر في القراءات العشر ، تحقيق:على محمد الضباع ،دار الكتب العلمية ،بيروت ،{دون طبعة} ،{دون تاريخ نشر} ,عدد المجلدات (١).

*- الجصاص - أبو بكر أحمد بن علي الرازي (ت : ٣٧٠هـ) ، أحكام القرآن ، تحقيق : محمد الصادق قمحاوي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٤٠٥هـ ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٥) .

*- الجمحي - محمد بن سلام (ت : ٢٣١هـ) ، طبقات فحول الشعراء ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، دار المدني ، جدة ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٢) .

*- ابن جني - أبو الفتح عثمان بن جني النحوي (ت : ٣٩٢هـ) :

- الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، {دون طبعة} ، {دون تاريخ نشر} , عدد المجلدات (٣) .
- اللمع في العربية ، تحقيق : فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، {دون طبعة} ، {دون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (١) .
- المنصف (شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم ، وزارة المعارف العمومية ، القاهرة ، ١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) .
- التمام في تفسير أشعار هذيل ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي ، وخديجة الحديثـــي ، وأحمد مطلوب ، ود. مصطفى جواد ، منشورات وزارة المعارف ، بغداد ، ١٣٨١هـ = ١٩٦٢م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .
- سرّ صناعة الإعراب ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) .

*- ابن الجوزي - عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي أبو الفرج (ت : ٥٩٧ه) :

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، {دون تحقيق} ، دار صادر، بيروت،١٣٥٨هـ،الطبعة الأولى ، عدد المجلدات(١٨).
- زاد المسير في علم التفسير، {دون تحقيق}، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٤هـ، الطبعة الثالثة، عدد المجلدات(٩).
- المدهش، تحقيق:د.مروان قباني، دار الكتب العلمية، بيروت/لبنان،١٤٠٥هـ=١٩٨٥م،الطبعة الثانية ، عدد المجلدات(١).

*- الجوهري - إسماعيل بن حماد (ت : ٣٩٣هـ) ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت / لبنان ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ، عدد المجلدات (٦) .

*- ابن الحاجب - جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر الدويني (ت : ٦٤٦هـ) ، الشافية في علم التصريف ، تحقيق : حسن أحمد عثمان ، المكتبة المكية ، مكة المكرمة ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- الحريري - محمد البصري (ت : ٥١٦هـ) شرح مقامات الحريري ، تحقيق : يوسف بقاعي ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٨١م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- حسان - تمام :

- اللغة بين المعيارية والوصفية ، عالم الكتب ، القاهرة / مصر ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٠م ،عدد المجلدات (١) .
- الخلاصة النحوية ، عالم الكتب ، القاهرة / مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م ،عدد المجلدات (١) .
- خواطر من تأمل لغة القرآن الكريم ، مصر/القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م ،عدد المجلدات(١) .
- اللغة العربية معناها ومبناها،عالم الكتب،القاهرة/مصر،الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م ،عدد المجلدات (١).
- مقالات في اللغة والأدب ، عالم الكتب ، القاهرة/مصر،الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م ، عدد المجلدات (٢).
- اجتهادات لغوية ،عالم الكتب ،القاهرة ،الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م ، عدد المجلدات (١) .
- الأصول دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو - فقه اللغة - البلاغة) ، عالم الكتب ، القاهرة ، طبعـــة : ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م ، عدد المجلدات (١) .
- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ٢٠٠٩م ، عدد المجلدات (٢) .
- مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠١٠م ، عدد المجلدات (١) .
- مناهج البحث في اللغة ،مكتبة الأنجلو المصرية ،٢٠١٤م ،{دون طبعة} ، القاهرة /مصر ،عدد المجلدات (١) .

*- حسنين - أ.د. صلاح ، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ، توزيع مكتبة الآداب ، ٢٠٠٧م/٢٠٠٨م ، الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة) ، عدد المجلدات (١) .

*- أبو حفص - عمر بن علي الدمشقي (ت : ٨٨٠هـ) ، اللباب في علوم الكتاب ، تحقيق : عادل عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ١٩٩٨م = ١٤١٩هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢٠) .

*- حقي - أبو الفداء إسماعيل حقي الإستانبولي (ت : ١١٢٧هـ) ، تفسير حقي ، {دون تحقيق} ، دار إحياء التراث العربي ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١٠) .

*- الحموي - ياقوت بن عبد الله الرومي (ت : ٦٢٦) :

- معجم البلدان ،{دون تحقيق} ،دار الفكر، بيروت،{دون تاريخ نشر} ،{دون طبعة} ،عدد المجلدات (٥).
- معجم الأدباء ، {دون تحقيق} ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩١م = ١٤١١هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٥) .

*- حامد - حمادة عبد الإله وعبد اللطيف - محمد حماسة ، النحو الدلالي دراسة منهجية تطبيقية ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٣٢هـ = ٢٠١٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- أبو حيان - محمد بن يوسف الأندلسي (ت : ٧٤٥هـ) :

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، ود. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م ، عدد المجلدات (٥) .
- تفسير البحر المحيط :
تحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي ، دار الكتب العلمية ، لبنان/بيروت ، ١٤٢٢هـ =٢٠٠١م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات(٩) + عناية: الشيخ زهير جعيد , دار الفكر ,لبنان, ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م ،{دون طبعة}عدد المجلدات(١١) .

*- الخثران - عبد الله بن حمد ، مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها ، هجر للطباعة والنشر والإعلان ، مصر ، ١٤١١هـ = ١٩٩٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- الخطيب - عبد اللطيف ، معجم القراءات ، دار سعد الدين ، القاهرة / مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م ، عدد المجلدات (١١) .

*- ابن الخطيم - قيس بن عدى الأوسي (ت : ٦٢٠هـ) ، ديوان قيس بن الخطيم ، عن ابن السكيت وغيره ، تحقيق : د. ناصر الدين الأسد ،دار صادر ، بيروت ،{دون طبعة} ،{دون تاريخ نشر} ،عدد المجلدات (١).

*- ابن خلكان - أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت : ٦٨١هـ) ، وفيات الأعيان وأنباء الزمان ، تحقيق : د. إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، دار الفكر ، {دون طبعة} ، {دون تاريخ نشر} ، عدد المجلدات (٨) .

*- ابن خالويه - الحسين بن أحمد (ت : ٣٧٠هـ) ، الحجة في القراءات السبع ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت / لبنان ، ١٤٠١هـ ، الطبعة الرابعة ، عدد المجلدات (١) .

*- الذبياني - النابغة (ت : ٦٠٥م) ، ديوان النابغة الذبياني ، رواية الأصمعي من نسخة الأعلم الشنتمري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، {دون تاريخ نشر} ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات (١) .

*- الرازي - فخر الدين محمد بن عمر التميمي (ت : ٦٠٦هـ) ، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب :
{دون تحقيق} ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٣٢) + قدم له: الشيخ خليل الميس , دار الفكر , المكتبة التجارية , لبنان , ١٩٩٣م = ١٤١٤هـ ,{دون طبعة} ,عدد المجلدات (١٧).

*- الرازي - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت : ٧٢١هـ) ، مختار الصحاح , تحقيق : د. محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م ، طبعة جديدة ، عدد المجلدات (١) .

*- الراعي - أبو جندل عبيد بن حصين بن جندل النميري (ت : ٩٠هـ) ، ديوان الراعي النميري ، تحقيق : محمد نبيل طريفي ،دار صادر للطباعة والنشر ،بيروت ، ٢٠٠٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١).

*- الراغب - الحسين بن محمد أبو القاسم الأصفهاني (ت : ٤٢٥هـ) :

- المفردات في غريب القرآن ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، لبنان ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١) .
- مفردات ألفاظ القرآن ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات (٢) .

*- الرماني - أبو الحسن علي بن عيسى (ت : ٣٨٨هـ) :

- رسالة الحدود، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات(١).
- رسالة منازل الحروف ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١) .

*- الزجاجي - أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت : ٣٤٠هـ) :

- كتاب حروف المعاني ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت / لبنان ، ١٩٨٤م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .
- اللامات ، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ،الطبعة الثانية ،عدد المجلدات(١).

*- الزرعي - محمد بن أبي بكر أيوب أبو عبد الله (ت : ٧٥١هـ) ، بدائع الفوائد ، تحقيق : هشام عبد العزيز عطا ، عادل عبد الحميد العدوي ، أشرف أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٤) .

*- الزركشي - محمد بن بهادر (ت : ٧٩٤هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٩١هـ ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٤) .

*- الزمخشري - أبو القاسم محمود بن عمر (ت : ٥٣٨هـ) :

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق : عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٤) .
- المفصل في صنعة الإعراب ، تحقيق : د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٣م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- السدوسي - مؤرج بن عمرو (ت : ١٩٥هـ) ، الأمثال للسدوسي ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، دار النهضة ، بيروت ، ١٩٨٣م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١) .

*- ابن السراج - أبو بكر محمد بن سهل النحوي (ت : ٣١٦هـ) ، الأصول في النحو ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م ، الطبعة الثالثة ، عدد المجلدات (٣) .

*- سرحان - عماد إمام محمد ، نظرية العامل في النحو العربي وما يعمل عمل الفعل ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م ، عدد المجلدات (١) .

*- السكاكي - أبو يعقوب (ت : ٦٣٦هـ) ، مفتاح العلوم ، تحقيق : مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، المطبعة الميمنية ، القاهرة ، ١٣١٨هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- السمرقندي - نصر بن محمد أبو الليث (ت : ٣٦٧هـ) ، تفسير بحر العلوم ، تحقيق : د. محمود مطرجي ، دار الفكر ، بيروت ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٣) .

*- السمين - أحمد بن يوسف الحلبي (ت : ٧٥٦هـ) ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٦هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١٢) .

*- السامرائي - فاضل صالح ، أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ، دار عمار ، الأردن ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- السامرائي - د. إبراهيم عبود ، المدارس النحوية ، دار المسيرة ، ٢٠١٠م = ١٤٣٠هـ ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات(١) .

*- سيبويه - أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت : ١٨٠هـ) ، كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٥) .

*- السيد - عبد الحميد مصطفى ، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب ، بحث منشور ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد (١٨) ، العدد (٣+٤) ، ٢٠٠٢م .

*- السيوطي - جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت : ٩١١هـ) :

-الأشباه والنظائر في النحو ، {دون تحقيق} ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٤) .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٣) .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات (٢) .
- سبب وضع علم العربية ، تحقيق : مروان العطية ، دار الهجرة ، بيروت - دمشق ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .
- الإتقان في علوم القرآن ، تحقيق : سعيد المندوب ، دار الفكر ، لبنان ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٤) .
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق : فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) .

*- الشريف - العلامة علي بن محمد السيد الجرجاني (ت : ٨١٦هـ) ، التعريفات ، ضبط وفهرسة : محمد عبد الكريم القاضي ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، ودار الكتاب اللبناني ، بيروت / لبنان ، ١٤١١هـ = ١٩٩١م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .
*- أبو شامة - أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي (ت : ٦٦٥هـ) ، إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، شركة مصطفى البابي الحلبي مصر ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٢) .

*- الشنقيطي - محمد الأمين بن محمد بن المختار (ت : ١٣٩٣هـ) ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تحقيق : مكتبة البحوث والدراسات ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤١٥هـ = ١٩٩٥م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات(٩) .

*- شاهين - د. عبد الصبور ، في علم اللغة العام ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م ، الطبعة الرابعة ، عدد المجلدات (١) .

*- الشوكاني - محمد بن علي (ت : ١٢٥٠هـ) ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، {دون تحقيق} ، دار الفكر ، بيروت ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٥) .

*- الصبان - محمد بن علي المصري (ت : ١٢٠٦هـ) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، {دون تحقيق} ، دار الفكر ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٤) .

*- الصالحي - محمد بن يوسف (ت : ٩٤٢هـ) ، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٤هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- ضيف - شوقي ، لمدارس النحوية ،دار المعارف ،القاهرة ،{دون تاريخ نشر} ،الطبعة السابعة ،عدد المجلدات (١).

*- الطائي - محيي الدين بن علي ابن عربي الأندلسي (ت : ٦٣٨هـ) ، الفتوحات الملكية في معرفة الأسرار الملكية ، {دون تحقيق} ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٤) .

*- الطبري - أبو جعفر محمد بن جرير (ت : ٣١٠هـ) :

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، {دون تحقيق}، دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات(٣٠).
- تهذيب الآثار، {دون تحقيق}، دار المأمون للتراث، سوريا، ١٤١٦هـ =١٩٩٥م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات(١).

*- الطنطاوي - محمد ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، تعليق : عبد العظيم الشناوي ، ومحمد الكردي ، {دون تاريخ نشر} ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات (١) .

*- الطويل - السيد رزق ، الخلاف بين النحويين (دراسة - تحليل - تقويم) ، المكتبة الفيصلية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ، المطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- عبد اللطيف - محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ٢٠١٠م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١) .

*- عبادة - محمد إبراهيم ، النحو العربي أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه مع ربطه بالدرس اللغوي الحديث ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٨م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١) .

*- أبو عبيدة - معمر بن المثنى (ت : ٢١٠هـ) ، مجاز القرآن ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٥٤م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) .

*- عتيق - عبد العزيز ، في البلاغة العربية (علم المعاني) ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٤٠٥ه = ١٩٨٥م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١) .
- عرفة - محمد أحمد ، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، ٢٠١٣م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- العارف - عبد الرحمن الحسين ، تمام حسان رائداً لغوياً (بحوث ودراسات مهداة من تلامذته وأصدقائه ، عالم الكتب ، القاهرة / مصر / ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- العسكري - أبو هلال الحسن بن سهل (ت : ٣٩٥هـ) ، كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، تحقيق : علي البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٠٦هـ =١٩٨٦م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١) .
*- ابن عاشور - محمد الطاهر (ت : ١٢٨٤هـ) ، تفسير التحرير والتنوير ، {دون تحقيق} ، دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس ، ١٩٩٧م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٣٠) .

*- ابن عصفور - أبو الحسن الإشبيلي (ت : ٦٦٩هـ) :

- الممتع في التصريف ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت / لبنان ، ١٤٠٧هـ =١٩٨٧م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) .
- شرح جمل الزجاجي، إشراف: إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت/ لبنان ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٣) .

*- ابن عقيل - بهاء الدين عبد الله العقيلي (ت : ٧٦٩هـ) : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد , دار الفكر , سوريا , ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م , {دون طبعة} , عدد المجلدات (٢) + مراجعة : محمد أسعد النادري ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م ، طبعة جديدة منقحة ، عدد المجلدات (٢)

*- العكبري - أبو البقاء عبد الله بن الحسن النحوي (ت : ٦١٦هـ) :

- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب القراءات، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض ، المكتبة العلمية ، لاهور/باكستان، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٢) .
- التبيان في إعراب القرآن ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، {دون تاريخ نشر} , {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٢) .
- التبيين عن مذاهب النحويين والكوفيين ، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ،بيروت / لبنان ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .
- مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) .
- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ، تحقيق : د. عبد الحميد هنداوي ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، مصر / القاهرة ، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- العلائي - صلاح الدين خليل (ت : ٧٦١هـ) ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، تحقيق : حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمان ، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- علوش - جميل ، ابن الأنباري وجهوده في النحو ، الدار العربية للكتاب ، بيروت ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى معهد الآداب الشرقية ، جامعة القديس يوسف ، إشراف : د. ميشيل ألار ، ليبيا - تونس ، ١٩٨١م ، عدد المجلدات (١) .

*- العمادي - أبو السعود محمد بن محيي الدين الحنفي (ت : ١٥٧٤هـ) ، إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، {دون تحقيق} ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٩) .

*- عمر - أحمد مختار ، علم الدلالة ،عالم الكتب ،القاهرة ، ١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م ،الطبعة السابعة ،عدد المجلدات(١).

*- العمري - منجي ، القيد التركيبي في الجملة العربية دراسة دلالية لنماذج من الروابط بين النحو العربي والنحو التوليدي ، الدار التونسية للكتاب ، تونس ، ٢٠١٥م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- الفراء - أبو زكريا يحيى بن زياد (ت : ٢٠٧هـ) ، معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد على النجار ، دار السرور ، بيروت / لبنان ،{دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٣) .

*- الفارسي - أبو زكريا يحيى بن زياد (ت : ٢٠٧هـ) ، كتاب الإغفال ، تحقيق : د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، مجلة جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٢هـ ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١) .

*- ابن فارس - أبو الحسين أحمد بن زكريا (ت : ٣٩٥هـ) :

- مقاييس اللغة ، تحقيق وضبط : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بإذن المجمع العلمي العربي الإسلامي ، محمد الداية ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٦) .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلاهما، تحقيق: المكتبة السلفية، مطبعة المؤيد، القاهرة، ١٣٢٨ه=١٩١٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- ابن قتيبة - أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري (ت : ٢٧٦هـ) :

- أدب الكاتب ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة السعادة ، مصر ، ١٩٦٣م ، الطبعة الرابعة ، عدد المجلدات (١) .
- الشعر والشعراء ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٥٨م = ١٣٧٧هـ ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات (١) .
- تأويل مشكل القرآن , شرحه ونشره : السيد أحمد صقر , دار الكتب العلمية , بيروت / لبنان , ١٤٠١ هـ = ١٩٨١م , الطبعة الثالثة , عدد المجلدات (١).

*- القرطبي - أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (ت : ٧٦١هـ) ، الجامع لأحكام القرآن ، {دون تحقيق} ، دار الشعب ، مصر ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٢٠) .

*- القزويني - الإمام الخطيب (ت : ٧٣٩هـ) ، الإيضاح في علوم البلاغة ، شرح وتعليق : محمد عبد المنعم خفاجي ، دار الكتاب اللبناني ، ومكتبة المدرسة ، لبنان / بيروت ، ١٩٨٥م = ١٤٠٥هـ ، الطبعة السادسة ، عدد المجلدات (٢) .

*- القفطي - جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت : ٦٢٤هـ) ، إنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م ، الطبعة الأولى، عدد المجلدات (٤) .

*- القلقشندي - أحمد بن علي الفزاري (ت : ٨٢١هـ) ، صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، تحقيق : عبد القادر زكار ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٨١م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١٤) .

*- القيسي - مكي بن أبي طالب (ت : ٤٣٧هـ) :

- الإبانة عن معاني القراءات ، تحقيق : د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م ، الطبعة الثالثة ، عدد المجلدات (١) .
- الهداية إلى بلوغ النهاية ، تحقيق : جامعة الشارقة / الإمارات المتحدة ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، إشراف : د. الشاهد الباقولي ، ٢٠٠٨م = ١٤٢٩هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١٣) .

*- الكتبي - محمد بن شاكر بن أحمد (ت : ٧٦٤هـ) ، فوات الوفيات ، تحقيق : علي محمد بن يعوض الله ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ٢٠٠٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٢) .

*- ابن كثير - أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي (ت : ٧٧٤هـ) :

- البداية والنهاية ، {دون تحقيق} ، مكتبة المعارف ، بيروت / لبنان ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١٤) .
- تفسير القرآن العظيم ،{دون تحقيق} ،دار الفكر ،بيروت/ لبنان، ١٤٠١هـ ،{دون طبعة} ،عدد المجلدات (٤).

*- كحالة - عمر رضا ، معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية ، دار إحياء التراث العربية ، بيروت / لبنان ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٢) .

*- الكفوي - أبو البقاء أيوب الحسيني (ت : ١٠٩٤هـ) ، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م {دون طبعة} ،عدد المجلدات (١) .

*- المبرد - أبو العباس محمد بن يزيد (ت : ٢٨٥هـ) ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٤) .

*- ابن المبارك - محمد بن محمد بن ميمون البغدادي (ت : ٥٩٧هـ) ، منتهى الطلب من أشعار العرب ، تحقيق : محمد نبيل طريفي ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٩م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٩) .

*- المتنبي - أبو الطيب أحمد بن الحسين (ت : ٣٥٤هـ) ، شرح ديوان المتنبي (التبيان في شرح الديوان) ، تحقيق : مصطفى السقا ، إبراهيم الإبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، دار المعرفة ، بيروت ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٢) .

*- المخزومي - عمرو بن أبي ربيعة (ت : ٩٣هـ) ، ديوان عمرو بن أبي ربيعة المخزومي القريشي ، تحقيق : محمد العناني ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٩١١م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١) .

*- امرؤ القيس - ابن حجر بن الحارث الكندي (ت : ٥٦٥م) ، شرح ديوان امرىء القيس لأبي سعيد السكري ، تحقيق : د. أنور عليان أبو سويلم ، ود. محمد علي الشوابكة ، مركز زايد للتراث والتاريخ ، العين / الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٠م=١٤٢١هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- المرادي - أبو محمد بدر الدين حسين بن قاسم المصري (ت : ٧٤٩هـ) :

- الجنى الداني في حروف المعاني : تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .
- توضيح المقاصد المسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م ، عدد المجلدات (٣) + تحقيق : أحمد محمد عزوز ,المكتبة العصرية , بيروت الطبعة الأولى , ١٤٢٦ه = ٢٠٠٥م , عدد المجلدات (٣).
- تفسير روح البيان ، تحقيق : عبد الرحمن سليمان ، دار الفكر العربي ، ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م ، الطبعة الأولى ، عـــدد المجلدات (٣) .

*- ماريوباي ، أسس علم اللغة ، ترجمة وتعليق : أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣م ، الطبعة الثانية ، عدد المجلدات (١) .

*- ابن مضاء - أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي (ت : ٥٩٢هـ) ، كتاب الرد على النحاة ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، {دون تاريخ نشر} ، الطبعة الثالثة ، عدد المجلدات (١) .

*- ابن المعتز - عبد الله بن المعتز أبو العباس (ت : ٢٩٦هـ) ، البديع ، تحقيق : إغناطيوس كراتشو فسيكي ، دار المسيرة ، الكويت ، ١٩٨٣م = ١٤٠٢هـ ، الطبعة الثالثة ، عدد المجلدات (١) .

*- المعري - شوقي ، التنازع أو الإعمال في النحو العربي قراءة معاصرة ، بحث منشور ، مجلة (التراث العربي) مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، العدد (٨٩) ، محرم - ١٤٢٤هـ / آذار - مارس - ٢٠٠٣م ، السنة الثالثة والعشرين .

*- أبو المكارم - علي ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- الملخ - حسن خميس ، تقنيات الإعراب في النحو العربي ، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع ، إربد / الأردن ، ٢٠١٥م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- ابن مالك - جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني (ت : ٦٧٢هـ) ، شرح تسهيل الفوائد ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة النشر والتوزيع ، ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٤) .

*- ابن منظور - أبو الفضل جمال الدين الأفريقي المصري ، لسان العرب ، {دون تحقيق} ، دار صادر ، بيروت/لبنان ، ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م ، الطبعة الثالثة ، عدد المجلدات (١٥) .

*- الماوردي - أبو الحسن علي بن محمد البصري (ت : ٤٥٠هـ) ، النكت والعيون تفسير الماوردي ، تحقيق : السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٦).

*- النحاس - أبو جعفر أحمد بن محمد (ت : ٣٣٨هـ) :

- إعراب القرآن ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت / لبنان ، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م ، الطبعة الثالثة (منقحة) ، عدد المجلدات (٥) .
- معاني القرآن الكريم ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٩هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٦) .

*- النووي - أبو زكريا يحيى بن شرف (ت : ٦٧٦هـ) ، التبيان في آداب حملة القرآن ، {دون تحقيق} ، الوكالة العامة للتوزيع ، دمشق / سوريا ، ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .

*- النويري - شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت : ٧٣٣هـ) ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق : مفيد قميحة وجماعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت / لبنان ، ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١٥) .

*- النيسابوري - نظام الدين الحسن بن محمد القمي (ت : ٧٢٨هـ) ، تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، تحقيق : الشيخ زكريا عميران ، دار الكتب العلمية ، بيروت/ لبنان، ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م ،الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (٦) .

*- ابن هشام - جمال الدين عبد الله الأنصاري (ت : ٧٦١هـ) :

- شرح قطر الندى وبل الصدى ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، ١٣٨٣هـ الطبعة الحادية عشرة ، عدد المجلدات (١) .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تحقيـق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت / لبنان , ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م ، الطبعة الخامسة ، عدد المجلدات (٥) + المكتبة العصرية , بيروت , طبعة جديدة منقحة , ١٤١٥ه = ١٩٩٤م , عدد المجلدات (٤) .
-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر،الشركة المتحدة للتوزيع،سوريا، ١٤٠٤ه=١٩٨٤م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (١) .
- رسالة المباحث المرضية ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار ابن كثير دمشق / سوريا ، ١٤٠٨هـ ١٩٨٧م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : تحقيق : د. مازن المبارك , ومحمد علي حمد الله , دار الفكر , دمشق , ١٩٨٥م , الطبعة السادسة , عدد المجلدات (١) + تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا / بيروت , ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٢) .

*- الهاشمي - السيد المرحوم أحمد ، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت/لبنان ، {دون تاريخ نشر} ، الطبعة الثانية عشرة ، (معدلة) ، عدد المجلدات (١) .

*- الوراق - أبو الحسن محمد بن عبد الله (ت : ٣٢٥هـ) ، علل النحو ، تحقيق : محمود جاسم محمد درويش ، مكتبة الرشد ، الرياض / السعودية ، ١٩٩٩م = ١٤٢٠هـ ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١).

*- ابن يعيش - موفق الدين النحوي (ت : ٦٤٣هـ) ، شرح المفصل ، {دون تحقيق} ، عالم الكتب ، بيروت / لبنان ، {دون تاريخ نشر} ، {دون طبعة} ، عدد المجلدات (٢) .

*- اليماني - عبد الباقي بن عبد الحميد (ت : ٧٤٣هـ) ، إشارة التعيين وتراجم النحاة واللغويين ، تحقيق : د. عبد الحميد دياب ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م ، الطبعة الأولى ، عدد المجلدات (١) .